جاك دروز

التاريخ العام للاشتراكية

من ١٩١٨ - ١٩٤٥

الجزء الثالث - القسم الثاني

ترجمة

الدكتور أنطون حمصي

دراسات فكرية ٧١

جَاك دروز

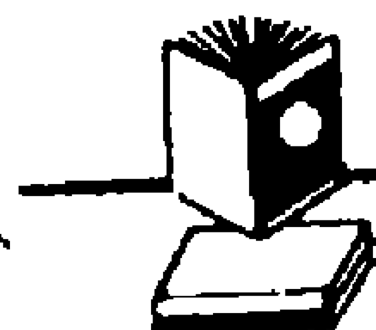
التاريخ العام للاشتراكية

من ١٩١٨ - ١٩٤٥

الجزءُ الثَّالثُ ـ القسمُ الثَّاني

ترجمة

الدكتور أنطون حمصي



منشورات وزارة الثقافة
في الجمهورية العربية السورية
دمشق ٢٠٠٢

العنوان الأصلي للكتاب:

Jacques Droz

Histoire
Gnrale du socialisme
3
DE 1918 A 1945

التاريخ العام للاشتراكية : من ١٩١٨ — ١٩٤٥ = Histoire Gnrale du Socialisme/جاك دروز؛ ترجمة أنطون حمصي.- دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠٠١ .- ج٣؛ ٢٤ سم .- (دراسات فكرية؛ ٧١). القسم الثاني من الجزء الثالث.

١- ٣٣٥ د ر و ت ٢- ٥ر٣٢٠ د ر و ت ٣- العنوان ٤- العنوان الموازي ٥- دروز ٦- حمصي ٧- السلسلة

مكتبة الأسد

الايداع القانوني: ع — ٢٠٠١/٩/١٨٤٤

دراسات فكرية

«٧١»

الفصل الثامن

الاشتراكية في فرنسا

طـــرح مـــا بين الحربين على الاشتراكية في فرنسا المسائل نفسها التي طرحت في باقي أوروبا بحدة أدنى مما كانت عليه في أوروبا الوسطى والمتوسطية، ولكنها كانت أقسى مما كانت علـــيه في شمال غربها. وإن تلك التي ستؤدي إليها، عاجلاً أم آجلاً، ممارسة السلطة أو رفضها كانت مما يمكن توقعه. وظهرت أخرى زاد في إشكالها كون المخططات التقليدية لا توفر سوى تفسيرات زهيدة: مثل التحطم النهائي للوحدة التي بنيت بمقدار هائل من المشقة وظهور أنظمة شمولية من نموذج جديد. ويمكن أن يقدِّر أن الاشتراكيين كانوا أدنى من الحدث. ولكن هذا لا يمـــنع أن فرنسا كانت، مع إسبانيا، البلد الوحيد الذي بذلت فيه محاولات لتجاوز التعارضات الناشـــئة عـــن الانشقاقات وتكوين تكتل على صورة جبهة شعبية، للأحزاب التي تنتمي إلى الاشـــتراكية لسد الطريق أمام الفاشية. وأسهمت هذه التجربة، حتى لو كانت عابرة، إسهاماً قوياً، على الرغم من كل شيء، في قولبة وجه فرنسا اليوم.

الوحدة المحطمة: مؤتمر تور (كانون الأول ١٩٢٠)

هل كان الحزب الاشتراكي سيتولى، غداة الهدنة، إعادة الإعمار الوطني؟ لقد شارك رجاله في الحكم من آب ١٩١٤ حتى أيلول ١٩١٧، وكانوا فيه في ساعات أعظم الأخطار. ثم تركوه كي لا يعودوا إليه. ولم يشتركوا في حكومة كليمنصو، في ١٦ تشرين الثاني ١٩١٧، على الرغم من إرادة لوسيان هير وليون بلوم. وفي حين كان أربعون نائباً حول جريدة *فرنسا الحرة* (ابتداء من ٢ تموز ١٩١٨)، ووراء كومبير-موريل وروزنيه وفيبير، يؤكدون تعلقهم الثابت بمبدأ الدفاع الوطني، كانت حركة "الأقلية" المؤيدة لصلح تسوية، دون إلحاقات ولا تعويضات، تكسب الأغلبية في مؤتمر باريس (٦-٩ تشرين الأول ١٩١٨) حاملة فروسار إلى الأمانة العامة للحزب وكاشان، الذي ترقّى، إلى إدارة جريدة *الأومانيته*. وقد كتب شارل دوما، دون أن يخلو ذلك من تبصر، إلى برانتنغ، في ٢٤ تشرين الأول ١٩١٨، قائلاً:

"الأقلية تنتصر مادياً بالضبط في الساعة التي تنتصر، فيها، الأغلبية، معنويّاً، بالنصر. ويبلغ الأمر ذروته بتأييد الأقلية المتحمس لويلسون الذي ليس برنامجه، برنامج استسلام ألمانيا الكامل، سوى تحقيق لتطرف لم يكن أشد أنصار الأغلبية حماسة يجرؤون على غير الهمس به بصوت خفيض".

وكان الحزب في حالة تحوّل كامل هو الذي يواجه مسائل ما بعد الحرب. وكان في إمكانه، وهو الذي ساهم في الدفاع الوطني خلال الجزء الأكبر من الحرب، أن يلعب دوراً مماثلاً للدور الذي سيتولاه حزب العمل البريطاني بعد تموز ١٩٤٥، لو استمر على

هذا الدرب. وكان بإمكانه، لو كان معادياً منذ بداية الحرب، أن يفيد، كالبلاشفة عام ١٩١٧ والاشتراكيين الإيطاليين عام ١٩١٩، من تمرد الجماهير المنهكة والمحبطة.

وبما أنه كانت له، على التعاقب، سياستان، فقد خسر في الجانبين، إذ كان غير قادر على إغواء عدد كاف من الذين كانوا يريدون إصلاحات دون ثورة، وغير قادر على إثارة الجماهير في حركة ثورية ناجعة.

أي حزب، أية فرنسا؟

الحزب في حالة صعود: ٢٨ ألف عضو عام ١٩١٧، ٣٤ ألفاً عام ١٩١٨، ١٣٩ ألفاً عام ١٩١٩، ١٨٠ ألفاً عام ١٩٢٠. والأمر نفسه سينطبق على الاتحاد العام للعمل: ٤٠٠ ألف عضو قبل الحرب، مليون ومئتا ألف في أيلول ١٩١٩. ولكن البرلمانيين الذين عادوا إلى شعبهم وفروعهم لم يعودوا يتعرفون عليها. فعلى حد قول تاديه ناتانسوت، صديق ليون بلوم، زال ثلثا أعضاء ١٩١٤. وكان ثلاثة أرباع أعضاء ١٩٢٠ من الجدد. وكان بينهم كثير من الشباب الذين عرفوا، إن كانوا عمالاً، حتى قبل أن يجندوا، جو المصانع وتوترات ١٩١٧ الاجتماعية. وفي المناطق الريفية، جاء فلاحون- إذا كان الأمر يدور حول مناطق مزارَعة، وخاصة مؤاكَرة- بأعداد كبيرة على أمل أن يروا "الأرض لمن يزرعها"، ولكنهم جاؤوا، أيضاً، كراهية منهم للحرب: ففي القرى، تبين الأسماء المسجلة على أنصاب الموتى التي بدئ في تشييدها إلى أي حد استترفت الجماهير الريفية: اثنان أو ثلاثة أو أربعة من أسرة واحدة قتلوا أو فقدوا أحياناً. وحدثت يقظة مفاجئة في الوعي. وتبنى معلمون عادوا برتب ضباط، ولكنهم كانوا من أنصار السلام، موقفاً مختلفاً عن موقف المثقفين من تلاميذ رومان رولان (الذين لم يكن شيء يستطيع، في نظرهم، أن يبرر الانتماء إلى حزب ساند الاتحاد المقدس). وقد انضموا إلى الشعب.

كان هؤلاء الأعضاء الجدد يريدون التغيير. لم يكونوا يحترمون النظام البرلماني: فقد مر أكتوبر ١٩١٧ من هناك. وكانوا منجذبين إلى فكرة أشكال ديمقراطية أكثر مباشرة وصدقاً. وبدت كلمة "سوفيات"، آنذاك، غنية بآمال تحرر وإدارة ذاتية.

وإذا كان المرء يجهل كل شيء، تقريباً، عن روسيا وتلمساتها، فإنه لا يعرف، كذلك، فرنسا ١٩١٩. فهو لا يعرف أن معدل تزايد دخلها القومي الإجمالي كان، في أوروبا القرن العشرين، أدنى منه في البلدان التي تقارن نفسها بها طواعية: ألمانيا، بريطانيا والولايات المتحدة فيما بعد. والمرء يجهل أنها كانت، عام ١٩١٨، بصورة محسوسة، في المستوى الاقتصادي الذي كانت عليه ألمانيا عام ١٨٧١. فلأنها جددت، عام ١٧٨٩، سياسيّاً، يميل المرء إلى الاعتقاد بأنها في المقدمة في كل الميادين. ولم يتبين أحد أنها، بقتلاها الذين بلغ عددهم مليوناً وأربع مئة ألف (١٤٪ من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و٥٠ سنة)، مستنزفة سكانيّاً، وأنها منهكة سيكولوجيّاً: فقد كان معظم الذين عادوا يتوقون، منذ ذلك الحين، إلى التمتع بحياة نجت بأعجوبة.

إلا أن موجة ثورية كانت تتهيأ. فمنذ كانون الأول ١٩١٨، سرى هياج أمام مشاريع التدخل في روسيا. وفي ١٦ نيسان ١٩١٩، حاول الضابط الميكانيكي أندريه مارتي، وكان ماسونيّاً، غير اشتراكي، آنذاك، أن ينقل سفينته، في البحر الأسود، إلى جانب البلاشفة. وقد انتقل العصيان إلى سفن ***فرنسا*** و***والديك روسو*** و***جوستيس*** و***جان بار*** و***غيشن*** حيث نشط العريف البحار شارل تيون. وفي فرنسا، ألقت تبرئة فيلان، قاتل جوريس، في ٢٩ آذار ١٩١٩، بمئة ألف متظاهر في الشوارع، في ٦ نيسان، احتجاجاً. وقد شارك في المظاهرة جنود وضباط بملابسهم الرسمية. وانتزع ضباط أوسمتهم. ويلاحظ جان بريفو أنه قد تحقق، في ذلك اليوم، الامتزاج بين أفواج مناضلين قديمة وثوريين شباب. وبدا الموقف لكليمنصو، في أوروبا بدت جاهزة للميل إلى جهة الثورة، باعثاً على القلق إلى درجة تكفي لأن يجري العمل على إقرار قانون الساعات الثماني ملبياً،

بذلك، مطلب النقابية الثورية القديم. وقد منعت الحكومة مظاهرة اتحاد النقابات، ولكنها جرت. وقد قلبت حافلات (ترامواي)، وأقيمت متاريس، وتلقى جوهو، سكرتير الاتحاد العام للعمل، ضربة عصا، كما تلقى بونسيه، نائب مونتروي الاشتراكي طعنة حربة. وتدفق خمسون ألف متظاهر حتى بوابات المجلس النيابي. وقد قتل لورن، وكان ميكانيكيّاً شابّاً في التاسعة عشرة من عمره. وقد سار وراء نعشه ثلاثمئة ألف شخص. وخلال كل الصيف، استمر الهياج المطبوع بإضرابات، خاصة لدى عمال التعدين الباريسيين، انتهت إلى الفشل. وقد أراد الاتحاد العام للعمل أن ينظم، بالاتفاق مع النقابات الإنكليزية، إضراباً ضد التدخل الحليف في روسيا. وقد اختار ٢٧ أيار، ثم ٢ تموز، ثم ٢١ تموز. وقد عدل مكتب الاتحاد العام للعمل عن ذلك، نهائيّاً، على أثر فشل عمال التعدين احتمالاً. هل تركت البرهة تمر؟ هل كان مساء الأول من أيار ١٩١٩ هو الوقت الذي كان يجب أن يطلق، ابتداءً منه، شعار الإضراب العام غير المحدود؟ بيير مونات، أحد قادة الأقلية في الاتحاد العام للعمل، يرى ذلك.

الفرع الفرنسي للأممية العمالية أمام مسائله

خلال هذه الأشهر، كان الحزب الاشتراكي الذي كان على صلة بالجماهير العمالية أقل مباشرة من صلة الاتحاد العام للعمل بها مشغولاً بمسائله الخاصة.

وقد عقد مؤتمره في باريس، في قاعة بيلفيلواز، بين ٢٠ و٢٢ نيسان ١٩١٩.

ومن أجل الانتخابات التشريعية المقررة في الخريف، أقر المؤتمر اقتراحاً لبراك يرفض كل تحالف مع أحزاب بورجوازية (كان البرلمان يتجه نحو قانون انتخابي لن يعود قائماً على الدائرة الفردية). وقدم ليون بلوم البرنامج الذي سيعرض في الانتخابات. وهذا النص الذي رفضه اليسار المتطرف المتجمع في لجنة الأممية الثالثة يسلم بضرورة مرحلة وسيطة قبل الثورة.

ولم يشكل تأسيس حزب شيوعي صغير هجين بين الاشتراكية الفوضوية والبلشفية، في ٣ أيار ١٩١٩، مع بيريكا وسيغران، موضوعاً كبيراً للقلق. وفضلاً عن ذلك، فقد كان منذوراً لانشقاق سريع (منذ نهاية كانون الأول). وبدا انشقاق "فرنسا الحرة" أشد خطورة. فعلى الرغم من قرار مؤتمر بيلفيلواز في ٢ تشرين الأول ١٩١٩، صوَّت أحد عشر نائباً إلى جانب الاعتمادات العسكرية. وفي حين قرر الحزب التصويت ضد إبرام معاهدة فرساي، صوَّت نائبان إلى جانبها وامتنع ثلاثة وثلاثون نائباً عن التصويت. وقرر فرع السين عدم ترشيح أي من غير المنضبطين. وفي ٢٩ تشرين الأول، قرر نواب وحزبيون من "فرنسا الحرة"، في قاعة غلوب، تشكيل قوائم منشقة في الدائرة الثالثة: وسوف ينتخب أربعة مرشحين.

ولكن هذا الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي تشكل في ٢٩ تشرين الأول ١٩١٩ لن يكون له مستقبل أطول من مستقبل الحزب الجمهوري-الاشتراكي. فأبرز من كان من شأنهم أن ينشطوه، الجوريسي ألبير توماس والغيدي كومبير-موريل، ظلاّ، في نهاية المطاف، في الفرع الفرنسي للأممية العمالية مغيِّرين، عند الحاجة، فرعيهما (انتخب توماس في التارن).

انتخابات ١٦ تشرين الثاني ١٩١٩:

جرت هذه الانتخابات في جو من الارتباك: فقد حرم إضراب "الكتاب" فرنسا من جرائدها المألوفة. وترك وجود رجال على خلاف بصدد مسائل أساسية (براك وسادول مثلاً) في القوائم الاشتراكية نفسها الناخبين في حيرة.

هل سترسل فرنسا إلى مجلس النواب اشتراكيين بعدد لن يعود، معه، في الإمكان الحكم من دونهم؟ كلا. وقد اعترف رينوديل بخطورة التقهقر. ورد لونغيه ومايبراس بأن الحزب انتقل من ١٣٩٨٠٠٠ صوت عام ١٩١٤ إلى ١٧٢٩٠٠٠ عام ١٩١٩. إلا أنه

قدم، عام ١٩١٩، مرشحون اشتراكيون في كل مكان ما عدا محافظات الكوت دو نور واللوار الأعلى والبيرينيه الشرقية، وهو ما لم تكن عليه الحال عام ١٩١٤ (لم يكن هناك مرشحون في ١٥٠ دائرة)، وأعطت محافظات الألزاس واللورين المستعادة ١١٣٠٠٠ صوت. والواقعة القاسية التي استرعت انتباه الرأي العام خاصة هي أن عدد النواب هبط من ١٠١ إلى ٦٨. ومن المؤكد أن ذلك نجم عن القانون الذي أراد، بشكل غير موفق، الجمع بين مبدأ الأغلبية الفردية ومبدأ النسبية. وكان من شأن تمثيل نسبي حقيقي أن يعطي ١١٢ نائباً. ولكن النتيجة، وحدها، هي التي تهم مباشرة. وكان الاقتراع ضارّاً بالجناح اليميني (هزم رينوديل في الفار) وكذلك بالجناح اليساري (هزمت قائمة لونغيه، كاملة، في ضاحية السين) وبالجناح اليساري المتطرف (فشل بريزون في الألييه).

وعلى وجه الإجمال، بقيت قواعد الحزب الاشتراكي هي نفسها عام ١٩١٤:

- باريس والتجمع الباريسي.
- الشمال والبادوكاليه.
- الجنوب المتوسطي.

وتضاف إليها الألزاس المستعادة.

ليون بلوم قائداً للكتلة البرلمانية للحزب

كان اغتيال جوريس قد حرم الفرع الفرنسي للأممية العمالية من رأسه. وخلال خمس سنوات، عاش الحزب الاشتراكي دون قائد في الوقت نفسه الذي كانت، فيه، شخصية جوهو تتأكد وتتشكل في الاتحاد العام للعمل. وكان إدوار فايان وجول غيد، من جانبهما، قد طعنا في السن. وكان لدى سامبا الثقافة، ولكن بقي عليه أن يبرهن على قدراته الحكومية، وكان ألبير توماس يملك الذكاء والفصاحة والديناميكية وفن الحكم، ولكنه كان يبدو لكثيرين مستعجلاً جدّاً. ألم يكن توماس-ميليران يبرز وراء

توماس-جوريس؟ في عام ١٩١٩، لم يعد عدد من الاشتراكيين يعدونه منهم ويرتابون في كونه يدبر مع جوهو إقامة عمالية فرنسية دون عقيدة (سوف تبقى هذه الخشية طويلاً لدى ليون بلوم). وكان رينوديل نزيهاً، عنيداً، إلا أن الاشتراكيين لم يكونوا يتحملون استبدادية المناورة لديه التي كان يبدو، حتى لشارل أندلر، أنها لم تكن تطاق.

وسرى ارتياح في الحركة الاشتراكية عندما شوهد، في نهاية ١٩١٩، ظهور قوام ليون المشيق. والحقيقة هي أن لا شيء كان يبدو مؤهلاً له للعب الأدوار الأولى. فصوته الضعيف لم يكن يسيطر على جماهير المستمعين. ولم يكن فصيحاً بصورة طبيعية. ولكن ذكاءه الثاقب وثقافته الواسعة يتميزان في التحليل. وسوف يتكشف، بسرعة، عن كونه أرهب المناقشين في المعارضة اليسارية وأبرع الصحفيين اليساريين. ومنذ ٣٠ كانون الأول ١٩١٩، بعد شهر من دخوله البرلمان، استرعى انتباه المجلس بخطاب امتد أربع ساعات حول الاتفاقيات التي عقدها الدولة مع شبكات الخطوط الحديدية. وبعد بضعة أيام، ظهرت براعته التكتيكية. فكليمنصو كان قد هزم الحزب الاشتراكي في انتخابات ١٦ تشرين الثاني. وقد ضمن الحزب الاشتراكي، بتصويته لبول ديشانيل في انتخابات الرئاسة، هزيمة كليمنصو وأبعده عن الحياة العامة.

هل تمنى ليون بلوم هذا الدور؟ هل خلق لهذه المسؤوليات؟ يبدو أنه شكّ في ذلك. فسوف يكتب، في ١٤ آذار ١٩٢٤، إلى أحد رفاقه، قائلاً:

"على الرغم من أن المصادفة ألقت على كاهلي بأثقل مسؤوليات الحزب، فربما لم أكن رجل عمل. فأنا، بحكم الطبيعة، في الوقت نفسه، منطقي متشدد تفزعه كل صفقة عملية ورجل طيب ينفر من كل قسوة... لم أكن مخلوقاً للدور الذي أجبرتني الظروف على توليه".

وسوف يعود هذا الشك اللاذع على كرات مختلفة.

وكان ما يزال هناك، في تلك المرحلة، أمل في أن تتحقق أمنية ليون بلوم في الحفاظ على الوحدة التي كان قد أسهم، قبل عشرين عاماً، في صنعها. فعلى الرغم من أنه ارتبط

بالأغلبية المؤيدة للحرب، فقد كان يقيم أفضل العلاقات الشخصية مع فروسار الذي أصبح أميناً عامّاً للحزب. وهذه العلاقات يمكن أن تبدو فألاً حسناً في حركة تطرح، فيها، العلاقات بين النواب والحزبيين مسائل دقيقة.

النقابية تلعب وتخسر بدورها

منذ صيف ١٩١٦، اختار قادة الاتحاد العام للعمل، وخاصة ليون جوهو، الأمين العام، وجورج دومولان، الأمين المساعد وألفونس مرهايم، سكرتير اتحاد التعدين، ما سماه مكسيم دورا "التقنيات الجديدة للنقابية" وما سيسميه جوهو، فيما بعد، "سياسة الحضور". فقد استخلصوا من الحرب أن الطبقة العاملة غير مستعدة لإدارة الاقتصاد، وأن الوسيلة الوحيدة لتحضيرها من أجل ذلك هي إعطاؤها مسؤوليات متزايدة تربيها في ميدان العمل. وكانوا منقسمين أثناء الحرب (كان جوهو مؤيداً للاتحاد المقدس، وكان دومولان ومرهايم معاديين له)، فالتقوا متفقين على رفض النموذج الروسي الذي بدا لهم أنه يستلزم تبعية غير مقبولة للنقابية حيال حزب ودولة متحدين في ارتباط لا ينفصم. وهكذا جرى التلاحق: ففي فرنسا قبل الحرب، كان الحزب الاشتراكي المتهم بالعمل البرلماني يبدو، عامة، أكثر اعتدالاً من الاتحاد العام للعمل الذي كان بين أيدي نقابيين ثوريين ومنذ ذلك الحين، وحتى ١٩٣٦، سيكون الاتحاد العام للعمل أكثر اعتدالاً من الحزب الاشتراكي الذي سوف ينشغل، حتى بعد الانشقاق، بالأمانة العقائدية كثيراً. وهذا انقلاب يفسر جزئيّاً بتدفق نقابيين جدد إلى الاتحاد العام للعمل من الوظيفة العامة، وخاصة من معلمي المدارس الابتدائية.

ولم يكن جوهو ليستطيع، لولا هذا الدعم، الصمود أمام أنصار الأقلية.

وفي الوقت نفسه الذي ظلت، فيه، النتيجة النهائية في مؤتمر ليون في أيلول ١٩١٩ غير واضحة، تبنى الاتحاد العام للعمل برنامجاً يتميز بالمكان المعطى، فيه، للتأميمات. ولم

يكن المصطلح جديداً. فقبل الحرب، كان جوريس وإدغار ميلو وألبير توماس قد حاولوا أن يدققوا في مضمونه. والاشتراكية النمساوية والمقالات التي نشرها أوتو باور، رئيس لجنة الجمعنة، في *جريدة العامل* الصادرة في فيينا، هي التي جاءت منها التعريفات المنتظرة. وظهرت أولى التحليلات حوله في جريدة *الأومانيتيه* ابتداءً من ٧ حزيران ١٩١٩ بتوقيع كوسي. وبعد بضعة أسابيع، نشرت مقالات باور في كراس بعنوان *طريق الاشتراكية*. وقد قال، وكرر ذلك جوهو معه، أنه لا ينبغي الخلط بين التأميم والدولنة. فيجب أن يكون قطاعاً بعد قطاع، مستقلاً وثلاثي الأطراف (الدولة، العمال، المرتفقون). وقد خرج الاتحاد العام للعمل، مع إعلانه ولاءه لميثاق أميان، عن العمالية التقليدية وعن معاداة الدولة. وسعى، دون أن يقبل الاندماج في الدولة النابوليونية القديمة، إلى تنظيم دولة سان سيمونية (وهي مهمة ربما كانت طوباوية) بعيدة إلى حد كاف عن البرودونية التي كان يجاهر بها جوهو. وقد شارك ليون بلوم في أعمال مجلس العمل الاقتصادي الذي خلقه الاتحاد العام للعمل والذي كان من بين أعضائه شارل جيد، منظر التعاون، والحقوقي غرونباوم-بالان والمهندس مونتانيون. إلا أنه لم ينظر، دون ريبة، إلى هذه الصيغة التي تهدد بتقطيع أوصال الدولة أو بالوصول إلى دولتية مقنعة. وضاعف مقال نشره في عدد ٦ تشرين الأول ١٩١٩ من جريدة *الأومانيتيه* الاعتراضات: لماذا التخلي عن الإدارة المباشرة؟ ماذا يعني مدلول "المرتفقين"؟ ألسنا أمام فكرة راديكالية أكثر منها اشتراكية؟ أليست الملكية أكثر أهمية من الإدارة؟

فشل إضرابات ١٩٢٠

قلبت اندفاعة الجماهير حسابات القيادات. وكان جوهو أكثر حساسية للحركات الشعبية من أن لا يحس بالخطر. وكان أكثر جنوحاً إلى المناورة من أن لا تخطر له فكرة استخدامها لمصلحة أفكاره الجديدة.

وفي شباط ١٩٢٠، اندلع أول إضراب لدى عمال الخطوط الحديدية. وقد انطلق من ورشات فيلنوف-سان جورج ثم انتقل، خارج سلطة الاتحاد، إلى كل الشبكات. وقد غطى الاتحاد هذا الإضراب بمطالبته بسلم أجور أفضل وبالتخلي عن كل عقوبة وبتأميم الخطوط الحديدية. وفي الوقت الذي كانت، فيه، إدارات الشبكات تصدر قرارات فصل، وفي الوقت الذي كان اتحاد العمل يتهيأ، فيه، لحركات تضامن، فرض رئيس الحكومة ميليران، في ٢ آذار، تحكيمه. وقد أرضى عمال الخطوط الحديدية جزئيّاً، ولكن الشبكات لم تطبق إلا جزئيّاً. وفي مؤتمر عمال الخطوط الحديدية الذي افتتح، في ٢١ نيسان، في باريس، انتصر الاتجاه القريب من الشيوعية (مونموسو) على اتجاه بيديغاراي وقرر الإضراب الذي كان يجب أن يبدأ في منتصف ليل ٣٠ نيسان. ولم يستطع الاتحاد العام للعمل الذي وضع أمام قرار لم يرد أن يتنكر له تحت طائلة أن يتهم بالخيانة.

ولم يكن الإضراب إلا جزئيّاً على شبكات الشمال والشرق، وكان، فوق ذلك، معاقاً بالاحتياطات التي تسنى لإدارات الشبكات اتخاذها (تشكيل مخزونات من الفحم، استدعاء متقاعدين، لجوء إلى طلاب المدارس التقنية الكبرى ومهندسين). وعبثاً أطلق الاتحاد العام للعمل أمر الإضراب العام على "موجات" متعاقبة كما بالنسبة لهجمات الحرب:

- يوم ٢ لعمال المناجم والبحارة وعمال المرافئ ليوم ٣.
- يوم ٨ لعمال التعدين، للبناء والمواصلات الأخرى في المرافئ والأحواض (ليوم ١٠)، ولكن شبكة المترو في باريس تستمر في العمل.
- يوم ١٠ للكهربائيين ليوم ١١.
- يوم ١١ لعمال الأثاث والغاز.

وكان فشلاً. وتبين للجنة الوطنية للاتحاد العام للعمل (٢٠-٢٢ أيار) أن نسبة المضربين على أشد الشبكات تأثراً لم تتجاوز ٥٠٪. وطالب مايو (المعلمون)، باسم الأقلية، بالإضراب العام غير المحدود. وحصل ميليون (من الكتاب واتحاد الرون الديمقراطي)، وهو عضو سابق في أقلية الحزب، على إقرار استئناف العمل يوم السبت في ٢٢ أيار بستة وتسعين صوتاً ضد ١١. وقد صوت على نص مايو اتحاد واحد هو اتحاد عمال الخطوط الحديدية و١٠ نقابات. وفي ٢٨ أيار، قرر عمال الخطوط الحديدية، بدورهم، استئناف العمل وقد حطم ١٨٠٠٠ قرار طرد كما قال بعضهم، و٢٢٠٠٠ كما قال آخرون، الحركة النقابية لدى عمال الخطوط الحديدية لمدة عشر سنوات.

وقد قررت الحكومة، منذ بدء الحركة، اعتقال مكتب اتحاد عمال الخطوط الحديدية. وفي ١١ أيار، شرعت في ملاحقات ضد الاتحاد العام للعمل بهدف حله. وبعد أقل من سنة، في ١٣ كانون الثاني، حكمت الغرفة الحادية عشرة للمحكمة الجزائيّة بحل الاتحاد العام للعمل الذي كان يدافع عنه خمسة محامين (بونكور، برتون، لافون، بيير لافال، رونيه بلوش). (والواقع لأن الحكم لن ينفذ قط، فجوهو الذي استأنفه حصل في ٧ كانون الثاني ١٩٢٤ على تأجيل لزمن غير مسمى أمن له الإفادة من التقادم بعد ثلاث سنوات).

وهكذا خسر الحزب الاشتراكي معركة ١٦ تشرين الثاني ١٩١٩ الانتخابية. وبعد ستة أشهر خسر معركة أيار ١٩٢٠ الانتخابية الاتحاد العام للعمل الذي كان أشد إصلاحية في أهدافه ولكنه عاد، مؤقتاً، إلى العمل المباشر لبداية القرن. وانفصل الحزب الاشتراكي عن قسم من جناحه اليميني. وكان مشغولاً بمسألة الانتماء الدولي الملحة التي ستتحطم عليها وحدته. وشهد الاتحاد العام للعمل الذي مسته هزيمة أيار ذوبان عدد أعضائه. لقد أصيبت وحدته المعنوية فعلاً. ولن تعيش الوحدة النقابية طويلاً بعد الوحدة الاشتراكية.

مسألة الانتماء الدولي

كانت ثورة شباط ١٩١٧ الروسية قد استقبلت بتعاطف من جانب كل الاشتراكيين الفرنسيين. وكان أتباع "الأغلبية"، آنذاك، يظنون أن انتقال الروس إلى نظام ديمقراطي سيجعلهم يقاتلون بصورة أفضل. وكان أتباع "الأقلية" يأملون في أن يفرض الروس، وقد غدوا أكثر حرية، السلام. وسرعان ما ظهرت الانشقاقات بين الأخيرين. فإذا كان لونغيه وميسترال يتمنيان الإبقاء على جبهة ثانية بعد هدنة ١٩١٨، فإنهما عارضا تدخلاً مسلحاً غربيّاً ضد حكومة لينين. وثبت خلق الأممية الثالثة، في آذار ١٩١٩، الاتجاهات. كان يمين الحزب الاشتراكي يرغب في إعادة بناء الأممية الثانية. ونادى يسار متطرف آخذ في النمو بالانضمام إلى الأممية الثالثة. وقد جمع اليسار المتطرف، في مؤتمر باريس (نيسان ١٩١٩)، حول هذه المسألة، ٢٧٠ تفويضاً مقابل ٧٥٧ لليمين و٨٩٤ للوسط. وفي مؤتمر ستراسبورغ (شباط ١٩٢٠)، لم يحصل الإبقاء على الأممية الثانية سوى على ٣٣٧ تفويضاً مقابل ٤٣٣٠. وارتفع الانضمام الفوري إلى ١٦٢١، ومضى ٣٠٣١ إلى الحل الوسط.

وقد لحق بلوم وبراك وكومبير-موريل بأنصار إعادة البناء، ولكنهم رفضوا إدانة هؤلاء الأخيرين لزمن الحرب: "زادت بعض فئات الأممية الثانية ضعفاً، أيضاً، بقبولها اقتسام السلطة مع البورجوازية في تجاهل جلي للمبادئ التي سبق تأسيسها". وكانت هذه خلافات ثانوية أمام الانزلاق المتسارع إلى اليسار.

وفي آذار ١٩٢٠، قررت اللجنة الإدارية الدائمة للحزب الاشتراكي إرسال كاشان ولونغيه في مهمة استطلاعية إلى موسكو. واقتضى الحصول على جوازي سفر مدة طويلة. ومرض لونغيه، فحل محله فروسار، السكرتير العام للحزب (من أتباع "الأقلية" سابقاً). وسافرا في ٣١ أيار ١٩٢٠، ولم يعلما إلا في ريفال أن مؤتمراً للأممية سوف

ينعقد. وعندما وصلا إلى موسكو في ١٦ حزيران، سمحت لهما اللجنة الوطنية للحزب الاشتراكي بحضور المؤتمر الذي تقرّر افتتاحه في ١٩ تموز، ولكن بصفة مستمعين فقط، ودون التزام بشيء. وقد ذهبا، وهما من أنصار إعادة البناء، وقد سلّما بأن إعادة البناء لا يمكن أن تجري إلا حول الأممية الثالثة. وكان لينين وتروتسكي قد انتصرا، في الأشهر السابقة، على قسم كبير من المحاولات المعادية للثورة وصفيا كولتشاك الذي أعدم في ٧ شباط ١٩٢٠. واندلعت الحرب مع بولونيا التي كانت تقف بين روسيا الثورية وألمانيا الفوارة. واحتل البولونيون كييف في ٦ أيار. ولكن الروس استعادوا، مع توكاتشيفسكي وبوديني، التفوق وتابعوا، في تموز، تقدمهم نحو الغرب. وسقطت برست-ليتوفسك في يد الجيش الأحمر في ١ آب، في حين كان ما يزال المؤتمر منعقداً (انتهى في ٧ آب). ويبدو أن هذا السياق أثر كثيراً في تحول فروسار وكاشان. وربما أرادا أن لا يتجاوزهما، لدى عودتهما إلى فرنسا، أولئك الذين كانوا قد انضموا، من قبل، إلى الأممية الثالثة والذين كان الكثير منهم في المؤتمر. (وقد لقي الثلاثة الأكثر نفوذاً في لجنة الانضمام إلى الأممية الثالثة، لوبوتي، فيرجا وريمون لوفيفر (أكانوا متفقين فيما بينهم؟) حتفهم في ظروف ما تزال غامضة أثناء رحلة العودة حوالي بداية تشرين الأول). ولم تبد الشروط التسعة التي وضعت لانضمام الحزب الاشتراكي إلى الأممية الثالثة مستحيلة التليين بالنسبة إليهما. وقد صرحا في ٢٩ حزيران أنهما سينشطا لصالح الانضمام. ومن هنا جرت، بعد عودتهما، خلال صيف ١٩٢٠، إعادة تصنيف. فقد خسرت لجنة الانضمام إلى الأممية الثالثة شيئاً من نفوذها. وانضم أنصار إعادة البناء السابقين إلى جناح يساري، مع كاشان وفروسار، وجناح يميني مع لونغيه وبول فرو المناهضين للانضمام. ونشرت ***الأومانيتيه*** مقالات لأنصار الأطروحتين. وأكد معارضو الانضمام أن الشروط الإحدى والعشرين (التي حلت، بعد رحيل كاشان وفروسار، محل الشروط التسعة الأولية) تفرض على الاشتراكية الفرنسية تصورات جديدة ومتناقضة مع ماضيها.

ورد فروسار مستشهداً بلينين قائلاً:

"لا يمكن للبروليتاريا الفرنسية، أبناء يعاقبة ٩٣ وثوار ١٨٣٠ ومتمردي حزيران ١٨٤٨ ومقاتلي آذار ١٨٧١ الأبطال، أن لا تفهم أننا ورثة كل تقليدها الثوري" (*الأومانيتيه*، ١٤ آب ١٩٢٠).

"لا شيء يمكن لفرنسي أن ينكره في الثورة الروسية التي تعترف بالثورة الفرنسية في طرائقها وسيرورتها" (*الأومانيتيه*، ١٦ أيلول ١٩٢٠).

وعمل أميديه دونوا على البرهان على أن هناك، بين نقابية ما قبل ١٩١٤ الثورية والبلشفية، تقاربات عميقة ضد ميليراندية جوهو الجديدة. وهي دعاية لم يكن يمكن إلا أن تؤثر في قادة قدامى: دولوسال، غريفول، بوجيه، إيفلو.

واجتمعت شعب وفروع وناقشت وصوَّتت في جو تسيطر عليه أحداث خارجية. فقد أوقف الجيش البولوني الذي كان ويغان مستشاره، في ١٥ آب ١٩٢٠، الجيش الأحمر الذي وصل إلى ضواحي وارسو. وعند ذلك، بدأ، بالنسبة للجيش الأحمر، تراجع صعب. فلن تبلشف بولونيا ولا ألمانيا. وبعد أن ظن أن كل شيء ممكن، خشي الأسوأ على روسيا الحمراء. ولكن هذا الفشل عوَّض، جزئيّاً، بسحق "جيش رانجيل" الذي هورت حكومة ميليران بالاعتراف به في الجنوب. وعندما استطاع لينين، بعد عقد صلح تسوية مع بولونيا، نقل قسم من قواته إلى الجنوب، طرد بلوشر وبوديني من القرم بقايا الجيش الأبيض الذي لجأ إلى اسطنبول. وسيطر على تصويت الأعضاء الإحساس الذي أنتجه هذا الانتصار أكثر، أيضاً، من أحداث بولونيا. وكان ذلك تضامناً مع الثورة الروسية التي لم تكن قد أنقذت بعد، وإيماناً متجدداً بأن الثورة الأوروبية ما تزال ممكنة: ألم تبلغ النار الثورية، بعمليات احتلال الأراضي والمصانع، إيطاليا؟ وفي ٢٦ أيلول، صوت حزب تشيكوسلوفاكيا الاشتراكي الديمقراطي على الانضمام إلى الأممية الثالثة. وبين ١٢ و١٧ تشرين الأول ١٩٢٠، وعلى الرغم من معارضة هيلفردنغ، اتخذ مؤتمر مستقلي ألمانيا القرار نفسه: فقد انهار أحد الأعمدة التي كانت "إعادة البناء" تستند إليها.

مناقشات مؤتمر تور (٢٤-٣٠ كانون الأول ١٩٢٠)

في القاعة التي افتتح، فيها، المؤتمر الوطني الثامن عشر لحزب الفرع الفرنسي للأممية العمالية، علقت لافتة كتب عليها: "يا بروليتاريي كل البلدان اتحدوا". ولكنهم لم يكونوا، قط، على هذه الدرجة من الانقسام. وقد أعلنت *الأومانيتيه* في عدد ٢٥ كانون الأول أن عدد الأعضاء ارتفع من ١٣٠٠٠٠ إلى ١٨٠٠٠٠.

وكانت هناك، أوليّاً، أربعة تيارات متعارضة:

- يسار متطرف (لوروا): انضمام فوري ودون تحفظ إلى الأممية الثالثة.
- يسار (كاشان ٥١ سنة، فروسار ٣١ سنة، فايان-كورتييه ٢٨ سنة): انضمام مع تسويات إن أمكن.

كان الأعضاء الثلاثة للأممية الثالثة، لوريو ومونات وسوفارين، في سجن "الصحة" منذ إضراب أيار. وروى سوفارين أن زنزانته كانت ملتقى المناضلين ويؤكد أنه كان المحرر الرئيس لاقتراح الانضمام الذي وقع في أعلاه لوريو وسوفارين.

- يمين وسط (لونغيه ٤٨ سنة، بول فور ٤٢ سنة): رفض الانضمام. كان كثير من اليساريين يأملون في أنه سوف يخضع أمام الأغلبية.
- يمين (بلوم ٤٨ سنة، براك ٥٩ سنة، سامبا ٥٨ سنة): لن يبقى في حزب يقبل الشروط الإحدى والعشرين.

وكان آخر كبار الأجداد، غيد، مريضاً وغائباً ولم يستطع كاشان وفروسار إقناعه بدعمهما. وفي رسالة إلى دولوري (*صرخة الشمال*، ٨ تشرين الأول ١٩٢٠)، أعلن أنه، بالتأكيد، مؤيد للثورة الروسية ولكنه مؤيد، أيضاً، لاستقلال الفروع الوطنية والإبقاء على الوحدة الأممية.

إن المحضر الرسمي الذي نشره الحزب، عام ١٩٢١، حافل بالأخطاء والإبهامات والتناقضات التي لم تبرز بدرجة كافية. لماذا تصوِّت فروع قال المحضر إنها لم تمثل أو تشترك في المناقشة؟ لماذا لا يطابق رقم التفويضات المنسوبة لكل فرع (على أساس بطاقات العضوية التي سحبت في ٣١ كانون الأول ١٩١٩ بمتوسط ثمانية طوابع)، دائماً، عدد الأصوات؟ هل احترم البند الذي ينص على أنه ينبغي أن تكون للمندوبين أقدمية خمس سنوات في الحزب والذي جرى التذكير به في المحضر والذي كانت سنوات الحرب الخمس تجعل تطبيقه صعباً؟ ولماذا لم تذكر أسماء الكثير من الناطقين بلسان الفروع؟ وفضلاً عن ذلك، فنحن لا نعرف شيئاً عن اجتماعات الاتجاهات التي كانت تعقد على هامش المؤتمر.

وكان ينبغي أن يفتتح المؤتمر بمناقشة التقارير. ومنذ البداية، طلب أحد الناطقين بلسان اليسار، تران، أن يدرس الانتماء الدولي أولاً. وتقرر ذلك على الرغم من ليون بلوم وجان لونغيه (٢٩١٦ تفويضاً مقابل ١٢٢٨): وكانت الأغلبية الجديدة قد وعت، من قبل، قوتها. واقترح فروسار، إذ ذاك، أن يعطى الكلام لممثل كل فرع. وقبل لونغيه على الرغم من بلوم وبراك. وكان معنى هذا إعطاء الكلام لكثير من المغمورين، مؤقتاً، وإسكات المرموقين. وبدأ، إذ ذاك، عرض طويل دام حتى بعد ظهر اليوم التالي.

"صعد الناطقون بلسان مختلف الاتجاهات، بعد ذلك، إلى المنبر. وكان أبرزهم:

- عن اليسار المتطرف، لوروا.
- عن اليسار، كاشان، دانيال رينو، راپابور، فروسار، فايان-كوتورييه.
- عن الوسط، بول فور (طلب أن يعطى معلومات عن الشرط "الثاني والعشرين" الذي يتجه، كما قال بعضهم، إلى استبعاد الماسونيين، ولكنه بقي سريّاً)، لونغيه، ميسترال المعروف بنشاطه ضمن الأقلية أثناء الحرب.
- عن اليمين، سامبا الذي عارض الاشتراكية البريطانية باشتراكية موسكو، رينوديل، بلوم، لوبا.

ووقع مشهدان مسرحيان: ففي ٢٨ كانون الأول، صعدت إلى المنبر كلارا زتكين، وهي مناضلة ألمانية شيوعية جاءت سراً وبصورة غير شرعية، وتحدثت باسم اللجنة التنفيذية للأممية الثالثة منددة برينوديل وسامبا وجماعة الوسط طالبة من المؤتمر "الانقسام من أجل الوصول إلى الاتحاد". وقالت: "وحدتكم بيت مخرب. إنها سجن يمسك، فيه، اليمين باليسار مقيداً". وأدانت، في وقت واحد، الاشتراكيين الوطنيين (اليمين) والاشتراكيين السلميين (الوسط) وهاجمت الذين ذهبوا إلى برن من أجل خلق أممية جديدة ودعت البروليتاريا الفرنسية إلى مساعدة البروليتاريا الألمانية على صنع الثورة وأنهت كلامها بهذه الصرخة: "في روسيا، أصبح الإيمان بالثورة العالمية ديناً... فلتعش الثورة البروليتارية التي سوف تهدم العالم الرأسمالي وتفسح الدرب أمام مجيء شيوعيتنا".

وفي صباح ٢٩ كانون الأول، وصلت برقية من زينوفييف صدرت عن ريغا يوم ٢٤ ووقعت من كل أعضاء اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية (لينين، تروتسكي، بوخارين عن روسيا، وروسمر عن فرنسا) تقبَّل قرار لوريو ومونات وسوفارين وكاشان وفروسار (اقتراح اليسار) وألقت بلونغيه وبول فور وأصدقائهما خارج الحزب.

"ليست لدى لونغيه ومجموعته أية رغبة في أن يكونوا استثناء في معسكر الإصلاحيين. لقد كانوا عملاء مصممين لنفوذ البورجوازية على البروليتاريا... لا يمكن أن يكون للأممية الشيوعية أي شيء مشترك مع واضعي مثل هذا القرار".

كلارا زتكين أثارت العواطف وزينوفييف صدم.

ونحن نعلم أن مؤتمر تور سوف ينتهي برحيل يمين المؤتمر (بلوم، براك، رينوديل). ونعلم منذ ذلك الحين أن الوسط (لونغيه، بول فور، ميسترال، بريسمان) سوف يرفض، هو أيضاً، على الرغم من الأمنية التي أبداها، على المنبر، عدد من أنصار الأممية الثالثة.

ومنذ ذلك الحين، لم يفعل التصويت شيئاً سوى التصديق على الوضع الذي بدا على هذا النحو. وفي يوم الثلاثاء ٢٨ كانون الأول، أعلن رئيس الجلسة، لوتروكيه، النتيجة.

مع الأممية الثالثة (لوريو، سوفارين، كاشان، فروسار)	٣٢٠٨ تفويضات ٦٧,٣٪
مع إعادة بناء الأممية (لونغيه، فور)	١٠٢٢ تفويضاً
مع الامتناع عن التصويت الذي دعا إليه بلوم وبراك	٣٩٧ تفويضاً
مع اقتراح بريسمان (الذي يرى أن الانتماء الأممي سابق لأوانه وأن على كل حزب تحديد برنامجه أولاً)	٦٠ تفويضاً
مع تعديل لوروا (اليسار المتطرف)	٤٤ تفويضاً
غائبون	٣٢

وأعطى اقتراح آخر يترع إلى منع فصل الوسط.

اقتراح دانيال رينو	٣٢٤٧ تفويضاً
اقتراح ميسترال (ضد كل أنواع الطرد)	١٣٩٨ تفويضاً
امتنع عن التصويت	١٤٣
غائبون	٢٩[١]

وعندما استأنف المؤتمر أعماله، يوم الخميس في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٠، لصياغة بيان ودراسة التقارير وتعيين الأجهزة القيادية، لم يعد قسم من المندوبين هناك. وخلال الليل، أرسوا أسس حزب سوف يجمع بينهم خارج ***الحزب الاشتراكي*** الذي أصبح "الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية" الذي سوف يتخذ، بعد سنة، اسم ***الحزب الشيوعي***.

(١) هذه هي أرقام المحضر الرسمي، والنتائج التي أعلنت في الجلسة مختلفة قليلاً.

دوافع وحسابات

لم تفشل الثورة العالمية في نظر لينين وأصدقائه. فتبقى روسيا "ساحة انطلاق" نحو ألمانيا التي سترد ثورتها البلشفية إلى المخطط الماركسي. ومهمة البروليتاريا الفرنسية هي منع تدخل من باريس ضد ثورة ألمانية محتملة. ويلزم لهذا المنظور حزب نقي وصلب.

وكان جاك سادول قد أوضح، في العدد ٧-٨ (تشرين الثاني-كانون الأول ١٩١٩) من *الأممية الشيوعية*:

"إن اشتراكيي الوسط (مجموعة لونغيه-كاشان) هم الذين يجب أن تركزوا هجماتكم ضدهم. إنهم أخطر أعداء الثورة. فهم مع البروليتاريا، قولاً، ومع البورجوازية واقعاً".

إنهم منشفيك فرنسيون منذورون للخيانة...

ولكن لماذا، إذن، استخدام كاشان وفروسار؟ كان بعض ممن يعتمد عليهم أشد الاعتماد، مثل لوريو وسوفارين (الذي بدا أنه كان مفضلاً لدى لينين في تلك البرهة)، كانوا في السجن، غير قادرين على العمل. وكان الوقت يضغط بشدة. وسوف يبقى من الممكن، بعد الانتصار، إجراء بعض الاستبعادات. وهذا حساب مضبوط فيما عدا أن الثورة الأوروبية لن تحدث وأنه سوف ينبغي، بعد بضعة أشهر، استخلاص نتائج الاستقرار المؤقت للرأسمالية.

وفي جهة معارضي الشروط الإحدى والعشرين، اختلط الصحيح بالخاطئ، أيضاً، بنسب متفاوتة. فباستثناء مداخلات سامبا ولونغيه، لم يتحدث معظم الخطباء سوى عن الموقف الفرنسي وعن روسيا. فلم يكن لديهم أي منظور دولي. وفرضت مداخلة ليون بلوم نفسها على انتباه المؤتمر. فقد كانت محاكمته المحضرة بالاتفاق مع لوسيان هير، الذي ضمه إلى الاشتراكية عام ١٨٩٣ وبقي أقرب أصدقائه إليه، تنتظم حول فكرة

مركزية: سوف تخلقون حزباً جديداً في غرضه وطرائقه وروحه. وبدلاً من الوحدة التركيبية ستفرضون فكراً واحداً. هل هو الحزب الذي عرفناه؟ كلا. تريدون أن تستخلصوا من تجربة خاصة تعاليم ذات مدى عالمي ولا تدركون أنكم تعودون إلى الوقوع في وهمين كنا نظن أننا تجاوزناهما: الوهم البلانكي عن مؤامرة مظفرة والوهم الفوضوي الذي يرى أن تهديم السلطة الرأسمالية هو الثورة. وكان وراء هذا الحكم من جانب ليون وهمان: وهم الاعتقاد بأن لهذه التصورات زمنها، وأن الذين يجرّون، اليوم، أغلبية الحزب إلى مأزق سيعودون، عاجلاً أم آجلاً، إلى "البيت القديم": "فلنبق، على الرغم من كل شيء، أخوة فرقت بينهم مشادة قاسية، ولكنها مشادة عائلية، وسوف يبقى بيت مشترك قادراً على توحيدهم". وكان وهماً، أيضاً، أن يظن أن الولاء (لتيمات الاشتراكية التقليدية سوف يؤمن أوسع إعادة تجمع وكسب أغلبية البلد.

أما من جهة المنتصرين في تور، فإن الذين حضروا الانضمام، مثل كاشان وخاصة فروسار، كانوا واهمين عندما ظنوا أنهم، متى أصبحوا سادة الحزب، سيكونون على ما يكفي من القوة ليفرضوا على قادة الأممية الثالثة، مع الزمن، التليينات التي كانوا، في سريرتهم، يرونها ضرورية. وتأسفوا، خاصة، على جان لونغيه. وتمنى فروسار، شخصيّاً، أن تؤخذ بعين الاهتمام تقاليد الاستقلال النقابي الفرنسية، وأن لا يقود العمل السرّي إلى لجان سرّية ولا إلى ديكتاتورية للقادة، وأن يحافظ على التمثيل النسبي في الحياة الداخلية للحزب.

كيف تكونت أغلبية في هذا الكبر في تور؟ إذا تركنا جانباً المثقفين، فإن الاشتراكي المناصر للأممية الثالثة غالباً ما كان من بيئة ريفية، وفي حالات أكثر، أيضاً، من الجدد.

وقد افتتح مداخلات الفروع مارميه من فرع الأين الذي ارتفع عدد أعضائه، بين ١٩١٩ و١٩٢٠، من ٥٥٠ إلى ١٢٥٠، معلناً أن الأغلبية التي حصل عليها اقتراح

كاشان- فروسار هي التعبير عن جماهير عمالية وفلاحية جاءت إلى الاشتراكية من أجل تحويل في مستقبل تأمل أن يكون قريباً. إن التعاطف مع الثورة الروسية والأمل في ثورة قريبة والإدانة الاسترجاعية للحرب، ولاشتراكية ما قبل الحرب وللبرلمانية أحياناً، هي المشاعر التي كانت تتمازج. وبالمقابل، رفضت الشُعب العمالية في دنكرك ولوكروزو ومونسو-لي-مين وطولون الانضمام إلى الأممية الثالثة. ووجدت، أيضاً، مناطق معارضة في الأرياف: فلم تعط الغارون العليا الأغلبية للأممية الثالثة: فلم يكن الكل خالصاً من الاختلاط.

وإذا كان أنصار الأممية الثالثة قد انتصروا بأغلبية قوية، فإنهم كانوا بعيدين عن امتلاك قاعدة في مثل هذه السعة بين الأعضاء، وبين الناخبين من باب أولى. وهكذا طرح، منذ ذلك الحين، السؤال الذي غالباً ما سيعود خلال السنوات العشرين التالية: من يملك، في الحزب، سلطة القرار الحقيقية؟ أهم قادته، الدوليون أم الوطنيون؟ أهم حزبيو القاعدة؟ أم الناخبون؟ الجواب سيختلف باختلاف البرهات، باختلاف الاشتراكيين، وباختلاف الحزب أكثر من ذلك أيضاً.

وبقي للمستائين، الذين شعروا أنهم ضحايا تعسف السلطة، منفذ واحد: الرحيل رافضين إعطاء أصواتهم واشتراكاتهم.

الأخوة الأعداء. ثلاث عشرة سنة من العداوة المتزايدة

بأي رجال؟

كان ليون بلوم يأمل في إعادة توحيد الحركة الاشتراكية في "البيت القديم". وكان قادة الأممية الشيوعية يظنون أن "المنشقين" لن يتوصلوا إلى اتخاذ موقع. وكان كل من المعسكرين يرى الوحدة تتكون، من جديد، لمصلحته. وذلك خطأ مزدوج. فالحزب الشيوعي لم يسحق الحزب الاشتراكي الذي أعيد تكوينه. والحزب الاشتراكي لم يحذف

الحزب الشيوعي. وشن الحزبان على بعضهما هجمات مستمرة لم يكف عنفها، خلال ثلاث عشرة سنة، عن التزايد. وفي عام ١٩٣٣، كان كل منهما بعيدًا عن الآخر أكثر من أي وقت مضى.

الجهود الأولى لخلق حزب بلشفي فرنسي

كان الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية بعد تور بعيداً عن مطابقة ما كان يريده لينين: ٢٠٪ من الجوريسية، ١٠٪ من الماركسية، ٢٠٪ من اللينينية، ٢٠٪ من التروتسكية و ٣٠٪ من الإبهامية كما سوف يقال غالباً. كانت الشروط الإحدى والعشرين ترسم الحزب النموذجي. وبقي الهدف (جمعنة) وسائل الإنتاج والتبادل. ولكن الطرائق لم تعد تلك التي أراد جوريس التوفيق بينها. وكانت موسكو تعد الطريق الروسية، وحدها، ناجعة.

ولا يسمح أي تحقيق سوسيولوجي بمعرفة كيف تركب، بعد تور، الحزب الذي سرعان ما سيسمي نفسه الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية. فبين النواب الثلاثة عشر الذين بقوا، كان هناك ثلاثة محامين وأستاذان ومعلمان وطبيبان وموظف تجارة ومهندس وموظف بلدي وفلاح، ولا يوجد أي عامل. وكان هناك أربعة عمال، فقط، في اللجنة الإدارية المؤلفة من ٢٤ عضواً والتي سميت في ختام المناقشات. فنحن بعيدون عن الدور الراجح المسند إلى الطبقة العاملة.

وكانت دوافع الذين انضموا إلى الشيوعية تبدو معقدة. وكان بينهم على تنضيدات متعاقبة:

١- الذين جاؤوا إلى الاشتراكية قبل ١٩١٤ والذين رأوا في الشيوعية المنتصرة استطالة طبيعية لها، مثل كاشان وفروسار ودانيال رينو وبيو أو والديك-روشيه. وقد عانى أصغرهم سنّاً تأثير المدرسة العلمانية والقراءات (فكتور هوغو، إميل زولا).

٢- الذين اشتركوا، فوضويين أو نقابيين ثوريين، في المعارك الحديثة، مثل بينوا فراشون المولود عام ١٨٩٣، ابناً لعامل من شامبون-فوجيرول، وليون موفيه الذي اشتغل منذ سن الثالثة عشرة. وقد تنظم الأول، نقابياً، في سن السادسة عشرة، والثاني في سن الخامسة عشرة.

٣- الذين أوقعت فيهم الحرب، "هذه الملتهمة للرجال"، التي عاشوها أو رأوها عن قرب صدمة حاسمة: وهذه هي حال مونموسو (الفوضوي الذي صدف عن إضراب عمال الخطوط الحديدية عام ١٩١٠، ولكنه تطور منذ ذلك الحين) وميدول (وكلاهما قادا، مع سيمار إضراب عمال الخطوط الحديدية لعام ١٩٢٠) وجاك دوكلو (المولود عام ١٨٩٦) الذي تأثر تأثراً عميقاً بقراءة *النار* وموريس توريز وبول فايان-كوتورييه. وكانت الرابطة الجمهورية للمحاربين القدماء التي أسسها، عام ١٩١٧، باربوس بروجير، ر.لوفيفر، وفايان-كوتورييه، بالنسبة لبعضهم، المدرسة الابتدائية للشيوعية. فقد انتقلت من ويلسونية مبثوثة، عام ١٩١٧-١٩١٨، إلى شيوعية قاطعة عام ١٩٢٠.

والثورة البلشفية التي كانت تبدو، أولياً، محكومة بالزوال، بدت للجميع وكأنها تشكل "الشعاع الكبير في الشرق" الذي سوف يتحدث عنه جول رومان. وكانت، في نظرهم، تحمل مفتاح الأزمنة الجديدة سواء أدار الأمر حول ضمان السلم والتحويل الاجتماعي أم حول بناء ثقافة جديدة.

٤- وكان لدى المثقفين شيء من التحفظ. فرومان رولان الذي كانت مقالاته التي جمعت في *ما وراء النزاع* حدثاً تاريخياً كان يؤمن بأممية فكرية لا بأممية عمالية. وكان يرفض العنف. وهنا يرتسم حاجز معارضة للشيوعية المقاومة جسدته مجلة *أوروبا* انطلاقاً من ١٩٢٤. ولكن هنري غيلبو ومارسيل مارتينيه، من بين تلاميذ رومان رولان، انضما إلى الشيوعية، وكان ذلك لقليل من الوقت بالنسبة للثاني. وهنري باربوس، الذي جند عام ١٩١٤ ونشر، عام ١٩١٦، *النار*، أطلق في أيار ١٩١٩ مجلة *كلارتيه* التي حصل،

من أجلها، على رعاية أناتول فرانس الذي كان "متطرفاً" وجورج دوهاميل وجول رومان وشارل ريشيه وشارل جيد الذين كانوا من السلميين. وكان ذلك تجمعاً عابراً. ففي عام ١٩٢١، ابتعد قسم من هيئة التحرير. واتخذت ***كلارتيه*** مع مارسيل فوريه (المولود عام ١٨٩٤) وجان بيرنييه (المولود عام ١٨٩٥)، اتجاهاً جديداً: فقد غدت معادية للحرب معجبة بالثورة الروسية، ولكنها كانت مندّدة بالثقافة البورجوازية، فهاجمت أناتول فرانس كما هاجمت موريس باريس، واجتذبتها فكرة تمرد راديكالي مصطبغ بالسوريالية (كما كان ريمون لوفيفر أحياناً) أكثر من انتماء إلى الماركسية. وفي عام ١٩٢٣، قطعت ***كلارتيه*** علاقاتها بباربوس الذي انضم، إذ ذاك، إلى الحزب الشيوعي الفرنسي.

هذه المساجلات بين مثقفين يستقرون بصعوبة وينقلون ضروب قلقهم من شاغل إلى آخر لم تكن تهم قادة الأممية الشيوعية. وقد لـمَّح لينين لعاملي خطوط حديدية نقابيين، مونموسو وسيمار، جاءا في كانون الثاني ١٩٢٣ ليطلبا إليه تليين العلاقات بين النقابية والحزب الشيوعي إلى أنه ليس هناك، بعد، في فرنسا، حزب شيوعي كما يتمناه. فقد كان يرغب في دخول كثيف إلى الحزب من جانب عمال، نقابيين ثوريين احتمالاً، يتجاوزون التصورات التقليدية. ولكن سنتين مرَّتا دون أن يتحقق أي تقدم.

سنتان من المراوحة

ما كاد مؤتمر تور ينتهي حتى ظهرت، من جديد، اتجاهات في الحزب. أهو داء فرنسي؟ داء لاتيني؟

ففي اليمين، كان هناك مثقفون مشبعون بالتصورات التحررية يحافظون على معارضتهم لكل جيش، حتى لو كان جيشاً أحمر، لكل حرب، حتى لو كانت حرب دفاع ثوري، بل للدولة حتى لو كانت اشتراكية. وكان بينهم هنري فابر، مدير ***جريدة***

الشعب، وجورج بيوش، سكرتير فرع السين، والصحفي فيكتور ميريك الذي هاجم بول فايان-كوتورييه "سلميته التولستويية".

وكان في اليسار "البلاشفة الحقيقيون"، سوفارين والمعلمان لوريو وتران والصحفي أميديه دونوا، السكرتير العام لجريدة ***الأومانيتيه***، وروسمر، عضو اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، الذين كانوا يريدون تطبيق الشروط الإحدى والعشرين كاملة وطرد اليمين والوسط.

وكان في الوسط فروسار الذي كان يتولى زمام القيادة، وهو معلم سابق مفصول أصبح صحفيّاً وأعيد انتخابه أميناً عامّاً للحزب في ٤ كانون الثاني ١٩٢١، وكاشان الذي أعيد انتخابه مديراً لجريدة ***الأومانيتيه***، وكانا يحاولان تلطيف الشروط الإحدى والعشرين وإنقاذ اليمين. وعندما كان فروسار يتلقى من موسكو تنبيهات تلح عليه بالمضي بصورة أسرع وأن يبدو أكثر حزماً، فإنه لم يكن يتردد في اللجوء إلى أعلى مراجع الأممية الشيوعية لكسب الوقت مستنداً، عند الحاجة، إلى الذين يرفضون، في النقابات، التبعية للحزب.

وكان من مصلحة موسكو، كما كان يلح عليها سوفارين، أن تدفع إلى السلطة في الحزب، بأسرع ما يمكن، بالذين كانوا يدافعون عن وجهات نظر الأممية الشيوعية وتطرد المعارضين. لماذا لم تفعل ذلك؟ ربما لأنها كانت ترى أنها تفتقر إلى الرجال الضروريين (لم يكن سوفارين سهلاً، وسوف يقول عنه فروسار، في مذكراته، إنه "ذكي، مثقف، فعال لكنه ذو طموح غير موزون وعناد لا يصدق"، وكان لوريو يبتعد شيئاً فشيئاً). ولم يكن لقادة اليسار اتصالات كافية مع العالم العمالي. إذ يخشى إضعاف الحزب بنظرية ثورة ألمانية. وكان إضراب تمرد ما يزال يهز ألمانيا الوسطى في آذار ١٩٢١. ولم يرد، أيضاً، رؤية الفشل الذي جرت معاناته في إيطاليا يتجدد في فرنسا (وفي حين صوَّت المؤتمر، في تشرين الأول ١٩١٩، على الانضمام إلى الأممية الثالثة في جو من الحماسة، أعطى المؤتمر

التالي، في كانون الثاني ١٩٢١، ٩٨٠٠٠ صوت لاتجاه سيراتي، وهو شيوعي مناهض لكل فصل، و١٤٠٠٠ صوت للإصلاحيين و٥٨٠٠٠ صوت للشيوعيين "التقليديين" الذين انشقوا وشكلوا حزباً جديداً). وعلى الرغم من عدة تنبيهات كان أقساها تقرير لتروتسكي (المختص بالشؤون الفرنسية) إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في تموز ١٩٢١، وعلى الرغم من المهمة التي قام بها، في فرنسا، مانويلسكي، وهو ابن كاهن عاش في فرنسا بين ١٩٠٥ و١٩١٧ وكان مفوضاً للشعب في أوكرانيا، وعلى الرغم من الجهود الدائمة للسويسري هومبر-دروز، وهو قس سابق وصل إلى الشيوعية عن طريق السلمية، هادئ ومتزن (سوف يلقّب لمدة سنتين، ابتداءً من خريف ١٩٢١، بلقب سكرتير الأممية الشيوعية للبلدان اللاتينية، "عين موسكو")، فإن اقتراعات مرسيليا (٢٦-٣١ كانون الأول ١٩٢١) شكلت، بالنسبة للأممية الشيوعية، فعل تمرد. فقد حصل اليسار على ١٥١٦ تفويضاً مقابل ١٦٩٨ للوسط و١٨١٤ امتناعاً عن التصويت. ولدى الاقتراع لانتخابات اللجنة الإدارية لم يحصل سوفارين، مندوب الحزب لدى اللجنة التنفيذية، على إعادة انتخابه. واستقال دونوا ولوريو وتران وفايان-كوتورييه من اللجنة احتجاجاً. وترك عدد من محرري ***الأومانيتيه*** وظائفهم.

وبقيت مقاليد الأمور بين أيدي الوسط. وقد هبط عدد الأعضاء من ١٧٨٣٧٢، في الأول من تشرين الأول ١٩٢٠، إلى ١٠٣٣٩١ في الأول من تشرين الأول ١٩٢١ (بنقص قدره ٦٣٩٨١). إلا أن الأممية الشيوعية رفضت الانشقاق الذي اقترحه المستقيلون من اللجنة الإدارية، بل إنها أخذت عليهم ترك ***الأومانيتيه*** بين أيدي هيئة تحرير "وسطية" بكاملها.

وجرى تفاوض. وتغير السياق. فقد وقع عصيان كرونستادت الذي سبق النيب. وبدأ القادة البلاشفة في التفكير في إمكانية استقرار للرأسمالية. وطابق هذا الموقف تكتيك

جديد: تكتيك الجبهة الموحدة المحضر منذ تموز ١٩٢١ والذي تبنته اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في كانون الأول. فبما أنه لم يكن يمكن إزالة الاشتراكية الديمقراطية، فيجب أن تمارس معها وحدة عمل ستسمح بزيادة إشعاع العمل الشيوعي في الأوساط العمالية بكشف القادة الاشتراكيين الديمقراطيين والإصلاحيين. وكان هذا موضوع خلاف جديد مع قادة الحزب الشيوعي الوسطيين: فقد بدا لهم أنه ما كان ينبغي قطع العلاقات مع الاشتراكية الديمقراطية إذا كان يجب أن يجري التقرب منها مجدداً والحديث، بعد سنة من اغتيال روزا لوكسمبورغ وليبكنشت، عن جبهة موحدة مع أصدقاء شايمان ونوسكه. وفي انقلاب تكتيكي، كان الوسط هو الذي بدا، الآن، يتخذ موقعاً يسارياً. وفي كانون الثاني ١٩٢٢، قبل ١٢ فرعاً الجبهة الموحدة ورفضها ٤٢. وخيل، دون شك، لفروسار الذي تبين تحفظات مماثلة في إسبانيا وإيطاليا أنه يستطيع التأثير على الأممية الشيوعية. إلا أن ذلك لم يمنع كونه قد ضحى لتجنب الإخفاق بخضوعه لطرد اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، في ٩ أيار ١٩٢١ هنري فابر، مدير *جريدة الشعب*، الذي لم يكن يطبق الشرط الأول الخاص بالصحافة. وفي تقرير إلى الأممية الشيوعية، في ٣٠ أيار ١٩٢٢، شكا هومبر-دروز، أيضاً، من موقف كاشان الذي ألقى، بصدد الجبهة الموحدة، خطباً عنيفة ضد التدخلات المستمرة للجنة التنفيذية. وقد أعطت الانتخابات المحلية، في أيار ١٩٢٢، للحزب ٣١٩٠٠٠ صوت و٣٠ مستشاراً عاماً و٢٥ مستشار دائرة، في المحافظات الثلاث والستين التي تقدم، فيها، بمرشحين. وكانت نتيجة متواضعة. واستمرت أعداد الأعضاء في التناقص في عدد من المحافظات.

وخلص هومبر-دروز إلى ضرورة إزالة اليمين، بيوش وميريك ودانيال رينو. ولكنه استمر في الارتياب في اليسار الذي كان المثقفون، فيه، أكبر عدداً مما ينبغي.

وتمنى، مقتدياً بلينين، أن يأتي إلى الحزب رجال مثل مونات. ولكنهم تأخروا. وبناء على طلب الأممية الشيوعية، فصل، في تموز، بريزون، مدير مجلة *فاغ* ومايو وهنري سيلييه وفيرفوي. ولم يأت مؤتمر باريس (١٥-١٨ تشرين الأول ١٩٢٢) بأي توضيح. وبقي الوسط قوياً (١٨٩٨ تفويضاً مقابل ٥١٦ لليسار و٨١٤ لليمين). واقترح مانويلسكي إدارة متكافئة (وسط ويسار) فرفض ذلك كاشان باسم الوسط. أهو درب مسدود؟ أهي القطيعة؟ لقد استقال اليسار (دونوا، مارتينيه، سوفارين) من تحرير *الأومانيتيه*. وكان يرغب في استبعاد كاشان من الإدارة.

رحيل فروسار وطرد الماسونيين

في حين كان يبدو أن تسوية ترتسم (فروسار وتران سكرتيران)، أثار تروتسكي، بصورة غير متوقعة، مسألة الانتماء إلى الماسونية ورابطة حقوق الإنسان (الشرط الثاني والعشرون؟...). وبناء على طلبه، قررت اللجنة التنفيذية الموسعة للأممية الشيوعية، في تشرين الثاني ١٩٢٢، طرد أعضاء الحزب الشيوعي الذين لا يكونون، حتى الأول من كانون الثاني ١٩٢٣، قد استقالوا من هاتين المنظمتين اللتين عدّتا مدافعتين عن أيديولوجية بورجوازية صغيرة. وسيخضع الذين سوف يستقيلون لاختبار لمدة سنتين. وكان زينوفييف حاسماً:

"التقليد في فرنسا هو عدّ الحزب الشيوعي رابطة سياسيين، ويجب، لسوء الحظ، أن نعترف بأن ذلك لم يكن دون سبب... وخارج الحزب، في صفوف النقابيين، هو المكان الذي يجب أن نبحث، فيه، عن عدد من العناصر الضرورية لحزب شيوعي". هناك سوف نجد عناصر "بروليتارية حقّاً، ثورية حقّاً، شيوعية حقّاً".

وقد تقدم فروسار الذي لم يبد أية رغبة في الذهاب إلى موسكو لشرح موقفه، متخلياً عن متابعة النضال، باستقالته في الأول من كانون الثاني ١٩٢٣ في رسالة نشرتها ***الأومانيتيه*** في الرابع منه:

"إني أهجر كل وظائفي، أستعيد حريتي". كان ينبغي انتظار تحكيم المؤتمر الرابع قبل اتخاذ القرار. لقد روجع ميثاق تور من طرف واحد. وهذا، بالنسبة إليه، "تأكيد سياسة مركزية متطرفة تحدٍّ، في الحزب الشيوعي الدولي، بصورة متزايدة وبطريقة أعتقد أنها مميتة للحركات العمالية الكبرى، من قدرة الفروع الوطنية على اتخاذ القرارات ومن سهولة تكيفها مع الشروط الخاصة لنضالها".

"إن الفئة المسماة يسارية تعامل الحزب كبلد محتل... إنها تأخذ إدارته عنوة متابعة، في ظروف كانت تقتضي الاتفاق الودي والموثوق لكل الإرادات الشيوعية الحسنة، عملها المنظم في النقل والتشهير. إنها تفتح استيلاءها المنتظم على السلطة بسلسلة من الإعدامات المبتسرة التي لا تفسر إلا بتلبيات لأحقاد طبقية".

واختتم فروسار رسالته كما يلي:

"غداً، مثلي اليوم، سأبقى وفيّاً للشيوعية وللثورة الروسية" (***الأومانيتيه***، عدد ٤ كانون الثاني ١٩٢٣). وسوف يحاول، فعلاً، أن يؤسس حزباً اشتراكيّاً شيوعيّاً متوسطاً بين الفرع الفرنسي للأممية العمالية والفرع الفرنسي للأممية الشيوعية.

ولم يتابع كاشان فروسار في انسحابه. صحيح أن الأخير كان ماسونيّاً في حين لم يكن كاشان كذلك. ولم يكن مؤكداً أن تكون موسكو قد علمت بذلك. ولكن لجنة مقاومة تألفت، بمبادرة من إرنست لافون وضمت فيكتور ميريك وجورج بيوش ونشرت بياناً في عدد ٧ كانون الثاني ١٩٢٣ من جريدة ***الأومانيتيه***. وانضم إليهم في التوقيع البروفسور أندريه جوليان والرسام غراسييه والصحفيان برنار لوكاش وشارل لوسي وعمدة بولونيا أندريه موريزيه والمحامي هنري توريز والكاتبان نويل غارنييه

وغابرييل روبار وحوالي مئة من أعضاء آخرين في الحزب. وقد حذرت لجنة المقاومة الأممية الشيوعية من "الخطر الذي تعرض له روح الشيوعية وحركتها إرادة بعضهم في أن يضعفوا، ثم يلغوا سريعاً، لدى الحزبيين، معنى النقد وحس المناقشة، وهو ما سوف يقودنا، في النهاية، إلى خضوع آلي هو النفي ذاته للروح الثورية". وردَّ المكتب السياسي، في ٧ كانون الثاني ١٩٢٣، بأن الأمر لا يدور حول إدانة فئة من المثقفين جملة، بل حول إدانة "فئة من المثقفين الانتهازيين الذين ترتاب بهم الطبقة الكادحة عن حق والذين يسيئون إلى الحزب الشيوعي بجعله يفتقر إلى الثقة العمالية. ويحتفظ الآخرون بمكاسبهم، جنباً إلى جنب، مع العامل والفلاح اللذين لا يستطيعان الاستغناء عنهم". وقد طرد كل أعضاء لجنة المقاومة. ورحل، كذلك، عدة عمد عماليين من الضواحي، أوكلير من كوربوفوا، أوفراي من كليشي، فيليب من سان دينيس، ومناضلون تعاونيون، مثل لورمييه وبولان من ألانسون.

لماذا تقرر، في موسكو، فجأة، إعلان قرارات متخذة منذ وقت طويل؟ ربما كان ذلك لأنه حصل انطباع بأن بعض عناصر المعارضة في موسكو كانت تنسق نشاطها في المحافل الماسونية. وربما، أيضاً، لأن هبوط عدد الحزبيين استمر عبر البلاد. فبين كانون الأول ١٩٢١ وكانون الأول ١٩٢٢، بقي فرعان في المستوى نفسه، وتقدمت سبعة فروع، ولكن سبعة أخرى خسرت ٥٠٪ من أعضائها. وفيما بعد، سوف يقدر عدد الأعضاء، آنذاك، بين ٨٠ ألفاً (من جانب موريس توريز) و٦٠ ألفاً (من جانب أندريه فيرا). وأدى طرد الماسونيين إلى انسحابات جماعية (تبع فروسار بلفور وفئة من دوب)، كما حدثت انسحابات في الدروم واللوار.

لماذا فضل فروسار الرحيل على متابعة نضاله في الحزب؟ لا شك في أن القتال الداخلي بدا له منذوراً للفشل. وكان يأمل في مساندات خارجية للتشكيل الذي سيحاول تأسيسه، كمساندة الصحفي أوجين ميرل الذي أطلق، في ١٠ أيار ١٩١٩،

مجلة *الشحرور الأبيض* (٣١٢٠٠٠ نسخة في نيسان ١٩٢٢) والذي سيؤسس، في شباط ١٩٢٣، *باريس المساء* التي جمعت بعض الصحفيين المستبعدين. وكان وراء ميرل أريستيد بريان الذي كان مستعدًا، دائماً، للاهتمام بالذين ابتعدوا، مثله، عن الحركة الاشتراكية. ولن يلعب فروسار، الخطيب الجيد والصحفي الجيد، ذو الذكاء المنفتح، القادر على الإحساس بالحركات الشعبية لمحاولة توجيهها أكثر منه فهمها في أصولها العميقة، الدور الكبير الذي كان موعوداً به على الرغم من الجهد الذي سيبذله ليون بلوم لاستعادته. أما كاشان، الأقل بريقاً منه، بالتأكيد، فإنه لم يتغير من جانبه. وسوف يموت شيوعيّاً.

الصعوبات النقابية للحزب الشيوعي

إذا كانت شهرة فروسار قد لفتت انتباه الرأي العام إلى أزمة الحزب هذه، فإن الصعوبات المصادفة في الميدان النقابي لم تكن تعني سوى عدد قليل من المراقبين.

كان الشيوعيون يريدون، بدعم من الفوضويين، غزو الاتحاد العام للعمل وطرد جوهو وأصدقائه منه وترك أممية أمستردام والانضمام إلى الأممية النقابية الحمراء (الشرط العاشر). ولم يتوصلوا إلى ذلك. فقد اتخذت أغلبية الاتحاد العام للعمل تدابير ضد تشكيل النوى أدت إلى طرد المناضلين المعارضين الرئيسين. وهو انشقاق نقابي لم يكن مناظراً للانشقاق السياسي: ففي تور، استولت الأغلبية الجديدة على الشعار وضمنوا جريدة *الأومانيتيه*، في حين أن الشيوعيين وحلفاءهم هم الذين سيشكلون، عام ١٩٢١-١٩٢٢، اتحاداً جديداً وسيسمونه، احتجاجاً على قرارات الطرد، وحدويّاً. وكان مقره في زقاق لاغرانج-أو-بيل، واحتفظ الاتحاد العام للعمل ببناء ميدان لويس-بلان-لافاييت. وفضلاً عن ذلك، فإذا كان بعض النقابيين الثوريين، داخل الاتحاد الجديد، قد اعتنقوا الشيوعية- وخاصة عامل الخطوط الحديدية مونموسو الذي انضم إلى الحزب عام

١٩٢٣–، فإن آخرين (كان دافعهم رفض الدفاع الوطني والاندماج في الدولة) قد ظلوا مناهضين لتبعية النقابية وأغاظهم أن يكتب لينين: "يجب أن يعد كل تدخل مباشر للنقابات في إدارة المشروعات ضارّاً وغير مقبول على الإطلاق". فقد كان هذا إدانة للسوفيات كما كانوا قد تخيلوه. وفي مؤتمر سانت إيتيين (١٩٢٢)، لم يقر الانضمام إلى الأممية النقابية الحمراء إلا بـــ٧٤٣ صوتاً مقابل ٤٠٧. وقد رحل الفوضويون المعارضون شيئاً فشيئاً. وفي مؤتمر بورج (١٩٢٣)، أكد الاتحاد العام الوحدوي للعمل انضمامه إلى الأممية النقابية الحمراء. إلا أنه ظل ٣٦٦ تفويضاً يعارضون هذا النص الذي صوت عليه ٩٦٢ تفويضاً. وبدأت، إذ ذاك، سلسلة طويلة من الانسحابات الفردية، أحياناً، والجماعية أحياناً أخرى (رحلت نقابات كاملة إلى الاتحاد العام النقابي الثوري للعمل الذي أسسه بيير بيسنار أو إلى الاستقلال أو، في نهاية المطاف، إلى الاتحاد العام للعمل).

وعلى وجه الإجمال، كانت سنتا ١٩٢١ و١٩٢٢ سنتين محبطتين بالنسبة للحزب الشيوعي. والنتيجة الإيجابية الوحيدة هي أن اليسار والوسط خسرا قيادتهما، والذين بقوا من قادتهما سكتوا وأيدوا. واختفى الاشتراكيون الديمقراطيون من الحزب الشيوعي. واحتفظ الشيوعيون المصممون على تطبيق الشروط الإحدى والعشرين بالجهاز وامتلكوا، بوجود الاتحاد العام الوحدوي للعمل، منظمة موالية. ولكن لينين سيموت في كانون الثاني ١٩٢٤ دون أن يرى صنع الأداة التي كان يريدها.

إعادة بناء «البيت القديم»

(كانون الثاني ١٩٢١- أيار ١٩٢٤)

خلق الفرع الفرنسي للأممية العمالية

كانت اقتراعات تور قد أدت إلى فصل الاتجاهين الاشتراكيين المعارضين للشروط الإحدى والعشرين. هل سيشكلان حزبين؟ لم تكن الجراح التي تركتها انقسامات الحرب بين أنصار الأغلبية وأنصار الأقلية قد اندملت. وقد نكأتها الخيارات الدولية.

عندما غادر قاعة المؤتمر في الساعة الثالثة من صباح ٣١ كانون الأول "معيدو البناء" (لونغيه، بول فور، بريسمان) و"المقاومون" (بلوم، بونكور، براك، رينوديل)، اجتمعوا، أولاً، منفصلين: الأخيرون في قاعة "محبي الديمقراطية" الماسونية والأولون في القصر البلدي. وحصل سامبا على عقد اجتماع مشترك، برئاسة بريسمان، في قاعة المحفل. وصاغت لجنة تكافأ، فيها، الطرفان بياناً مشتركاً. ومثل "المقاومين" بول بونكور ومايبراس، ومثل "معيدي البناء" بول فور وبريسمان. وبعد الظهر، جرى إقرار البيان وعين القادة (بقيت الأنظمة ما كانت عليه عام ١٩٠٥).

وقدم الحزب الذي تأسس نفسه بوصفه وريثاً:

"إننا، نحن، الحزب الاشتراكي كما وحَّده، عام ١٩٠٥، جوريس وغيد وفايان. ونحن نواجه أطروحات الأممية الشيوعية وأنظمتها وإهانات رؤسائها وشتائمهم بالاشتراكية في عقيدها ومبادئها، بالاشتراكية القديمة التي قادت البروليتاريا في الكثير من المعارك المظفرة".

وكان لدى بعضهم، على وجه الدقة، شاغلان: عدم ترك الحزب يتزلق إلى مواقع مجاورة لمواقع الراديكاليين بفقدانه، على هذا النحو، أصالته الاشتراكية وتضييقه قاعدته العمالية (سوف يعبر ليون بلوم، فيما بعد، عن هذه الإرادة: التقدم في الطبقات الوسطى؟ نعم، ولكن ذلك شريطة عدم الخسارة في الجانب العمالي). وكان الشاغل الثاني هو صنع بنية استقبال بحيث يستطيع من يخيب أمله من الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية أن يأتي إلى الفرع الفرنسي للأممية العمالية شاعراً أنه في بيته. وسمى سامبا وبريسمان لسكرتارية الحزب بول فور الذي كان خطيباً مفوهاً وصحفيّاً جيداً (كان رئيس تحرير جريدة ***شعبي الوسط***). وقد أبرز قيمته نشاطه كعضو في الأقلية أثناء الحرب. وكان بارعاً في التنبؤ بردود فعل الحزب براعته في إثارة قاعة مؤتمر أو اجتماع. فمعيدو البناء الذين كانوا أكبر عدداً من المقاومين تولوا، إذن، قيادة الحزب. ولم يستطع الغيديون الذين كانوا بين

المقاومين سوى دعمه: فقد جاء من عندهم. وكان، من قبل، سكرتير الكتلة البرلمانية. ولكن ليون بلوم سوف يلعب دوراً معادلاً إن لم يكن أكبر. فقد كان، من قبل، سكرتيراً للكتلة البرلمانية. وأصبح، في جريدة ***شعبي باريس*** التي غدت جريدة الحزب، مديراً بالتساوي مع لونغيه الذي شهد نفوذه يتضاءل، وهو الذي هزم في الانتخابات وكان صحفيّاً رديئاً وخطيباً رديئاً. وكان جوريس، بين ١٩٠٥ و١٩١٤، يجسد الحزب ويتولى الوظيفة المثلثة كقائد برلماني وصحفي وداعية. ومنذ ذلك الحين، تقاسم رجلان المهمة. فإلى ليون بلوم عادت القيادة البرلمانية والعمل في ***الشعبي***، ولبول فور الدعاية وإدارة الجهاز. وتجاورت، في الحزب، أسماء المناضلين القدامى المعروفين من قبل مع أسماء سوف تنتقل، قريباً، إلى الصف الأول. وهذا مزج طبيعي بين الاتجاهات والمناطق، بين المنتخبين والمناضلين، بين مختلف المناطق، ولكنه، أيضاً، إرادة إفساح مجال للشباب. فإعادة بناء الحزب القديم لا ينبغي أن تعني بناء حزب شيوخ.

إعادة بناء الفروع

منذ أن عرفت نتيجة مؤتمر تور، قررت السوم رفض الانضمام إلى الأممية الثالثة، وحاولت الحفاظ على وحدتها بتمثيل نفسها في المجلس الوطني الذي دعا إليه الفرع الفرنسي للأممية العمالية. وقلبت المارن، التي كانت قد أعطت ٦٠٨ تفويضات لاقتراح الانضمام، أغلبيتها وظلت في الفرع الفرنسي للأممية العمالية. وفي الحالتين، رحل الشيوعيون. وكذلك كان الأمر في الجورا التي أرادت أن تبقى مستقلة. ومن الصعب، في غياب دراسات آحادية للمحافظات بأعداد كافية، معرفة كيف جرت إعادة توزيع المناضلين والأعضاء. ويقول لونغيه أن عدد أعضاء الفرع الفرنسي للأممية العمالية في فرع فيينا العليا، عام ١٩٢١، أكبر منه عام ١٩٢٠. وكان الأمر كذلك، تقريباً، في الشمال والبادوكاليه.

وفي الشمال حيث بقيت مكانة جول غيد الذي سيموت في تموز ١٩٢٢ كبيرة، انكب ديلوري، عمدة ليل، على الرغم من مرضه، ولوبا، عمدة روبيه، وكانا كلاهما شعبيين بسبب مقاومتهما للمحتل خلال الحرب، على العمل مع روجيه سالنغرو، السكرتير الإداري للفرع.

نشر لوبا، في منتصف كانون الثاني، في *صرخة الشمال* التي احتفظوا بها على الرغم من احتجاج الشيوعيين، ثلاث مقالات ستجمع في كراس وزع خارج الشمال: ***بأمر موسكو، كيف حطم الشيوعيون الوحدة***.

المقالة الأولى: أرادت موسكو وتابعت، بكل الوسائل، تقسيم الحزب.

المقالة الثانية: الحزب الشيوعي حزب جديد. الفرع الفرنسي للأممية العمالية حافظ على البرنامج الذي وضعه في نيسان ١٩١٩. وهو مستمر في تولي هدف ثوري: إحلال الملكية المشتركة محل الملكية الرأسمالية بوسيلة ثورية: الاستيلاء على السلطة.

المقالة الثالثة: لا يعود الانشقاق إلى عدم انضباط البرلمانيين. والدليل هو أن الشيوعيين يحضِّرون الانشقاق القادم.

وفي ليل، تفوق الاشتراكيون على الشيوعيين بصورة واضحة. وكان عمل إعادة البناء، فيها، أسهل منه في الضواحي، في روبيه وفي الحوض الفحمي (دويه-فالانسيين). وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٢١، انعقد مؤتمران متنافسان. وصرح الشيوعيون بأنهم وزعوا ١١٢٢٠ بطاقة (٢٠٧٨٠ قبل تور). ولم يعط الاشتراكيون رقماً.

وقد ذكر بول فور، في مجلس ١٣ شباط ١٩٢١ الوطني، ٥٠ فرعاً أعيد بناؤها و ٢٠ فرعاً قيد التشكيل. وتحدث عن ٥٠٠٠٠ بطاقة موزعة. والواقع هو أنه سيتم الوصول إلى ٣٩٠٠٠ في نهاية العام. وفي تشرين الأول ١٩٢١، أعلن هوبير روج عن ٧٢ فرعاً أعيد بناؤها بخمسة وخمسين ألف عضو.

وفي انتخابات ١٤-٢١ أيار ١٩٢٢ المحلية (الأولى منذ الانشقاق)، تفوق الفرع الفرنسي للأممية العمالية على الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية. فقد جمع ٥٧٥٠٠٠ صوت وكسب حوالي ٦٠ مقعداً (٨ فقط للحزب الشيوعي الفرنسي). ففي تولوز، نجح أربعة اشتراكيين في الدورة الأولى متغلبين، في الوقت نفسه، على مرشحي اليمين والمرشحين الشيوعيين. ولكن ضعف الاشتراكيين والاتحاد العام القديم للعمل المستمر في المنطقة الباريسية يبقى مقلقاً. ففي هذه المرحلة، بلغ التوتر، فيها، درجة لم يكن يمكن لأي من قادة الحزب الاشتراكي أو الاتحاد العام للعمل أن يتحدث في اجتماع عام.

القواعد التي انطلقتْ منها إعادة البناء الاشتراكي

إنها لواقعة فريدة في تاريخ الجمهورية الثالثة: حزب تشكل من منشقين ومطرودين ينجح في إعادة بنائه والتفوق على خصمه، لحين على الأقل.

فقد اصطدم المد الشيوعي الذي كان قد أحرز الأغلبية في تور، في نهاية المطاف، بحواجز مقاومة قدمت، في برهة الجزر، قواعد إعادة بناء. وقد لعب الغيديون والجوريسيون المنقسمون حول تصور الاشتراكية والطرائق التي يجب اتباعها، والموحدون حول ضرورة الاشتراك في الدفاع الوطني في نظام رأسمالي، دورين متعادلين. فقد كان الغيديون يسيطرون على الشمال، ما عدا البادوكاليه، إلى حد ما، وعلى أحواض الكتلة المركزية الفحمية، وخاصة على الآلييه، وعلى ساون واللوار. وكان الجوريسيون سادة الجنوب الأكيتيني (خاصة الغارون العليا والتارن). وكان الحزب الاشتراكي الذي يستند إلى ثمانية وخمسين نائباً وعضوين في مجلس الشيوخ اختاروا الحزب الاشتراكي ضد الحزب الشيوعي وإلى بلديات هامة كان يملك فرقة من الدعاة الدائمين المتفانين فيها. ولو أن ميزان القوى قد ظل في الانتخابات التشريعية التالية ما بدا أنه قد تكشف عنه في تور، فإن عدداً كبيراً من الخارجين لن يستعيدوا مقاعدهم. فقد كان ينبغي عليهم

تشكيل شبكة جديدة من مناضلين قادرين على جمع الجماهير الناخبة: فقد كان مستقبلهم السياسي في الميزان.

وفي حين كان الحزب الشيوعي، في تلك البرهة، غير قادر على ممارسة المركزية الديمقراطية التي أعلن عنها ويستنفذ قواه في خصومات اتجاه ورجال، كان الحزب الاشتراكي، خلافاً لما سيحدث بعد ١٩٢٤، يسكت مساجلاته. وكان يتفق أن يتصادم الجوريسيون والغيديون من جديد. وكان هناك، دائماً، نص مصوت عليه يهدف، بطابع التسوية فيه، إلى إنهاء مساجلة. ولكن تلك المساجلات كانت خافية عن الرأي العام، وحتى عن جمهور الأعضاء. وكان الحزب، في تلك البرهة، موحداً وراء قيادة ليون بلوم وبول فور الثنائية الرأس. وكان الرجلان اللذان اختلفا في الماضي، كما سيختلفان في المستقبل، متفقين على استخدام منبر البرلمان للتعريف بالموقف الاشتراكي (وزاد في فائدة ذلك كون الحزب الراديكالي متردداً بين السلطة والمعارضة). وكان ليون بلوم، حين تحدث في كانون الثاني ١٩٢٣ ليدين احتلال الرور الذي قرره بوانكاريه، قائد المعارضة حقاً. وقد اتحدوا، أيضاً، لوضع كل المنتخبين في خدمة إعادة البناء. وسوف يقول ليون بلوم أنه مر وقت كان الحزب فيه، أولاً وحصراً تقريباً، الكتلة البرلمانية.

وكانت في هذا العمل نقاط ضعف. ومن هذه النقاط، الصحافة أولاً: فالحزب الاشتراكي حاول، في الجمعية العامة لمساهمي ***الأومانيتيه***، أن يتفاوض مع الحزب الشيوعي على مستقبل جريدة جوريس. وردوا عليه بأنه كان يحتفظ بخمس جرائد اشتراكية أو ميالة إلى الاشتراكية: ***صرخة الشعب*** في ليل، ***شعبي الوسط والجبل*** في كليرمون فيران، ***الجنوب الاشتراكي*** في تولوز، ***حق الشعب*** في غرونوبل. وتمنى بلوم وبراك ورينوديل أن تحيد الجريدة الباريسية حتى إعادة بناء الوحدة، ورفض ذلك دونوا باسم الشيوعيين، وانقطعت المفاوضات.

وقد بقيت *الشعبي*. وكان ينبغي من أجل المحافظة على صدورها، أن تقدم لها معونة مقتطعة من واردات الاشتراكات والاستعانة بتضامن التعاونيات الاشتراكية البلجيكية. وفي عام ١٩٢٣، بلغ العجز ٢٢ ألف فرنك. ولم يكن لتأسيس جمعية أصدقاء الشعبي أثر كبير. وجرى تصور مشروع اندماج مع *الشعب*، جريدة الاتحاد العام للعمل، لم ينجح ولم يكن يمكن أن ينجح. وكان توزيع *الشعبي* الضئيل، وهو نتيجة لضعف الحزب الاشتراكي في المنطقة الباريسية، يترع، أيضاً، إلى زيادة هذا الضعف. فغالباً ما رآها قراؤها جريدة مكملة. ولم يكن كثير من الاشتراكيين الحزبيين أو الناخبين يقرؤونها على الرغم من مقالة العمودين على الصفحة الأولى التي فرض ليون بلوم على نفسه أن يكتبها يوميّاً تقريباً. ومن بين المحررين الآخرين خريج دار المعلمين العليا أندريه بيير المكلف بالسياسة الخارجية والذي كان يعرف روسيا جيداً والألزاسي سالومون غرومباخ والغيدي ليون أوسمان، سكرتير فرع السين وبول فور الذي سرعان ما طلب الحزبيون منه "بطاقة" يومية تأكدت، فيها، مواهبه كمساجل و"وطنيته الحزبية".

ولم تكن علاقات الحزب الاشتراكي بالجودة التي كان يتمناها لا مع الاتحاد العام للعمل ولا مع المثقفين اليساريين. فقد بقي تلاميذ رومان رولان بعيدين وناقدين أكثر منهم متعاطفين. وكان عدد الأعضاء ضعيفاً في عالم الفنون والآداب الذي استمد منه أعضاءه قبل ١٩١٤. ففي الوسط السينمائي، كانت هناك جيرمين دولاك وغاستون مودو، وهذا قليل. وابتعد عن الحزب عدد من الجامعيين الذين قد جمعتهم مكانة جوريس قبل عام ١٩٠٥ وبعده. وأصبح بعضهم، مثل هوبير بورجان، معادين صراحة. ولم يعد هنري أندلر إلى الحزب. واقتصر الذين بقوا، عامة، على دفع الاشتراكات. وكان معظم طلاب جورج بورجان، الأرشيفي والمؤرخ، وعالم الفيلولوجيا ماريو روك وعالم الاجتماع مارسيل موس وعالم الاثنولوجيا بول ريفيل يجهلون أن أساتذتهم كانوا أعضاء في الحزب الاشتراكي. وكان بين أعضاء الجيل الجديد الذين عاشوا تجربة الحرب

رجال منذورون لمستقبل سياسي مثل الحقوقيين إتيين أنتونيلي ورونيه برونيه اللذين سيصبحان نائبين وعالم الجرمانيات باهون الذي كان، لوقت ما، عمدة رين، والمهندس البحري جول موك وعالم الرياضيات لودفيغ زوريتي الذي سيكون مؤسس فرع التربية الوطنية في الاتحاد العام للعمل، وفي الوقت نفسه سكرتيراً لفرع كالفادوس. وكان هناك أصغر سنّاً، أيضاً، كالفيلسوفين مارسيل ديا وماكس بونافوس وعالم الرياضيات لويس ليفيدر والمؤرخ الأدبي للقرن الثامن عشر، في المستقبل، ريمون ناف (سيصبح ديا وليفيدر نائبين) والصحفي أندريه غيران والكاتب جان بريفو وآخرين كثيرين من خريجي دار المعلمين العليا الذين تعارفوا في الجو الفوّار لسنوات ١٩١٩-١٩٢٢ لدار المعلمين العليا حيث التقت عدة دورات، أخرها الحرب، كانت تتحمل، بصعوبة، الانضباط الذي يفرضه التحضير للمسابقات. ولكنهم لم يكونوا، في ذلك الوقت، سوى وعود سيخيب بعضها. ولن تتحرك أفواج التعليم الابتدائي الضخمة إلا بعد أن تدربت في النقابة الوطنية للمعلمين المنتمية إلى الاتحاد العام للعمل.

ورأى قادة الحزب الاشتراكي برضى، ابتعاد تهديد سيطرة الحزب الشيوعي على الاتحاد العام للعمل عام ١٩٢١. وسُرّ بذلك، دون تحفظ، بعضهم، كبونكور ورينوديل. وبقي، بالنسبة لآخرين، موضوعان للقلق. فقد خسر الاتحاد العام للعمل في المنطقة الباريسية، أفضل قسم من قاعدته العمالية. ألم يكن الاتحاد العام للعمل مهدداً، تحت ضغط الموظفين (أصبح الاتحاد الذي جمع، عام ١٩٢٢، مستقلاً ليحافظ على وحدته وسيبقى كذلك حتى ١٩٢٩. ولكن النقابة الوطنية للمعلمين ظلت منتمية إلى الاتحاد العام)، بالانحراف إلى اليمين؟ ألم يكن، بعد أن ازدرى، قبل ١٩١٤، كل الأحزاب واحتقر كل الحكومات، مجذوباً إلى قبول التحدث إلى الجميع مهما كان لونهم؟ إلى أين ستمضي سياسة الحضور؟ كان خطر اندماج ممكن للنقابية في الدولة يقلق عدداً من قادة الحزب الاشتراكي، من ليون بلوم إلى جان زيرومسكي، من بول فور إلى لوبا. واشتد

هذا القلق عندما علم، عشية انتخابات أيار ١٩٢٤ التشريعية، أن الحزب الراديكالي قد تبنى برنامج الاتحاد العام للعمل. فإذا كانت العلاقات بين ألبير توماس وليون جوهو ممتازة أثناء الحرب وبقيت كذلك في إطار منظمة العمل الدولية، فقد كانت أشد برودة بين ليون بلوم وليون جوهو الشديدي الاختلاف في الطبيعة والسلوك.

انتخابات أيار ١٩٢٤ واشتراك الحزب الاشتراكي في كارتل اليسار

وضع اقتراب الانتخابات التشريعية الحزب الاشتراكي أمام موقف صعب. فإذا حافظ، ضد الأغلبية الخارجة والراديكاليين والحزب الشيوعي، على اقتراح براك، فهو مهدد بأن يسحق. إلا أن أحد عوامل إعادة البناء كان وجود كتلة برلمانية كبيرة العدد نسبياً. وعقد، كما لو كان مدفوعاً إلى ذلك من جانب الأوساط الماسونية، اتفاقاً مع الحزبين اليساريين الآخرين، الحزب الراديكالي والحزب الجمهوري الاشتراكي، وعرض الحزب الاشتراكي نفسه حيث استطاع أن يثبت ذاته للاتهام الذي لن يفوت الشيوعيين توجيهه إليه، الاتهام بخيانة المصالح الطبقية. وكان يمكن للتمثيل النسبي أن يجنبه هذا الخطر المزدوج. ولكن البرلمان استبعده. وسمح مؤتمر مرسيليا، في كانون الثاني ١٩٢٤، بالاشتراك في قوائم كارتل اليسار ومنع التحالفات مع الشيوعيين التي مارسها، مع ذلك، فرعان. وقد اختلف تصور الكارتل بين من قبلوه. فقد كان بالنسبة لبعضهم، مثل ليون بلوم وجان لونغيه وكومبير-موريل، "كارتل دقيقة"، الدقيقة التي يضع، فيها، الناخب ورقته في صندوق الاقتراع، وبعد الانتخابات، يستعيد الحزب استقلاله. ولم يكن هذا رأي الذين كانوا، كبونكور ورينوديل أو فارن، يريدون أن يستطيلوا بالكارتل إلى مشاركة.

وفي نهاية المطاف، لم يمارس الحزب الاشتراكي الكارتل إلا في ٤٥ محافظة. أما في الأمكنة الأخرى، فقد مضى إلى المعركة، حسب الصيغة التي أحبها ليون أوسمان،

سكرتير فرع السين، و"علمه يرفرف بصورة واسعة". وإذا كان تفوق الحزب الشيوعي الانتخابي على الحزب الاشتراكي في ضواحي باريس، فقد وجد الأخير، في أماكن أخرى، مواضيع كثيرة للرضى. فقد أحرز ٤٠ مقعداً بأصوات اشتراكية و٦١ مقعداً على قوائم الكارتل. ومن الصعب أن نعرف ما قدمه الحزب الاشتراكي من ٢٦٤٠٠٠٠ صوتاً جمعها الكارتل: فبريلو يقدرها بـ ٥٠٠٠٠٠ صوت، وهو ما يبدو إسهاماً ضعيفاً. وتتحدث *الشعبي* عن مليون صوت وتصل، في جملة البلد، إلى ١٧٠٠٠٠٠ صوت، وهو ما يبدو مبالغاً فيه. ولا يمنع ذلك من كون الحزب الاشتراكي قد خرج، بمئة نائب، من الاقتراع أشد قوة. وكان هناك موضوع آخر: ففي تلك السنة، وبفضل احتذاب أعضاء في الاجتماعات الانتخابية، تجاوز الحزب الاشتراكي، بعدد أعضائه، الحزب الشيوعي: ٧٣ ألف بطاقة للحزب الاشتراكي و٦٠ ألفاً للحزب الشيوعي.

بلشفة الحزب الشيوعي

وتكتيك « طبقة ضد طبقة » (١٩٢٣-١٩٣٣)

مناهضة الحزب الشيوعي للانتخابية

في انتخابات أيار ١٩٢٤ ، قدم الحزب الشيوعي نفسه تحت اسم الكتلة العمالية والفلاحية التي أطلقها رينو جان، وذلك لتسهيل تكوين قوائم جبهة موحدة لاجتذاب الريفيين وتلبية الحاجة إلى الاتحاد التي كان يحسها لدى الجماهير. وقد جمع ٨٧٥٠٠٠ صوتاً (٧,٩٪ من الناخبين وحوالي نصف أصوات ١٩١٩ الاشتراكية). وانتقل عدد النواب من ٩ إلى ٢٥. وقد هزم عدد من النواب السابقين، ولم يحصل على أي مقعد في مرسيليا وليون وسانت إيتيين. ومن ١٩ حالة واجه الحزب الاشتراكي وحده، في مرسيليا وتولوز وبوردو، الحزب الشيوعي، تفوق ١٧ مرة. ووضع التجمع الباريسي (السين، السين والواز) الحزب الشيوعي أمام الحزب الاشتراكي. وفي باقي فرنسا، قدمت

٦ محافظات، فقط، نواباً شيوعيين (٣ في الشمال). و لم يكن ذلك، في نظر قادة الحزب الشيوعي والأممية الشيوعية، سوى حدث عارض. فأكثر ما يهم هو صنع حزب ثوري. ومن هذه الناحية، قدر قادة الحزب الشيوعي أهم حققوا، خلال الأشهر السابقة، تقدماً ملحوظاً.

النضال ضد احتلال الرور (١٩٢٣) والقمع. "الحكومة الفرنسية أنقذت" الحزب الشيوعي. (هومبـــير-دروز)

أوصلت استقالة فروسار إلى الأمانة العامة، مؤقتاً، لويس سيلييه الذي سرعان ما خلفه المعلم السابق تران، النقيب الاحتياطي، تساعده سوزان جيرو. وكان كلاهما حاصلين، آنذاك، على ثقة زينوفييف. ووصف هومبـــير-دروز، القاسي، تران بوصفه نموذج البيروقراطي المحدود والمغرور. وبدا، فعلاً، على تران أنه قد اقترف بعض الهفوات، خاصة، بإعلانه، ذات يوم، أنه لم يكن لتكتيك الجبهة الموحدة من هدف خلاف "نتف ريش الطير الاشتراكي". وقد استفادت دعاية الحزب الاشتراكي من هذه الصيغة.

وفي حين انتقد النواب الاشتراكيون، في المجلس، احتلال الرور، شرع الحزب الاشتراكي في عمل مباشر هدفه "تعريف العمال والجنود بالوضع الفاجع لإخوتهم الألمان" والتحضير لأخوة محتملة:

فقد أعلن تران أنه "إذا اندلعت ثورة في ألمانيا، فلن يكون دور الجيش الأحمر أن يبقى خافض السلاح، وإذا جاء الجنود الحمر إلى ضفاف الراين، فنحن، أنفسنا، أيها الرفاق، الذين سنفتح لهم أبواب مدننا ونحييهم باسم كل بروليتاريا فرنسا".

وفي ٦ كانون الثاني، عقد في إيسن لقاء دولي اشترك، فيه، بين آخرين، باسم الحزب الشيوعي، كاشان وتران وكير، أحد الماسونيين الشيوعيين الذين اختاروا الحزب، وهومبير، سكرتير فرع الراين الأسفل، وعاملا الخطوط الحديدية سيمار ومونموسو باسم

الاتحاد العام الوحدوي للعمل. وحضر مندوبون ألمان وإنكليز وبلجيكيون وهولنديون وتشيك. وأطلق بيان إلى شعب أوروبا العامل.

"احتلال الرور يعني حرباً جديدة حتى لو لم توجد، في الجانب الألماني، قوة مسلحة جاهزة للمقاومة... فليسقط صلح فرساي الناهب! الحرب ضد الحروب الإمبريالية".

وتوسعت ***الأومانيتيه***، في ١١ كانون الثاني ١٩٢٣، فقالت:

"لكل ألمانه. لنا البسطاء الفقراء، العمال، الضحايا الأبدية للنظام، وللسيد بوانكاريه كبار الصناعيين والجنرالات ما وراء الراين، قتلة ١٥٠٠٠٠٠ فرنسي".

واتهم كير لجنة المصاهر بأنها أرادت الاحتلال. وحملت ضروب من رفض الطاعة الحكومة على الخوف من عصيانات معممة كما في البحر الأسود، فعمدت إلى اعتقالات. وأحيل إلى المحكمة العليا كاشان الذي رفعت عنه الحصانة ومونموسو وسيمار وتران وغابرييل بيري. ولكن مجلس الشيوخ رفض، في ٢٤ أيار ١٩٢٣، بعد أربعة أشهر من الاعتقال، بأغلبية ١٤٥ صوتاً ضد ١٠٤، أن ينعقد كمحكمة عليا.

وكان العمل الذي جرى مفيداً للحزب الشيوعي. فقد أنسى الرأي العام رحيل فروسار وأصدقائه وزاد في قوة الانطباع الثوري للحزب وكشف عن رجال وسقى طبائع وأظهر عدم تماسك البورجوازية الحاكمة. وبدوا، في موسكو، راضين. ففي ١١ شباط ١٩٢٣، كتبت سكرتارية الأممية الشيوعية إلى كاشان ما يلي:

"لقد أنقذتم شرف البروليتاريا الفرنسية. وقدر شيوعيو كل البلدان عالياً سلوككم الشجاع. لقد دخلت الحركة العمالية الفرنسية، أخيراً، درها الحقيقي".

ومنذ ٢ شباط ١٩٢٣، كان هومبير-دروز قد كتب، في ذروة القمع، ما يلي: "يبدو أن أصعب الأوقات قد انقضت". وسوف يجمع ٢٤ مناضلاً مرموقاً، فرنسيون وألمان، ١٣٧ سنة سجن... وهكذا تم الخروج من الأخدود الاشتراكي الديمقراطي. واحترق هومبير-دروز وغادر باريس. وحل محله مانويلسكي في مهمة المراقبة. وعلى

الرغم من إضراب ١١ آب العام في ألمانيا، ومن الاضطرابات التي امتدت حتى تشرين الأول، لم يوضع استقرار الرأسمالية، جديّاً، موضع مساءلة. وفي نيسان ١٩٢٣، رأى هومبر-دروز الذي أصبح أقل تفاؤلاً منه في شباط أن العمل الجاري غير كاف. أهي خطيئة الحزب الشيوعي؟ "الجماهير العمالية نائمة تماماً. الإقبال على اجتماعاتنا قليل حتى مع أحسن خطباتنا". وأبرز النشاط الذي جرى ضد احتلال الرور، على نحو خاص، إلى جانب لوزراي الذي حكم بالسجن عشر سنوات، مناضلاً من الشبيبة، جاك دوريو، خاصة بسبب مقالاته في *الطليعة*.

هذا الرجل الذي "يتنفس، فيه، كل شيء الطاقة والإرادة" (*الأومانيتيه*، ٢٤ نيسان ١٩٢٤) عرف، آنذاك، بحملاته المعادية للعسكريتاريا: فمن أجل مقال في *الجند*، حكم، عام ١٩٢٠، بسنتي سجن. وانتقل إلى النضال السري وأقام في روسيا وكتب بأسماء مستعارة، في *الثكنة والطليعة*، يدعو الجنود الشبان إلى التمرد. وأكد المعجبون به أن إحدى مزاياه هي عدم التردد في إنفاق شخصه في الصدامات مع قوى النظام.

وانتخب دوريو الذي سجن من أجل دعايته ضد العسكريتاريا، في ١١ أيار ١٩٢٤ ، نائباً عن السين بـــ١٠٥٠٠٠ صوت. وكان، في تلك البرهة، هو وأندريه مارتي، أكثر من كاشان وسيمار أو فايان-كوتورييه، أمام الرأي العام، الرجلين البارزين في الحزب الشيوعي الفرنسي الذي ابتعد عنه، نتيجة للهزات التي أثارها موت لينين في كانون الثاني ١٩٢٤، مناضلون فرنسيون مرتبطون بتروتسكي.

أزمة ١٩٢٤، إبعاد التروتسكيين وقلق عام ١٩٢٥

شهد عام ١٩٢٣ إزاحة يمين الحزب الشيوعي. وسوف يشهد عام ١٩٢٤ إبعاد قسم من يساره، القسم الذي يتعاطف، بعد موت لينين، مع تروتسكي.

كان سوفارين يرى (*النشرة الشيوعية*) "أن الشيوعي الفرنسي الذي يسمح لنفسه بالتشهير بتروتسكي في فرنسا غير مسؤول أو منافق". وفي مؤتمر ليون (كانون الثاني ١٩٢٤)، حصل على إقرار نص ينتقد تران على الانضباط الآلي الذي كان يطلبه. وكان من بين الذين دعموا سوفارين، آنذاك، مناضل شاب من البادوكاليه، موريس توريز. وصدر قرار طرد سوفارين الذي تقرر منذ نيسان ١٩٢٤، على حد قول هومبير-دروز، عن المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية. فعلى الرغم من التحذيرات، تعنت في "الاتجاه الخطر" (تران) الذي سار فيه. وكان ما يزال يؤمل في الاحتفاظ بمونات الذي انضم إلى الحزب في أيار ١٩٢٣ وترك *الأومانيتيه* في ٢٢ نيسان ١٩٢٤ وروسمر الذي تخلى عن وظائفه في ٢٤ منه مع شاربي وشامبيلان. ولكنهم شكلوا، مع لوريو وموريس باز، مجموعة معارضة كانت، في نظر موسكو، مجموعة يمينية. وفي ٥ كانون الأول ١٩٢٤، فصل مونات الذي رفض أن يذهب إلى موسكو ليقدم تفسيراً لسلوكه وروسمر. ولم يكن مونات قد أخفى مناهضته لبلشفة البنى. وقد ترك دونوا ولوريو لأنهما تخليا عن التضامن مع تروتسكي وسوفارين. واستعيد توريز على يد غورالسكي، ممثل الأممية الشيوعية في باريس. وهكذا كان للمناقشات داخل الحزب الشيوعي الروسي، منذ ذلك الحين، انعكاساتها في الحياة الداخلية للحزب الشيوعي الفرنسي. ورد مونات على الاتهام بأنه رجل يمين بأنه رجل "اليسار العمالي" وأطلق، مع بعض أصدقائه، في كانون الثاني ١٩٢٥، مجلة *الثورة البروليتارية* التي نادت بالعودة إلى نقابية ميثاق أميان الثورية وإلى استقلال النقابة وشارك في تحريرها شامبيلان وشاربي ولوزون.

حرب الريف وقضية الألزاس واللورين (١٩٢٥)

كان نقل جثمان جوريس إلى البانتيون في تشرين الثاني ١٩٢٤ فرصة لتعبئة القوى الشيوعية في المنطقة الباريسية ومناسبة لمعارضة كارتل اليسار.

وفي عام ١٩٢٤، أحيت الحرب الجديدة ذات النموذج الاستعماري التي اندلعت في مراكش المنازعات. كان لينين يرى أن العالم الاستعماري لا يستطيع التنفس دون الرئة الاستعمارية. وكان النضال من أجل شعوب المستعمرات المضطهدة أحد الالتزامات المسجلة في الشروط الإحدى والعشرين. وقد أحرز عبد الكريم انتصارات على إسبانيا. وفي ١٠ أيلول ١٩٢٤، أطلقت الكتلة البرلمانية واللجنة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي والمجلس الوطني للشبيبة بياناً "حيوا، فيه، انتصارات الشعب المراكشي الساطع على الامبرياليين الإسبان".

وعندما هدد عبد الكريم الحماية الفرنسية في مراكش، برر دوريو، في خطابين في المجلس، في ٤ شباط و١٤ أيار ١٩٢٥، موقف الحزب الشيوعي واتهم حكومة الكارتل بأنها أداة مصرف باريس وهولندا. وفي ١٤ أيار ١٩٢٥، اعتبر هيريو، رئيس المجلس، نداء دوريو دعوة إلى الفرار من الخدمة وطلب منه سحب أقواله. وروقب كلام دوريو لأنه رفض ذلك.

وشكل الحزب الشيوعي والاتحاد العام الوحدوي للعمل لجنة عمل. وضم اجتماع عقد في ١٧ أيار ١٩٢٥ سبعة عشر ألف مشترك. واشتركت فيه أرامل حرب وأمهات للمجندين الذين أرسلوا إلى مراكش. وفي ٤ و٥ تموز ١٩٢٥، جمع مؤتمر عمالي للمنطقة الباريسية ٢٤٧٠ عضواً قيل أنه كان بينهم ١٣٠ اشتراكيّاً و١٦٠ من الاتحاد العام للعمل. وشكلت لجنة عمل مركزية برئاسة موريس توريز، وهو عامل منجم شاب جاء من فرع البادوكاليه، وكان عضواً في اللجنة المركزية منذ كانون الثاني ١٩٢٤ وسكرتيراً لمنطقة الشمال منذ تشرين الأول ١٩٢٤. وقد أتم رحلته الأولى إلى الاتحاد السوفياتي في آذار ١٩٢٥. وندد مارتي بنفوذ مصرف باريس وهولندا في سياسة الكارتل. ولم يكن هذا النشاط مفهوماً، دائماً، من الحزبيين. وعندما أطلق الحزب الشيوعي والاتحاد العام الوحدوي للعمل أمراً بالإضراب العام رفض الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل

المشاركة فيه، وقدر عدد المضربين، عبر البلاد، بأقل من مليون. و لم يكن النجاح حقيقيًا إلا في الضواحي الباريسية. وأعلن عن موت أحد المضربين في بوتو. وكان هناك قعود، بل واستقالات بين الحزبيين: وأدلى سيمار بذلك في مؤتمر ليل:

"كثيرون من عناصر حزبنا هجرونا أمام صعوبات الساعة ومسؤولياتها".

وقد خسر فرع الجزائر، أقرب الفروع إلى مسرح العمليات، ثلاثة أرباع أعضائه. كانوا يريدون، حقًا، النضال ضد الإمبريالية الفرنسية، ولكنهم كانوا يرون عبد الكريم رجعيًا وديكتاتوريًا. و لم يكونوا يفهمون أن تحرير الشعوب المستعمرة يمر بمرحلة قومية ضرورية. و لم يكن لهذا أهمية كبيرة في نظر قادة الأممية الشعوبية. فملاحقة وسجن عدة مئات من المناضلين سيسمح برؤية من الذين سيصمدون، وهو ما بدأ في فعله احتلال الرور. وكتب أندريه مارتي (حزيران-تموز ١٩٢٥) أن "مراكش سقت حزبنا".

"يمكن لحرب الريف أن تنذر، عن طريق رد فعل تسلسلي، بنهاية الرأسمالية. ففي اليوم الذي يعترف، فيه، بالريف جمهورية مستقلة، لن يعود ممكناً احتواء شعوب مراكش وتونس ومصر التي تتابع، الآن، نضاله بقلق، بل إن البقعة القومية قد تمتد إلى السودان والسنغال. فالريف المنتصر يمثل خنجراً يبعد سنتيمتراً عن قلب الإمبرياليين الفرنسيين والإنكليز وقد يكون جرحاً مميتاً للرأسمالية في فرنسا".

وهناك ميزة أخرى: فرفض قادة الحزب الاشتراكي الاشتراك في هذه المعركة سيفقدهم مكانتهم في نظر الشعب.

وفي الوقت نفسه، شرع الحزب الشيوعي في حملة مؤيدة للاستقلال الذاتي في الألزاس واللورين حيث أثارت رغبة كارتل اليسار المعلنة في إدخال القوانين العلمانية ضروباً من القلق. وقد لعبت عوامل متنوعة دورها ومنها إرادة إضعاف فرنسا، "دركي أوروبا"، إرادة الالتصاق، دائماً، بهموم الجماهير، الرغبة في خلق الصعوبات للحزب الاشتراكي الذي أكد علمانيته وعمله على العلمنة. ففي أيلول ١٩٢٥، طالب الحزب

الشيوعي باستفتاء لدى منطقة الألزاس واللورين بهدف تقرير المصير بعد الجلاء الكلي للسلطات الفرنسية المدنية والعسكرية عن المحافظات الثلاث.

بيان المئتين والخمسين والارتباك في ١٩٢٥

في ٢٥ تشرين الأول ١٩٢٥، توجه مائتين وخمسون مناضلاً شيوعيًا إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية فهاجموا بيروقراطية الحزب الذي اتهموه بأنه لم يعد سوى طائفة. ولم ينشر هذا البيان في ***دفاتر البلشفية*** إلا في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٦. فيجب العودة إلى حرية المناقشة:

"يجب على من لديه شيء يستطيع أن يقوله، أن يقوله دون أن يهان، سريعاً، ويرهب ويهدد بالفصل ويستبعد. يجب، في كل مستويات الحزب، إمكان مناقشة كل المسائل السياسية يجب على من لديه شيء يستطيع أن يقوله، مسائل التنظيم ومسائل التكتيك بحرية. الحزب الذي اختزل إلى طائفة يفتقر إلى الحياة الداخلية. إنه يختنق، يموت".

وذكروا، دعماً لأطروحتهم، فشل إضراب ١٢ تشرين الأول ١٩٢٥ العام حتى في المنطقة الباريسية. فالنقليات لم تمس، والبناء والتعدين، وحدهما، لبيا النداء. وكان في مونتارجي أربعة مضربين من ٤٠٠٠، وفي أورليان ٧ من ١٤٠٠٠. وفي كرونو، صوَّت ٢٥ عاملاً على الإضراب، ولكنهم تذرعوا، في عشيته، بالمرض. وكان هناك، أيضاً، فشل على المستوى الانتخابي: ففي انتخابات ٣ أيار ١٩٢٥ البلدية، خسر الحزب الشيوعي ٣٠٪ من الأصوات التي كان قد جمعها في ١١ أيار ١٩٢٤. وهكذا بدا الحزب الشيوعي لبعضهم خاسراً على الجانبين: العمل الانتخابي والعمل المباشر.

وقد توجه الاتحاد الوطني الذي تكون حول ريمون بوانكاريه، عام ١٩٢٦، ضد الحزب الشيوعي، الحزب الثوري أكثر منه ضد الحزب الاشتراكي، الحزب الشرعي. وكان سيمار، منذ مؤتمر ليل (حزيران ١٩٢٦) أميناً عامًا. وفي ٢٢ نيسان ١٩٢٧،

أطلق ألبير سارو، وزير الداخلية الراديكالي، صرخته: "الشيوعية هي العدوا". وفي ١١ أيار، عين في إدارة البوليس جان شياب الذي عينه سلفه، عام ١٩٢٤، مديراً للأمن، وسوف يبقى مديراً للبوليس سبع سنوات. ومارس المدير الجديد، لدى الإعلان عن مظاهرة شيوعية هامة، سياسة الاعتقالات الوقائية. وكان ينبغي على القادة أن "يحتموا" أو أن ينتقلوا إلى السرية التامة. ولكن المظاهرة المنظمة احتجاجاً على إعدام ساكو وفانزيتي، في أيلول ١٩٢٧، بينت أن الحزب الشيوعي ما يزال قادراً على الدفع بألوف المتظاهرين إلى الشارع الباريسي.

بلشفة البنى

تقررت من جانب اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في يوم وفاة لينين بالذات (٢١ كانون الثاني ١٩٢٤). وقد تبناها المؤتمر الخامس للأممية الشيوعية (تموز ١٩٢٤). وكانت البلشفة تعني، في فرنسا، قبل كل شيء، خلق خلايا مصانع سوف ينبغي أن تستند إليها، منذ ذلك الحين، بنية الحزب.

وهنا، فقط، سوف تصفى، نهائيّاً، آخر بقايا الاشتراكية الديمقراطية ومنها الانتخابية. وسوف تنتهي مسألة استقلال النقابية المزعجة. وسوف يعود مركز الثقل في الحزب، نهائيّاً، ودائماً، إلى الساحة العمالية. وسوف تستطيع خلايا المصانع نشر شعارات الحزب في الشعب النقابية وبين الجماهير، خاصة بإصدار نشرات مصانع متواضعة. وسوف تستطيع، أيضاً، تغذية صحافة الحزب بأخبار تهم العامل في حين تبدو تافهة للمثقف. وهكذا سوف تقام شبكة كاملة من مراسلي المصانع (الرابكور). وإذا اقتضى الأمر ذلك، سوف تستطيع خلية المشروع، أخيراً، اللجوء إلى أعمال تخريب. ولا تقتصر الخلايا على المصانع، بل ينبغي أن تكون هناك، أيضاً، خلايا في الخدمات العامة والمخازن والمصارف والإدارات.

وقد أبدى حزبيون جاؤوا من النقابية الثورية احتجاجات. ألم يكن ذلك، بصورة أضبط أيضاً، إخضاعاً للعمل النقابي للحزب؟ أليس ذلك، في الوقت الذي هبط، فيه، معدل انتماء العمال إلى النقابات إلى مستوى منخفض جدًّا، تعريض لعدد من الحزبيين الذين كانوا ينشطون في الجانبين للقمع، وقد أهملت هذه الاحتجاجات.

تكتيك "طبقة ضد طبقة"

في عام ١٩٢٧-١٩٢٨، كان قادة الأممية الشيوعية، ولا سيما ستالين الذي كان يبيد خصومه، مقتنعين برأي بوخارين بأن العالم دخل في طور تطرف للجماهير. وليس ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي ستهز العالم الرأسمالي (حدث انهيار الوول ستريت في تشرين الأول ١٩٢٩)، بل نتيجة للتعقيل: فمرحلة الاستقرار انتهت وبدأت مرحلة ثالثة، إن الرأسمالية تحتضر، ويجب الإجهاز عليها بأسرع ما يمكن، ولا سيما وأنها يمكن، وهي محتضرة، أن تهاجم الاتحاد السوفياتي. والحرب الإمبريالية تعلن عن ذاتها من قبل. والاشتراكية الديمقراطية ليست إلا واجهة يسارية لبورجوازية تتجه إلى الفاشية، اشتراكية فاشية، اشتراكية إمبريالية.

وعلى المستوى الاجتماعي، سوف يعطي الحزب الشيوعي والاتحاد العام الوحدوي للعمل أهمية متزايدة للإضرابات بتحديدهما استراتيجية سيكون هدفها، أولاً، رفع الوعي الطبقي إلى مستوى أعلى، أي إلى مستوى سياسي، ثم اكتشاف رجال، بفضل هذه الحركات، سوف يدعون لتولي مسؤوليات هامة إذا تبين أنهم يستطيعون ذلك وبعد أن يجري تأهيلهم.

وعلى المستوى الثقافي، تبنى الحزب الشيوعي تأكيد لينين، في أول مؤتمر للتعليم في الاتحاد السوفياتي في آب ١٩١٨، القائل: "هدف المدرسة تقديم خدم خاضعين وعمال أذكياء للرأسمالية". ففي عام ١٩٣٠- وعشية العيد الخمسيني للمدرسة العلمانية، نشر

جوزيف بوابيه في مكتب المنشورات كراساً بعنوان ***المدرسة العلمانية ضد الطبقة العاملة***. وطلب الكراس من البروليتاريا عدم الاشتراك في هذه "المهزلة". فلا مكان للدفاع عن المدرسة العلمانية. والتعليم، بالنسبة للمؤلف، ليس محرراً في حد ذاته. وكلما زاد المرء، في النظام الرأسمالي، تعلماً زاد ارتباطه بالنظام. فيجب "أن توضع في كيس واحد" المدرسة العلمانية والمدرسة الطائفية اللتان تخدمان، كلتاهما، البورجوازية ومحاربة طريقتي الاستعباد. "وبما أن المدرسة العلمانية تضم المزيد من التلاميذ، فهي الأخطر، وهي التي يجب أن تحارب بأشد القوة". ويجب إعداد المدرسة البروليتارية بعمل ثوري. "تسقط المدرسة العلمانية التي تظن نفسها محررة ومتحررة". وفي البرهة نفسها، أصدرت نقابة المعلمين المنتمية إلى الاتحاد العام للعمل مجلة أسبوعية باسم ***المدرسة المحررة***.

وعلى الصعيد السياسي، كانت النتيجة، في انتخابات ١٩٢٨ التشريعية، تطبيق تكتيك "طبقة ضد طبقة". وكانت الأغلبية البرلمانية قد تخلت عن نظام ١٩١٩ و١٩٢٤ الهجين وقررت العودة إلى اقتراع الدائرة مقتنعة، عن حق، بأن الشيوعيين سيكونون الضحية. وكان لهذا الاقتراع جولتان. ماذا سيفعل الحزب الشيوعي في الجولة الثانية؟ منذ نيسان ١٩٢٧، كانت رئاسة الأممية الشيوعية قد أصدرت تعليمات: لا انسحاب لمصلحة المرشح اليساري الذي سيكون أفضل وضعاً من المرشح الشيوعي إلا في حالة برنامج مشترك مع منظمات الحزب الاشتراكي، فضح قادة الحزب الاشتراكي، وقادة الجناح اليساري أخطرهم. وفي ٩ و١٠ تشرين الثاني، وجهت اللجنة المركزية إلى الحزبيين بلاغاً يطبق هذه التوجيهات.

"سوف يواجه الحزب الشيوعي، في الجولة الثانية كما في الجولة الأولى، بمرشحيه المرشحين البورجوازيين والراديكاليين بوصفهم رجعيين".

"سوف يقترح الحزب الشيوعي، فوراً، على الحزب الاشتراكي تشكيل كتلة عمالية في الجولة الثانية بغرض الإبقاء على المرشح الاشتراكي أو الشيوعي ضد كل المرشحين

البورجوازيين. وسوف يكون الانسحاب المتبادل بين الحزبين المنتميين إلى الطبقة العاملة مشروطاً بقبول برنامج حد أدنى".

"يصرح الحزب الشيوعي بأن يحتفظ لنفسه، في حال رفض الحزب الاشتراكي اقتراحه حول الكتلة العمالية والفلاحية، بحق الإبقاء على مرشح بروليتاري ضد كل القادة الاشتراكيين الذين ينحزون مهمة معادية للثورة ويعلنون عن أنفسهم مدافعين عن الديمقراطية البورجوازية ضد الشيوعية".

وأثار تكتيك "طبقة ضد طبقة" هذا تحفظات لدى رينو جان. ولكنهم لم يصغوا إليه. فالبرلمان ليس مركز الحياة السياسية. والمهم هو التحريض الثوري وتعبئة الجماهير من خلال الحملة الانتخابية. ويجب أن يكون بين المرشحين تسعة أعشار من الأجراء العاملين في المصنع أو الورشة أو المكتب وفلاحون عاملون، على الأقل. ويمضي العشر الباقي إلى المهن الحرة والمثقفين.

وأعطت الجولة الأولى الحزب الشيوعي ١٠٦٠٠٠٠ صوت أي بزيادة ١٨٤٠٠٠ صوتاً عن ١٩٢٤. وكان هناك بالوتاج وجولة ثانية، في ٢٥٦ دائرة. وحاول رينو جان، حقّاً، مرة أخرى، الحصول على تليين التكتيك. ألن يصوّت عدد من الناخبين الشيوعيين، في حال وجود "خطر رجعي" للاشتراكية الراديكالية؟ وكان النقص، فعلاً، هامّاً. فمن ٤٢٥٠٠٠ ناخباً شيوعيّاً في الجولة الأولى تخلف ١٩٤٠٠٠.

وخرج الحزب الشيوعي من تطبيق هذا التكتيك خاسراً. ففي الدائرة العشرين في باريس، هزم دوكلو ليون بلوم بعد أن تقدم عليه في الجولة الأولى واحتفظ به فرع السين للحزب الاشتراكي. وكان الحزب الاشتراكي، من جانبه، قد منع انتخاب توريز الذي كان نجمه يرتفع وفايان-كوتوريه ومارتي. ولم يصل إلى المجلس سوى ١٤ نائباً شيوعيّاً، وحصل اتحاد لويس ماران الجمهوري الذي جمع من الأصوات عدداً أقل بقليل من

الحزب الشيوعي، في الجولة الأولى، على ١٤٢ مقعداً وكان من حق الحزب الشيوعي أن يندد بجور الاقتراع.

وسعى إلى الثأر بمظاهرة كبرى ضد الحرب نظمت في الأول من آب ١٩٢٩. ولم يكن الأمر يدور حول النضال ضد "الروح الحربية"، فقط، بل، أيضاً، التميز عن سلمية، وجد الشيوعيون، مع لينين، أنه لم يكن لها معنى. فلا ينبغي رفض السلاح، بل يجب حمله وتوجيهه ضد قادة الدولة البورجوازيين بتحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية. ومن المهم، في هذا المنظور، تحضير شبكة سرية قادرة على العمل في الجيش والبوليس. والواقع هو أن الأول من آب ١٩٢٩ كان فشلاً.

وشيئاً فشيئاً، بدأ الشك يتسرب إلى عقول قادة الحزب الشيوعي. ألم ينجح البوليس في دفع مرشديه إلى أعلى حلقات الحزب؟ وقد بدا اعتقال هومبير- دروز وتوريز بفاصل بضع سنوات بينهما دلالة على أن أحد أعضاء المكتب السياسي قد خان. وسوف يتهم فايان-كوتورييه دوريو. ولم يكن بين أسماء الذين كانوا مشكوكاً فيهم.

أزمتان داخليتان جديدتان (١٩٢٩ و١٩٣١)

في آب ١٩٢٩، قدم بول ماريون رئيس قسم الدعاية السابق، الذي عاد من إقامة خمسة عشر شهراً في روسيا استقالته. وفي بداية تشرين الثاني ١٩٢٩، أعلن ستة مستشارين بلديين شيوعيين من باريس، بينهم لويس سيلييه الذي كان أميناً عامّاً للحزب وغارشوري الذي صنع لنفسه شعبية كبيرة بين المستأجرين الباريسيين، أعلنوا احتجاجاً يندد بتريف الأعضاء الذي يعانيه الحزب.

فقد تركته مئات، ألوف من العمال. ورفضت مئات ألوف محضه ثقتهم (*الأومانيتيه*، ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٩). ورد عليهم الحزب بنعتهم بأنهم اشتراكيون ديمقراطيون. من المؤكد أن عدد الأعضاء قد هبط إلى ٤٠ ألفاً، ولكنه جدد بمقدار أربعة

أحماسه. فلم يبق من حزب ما قبل ١٩١٤ الاشتراكي السابق سوى ٨٠٠٠ عضو. وأخذ على المحتجين إهمال الاجتماعات واحتقار المظاهرات ومقاطعة الدعاية، وباختصار، اتهموا بالتبرجز.

هذه المساجلة افتتحت سلسلة جديدة من الرحيل: فقد مضى كل مستشاري باريس البلديين، ما عدا أندريه مارتي، وعدة عمد من الضواحي وحزبيون معروفون من اللوار (بتروس فور) والأوب (بلار) والنييفر (بيتران) والأندر (شارسينيي) وشكلوا حزباً فلاحيّاً وعماليّاً سمي غارشوري رئيساً له. وسوف يلقاهم الحزب الشيوعي ضده في انتخابات ١٩٣٢.

وبعد سنتين اندلعت أزمة جديدة. فقد بدا ثابتاً، من تحليلات ج.ف.برونيه، أن الأممية الشيوعية قد دفعت إلى الأمام، انطلاقاً من ١٩٢٨، بعدة مناضلين قادمين، غالباً، من الشبيبة بهدف حقن الحزب بدم جديد.

وكان أبرزهم، لتلك البرهة، العامل التعديني هنري باربيه المرن، الطلي والبارع الذي لم يكن سيلور سوى مساعد له. وقد نددا (بناء على أمر؟) بانتهازيي اليمين، وخاصة الذين يعارضون تكتيك "طبقة ضد طبقة". وأبدل سكرتير الحزب العام، سيمار، السجين، بسكرتارية جماعية مشكلة من باربيه وسيلور وفراشون وتوريز الذين كان يساندهم بيو وفيرا وريمون غيو ولوزراي. وجعل الاعتقال المتعاقب لقادة كثيرين آخرين، لا سيما اعتقال توريز في أرشير، من باربيه القائد الرئيس للحزب حتى ذلك اليوم من تموز ١٩٣١ حين خرج غيو عن "المجموعة" في اجتماع للمكتب برئاسة مانويلسكي، فهاجم باربيه وسيلور على أنهما يمارسان نشاطاً سريّاً، فئويّاً ومتمرداً على الأممية الشيوعية. واعتذر باربيه علناً، ومرض سيلور. هل أرادوا، في موسكو، جعل المجموعة كبش الفداء لضروب الفشل المعاناة وتمهيد الطريق أمام فريق جديد، فريق دوكلور-فراشون-توريز؟ سوف يقول باربيه، فيما بعد، أنه عوقب لأنه لم يوافق على وضع

الحزب ومناضليه في خدمة الجاسوسية السوفياتية. ولمحت موسكو إلى أن باربيه وأصدقاءه لم يدعموا دعماً كافياً محاكمة الحزب الصناعي ومحاكمة المنشفيك. هل أهمل باربيه المنتشي بالسلطة التي كان يمتلكها بعض التعليمات وتجاهل تحذيرات متنوعة؟ هل لعبت عوامل أخرى دوراً؟ وبناء على تقرير مارتي، أقصي باربيه وسيلور عن المكتب السياسي، ثم عن اللجنة المركزية. وفصل، أيضاً، من الأجهزة القيادية لوزراي وبيو وآخرون متنوعون. وفي ذلك الوقت، بقي باربيه في الحزب الذي سيتركه مع دوريو.

حصيلة عشر سنوات

هناك واقعة خطيرة: فامتداد الأزمة الاقتصادية إلى فرنسا لم يؤد إلى تقدم الحزب الشيوعي. والإضرابات غدت أصعب وأقسى. وقد حاول أن يجر وراءه العاطلين عن العمل، ولكن النتائج كانت ضحلة.

وكتب فراشون، دون تسامح، في ***الأومانيتيه*** (١٤ أيلول ١٩٣١): "في الوقت الذي تتطور، فيه، الأزمة الاقتصادية وتمس البطالة، الكاملة أو الجزئية، أكثر من أربعة ملايين عامل ويتضخم الهجوم ضد الأجراء ويكبر الاستياء لدى البروليتاريين وتبعث ضربات الأزمة الزراعية القلق لدى الجماهير الفلاحية، لم نوسع، من جهتنا، نفوذنا، بل إنه قد انخفض في بعض الحالات".

ويخلص توريز، في ***ابن الشعب***، عام ١٩٥٤، إلى أنهم كانوا أمام "كاريكاتير حزب مردود إلى العجز، يراوح في مكانه، ينطوي على نفسه بدلاً من أن يكون الطليعة الواعية، الفعالة للطبقة العاملة".

وعلى الصعيد النقابي، لم يكن الاتحاد العام الموحد للعمل ينكر ضرورة العمل في اتفاق وثيق مع الحزب الشيوعي، حزب البروليتاريا الوحيد. ولكن كثيراً من المنضمين إليه يمرون فيه مجرد مرور. فقد كانت تنبجس، دورياً، خلافات تؤدي إلى رحيل

مناضلين مؤثرين في قطاعاقم: بوفيل من الأغذية، بور وإنغلر من المرافئ وعمال الموانئ، رامبو من عمال الخطوط الحديدية، شاربي من الكتاب. واتخذ اتحاد التعليم الموحد، مع بويه ودومانجيه ورولو موقف معارضة داخلية التقت، فيه، التروتسكية والنقابية الثورية. وأدى خلق *لجنة الاثنين والعشرين* للوحدة النقابية (ثلث من أعضاء الاتحاد العام للعمل وثلث من أقلية الاتحاد العام الموحد للعمل وثلث من المستقلين)، في ٩ تشرين الثاني ١٩٣٠، إلى وضع قادة الاتحاد العام الموحد للعمل في موقف دفاعي. وفي حين كانوا يؤكدون على إرادة وحدوية، لـمّحوا، بصورة خرقاء، إلى أن الاتحاد العام الوحيد للعمل الذي يريده الاثنان والعشرون سيكون "اتحاد خيانة...".

وفي انتخابات ١٩٣٢ التشريعية، لم يحصل الحزب الشيوعي الذي اتبع تكتيك ١٩٢٨ نفسه، سوى على ١١ نائباً، متساوياً في ذلك مع الحزب العمالي الشعبي الذي أصبح حزب الوحدة الشعبية المنظم حول غارشوري. وقد انتخب خمسة "وحدويين" في السين، وهزم لويس سيلييه كاشان في الدائرة الثامنة عشرة.

وبقيت المنطقة الباريسية أكثر المناطق تأييداً للحزب الشيوعي بسبعة نواب منهم موريس توريز (في الدورة الثانية بأصوات اشتراكية) وغابرييل بيري. وبالمقابل، استرجع ديا، في الدائرة العشرين، من دوكلو، المقعد الذي خسره ليون بلوم. وجاء النواب الآخرون من الشمال (نائبان) ومن الموزيل (نائب) ومن اللو والغارون حيث استعاد رينو جان الأكثر توفيقاً مما كان عليه عام ١٩٢٨ مقعده. وكان دوريو وكلاماموس الوحيدين اللذين أنيبا منذ الدورة الأولى.

واستمر تكتيك "طبقة ضد طبقة" في إضعاف الطاقة الانتخابية للحزب الشيوعي، خاصة في الدورة الثانية. فكثيرون من ناخبي الحزب الاشتراكي لم يكونوا يريدون أن يقترعوا، في البالوتاج، لمرشح الحزب الشيوعي الذي جاء في المقدمة لأن الشيوعيين لن يقترعوا، في الدائرة المجاورة، للحزب الاشتراكي الأفضل موقعاً (وهكذا هزم ١٢

اشتراكيًا). ومنذ ١٩٢١، لم يتوقف الحزب الشيوعي عن الضعف من جراء الانسحابات المتعاقبة. وكان منصوصاً على هذه "التطهيرات" الدورية في الشروط الإحدى والعشرين. وبما أن هذه الإقصاءات كانت متدرجة في الزمان، فإن الذين جرى إقصاؤهم لم يشكلوا قوة اشتراكية ثالثة كان يمكن أن تضمهم جميعاً. وغالباً ما استمرت التعارضات الشخصية بينهم، وفي نهاية المطاف، لم يكن يمكن أن يوجدوا في غير الفرع الفرنسي للأممية العمالية.

الفرع الفرنسي للأممية العمالية المفتون بالبرلمانية
(حزيران ١٩٢٤ - شباط ١٩٣٤)

في ١١ أيار ١٩٢٤، وضعت الأغلبية، بانحيازها إلى "الكارتل"، الفرع الفرنسي للأممية العمالية في وضع غير مريح. فلم يكن يمكن لليسار أن يحكم إلا بأصوات اشتراكية في المجلس. وإذا أعطاها الحزب الاشتراكي، ومن باب أولى إذا أعار رجاله للحكومة، فإنه يتهم على يساره، بالخيانة الطبقية والاستيزار. وإذا رفض الاشتراك والدعم، فسيجد الديمقراطيين، والاتحاد العام للعمل احتمالاً، يأخذ عليه كونه يجعل التقدم السياسي والاجتماعي مستحيلاً بحبسه نفسه في موقع متعصب. وسوف تكون مناقشات الشعب والفروع والصحافة ومداولات المؤتمرات، خلال عشر سنوات مليئة بالخلافات حول هذه المسائل الآسرة.

بعث الاتجاهات

منع الحزب الشيوعي "الفئات". أما الحزب الاشتراكي، فقد تسامح مع الاتجاهات. ورأى أنها، إذا بقيت في حدودها الصحيحة، يجب أن تكون وسيلة للتربية الاشتراكية. وسرعان ما أصبح لكل منها جريدته.

فقد كانت للمشاركة أسبوعية ***الحياة الاشتراكية*** لرينوديل، ولخصومها ***المعركة الاشتراكية*** لبراك وزيرومسكي الذي عهد إليه ليون بلوم بإدارة الصفحة الاجتماعية لجريدة ***الشعبي*** لتفلت، دون شك، من نفوذ الاتحاد العام للعمل. وكانت ، في اليسار المتطرف، ***الشرارة*** لموران، ثم ***العمل الاشتراكي*** تجمعان بين القلة المستعدة للإجابة بنعم على عروض الجبهة الموحدة.

وكان ليون بلوم يحاول أن يبقي على حد أدنى من التناغم بين الاتجاهات. ففي حين لم يكن اليسار المتطرف يريد مشاركة ولا دعماً، وفي حين كانت ***الحياة الاشتراكية*** تطالب بالمشاركة والدعم، حاول ليون بلوم، يساعده في ذلك فنسان أوريول، إقناع براك وزيرومسكي بأنه يجب، فعلاً، رفض المشاركة، ولكنه يجب، أيضاً، إذا سمحت الظروف بذلك، ممارسة الدعم. وكان شاغله الكبير، وهو الجوريسي، أن لا ينقطع عن الغيديين، عن بول فور الذي كانت "الوطنية الحزبية" ما تزال توجه سلوكه، ولا عن لوبا قائد فرع الشمال القوي الذي يحتفظ بقاعدة عمالية صلبة. وفي العادة، لم يكن منهج ليون بلوم أن يقدم نصّاً قبل المؤتمر، بل ترك الحزب يعبر عن نفسه ومحاولة توجيه التيارات التي تتأكد، وتحويلها، أحياناً، نحو التركيب. وكان هذا التكتيك الذي تساعده الصوفية الوحدوية ينتصر عادة. وكانت الكتلة البرلمانية التي تعالج مسائل مشخصة تنضج مشاريع مضادة يعرضها على المنبر، في الصحافة وفي البلاد. بل إن ليون بلوم بدا ميالاً، في برهة ما، إلى أن يكون، حوله، مكتباً للتوثيق يديره ديا يكون في خدمة صحافة الحزب ودعاته. إلا أن تقطيبة من بول فور وديا كفت لتخليه عن هذا المشروع: فالغيديون كانوا يرون أن الكتلة يجب أن تكون في خدمة الحزب لا أن يكون الحزب في خدمة الكتلة.

الحزب الاشتراكي والشيوعيون

كان ليون بلوم وبول فور متفقين على أن يستخدم، إلى الحد الأعلى وبأسرع ما يمكن، مع نسيان الماضي، الشيوعيون المحبطون الذين عادوا إلى البيت القديم. فقد عاد ل.أ.فروسار بعد فشل محاولته لتحقيق اتحاد اشتراكي-شيوعي، إلى الحزب الاشتراكي عام ١٩٢٤. وقد دعاه ليون بلوم إلى سكرتارية *الشعبي* عام ١٩٢٧. وكلف بول فور أميديه دونوا بتكوين مركز توثيق في شارع غايدو. وقد سببت سعة الأفق هذه احتجاجات أعضاء حاربوا، عام ١٩٢٠، إعادة بناء الفروع بعد مؤتمر تور.

وفي حين بدا على الحزب الاشتراكي، في البداية، أنه كان يريد تجنب كل مساجلة مع الحزب الشيوعي، بدأت اللهجة تصبح أكثر حدة. فلا يمكن أن يمارس موقف تولستوي إلى ما لا نهاية... وأخيراً، فإن الشيوعيين الذين أتوا إلى الحزب الاشتراكي غالباً ما أصبحوا معادين للشيوعية بصورة شرسة. وفي ٨ أيار ١٩٢٨، لا حظ ليون بلوم، بعد فشله في الانتخابات التشريعية في باريس، ما يلي:

"يبدو الحزب كما لو كان مقتنعاً بأنه يجب الانتهاء من الأمر، بأن الشرط الضروري للوحدة العمالية نفسها هو تدمير ملاكات الحزب الشيوعي. الانتفاضة إجماعية لدينا. فالجميع يحسون بضرورة النضال والعقاب والعقوبات النموذجية".

إلا أن ليون بلوم يحذر رفاقه من خطر:

"يجب أن لا يمضي نضالنا ضد البلشفية، أبداً، إلى درجة مصادمة غرائز الطبقة العاملة وتقاليدها. يجب أن نحاذر في الظهور كشركاء في الصليبية الكبيرة المعادية للشيوعية التي تنظم، بصورة مرئية، في فرنسا".

ولكن أفق الحزب الاشتراكي لم يكن يتجاوز، في معظم الوقت، الاستشارة الانتخابية القادمة.

وهن الفكر الاشتراكي حتى ١٩٣٠ ويقظته

لا يمكن أن تعد المساجلات المتجددة حول المشاركة تعبيراً عن فكر قوي: فالذرائع نفسها كانت تتكرر، دائماً، في هذا الجانب أو ذاك. والذين كانوا يريدون، في العشرينات، الاستعلام عن الاشتراكية لم يكونوا يجدون تحت تصرفهم، في المكتبة الشعبية (باستثناء كراس لليون بلوم بعنوان *كي تكون اشتراكيًا* وخطابه في تور) سوى كراسات من قبل الحرب لغيد وجوريس. فقد كانوا أكثر انشغالاً بالعمل اليومي من أن يكون لديهم الوقت للتفكير. وربما لم يكونوا يشعرون بالحاجة إلى ذلك في تلك السنوات. ومن أجل تنوير الأذهان، حدد ليون بلوم، عام ١٩٢٧، في سلسلتين من المقالات، جمعت في كراس، مواقف الحزب الاشتراكي من الشيوعية والراديكالية. وكانت هناك كراسات تقدم المساجلات في المجلس أو في المؤتمرات. ولكن وقائع هامة أهمية تطور البلشفية وتجربة الخطة الخمسية وقيام الفاشية في إيطاليا والتنظيم العلمي للعمل في الولايات المتحدة لم تدرس. ولم يكن هناك في دوائر الحزب الرسمية أي منظور بعيد. فلم يكن هناك نموذج مجتمع، وكانوا يجهلون كل شيء عن التجارب الاسكندينافية، وبريطانيا التي كان سامبا يفكر فيها، في تور، خيبت آمالهم. إلا أن نواباً شباباً بدأوا يقلقون شيئاً فشيئاً: فقد بحث شارل سبيناس، نائب الكوريز عام ١٩٢٤، في معنى "التجربة الأمريكية". وحلل جورج مونيه، نائب سواسون عام ١٩٢٨، المسائل الزراعية. ويروي جول موك، نائب الدروم عام ١٩٢٨، أن طلب مجموعة الدراسات الاشتراكية لدور المعلمين العليا هو الذي حمله، عام ١٩٢٧، على القيام بدراسة مسائل التعقيل التي نشر حولها كراسة قوية في مكتبة الإيغلانتين في بروكسل. ومر صدور كتاب الاشتراكي البلجيكي هنري دومان *ما وراء الماركسية*، عام ١٩٢٧، غير ملحوظ تقريباً من جانب الاشتراكيين المتمرسين على الرغم من أن شاباً يحمل الأغريجيه في الحقوق، أندريه فيليب، قد حلله تحليلاً واضحاً ومفصلاً: ***هنري دومان والأزمة العقائدية للاشتراكية*** (١٩٢٨).

إلا أن تغيراً حدث حوالي عام ١٩٣٠ يعود الفضل فيه، جزئيّاً، لجورج فالوا. فهذا الملكي والعضو السابق في منظمة *العمل الفرنسي* أراد، عام ١٩٢٥، أن يطلق حركة فاشية في فرنسا تقلد موسوليني. وكان قد أغوى هوبير بورجان وبول نيزان. ثم انزلق إلى اليسار، فأسس دار نشر يستقبل، فيها، مؤلفين اشتراكيين غالباً. ومنذ ١٩٢٩، نشر لديه المهندس مونتانيون، العضو السابق في المجلس الاقتصادي التابع للاتحاد العام للعمل والذي سيصبح نائب الدائرة الثامنة عشرة في باريس، كتاب **عظمة الاشتراكية وعبوديتها**، ونشر لديه مارسيل ديا (الذي انتخب في المارن عام ١٩٢٥، وهزم عام ١٩٢٨ وأصبح سكرتيراً إداريّاً للكتلة البرلمانية وظنّه كثيرون، آنذاك، ولي عهد ليون بلوم) كتاب **منظورات اشتراكية** الذي أثار الغيديين وضايق ليون بلوم. وبعد ثمانية عشر شهراً (أيار ١٩٣٢)، أطلق، لديه، أحد عشر مثقفاً شابّاً، منهم ب.بوافان، س. وم.دكسيون، أ. وج.لوفران، ر.مارجولان وكلود ليفي شتراوس، *الثورة البناءة*، وهو كتاب-بيان سوف تكمله، في فترة ١٩٣٣-١٩٣٥، سلسلة *دفاتر* ذات اتجاه تخطيطي ومستقبلي. ولم يرد ليون بلوم وأصدقاؤه من قبل الحرب، ابتداء من ١٩٣٣، أن يبقوا متخلفين عن الركب، فبعثوا، بدورهم، *دفاتر الاشتراكية* التي كانت تصدر قبل ١٩١٤ والتي نشرت، فيها، دراسات جوهو حول التصنيع الخاص للأسلحة ودراسات دوبيول حول المصارف وتوزيع الائتمان، ودراسات مارجولان حول تجارب روزفلت. وفي الثلاثينات نفسها، شارك الحزب عن طريق جامعييه خاصة، في النقاش المفتوح حول الثقافة.

وفي كانون الثاني ١٩٣٣، جاء وصول هتلر وانهيار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ليقلبا الفرع الفرنسي للأممية العمالية.

لماذا كانت النازية المستفيد الأكبر من الأزمة الاقتصادية؟ لماذا لم تجند الاشتراكية الديمقراطية الألمانية البالغة الاعتزاز بأفواجها هذه الأفواج؟

كانت المسؤولية الرئيسة، في نظر بعضهم، تقع على عاتق الحزب الشيوعي الألماني الذي لاحق الاشتراكية الديمقراطية بكراهيته ورفض كل عمل مشترك حقيقي. أما بالنسبة لآخرين، فإن الاشتراكية الديمقراطية علقت، منذ زمن طويل، في الإصلاحية. وتساءل بعضهم عما إذا لم يكن غنى المنظمات العمالية ما وراء الراين نفسه قد شلها في برهة التصرف. ولم يكن هناك اتفاق، أيضاً، حول السلوك الواجب بعد ذلك الحين. ورأى أنصار المشاركة أنه يجب دخول السلطة بأسرع ما يمكن للدفاع عن الجمهورية وتنقية الاقتصاد. ورأى خصوم المشاركة أن يحافظ الاشتراكيون، دون تنازل، على طهارة برنامجهم ونقاء عقيدتهم من أجل اليوم الذي ستنهار، فيه، الرأسمالية. وهكذا بعثت الخلافات القديمة.

من انتخابات أيار ١٩٣٢ إلى انشقاق ١٩٣٣

كان ليون بلوم يأمل في انتخابات أيار ١٩٣٢ أن يعود الحزب الاشتراكي بأقوى كتلة يسارية. صحيح أن أصوات الحزب الاشتراكي ارتفعت من ١٦٨٧٠٠٠ عام ١٩٢٨، إلى ١٩٣٠٠٠٠ آخذاً ١٥٠٠٠٠ صوت تقريباً من الحزب الشيوعي و ١٥٠٠٠٠ صوت على يمينه. ولكن الراديكاليين حافظوا على ١٦٠ نائباً تقابل ١٣١ للاشتراكيين. وبما أن هيريو، رئيس الوزراء المكلف، لم يرغب في المشاركة الاشتراكية، فإن مؤتمر هويغنز لم يطبع بالانقسام التقليدي، مع المشاركة أو ضدها. وقرئ بيان إلى البلاد صاغه أوريول وديا وزيرومسكي من جانب ديا الذي لم يكن يمكن لأحد، آنذاك، أن يظن أنه سيترك الحزب الاشتراكي بعد بضعة شهور.

ولكن الموقف توتر في مؤتمر الموتواليتيه، في تموز ١٩٣٣، إثر خلاف طويل وخطير بين اللجنة الإدارية والكتلة البرلمانية حول الموقف الذي يجب اتخاذه حيال الحكومة.

من يحكم في الحزب؟ الكتلة أم اللجنة؟

كان هتلر في الحكم منذ ستة أشهر. وقد تخلى نصيرا المشاركة المعتادين، رينوديل ورامادييه، عن النجومية لديا وماركيه ومونتانيون. ورثى هذا الأخير لكون الطبقة العاملة التي أضعفتها قراراتها والأزمة قد فقدت، على ما يبدو، كل إمكانية ارتكاس. وطلب تجديد قوى البرلمانية والتنظيم النقابي للصناعة وإقامة اقتصاد موجه وخلق دولة قوية.

واتهم ماركيه، نائب بوردو وعمدتها، الأيديولوجية التي ورثتها الاشتراكية من القرن التاسع عشر. أليست كل أمة في طريقها إلى التزود بحكم قوي؟ ألا يفرض الإطار الوطني نفسه، مؤقتاً، على الاشتراكيين؟ ومن هنا جاءت ثلاثية "النظام، السلطة، الأمة" التي "أرعبت" ليون بلوم.

ولم يمض ديا الذي كان نجاحه قوياً (ذكر المحضر أن القاعة بأكملها هتفت له) إلى هذا الحد. ولم يفسر النازية كمؤامرة لرأس المال الكبير، بل كارتكاس دفاعي من جانب الطبقات الوسطى. فهي لم تكن تريد الماركسية التي تعلن تحولها المحتوم إلى بروليتاريا ولا الرأسمالية الدولية الكبيرة. فمن المستحيل انتظار أن تقع السلطة بين أيدي الاشتراكيين كثمرة ناضجة.

"نريد أن ننشط. نريد أن نحول العالم الذي نحن فيه... وإذا لقي ما أتيت على قوله صدى خارج أصدقائي في الاتجاه فأنا أرحب بذلك... وإذا كان الأمر كذلك فلأن الاشتراكية أكثر حياة مما يمكن تخيله، ذلك أن المستقبل يبقى مفتوحاً أمامها".

ولم يؤد الانطباع الذي أحدثته المداخلات الثلاث إلى التصويت على أي نص يحمل طابعها. وكان ليون بلوم يتمنى، دون شك، عزل ماركيه مع الاحتفاظ بديا. ولم يكن للوبا وبول فور تأثير، ولم يكن لهما من وزن سوى وزن التفويضات التي يحملانها.

وبلغ اختلاط الأمور الأوج في اجتماع الأممية العمالية الاشتراكية الذي انعقد في باريس بين ٢١ و٢٥ آب ١٩٣٣. وتبنى الوفد الفرنسي (باستثناء بيفير وزيرومسكي) النص الختامي. وقد صوَّت غرومباخ ورينوديل وماركيه مع أوريول وبراك وبول فور: وكانت تلك هي الهـبَّة الأخيرة لوحدة تموت.

فقد أحيل إلى المجلس الوطني عدة خطباء في اجتماع عام عقد في أنغوليم، في ٢٧ آب ١٩٣٣، لأنهم هاجموا قرارات مؤتمر تموز ١٩٣٣. وهكذا انطلقت سيرورة أدت، في ٤ و٥ تشرين الثاني ١٩٣٣، على الرغم من جهود التحكيم في الحزب والأممية، إلى فصل خطباء أنغوليم والذين يغذون، في المجلس، التمرد الاشتراكي ضد قرارات المؤتمرات (بـ٣٠٤٦ صوتاً مقابل ٨٦٣). وكان بينهم ديا وماركيه ومونتانيون ورينوديل. وكان هذا هو الانشقاق.

وقد جر خارج المفصولين:

١-برلمانيين رفضوا الالتزام بالخضوع لقرارات الحزب، ومنهم: كومبير-موريل وبول رامادييه وألكسندر فارين (و٩ من ١٨ عضواً في مجلس الشيوخ).

٢- عمد من الضاحية، أوراي، دوبانتان، كريسب ومونروج.

٣- مثقفين: ماكس بونافوس، ناشر جوريس لدى ريدر، المدرس في جامعة بوردو، المهندس كلود بونييه، أمين صندوق الطلاب الاشتراكيين السابق، خريج البوليتكنيك لويس فالون.

٤- فروعاً: أفايرون (رامادييه)، شارانت (غونان)، الجيروند (ماركيه)، والألب الأعلى (لافون)، الفار (رينوديل).

وسوف يبين المستقبل أنه لم يكن هناك، خارج الرغبة في المشاركة، شيء كبير مشترك بين "قدامى" الاشتراكيين (رينوديل ورامادييه) و"الاشتراكيين الجدد" الذين

أسسوا حزب فرنسا الاشتراكي- اتحاد جان جوريس، ولكنهم ابتعدوا، شيئاً فشيئاً، عن تصورات ما قبل ١٩١٤.

وفي الحزب الاشتراكي، قلق ليون بلوم لرؤية بعض النواب، وراء فروسار، دورمي وريفيير، يريدون أن يلعبوا دور الحكم بينه وبين "الجدد"، وكان يخشى أن يرى الأفكار التي كان يدينها والمدعومة إلى حد ما من الاتحاد العام للعمل تظهر من جديد. فخلال عدة شهور، واصلت *الشعب*، جريدة الاتحاد العام للعمل اليومية، نشر مقالاتهم في زاوية "المنبر الحر" حتى اليوم الذي ألغيت، فيه، لتجنب المساجلات.

الحزب الاشتراكي يرفض التخطيطية

لم يكد انشقاق تشرين الثاني ١٩٣٣ أن يـــمَّحي حتى طرحت، فعلاً، أمام الحزب الاشتراكي، مسألة أخرى: فقد أتى هنري دومان، بمساعدة نقابيين، على صياغة "خطة للعمل" للحزب العمالي البلجيكي: نضال ضد البطالة باقتصاد موجه يكون تأميم الائتمان وسيلته الرئيسة. وأكد هنري دومان أنه يتجاوز الصراع القديم بين الإصلاحية والثورية بترجيحه الإصلاحات البنيوية على إصلاحات توزيع، فأولى، مثل ديا، أكبر الأهمية للطبقات الوسطى، ولكنه لا يغفل العاطلين عن العمل الذين غالباً ما كانوا قد شعروا، في ألمانيا، أن الاشتراكية الديمقراطية قد تخلت عنهم لمصيرهم البائس. وكان، خلافاً لديا، يريد أن يحافظ على جهده داخل المنظمات العمالية مشركاً، فيه، مثقفين وكاثوليك منفتحين على المسائل المعاصرة. وقد اخترقت *التعليقات على خطة العمل* التي كتبها دومان ونشرها، في كانون الأول ١٩٣٣، *الثورة البناءة* التي كان دومان قد عهد إليها بهذه المهمة ليتميز عن "الاشتراكيين الجدد"، اخترقت جدار اللامبالاة ووصلت إلى جمهور كبير غير اشتراكي. وعندما أقر الحزب العمالي البلجيكي، في مؤتمره، في عيد

ميلاد ١٩٣٣، الخطة بشبه إجماع، أصبحت المسألة المطروحة على الحزب الاشتراكي هي: ألا يجب عليه أن يقوم بجهد مماثل؟

عارض ليون بلوم وبول فور ذلك بشدة. فلم يكن بول فور ولوبا بريان حاجة إلى خطة: فكل الإجابات عن الأسئلة التي يطرحها الموقف موجودة في الاشتراكية التقليدية. وفي سلسلة طويلة من مقالات يلونها التزام بعدم إدانة الحزب العمالي البلجيكي، أعلن ليون بلوم، نهائيّاً، عن مضمون فكره. إن هنري دومان يريد أن يبني نظاماً متوسطاً بين الرأسمالية واشتراكية الغد ببنائه اقتصاداً مختلطاً يتعايش، فيه، باستمرار، قطاع مؤمم مع قطاع خاص. ولكن ألا يفرز مثل هذا الاقتصاد المختلط، حتماً، نظاماً استبداديّاً؟ وفي محاضرة في شعبة باريس الخامسة، في ٩ كانون الأول ١٩٣٢، حدد ليون بلوم موقفه أمام الأزمة: وقد التقى هذا الموقف مع التحليل الاشتراكي التقليدي.

وبدت استشارة الشعب والفروع بصدد المؤتمر المقرر عقده في ليل، في شباط ١٩٣٤، مقلقة لبول فور وليون بلوم. وقد أعطت فتنة الكونكورد مبرراً لتأجيله وحولت انتباه الجمهور الواسع. وعندما انعقد في عيد العنصرة، هزم تخطيطيو ***الثورة البناءة والمعركة الاشتراكية*** على الرغم من الدعم الكلي أو الجزئي لأطروحاتهم من جانب جان لوباي من ليموج (فيينا العليا) وجول موك نائب الدروم وأندريه فيليب الأستاذ في جامعة ليون. واحتفظ المستقبل القريب للتخطيطيين بتعزيتين: فقد انتصرت أطروحاتهم عام ١٩٣٤-١٩٣٥، في الاتحاد العام للعمل الذي صاغ خطة دومانية بمشاركة مثقفين كان بعضهم من اشتراكيي الفرع الفرنسي للأممية العمالية، مثل جورج لوفران ولوسيان لورا من "الاشتراكيين الجدد"، ولويس فالون، ومناضلين نقابيين مثل روبير لاكوست.

وبعد بضعة شهور، وفي داخل لجنة التجمع الشعبي التي كانت تسعى إلى تحديد موقف حيال الشيوعيين وحيال الراديكاليين معاً، اتجه مندوبو الحزب الاشتراكي إلى الأطروحات التخطيطية.

التصالح العام (١٩٣٤-١٩٣٩)

أطلق وصول هتلر إلى السلطة في كانون الثاني ١٩٣٣سيرورة إعادة نظر سرّعتها، فجأة، في ٦ شباط ١٩٣٤، فتنة ميدان الكونكورد. وكان وجود هتلر في المستشارية قد أقلق، إلا أنه ظن، عامة، أنه لن يبقى. ولكنه بقي. وسرعان ما حملت أحداث فرنسا والنمسا على الخوف من تعمم "الفاشية". وأرغم الاتحاد السوفياتي على مراجعة لسياسته الدولية أدت إلى مراجعة لتكتيك الأممية الشيوعية. ولم تعد إنكلترا وفرنسا تعدّان ممثلتين لأكبر خطر على الاتحاد السوفياتي. وشكلت ألمانيا الهتلرية، الآن، أكبر تهديد له. فيجب أخذها من الخلف بتوطيد الديمقراطية الفرنسية وجعل فرنسا حليفة. كان ذلك هو الهدف المزدوج للجبهة الشعبية التي ستجمع، بين ١٩٣٤ و١٩٣٨، بين الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي والراديكاليين والديمقراطيين موحدين، أخوياً، في التظاهر.

أمام التهديد الفاشي (نيسان ١٩٣٤-أيار ١٩٣٦)

في ٢٧ تموز ١٩٣٤، وقع قادة الحزبين الشيوعي والاشتراكي، في باريس، ميثاق وحدة عمل. وفي ١٤ تموز ١٩٣٥، خلقت حوالي مئة منظمة يسارية ***التجمع الشعبي*** الأشهر باسم ***الجبهة الشعبية***. وفي ٣ أيار ١٩٣٦، حصل هذا التكتل على الأغلبية في الانتخابات التشريعية. ولم يعش الاشتراكيون والشيوعيون هذه الأحداث بالصورة نفسها. فالشيوعيون المترددون في شتاء ١٩٣٤ لعبوا، بعد ذلك، دوراً حاسماً في اتحاد القوى اليسارية. هل خيبت نتائج اقتراع ٣ أيار آمالهم مع إعطائها إياهم مبررات واسعة للرضى؟

من مظاهرة الكونكورد (شباط ١٩٣٤) إلى ميثاق وحدة العمل (٢٧ تموز ١٩٣٤)

بعد انتخابات ١٩٣٢، شكل هيريو وبونكور (الذي ترك الحزب الاشتراكي) ودالادييه وسارو وشوتان، على التوالي، حكومات لم تستطع التصرف بكفاية ضد

الأزمة الاقتصادية التي بلغت، في ذلك الحين، فرنسا. وفي نهاية ١٩٣٣، أثارت قضية ستافيسكي التي أصاب رشاشها بعض النواب، من الراديكاليين خاصة، موجة من معاداة البرلمانية. ولم يشأ الحزب الشيوعي أن يدع احتكار استغلالها لروابط اليمين المتطرف. وفضلاً عن ذلك، بقي على عداء عميق للحزب الاشتراكي.

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٣٤، كتب موريس توريز، في *دفاتر البلشفية*، ما يلي: "إن تفسخ الحزب الاشتراكي مفيد للطبقة العاملة التي يصبح من الأسهل تحريرها من الأيديولوجية الانحلالية ومن التأثير الضار للاشتراكية الديمقراطية".

وشكل دالادييه حكومة أخرى. وسعى إلى دعم الاشتراكيين الذين كان يجب أن ترضيهم إزاحة شياب عن مديرية البوليس. وعندما تجمعت،٠في ٦ شباط ١٩٣٤، في ميدان الكونكورد، المظاهرة التي نظمتها روابط اليمين للمطالبة برحيل دالادييه، دعا شيوعيو الرابطة الجمهورية للمحاربين القدماء، من جهتهم، أعضاءهم إلى مستديرة الشانزليزيه. وكان قادتهم يريدون النضال، في وقت واحد، ضد الفاشيين وضد الحكومة وضد الاشتراكية الديمقراطية. وفي المجلس، أعطى الحزب الاشتراكي أصواته لدالادييه. وصوتت الكتلة الشيوعية ضده بعد أن ندد موريس توريز بديكتاتورية "التروميدوري دالادييه". " إن ديكتاتوريتكم موجهة ضدنا، ضد البروليتاريين الثوريين، ضد العمال". وفي الشوارع، طافت طوابير متظاهرين ينشد بعضهم "الأممية" والآخرون "المارسليز"، ولكنهم يجدون أنفسهم متفقين على الهتاف معاً: "يسقط اللصوص!".

وألح ليون بلوم على دالادييه بالبقاء في السلطة مستنداً إلى المجلس ومتخذاً التدابير اللازمة. وعلقت جريدة *الأومانيتيه*، في ٧ شباط، على الأحداث، كما يلي:

"ضد الفاشيين، ضد الديمقراطية التي تتحول إلى الفاشية، ردت باريس العمالية. وفي حين كان رصاص الحرس الجوال يوقع اثني عشر قتيلاً وحوالي مئتي جريح على بلاط الشوارع، أعطى الحزب الاشتراكي ثقته للحكومة".

وفي اليوم التالي، أعلنت ***الأومانيتيه*** نفسها: "وزارة مطلقي النار تستقيل. خطوة جديدة نحو الفاشية: غاستون دوموغ".

ولم يحصل جان زيرومسكي ومارسو بيفير اللذان جاءا يطلبان، باسم فرعي السين والسين والواز للحزب الاشتراكي، مظاهرة مشتركة في الساعة السابعة من بعد ظهر ٨ شباط على جواب. وفي تلك الأيام، بقيت قيادة الحزب الشيوعي أمينة لممارستها التقليدية للجبهة الموحدة: نعم مع عمال الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل، لا مع قادتهم، حتى وخاصة إن كانوا يساريين.

ومهما يكن من أمر، فقد حدثت، في قمة الحزب الشيوعي، تحركات جدية. ففي فرنسا، عارض دوريو، مدعوماً من رينو جان، أندريه مارتي الذي لم يكن يريد تغيير شيء من التكتيك. وكي يتميز الحزب الشيوعي عن الروابط، نظم مظاهرة كبرى في الساعة الثامنة من مساء ٩ شباط في ميدان الجمهورية. وقرر المكتب السياسي أن لا يشترك، فيها، القادة الرئيسون لتجنب الاستفزازات والقمع. ونجم عن المظاهرة التي منعتها الحكومة أحداث دامية أيضاً. وخالف دوريو التعليمات وتصدر المتظاهرين. وفي اللحظة الأخيرة، قرر الحزب الشيوعي الاشتراك في الإضراب العام الذي قرره الاتحاد العام للعمل منذ الاثنين في ١٢ شباط وفي المظاهرات التي نظمها الحزب الاشتراكي، خاصة في باريس، في فنسين في يوم الاثنين في ١٢ شباط نفسه.

وحسب شهادة ألبير فاسار، حملت برقية من الأممية الشيوعية إلى المكتب السياسي للحزب الشيوعي تعليمات جديدة نشرتها ***الأومانيتيه*** في ١١ شباط دون أن يمر الأمر دون مقاومة من جانبها. وكان الإضراب العام نجاحاً، وكذلك المظاهرة، وهذا لم يكن بعدد المشاركين الذين جمعتهم بقدر ما كان بالإرادة الوحدوية التي ظهرت فجأة عندما سار موكبا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي المشكلان على جانبي شارع فنسين متوازيين ثم انصهرا عند ميدان الأمة.

ولكن تلك السيرورة التي بدأت لم تتطور دون احتكاك. من الذي سينتصر في الصراع القائم بين دوريو وتوريز؟ وقد حمن، في موسكو، شيء من التردد. ولكن دوريو بدا متعنتاً. وفي ١٠ آذار ١٩٣٤، أعلنت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي أنها لن تسمح، أبداً بسياسة اتفاق في القمة كان ينادي بها دوريو الذي كان يرى أن "الإصلاحيين" يحتفظون بمصداقية عمالية واسعة. وفي ٦ نيسان، أدانت ***الأومانيتيه*** الذين ينادون بالتخلي عن المواقف البلشفية "لينقعوا، من جديد، القيء الاشتراكي الديمقراطي". وفصل دوريو المشبوه باتباع سياسة شخصية والذي لم يرد أن يذهب إلى موسكو ليقدم دفاعه عن الحزب في ٢٧ تموز ١٩٣٤. وربما لم تكن حالة دوريو قد توضحت بعد. هل أسكرته شعبيته في سان دونيز؟ هل أرهقه المكتب السياسي؟ هل تطور بصورة حرة؟ هل "جنده" البوليس كما سوف يقال؟

وكان الاشتراكي الألماني برايتشايد قد أطلق، منذ ١٢ شباط ١٩٣١، فكرة ميثاق عدم اعتداء بين الاشتراكيين والشيوعيين. وفي ١١ حزيران ١٩٣٤، التقى بلوم وزيرومسكي، عن الحزب الاشتراكي، وفراشون وجيتون وتوريز، عن الحزب الشيوعي، لمحاولة وضع حد للهجمات بين الحزبين. وخلال الاجتماع الوطني الذي افتتح في إيفري، في ٢٣ حزيران والذي مدد، فجأة، يوماً، قبل الحزب الشيوعي، متبعاً في ذلك تعليمات جديدة من الأممية الشيوعية احتمالاً، بإجراء محادثات، حزباً لحزب بهدف عمل مشترك. وعلى الرغم من اللجنة الإدارية الدائمة للحزب الاشتراكي، نظم فرع السين، في ٢ تموز ١٩٣٤، اجتماعاً مشتركاً في قاعة بوليبه. وكان الاجتماع ناجحاً إلى حد توجب معه إتباعه باجتماع ثان في قاعة هويغنز.

وقد نص ميثاق ٢٧ تموز ١٩٣٤ على حملة مشتركة ضد الفاشية يمتنع، خلالها، الحزبان عن انتقاد بعضهما بعضاً ويلتزمان بقمع المخالفات التي يمكن أن تظهر. ولم يكن موضع بحث، بعد، برنامج مشترك. ولكننا كنا أمام الاتفاق في القمة فعلاً.

من ميثاق وحدة العمل (٢٤ تموز ١٩٣٤) إلى الجبهة الشعبية (١٤ تموز ١٩٣٥)

وجد الحزب الاشتراكي نفسه، على مضض، منخرطاً في تجربة كان بول فور ينظر إليها بقلق والتي لم يصادق عليها ليون بلوم، في نهاية المطاف، بتوقيعه عليها. وبالمقابل، كان الرضى كليّاً لدى جان زيرومسكي ومارسو بيفير اللذين كانا يريان في وحدة العمل مقدمة لإعادة تكوين الوحدة العضوية التي تحطمت منذ خمسة عشر عاماً. وقد صدمهما، في البداية، الاقتراح الذي تقدم به توريز إلى لجنة التنسيق الاشتراكية-الشيوعية: فقد كان يقترح التوسع في التجمع إلى قوى سياسية واجتماعية جديدة وإبرام تحالف الطبقات الوسطى مع الطبقة العاملة. فقد كان ينبغي الانتقال من الاتفاق على مواقف طبقية إلى اتفاق مع جميع الديمقراطيين، بمن فيهم البورجوازيين. لماذا هذا الموقف الذي يخرج عن تكتيك "طبقة ضد طبقة" الذي كان يمارس حتى قبل بضعة أشهر؟ مارسيل كاشان قال ذلك (عدد ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٤ من جريدة ***الأومانيتيه***):

"تجربة السنوات العشر هذه علمتنا أن تحالف الطبقات الوسطى مع الأجراء ضروري، هو أيضاً، للتغلب على الفاشية، التعبير النهائي عن الرأسمالية الكبيرة".

يروي سيريتي، أنه في صباح اليوم الذي مضى، فيه، موريس توريز إلى نانت حيث كان ينعقد مؤتمر الحزب الراديكالي ليطلق، فيه، بدويٍّ أكبر، أيضاً، فكرة الجبهة الشعبية، في ذلك الصباح، جاء توغلياتي، مصحوباً بمناضلين شيوعيين آخرين، ينصحه بالحذر. هل كانت توجد، على الرغم من الوحدانية الخارجية، تباينات حول ستالين؟ يرى فاسار أن مانويلسكي ربما مثّل اتجاهاً إلى المرونة، في حين كان بياتنيسكي يلتزم التكتيك السابق. ألم يكن ستالين، بعدم التزامه العميق، يريد أن يحتفظ بإمكانية الرجوع إلى الوراء في حالة عدم النجاح؟

وقد تحققت الجبهة الشعبية التي سهلها عقد ميثاق فرنسي-سوفياتي وقعه لافال وستالين في ٢ أيار ١٩٣٥، قبل بضعة أسابيع من تقرير مؤتمري الاتحاد العام للعمل والاتحاد العام الموحد للعمل اللذين انعقدا في باريس إعادة التوحيد النقابي.

ومنذ ذلك الحين، جرى عمل الجبهة الشعبية على صعيد مزدوج: في البلاد، حملة واسعة من اجتماعات ومظاهرات شعبية تجمع جماهير غفيرة وتسمح بالنجاح في انتخابات ١٩٣٥ البلدية، وفي باريس، إنضاج برنامج مشترك للمنظمات التي تشكل اللجنة الإدارية. وهذان الجهدان المتوازيان أثارا، أحياناً، قلق أعضاء الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل. وكانوا مدهوشين للسهولة التي بدأ قادة الحزب الشيوعي، بها، في التحدث بلغة ديمقراطية ووطنية جامعين بين العلم المثلث الألوان والعلم الأحمر، بين "المارسليز" و"الأممية". ولم يفهموا أن يكون الحزب الشيوعي، في اللجنة، متفقاً مع الراديكاليين على إبعاد الإصلاحات البنيوية التي كانت تبدو لكثيرين ضرورية إذا أريد التغلب على الأزمة. وكان على الحزب الاشتراكي العالق بين الجناح الراديكالي والجناح الشيوعي في التجمع قبول برنامج يبدو له غير كاف. وكانت هذه رغبة الشيوعيين، دون شك، في عدم إخافة الطبقات الوسطى التي يعدُّ الراديكاليون الناطقين باسمها والتي كانت أصواتها لازمة في الانتخابات التشريعية القادمة.

ولكن الاشتراكيين رفضوا، بعناد، طيلة هذه المدَّة أن يشكلوا، في القاعدة، لجان عمل مشترك مع الشيوعيين. فقد كانوا يخشون عملية تكوين النوى ويرون في هذه اللجان بداية سوفياتات محتملة.

الحملة الانتخابية والاقتراع

عندما عقد، في آذار ١٩٣٦، مؤتمر إعادة التوحيد النقابي الذي يعيد تكوين "الاتحاد العام للعمل القديم"، في تولوز، فإن "الاتحاديين" الذين جمعوا ثلثي التفويضات احتفظوا

بمقاليد الأمور (السكرتارية العامة، أمانة الصندوق، أربعة سكرتارين من ستة). ولكن عدداً من الفروع الهامة (المعادن، الخطوط الحديدية، المنتجات الكيميائية، البناء) وأكثر النقابات تمثيلاً (المنطقة الباريسية، مصبات الرون، اللوار) أصبحت تدار من قبل "وحدويين". وكان جوهو قد تمنى، قبل بضعة شهور، أن تصبح خطة الاتحاد العام للعمل الميثاق المشترك للتجمع الشعبي وقبل أن تقر الخطة والبرنامج بصورة متوازية. والواقع هو أن الخطة امحت في العمل الاتحادي لمصلحة البرنامج. واتسع نفوذ الوحدويين السابقين الذين كانوا، في الغالب، أكثر شباباً وديناميكية والذين وجدوا مصداقية سهلة بين القادمين الجدد.

وخلال الحملة الانتخابية التي افتتحت في نيسان، تقدم الحزب الشيوعي بوصفه مؤسس الجبهة الشعبية، بوصفه حزب الأمانة "للمناضلين المخلصين والفقراء الذين لم ترد أسماؤهم، أبداً، في أية فضيحة والذين لا يستطيع الفساد أن يمسهم"، بوصفه حزب المصالحة الذي يعمل لاتحاد الأمة الفرنسية ضد "المئتي أسرة". بل إن موريس توريز توجه إلى الذين كانوا يقفون، آنذاك، على يمين الراديكاليين: "نحن نمد إليك يدنا أيها الكاثوليكي، العامل، الموظف، الحرفي، الفلاح، نحن العلمانيين، لأنك أخونا ولأنك مثلنا ترزح تحت الهموم نفسها".

"نحن نمد إليك يدنا أيها المتطوع الوطني، المحارب القديم الذي أصبح من جماعة "صلبان النار" لأنك ابن شعبنا، ولأنك تعاني، مثلنا، من الفوضى والفساد، ولأنك تريد، مثلنا، تجنيب البلاد الانزلاق إلى الخراب والكارثة".

الحزبان في الانتخابات

شهدت الدورة الأولى اندفاعة قوية للأصوات الشيوعية التي ارتفعت من ٧٨٣٠٠٠ عام ١٩٣٢، إلى ١٤٦٨٠٠٠. وقد مست محافظات صناعية كالشمال والسوم والسين

والسين والواز، كما مست محافظات ريفية كالشير وفيينا العليا والكوريز والدوردوني واللو والغارون.

وعلى العكس من ذلك، بدت الأصوات الاشتراكية من كل الاتجاهات (الحزب الاشتراكي، حزب الوحدة الشعبية، حزب فرنسا الاشتراكي) ثابتة نسبيّاً: فقد ارتفعت من ٢٠٣٤٠٠٠ إلى ٢٢٠٦٠٠٠ (بما فيها ١٨٨٧٠٠٠ للحزب الاشتراكي الذي تراجع بالقياس مع ١٩٣٢). ولكن النتيجة ردت الراديكاليين إلى الصف الثاني (من ٢٣١٥٠٠٠ عام ١٩٣٢، إلى ١٧٤٥٠٠٠).

هل سيمارس المرشحون، بالنسبة للدورة الثانية، حقّاً، الانسحابات لمصلحة الأوفر حظّاً؟ هل سيلتزم الناخبون الانضباط، وهل سيقترع الراديكاليون، خاصة، للشيوعيين؟ في الواقع، كان عدد حالات الخروج عن الانضباط مرتفعاً إلى درجة كافية (في حوالي ستين محافظة). ولكن الناخبين الراديكاليين لم يترددوا، عامة، في الاقتراع للشيوعيين لتحسسهم لارتكاس الدفاع الجمهوري القديم للغة اليعقوبية الجديدة للشيوعيين. وهؤلاء الأخيرون انطلقوا من ١٠ نواب وعادوا ٧٢، ومضى "الوحدويون" من ١١ وعادوا ١٠ مع ضمهم إليهم بعض المستقلين، وانطلق الاشتراكيون من ٩٧ وعادوا ١٤٦ (+٤٩)، وهبط "الاشتراكيون الجدد" من ٤٥ إلى ٢٦ (−١٩). ويبدو أن دعاية الحزبين الاشتراكي والشيوعي قد أثرت في الجماهير بصدد "التهديد الفاشي" أكثر منها بصدد الأزمة الاقتصادية.

وبما أن ليون بلوم قائد أكبر كتلة في الأغلبية الجديدة، فقد طالب، فوراً، لمصلحته، بـ"ممارسة السلطة" التي طالما تحدث عنها. وسوف يبدأ، لكل من الحزبين، امتحان جديد: امتحان مسؤوليات الحكم، بالنسبة للحزب الاشتراكي، وامتحان الدعم بالنسبة للحزب الشيوعي.

بنى متنافسة

هاهي، عام ١٩٣٦، خمس عشرة سنة لم يتوقف، خلالها، الحزبان الشيوعي والاشتراكي عن التواجه، مع إعلانهما الانتماء إلى شراكة في الغايات الأخيرة والتذرع، غالباً، بالجذور العقائدية نفسها، بل مع تنافسهما على القواعد السوسيولوجية نفسها. ولكن الفرق بينهما تزايد اتساعاً. فليست المبادئ التي تستند إليها بناهما متماثلة، ووسائل العمل التي يستخدمانها تتباعد، ومواقع ترسخهما تتباين في نهاية المطاف.

بنى الحزب الاشتراكي

كان تحقيق الوحدة الاشتراكية، عام ١٩٠٥، قد كرس تبني نموذج حزب جديد على النمط الألماني للاشتراكية الديمقراطية: أعضاء كثيرون ومنضبطون يجب أن يوجهوا قرارات نواب خاضعين لقرارات الحزب.

ففي القاعدة توجد "الشعبة"، للكومونة مبدئيًا. أما في المدن الكبيرة، فيمكن أن تشكل في إطار الدائرة أو حتى الحي (وتأخذ، إذ ذاك، اسم "المجموعة"). وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تمتد ساحة نشاطها، في الأرياف، إلى كانتون بكامله. وغالباً ما تجتمع الشعبة في قاعة خلفية لمقهى بفواصل منتظمة، ولكنها متنوعة (شهريًا، كل خمسة عشر يوماً، ونادراً كل أسبوع)، مساء السبت عامة. ويضم مكتبها سكرتيراً وأمين صندوق على الأقل. ودورها هو التصويت على النصوص التي تحال إلى الأعضاء، من جهة، وبحث الأحداث السياسية الراهنة من جهة أخرى. وإذا كان في الشعبة منتخب واحد أو أكثر، فإنها تريد أن تشاركهم نشاطهم، بل وأن تراقبه. وبعض الشعب تنظم ندوات تربوية يتولاها أعضاء من الشعبة أو محاضرون خارجيون ولكنهم، دائماً، أعضاء في الحزب (أو في الاتحاد العام للعمل). وتناقش الأمور كثيراً، ولكن دون الوصول إلى قرار غالباً.

وتتجمع شعب محافظة واحدة في "فرع" يعقد مؤتمراً، أو عدة مؤتمرات، سنويّاً حسب الظروف. ومؤتمر الفرع هو الذي تجري، فيه، اقتراعات مندوبي الشعب بصدد المؤتمر الوطني. وقد اعتادت بعض الفروع، كفرع السين، في هذه الحالة، عقد مؤتمرين تفصل بينهما بضعة أيام. والأول هو مؤتمر إعلامي يعرض فيه خطباء الاتجاهات المتنوعة أطروحاتهم ثم تسمي، بموجب نسب الاقتراعات التحضيرية الصادرة عن الشعب، لجنة قرارات تمثل فيها التياراتِ الرئيسة. وتجري فيها محاولة إنضاج قرار تركيـــبي خلال جلسة شاقة تستغرق، أحياناً، ليلاً بطوله. وغالباً ما تفشل اللجنة في ذلك. ويتم الوصول، إذ ذاك، إلى عدة نصوص متنافسة يصوّت عليها الشعب. أما المؤتمر الثاني، فهو مؤتمر تسجيل، ولكنه هام لأنه يسمي مندوبي الفرع في المؤتمر الوطني (يجب أن يحقق المندوب، مبدئيّاً، شرط خمس سنوات من الحضور في الحزب).

ويبدأ "المؤتمر الوطني" العادي بمناقشة مختلف التقارير (سكرتارية الحزب، أمانة الصندوق، جريدة ***الشعبي***، لجنة المنازعات، وفد الحزب إلى الأممية، الكتلة البرلمانية الخ...). ويستمر المؤتمر بمناقشة المسألة أو المسائل المطروحة في جدول الأعمال التي غالباً ما يتم التحضير لها بالمساجلات على صفحات ***منبر الحزب*** أو ***الشعبي***. وكما في المحافظات، تجري تسمية لجنة قرارات والنصوص التي تقر بالإجماع نادرة. وبصورة عامة، تحب الاتجاهات أن تحصي أعدادها على النصوص المتنازع عليها. وكانت هذه النصوص تثير سخرية العقول النقدية التي تتهمها بأنها قرارات "أسود-أبيض". وتأتي مقدمة عقائدية مطابقة تماماً للفكر الاشتراكي التقليدي متبوعة بنص طويل يسمح، مع كثير من الاحتياطات، ببعض المرونة التكتيكية. ونسبة الأصوات في المسألة التي يقدر أنها الأهم هي التي تعين ضمنها اللجنة الإدارية الدائمة ومجلس إدارة ***الشعبي***. وفي حال مؤتمر غير عادي، لا تكون هناك مناقشة لتقارير ولا تسمية للجنة إدارية دائمة ومجلس إدارة.

وتعين اللجنة الإدارية الدائمة مكتب الحزب. وأهم منصب هو منصب السكرتير العام الذي شغله، دون انقطاع، بين ١٩٢١ و١٩٤٠ بول فور، يساعده، أولاً، هوبير روجيه حتى انتخابه نائباً لنيم عام ١٩٢٤، ثم ج.ب.سيفيراك أستاذ الفلسفة في ثانوية بونتواز، وهو لانغدوقي مرهف الحس ومفكر ألف كتاباً في الدعاية بعنوان ***رسائل إلى بريجيت***. وللسكرتارية فريق من مندوبي الدعاية كانوا، دائماً تقريباً، رفاق اتجاه لبول فور: رونيه كابان، ألبي أنغلز، لوسيان رولان وامرأة، لويز سومونو.

إن استدعاء مؤتمر يقتضي وقتاً ومالاً. فإذا اقتضت الظروف قراراً سريعاً استدعى مجلس وطني يمثل فيه كل فرع بمندوب واحد يقترع بأخذه في الحسبان ما يعرفه عن فرعه. ويرأس السكرتير العام المجلس الوطني كما يرأس اللجنة الإدارية الدائمة. فــ"الجهاز" مكتمل.

الثنائية: الحزب– الكتلة البرلمانية

ولكنَ الجهاز يوازن، ويشل أحياناً، بالوزن المقابل الذي تشكله الكتلة البرلمانية، أي، بصورة أساسية، كتلة المنتخبين لمجلس النواب، فألوف الأعضاء في الحزب الاشتراكي لا يستطيعون أن لا يحسبوا حساباً لمئات ألوف الناخبين الذين يحتاج الحزب إليهم. لا شك في أن الحزب يعبّر، نظريّاً عن طموحات الذين صوتوا ولمرشحيه. ولكن الأمر يدور حول وهم، لأنه غالباً ما تكون للناخبين آراء أكثر اعتدالاً من آراء أعضاء الحزب. لقد صوتوا له لأنهم كانوا جمهوريين متقدمين خيبت آمالهم تقلبات الحزب الراديكالي، أو لأن المرشح بدا لهم محبباً، أو لأنهم يقدرون إدارته البلدية، أو لأنه، بوصفه النائب السابق، دافع جيداً عن مصالح المجموعة الاجتماعية–المهنية التي ينتمون إليها، كموظفين منتشرين في كل فرنسا، أو مزارعي كرمة في اللانغدوك أو الجيروند، أو فلاحين صغار من الكتلة المركزية أو الجنوب الأكيتاني. ويعرف البرلماني أنه بتأكيده

مواقف مفرطة الحسم يجازف بأن يفقد، في الدورة الأولى، من أصوات اليمين أكثر مما يأمل أن يكسب من أصوات اليسار، ويجعله، في الدورة الثانية احتمالاً، من المستحيل حدوث انسحاب لصالحه من جانب مرشحين جمهوريين، وهم الوحيدون الذين استطاع الاعتماد عليهم في عامي ١٩٢٨ و١٩٣٢.

وهكذا نصل إلى ازدواجية بين إدارة الحزب: بول فور، من جهة، وليون بلوم من جهة أخرى. وكان هذا الأخير، يساعده أوريول الذي كانت فصاحته الأكيتانية وإرادته الوحدوية مكانة حقيقية (هو الذي قاد الكتلة البرلمانية بعد سقوط بلوم، عام ١٩٢٨، حتى إعادة انتخابه في ناربون عام ١٩٢٩)، يحاول تفادي الصراعات ويعمل، إذا حدثت، على منعها من التفاقم. وكان بلوم وأوريول يعقدان، أحياناً، تحالفاً مع بول فور ضد يسار الحزب المتطرف حيث كان زيرومسكي يطلب، خلال ثلاث سنوات، منع بونكور من الجلوس على مقاعد الوفد الحكومي الفرنسي في عصبة الأمم وأن يرد قانون التنظيم العام للأمة- ومن رينوديل رد ميزانية القوات الجوية. وإذا كان ينبغي الاختيار بين الانضباط الذي يريده الحزب وعدم انضباط بعض النواب، فقد كان ليون بلوم يختار الانضباط. وهكذا يفسر عام ١٩٣٣. فقد جنبت الظروف بلوم وبول فور المأساة التي كان يمكن أن يشكلها انفصال أغلبية الكتلة البرلمانية ضد قرارات الحزب. إلا أن الأمور اقتربت من ذلك كثيراً. وغالباً ما قامت هذه الازدواجية الواقعية في الفروع التي ليس لها سوى نائب واحد في وجه السكرتير الفرعي. وكانت تعمل بصورة متفاوتة الجودة.

بنى الحزب الشيوعي

كانت بنية الحزب الشيوعي وبنية الحزب الاشتراكي متشابهتين عند الانطلاق. فقد كانت في الجانبين شعب وفروع ومؤتمر وطني. ولكن الأجهزة الدائمة في القمة، خارج السكرتارية، المكتب السياسي واللجنة المركزية اللذان يعينهما المؤتمر. وقد رجح النموذج

السوفياتي على النموذج الألماني. فعلى أثر البلشفة، عدلت البنية تعديلاً عميقاً. فمنذ ١٩٢٤، خلقت ٢٧ منطقة. وقسمت المنطقة الباريسية، لاحقاً، إلى خمس "مناطق" (باريس-المدينة، الشمال، الجنوب، الشرق، الغرب). وفي عام ١٩٣٦، لم يتوقف عدد المناطق عن التزايد، وبلغ ٦٨ منطقة لم يكن كثير منها يمتد، بعد ذلك، إلا إلى محافظة واحدة (البادوكاليه والفوكلوز مثلاً). وفي عام ١٩٣٧، ارتفع إلى ٧٢ (شكلت بلفور، وحدها، منطقة). ولكن الأصالة الكبيرة للحزب الشيوعي كانت الخلية.

تنص المادة ١٣ من الأنظمة التي أقرها مؤتمر ليل (حزيران ١٩٢٦) على ما يلي: "خلية المشروع هي أساس عضوية الحزب في المصنع، في المنجم، في الورشة، في المكتب، في المخزن وفي المشروع الزراعي".

وهكذا ينبغي أن توجد خلايا حي تجمع العمال المنفردين (بوابين، ربات بيوت، حرفيين، مثقفين): "منذ أن يعرف ثلاثة رفاق بوصفهم عاملين في المشروع نفسه، يجب أن يجتمعوا ويشكلوا خليتهم".

ولم يتكيف الحزب الشيوعي إلا ببطء. ففي عام ١٩٢٧، لم تشكل خلايا المشروع، بعد، سوى ٣١٪ من عدد الخلايا. وفي تشرين الأول ١٩٢٨، تندد *دفتر المناضل* بـ"إصلاحية تنظيمية" وبـ"ميل إلى الهرب من خلايا المشروع" من أجل عودة إلى التنظيم المحلي. وفي عام ١٩٢٩، كشف استقصاء عن كون ٤١,١٥٪ من أعضاء خلايا المشروع "خارجيين" ربطوا بها. وفي عام ١٩٣١، كان في كل من سبع خلايا مشروع، في الدائرة الخامسة عشرة، عضوان من العمال، فعلاً، و٤٢ عضواً ربطوا بها. وبدت الخلايا أسهل تكويناً في أماكن العمل الصغيرة منها في الكبيرة، وأفضل، أيضاً، في المشروعات ذات الأنظمة (البريد، المناجم، الكهرباء والغاز، الخطوط الحديدية). وظهرت صعوبات لا تحصى في بعض القطاعات: كيف تطبق التعليمات في البناء حيث تنتقل الفرق ويتغير تركيبها باستمرار، في المصانع ذات العمل المستمر التي تتناوب، فيها، ثلاث

فرق، إحداها ليلية، في كل مكان تمارس، فيه، المشروعات جمع اليد العاملة في محيط معين، هناك حيث يقتضي العمل تنقلات (الجهاز الدوار في الخطوط الحديدية والبرية والتجارية) وحيث يكون، أحياناً، موسمياً (الزراعة، العمل الفندقي) ولدى العاطلين عن العمل؟

ولم يظهر على الخلايا، في الثلاثينات، أنها جمعت سوى ما يتراوح بين ٢٩ و٣٣٪ من عدد الأعضاء، بمتوسط ١٣ عضواً في الخلية. وابتداءً من ١٩٣٤، جرى صعود مفاجئ. فقد ارتفع عدد الخلايا من ٥٨٦، في تشرين الأول، إلى ٧٣٨، في حزيران ١٩٣٥، وإلى ٧٧٦ في تشرين الأول ١٩٣٥. وأحصيت ٢٨٣٨ خلية، في تشرين الأول ١٩٣٦، و٤٠٤١ في تشرين الأول ١٩٣٧، وهو رقم لن يجري تجاوزه. ثم بدأ الهبوط.

الحياة الداخلية في الحزبين

يتباهى الحزب الاشتراكي بأنه حزب ديمقراطي وبأنه يقوم على إعلام جدلي للأعضاء وعلى استشارتهم الحرة. ولكن هذه الديمقراطية معاقة بالاتجاهات الاستفتائية لدى بعضهم وبوطأة الجهاز الفرعي (وخاصة في الشمال) أو الوطني وبلعبة الاتجاهات، وهي مرآة محطمة لا يتعرف، فيها، الحزب على صورته. ويبقى صحيحاً أنه كان في الحزب الاشتراكي حرية تعبير كبيرة كان بعضهم يتعسف في استعمالها. فقد كان يمكن لخصومه، بسهولة، أن يلعبوا على التعارضات بين القادة الاشتراكيين.

والحزب الشيوعي الذي طالما بدل رجاله وتكتيكه لم يتبدل، أبداً، في تطبيق المركزية الديمقراطية. وكانت قمة الهرم في موسكو. وهو ما لا يعني أنه لا يمكن التعبير عن آراء مختلفة. ففي ظروف متنوعة، جرى ذلك، ولكنه جرى داخل المنظمات ودون أن يظهر منه شيء. فلا اتجاهات منظمة باستمرار. ولا شيء يشبه ***الحياة الاشتراكية والمعركة الاشتراكية***. ولم يعد هناك، في المؤتمرات، منذ أن انتصرت البلشفية، تعداد

للاتجاهات حول نصوص متعارضة تظهر ثغرات في تنظيم وحداني في المبدأ. والمؤتمر مكرس للسماح للحزبيين بشعبنة بعض التيمات القديمة أو الجديدة التي ستكرسها النصوص المتبناة. وإذا لم يمكن الوصول إلى اتفاق داخل الأجهزة التي ناقشتها، فإن الأممية الشيوعية هي التي تقرر. فمنذ تشرين الأول ١٩٢٢، صرح مؤتمر الحزب بما يلي:

"يعدُّ الحزب نفسه فرعاً لحزب شيوعي عالمي وحيد وكبير مقر قيادته في موسكو تحت حماية أول ثورة عالمية".

وما لم يكن ذلك صحيحاً بعد، آنذاك، أصبح كذلك بصورة متزايدة.

من يتولى السلطة في الحزب الشيوعي؟

كانت الصلة بين الأممية الشيوعية والحزب الشيوعي تجري بطريقتين رئيستين.

فمن جهة أولى، كان للحزب، في موسكو، ممثل لدى الجهاز التنفيذي للأممية (روسمر، في البداية، وابتداءً من نيسان ١٩٣٤ العامل التعديني فاسار، العضو منذ ١٩٢٣ وسكرتير الاتحاد الوحدوي لعمال المعادن عام ١٩٢٥، عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكرتارية على التوالي).

وفي الاتجاه المعاكس، كان للأممية الشيوعية في باريس ممثل دائم، السويسري هومبير-دروز في البداية، والتشيكي أوجين فريد، الشهير بكليمان، الذي ربما كان يراقبه، في بعض الحالات، الإيطالي توغلياتي (الاسم المستعار إيركولي). ومن هنا، في بعض الحالات الصعبة، تأتي القرارات.

هل عدل وصول موريس توريز إلى السكرتارية طبيعة هذه العلاقات؟ هل أثرت آراؤه في تكتيك الأممية الشيوعية، خاصة في إيصالها إلى الجبهة الشعبية؟ لا شك في ذلك بالنسبة لجاك فوفيه. أما أندريه فيرا وبرانكو لازيتش، فهما لا يريان ذلك، ويريان أن موريس توريز الذي جرى اختياره للين عريكته لم يتخذ، قط، قراراً سياسيّاً لم "تفرضه،

أو توح به، الأممية الشيوعية أو يقر، على كل حال، من جانب رجل ثقة سكرتارية الأممية الشيوعية". وهذا تأكيد يمكن أن نقرب بينه وبين شهادة أحد أبناء موريس وأورور توريز، بالذات، الذي قال: "إن أوجين فريد هو الذي خطرت له، حقّاً، فكرة الجبهة الشعبية، كما خطرت له فكرة اليد الممدودة إلى الكاثوليك وفكرة الجبهة الوطنية وأفكار أخرى، ولكن عن طريق أشخاص آخرين".

ومن المهم، على كل حال، التمييز بين إنضاج السياسة التي أمكن لتوريز التدخل فيها مستفيداً من بعض الانقسامات داخل الكومنترن والقرار الذي كان يعود، في نهاية المطاف، إلى الأممية.

ويأتي ليضاف إلى هذه الصلة في القمة تأثير مدارس الملاكات: مدارس روسيا ومدارس فرنسا.

فمنذ ٣٠ أيار ١٩٢٣، فكرت الأممية في إنشاء مدرسة حزبية للحزبيين الفرنسيين. والواقع هو أن الأمر كان يدور حول جملة مدارس دولية افتتحت في تشرين الأول ١٩٢٦ تحت رقابة الحزب الشيوعي السوفياتي. وحسب شهادة باربيه، مر، فيها، حوالي مئة تلميذ فرنسي، بين ١٩٢٧ و١٩٣٣، بدورات تضم كل منها ما يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ تلميذاً. وكان بينهم والديك روشيه.

وخلق الحزب الشيوعي، من جهته، في نهاية ١٩٢٤، مدرسة في براكة بلدية في بوبيني التي كان كلاماموس عمدة لها. وكان فيها حوالي خمسين تلميذاً فرنسيّاً. وكان بين الأستاذة أجانب وفرنسيون (تران، س.جيرو، كاشان، سيمار). وكان بين التلاميذ دوكلو وفرنان غرونييه وفاسار. وبما أن الأممية الشيوعية قررت إلغاء الشعبة الفرنسية من مدارسها، عام ١٩٣٥، فقد تلقى المعلم فاجون مهمة تنظيم مدرسة في جناح في أركوي، افتتحت في الأول من شباط عام ١٩٣٧ واستقبلت ثلاث دورات (١٩٣٧،

١٩٣٨، ١٩٣٩) تضم كل منها ٤٠ تلميذاً جرى اختيارهم بين الحزبيين الذين سبق أن شغلوا مواقع مسؤولية.

وكان من بين أعضاء سكرتارية الحزب واحد يحمل اسم سكرتير التنظيم. وكانت مهمته، من بين مهمات أخرى، مراقبة شعبة الملاكات: فهو يكشف الحزبيين الذين يبدو عليهم أنهم يملكون كل الصفات المطلوبة على الصعيد السياسي أو على الصعيد النقابي ودفعهم إلى الأمام. ذلك أنه يجري التنقل، بسهولة، حسب حاجات الساعة، بين شعبة وأخرى، بين سيمار وفراشون مثلاً.

وسائل عمل متنافسة

يتفوق الحزب الاشتراكي على الحزب الشيوعي بالنفوذ الذي يعطيه إياه عدد منتخبيه (نواب، مستشارون عامون، عمد) الأكبر. ولكن الحزب الشيوعي يستعيد التفوق في مجالات أخرى.

ضعف الحزب الاشتراكي خارج المجال الانتخابي

برهن الاتحاد الوطني للطلاب الاشتراكيين الذي انتخب، عام ١٩٢٩، م.ميديا رئيساً له، وسيكون له، كنواب رئيس، جان زيرومسكي وإميل كان، ثم مارسو بيفير، وكأمين عام إميلي لوفران (التي خلفت كلود ليفي-شتراوس)، برهن هذا الاتحاد عن حيوية بعدم اقتصاره على دخول الكليات ودخوله، أيضاً، مدارس المهندسين (وخاصة "الفنون والصنائع") ودار معلمي سان كلو العليا ودور المعلمين الابتدائية. ولكنه عانى، ابتداءً من ١٩٣٥، تأثير هزات الحزب الداخلية. وكانت مجلة ***الطالب الاشتراكي***، لعدة سنوات، المجلة المشتركة للطلاب الاشتراكيين البلجيكيين والسويسريين والفرنسيين: وكانت تطرح، فيها، المسائل بمزيد كثير من الجرأة على طرحها في ***الشعبي***، وكان

الحزب الاشتراكي يدع للطلاب الاشتراكيين حرية مناقشة كبيرة في مجال الحضارة الاشتراكية (الثقافة، الأخلاق الجنسية والأسرية، التطور الفني).

ومن أجل منع الشبيبة من الانجراف إلى اليسار المتطرف، خلق الحزب الاشتراكي لجنة وطنية مختلطة (نصفها من الراشدين الذين يسميهم الحزب ونصفها من الشباب الذين تسميهم الشبيبة) وسكرتارية مختلطة (غيوفيك، لويس ليفي، من الراشدين، وريمون بوييه ثم برنار شوشوف من الشباب). وفي عام ١٩٣٠، لم يكن في الشبيبة الاشتراكية سوى ١٥٠٠٠ عضو سرعان ما تأثروا بالتروتسكية، وبالبيفرية لاحقاً.

وكان هناك فشل مع ***النساء الاشتراكيات*** اللواتي عبثاً ما حاولت تنظيمهن لويز سومونو ثم سوزان بويسون. وكان عدد من النساء المنتسبات إلى الحزب الاشتراكي يرين أنه يكفي ارتياد الشعب. وعلى العكس من ذلك، كانت منظمة ***أصدقاء الطفولة العمالية*** الأكثر شهرة باسم ***الصقور الحمر*** التي ولدت بمبادرة من نائب ألماني ، كورت لوفنشتاين، ونشطها جورج وجيرمين مونيه والدكتور جاك غودار، كانت هذه المنظمة نجاحاً. وأصبحت معسكراتهم الصيفية تسترعي الانتباه ابتداءً من ١٩٣٣. وكان اشتراكهم- بالزي الموحد- في العروض الشعبية يبدو أمراً غير مقبول بالنسبة لبعضهم ومؤثراً بالنسبة لعدد أكبر.

ولم يكن للحزب الاشتراكي يد في تأسيس ***المعهد العمالي العالي ومدارس العمل*** التي أسسها الاتحاد العام للعمل، عام ١٩٣٢، باقتراح من زوريتي، سكرتير اتحاد التعليم. ولكن عدداً من المعلمين الذين كانوا يلقون دروساً فيها، أنطونيلي وجان إيتار ولورا زوريتي، وكذلك المديرين، أ. وج.لوفران، كانوا اشتراكيين. وكانت ***الشعبي والشعب*** تنشران موعد الدروس. وكان كثيرون من العمال الاشتراكيين يرتادونها ليبحثوا، فيها، عن تعليم لا يجدونه في مكان آخر. ووضع نشر دروس المعهد العمالي العالي تحت تصرف الحزبيين الاشتراكيين، وكذلك النقابيين، وثائق وفيرة ومتنوعة.

وفي موضوع التربية، كان الإنجاز الاشتراكي الوحيد هو بعث *المدرسة الاشتراكية* لما قبل ١٩١٤ التي كانت تعطي، خلال الشتاء، في قاعة من قاعات "الجمعية العلمية"، حول تيمة مختارة، سلسلة محاضرات بمعدل واحدة في الأسبوع. وكان محركها براك بمساعدة من سوزان بويسون.

وكان الحزب الاشتراكي ضعيفاً، أيضاً، في ميدان الصحافة. فجريدة *شعبي باريس* التي كانت مسائية، أولاً، أصبحت صباحية. وقد جعل منها مجلس المساهمين، في ٣ آذار ١٩٢١، جريدة الحزب. ولكن انتشارها كان صعباً في باريس. وكانت تعاني من منافسة جرائد يسارية (*العمل*، *اليومي*) كانت تنشر مقالات لنواب اشتراكيين. وغداة انتخابات ١٩٢٤، توقفت *الشعبي* عن الصدور يومية لتصبح نصف شهرية. وعادت إلى الصدور في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٧، وقد ساعدها على ذلك أزمة *اليومي*. وارتفع عدد نسخها من ٨٠ ألفاً عام ١٩٢٧، إلى ١٢٠ ألفاً عام ١٩٣٣، وإلى ٣٠٠ ألف عام ١٩٣٦. وكان يلزمها مزيد من المشتركين ومزيد من الإعلان. وتفانى مديرها، كومبير-موريل في سعيه إلى جعلها تعيش ومضى إلى درجة الاتفاق مع أحد بيوتات تجارة المشهيات على أن يحسم الأخير قسماً من أرباحه إذا طلب الحزبيون مشروبه بدلاً من بير أو دوبونيه... وفي نهاية ١٩٣٣، ترك كومبير-موريل الحزب الاشتراكي وحل محله جان لوبا، نائب روبيه وعمدتها، ثم أوجين غايار اللذان صادفا الصعوبات نفسها. وبقيت *الشعب*، جريدة الاتحاد العام للعمل، على الرغم من جهود مديرها فرانسوا ميون ثم ريمون بوييه، جريدة حزبيين. وفي المقاطعات، كانت جريدتان من الأربع الباقية تصدران في الألزاس. وكانت تنافس *شعبي الوسط* جريدة *الجبل* الصادرة في كليرمون فيران والتي لم تكن تحت سيطرة الحزب الاشتراكي والتي قادها فارين إلى خط "الجدد". وكانت جريدة *الجنوب الاشتراكي* في تولوز تناضل بصعوبة ضد *برقية تولوز* التي كانت تثبت نفوذ الراديكالية في الأكيتين.

وكان عدد من الصحف الأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية يعيش على تفاني حزبيين تساعدهم، أحياناً، المنظمات المحلية للاتحاد العام للعمل، ولكنه لم يكن لها إشعاع كبير. وكان نشاطها الرئيس التحضير لمؤتمرات المحافظات أو الانتخابات المحلية (مثل ***التقدم الاجتماعي*** في روان، ***والبلد النورماندي*** في كان، ***والاشتراكي السافوايي*** في شامبيري، ***والجمهورية الاجتماعية*** في ناربون).

وهذا الضعف المستمر في الصحافة الاشتراكية يفسر اقتراح ليون بلوم، في نيسان ١٩٢٨، الرامي إلى تأميم الصحافة. وهكذا تأخذ الحكومة على عاتقها خدمة الصحافة السياسية، بوارداتها ونفقاتها، وتصدر الصحف على مسؤولية الأحزاب الممثلة في البرلمان وتقدم الإدارة الأبنية وموازنة التحرير وتمارس التوزيع والبيع. أكان يؤمن بذلك حقاً؟

قوة الحزب الشيوعي في الميادين الاجتماعية المهنية والاجتماعية الثقافية

كان الشرط التاسع قد حدد تكتيكاً كان يجب أن يسمح للشيوعيين، ولو كانوا أقلية، بممارسة نفوذ حاسم في النقابات والتعاونيات وكل المنظمات الجماهيرية. "إن حدّاً فولاذيّاً يدخل، دائماً، في كتلة الزبدة". هذه هي الجملة التي كان فاسار يحب أن يرددها. وإحدى قوى الحزب الشيوعي هي أنه استطاع أن يخلق عدداً كبيراً من المنظمات التي تدور في فلكه ويبقيها في خطه. ولم تكن هناك، وهذا بديهي، أية صعوبة مع ***الشبيبة الشيوعية*** ولا مع ***الحرس الفتي*** ولا مع ***الرواد*** (مجموعات أطفال). إلا أنه كان يجري التأثير، أيضاً، في ميادين أخرى كثيرة، مثل ***الرابطة الجمهورية للمحاربين القدماء*** ولدى ***المستأجرين*** وفي ***الاتحاد الرياضي للعمل***، وفي ***النجدة الشعبية الفرنسية*** وفي ***النجدة الحمراء الدولية***، وفي ***الجامعة العمالية*** التي أسست عام ١٩٣٣ بدعم من الاتحاد العام للعمل، وفي ***أصدقاء الاتحاد السوفياتي***.

وكانت كل واحدة من هذه المنظمات تجمع أعضاء حول مسائل تشغلهم وتقودهم إلى وعي الطابع السياسي للمسائل المطروحة واستحالة حلها في إطار النظام وتحاول تعبئتهم عندما يحين الوقت.

وانعقاد مؤتمر دولي ضد الحرب في أمستردام، في تموز ١٩٣٣، مثال على هذا النهج. فقد حصل المنظمون بتنديدهم بتهديدات الحرب وتسلحهم برعاية كاتبين فرنسيين معروفين بمعارضتهما للحرب، رومان رولان وهنري باربوس (الذي انضم، خلافاً لرومان رولان، إلى الحزب الشيوعي) على دعم غوركي وأينشتاين وهنريش مان وجون دوس باسوس وأبتون سنكلير، وكان بين المشاركين، وعددهم ٢٢٠٠، ٨٠٠ شيوعي و٢٩١ اشتراكياً (بينهم ج.مونيه) و٦٠٢ نقابي و٤١٢ اتحادياً. وكان إلى جانب شيوعيين معروفين، مثل فايان-كوتورييه، سلميون مثل شالاي ولانجفان وفيكتور مرغريت. وبعد سنة، ترأس باربوس، في قاعة بلايل، ***مؤتمراً ضد الفاشية***. وكان ثلث المشاركين، فقط، شيوعيين. وانصهرت الحركتان لتشكلان الحركة المسماة ***أمستردام-بلايل*** "ضد الحرب والفاشية". وهذه المبادرات ترتبط بتكتيك الجبهة الموحدة أكثر مما تستبق الجبهة الشعبية.

وفي ٣ كانون الأول ١٩٣٢، تأسست ***رابطة الكتاب والفنانين الثوريين*** لتجمع الذين يريدون ثقافة اشتراكية والدفاع عن الاتحاد السوفياتي وعملاً طبقياً. وكان بينهم أندريه جيد وأندريه مالرو. وفي تموز ١٩٣٣، أطلقت الرابطة مجلة ***الكومونة***. وكان في لجنة إدارتها باربوس وجيد ورومان رولان وفايان-كوتورييه. وكان سكرتيرا التحرير أراغون الذي جاء من السوريالية وبول-إيف نيزان الذي كان، في ثانوية لويس الكبير، لبرهة ما، من "العمل الفرنسي" وحاول، عام ١٩٢٥، في دار المعلمين العليا في زقاق أولم، أن ينشر ***حزمة*** جورج فالوا، ولكنه اختار، في نهاية المطاف، الشيوعية.

وهكذا وجه الحزب الشيوعي نحوه، بتحدثه إلى كل واحد باللغة التي يفهمها حول الموضوعات التي تشغل باله، عدداً من غير الراضين. وكان كثيرون منهم يرحلون، من جديد، نحو آفاق أخرى، وكان هناك غير مستقرين لا يتثبتون نهائيّاً، ولم يكن كل القلقين يجدون التأكيدات المطمئنة التي يحتاجون إليها. إلا أن بعضهم كان يبقى. وربما جاءت شهرة الذين أتوا ثم رحلوا بآخرين بقوا إلى جانبهم. وهذا تكتيك مرن وصلب أكثر مردوداً من التأكيدات العقائدية التي غالباً ما كان الحزب الاشتراكي يحبس نفسه فيها.

نجاحات الصحافة الشيوعية وخيباتها

كان التنظيم الذي تبناه الحزب الشيوعي عام ١٩٢١ ينص، في فصله السادس، قواعد ثابتة في موضوع الصحافة:

١-اليوميات والدوريات التي يملكها الحزب توضع تحت إدارة اللجنة الإدارية، وتحت إدارة المكتب السياسي في الفواصل بين دوراتها.

٢-يجب أن يسمي المؤتمر العام، كل سنة، ١٣ عضواً لتشكيل مجلس إدارة الصحافة الشيوعية.

٣-اللجنة الإدارية، وحدها، تستطيع أن تسمح بصدور صحف جديدة.

٤-كان كل اشتراك سياسي في منشورات لا تنتمي إلى الحزب ممنوعاً منعاً صارماً. وكان التعاون غير السياسي مقبولاً، ولكن اللجنة الإدارية تستطيع إلغاء هذا القبول.

وأدى تطبيق هذه الترتيبات إلى إلغاء جريدتي ***الشعب والموجة*** اللتين كانتا للأقلية أثناء الحرب. وبما أن رحيل غارنييه وش.جوليان ولوكاش ولوسي وميريك وبيوش وتوريس، في بداية ١٩٢٣، قد أضعف فريق تحرير ***الأومانيتيه***، فإن ***الأممية*** التي كانت قد

صدرت، مرة أولى، من شباط إلى كانون الأول ١٩١٩، ثم صدرت مرة أخرى في تشرين الأول ١٩٢١ بإدارة دانيال رينو توقفت عن الصدور في كانون الثاني ١٩٢٤. وقد خسرت قراءها لصالح جريدة *باريس المساء* التي كان ينشط، فيها، فروسار وفيكتور ميريك وأوجين ميرل. وفي السنة نفسها، انتزع بوريس سوفارين المفصول، من نفوذ الحزب *النشرة الشيوعية*، وكانت أسبوعية استبدل بها الحزب *دفاتر البلشفية* التي كانت شهرية، أولاً، ثم نصف شهرية. وفي الاتجاه المعاكس، غادر بيير مونات *الحياة العمالية* التي أصبحت جريدة الاتحاد العام للعمل وكان الوضع أشد إبهاماً في *كلارتيه* التي جمعت أيضاً، عام ١٩٢٢، حول باربوس مشاركة متنوعة، من جورج دوماهيل إلى رومان رولان، من جول رومان إلى ألبير ماتييز. ولكن باربوس تركها عام ١٩٢٣ للمثقفين الشباب الذين جاؤوا إلى الشيوعية. وفي عام ١٩٢٥، فتحت للسورياليين ومالت إلى التروتسكية وتوارت عام ١٩٢٨.

وفي حزيران ١٩٢٨، أطلق هنري باربوس الأسبوعية *موند* التي كان نفوذها كبيراً لدى المثقفين ودعمتها مجموعات "أصدقاء الموند" التي تأسست في كل مكان، حتى في الخارج. وكان هناك شيئان أصيلان: فقد كان يقبل مشاركة من رجال تركوا الشيوعية مثل تاسكا، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الإيطالي، الذي كان يوقع باسم روسي والذي انضم، فيما بعد، إلى الحزب الاشتراكي وأصبح محرراً في *الشعبي* باسم أندريه لوروا المستعار، والتشيكي لوسيان لورا، الأستاذ السابق في مدرسة موسكو لشعوب الشرق والذي انضم، هو أيضاً، إلى الحزب الاشتراكي وعرف بدراساته حول الاقتصاد السوفياتي. ومن جهة أخرى، انفتحت *الموند* على مسائل الأدب والفن. وكانت زاوية السينما لجورج ألتمان مقروءة، فيها، جداً. وعندما فتحت مناقشات الثلاثينات الكبرى حول مسألة الثقافة، اشتركت *الموند* فيها.

والصحافة الشيوعية هي، قبل كل شيء، ***الأومانيتيه***. وهي لم تكن قد كفّت، قط، منذ تأسيسها على يد جوريس عام ١٩٠٤، عن معاناة مسائل مالية. وكان تيراجها، عام ١٩١٤ ١١٦٠٠٠ نسخة وفي عام ١٩٢٠ ارتفع إلى ١٤٠٠٠٠ نسخة، وتقدم قليلاً عام ١٩٢٢ إلى ١٤٥٠٠٠ نسخة، ولكنه هبط عام ١٩٢٣ إلى ١٠٠٠٠٠ (نتيجة لعمليات فصل ١٩٢٢). ثم عاد تيراج الجريدة التي أعاد تنظيمها كاشان وباربوس وفايان-كوتورييه إلى الصعود إلى ١٧٠٠٠٠ عام ١٩٢٦، وإلى أكثر من ٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٨. ولكن صعوبات جديدة ظهرت. وهي تفسر بارتفاع كلفة الورق والطباعة والأجور وهبوط المبيعات. وفي عام ١٩٣١، لم يعد التيراج سوى ١٥٤٠٠٠ نسخة. وشن بعض الشيوعيين هجوماً ضد فايان-كوتورييه، رئيس التحرير، المتهم بجعله منها جريدة مثقفين وبورجوازيين صغار. واستبدل بفايان-كوتورييه، ف.بونت الذي أقام شبكة ***المراسلين العماليين***. وفي صيف ١٩٢٩، جاءت ساعة الخطر الكبير. ذلك أن الحكومات بدت، آنذاك، مؤمنة بإمكانية إزالة ***الأومانيتيه*** بسلسلة من الدعاوى وبمهاجمة المصرف العمالي والفلاحي الذي سوف يصفى: وألزمت ***الأومانيتيه*** التي كان حسابها، فيه، مكشوفاً جدّاً بالدفع. ولكنها أنقذت باكتتابات الأعضاء (٨٠٠ ألف فرنك في ثلاثة أشهر) وربما، أيضاً، بمساعدة خارجية جاءت من موسكو. وكان البيع بالمناداة على الجريدة، أيام الأحد، المنظم بصورة منهجية يعد بانتشار أكبر. وأصلح إميل دوتيول الذي حل محل كورمون كمدير منتدب الإدارة، واستعاد فايان-كوتورييه التحرير، في حين نظمت في القاعدة لجان دفاع عن ***الأومانيتيه***. ورفع الاشتراك في الجبهة الشعبية جمهور الجريدة: ١٩٨٠٠٠ عام ١٩٣١، ٣٥٠٠٠٠ عام ١٩٣٦. بل إنها ستصل إلى ٥١٠٠٠٠ في حزيران، مع ذروة بلغت أكثر من ٦٠٠٠٠٠ في ٦ حزيران.

ولم يكن انتشارها الجغرافي متساوياً بموجب ترسخ الشيوعية وإمكانيات النقل معاً. ففي شهر آذار ١٩٣٢، وحسب أرشيفات مديرية البوليس التي درسها بيير ميلزا، بيع، في شهر، مليون نسخة في المنطقة الباريسية، وأكثر من ٢٠٠٠٠٠ في منطقة الشمال، وأكثر من ٥٠٠٠٠ في الشمال الشرقي والمنطقة الليونية والمنطقة المارسيلية، وأكثر من ٢٠٠٠٠ في مناطق تروي والليموزين، و١٢٠٠٠، فقط، في المنطقة الأطلسية.

ولدى وفاة فايان-كوتورييه، خلفه جورج كونيو، الأغريجيه في الآداب، في رئاسة التحرير. وكان غابرييل بيري يدير السياسة الخارجية.

ولم تكن *الطليعة*، أسبوعية الشبيبة الشيوعية تطبع سوى ١٥٠٠٠ نسخة عام ١٩٢٥. وكانت جريدة *العاملة* النسائية التي أطلقت عام ١٩٢٤ فشلاً. ومجلة *الشكنة* التي أطلقت عام ١٩٢١، ماتت عام ١٩٢٣. وعرفت *الحياة الفلاحية* لرينو جان انتشاراً أفضل. ولكن الصحيفة التي نجحت أفضل النجاح، متجاوزة مئة ألف نسخة، وكانت جيدة الطباعة والصور، هي *نظرات*، وهي شهرية تأسست في كانون الثاني ١٩٣٢ وأصبحت نصف شهرية في كانون الأول وأسبوعية في كانون الثاني ١٩٣٤. وكانت مكرسة لمنافسة المجلة الأسبوعية *فو* التي اكتشف الحزب الشيوعي أنها كانت منتشرة جداً في الأوساط العمالية. وكان بين محرريها دابي وأندريه جيد ومالرو ورومان رولان وفيدراك. وأدارها ليون موسيناك ابتداءً من ١٩٣٥. وسمحت لها الجبهة الشعبية برفع عدد صفحاتها إلى أربع وعشرين.

وكانت صحافة المقاطعات تبدو، أمام الصحافة الباريسية، هزيلة. وكانت هناك جريدتان يوميتان باللغة الألمانية، *أومانيتيه الألزاس* (ستراسبورغ) *ومنبر الشعب* (متز) لم تصلا إلى ثلاثين ألف نسخة. وكان هناك عدد كبير من الأسبوعيات، من بينها: *مقيد* الشمال (ليل) التي كانت تطبع، عام ١٩٣٧، ٢٥٠٠٠ نسخة *والجنوب الأحمر* في

مرسيليا بـ ١٥٠٠٠ نسخة. وكان كثير من هذه الصحف يتخذ اسم ***العامل*** وينال دعماً من اتحادات ونقابات الاتحاد العام الوحدوي للعمل ويغطي عدة محافظات. ومن المستحيل ذكر عدد النشرات الصادرة عن خلايا المشروعات بفواصل غير منتظمة ومقتصرة، غالباً، على مجرد صفحة مضروبة على الآلة الكاتبة.

دخــولات تكميليـــة

تنازع الحزبان الشيوعي والاشتراكي، ابتداءً من ١٩٢١، بشدة، على المناطق الجغرافية التي كان الحزب الموحد قد نجح، بين ١٩٠٥ و١٩١٩، في دخولها بقوة. وحاولا كسب مناطق جديدة وتنافسا على الفئات الاجتماعية المهنية نفسها: وقد حدث للحزب الشيوعي ما حدث لغيديي ما قبل ١٩١٤: فعلى الرغم من أنه يعلن نفسه بوصفه "الحزب العمالي"، فإنه لا يجمع كل العمال، وهو لا يحتقر، في برهة الانتخابات، الأصوات غير العمالية سواء أجاءت من فلاحين مستثمرين أم من صغار تجار أم من حرفيين أم من مثقفين. فقد كان الحزبان الشيوعي والاشتراكي، كلاهما، إنما بصورة غير متساوية، حزباً عماليّاً وحزباً للشعب. وعام ١٩٢٨ هو، وحده، الذي يمكن متابعة التطور بعده. أما في عام ١٩٢٤، فقد كان كل شيء مغلوطاً من جراء مثول الحزب الاشتراكي على قوائم الكارتل.

الموقع الجغرافي

يتضح عدد من الاتجاهات:

- الضغط القوي جدّاً الذي مارسه الشيوعيون، على حساب الاشتراكيين، في التجمع الباريسي، وخاصة في الضواحي، بحيث يمكن الحديث عن "حزام أحمر" حقيقي.

- التهديد الذي مارسه الشيوعيون على قلعة الشمال الاشتراكية، وبدرجة أقل في المنطقة المتوسطية.

- تأكد السيطرة الاشتراكية في الكتلة المركزية والحوض الأكيتاني حيث لم يحقق الشيوعيون سوى اختراقات محلية.

- الدخول الصعب، للشيوعيين كما للاشتراكيين، إلى بعض المناطق الصناعية مثل ليون وسانت إيتيين والألزاس واللورين.

- وجود ثلاثة مصدات مقاومة للاشتراكية: الغرب الأطلسي وجنوب شرق الكتلة المركزية وشرق فرنسا.

ويبدو مستحيلاً، في حدود معارفنا الحالية، تفسير مواقع الحزبين، سواء أكان ذلك فيما يتعلق باجتذابهما الأعضاء أم فيما يتعلق بطاقتهما الانتخابية، بعوامل اقتصادية أو اجتماعية بسيطة. ففي عام ١٩٣٦، كان في فرنسا ٢٤ محافظة يمثل العمال، فيها، ما يتراوح بين ٣٠ و٦٠٪ من السكان. وكان للحزب الاشتراكي، في ١٥ منها، عام ١٩٣١، أعضاء يمثلون ٤٣,١٪ من مجموع أعضائه. ولكن، من الذي يستطيع أن يؤكد أن العمال كانوا أغلبية في شعبه؟ وكان موقعه ضعيفاً في المحافظات التسع الأخرى. وبالمقابل، كان الحزب الشيوعي متيناً في ست من هذه المحافظات (موزيل، دوب، السين الأدنى، أوب، اللوار). وكان كل شيء يجري كما لو أن بعض المحافظات العمالية قد مالت إلى جانب الحزب الاشتراكي، وأخرى إلى الحزب الشيوعي، بصورة دائمة، في حين كانت المنافسة في أخرى قوية. هل يعود الاختيار الدائم إلى تأثير شخص أو فريق؟ هل هو ناجم عن بنية اقتصادية؟ يبدو، كما يلاحظ جيلبير زيبورا، أنه "كان للحزب الاشتراكي فروع قوية في كل مكان تتصف بنيته الاقتصادية بمزيج من الزراعة والصناعة

الصغرى والمتوسطة مبثوثة مع أرجحية للعنصر الفلاحي في كل الأحوال: "كان ١٩ فرعاً من هذا النموذج تمثل ٣٠٪ من مجموع أعضاء الحزب، مع تركيب اجتماعي متغاير: عمال، طبقات وسطى، عمال زراعيون، فلاحون صغار، تجار صغار. ويجب أن نلاحظ، حقّاً، منذ ١٩٣٢، هذا التطور للحزب الاشتراكي الذي انتشر إشعاعه إلى بعض الأرياف انطلاقاً من مراكز صناعية، ولكنه تراجع أمام الحزب الشيوعي في المناطق الصناعية التي هي من نموذج الضاحية الباريسية والأحواض الفحمية أو في عقد الخطوط الحديدية حيث يشعر العمال أنهم ضحايا تمييز اجتماعي. ولكن الغيدية شكلت، غالباً، متاريس مقاومة اشتراكية.

هل نستطيع أن نتبين، في التباينات العقائدية أو التكتيكية المعلنة أو الخفية داخل الحزبين، صلة بين البنية الاقتصادية والخيارات الأيديولوجية؟ لقد قيل ذلك أحياناً. فالفروع الاشتراكية التي تسود، فيها، الطبقات الوسطى كانت من أنصار المشاركة، إصلاحية، ميالة إلى نوع من الاشتراكية الجديدة. أما الفروع التي احتفظت بقاعدة عمالية متينة، فقد بقيت مؤيدة للصراع الطبقي. وبقي الشمال "غيدياً"، والتارن إصلاحيّاً. إلا أنه كان يكفي، أحياناً، أن يرحل عضو من أجل أن يتغير كل شيء. فعندما غادر ديا المارن، مال الفرع إلى اليسار. هل سيفسر تطور جاك دوريو ببيئة سان دينيز؟

ويبقى صحيحاً أن ضروب التقدم الانتخابية للحزب الاشتراكي كانت أكبر في الوسط والجنوب الشرقي الصناعيين. وحسب سيرورة أقلقت ليون بلوم، منذ ١٩٢٨، كان مركز الثقل الاجتماعي والجغرافي يتغير. ولكن، ألم يكن تطور من النموذج نفسه يحدث، أيضاً، في الحزب الشيوعي مع نجاحاته الانتخابية لعام ١٩٣٦ في الأطراف الغربية للكتلة المركزية والجنوب الأكيتاني؟ وبالمقابل، فإن المنطقة الحراجية التي تحد الكتلة

المركزية الأرموريكية، من كوتنتان إلى الفانديه، والبيرينيه الأطلسية بدت بعيدة بعداً خاصّاً عن الحركتين.

وطيلة هذه السنوات، كانت الانشقاقات تعيد وضع نفوذ الحزبين موضع المساءلة. وكانت انشقاقات جماعية أو انشقاقات فردية. فلافال، النائب الاشتراكي بين ١٩١٤ و ١٩١٩، أخرج أوبرفيلييه، بعد ذلك، من النفوذ الشيوعي، وكذلك انتزع منه دوريو، عام ١٩٣٦، سان دنيز، وانتزع ماركيه بوردو من الحزب الاشتراكي.

المواقع الاجتماعية المهنية

لا يسمح أي إحصاء، أي سبر، ببيان التركيب الاجتماعي المهني للحزبين الشيوعي والاشتراكي ولا بمتابعة تطورهما. وطريقة المقاربة الوحيدة التي يمكن اللجوء إليها هي تحليل قوائم المرشحين للانتخابات وتركيب أجهزة الحزبين القيادية أو أصول المنتخبين. وقد سبق أن استعملت الطريقة الأولى وأعطت نتائج هامة، خاصة لعام ١٩١٩ في ليل (حيث تبين انخفاض النفوذ العمالي حتى قبل الانشقاق)، ولا تسمح بوضع جدول إجمالي. ويصعب تحديد الأصل المهني للمنتخبين.

ولدينا سبر وحيد جرى في أيلول ١٩٢٨ لجداول المشتركين في *الشعبي*. وهو يعطي المزارعين ١٩٪، والعمال والمستخدمين ٢٥٪، والمعلمين والمدرسين والموظفين الآخرين ٢٦٪، والأطباء والمحامين والمهن الحرة ٨٪، والتجار والصناعيين ٢٣٪. ولكنه لا يسمح بأية مقارنة في الزمان.

فنحن لجأنا، إذن، لعدم وجود ما هو أفضل، إلى الثبت المنهجي لسير الحياة التي يقدمها النواب إلى سكرتارية المجلس مع تصحيحها عندما بدا ضروريّاً، لدى الاشتراكيين خاصة، رد المهنة الحقيقية لواحد يقدم نفسه على أنه صحفي أو كاتب. لماذا لا يقدم

رينوديل نفسه كبيطري، وماركيه كطبيب أسنان؟ لماذا يقدم الحوذي فيانسيت على أنه صناعي؟

الحزبان والطبقة العاملة

لقد وصلنا إلى النسب المئوية التالية بالنسبة للفئات الرئيسة:

	١٩٢٨		١٩٣٢		١٩٣٦	
	الاشتراكي	الشيوعي	الاشتراكي	الشيوعي	الاشتراكي	الشيوعي
فلاحون	٨,١٩		٩,١٦	١٠	١٠,٦٦	١١,١١
عمال ومستخدمون	٢١,٧٢	٥٠	٢٤,٤٢	٨٠	٢٨	٦٨,٦٥
معلمون	٦,٩٣	٧,١٤	١٢,٢١		٨,٦٦	٥,٥٥
مدرسون	٦,٩٣	٧,١٤	١١,٤٥		١٤,٦٦	٢,٧٩
مهندسون وملاكات	٤,٩٥		٦,٨٧		١,٣٣	
صحفيون	٩,٩		١٢,٢١		٥,٣٣	
محامون	١٣,٨٦	١٤,٢٨	١٦,٧٩		١٥,٣٣	٢,٧٩

وفي عام ١٩٢٨، كان المنتخبون من العمال اليدويين، في الحزب الاشتراكي (من فلاحين وعمال ومستخدمين) ٣٧ من ١٠١، أي أكثر من الخمس بقليل. وقد بلغوا النصف في الحزب الشيوعي الذي لم يستطع أن يحد، مع ذلك، بالعشر المقرر نسبة المثقفين (٤ من ١٤). ولكن الحزب الشيوعي لم يتح النمو لصفة "التاجر" أو "الصناعي"

الذي لا يعرف المرء، أحياناً، ماذا تغطي من معان والتي تجعل، من وجهة نظر ماركسية، الحزب عرضة للهجوم.

وفي عام ١٩٣٢، زاد الحزب الشيوعي زيادة محسوسة نسبة منتخبيه اليدويين (٨٠٪). ورينو جان الذي استعاد مقعده في مارماند كان الفلاح الوحيد. وكان المنتخبون الفلاحون يشكلون، في الحزب الاشتراكي، أكثر من ثلث مجموعة "عمال ومستخدمين". وبلغ الموظفون ربع الكتلة التي كان، فيها، ٢١ معلماً. وكان مجموع "المثقفين"، من معلمين وأصحاب مهن حرة يمثل أكثر من نصف الكتلة. ومثلت البيرينيه الشرقية بمحامين وصحفي. وفي عام ١٩٣٦، كانت أرجحية اليدويين ساحقة في كتلة الحزب الشيوعي. فقد كان، فيها، محام واحد وطبيب واحد و٦ معلمين أمام ٨ فلاحين و٤٩ عاملاً ومستخدماً: فسياسة التحويل العمالي أتت أكلها. واستمرت بعض المحافظات، في الحزب الاشتراكي، في أن لا تمثل إلا بـــ"مثقفين"، الأرييج (كاتب موثق عقود ومعلمان)، الشير (موظف مالية ومحام)، الجير (معلمان)، الفوكلوز (صحفي وأستاذ في دار المعلمين العليا). إلا أنه بقيت مجموعة متينة من نواب عمال مناجم في الشمال والبادوكاليه وبعض الفروع التي نجحت في تنفيذ اختراقه في منطقة ممتنعة، حتى ذلك الحين، استطاعت إيصال نواب عمال.

وحاول الحزب الاشتراكي أن لا يدع نفسه يرد إلى الطبقات الوسطى. فدفع إلى الأمام بالنحّاس بلانشو الذي سيجعل منه ليون بلوم وكيل وزارة وبالخياط ألبير بولان الذي خاط ثيابه بنفسه عندما انتخب نائباً لرئيس المجلس. ووصل ساعي البريد أندريه فيفرييه إلى رئاسة الكتلة. ولكن الحزب الشيوعي حمل إلى المقدمة عمالاً يدويين، التعديني جاك دوريو ثم عامل المنجم السابق موريس توريز والخباز جاك دوكلو، في حين أن مثقفين قادوا الحزب الاشتراكي دائماً، ليون بلوم، فنسان أوريول. ولويس ليفي، الذي سعى، عام ١٩٣١، بصدد قادة اشتراكيين، إلى معرفة كيف أصبحوا اشتراكيين، لم

يسأل، من بين ١٥ قائداً، سوى عامل، إيفرار، وفلاح، كومبير-موريل، ومستخدمين (بودونس ولوبا). ولم يدع ليون بلوم في حكوماته سوى مكان محدود لليدويين. وما من أحد لعب دوراً في أهمية الدور الذي لعبه، في بريطانيا، عام ١٩٣١، العامل هندرسون أو، عام ١٩٤٥، عامل المرفأ إرنست بيفن الذي تولى وزارة الخارجية. والتقليد الذي افتتحه جان أليمان قبل ١٩١٤ وكان لوسيان هير يرغب في الإبقاء عليه، هذا التقليد كان يضيع. وليون بلوم كان، ليوم واحد على الأقل، غير وفي له عندما رعى، عام ١٩٢٨، مثيراً غضب مارسيل موس، ترشيح المحامي موريس دوليبين، في بوتو، ضد العامل جاكوتو، عمدة المدينة.

الحزبان الاشتراكي والشيوعي والمثقفون

كانت أزمة ١٩٢٣ قد أبعدت عن الحزب الشيوعي عدداً من المثقفين. وقرَّب احتلال الرور وحرب الريف، أكثر من ذلك أيضاً، من الحزب الشيوعي عدداً من السورياليين وعدة فلاسفة.

وقبل ذلك ببضعة أشهر، كان أراغون يتحدث عن "موسكو الخرقاء" ويكتب إلى جان برنييه، مدير ***كلارتيه*** آنذاك، رسالة يتحدث، فيها، عن "قلة تذوقه" للحكومة البلشفية ولكل الشيوعية:

"الثورة الروسية؟ إنك لن تمنعني من أن أهز كتفي. فعلى نطاق الأفكار هي، في أحسن الأحوال، أزمة وزارية مبهمة... إن المسائل التي يطرحها الوجود الإنساني لا تنتمي إلى الفعالية الثورية الصغيرة البائسة التي حدثت في شرقنا خلال هذه السنوات الأخيرة. وأضيف أنه لا يمكن وصفها بالثورية إلا بتجاوز لغوي حقيقي".

وعندما توارت ***كلارتيه***، كان يجب أن يحل محلها ***الحرب الأهلية*** بمشاركة سورياليين. ولكن هؤلاء لم يكونوا يريدون التضحية بمجلتهم، ***الثورة السوريالية***. وانضم

أندريه بروتون إلى الحزب الشيوعي وتبعه أراغون وإيلوار وبيريه وأونيك. ولكن السورياليين هاجموا باربوس. وسرعان ما كان لصراع الاتجاهات في موسكو ارتكاسه. فقد أيد أندريه بروتون تروتسكي وغادر الحزب وأدان *امستردام–بلايل*. وبتبادل طريف، أصبح أراغون الناطق الرسمي بلسان السورياليين في الحزب، المستميت ضد الحزب الاشتراكي بقدر ما كان مزدرياً لموسكو قبل ذلك ببضع سنوات.

وكانت أكثر عقائدية المجموعة التي شكلها ستة فلاسفة شباب: جورج فريدمان، نوربير غوترمان، هنري لوفيفر، بيير مورهانج، بول نيزان وجورج بوليتزر. وفي عام ١٩٢٩، أسسوا *المجلة الماركسية* واختص جورج بوليتزر في الاقتصاد السياسي، وهنري لوفيفر وبول نيزان في التفسير الماركسي.

وقد ضايق الدعاية الشيوعية لدى المثقفين الإعلان، في ٥ آذار ١٩٣٤، عن خلق لجنة يقظة ضد الفاشية سيرأسها الاشتراكي بول ريفيه يساعده "الراديكالي" آلان والميال إلى الشيوعية لانجفان. فالدفاع ضد الفاشية واشتراك اللجنة في مظاهرات الجبهة الشعبية كانا يؤمنان لها تعبئة يزيد في اتساعها كونها تحظى بدعم نقابات التربية في الاتحاد العام للعمل.

ولم يصل الحزب الشيوعي إلى المواقع الأساسية على الرغم من جهوده لزيادة نفوذه بفضل نشاط جان نابي ورونيه موبلان. وعندما تأتي ساعات الحرب الأهلية الصعبة، سوف تدعم اللجنة ليون بلوم بتأثير ميشيل ألكسندر وفرنسيس دوليزي ولويس إيميري. وحل فشل آخر عندما ندد أندريه جيد الذي اجتذبته الثورة الروسية ذات برهة، عام ١٩٣٨، ببعض مظاهرها: الستاخانوفية، الامتثالية وعبادة الشخصية (*العودة من الاتحاد السوفياتي*، *تصحيحات على عودتي من الاتحاد السوفياتي*، والثاني أخطر من الأول).

وبالمقابل، كان النفوذ الشيوعي محسوساً في أسبوعية *الجمعة* التي أسسها أندريه شامسون وجان غيهينو وأندريه فيوليس. وقد اجتذبت بعض الكاثوليك اليساريين أكثر من الاشتراكيين. ولكن محاكمات موسكو قسمت الفريق.

الحزبان الشيوعي والاشتراكي
بعد انتصار الجبهة الشعبية

بين أيار ١٩٣٦ ونيسان ١٩٣٨، عاش الحزبان الشيوعي والاشتراكي تجربة الجبهة الشعبية من منظورين مختلفين جدّاً. ولكن الاتفاق كان بعيداً عن أن يكون إجماعيّاً حتى داخل كل من الحزبين الذي استمرت خصومة متزايدة العلنية في المواجهة بينهما.

وقد تساءل الاشتراكيون، بعد أن رفضوا "النموذج الألماني" و"النموذج السوفياتي"، وبعد أن خيب "النموذج البريطاني" أملهم، عما إذا كانوا لا يستطيعون اقتراح نموذج فرنسي مقبول.

وكان الأمر يدور، بالنسبة لليون بلوم، حول ممارسة الحكم في النظام الرأسمالي باستبعاد كل فراغ في الشرعية. وقبلت أغلبية الحزب ذلك آملة، في سريرتها، أن يسمح لها النجاح بالبقاء في الحكم. وكان كل شيء ممكناً بالنسبة لمارسو بيفر واليسار الثوري. فلا مكان للتمييز بين ممارسة السلطة والاستيلاء عليها. أما بالنسبة للحزب الشيوعي، فقد كانت الواقعة الأساسية في الجبهة الشعبية هي أن الجماهير قد تحركت. وكان يأمل أنها لن تتوقف في الطريق وأنها ستمنع الحكومة من النوم.

وكان هناك، في الحزب الاشتراكي كما في الحزب الشيوعي، وفي حين كان أعلى المسؤولين منتبهين إلى الوضع الدولي والتهديد الهتلري، من يفكر في أنه يجب المضي، فوراً، إلى أبعد ما يمكن وفي أن فرنسا آخذة في طفرة مفاجئة هي أفضل ترياق للفاشية ولها قيمة القدوة بالنسبة للشعوب المستعبدة.

أمام إضرابات أيار- حزيران ١٩٣٦ وتشكيل الحكومة

لم يكن أي من الحزبين يريد الإضرابات أو توقعها، و لم يردها، كذلك، الاتحاد العام للعمل الذي أعيد توحيده. فقد انبثقت من الأعماق الشعبية بناءً على نداء أقليات "يسارية" متغايرة: اشتراكيون يساريون، شيوعيون نقابيون وثوريون وفوضويون. وكانت، غالباً، إضرابات غير منظمة استعادت الحركة النقابية السيطرة عليها ووجهتها نحو إصلاحات، في حين كان يمكن أن تصل الحركة إلى خاتمة ثورية أو إلى اضطرابات دامية. وارتفعت احتجاجات.

وقد أغاظ أندريه فيرا أن يبدو نشاط الحزب الشيوعي، منذ ذلك الحين، محبوساً في سياسة دعم. وبعد اتفاقيات ماتينيون في ٧ حزيران، وعندما هتف توريز، في ١١ حزيران ١٩٣٦، في اجتماع، قائلاً: "يجب أن نعرف كيف ننهي إضراباً"، وزعت، في بعض المحافظات، تعليمات من توغلياتي تدعو إلى الاستمرار في الإضرابات. وفي ١٢ حزيران، نشر رافو، مسؤول الأخبار الاجتماعية في ***الأومانيتيه***، نداء من عمال تعدينيين إلى الإضراب. وقد أبعد، في يوم ١٣، لأنه "سهل مناورات مستغلي الطبقة العاملة". وفي حين صرح فراشون، في ١٦ حزيران، أمام اللجنة الاتحادية للاتحاد العام للعمل، قائلاً: "يجب أن نعترف بالدعم الكامل الذي قدمته الحكومة في اتفاقية ماتينيون لحل المنازعات الخاصة"، لم تنشر ***الأومانيتيه*** هذا الامتنان الذي نشرته ***الشعبي***.

وفي الوقت نفسه، أثار رفض الحزب الشيوعي الاشتراك في الحكومة بعض القلق. ومن المؤكد أن الواقعة كانت متوقعة. فمنذ شباط ١٩٣٦، جعل الحزب الشيوعي ذلك متوقعاً:

"طبقاً لقرارات المؤتمر السابع للأممية الشيوعية، لا نتصور إمكانية اشتراك حزب بروليتاري في الحكومة إلا في شروط انهيار قوى البورجوازية والصعود العاصف للحركة الثورية للجماهير وكتحضير للسلطة البروليتارية. ولا جدوى من أن نضيف أننا لسنا، حالياً، في مثل هذا الموقف. وإن كل اشتراك في حكومة، حتى ولو كانت حكومة جبهة شعبية، لا يمكن أن يكون سوى استسلام للفجاجة".

ولكن، ألم تكن اندفاعة الإضرابات مع احتلال المصانع تشكل واقعة جديدة؟ كان يمكن تقويم الظروف بصورة أخرى. هل كان توريز مؤيداً للمشاركة؟ هل خضع أمام معارضة دوكلو وفراشون؟ إن شهادات أخرى تقدم، على العكس من ذلك، دوكلو وفراشون على أنهما مؤيدان وتوريز كمعارض. وربما، كما سوف يقال فيما بعد، كان يراد عدم إخافة الطبقات الوسطى. وربما لم يكن يراد مساندة بلوم الذي يبقى، بالنسبة للحزب الشيوعي، رجل مؤتمر تور. هل يحتمل أن تكون المناقشة في موسكو؟

وفي ١٣ حزيران صرح دوكلو، مقدماً الدعم الشيوعي، قائلاً: "سوف نعطيكم أصواتنا ولكن هناك، خارج هذا السور، شعباً كاملاً يريد أن تحترم إرادته المعبر عنها بصورة شرعية".

وكان فايان-كوتورييه قد كتب، بصورة أكثر فجاجة، في ***الأومانيتيه*** (١٠ أيار ١٩٣٦) قائلاً: "إنهم (الشيوعيون)، وهم إلى جانب الحكومة ويؤيدونها ويؤمنون لها الاستقرار، سوف يمارسون، من الخارج، نوعاً من وزارة جماهيرية بمساعدة أكثر عناصر الجبهة الشعبية حماسة وانضباطاً منظمة في لجانها".

وكان الحزب الشيوعي قد حاول، فعلاً، منذ تكوين الجبهة الشعبية- عبثاً في معظم الحالات- تشكيل لجان جبهة شعبية في القاعدة. فقد رفض شركاؤه ذلك. وكانت الجبهة الشعبية تدار من لجنة مشكلة من مندوبي عشر منظمات وطنية، وليس من لجنة منتخبة من قبل منظمات القاعدة. ولكن انهمار أعضاء جدد سيندفعون، في الأسابيع والشهور التالية، إلى الاتحاد العام للعمل قدم للشيوعيين ميداناً تكشف الاشتراكيون

والنقابيون غير الشيوعيين، فيه، عن كونهم أقل فعالية بشكل فريد على الرغم من محاولة جمع الاشتراكيين وانصهارهم في مجموعات مشاريع اشتراكية ينشطها ف.ديفيليبون.

خلافات صيف ١٩٣٦

خلال أشهر الصيف، أدى عدم الارتياح إلى خلافات خطيرة على الرغم من أن توريز ودوكلو كانا، كل يوم أربعاء، يتباحثان مع ليون بلوم، في بيته في رصيف بوربون، حول المسائل التي يجب حلها.

وفي تموز، عندما اندلعت حرب إسبانيا الأهلية، استكان ليون بلوم، تحت ضغط بريطانيا والراديكاليين، إلى اقتراح عدم التدخل الذي أدى إلى منع فرنسا من مساعدة الجمهوريين (رسمياً على الأقل)، دون أن يكف هتلر وموسوليني عن مساعدة المتمردين. وقد احتج الحزب الشيوعي، وطلب "طائرات" و"مدافع لإسبانيا". وكانت هذه الصرخة التي كررت دون كلل تتوجه، في وقت واحد، إلى الحساسية العمالية بالإشارة إلى تضامن الجمهوريات الضروري أو إلى الوطنية بالإشارة إلى التهديد الذي لا ينبغي تركه يستقر على حدود ثالثة. وفي الحزب الاشتراكي، كان زيرومسكي ولويس ليفي وجان لونغيه متفقين مع الحزب الشيوعي حول هذه النقطة. وفي الاتحاد العام للعمل، لم يكتم جوهو كونه لا يشاطر ليون بلوم الرأي. وبعد سنة، سوف يقول ليون بلوم، في مؤتمر مارسيليا (١٩٣٧): "لقد أنقذنا السلام في أوروبا: ذلك أننا لامسنا الحرب في آب-أيلول". وقبل شهور من ذلك، كان حزبيون اشتراكيون وفوضويون وتروتسكيون يطورون ذريعتين أخريين: ففي رأيهم، كان الاتحاد السوفياتي حذراً، هو أيضاً، في الأزمة، مفضلاً إنزال العتاد في مرافئ فرنسية تاركاً للحكومة الفرنسية أمر إيصاله. والأمر الثاني الذي قيل هو أن الشيوعيين حاولوا في إسبانيا، بفضل وجود أندريه مارتي

على رأس الألوية الدولية، محو خصومهم، فوضويي الاتحاد الوطني للعمل وتروتسكيي حزب التوحيد العمالي الماركسي.

وهكذا سرى، عبر الحزب الاشتراكي، تيار معاد للسوفيات زادته محاكمات التطهير التي افتتحت في موسكو قوة.

فقد كتب الاشتراكي البلجيكي دوبوكير، رئيس الأممية العمالية الاشتراكية، في عدد ٢٢ آب ١٩٣٦ من *الشعبي*، يقول: "للمؤامرة الكبرى ما تشترك به مع كل مؤامرات العالم الكبرى، وهو أنها دبرت من البوليس حصراً". وهتف فريتز أدلر، سكرتير الأممية العمالية الاشتراكية: "محاكمة سحرة".

وبعد بضعة أيام، عندما استقبل ليون بلوم الدكتور شاخت، مدير مصرف الرايخ، احتج موريس توريز قائلاً: "في البرهة التي يسرّع هتلر، فيها، سباق التسلح مهدداً، بصورة خطيرة، سلام العالم وأمن فرنسا، لا يبدو لنا مطابقاً لكرامة شعبنا ولقضية السلام أن تقدم تشريفات خاصة لمدير مصرف الرايخ".

ورد ليون بلوم قائلاً: "لن تسمح حكومة الجبهة الشعبية بأي مساس لكرامة فرنسا. وقد اتخذت، وسوف تتخذ، كل التدابير اللازمة لضمان أمنها". وهو "لا يريد، في أية برهة، اليأس من السلام" ولا "رفض محادثات يمكن أن تسهل تسوية عامة للمسائل الأوروبية، سواء أكانت على الصعيد الاقتصادي والمالي، أم على الصعيد السياسي".

ولكن موريس توريز كان يرى أنه لا يمكن المناقشة مع هتلر عندما يكون معه مسدس على الطاولة.

ومن قبل، طرح قائد الحزب الشيوعي سؤالاً آخر، خاصة في ١٦ آب: "هل تكفي الجبهة الشعبية لكل شيء؟ هل نستطيع رفض تعاون الإرادات الطيبة؟".

حول أي شيء يدور الأمر؟ حول تشكيل جبهة مشتركة لكل خصوم الفاشية في الداخل (بمن فيهم الجمهوريون المعتدلون) ضد هتلر والذين يعملون لحسابه في فرنسا. ففي شعار: "من أجل فرنسا حرة، قوية وسعيدة" يتخذ النعت الثاني كل معناه.

وردت اللجنة الإدارية الدائمة للحزب الاشتراكي بأنه لا مكان للبحث في اتحاد وطني.

ولوقت ما، كفت هذه المسألة عن أن تكون في المستوى الأول. ولكن الحزب الشيوعي استطاع، في كانون الثاني وآذار ١٩٣٨، عندما حاول ليون بلوم، عبثاً، تشكيل حكومة وحدة وطنية "من توريز إلى ماران" أن يتباهى بأنه أول من خطرت له الفكرة التي دفعت إليها خطورة الظرف الدولي.

احتضار حكومة بلوم وتفكك الجبهة الشعبية

خلال هذه الأشهر، كان الحزب الشيوعي الذي لم تحجب أصواته عن الحكومة، بعد، يكرر:

- يجب المضي أسرع وأبعد في تحقيق برنامج الجبهة الشعبية.
- ليست حكومة ليون بلوم حكومة الجبهة الشعبية الممكنة. بمن كان يفكر؟ بجوهو؟ بهيريو؟ ببيير كو؟

وفي تشرين الأول، وعشية انعقاد مؤتمر بياتريز الراديكالي، حيث ***الأومانيتيه*** "الحزب الكبير الذي لعب دوراً بالغ الأهمية في تاريخ الجمهورية الثالثة" وبعد نظر دالادييه الذي ندد بدسائس المئتي أسرة.

وفي ٤ كانون الأول ١٩٣٦، ولدى مناقشة للسياسة الخارجية، صرح جاك دوكلو قائلاً: "كان علينا أن نصوت ضد جدول الأعمال. ولكننا نفكر في الجبهة الشعبية".

وامتنع الشيوعيون عن التصويت. وجرى إحراز الثقة بـــ٣٥٠ صوتاً مقابل ١٧١. هل كان ذلك الإعلان عن أغلبية جديدة؟ وقرر ليون بلوم، بعد تردد، أن يبقى في الحكم. ورد الحزب الشيوعي، المتهم مباشرة، قائلاً: "المسألة التي تبقى مطروحة هي معرفة كيف ستعمل الحكومة الناجمة عن اقتراع ٣ أيار الأخير على تطبيق البرنامج المشترك من أجل الخبز والحرية والسلام".

وعندما استقال ليون بلوم، في ٢٢ حزيران ١٩٣٧، أمام معارضة مجلس الشيوخ، أعيد تكوين تلاحم الجبهة الشعبية في مجلس النواب. ولكن الحزب الاشتراكي أبدى عجبه من عرض الحزب الشيوعي على كميل شوتان مشاركة رفضها الزعيم الراديكالي فضلاً عن ذلك.

وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٣٨، غادر الاشتراكيون حكومة شوتان عندما بدا أن رئيسها يريد التوقف عن تعداد الشيوعيين في أغلبيته. وسقطت حكومة ليون بلوم الثانية التي ألفها في ١٣ آذار ١٩٣٨، في نيسان بعد أن انطبعت بتكرر الإضرابات. ولم تعد الحكومة التي شكلها دالادييه في ١٠ نيسان ١٩٣٨ حكومة جبهة شعبية فعلاً. إلا أنه يجب الانتظار حتى تشرين الأول حتى يضع الراديكاليون وثيقة وفاة الجبهة الشعبية.

تعديل ميزان القوى النقابية

أراد ليون بلوم، خلال حكمه، الإبقاء على صلة وثيقة بالاتحاد العام للعمل. وغدا هذا الاتفاق صعباً ابتداءً من البرهة التي أخل، فيها، أعضاء جدد، مندفعون ودون خبرة، بتوازن المركب الاتحادي المتأرجح بين فراغ الصبر والإحباط والذي كشفت مؤتمرات المحافظات أو المؤتمرات الفرعية المتعاقبة، فيه، عن انزلاق نحو المناضلين الشيوعيين الأحدث سناً والأكثر قتالية، غالباً، والأفضل تأهيلاً دائماً، والأكثر انضباطاً والمدعومين

من جهاز الحزب الشيوعي. ومنذ نهاية ١٩٣٦، أضيفت إلى الاتحادات الستة التي كان يسيطر عليها الوحدويون السابقون، من قبل، اتحادات الجلديات والنسيج والورق. وأضيفت إلى الاتحادات السبعة التي كانوا يقودونها، من قبل، حوالي العشرين.

وفي تشرين الأول ١٩٣٦، رد مناضلون، مع بيلان، سكرتير الاتحاد العام للعمل، ودومولان، سكرتير اتحاد الشمال، ودلماس، السكرتير العام للنقابة الوطنية للمعلمين وفروادفال، سكرتير نقابة عمال الأقفال في السين، على ما سموه "الاستعمار" (استعمار الحزب الشيوعي للنقابية)، فأسسوا مجلة أسبوعية، ***النقابات***، كانت تواجه ***الحياة العمالية*** للوحدويين السابقين وتتميز عن ***الشعب*** اليومية التي أصبحت جريدة جوهو خاصة، مدعومة بالأسبوعية ***ميسيدور***. وجوهو المتفق مع ***النقابات*** حول استقلال النقابية والمتفق مع الشيوعيين على الانتقادات حيال ليون بلوم، خاصة بصدد السياسة الخارجية، جرب نفسه، عبثاً، في دور الحكم. وعندما انعقد مؤتمر نانت الاتحادي، في تشرين الثاني ١٩٣٨، اقترب الوحدويون السابقون من الأكثرية المطلقة. وجمعت ***النقابات*** أقل من ثلث التفويضات بقليل، ولم يجمع جوهو وأصدقاؤه، الذين سحب الوحدويون السابقون نصهم، من أجلهم سوى ما يتراوح بين ١٥ و٢٠٪ من التفويضات. وإذا كان صعود الشيوعيين في الاتحاد العام للعمل قد عكس السلطة المعنوية التي كان يمكن لليون بلوم أن يملكها، فإن نمو اتجاه ***النقابات*** في وجه الاتجاه الشيوعي قد أضعف، نهائيّاً، موقع جوهو.

وبعد إضراب ٣٠ تشرين الثاني الفاشل (ضد مراسيم دالادييه الاشتراعية)، وجد الاتحاد العام للعمل، بالذات، نفسه مصاباً بنزيف الأعضاء المحبطين أو القلقين، والمقموعين أحياناً. وعشية الحرب، عاد إلى الهبوط إلى حوالي مليون عضو (كما كان بعد مؤتمر تولوز مباشرة). ولكنهم ليسوا هم أنفسهم دائماً.

فشل الوحدة العضوية

على المستوى السياسي، كان عام ١٩٣٦ هو العام الذي حقق الحزب الشيوعي، خلاله، ضروب تقدم ضخمة وقلب الوضع لصالحه، فتجاوز الحزب الاشتراكي في عدد الأعضاء.

	الحزب الشيوعي	الحزب الاشتراكي
شباط ١٩٣٦	٩٠٠٠٠	٩٨٠٠٠
نيسان ١٩٣٦	١٠٦٠٠٠	١١٤٠٠٠
أيار ١٩٣٦	١٣١٠٠٠	١٢٧٠٠٠
تشرين الثاني ١٩٣٦	٢٨٤٠٠٠	٢٠٠٠٠٠

هل هذا هو السبب الذي من أجله سارت محاولات الوحدة العضوية التي استمرت منذ بداية ١٩٣٥ نحو دروب مسدودة؟

ففي ١٦ آذار ١٩٣٥، اتخذ الحزب الاشتراكي المبادرة متوجهاً إلى الحزب الشيوعي وحزب الوحدة البروليتارية معاً. وقبل الحزب الشيوعي وحزب الوحدة البروليتارية. ولكن صعوبات ظهرت. فقد اقترح كل من الأحزاب ميثاقاً. وأخذ الحزب الشيوعي على الحزب الاشتراكي كونه قد نسخ، ببساطة، ميثاق ١٩٠٥ دون حسبان حساب لما جرى منذ ذلك الحين. واتهم الحزب الاشتراكي الحزب الشيوعي بأنه يريد، من خلال نصه، ما رفضته الأقلية في تور.

واستؤنفت المفاوضات التي قطعها مؤتمر الحزب الاشتراكي في مولوز (حزيران ١٩٣٥) ثم العطل في تشرين الأول. وظهرت صعوبات جديدة. فقد رغب الحزب الاشتراكي مشاركة "مجموعة سان دينيز" (دوريو-باربيه)، ولكن الحزب الشيوعي استبعد ذلك. وفي ١٨ تشرين الثاني ١٩٣٥، اقترح جان زيرومسكي نصّاً يعارض نص الحزب الشيوعي ونص الحزب الاشتراكي معاً. وحصل بول فور من زيرومسكي على سحب نصه ليكتب مع سيفيراك مشروع توفيق وتركيب. وواجه الشيوعيون هذا النص الاشتراكي الذي دعمه الحزب، بما فيه البيفريون، الآن، بنص زيرومسكي. وراوحت المباحثات في مكانها.

وحاول الاشتراكيون، بعد نصر ٣ أيار ١٩٣٦ الانتخابي، أن يستأنفوا ويسرعوا السير (الذي قطعته الحملة الانتخابية). وصاغ الحزب الاشتراكي نصاً جديداً حضرته لجنة مؤلفة من ليون بلوم وبراك وسيفيراك وزيرومسكي (تموز ١٩٣٦). وأحلت اللجنة الإدارية الدائمة إرساله. لماذا؟ لقد اتهم زيرومسكي بذلك معارضة بول فور ولوبا، وبدا له أن ليون بلوم كان مؤيداً. ولا شك في أن ليون بلوم لم يكن يريد أن يترك للحزب الشيوعي الإفادة من عمل لصالح الوحدة العضوية. ولكنه ربما يكون قد تأمل فيما يجري في الاتحاد العام للعمل ولم يكن يريد الإخلال بتوازن الجبهة الشعبية بإعطاء الحزب الموحد، حيال الراديكاليين، نفوذاً راجحاً. وجرى انقطاع جديد للمباحثات حتى تشرين الثاني. وفي المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي الذي انعقد في أليس (كانون الأول ١٩٣٦)، أشار دوكلو إلى القوة التي سيمثلها حزب موحد قوي بـ٤٥٠ ألف شيوعي من الشباب والراشدين، وبـ٣٠٠ ألف اشتراكي من الراشدين والشباب متحدين أخويّاً، وكتلة برلمانية من ٢٥٠ نائباً وصحافة تطبع، في باريس، ٤٥٠ ألف نسخة لـ ***الأومانيتيه*** و٢٠٠ ألف نسخة لـ ***الشعبي***.

وصاغ براك، وهو غيدي سابق كان ينوب عن ليون بلوم في إدارة ***الشعبي***، في ١٣ نيسان ١٩٣٧، انتقادات قاسية حيال مواقف الحزب الشيوعي:

١- لا ينبغي للحزب المعاد توحيده أن يحتوي على تقويم يربط الحزب بأحداث راهنة، سواء أدار الأمر حول الاتحاد السوفياتي أم حول إسبانيا.

٢- يجب توضيح مسألة الاشتراك في السلطة والتصويت على الاعتمادات العسكرية.

٣- يجب أن تكون بنية الحزب وبنية الأممية ديمقراطيتين تماماً.

واستمر الحديث مع تصلبه من جانب الحزب الاشتراكي، وخلال مدة قصيرة لأن ***الأومانيتيه*** نشرت، في ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٧، مطالعة ضد الاشتراكية الديمقراطية لتوراتي وإيبر ونوسكه وريتر وبارو المسؤولين عن وصول موسوليني وهتلر وشوشنيغ إلى الحكم.

"في نهاية الحرب الإمبريالية، وفي شروط أزمة ثورية لم يشهد، حتى الآن، نظير لها قط، شطر قادة الاشتراكية الديمقراطية الرجعيون الطبقة العاملة. لقد جردوها من سلاحها أيديولوجياً وسياسياً. لقد منعوا نمو الثورات البروليتارية التي كانت آخذة في السير وأنقذوا سيطرة الرأسمالية معرِّضين العمال، على هذا النحو، لضربات الفاشية. وخلال هذا الوقت، جمعت البلشفية، الماركسية الحقيقية، الطبقة العاملة، وحققت التحالف الذي لا يهدم بين العمال والفلاحين، وأبادت الرأسمالية وأمنت انتصار الثورة الاشتراكية وأدت إلى بناء المجتمع الاشتراكي على سدس الكرة الأرضية. وكان الرفيق ستالين ألف مرة على صواب عندما كتب قبل عشر سنوات: "من المستحيل الانتهاء من الرأسمالية دون الخلاص من الاشتراكية الديمقراطية في الحركة العمالية"

وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٣٧، قررت اللجنة الإدارية الدائمة بالإجماع، ناقصاً صوت زيرومسكي، تعليق المباحثات. وهي لن تستأنف.

نمو الحزبين

في هذه المرحلة نفسها، حاول الحزب الشيوعي، خارج فيضه العددي، زيادة مصداقيته في الأوساط السلمية بفضل ***التجمع العالمي من أجل السلام***. وهذا التجمع الذي تأسس في بروكسل في بداية أيلول ١٩٣٦، كان يقدم ضرورة تأمين عدم قابلية السلام للقسمة. وكان بيير كو (أحد الرئيسين اللذين كان ثانيهما الإنكليزي روبرت سيستل)، في الأزمة الإسبانية، أقرب إلى الحزب الشيوعي وجوهو منه إلى ليون بلوم. وكانت مشاركة نقابيي الاتحاد العام للعمل فيه كثيفة.

وكما بينت آني كريغل، زادت نسبة الأعضاء من التجمع الباريسي زيادة عظيمة. وهذا، دون شك، أحد الأسباب التي رأى الحزب الشيوعي، من أجلها، أن من الممكن، بمساعدة القيادات النقابية الوحدوية السابقة غالباً، إطلاق جريدة ***هذا المساء*** التي عهد بإدارتها إلى مثقفين، الكاتبين أراغون وجان ريشار بلوش، والتي كان من أبرز محرريها الفيلسوف بول نيزان.

وتجاه الحزب الشيوعي الذي كان يزيد قوة، كان الحزب الاشتراكي يجد نفسه مصاباً بالخيبة السياسية التي تلت استقالة ليون بلوم، وسوف تزيد الخيبة، أيضاً، جراء الانقسامات التي ظهرت داخله: فقد اتهم بيفر وأصدقاؤه الذين أكدوا، بصورة متزايدة، مواقف يسارية بالخروج عن انضباط الحزب. وفي نيسان ١٩٣٨، قرر الحزب حل فرع السين واللجنة الاتحادية للشبيبة التي أعاد تشكيلها بيير كوزيه ومارسيل بوبيل (وكلاهما من "الثورة البناءة") وف.إيبر وج.ميليك. وفي مؤتمر روايان (٤-٧ حزيران ١٩٣٨)، كان الانشقاق. فقد أقر المؤتمر، رافضاً العفو الذي كانت تريده عدة فروع، بـــ٤٢٤٨ صوتاً مقابل ٣٢٠٠، حل فرع السين وإعادة تشكيله. وغادر البيفريون الذين يملكون ١٤٣٠ تفويضاً الحزب الاشتراكي وقرروا تأسيس حزب جديد انعقد مؤتمره الأول بين ١٦ و١٧ تموز.

والأخطر، أيضاً، كانت الأزمة التي افتتحها الخلاف العميق بين ليون بلوم وبول فور. وهذا الخلاف الذي كان كامناً منذ عدة شهور ظهر للجميع خلال الأزمة التي أدت إليها اتفاقية ميونيخ. واستعاد الإثنان مواقفهما لما قبل حرب ١٩١٤-١٩١٨. فليون بلوم الذي بقي حتى عام ١٩٣٦ توفيقيّاً أيد، الآن، -بتأثير روزفلت احتمالاً-، سياسة حزم، ونادى بول فور بسياسة تفاوض. ووقعت بلبلة بين الحزبيين. فكيف الاختيار بين هذين الرجلين اللذين أعادا، معاً، تأليف الحزب واللذين لم يتواجها، منذ ١٩٢١، قط، علناً، في نزاع خطير؟ وقد كان لليون بلوم النفوذ الثقافي الذي كان يمارسه في الكتلة البرلمانية وبواسطة ***الشعبي*** والمساعدة التي كان يقدمها له معاونوه أوريول وموك ومونيه. ولكن بول فور كان يملك بلاغة حارة ومساعدين نافذين (باز، سبيناس) ودعماً في الملاكات الفرعية ولدى المعلمين وعمال البريد. وتفاقم النقاش الداخلي الذي وجد كل عضو نفسه يواجهه من حيث أنه بدا على سياسة ليون بلوم أنها تسلم باتفاق مع الاتحاد السوفياتي. إلا أن عدداً من الاشتراكيين كانوا يحكمون على ستالين حكماً قاسياً أو يرتابون فيه.

وتخلل مؤتمر مونروج (٢٤-٢٥ كانون الأول ١٩٣٨) ونانت (٢٧-٣٠ أيار ١٩٣٩)، هذه القصة المحزنة. ووقعت مفارقة: فعندما نشر ديا في ***العمل*** مقال "الموت من أجل دانزنغ"، بدا أنه يعبر عن رأي يمكن أن يكون رأي بول فور. إلا أن هذا الأخير دفع إلى فصله من الحزب عام ١٩٣٣... وقد عاد الاثنان، بفاصل بضعة شهور بينهما، إلى المجلس النيابي، بول فور في السون واللوار، في ٦ تشرين الثاني ١٩٣٨ (مع أصوات الشيوعيين في الجولة الثانية)، وديا في أنغوليم في ١٦ نيسان ١٩٣٩.

لقد خسر بول فور، بعمله على "الجدد" و"البيفريين"، الأغلبية في الحزب حول المسألة التي كانت تبدو له أولية. وانتصر ليون بلوم في الصراع الداخلي في الحزب الاشتراكي. وسوف تقلب هزيمة ١٩٤٠ الأغلبية في الكتلة البرلمانية. ولكن عام ١٩٤٤-١٩٤٥ سيشهد استبعاد بول فور وأصدقائه، في حين سيعود ليون بلوم من جديد، ولكن لمدَّة قصيرة، إلى قيادة الحزب الاشتراكي.

ليون بلوم وموريس توريز

الرجلان اللذان سادا الحركة الاشتراكية بصورتيها الكبيرتين، ليون بلوم وموريس توريز، يشتركان في كونهما قد هوجما بشراسة من خصومهما في اليمين، وفي كون كل منهما قد انتقد بشدة، في بعض البرهات على الأقل، من جانب الحزب الذي لم يكن ينتمي إليه. واليوم، وقد تواريا، ما يزالان بعيدين عن أن يكونا موضع أحكام إجماعية. وقد اتفق، بمشقة، على الحديث عن اجتهاد توريز الذكي وبراعة بلوم العقلية ثم تختلف الآراء.

هل كان موريس توريز المبدع الذي عرف كيف يصنع الحزب الجديد النموذج الذي كان قد تمنى، دائماً، أن يراه يظهر في فرنسا؟ أم هل كان، ببساطة، المستفيد من ظروف مناسبة، وخاصة من استبعاد الذين كانوا قد بدوا، في البدء، أفضل موقعاً منه: "المجموعة"، جاك دوريو...

هل كان المرشد المتبصر الذي استطاع، على الرغم من عقبات واضحة، أن يعيد إدخال الحزب الشيوعي في الجماعة الوطنية وأن يجعل منه، خلال أكثر من سنتين، أحد المركبات الأساسية للأغلبية اليسارية؟ أم هل لم يكن تحت عيون الكومنترن وممثليه الساهرة، سوى المنفذ المطيع لسياسة مقررة خارج فرنسا؟

هل كان رجلاً قوي الشخصية كون نفسه بنفسه باحتكاكه بوقائع الحياة القاسية وبالأوساط المتنوعة التي ارتادها بصورة متعاقبة؟ أم هل لم يكن سوى "تلميذ جيد"، ذكي دون شك، ولكنه دون حزم صنعه الجهاز الستاليني ومشغول بإرضاء الذين كان يعدهم مرشدين، متخلياً، بعد "عثرة" تروتسكية عام ١٩٢٤، عن التفكير بنفسه ساعياً، دائماً، إلى تدبر أمر المستقبل ومسلماً بمغادرة قطعته العسكرية، على الرغم من نفوره الداخلي من ذلك، عندما صدر إليه الأمر بذلك من أعلى في أيلول ١٩٤٠؟

كان ليون بلوم، نفسه، قد شك، أحياناً، في كونه مهيأ للعمل الذي لم يهب نفسه له، كما قال هو نفسه، إلا ليوطد الوحدة أو ليحققها. وكان أقل موهبة من توريز كخطيب شعبي ولكنه كان يتميز، على العكس من ذلك، في التحليل البرلماني والصحفي وفي التركيب- المصطنع قليلاً أحياناً- في المؤتمرات التي كان يسيطر عليها بصوته الخافت. ولكنه أغري عدة مرات، وهو يصارع صعوبات الحكم والتناقضات التي يلقاها، بالهرب، وهي جزية للمزاج العصبي الذي كان مزاجه.

أكان أحد كبار مفكري الاشتراكية؟

بدا أن التمييز بين ممارسة الحكم والاستيلاء عليه، الذي كان يفتخر به كثيراً، لم يعد يلعب أي دور في الفكر الاشتراكي. ولا شك في أنه بقي، بصورة مبالغ فيها، وفيّاً للفكرة التي تقول أن كل شيء ينحل، في نهاية التحليل، إلى مسألة ملكية، وبدا أن معرفته بالتحولات الداخلية للرأسمالية كانت ناقصة جدّاً، مغلقة على التطورات المعاصرة. ويجب، بالمقابل، أن نذكر لصالحه الانتباه الذي أولاه لمسائل الثقافة وقيم أوقات الفراغ، خاصة عام ١٩٣٦.

حصيلة السنوات العشرين

تعايش الحزبان الاشتراكي والشيوعي خلال عشرين سنة. وبدا كل منهما، في برهة معينة، يتفوق على الآخر. ففي عام ١٩٢١، بدا الحزب الشيوعي رابحاً. وفي حين تراجع بسرعة، لم يكف الحزب الاشتراكي عن التقدم مؤمناً لنفسه المرتبة الأولى بعدد أعضائه ومنتخبيه. إلا أنه خلق، في هذه السنوات العشر، بفضل جهود مستمرة وعمليات فصل كثيرة، حزباً من نموذج جديد بتصوراته وانضباطه، وفي بناه وصلاته الدولية. وعندما قبل الحزب الشيوعي عام ١٩٣٤، قالباً تكتيكه، وحدة عمل في القمة وأطلق فكرة جبهة شعبية تضم الطبقات الوسطى على الرغم من دهشة عدد من أعضائه وتهكمات خصومه، بدا المنهج الجديد مثمراً. وإذا استعرنا تعبير آني كريغل، فإن التطعيم الذي كان يجري التساؤل عما إذا كان سيصلح قد نجح. ولكن الميثاق الألماني-السوفياتي افتتح، في ٢٣ آب ١٩٣٩، مرحلة "رفض" أغرقت الحزب الشيوعي، من جديد، في جو قمع وانشقاق وحصره في عمل سري وغير شرعي.

إن الشروط الخاصة التي نمت ضمنها، في فرنسا، النقابية العمالية وتقليد الاستقلال، لديها، حيال الأحزاب السياسية، والتي صيغت عقيدتها في ميثاق أميان، جعلت المسألة لا تطرح كما تطرح في بريطانيا ولا كما تطرح في بلجيكا، ولا كما تطرح في ألمانيا. وقد زاد الحزب الشيوعي صعوباته برغبته في القطيعة مع هذا التقليد الذي كان الحزب الاشتراكي يعلن احترامه له وأسهم في انشقاق لم يكن يريده وجر الاتحاد العام الوحدوي للعمل في تقهقره. وانطلاقاً من ١٩٣٥-١٩٣٦، غالباً ما ترك تكتيكه الأشد مرونة الحزب الاشتراكي مجرداً من السلاح. ولكن المعارك السياسية والمعارك النقابية كانت مترابطة على الرغم من التحفظات في الأسلوب. وكان الاتحاد العام للعمل هو المستفيد،

إلى حد واسع، من انتصار الجبهة الشعبية في أيار ١٩٣٦. وكان الضحية الكبرى لتفككها بعد ثلاثين شهراً.

وكان التعارض بين الإصلاح والثورة، في العقود السابقة، إحدى التيمات الرئيسة في المساجلات بين الاشتراكيين أو بين النقابيين ذوي الاتجاهات المتعارضة. وبقي التعارض، ولكنه خف، بين ١٩٢٠ و١٩٣٩. وكان الحزب الاشتراكي يريد المحافظة على لغة ثورية يستعملها قادة اليسار فيه، من أمثال زيرومسكي وبيفير. وكانت الكتلة البرلمانية تمارس سياسة إصلاحية مصممة. ومن ١٩٢٤، مارس دعم الموازنة والتصويت عليها. وكان التمييز العزيز على قلب ليون بلوم بين ممارسة السلطة والاستيلاء عليها يعطي ذريعة مذهبية للذين كانوا يبدون قلقهم من رؤية ساعة فراغ الشرعية تؤخر باستمرار. ولكن، بما أنه لا توجد هناك، بموجب فكر لينين، مطالب صغيرة يمكن ازدراؤها، لم يكن الحزب الشيوعي يريد إغفال الاهتمام بما يجري. واحتفظ لنفسه، فقط، بحق محاولة البرهان، في كل ظرف، على أنه كان يمكن أن يجري صنع المزيد أو الأفضل، كما حاول أن يفعل بالنسبة للتأمينات الاجتماعية. وفي موضوع التشريع الاجتماعي، غالباً ما كان الاتحاد العام الوحدوي للعمل الذي قبل مبدأ الاتفاقات الجماعية أكثر اعتدالاً من نقابيي ما قبل ١٩١٤ الثوريين. وعندما وقعت، في أيار- حزيران ١٩٣٦، موجة الإضرابات الكبيرة التي كان مناضلو الاتحاد العام للعمل، لعام ١٩٠٦، قد انتظروها عبثاً، اعترضها الحزب الشيوعي وأعضاؤه لإعادة السيل إلى مجراه. فالعمل الضروري كان يقع، في نظرهم، في إطار استراتيجية عالمية. فإذا كان ينبغي استخدام عفوية الجماهير، فمن غير المعقول منحها ثقة عمياء. واستمر الاتجاه إلى دمج الطبقة العاملة في الأمة الفرنسية والاتجاه إلى الانشقاق المستمر من أجل تكامل دولي في الامتزاج بنسب غير متساوية حسب الظروف.

كان هناك حزبان، حزبان فقط. فلم ينجح أي تشكيل حاول أن يتأسس خارج الحزبين الاشتراكي والشيوعي في أخذ موقع.

-ففي اليمين، كان للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي أسسه، عام ١٩١٩، متعاونون من "فرنسا الحرة" لتأكيد واجب الدفاع الوطني، كان له بضعة منتخبين في عامي ١٩١٩ و١٩٢٤، ثم توارى.

-وفي الوسط، ولد الحزب الاشتراكي الشيوعي من الأنصار بين الاتحاد الفيدرالي الاشتراكي (بارابان، أوسكار بلوش، بونسيه، فيرفوي) والحزب الشيوعي الوحدوي (فرديناند فور، فروسار، إرنست لافون، ميري، جورج بيوش، هنري توريس). إلا أنه بعد بضعة شهور من تأسسه على الصراع الطبقي ورفض الدفاع الوطني في نظام رأسمالي- وفي الوقت نفسه على تأكيد ضرورة الديمقراطية الداخلية في الحزب والاستقلال النقابي- قبل قادة كثر بأن يمثلوا على قوائم الكارتل. وسرعان ما سينضمون إلى الحزب الاشتراكي. وتركه بعضهم، مثل فروسار ولافون، فيما بعد، ووصلوا إلى حقائب وزارية. وما بقي من الحزب الاشتراكي الشيوعي سينصهر، عام ١٩٣٠، مع الحزب العمالي الديمقراطي.

-وفي اليسار المتطرف، لم تستطع مجلة *ضد التيار* المدعومة من شيوعيين معارضين لستالين أن تصمد (١٩٢٧-١٩٢٩). وفي عام ١٩٣٠، جمعت ***الرابطة الشيوعية الأممية*** بين مفصولين من الحزب الشيوعي بتهمة التروتسكية وكانت، بقيادة نافيل وروسمر اللذين كان يعارضهما فرانك ومولينيه، هيكلية حتى شباط ١٩٣٤. وتخلى تروتسكي الذي لجأ إلى فرنسا في تموز ١٩٣٣ وأدان الرابطة على هذا النحو ودعا أنصاره إلى الانضمام إلى الحزب الاشتراكي: وكانت هذه "نزعة الدخول" (آب ١٩٣٤). واتخذت جريدة الرابطة، ***الحقيقة***، التي كانت تصدر منذ ١٥ آب ١٩٢٩، إذ ذاك، اسم ***جريدة المجموعة البلشفية اللينينية في الحزب الاشتراكي***. وأثر نشاط التروتسكيين بين الشبيبة الاشتراكية على مارسو بيفير. ولكن مؤتمر مولوز فصل البلاشفة اللينينيين. وبناء على نصيحة تروتسكي المعادي جداً لمبدأ

الجبهة الشعبية والذي أصبح يرى في الحزب الاشتراكي ميداناً سيئاً للنشاط، أسسوا "الحزب العمالي الأممي" في حزيران ١٩٣٦. وكان أعضاؤه نشيطين في الإضرابات، ولكنه لم يحصل في الانتخابات إلا على عدد ضئيل من الأصوات. وقد ناله الضعف، فضلاً عن ذلك، من جراء الخصومات العقائدية والشخصية بين قادته. وأسس فرانك ومولينيه "الحزب الشيوعي الأممي". وعند ذلك، تخلى تروتسكي عن مولينيه الذي وثق به طويلاً.

- وبدا على الحزب العمالي والفلاحي الذي أسسه، عام ١٩٣٠، مستشارون بلديون باريسيون (وخاصة لويس سيلييه الذي كان، في برهة ما، سكرتيراً للحزب الشيوعي مع تران) وعدد من المناضلين المحليين، بدا عليه، في البداية، أن له مصيراً أفضل. وحصل في انتخابات ١٩٣٢، وقد أصبح "حزب الوحدة البروليتارية"، على ١٠ منتخبين وامتلك عدة بلديات هامة (كليشي، سانت وان، نيفير، تروي). وفي عام ١٩٣٥، شارك في المفاوضات التي جرت بقصد إعادة تكوين الوحدة. وفي عام ١٩٣٦، ثبت بصعوبة، وأخيراً، دخل كتلة واحدة إلى الحزب الاشتراكي عام ١٩٣٨.

- وفي اليمين، جرى الانشقاق الاشتراكي الجديد في تشرين الثاني ١٩٣٣ في جو مبهم. فمن جهة أولى، كان هناك جوريسيون قدامى مثل رينوديل ورامادييه، وكان، في الجهة الأخرى، "اشتراكيون جدد" حقيقيون مثل ديا وماركيه ومونتانيون. وأدى، مؤقتاً، الانصهار في كتلة برلمانية مشتركة (تحت علامة "الاتحاد الاشتراكي الجمهوري") بين جمهوريي ١٩٠٥ الاشتراكيين واشتراكيي ١٩١٩ الفرنسيين وحزب فرنسا الاشتراكي الذي كان ديا سكرتيراً عاماً له، أدى هذا الانصهار إلى تأمين كتلة برلمانية من ٦٥ نائباً في عهد رئاسة بول بونكور. ولكنهم، وهم المختلفون من قبل حول المؤسسات، سوف يزدادون خلافاً، أيضاً،

حول السياسة الخارجية، فكان بعضهم من أنصار سياسة الحزم، والآخرون من أنصار المصالحة. وكحد أعلى، جمع حزب فرنسا الاشتراكي عشرين ألف عضو. وأصبحت الجريدة اليومية، *النداء*، التي أطلقها كومبير-موريل، في ١٦ تشرين الأول ١٩٣٣، أسبوعية منذ ١٩٣٤. وقد حرمته انتخابات ١٩٣٦ من قسم كبير من تمثيله البرلماني. وعلى الرغم من الجهد المبذول لكسب أعضاء من الفئات الجديدة (مهندسين وتقنيين)، فقد كان يجب أن ينتهي الأمر إلى الفشل.

-وفي اليسار، كان "الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي" الذي تأسس بعد انشقاق روايان والذي أراد لنفسه أن يكون يسارياً متطرفاً، كان قد نشأ عن "اليسار الثوري" الذي كان يؤكد، منذ أيلول ١٩٣٥، مواقف غير متطابقة مع الحزبين الاشتراكي والشيوعي. فوجب الانتقال من الدفاع إلى الهجوم وخلق جبهة قتال شعبية وتأسيس ميليشيا شعبية ولجان أمن عام والنضال ضد الحرب والعمل على تحرير الشعوب المستعمرة. وقد رأى اليسار الثوري الموقف، في فرنسا، ثورياً عام ١٩٣٦. وقد اختلطت، فيه، تأثيرات متنوعة: بلانكية؟ لقد قيل ذلك. إلا أن بلانكي كان وطنياً. ومرت، أيضاً، من هناك، الأليمانية والهيرفية واللوكسمبورغية والتروتسكية. وكانت "البيفرية" أيديولوجية ثابتة أقل منها مجموعة أفكار (معاداة الرأسمالية، معاداة الفاشية، السلمية) مترابطة بحاجة إلى التصرف. وكان اليسار الثوري، في أوج نفوذه، يملك الأغلبية في حوالي عشرة فروع. وكان، فيه، كثير من الشباب وكثير من المعلمين. وكان الدخول إلى القلاع الغيدية أصعب.

وفي روايان، رفض قسم من أعضاء اليسار الثوري (ديكسون، سوليه) أن يتبعوا بيفير وهيرار وكولينيه وغيران في الانشقاق الذي أدى إلى خلق الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي. وكان مؤسسوه يتوقعون عشرين ألف انسحاب وتحقق، كحد أعلى، خمسة آلاف. ولم يكن في اللجنة الإدارية الدائمة سوى عاملين مقابل ٨ أساتذة ومعلمين

واثنين من المهن الحرة وثلاثة تقنيين. ولم يستطع بيفير وهيرار اللذان انتخبا، معاً، سكرتيرين اتحاديين، الحصول على انضمام الحزب إلى الجبهة الذي رفضه المندوبون (١٠٠ تفويض مقابل ٨٣). وعلى الرغم من تحفظات دانيال غيران الذي كان يرى أنه لا يمكن تهدئة الفاشية، قبل الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي ميونيخ. ونددت جريدته، *حزيران ٣٦* ، بتبرجز البروليتاريا ("مشروبي، عشائي، فراشي"). ورفض الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي الاتحاد المقدس وإعادة التسلح ونادى بمساعدة عمال البلدان الفاشية والبلدان المستعمرة وأراد الدفاع عما بقي من الثورة الروسية. وأعاقت عمل الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي صعوبات مالية وخلافات داخلية خطيرة: وقد دافع عن نفسه ضد استقطاب التروتسكيين، الذين اتهموا من جهتهم، استقطاباً ماسونيّاً. وبقي الخلاف عميقاً بين "السلميين" كرونيه وهيلين ماديانو اللذين كانا يناضلان في *المركز النقابي للعمل ضد الحرب* ودانيال غيران وكولينيه اللذين هاجما "الطاعون الأسمر". وكان م.بيفير في المكسيك في آب ١٩٣٩. وإذا كان اسمه قد ظهر في أسفل منشور *السلام الفوري*، فذلك لأن أحدهم قد وضعه دون أن يستشيره. وعلى كل حال، لم يكن ليستطيع ممارسة تأثير كبير على الأحداث لقلته العددية وانقسامه. وقد انتهت هذه المحاولة للالتفاف على الحزب الشيوعي من يساره إلى الفشل.

وبعض الذين خرجوا من الحزب الاشتراكي، نحو اليمين أو نحو اليسار، عادوا إلى الحزب الاشتراكي بعد ١٩٤٤: فقد عاد بونكور ومونتانيون من مغامرة "الجدد"، وعدل بيفير ورو عن بعث الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي.

لم ينجح الحزب الشيوعي ولا الحزب الاشتراكي في القيام بثورة. هل كان الاشتراكيون يرغبون فيها؟ لقد انشغل ليون بلوم، ابتداءً من ١٩٢٠، بقوة الحزب الشيوعي في التجمع الباريسي. لم يكن يريد كيرنسكي جديداً، أن يكون سجين عاصمة ثائرة أو رهينتها. ولم يكن يريد، أيضاً، أن يكون نوسكيه حكومة تطلق النار على

المتظاهرين ويعتمد على جيش ملاكاته محافظة- أو الانخراط في القتال ضده كالجمهورية الإسبانية.

وحصيلة الإصلاحات، في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، إيجابية سواء أتم الحصول عليها بالضغط الخارجي، كما بين ١٩١٩ و١٩٣٦، أم بالوجود في الحكومة. ولكنها، باستثناء تأميمات ١٩٣٦ و"المكتب الوطني للقمح"، لا تعدِّل البنى. ولا شك في أن الحزب الاشتراكي كان يأمل، في الجبهة الشعبية وبواسطتها، في أن يقدم للاشتراكية العالمية نموذج مجتمع أو، على الأقل، نموذج عمل كان ينقصه. ولم يتوصل إلى ذلك. وفي المرحلة التي سبقت هذه التجربة، مشى متلمساً دون نموذج مقبول، إذ أن النموذج البريطاني الذي كان يعتمد عليه ساميا قد انهار عام ١٩٣١. وكان الحزب الشيوعي، من جهته، يملك، حقّاً، النموذج السوفياتي الذي بقي أميناً له، ولكن هذا النموذج تغير من لينين إلى ستالين وكان يثير، في بعض الأوساط، من التحفظات أكثر مما يثير من التعاطف والقبول.

وفي نهاية المطاف، كان عمل الحركة الاشتراكية، في صورها المختلفة، يبدو وكأنه يعاني ثلاثة ضروب ضعف خطيرة:

- عدم القدرة على تحليل وضع اقتصادي وسياسي متغير مليء بأحداث غير متوقعة، ولكنها رئيسة، سواء أكان ذلك بترك الحركة نفسها تتخبط في اليومي أم لاكتفائها بمخططات مسبقة الصنع.
- عدم استقرار الجماهير الفرنسية السريعة التحمس والسريعة الإحباط، غير المنضبطة دائماً، النفورة أمام الجهد المالي الذي كان يمكن أن يسمح بإنشاء منظمات قوية، المبالغة في نقدها حيال القادة حين يسوء سير الأمور، المبالغة في ثقتها عندما تبدو الأمور تسير على ما يرام.

التخلي عن محاولة إقامة عناصر مجتمع مضاد يأخذ على نفسه تلبية الحاجات الثقافية والأخلاقية التي أهملها نمو المجتمع الصناعي، كما يلبي الطموحات الاقتصادية والاجتماعية- والتخلي، بذلك، عن كل جهد لخلق الإنسان الجديد الذي يمكن أن تحتاج إليه المدينة الاشتراكية. فقد كانت تجري محاولة تغيير شروط الحياة وليس أسلوبها.

إن الثاني من ضروب الضعف هذه يبدو، وحده، الفرنسي (أو اللاتيني على الأقل) نموذجيّاً. أما الاثنان الآخران، فتشترك فيهما الحركة الاشتراكية الفرنسية مع الحركات الاشتراكية الأخرى.

الفصل التاسع

الاشتراكية في إسبانيا (١٩١٧-١٩٤٥)

١٩١٧ و١٩٤٥: تاريخا انتصار للاشتراكية العالمية وتاريخان مريران للاشتراكية الإسبانية- عام ١٩١٧: ثورة فشلت، عام ١٩٤٥: الفرانكوية بقيت على قيد الحياة بعد انهيار حلفائها. وفي الفاصل بين التاريخين، ديكتاتورية، تغيير في النظام السياسي، عدة محاولات ثورية وحرب أهلية خاسرة.

بالطبع، "تاريخ الاشتراكية" ليس تاريخ كل هذه الأحداث. ولكن أحداثاً قليلة كانت تلك التي لم يكن إحدى مركباتها. ولكننا لا نعرف، في إعادة تأليف صعبة، كيف ندخل كل لوينات فكر وعمل مشتقة من باكونينية نعرف أهميتها وكل التناقضات في العقيدة والتصرفات لدى الاشتراكيين الذين يعلنون انتماءهم إلى الماركسية، دون أن ننسى التأثير الديالكتيكي الذي جعل "الكتائب" تتبنى الأداة والمفردات "النقابية" التي تعلنها أكثر "إسبانية" لتنكر مضمونها.

وينبغي أن لا نخفي صعوبة أخرى ربما كانت أخطر. فبعد هذا العدد من ضروب الفشل والخيبات، كانت لدى أنصار "الاشتراكية"، ليذكروا بالأحداث ويفسروها من منظورهم الخاص، كل تسهيلات النشر التي وفرها أصدقاؤهم وكل وقت الفراغ في المنفى. فالمراجع الذاتية والمتحزبة غزيرة. والنادر هو التوثيق الموضوعي، العتاد الأرشيفي، الأرقام الموثوقة التي تسمح بالتحقق من التأكيدات، بمواجهة الوقائع بالنوايا، بتقويم الأبعاد النسبية للظواهر. هناك، حقاً، الصحافة والخطابات والمنشورات التي لا تحصى. ولكن، إلى أي حد تعبر عن الأفكار، تعلن عن الأفعال؟ وما هو مداها، وعلى من

ارتكست؟ إن كل مؤلف يجعل من نفسه، بسهولة مفرطة، المعبِّر عما آمن به وأراده الإسباني المتوسط، مناضل القاعدة، المقاتل في الشوارع والطوابير والخنادق. وغالباً ما لمست لدى من عاشوا الحدث تعديلاً للذكرى، إعادة تأليف لها. ونحن نقول هذا لنحذر ضد بعض الدوغماتيات الرائجة التي تستبدل طواعية بالجهد التحليلي – التحليل الإجمالي، التحليل التاريخي – عبارات مثل "اقرؤوا فلاناً..."، و"من الواضح أن...". الواضح هو ضروب الفشل. ولكن المسؤوليات تبقى موضع نقاش. إن "تاريخ الاشتراكية" الإسبانية في السنوات الخمسين التي سيكون علينا فحصها، هو، مع الأسف، أولاً، تاريخ انقساماقا. ومن المهم، كما بالنسبة لمرحلة ١٨٦٨-١٨٧٥، أن لا نحكم انطلاقاً من مستبقات مجموعة ما، أن نسجل ضروب النجاح كما نسجل ضروب الفشل، أن نحسب حساباً للشروط الخارجية كما نحسب حساباً للشروط الداخلية، أن نقلل قدر الإمكان من استعمال "إذا" متبوعة بأفعال مشروطة. الموضوعية صعبة. وليس ممنوعاً على المرء أن يكون متحيزاً إذا برر ذلك. إلا أنه لا ينبغي تشويه الوقائع أو عدُّ التأكيدات تحليلات.

١٩١٧-١٩٣٠. اختلاطات مذهبية نهوض الحركة العمالية وتراجعها

١٩١٧-١٩٢٠. أصداء متناقضة لثورة أكتوبر.

صعود المركز الوطني للعمل.

إضرابات مدينية وإضرابات فلاحية.

تحدثنا، في الجزء السابق، عن الخيبات التي سببتها "ثورة ١٩١٧" كما كانت إسبانيا قد مارستها: تمرد برلماني ضئيل في تموز، سحق الإضراب العام في آب. وكان الحزب الاشتراكي الإسباني قد ساند الأول وتحمل، مع الاتحاد العام للعمل، مسؤولية الثاني. وكان نقابيو المركز الوطني للعمل قد قبلوا التعاون معه دون أن يخلو الأمر من تحفظ في قطاعاتهم الفوضوية أو، على الأقل، من ريبة جاء الفشل ليقويها. وذكرنا، أيضاً، كيف كان لنبأ ثورة أكتوبر، في جو توتر بفعل القمع، وعلى الرغم من إعلام ناقص (أو بسبب هذا النقص) أصداءً حارة في عدد من النقاط المفاجئة.

استقبال ثورة أكتوبر

وإنه لمن المفارقات، ولكنها مفارقة قابلة جدّاً للتفسير، أن تثير الثورة الروسية الحماسة لدى الفوضويين الخالصين خاصة، وأن تكون أقل وضوحاً لدى نقابيي ***التضامن العمالي***، وأن لا تثير حماسة بالمرة لدى الاشتراكيين "البابليون" (أنصار بابلو إيغليزياس)، في حين كان يرتسم تيار اشتراكية قريبة من البلشفية كان ما يزال ضعيفاً جدّاً.

وقد أعلن لدى الفوضويين بالمعنى الحقيقي للكلمة، قبل الحدث نفسه، في ***الأرض والحرية***- عدد ٧ تشرين الثاني- عن انتصار "الأفكار الفوضوية" القريب في روسيا، واحتفل بعد أسبوع، في الانتصار المحقق في بطرسبورغ، بدخول "النظام الاجتماعي

بكامله" في حالة أزمة. ولا شيء أشد سوءاً من ذلك. فأكتوبر كان انتصاراً على إصلاحية المنشفيك التي هوجمت باستمرار، وقد جرى تجاوز الثورة البورجوازية ودمرت السلطات التقليدية (وكل سلطة كما اعتقد بعضهم)، وحل عمل "السوفياتات" و"المجالس" محل الأشكال البرلمانية المفضوحة. وكان يمكن للثورة الروسية، مرئية من مسافة كافية، أن تذكر، تماماً، بصورة الحلم الفوضوي وأن تبدو إبداعاً لعفوية الجماهير.

ومن المسموح به أن نعتقد (وهذا، أيضاً، وجه درسًا بصورة سيئة جدّاً) أن القليل جدّاً من القادة- وأقل منهم بين المناضلين- كان، لدى الثوريين والنقابيين، قد تابع المساجلات بين الماركسيين والشعبانيين، بين البلاشفة والمنشفيك. فقد كان البلاشفة يصنعون الثورة الاجتماعية ويتحدثون عن السلام الفوري ويعطون الأرض للفلاحين، فكان الفوضويون يؤيدونهم دون أن يعرفوا، أو دون أن يريدوا أن يعرفوا، أنهم كانوا، في التقليد الماركسي، ورثة أشد الاتجاهات سلطوية، الاتجاه الذي كان قد أدين، سابقاً، بعنف شديد.

وربما كان يظن أنه قد جرى تجاوز الخصومة. وقد زعم جواكيم موران أن "الجسر العقائدي" بين الماركسية والفوضوية قد أقامه لينين في ***الدولة والثورة***. ولكنه تكلم، خاصة، من أجل نفسه، وهو المعلم الكاتالوني الشاب الذي لم يكن يرى من قوة ثورية إلا في المركز الوطني للعمل، ولكنه يبحث في النصوص الماركسية عن تبرير عقائدي. والمسألة المطروحة كانت، بالأحرى، بالنسبة للفوضويين التقليديين، مسألة "شرعية" الضغوط والعنف والممارسة ضد حرية الأفراد، وفي الجملة، مسألة قبول ديكتاتورية البروليتاريا، وهي أطروحة رفضت، سابقاً، باشمئزاز. وعلى تخوم ١٩١٧-١٩١٨، ارتسمت، فعلاً، في الصحافة الفوضوية، أزمة الضمير هذه التي وصفها سيزار م. لورنزو بالنسبة لحلقة ١٩٣٦-١٩٣٨: كيف التوفيق بين مدلولات القمع والنضال المنظم،

وأخيراً السلطة، والمثل الأعلى الفوضوي، حقّاً، الذي هو مثل أعلى أخلاقي، شبه حقوقي:

"نحن نعلن الحق المقدس في الحرية والحياة... ونحن أعداء كل عنف لأن العنف ليس التعبير عن الحق والعدالة... فيبدو، إذن، سطحيّاً، أنه يوجد صراع ما... بين مبادئنا الأيديولوجية... وعملنا الثوري" (*الأرض والحرية*، ٢٦ كانون الأول ١٩١٧، استشهد به ج.هـ.ماكر).

وجرى السعي وراء حل في أنه إذا تماهى بعض الرجال مع مؤسسات بمحاولتهم الدفاع عنها، فإنهم "يفقدون طابعهم الإنساني ويصبحون مجرد عوامل ميكانيكية" ويصبح من المشروع، إذ ذاك، محوهم. وقد ذكر ج.هـ.ماكر هذه المضايقات المذهبية أمام الزوجين المتناقضين، الدولة-الحرية، الوعي-العفوية وأجنة الإجابة المبحوث عنها في مدلولي "الجماهير المسلحة" (وهو مطابق جدّاً للتقاليد الإسبانية) أو "الحالة الانتقالية" (صيغة أقل شيوعاً وأكثر خضوعاً للمناقشة). إلا أنه لا يبدو أن مدلول "الديكتاتورية غير المرئية" الموجود لدى باكونين قد استعيد، قبل ١٩٢٧، في الفوضوية الإسبانية. وحوالي ١٩١٧، كانت الباكونينية الأصلية منسية جدّاً لصالح فوضوية شيوعية أندلسية أكثر منها كاتالانية وليست، بعد، "الشيوعية الفوضوية" الأكثر إنضاجاً التي سيبشر بها الاتحاد الفوضوي الأيبيري في نهاية العشرينات.

وفي انتظار ذلك، بدت نقابية المركز الوطني للعمل ذات الأكثرية الكاتالانية وقائداها الرئيسان سلفادور سيغوي وأنخيل بيستانيا، وجريدتهم *التضامن العمالي*، أمام ثورة أكتوبر، أكثر حرصاً من الفوضويين الخالصين. ففي ١١ تشرين الثاني ١٩١٧، رأت الجريدة في الثورة الروسية "الطريق التي يجب السير عليها"، ولكنها اعتذرت لكونها ما تزال مترددة حول الحكم الذي يجب إطلاقه. وكانت اللهجة المتبناة خلال الشهور التالية كما يلي تقريباً: "نحن إلى جانب الثورة الروسية لأنها هزمت القوى التي تضطهدنا

نحن أنفسنا. ولكننا نفتقر إلى معلومات مشخصة". وقد يكون التحمس المبالغ في سرعته خطيراً. وبيستانيا، خاصة، هو الذي بدا، منذ ذلك الحين، مرتاباً بكل "نزعة مغامرة". وعلى العكس من ذلك، انصاع قادة آخرون، مثل مانويل بويناكازا، للحماسة أمام ثورة شاملة وناجحة. وكان آخرون يريدون الإلحاح على التشابهات البنيوية بين روسيا وإسبانيا (ولكنهم كانوا ينسون السياق: الحرب والانهيار الإمبراطوري).

وكانت ردة الفعل، في جانب الاشتراكيين، أقل تلوناً وأكثر برودة أيضاً. فقد صرحت ***الاشتراكي***، في ١١ تشرين الثاني ١٩١٧، قائلة أن الحدث "يملؤنا مرارة". ذلك أنه يحطم الجبهة الحليفة ضد ألمانيا، والأغلبية الاشتراكية الخارجة من المؤتمرات كانت مناصرة للحلفاء. وبعد ذلك، كان الصمت، خاصة، هو الذي ساد حول الواقعة الروسية باستثناء المقال المتدفق العاطفة الذي نشر في آذار ١٩١٨ لطالب شاب رأى أن رسالة يسوع المنسية خلال عشرين قرناً قد استعيدت من جانب تولستوي وطبقت من جانب تروتسكي! وعلى العكس من ذلك، فإن الصوت الذي كان مسموعاً بصورة أفضل في الحزب، على الرغم من أنه غالباً ما عبر عنه خارج صحافته، هو صوت اشتراكي كاتالاني، وباريسي قليلاً، صديق ألبير توماس، أنطونيو فابرا ريباس الذي كان يرى أن الصراع الأساسي كان بين ألمانيا الاستبدادية و"الديمقراطيات" التي هي، خاصة، "إنكلترا الميثاق الكبير" وأمريكا ويلسون. وكان فابرا ريباس يرى أنه يجب المرور بالثورة البورجوازية، أولاً، لأن البورجوازية هي التي ستؤثث البيت الذي ستسكنه الاشتراكية ذات يوم.

والحقيقة هي أن الحزب الاشتراكي الإسباني، في بداية ١٩١٨، كان أقل انشغالاً بالعقيدة منه بالسياسة اليومية والانتخابية. وقد أحرز في شباط نجاحاً مدوياً بحصوله على انتخاب الأعضاء الأربعة في لجنة إضراب ١٩١٧: أنغويانو، سابوريت، بيستيرو، ولارغوكاباليرو عن الكورتيز في مجلس النواب وتحريرهم، إذن، بالاقتراع العام. وكانت

الرحلة التي قادهم من قلعة قرطاجة إلى محطة أتوشا احتفالية. وبما أن لارغو كاباليرو قد انتخب في كاتالونيا، فيمكن الظن بأن كثيراً من النقابيين "المركزيين" قد صوتوا له. وعلى الرغم من أن هذا يحدث عادة للمسجونين ومن أنه كان هناك كثير من المستنكفين، فيمكن أن يظن، لحظة، أن هناك تقارباً بين المعتدلين من الاتحادين العماليين ومن المنطقتين. ولكن بعضهم يعترض على كل تفاؤل بأن الانتخابات لم تدخل، بعد كل شيء، سوى ستة نواب اشتراكيين إلى البرلمان، في حين تحققت، بمبادرة ملكية، وحدة كل الاتجاهات المحافظة مع وزارة ماورا-كامبو. فمن الطبيعي، إذن، أن تتجلى معارضة يسارية داخل الحزب الاشتراكي نفسه.

وهذه المعارضة الاشتراكية اليسارية أسست، يوم الذكرى السنوية لإضراب آب ١٩١٧ العام، جريدة باسم ***نوسترا بالابرا***، وهو اسم يقلد تروتسكي. وقد جمعت، أولاً، سلميين وزيمرفالديين ومعارضين لسياسة التقرب من الحلفاء الذين كانت ***الاشتراكي*** ترفض أن تنشر لهم. ولكنه كان ينشط الجريدة شباب غاضبون من "اللامبالاة أو النفور" اللذين تبديهما قيادة الحزب حيال الثورة الاشتراكية الوليدة. وكان يميز بينهم بضعة مناضلين قدامى مثل فيرديس مونتينيغرو وموراتو، ويساراً معتدلاً مع رامون لامونيدا، غارسيا كورتيز وسيزار غونزاليس، ويساراً متطرفاً تلهمه الشبيبة الاشتراكية مع رامون ميرينو.

ورأت ***نوسترا بالابرا*** (١٧ آب ١٩١٨) في الثورة الروسية أكبر حدث في التاريخ، وخاصة، كما كتب سيزار غونزاليس، "البرهان الملموس على أن أفكارنا ونظرياتنا ليست مجرد طوباويات" (وهو الأمر الجوهري فعلاً). إلا أن الجريدة لم تكن، مع ذلك، نصيراً متحمساً للأفكار والأفعال الروسية نوعيّاً- كان يراد أن يعرف ماذا يعلم المحررون عنها. وبدا، بعد تشرين الثاني ١٩١٨، أنهم يثقون بالثوريين الألمان أكثر منهم بثوريي موسكو. وعلى كل حال، لم تكن القطيعة مع الحزب الاشتراكي موضع بحث بالنسبة

إليهم. ويبقى أن مجموعة ***نوسترا بالابرا*** كانت، إلى جانب مجموعات ***المدرسة الجديدة والشبيبة والطلاب الاشتراكيين*** وأخيراً ***العمال الأستوريين والباسكيين*** التي وصفت دولوريس إيباروري ارتكاسها الفوري الإيجابي حيال أخبار بطرسبورغ، جزءاً من العناصر التي ستحاول، عام ١٩٢٠، بناء "شيوعية" إسبانية.

نهاية ١٩١٨ وصعود وضع ثوري

أدى التدخل الحليف ضد الثورة الروسية والثورة الألمانية وشروط صياغة معاهدة الصلح والفشل المتوقع للويلسونية إلى تجريد الاشتراكيين المؤيدين للحلفاء، بسرعة، من الحجج التي لم يتوقفوا عن التلويح بها خلال الحرب.

إلا أن الوضع المادي الإسباني كان يتفاقم في البرهة نفسها. كان كل شيء يدفع إلى إعادة طرح النظام القائم على بساط البحث كالبطالة وكلفة الحياة المتزايدة والهجرة الريفية وتكدس الوافدين الجدد في أحياء المدن السفلى، وأخيراً "الوافدة الإسبانية" التي اتخذت طيلة الخريف وفي بداية الشتاء شكل طاعون قروسطي يكشف شروط الحياة المتخلفة في بعض أحياء المدن وقطاعات ريفية واسعة. وتلت ذلك الأزمة السياسية: فقد سقطت حكومة ماورا في تشرين الثاني ١٩١٨ لأنها لم تحل شيئاً.

وعادت المسائل القديمة لتكون حادة، وخاصة المسألة الكاتالانية. وقد اشترك لارغو كاباليرو، بوصفه نائباً للمنطقة، في مجلس للمنتخبين الكاتالانيين عاد ليكون ملحاحاً من جديد. وقد أدى ذلك إلى أن يوضح، فيه، موقف الحزب الاشتراكي من المسألة الإقليمية التي ستلعب، في العقود التالية، دوراً حاسماً في الغالب:

"نحن حزب أممي، ولكن هذا لا يعني أننا لا نعترف بالجنسيات والمناطق. وعلى العكس من ذلك، سوف نستطيع تحقيق طموحاتنا الخاصة بصورة أفضل بقدر ما سوف ننظم بصورة أفضل".

والصيغة ليست مورطة، وربما فعل أكثر من ذلك، عاطفيّاً، بيستيرو عندما هتف، في جلسة للكورتيز، "عاشت كاتالونيا" مع هتافه "عاشت الجمهورية". وكان هناك، أيضاً، هتاف "عاشت الثورة". ولكن شباباً اشتراكيين كانوا قد أعلنوا في *الشمس*، منذ ١١ تشرين الثاني ١٩١٨، أنهم لا يسلمون بثورة إلا من الشعب ومن أجل الشعب، وضد كل بورجوازية بيضاء كانت أم حمراء.

فالمناخ تغير إذن. ففي ٢ تشرين الثاني، صدر في برشلونة أول عدد من جريدة *الماكسماليستا* (الحد الأقصى) التي كانت، فعلاً، مزايدة في كل النقاط: وفي ٣ كانون الأول، صدرت، في برشلونة أيضاً، *البولشيفيستا*، وصدرت، في ١٩ منه، في مدريد، جريدة *السوفيات*. وكان مضمون هذه الجرائد على إبهام أيديولوجي كامل. وكانت تذكر، فيها، "شيوعية كروبوتكين وتولستوي المقدسة"، وهي ثالثة الأثافي بالنسبة إلى "بلاشفة". ولكن، بما أن الاتحاد الوطني للعمل قد تجاوز، لأول مرة، المئة ألف عضو (أعلن عن ١٠٧٠٩٦ في نهاية السنة)، فالأمر كان يدور حول تيار عفوي، عميق، وليس حول ظاهرة سطحية.

وبطبيعة الحال، انتشر الخوف- ونشر- داخل الطبقات المحافظة، بما فيها بعض الطبقات الوسطى والفلاحية. ورأى البوليس في كل مكان عملاء "بلاشفة". وسجن مواطنون روس وطردوا من أجل جنسيتهم وحدها. وهذا ما أدى إلى انعقاد اجتماع احتجاجي التقى، فيه، إلى جانب نونيز دو أريناس وأصدقائه من "المدرسة الجديدة"، اشتراكيون معتدلون ومثقفون وجمهوريون (بريتو، ماداریاغا، كاسترو-فيدو). ومع ذلك، كان "اجتماعاً بلشفيّاً حقيقيّاً" كما كتبت *نويسترا بالابرا* التي لم تحتفظ إلا بالدفاع الضمني عن الثورة الروسية الذي يمثله الاجتماع. وكان الأوضح، قبل بضعة أيام، مأدبة للشبيبة الاشتراكية أعطيت عنوان "وليمة بلشفية" واختتمت بنشيد الأممية.

وكان يبدو أن القادة الاشتراكيين أنفسهم قد نسوا تحفظاتهم.فقد شارك بريتو ولارغو كاباليرو وبستيرو في اجتماعات دفاعاً عن الثورة الروسية واحتجوا على اغتيال ليبكنشت وروزا لوكسمبورغ. وأرسل مؤتمر الاتحاد العام للعمل رسالة تهنئة بذكرى أكتوبر دون أن يطرح، على الإطلاق، مع ذلك، مسألة ولائه لأممية أمستردام النقابية. وهذا المؤتمر نفسه هو الذي سمى لارغو كاباليرو سكرتيراً عامّاً للاتحاد. وبقي كذلك عشرين عاماً.

وخلال أشهر عام ١٩١٨ الأخيرة نفسها أيضاً، ناقش مؤتمر الحزب الاشتراكي مسائل هامة وحسم فيها، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بالوضع الراهن أم فيما يتصل بالمستقبل: ١/ مسألة المشاركة: هل يجب على الاشتراكيين، في حال انتصار سياسي حاسم، المشاركة في الحكومات؟ فابرا ريباس قال نعم، وبستيرو قال لا. وأيده المؤتمر، إنما بـــ٦٣٧٨ صوتاً مقابل ٦١٥٧: فلا يمكن للانقسام أن يكون أوضح من ذلك. ٢/ حول مسألة القوميات: وقد حصل بستيرو على تبني قرار يعترف بواقعية الواقعة القومية، بما في ذلك في بعض المناطق الإسبانية. وواجهه نونيز دو أريناس بـــ ***البيان***: ليس للبروليتاريين وطن. ونحن نتبين اليوم، بصورة أفضل، والمسألة ما زالت مطروحة، الضعف النظري للاشتراكية الإسبانية القديمة في مثل هذا المجال. ٣/ حول المسألة الزراعية. فقد قدم فابرا ريباس– هو دائماً– مشروعاً حصل على أغلبية ساحقة قائماً على تجزئة المزارع، أي على الوصول إلى الملكية الصغيرة. وكان فيرديس مونتينيغرو، المدافع العنيد عن ماركسية أشد أصولية، ينادي بتأميم الأرض والمزارع الكبيرة الممكْننة.

وربما كانت أهم المسائل المطروحة هي، حقّاً، هذه المسألة الزراعية. وفهم المؤتمر ذلك بتقريره حملة غزو اشتراكي للجنوب الأندلسي. ذلك أن هذا الأخير الذي استيقظ فجأة، كما حدث له غالباً بعد أزمان سبات، أصبح أحد أعجب بؤر التحريض "البلشفي".

في الأندلس: المد البلشفي (١٩١٨-١٩٢٠)

هذا التعلق الصوفي بالثورة الروسية في الوسط الفلاحي، منذ ١٩١٨-١٩٢٠، ليس، دون شك، فريداً في أوروبا (فقد كان مياومو مزارع الرز في البو ينشدون: "وسوف نفعل كما فعلت روسيا...". ونفهم لماذا قام الشرق الأوروبي بإصلاحاته الزراعية). ولكنه بارز إلى نحو خاص في الأندلس، بعيداً جدّاً عن المثال المذكور وغداة مدَّة عمالة تامة هادئة سقط، فيها، شعار إضراب ١٩١٧ العام في اللامبالاة.

وبرنالدو دو كويروس (***السبارتاكية الزراعية الأندلسية***) ودياز دل مورال (***تاريخ الاضطرابات الريفية***) على صواب- فقد كانا شاهدين مباشرين- حين يفضلان على التفسير الاقتصادي المسطح (عودة البطالة، ارتفاع الأسعار) التبرير بالإيمان الألفي التقليدي في البيئة الإقليمية. إلا أنه لا يمكن الاكتفاء، كما فعل الأول، بذكر "قرابة غامضة" بين "أقنان" (كذا) "طرفي أوروبا".

والواقع هو أن الدعاية الفوضوية كانت منظمة بشكل ملحوظ. وقد نشرت صحافتها (***الأرض والحرية***، ***التضامن العمالي***، ***صوت الريفيين***) وطبعت منشورات بالألوف ووجدت دعاة موهوبين بصورة استثنائية، مثل سلفادرو كوردون (ولكنه ليس مثالاً فريداً). والواقعة البارزة هي قابلية التلقي لدى المحيط الذي استعاد، عفويّاً، طرائقه الإعلامية (خطباء جوالون، سهرات قراءة) وأشكال عمله: إضرابات، فتن صغيرة، احتلال أراض، حرائق محاصيل، مظاهرات...

والظاهرة ألفية، دون شك، ببعض سماتها: فـ ***صوت الريف*** كانت مليئة بنداءات من نوع: "تهيئوا"، "دنت الساعة..."، "سوف يتم، قريباً، "الثأر للجرائم المقترفة ضد الشعب المنتج...". وجرى الحديث عن "قانون جديد" وعن قلب للمواقع القائمة.

ولكن هذه الحركة تستجيب للفكرة الدقيقة القائلة إن شيئاً حاسماً ما قد جرى في مكان ما، إن القلب قد حدث فعلاً وأنه سيصبح عالميّاً. وقد قيل إن الفلاح الفوضوي الأندلسي كان، منذ قرون، "ينظر في الأفق" وأتى على رؤية الوميض العتيد فيه. وأصبحت "روسيا" كلمة سحرية. فسلفادور كوردون سمى نفسه "كوردونييف"! ولكن هذا الإيمان لم يبلغ الفضول العقلي: فكان يجري التساؤل عما هي عليه روسيا هذه، هل هي حارة أم باردة، هل تمطر السماء فيها، هل هي بعيدة، كيف ينتج فيها القمح. وبالمقابل، ظلوا لا مبالين بالحرب الكبرى، فالفلاحون الأندلسيون قليلو الفضول حيال الوجوه غير الزراعية للثورة. لقد وزعت الأراضي، والحلم القديم تحقق في مكان ما.

وفيما يلي بيان استشهد به، عام ١٩٢١، مقال في *مجلة الحزب*:

"الثورة الروسية: الأرض لمن يزرعونها. فالأرض لنا لأننا سقيناها بعرقنا. فلنتملكها ولندافع عنها حتى الموت. لم يعد الزمن زمن الالتماسات والتوسلات. إنه زمن الأخذ. قليلاً من الشجاعة ونتملك ما هو لنا. فلنتبع، أيها الفلاحون، إخوتنا الروس، وسرعان ما سوف يفتتح عهد العدالة الاجتماعية التي طالما تمنيناها".

ومن الناحية الجغرافية، يلاحظ أن الحركة كانت أقوى في منطقة قرطبة وجنوب الوادي الكبيرحيث تجاور المزارع الملكية الصغيرة وتعقمها منها في التجمعات التي يرجح، فيها، العاطلون عن العمل. ويسلم أورتيغل، في مقال في *الشمس*، بأن الناس لا يهتاجون من أجل الأجور، بل من أجل الأرض.

أما بالنسبة للأفعال، فإذا لم تكن منسقة ولا حاسمة، فإنها خلقت، حقّاً، وضعاً شبه ثوري: إضراب كبير في أيار-حزيران ١٩١٨، إضراب أكبر، أيضاً، في آذار ١٩١٩، شمل المدن، مؤتمر كاسترو دل ريو النقابي الفلاحي، "جمهوريات بلشفية" عابرة في القرى، مهاجمة المكننة الزراعية، حرائق محاصيل وصفها جون دوس باسوس. وكان كل

ذلك قريباً جداً من سنوات ١٨٧٠ وفي الأماكن نفسها (أغيلار، مونتيلا) غالباً. إلا إنه لا ينبغي التفكير في موضعية أندلسية خالصة. فقد اضطربت الإكسترامادور والمشرق أيضاً. ومدريد نفسها عرفت، في شباط ١٩١٩، مئتي عملية نهب مخازن أغذية، وعرفت فالنسيا "إضراب نهب" أعيدت، خلاله، تسمية الشوارع بأسماء لينين، السوفيات، ثورة أكتوبر. وقد لعب العامل الظرفي، في المدينة أكثر منه في الريف، دوراً. ولكن ردة الفعل السيكولوجية كانت متماثلة. وخيل إلى مراقبين أمريكيين أن الثورة وشيكة. وكان القمع حذراً وبطيئاً. وقد لزم، في الريف، وجود الجنرال باريرا، مع عشرين ألف رجل، وكل عام ١٩٢٠ لتهدئة الحريق.

ما الذي كان، في هذه الآونة، دور التشكيلات السياسية والنقابية المتنوعة وارتكاسات خصوماتها ونتائج عملها في مستقبلها؟ لقد ذكرنا الطرائق المتكيفة جداً مع المحيط لدى المجموعات الفوضوية وقد كانت جولات العمال الشباب الواعين القادمين في النقابية ناجعة جداً، خاصة في البداية. وجرت هناك، فضلاً عن ذلك، بعض اصطدامات الأجيال بينهم وبين رسل السنوات القريبة من ١٩٠٠ القدامى على أن سانشيز روزا، الأشهر بين هؤلاء الأخيرين، قد فصل من الاتحاد الإقليمي. وعندما أراد الاتحاد العام للعمل، بعد القرارات الاشتراكية، الدخول في الحركة (في نيسان ١٩١٩، عقد لارغو كاباليرو، في قرطبة، مجلساً جمع عمال مناجم وفلاحين) اصطدم، بالطبع، بالمقاومة الفوضوية والنقابية. ولكن الفلاحين كانوا أقل وضوحاً في فهم التناقضات وانتقلوا، أحياناً، من اتحاد إلى آخر دون سبب رئيس ظاهر. وما يدهش هو صعود المنظمتين. فقد كسب الاتحاد العام للعمل، بين تشرين الأول ١٩١٨ وتموز ١٩١٩، ٤٤٧٥٥ عضواً (وهو ما رفع عدد أعضائه إلى ١٣٤٣٥٦). وكان بينهم ٣١٥٠٠ فلاح منهم ٢٨٩٠٠ أندلسي. ولكن الاتحاد الوطني للعمل (والأرقام حوله أقل دقة) قد خلق في بضعة أشهر

أكثر من ١٠٠ نقابة فلاحية في مقاطعة قرطبة وحدها، وسوف يعلن، في نهاية ١٩٢٠، عن ١٨٠ ألف عضو في مقاطعات المشرق و١٦٠ ألفاً في الأندلس و٦٠ ألفاً في أراغون و٥٥ ألفاً في غاليسيا. ومع ذلك، فالتراجع كان قد بدأ من قبل إذ ذاك. إلا إنه كان ينبغي معرفة أبعاد الواقعة النقابية الفلاحية قبل مقاربة تاريخ ذروة "المركز" في كاتالونيا الصناعية. ويمكن أن نرى، فضلاً عن ذلك، أن ما كان أوعى الثوريين الفوضويين يسمونه "بلشفية" كان يطابق النموذج الذي حلموا به، بدرجات مختلفة، دائماً: اللقاء بين الحركة العمالية والحركة الفلاحية، بين كاتالونيا والأندلس.

في كاتالونيا: ذروة الاتحاد الوطني للعمل

الشهور نفسها التي كانت قد شهدت الهبَّة الثورية في الأندلس كانت قد هيأت، في كاتالونيا، اندفاعة نقابية ذات قوة فريدة في تاريخها، إذ وصل الاتحاد الوطني للعمل إلى رقم ٣٤٥ ألف عضو في نهاية ١٩١٩ في المنطقة وحدها، من حوالي ٧٠٠ ألف في جملة إسبانيا (وهما رقمان لم يخضعا لأي نقد جدي، ولكنهما يعطيان صورة تقريبية عن أبعاد الواقعة النقابية). كان الاتحاد العام للعمل مصنفاً أولاً على المستوى القومي. ولكنه، خاصة إقليميّاً، كان يتراجع بصورة كلية. ونلقى في أوصاف برشلونة (القلقة غالباً) لعام ١٩١٩ صيغ رحالة ١٨٧٣: فقد كان الاتحاد المنطقي الكاتالاني، ، كالرابطة الدولية للعمل آنذاك، يسود عالم العمل، والمدينة إلى حد ما، واثقاً من نفسه إلى درجة كافية ليتخذ أسلوباً دمثاً.

إلا أنه عندما جاء وقت التفكير، ذكر أكثر الفوضويين خيالاً، مثل مانويل بويناكازا، وليس النقابيون الناضجون نسبيّاً، مثل سلفادور سيغوي وأنخيل بيستانيا، فقط، الأخطار التي يمثلها تضخم أسرع مما ينبغي في الأعداد: جماهير انفعالية، غير

مستقرة، مكونة، خاصة، من مهاجرين غير متعلمين ما يزالون قريبين من العقليات الريفية، مع عدد كبير من الهامشيين الذين يمكن استخدامهم لكل أنواع الاستفزاز.

ويعتقد ج.هـ.ماكر أن الأمل الألفي، و"الحمى الروسية" أثرا، في هذه البيئة كما في الأندلس، أكثر من الأزمة الاقتصادية التي لن يشعر بتأثيرها إلا عام ١٩٢٠. إلا إن أكثر الهزات حدة تقابل أحداث مدريد وفالنسيا المدينية. ومن المؤكد أن تؤدي مراجعة للسياق في الأجل القصير جداً (كما بالنسبة لأزمة ١٩٢٠ الفرنسية) إلى تخفيف هذا الاستبعاد السريع للعامل الاقتصادي. والواقع هو أن الجمود بدأ مع سنة ١٩١٧. وكان عام ١٩١٨ سنة انتهت بصورة سيئة جداً. ويجب أن يكون التباين بين بؤس المهاجرين وأرباح زمن تضخم الحرب الفاحشة قد لعب دوراً في بعث الفوضوية وفي اللجوء إلى النقابية والإضراب العام إذا كانت تهيئ لـ"المساء الكبير".

ومع ذلك، فإن مسألة التنظيم هي التي سادت، بين ٢٨ حزيران والأول من تموز ١٩١٨، مؤتمر سانس (إحدى ضواحي برشلونة) الإقليمي. فقد قرر ١٦٤ مندوباً يمثلون ١٩٨ منظمة و٧٣٨٦٠ عضواً التخلي عن التنظيم القائم على نقابات مهنية صغيرة إلى تنظيم على أساس فروع كبيرة تتفق بصورة أفضل مع التطور الصناعي الحديث، ولكن ذلك على المستوى الإقليمي وليس على المستوى القومي. وسوف يعطي ذلك قوة كبيرة جداً للإضرابات اللاحقة. وأصبحت كلمتا "النقابة الوحيدة" على كل الشفاه منذ ذلك الحين. وبالمقابل، كان الحديث عن ثورة فورية قليلاً، وعن ثورة "بلشفية" أقل أيضاً. وكانت اللجنة الإقليمية المنتخبة، ومن أعضائها سلفادور سيغوي وسلفادور كويماديس، تتبع خط الفوضوية النقابية الواقعية. وبقي أنخيل بيستانيا على رأس تحرير ***التضامن العمالي*** التي تشكل، دون شك، النواة الدائمة الأكثر تأثيراً.

وعلى العكس من ذلك تماماً، كان يسيطر على اللجنة الوطنية (المؤقتة) للمركز الوطني للعمل فوضويون أكثر نقاء بكثير. وكان السكرتيران الأولان بويناكازا وبوال. وفي نهايات السنوات، كان مؤتمر فوضوي خالص، غير نقابي يعقد في برشلونة، مع تمثيل لكل المناطق (الشرق، الأندلس، الأستورياس) يقرر إدخال الفوضويين العقائديين، بكثافة، في النقابات، ولكن ذلك كان للحد من الانحرافات "الاحتمالية" فيها.

وهذه الازدواجية الداخلية التي يرى بعضهم أنها أصل ضروب الفشل المقبلة لم تكن، بعد كل شيء، سوى تجسد لانقسامات سنوات ١٨٧١-١٨٧٣: نقابية كاتالونية تقليدية، تسرب دائم لفوضوية أكثر عاطفية، أكثر تنظيراً، ولكنها أقل تنظيماً بكثير. إلا إنه لم تكن هناك، كما كان في السابق، قطيعة عميقة. ففي الأيام الأخيرة من ١٩١٨، كان سيغوي وبيستانيا ومولينز وبويناكازا وميرا، ومناضلون كثر آخرون، سوية في قيامهم بحملة صليبية جماعية من الشرق اتجاه الأندلس. وكانت هذه فرصة (في فالنسيا يوم عيد الميلاد) لإدخال اتحاد العمال الزراعيين في الاتحاد العام للعمل. ولكن الحكومة استاءت في كانون الثاني ١٩١٩. واعتقل سيغوي وبويناكازا وهيريروس ونيغر واقتيدوا إلى البارجة *بيلايو* ثم إلى السجن.

وفي شباط ١٩١٩، اندلع إضراب "الكانادينسه". وكان، رمزيّاً، مواجهة بين "النقابة الوحيدة" الفتية لعمال المياه والغاز والكهرباء وأول ارتسام لشركة مسيطرة متعددة الجنسيات "شركة برشلونة للنقل والنور والطاقة" ذات الأغلبية الأنغلو-كندية المكرسة لتجمع، عما قريب، كل المصالح الأجنبية في قطاع الكهرباء الكاتالاني. وكان أصل هذا الإضراب تسريح عمال مرتبط بالسياق. وأدى التفاعل بين العقوبات وضروب التضامن إلى توسع الإضراب: فخلال ٤٤ يوماً، عاشت برشلونة في الظلام وشل ٧٠٪ من صناعاتها. وكانت "نهاية العالم"، كما كتب بيستانيا. وكان العمال يمارسون "الحزام الأحمر"، رفض طباعة الصحف التي تحمل إنذاراً إلى المضربين.

ووقعت فتن مدريد والأندلس في الشهر نفسه. وترددت القمة. فقد كانت إدارة الـ"كانادينسه" (لاوتون) ورئيس الحكومة الكونت دو رومانونيس يريدان التفاوض، ولكن السلطات المحلية، وخاصة العسكرية، لم تكن تريد ذلك. والجنرال ميلانز دل بوش الذي جرب التعبئة عبثاً، سجن ٣٠٠٠ مضرب. ومع ذلك انتصرت المصالحة. ففي ١٧ آذار، بدا النصر العمالي فاقعاً: يوم عمل من ثماني ساعات، رفع أجور، دفع أجور أيام الإضراب، إطلاق سراح كل السجناء باستثناء من وجه إليهم اتهام ما. وهذه النقطة الأخيرة أعادت طرح كل شيء على بساط البحث. ففي سكرة النصر، كان ٢٥ ألف عامل اجتمعوا في "الحلبات" يريدون أن يطرحوا تحرير "كل" المسجونين شرطاً لاستئناف العمل. وألقى سيغوي، ملطف الأجواء المعتاد، وكذلك قادة معروفون، كالفوضوي "الخالص" ميراندا، بكل فصاحتهم للحصول على تسوية: استئناف العمل، ولكن ذلك مع إنذار لمدة ثلاثة أيام لفرض عمليات إطلاق السراح الأخيرة. وماطلت السلطات. وفي ٢٤ آذار أعلن الإضراب العام.

الإضراب العام في برشلونة، أيام انتصار المركز الوطني للعمل، شيء جلل. فكل شيء يتوقف كما لو كان ذلك بعصا ساحر. ولكن ذاك كان تحدياً بين النظام القائم والثورة لا يمكن أن يدوم. ففي آذار ١٩١٩، اكتسحت القوات المسلحة الشوارع مدعومة بثمانية آلاف متطوع من أنصار النظام المتحمسين أو الأجراء تحت اسم *سوماتين* الكاتالاني القديم (الذي يعني النهوض بكثافة في حالة الخطر). وكان رومانونيس يلعب، بصورة موازية، ورقة أخرى. فكان الأول، في أوروبا، الذي عمم يوم عمل الثماني ساعات بمرسوم. ولعبة التوازن هذه فتتت الإضراب. وانتهى عندما أجبر تحالف السلطات العسكرية وأرباب العمل المقاتلين في برشلونة، في ١٥ نيسان، السلطات المدنية على الانسحاب. وفعل رومانونيس الأمر نفسه. وانتهى نجاح آذار الكبير في تفاقم مهدد للصراع الطبقي.

وبين أيار وآب، وعلى الرغم من القمع (تحدثوا عن ٤٣٠٠٠ اعتقال)، حافظ الاتحاد الوطني للعمل على قواته ونشاطه. ولكن المساجلات احتدت داخله بين أنصار النقابية "الخالصة" وأتباع العمل المباشر الذين كانوا يرفضون أن يروا في النقابات قالب المجتمع المقبل ويعتقدون أن الثورة ما تزال ممكنة. وأقلق جيل جديد من المناضلين حتى أقل القادة اعتدالاً (بويناكازا) بتروعه إلى ممارسة "المؤامرة الاجتماعية" التي تسهل الاستفزازات. وبدأ الشرطي برافو بورتيلا، الجاسوس الألماني السابق، وعلى الرغم من انكشاف أمره، في تجنيد قتلة. وقد اغتالوا، في ١٩ تموز، القائد النقابي ساباتير، ولكن برافو بورتيلا سقط بدوره في ١٥ أيلول. فقد بدأ عهد ***البيستوليروس*** (حملة المسدسات).

إلا إن حاكم برشلونة المدني ج.أمادو، وكان ذا عقل متفتح، عرض، بعد أن تبين أن القمع لا يفيد، أن يستقبل سيغوي ومندوباً عن أرباب العمل لوضع حد لبلبلة الإضرابات وإغلاقات المصانع التي جمعت ٧٠٠٠٠ عامل. وتشكلت "لجنة مختلطة". ولكن النشاط المحموم لسيغوي وبيستانيا اللذين أجريا اتصالات في قصر بويلو، في الأتينيو، لم يكن يروق للفوضويين التقليديين ولا لناشطي النقابات الشباب. إلا إن الأحداث بدأت تثبت صواب رأيهم. فقد قرر مؤتمر لأرباب العمل الكاتالانيين، سرّاً، أن يستعملوا إلى آخر حد سلاح الإغلاق الشرعي. وسوف يصبح عدد مغلقي المصانع، في تشرين الثاني، ٢٠٠٠٠٠. واعتمد سيغوي ولجانه على المفاوضات وعلى الزمن. وأبدى بويناكازا أسفه لعدم انتهاز فرصة احتلال المصانع وتشغيلها والاقتراب من الثورة على هذا النحو. وعلى العكس من ذلك، استترفت عشرة أسابيع من الحرمانات المقاومة العمالية. وعلى وجه الخصوص، لم تصدق نزعة بويناكازا العمالية القديمة.

"هذه الصور في الصحافة المصورة التي يبدو فيها ممثلونا غارقين في مقاعد وثيرة إلى جانب أعدائهم المزمنين...".

واتسعت الهوة بين التقليد العاطفي الفوضوي و"الاحتمالية" النقابية على الرغم من أن سيغوي حرص على أن يؤكد، في مدريد، بصورة عابرة، ما يلي:

"نحن، في الصميم، شيوعيون. ولكن شيوعيتنا تتميز قليلاً عن شيوعية رفاقنا الروس. إنهم يتبعون ماركس ونحن ما نزال نرى، اليوم، كما قبل ثورتهم، أن الحق كان إلى جانب باكونين".

ولكن هل قام سيغوي، حقّاً، بالمقابلة بين ماركس وباكونين؟ وهنا مكان التفكير، لحظة، في هذا الوجه المسيطر والجذاب للنقابية الكاتالانية في ذروتها. إن سلفادور سيغوي (*نوي دل سوكري*، الفتى السُكّرة، إلا أنه ليس لهذا اللقب من قيمة خلاف كونه علامة على محبة شعبية) قد أصبح، لأنه مات عام ١٩٢٣ قتلاً برصاص "*بيستوليرو* ينتمي إلى البوليس أو إلى أرباب العمل"، شخصية شبه سحرية يؤكد كل اتجاه عمالي لاحقاً أنه كان من شأنه أن يكون هذا اتجاهه: الإصلاحيون لأنه كان توفيقيّاً، النقابيون لأنه أراد أن يبني نقابية، الفوضويون (بعضهم على الأقل) لأنه لم يتنكر، قط، لأصوله ولمفرداتهم، الشيوعيون لأنه كان من شأن هذا "الواقعي" أن ينضم إليهم. "آه، لو كان هنا لكسبنا الحرب...". هذا أسف غالباً ما يسمع. وهذا النوع من الفرضيات، كما بالنسبة لجوريس مثير للغيظ أحياناً. ومع ذلك، فينبغي على تاريخ الاشتراكيات أن يحدد موقع الرجل وأيديولوجيته.

عرف سلفادور سيغوي المولود عام ١٨٨٧، وهو طفل، محاكمات مونجويك، والأسبوع الفاجع وهو في الثانية والعشرين. وجرت كل تربيته على بلاط المقاطعة البرشلونية الخامسة المضطربة والبائسة. وكان حرفيّاً أكثر منه عاملاً، مع برهات بوهيمية خالصة. ومع ذلك، فسوف يمتدح، فيما بعد، الحياة الرصينة والأسرية. وقد قرأ كثيراً، بصورة عشوائية إلى حد ما. ولكنه كان منجذباً إلى النضالية العمالية للمجموعات الصغيرة والاجتماعات العامة أكثر منه إلى الفوضوية الكتبية. وسوف يصبح مختصّاً

بالتنظيم، ولن تجتذبه "السياسة"، قط، بحكم تربيته. وبما أنه كان رياضيّـاً، مليئاً بالحيوية، قادراً على الإقناع، فقد كان ينشر التعاطف حوله. وكان صحفيون مدريديون يقابلون بينه وبين بيستانيا المتقشف، الخجول والخطيب الضعيف.

وكانت النقابة شاغل سيغوي الوحيد الثابت. وليس ذلك من أجل النضال، فقط، بل من أجل المستقبل. وكان، عام ١٩٢٠، مقتنعاً بأن الثورة السياسية في المجر وألمانيا والثورة الاقتصادية في روسيا قد فشلتا لأنه لم يعهد بالإنتاج إلى النقابات. إلا إنه تدخل، هنا، قناعة أخرى تبعد سيغوي عن الوهم الثوري الخاص بالسنوات التي ندرسها. فقد قال في أتينيو مدريد:

"ما الذي يمكن أن يكون قد حدث، وما الذي يمكن أن يحدث أيضاً، أيها الرفاق والأصدقاء، لو جاءت الثورة المنتصرة في كل أوروبا (أسلم بهذا الاحتمال) لتقرع على أبوابنا، على بيوتنا؟ أجيبوا عني. لسنا مهيئين، وليس لدينا تنظيم، بل يجب حتى أن نقول للبورجوازية: كلا، لا نريد أن نقبل بهذه المسؤولية. انتظري برهة، انتظري أن نوجه أنفسنا. إننا لا نعرف ما يدور الأمر حوله".

كان باكونين يتهم ماركس بأنه يقول للعمال: "أنتم لا تعرفون شيئاً". وسيغوي نفسه هو الذي يكرر، في هذا الخطاب نفسه: "نحن لا نعرف شيئاً". إن هذا خطير وقريب من تيمة فابرا ريباس: فلندع البورجوازية تؤثث المنـــزل. ونحن نفهم أن يكون الثوريون الشباب قد ذعروا عندما تمنت البورجوازية الذكية الاتصال بسيغوي. ولكن البورجوازية العمياء التي قتلته كانت تخضع لارتكاس قابل للتفسير: فالجماهير التي كان "الفتى السكرة" يعبئها كانت تهددها.

ولم يكن أقل إثارة للقلق، في الجانب العمالي والشعبي، أن يرى رجل يملك مثل هذه السلطة على مثل هذه الجماهير التي يحركها مثل هذا الإيمان يتراجع أمام المسؤولية الثورية

في البرهة التي كان يؤكد، فيها، هو نفسه، إفلاس الرأسمالية والمشروعية الأخلاقية للثورة. وعندما يعد لويد جورج العمال الإنكليز بستمئة ألف مسكن فإن سيغوي يحيي فيه رجلاً "قادراً"، ولكنه يصرح بأن على الطبقة العاملة رفض مثل هذه "الصدقات"، ورفض وصاية الدولة، خاصة، باسم الحرية والعدالة "الكاملتين". ولكن، كيف يبرر هذا الرفض إذا لم يكن المرء يرى الطبقة العاملة "قادرة" على بناء بيتها بنفسها؟

إن رسالة مرسلة من فرنسا إلى ***التضامن العمالي*** ترينا سيغوي معجباً بالروح الحربية الفرنسية الموروثة، كما يقول، عن ١٧٨٩ والكومونة. والرسالة مؤرخة في عام ١٩١٧! وهذه تذكر أسماء جوريس وزولا وريكلو وأناتول فرانس. وفي مكان آخر، يسمي سيغوي مفكريه المفضلين: أرسطو، ديكارت، كانت، مونتين، روسو، نيتشه، غراسيان. ولم يرد ذكر لماركس ولا لباكونين ولا لأي عالم اقتصاد. ونحن نتعرف هنا على نموذج المعارف الموسوعية البرشلونية، النموذج الثقافي المشوش. فالبعد ينقص أفضل القادة الثوريين الإسبان. ويقول ج.هـ.ماكر أنه لم يكن في استطاعة سلفادور سيغوي أن يصبح شخصاً مثل لارغو كاباليرو أو جوهو، وهذا محتمل فعلاً. كان يريد، كما قال هو نفسه، أن يكون بالنسبة للحركة الإسبانية، شخصاً مثل غريفويل أو لاغارديل! ذات يوم، ما الذي كان يعرفه عن لينين عندما كان يتحدث عنه بقليل من الازدراء؟ إن أذكى آراء سيغوي تنصب على العلاقات بين البورجوازية والكاتالانية. والمزاج لا يكفي من أجل رؤية عالمية، لا محلية، للأمور.

١٩٢٠-١٩٢٣. صراعات متفاقمة: الإرهاب البرشلوني. انشقاقات اشتراكية: مسألة الأممية.

من الصحيح أن كل الحركة العمالية العالمية هذه التي دفعت بها إلى الأمام نهاية الحرب والثورة الروسية ثم زعزعها وقسمها القمع وضروب التردد حول ما يجري في

الشرق، وكل هذا بين ١٩١٨ و١٩٢١. ولكن هناك فروقاً زمنية. ففي فرنسا، بلغت الحركة ذروتها عام ١٩٢٠. وفي إسبانيا، أحرز المركز الوطني للعمل انتصاراته عام ١٩١٩ ونما عددياً، أيضاً، عام ١٩٢٠، ولكنه خضع لحرب حتى الموت. ودامت مسائل الانتماءات الدولية حتى عام ١٩٢٢.

الإرهاب البرشلوني

هذه حلقة معروفة ليس للتفصيل أن يجري فيها هنا. إنها لا تعني تاريخ الاشتراكية إلا كظاهرة عادت إلى الظهور اليوم: إرهاب بوليسي منظم ضد المناضلين والمراكز، "قانون عمليات الهرب" الذي يسمح بقتل سجين يتظاهرون بأنهم قد أطلقوا سراحه، "نقابات حرة" مواجهة للنقابات الثورية، ميليشيات مسلحة معادية للعمال، تكاثر استفزازيين.

درس آخر: كانت النقابات والمناضلون المسؤولون (بيستانيا) يحسون بشيء من الحرج في تغطية "الاعتداءات الاجتماعية" الفردية، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون أن يدينوا أو يهملوا، دون مساعدة، المناضلين الشباب الذين كانوا يجازفون بحياتهم ليثأروا للقتلى ويضربوا المسؤولين. إلا أن صراعاً طبقياً مقتصراً على حوار الخوف هذا يصعب أن يصل إلى ثورة. فبضع عشرات من المناضلين المقتولين يبيد منظمة، ولا يستبدل بسهولة شخص مثل سلفادور سيغوي الذي سقط عام ١٩٢٣، في حين يمكن لحاكم مدني أو كاردينال وحتى رئيس وزارة أن يملكوا بديلاً، دون مشاكل، وأن قادة القمع (مارتينيز أنيدو، أرليغوف) ينجون من الاعتداءات.

وفشلت محاولة وحدة بين الاتحاد العام للعمل والمركز الوطني للعمل ضد الإرهاب. وكان الاحترام الذي كان يوحي به للنقابيين بعض الجمهوريين الشجعان، كالمحامي لايريه، وجهاً هاماً فيما يتعلق بالمستقبل السياسي. وسوف يفيد محام آخر، لويس

كومبانيس، هدد أيضاً، عام ١٩٣٦، كرئيس للجمهورية، من فكرة إيجابية مسبقة لدى الفوضويين بسبب ذكرى ١٩٢١.

الانشقاقات الاشتراكية ومسائل الأممية

لم تكن للمناقشات والانشقاقات التي أدت، داخل الحزب الاشتراكي، إلى تشكيل حزب شيوعي بساطة مؤتمر تور. فالحزب الذي ضاعف عدد أعضائه بين كانون الأول ١٩١٨ وكانون الأول ١٩١٩ عقد في هذا التاريخ الأخير مؤتمراً غير عادي قرر بـ ١٤٠١٠ أصوات مقابل ١٢٢٩٧، مع "إقراره سلوك المنظمات البروليتارية" التي تمارس السلطة في روسيا وإعلانه أن "ديكتاتورية البروليتاريا هي الشرط الضروري لانتصار الاشتراكية"، أن يبقى، مؤقتاً، في الأممية الثانية.

ولكن الاندفاعة لمصلحة الأممية الشيوعية، خاصة في تجمعات فيسكاي والأستورياس البروليتارية، كانت من القوة بحيث قرر مؤتمر غير عادي ثان الانضمام إلى هذه الأممية بـ ٩٢٦٩ صوتاً مقابل ٥٠١٦ واستنكاف ١٦١٥ دون أن يسبب هذا انشقاقاً، ولكن مندوبين معارضين انتدبا إلى موسكو للاستعلام على أساس أن القرار اتخذ من حيث المبدأ فقط.

وهذان المندوبان، أنغويانو وفرناندو دولوس ريوس، عرضا أطروحاتهما المناقضة أمام مؤتمر ثالث في نيسان ١٩٢١. وفي هذه المرة، لم يحصل الانضمام إلى الأممية الثالثة سوى على ٦٠٢٥ صوتاً مقابل ٨٨٠٨. ومع ذلك، أكد الحزب الاشتراكي العمالي الإسباني تعلقه بديكتاتورية البروليتاريا، بل وبالثورة الروسية. ولم يتراجع إلا أمام الأحد والعشرين شرطاً واختار أممية فيينا.

وكان هذا الباليه المعقد قد أخر الانشقاق داخل الحزب على الرغم من أحداث حارة بين *ثلاثيين* متحمسين وحزبيين قدامى. ومع ذلك، فإن الشبيبة الاشتراكية

كانت، منذ قرارات المؤتمر الأول، قد انضمت إلى الأممية الشيوعية ثم أسست، في نيسان ١٩٢٠، ***الحزب الشيوعي الإسباني*** الأول حتى قبل مرور بورودين الذي أجرى اتصالات، ولكنه بقي قليلاً ولم يدفع إلى الانشقاق أبداً. وكان في الشبيبة حوالي ٧٠٠٠ عضو تبع ١٠٠٠ منهم الحركة (مدريد، فيزكاي، الأستورياس). والواقع هو أن ٥٠ أو ستين طالباً وعاملاً شابّاً من مدريد كانوا يعطون المجموعة لونها. وكان السكرتير، ميرينو غارسيا، معلماً أصوليّاً بصورة شرسة. ولكن محرر الجريدة (***الشيوعي***)، خوان أندرادو، كان على يسارية من التصميم بحيث أقام علاقات متصلة على يسار أمستردام وألمانيا المتطرف وأثار كتاب ***المرض الطفولي*** غضبه. وكان قاسياً حيال انتهازية سيغوي قسوته حيال انتخابية الحزب الاشتراكي أو عمالية الاتحاد العام للعمل. وميرينو الذي أوفد إلى المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، وصل متأخراً، ولكنه استقبل من جانب لينين الذي "لم يعترض" على الحزب الفتي وطرح أسئلة حول الوضع الزراعي الإسباني. وعاد المندوب عن طريق الجنوب وبهره الجيش الأحمر.

إلا إن رفض مؤتمر ١٩٢١ للأممية الثالثة أدى إلى خلق حزب آخر، ***الحزب الشيوعي العمالي***، بمبادرة من قادة الأقلية، أنغويانو، نونيز دوأريناس، المناضل القديم غارسيا غويخيدو، وكذلك بيريز سوليس، قائد اليمين المتطرف في الحزب الاشتراكي العمالي السابق الذي تحول إلى "بلانكية" مفاجئة قليلاً (سوف ينتهي إلى الكتائب). وأصبحت المسألة هي توحيد الحزبين الشيوعيين الذي كان شباب الحزب الشيوعي الإسباني يطرحون شرطاً له هو فصل القادة ذوي الماضي الإصلاحي المبالغ به. وفي المؤتمر الثالث للأممية الشيوعية، منحت الأفضلية للحزب الشيوعي العمالي الإسباني. واقتضى الأمر بعثتين (غرازيادي، هومبير-دروز) للمفاوضة ثم لفرض انصهار الحزبين وانضباطاً مشتركاً قبله جيداً ميرينو، وبصورة أقل ودية أندرادو وأصدقاؤه. وفي أول مؤتمر (آذار

١٩٢١)، أحصي ثمانون تجمعاً، إلا أنه يمكن تقدير إسهام الحزب الشيوعي الإسباني بـــ٢٠٠٠. وعلى الرغم من تفاؤل هومبير-دروز النسبي، لم يصبح الحزب الشيوعي الإسباني حزباً جماهيرياً. وسرعان ما تركه الكثير من مؤسسيه. وحافظت نوى محلية (الأستورياس، فيزكاي، إشبيلية)، وحدها، على حيوية (غير خالية من الفئوية كما تذكر دولوريس إيباروري). وكانت الجماهير العمالية تنظر إلى مكان آخر.

الرحلات إلى موسكو: البلشفية والنقابية والاشتراكية

كان جهاز نقابي يمسك به بقوة لارغو كاباليرو قد حصل بسهولة من الاتحاد العام للعمل (١٠٩٠٢ صوت مقابل ١٧٩١٩) على رفض للانضمام إلى الأممية الشيوعية. وكان، في الاتحاد العام، في نهاية ١٩٢٠، ٢٠٠ ألف عضو.

وكان الاتحاد الوطني للعمل يبلغ، في التاريخ نفسه، مليون عضو احتمالاً. وكان قد صوت، في كانون الأول ١٩١٩، في مؤتمر مسرح الكوميديا، على القرار التالي:

"يعلن الاتحاد الوطني للعمل نفسه وفيّاً للدفاع عن مبادئ الأممية الأولى التي طرحها باكونين. وهو يعلن عن انضمامه، مؤقتاً، إلى الأممية الثالثة بسبب طابعه الثوري في انتظار أن ينظم ويحتفل، في إسبانيا، بالمؤتمر الدولي الأول الذي سيرسي الأسس التي يجب أن تقوم عليها الأممية الحقيقية للعمال".

وانطلاقاً من هذا القرار، أصبحت فرص مندوبي المؤتمر الوطني للعمل في موسكو لإسماع أصواتهم قليلة. وفضلاً عن ذلك، فإن واحداً منهم فقط، أنخيل بيستانيا، وصل إلى موسكو.

وتذكر رحلته، كثيراً، برحلة أنسيلمو لورنزو إلى لندن عام ١٨٧١. فالرجل الذكي، الصادق، الوفي لتقاليده غاص في عالم غير عالمه. لقد تعلم في موسكو أن أممية نقابية جديدة سوف تؤسس، ولم تكن لديه تعليمات بصددها. كان يريد أن يكون

الناطق بلسان منتدبيه، ولكنه كان يتفق له أن يصوت على قرارات لا يقرها هو نفسه. وكان الناس معه وديين غالباً، ومتهكمين أحياناً. وكان، كلورنزو، يعاني عقدة معلم ذاته. وعندما رافع بأن الثورة الفرنسية استغنت عن الأحزاب، هتف به تروتسكي من القاعة: "وماذا عن اليعاقبة؟". ولكن إخضاع النقابات للحزب كان غير مقبول بالنسبة إليه، وكان كثير من الأمور يصدمه بما فيها، في الحياة اليومية، بعض الارتكاسات البورجوازية. وبدا له لينين، في العلن، مستبداً وقليل الاطلاع على شؤون إسبانيا. ومع ذلك، فقد أوحى له، في حديث خاص قبل رحيله، "باحترام غير محدود وبعاطفة عميقة". فقد اكتفى بأن تمتم: "أنت مخطئ يا بيستانيا، أنت مخطئ". وقيل إنه قال عن بيستانيا، فيما بعد: "عامل ذكي ونقي" خطؤه الوحيد هو أنه كان يرى "في الحرية حجر زاوية البناء الأيديولوجي". وعاد بيستانيا، مثل لورنزو، إلى بلاده غير مقتنع، ولكنه كان مضطرباً. ولما كان قد سجن، منذ عودته، فإنه لم يتعجل في نشر ملاحظاته التي ستلعب، مع ذلك، دوراً رئيساً في القطيعة بين موسكو والنقابية الإسبانية. وفضلاً عن ذلك، كان الفوضويون "الخالصون" أكثر حساسية لتنديدات أبناء مذهبهم الروس والأوروبيين، ولكن فيما بعد، ذلك أن بويناكازا كان، في صيف ١٩٢١ هذا نفسه، ما يزال يدافع عن لينين ضد ***رسالة كروبوتكين المفتوحة***.

ومن الطريف أن نتبين أن الاشتراكي فرناندو دولوس ريوس كان، في رحلته إلى روسيا، قد زار، حاملاً رسائل وهدايا، "الأمير كروبوتكين وأسرته النبيلة". والمقارنة بين كتاب ***ستون يوماً*** لبيستانيا و***رحلة*** للوس ريوس الذي أعيد طبعه مؤخراً تحتوي على دروس هامة. فالبورجوازي الكبير المثقف والمناضل البسيط، معلم ذاته، يردان بصورة مختلفة في كثير من النقاط. وهما يلتقيان في نقاط أخرى بوصفهما رجلين ما يزال يسيطر عليهما القرن التاسع عشر. ولا يبدو أن الفقيه الاشتراكي قد فهم أكثر من بيستانيا المعنى المضبوط لـ ***الحرية، كيف؟*** التي ينسبها إلى لينين.

وجاء تيار أخير، هام للمستقبل، ليقع، بين ١٩١٩ و١٩٢١، عند الالتقاء بين النقابية والبلشفية. فقد حلم معلمان كاتالانيان، جواكين موران وأندريه نان، في الوقت نفسه، بالثورة الروسية وبقوة الاتحاد الوطني للعمل الإقليمية بأن يحولا الأخير من الداخل إلى فهم أفضل للأولى. وبما أن القمع البرشلوني قد نقل إلى ليريدا، مركز نشاط موران، بعض الفعاليات الاتحادية، فقد استطاع نان وموران والفالنسي أرلنديس أن يحصلوا على تسميتهم ممثلين للاتحاد الوطني للعمل في المؤتمر الأول للأممية العمالية في موسكو، عام ١٩٢١. وقد وجدوا أنفسهم ضمنه في موقف ملتبس: فسوف يخلهم، في إسبانيا، مؤتمر ساراغوسا الاتحادي (١٩٢٢)، في حين قد بدا عليهم، في موسكو، أنهم دافعوا عن النقابية الخالصة وعن الفوضويين المسجونين في هذه المناسبة (مشادة حامية بين أرلنديس وتروتسكي). وكانت قراءاتهم (سوريل) وصولاتهم (مونات، روسمر، فيكتور سيرج) تصنفهم مسبقاً، إن صح هذا القول، في "معارضة يسارية". ولكن مسارهم سيكون معقداً. ففي المؤتمر الثاني للأممية النقابية، ظهر نان في مكتب هذه الأخيرة، وسوف يبقى فيه طويلاً بوصفه الممثل الوحيد للمنظمات النقابية الناطقة بالإسبانية.

وبصورة موازية، وعلى أثر حادث دام في مؤتمر تشرين الثاني ١٩٢٢، طرد الشيوعيون المدريديون من الاتحاد العام للعمل وسحقت محاولتهم للترشيح لانتخابات ١٩٢٣.

وهكذا، فإن الأحزاب والنقابات العمالية الغارقة في خصوماتها والعاجزة عن استغلال الغضب الشعبي أمام مراكش وجدت نفسها، كذلك، متروعة السلاح أمام بيان الجنرال بريمو دوريفيرا (١٣ أيلول ١٩٢٣) الذي يغطي المسؤوليات الملكية ويطمئن البورجوازية الكاتالانية. وكان إضراب "شيوعي" قصير وموضعي، في بلباو، ونداء عقيم للاتحاد الوطني للعمل وزيارة أكثر عقماً، أيضاً، لبويناكازا للارغو كاباليرو، كانت هذه

كل المقاومة العمالية لهذا الانقلاب السلمي ظاهراً، ولكنه وضع في قلب الدولة (الداخلية وإدارة الأمن) مارتينيز أنيدو وأرليغوف منظمي الإرهاب البرشلوني.

١٩٢٣-١٩٣٠.الاشتراكيات والديكتاتورية

لعب بريمو دوريفير ورقة الانقسام. فقد أقام علاقات مع المناضل القديم في الاتحاد العام للعمل، لانيزا من الأستورياس، واستقبله واقترح على الاتحاد العام للعمل أن يمثل، بهذه الصفة، في "مجلس الدولة". وقبل لارغو كاباليرو هذا التمثيل الذي تولاه هو نفسه ضد رأي الاشتراكيين "السياسيين" الذين كانوا يخشون التأثير السيكولوجي لهذه الشبهة. وعملت، بالنسبة لنزاعات العمل، "لجان مختلطة" شارك فيها الاتحاد العام للعمل وتساءل بيستانيا، نفسه، عما إذا لم يكن يجب أن يكون لهم ممثلون فيها. إلا أنه إذا كان الفوضويون النقابيون قد استطاعوا، في الأشهر الأولى، عقد بضعة اجتماعات (غرانوليز، ساباديل)، فقد كان ذلك من أجل أن يرى، فيها، انتصار الاتجاهات الفوضوية الخالصة، العنيفة ضد بضعة "بلاشفة" والمزدرية للمعتدلين. ومنذ منتصف ١٩٢٤، هبط نشاط الاتحاد الوطني للعمل، عمليّاً، إلى العدم، وكان الأمر كذلك بالنسبة للنوى الشيوعية المتهمة بمؤامرات والمعتقلة باستمرار.

وقد أمكنت الإشارة إلى أن موقف كاباليرو كان مجزيّاً: فالمحافظة على اتحاد نقابي يضم ٤٠ ألف عضو في ظل نظام استبدادي يمكن أن يعدَّ بمثابة اختراق. ولكن هذا "التعاون" الذي ذكر به مئة مرة لن يسهل، بين ١٩٣٠ و١٩٣٦، مهمة الاتحاد العام للعمل، ولن يستعيد الاتحاد الوطني للعمل أعضاءه بسرعة أدنى.

ولنسجل، أيضاً، بعض الأوهام التي خلقتها السياسة الاقتصادية لـــ"الإدارة" بانعدام المستبقات لديها (شراء النفط الروسي) وتدابيرها الاجتماعية المكروهة من جانب أرباب العمل الكاتالونيين وأشغالها الكبرى التي كانت مشاريع أكثر منها تنفيذاً ولكنها مغطاة

بالمفردات النقابية ("اتحاد النقابات الهيدروغرافية"). وهكذا، فقد خيل للاشتراكي لورنزو باردو، تلميذ كوستا، أنه مدعو لتحقيق حلمه كاختصاصي كبير في الشؤون المائية.

أما الفوضويون الذين انفصلوا عن الهموم النقابية المباشرة، فقد نموا أنشطتهم في عدة اتجاهات: الأيديولوجية (صحف ومجلات محلية، أدب شعبي)، المؤامرات (اعتداءات في إسبانيا والخارج)، محاولات على الحدود (فيرا وبيداسوا)، تدريب على حرب العصابات، وأخيراً التنظيم لـــ ("ملاكات اتحادية" اجتمعت، عام ١٩٢٧، "اجتماع عام ١٩٢٨).

وبالنسبة للمستقبل، يجب أن نميز (وهذا ليس سهلاً دائماً) بين مجموعات فوضوية غالباً ما يخلط بينها ولكنها متمايزة في مشاريعها (راجع سيزار م.لورنزو): أ- مجموعة ولدت في فرنسا حوالي ١٩٢٦ تضم أبطال ٩ تموز المقبلين دوروتي وأسكازو وغارسيا أوليفر وتحلم بالاستيلاء على السلطة، بلجان مسلحة، بنظام ثوري، بـــ"ديكتاتورية ديمقراطية" ولكنها ليست من النموذج البلشفي. ب- الاتحاد الفوضوي الإيبيري (الذي يغطي، مبدئيّاً، البرتغال) الذي ولد، عام ١٩٢٧، على شواطئ فالنسيا، في اجتماعات شعبية رياضية وترويحية لم تكن تستبعد، كما يقول بيراتز، التدريبات على الرماية وصناعة المتفجرات. وسرعان ما سيدخل الاتحاد الإيبيري المنظم في "مجموعات متجانسة" (غير مهنية أو جغرافية) إلى الاتحاد الوطني للعمل ويسيطر على اتجاهاته. جـــ- الأجهزة النقابية التي يعاد بناؤها والتي كان يلتقي، فيها، دون أن يخلو الأمر من احتكاكات، شباب فوضويون وشيوخ نقابيون.

إن كل هذه "الاشتراكيات" المتنوعة سوف تسهم، حسب اتفاقات اتجاهاتها واتصالاتها، ابتداءً من ١٩٢٨، في المعارضة المتصاعدة ضد بريمو دوريفيرا، في المؤامرة الجمهورية التي هزمت، في كانون الأول ١٩٣٠ في شكلها العصياني والتي انتصرت في انتخابات نيسان ١٩٣١ البلدية.

الاشتراكية والجمهورية البورجوازية
الإسهام الاشتراكي والعمالي في الثورة السياسية

لم يكن هناك، بين تقاعد بريمو دوريفيرا (٣٠ كانون الثاني ١٩٣٠) وإعلان الجمهورية (١٤ نيسان ١٩٣١)، أي تجمع نقابي أو سياسي غائبٍ عن أحداث الشارع والمؤامرات السياسية-العسكرية وأعمال المطالبة الاجتماعية التي أسهمت، بدرجات متفاوتة، في سقوط الملكية. ومع ذلك، فقد كانت المسافة كبيرة بين المشاركة المباشرة للقادة الاشتراكيين (بريتو، لارغو كاباليرو ولوس ريوس) في "ميثاق سان سيباستيان" الذي ربط بين الأحزاب الجمهورية وفي اللجنة التي ستتحول إلى حكومة، من جهة، ودور مسؤولي الاتحاد الوطني للعمل الأكثر تحفظاً، الأكثر سرية، من جهة أخرى. وكان هناك، في الاتحاد العام للعمل نفسه، معارضون (بستيرو) للتورطات المبالغة في سياستها، ولدى انقلاب كانون الأول ١٩٣٠ العسكري، لم يقلع الإضراب المقرر. وكان من الطبيعي، على العكس من ذلك، أن يكون الاتحاد الوطني للعمل، المرتاب حيال الأحزاب (اضطر بيرو إلى الانسحاب من انضمام عفوي إلى "هيئة المثقفين الجمهوريين" في كاتالونيا)، أكثر انجذاباً إلى المبادرات العصيانية. ولكنه لم يشترك، إلا هامشيّاً، في "ميثاق سان سيباستيان"، وكان هناك حذر من تأمين أسلحة له. وكان ألكالا زامورا ومورا يريدان جمهورية "محافظة". وأزانيا يقول "بورجوازية وبرلمانية".

ولكن البرهة الصعبة اقتصاديّاً كانت مناسبة للمطالب الاجتماعية. وعرفت التجمعات العمالية إضرابات "فيزكاي، ميريس، بويرتولانو، مالقة، إشبيلية). وفي مدريد، أدت كارثة في البناء (الذي تفوق الاتحاد الوطني للعمل، فيه، على الاتحاد العام للعمل)، في تشرين الثاني، إلى احتجاج وطني. وقد أحصي ٢٥٠ ألف مضرب وكان هناك قتلى.

قلنا إن الاتحاد الوطني للعمل استرد أعضاءه. وحافظ الحزب الشيوعي الذي كان ما يزال ضعيفاً جدّاً ومتمسكاً جدّاً، آنذاك، على الرغم من الجو، بتكتيك "طبقة ضد طبقة" على مواقعه في فيزكاي وكسب مواقع في أشبيلية حيث كان يسيطر على بضع نقابات دون أن يخلو الأمر من احتكاكات عنيفة مع أنصار الاتحاد الوطني. وفي تشرين الأول ١٩٣٠، بدأ صدور ***العالم العمالي***، جريدة الحزب الرسمية. ويعود صدور الجريدة الشيوعية الكاتالونية، ***تريبال*** (المستمرة في الظهور هي الأخرى) إلى السنة نفسها. ولكن أغلبية "الاتحاد الكاتالوني-الباليارى" تغيرت مع تشكيل "الكتلة العمالية والريفية"، في انشقاق سوف يسيطر عليه جواكيم موران وأسبوعيته ***الساعة***. واستطاعت هذه المجموعة، في الإطار الكاتالوني، ضم نقابيين خاب أملهم في الفوضوية وكاتالانيين من اليسار المتطرف. ومرة أخرى، تعكس النظرية والتكتيك أصالات إقليمية في المسائل والتقاليد والأمزجة. ولم يكن من شأن ذلك أن يبسط الأزمات والتجمعات القادمة.

وللملاحظة أخرى (تؤكد على الواقعة الإقليمية) مكانها هنا. فعدم تسيس الاتحاد الوطني للعمل كان يجبره على أن لا يقدم إلى الانتخابات، قط، مرشحيه الخاصين. ولكنه يتخلى، في حال الأزمات الخطيرة، عن شعار "لا تصويت". ومنذ ذلك الحين، فإن الأصوات العمالية، في كاتالونيا، حين كان وزنه كبيراً، انصبت، عام ١٩٣١، على "يسار كاتالونيا الجمهوري"، أي على حزب الفلاحين والموظفين وأصحاب الحوانيت والمثقفين البسطاء الذين وجد بينهم مجرد الشعور الكاتالاني وأيديولوجية يسارية (رغبة مزارعي الكرمة في الوصول إلى ملكية كانت، وحدها، مسألة دقيقة). وهكذا لم يكن للطبقة العاملة في المجلس التأسيسي ممثلون إلا بواسطة الاتحاد العام للعمل.

١٩٣١-١٩٣٣. الإصلاحية والانقلابية

إننا، بوصفنا مضمون ١٩٣١-١٩٣٣ الجمهوري بكلمتي "إصلاحية" و"انقلابية"، نذكر، فقط، بالمفردات التي استعملها الاتجاهان الكبيران للحركة العمالية، آنذاك، في تبادل الهجمات. فإنه لمن الحقيقي أن الاشتراكيين في الحكومة ظنوا أنهم سددوا دينهم لهذه الطبقة العاملة بتخطيطهم لإصلاحات لم يكن إيقاعها ولا مضمونها على قياس المسائل المطروحة. ومن الحقيقي أن الفئات المتطرفة من التشكيلات الثورية قد عقدت حياة "قوى النظام" ولعبت، هنا وهناك، لعبة الاستيلاء على السلطة. فليست "الإصلاحية" و"الانقلابية"، إذن، تعبيرين مجانيين. إلا إنه يجب تجنب "لو" الشرطية: "لو كان الاشتراكيون ثوريين..."، "لو كان الفوضويون معتدلين..."، "لو لم يكن الشيوعيون ضيقي التفكير...". فالتاريخ لا يكتب هكذا.

وتفرض بديهية نفسها: فعلى الرغم من التصاعد الكبير في أعداد النقابيين ووجود اشتراكيين في الحكومة، كان المسرح السياسي مشغولاً، خاصة، بمسائل سياسية شكلية أكثر منها واقعية، موروثة من القرن التاسع عشر أكثر مما هي حالية. وقد حصل الاشتراكيون على أن يعلن الدستور إسبانيا "جمهورية عمال". وأثار هذا الأمر ابتسامات أكثر مما أثار حماسة أو مخاوف. ولنلاحظ هنا أن النموذج الدستوري كان جمهورية فايمار في الوقت الذي كانت، فيه، هذه الأخيرة تنهار.

المسألة الزراعية

كانت المسألة الزراعية المسألة الاجتماعية الكبيرة التي عولجت، في حد ذاتها، في البرلمان. وكانت تناقش منذ قرنين. وقد انقضت ستة أشهر من أجل إرساء "قواعد" إصلاح. وفي انتظار ذلك، فرض لارغو كاباليرو حدّاً أدنى مرتفعاً للأجر الزراعي واستخداماً لليد العاملة في مكان وجودها في القرى. ورد الملاكون بوقف مفاجئ لكل

استثمار، وللإنتاج أحياناً. وبدا إنضاج الإصلاح للفوضويين "تحفة في الحذلقة". وكان تطبيقه أكثر من بطيء أيضاً. وعاد اليمين إلى الحكم قبل أن تستطيع "مؤسسة الإصلاح الزراعي" أن تعمل بشكل مفيد. فلم يكن، في ٣١ كانون الأول ١٩٣٤، قد أسكن سوى ١٢٢٦٠ أسرة على ١١٧٨٣٧ هكتاراً من ٩٣٠٠٠٠ أسرة وستة ملايين هكتار معنية (على حد قول كاربون).

صحيح أن المسألة كانت شاقة لأن لإسبانيا عدة بنى زراعية متناقضة، ولكن ما عولج لم يكن سوى مسائل الجنوب دون حلها على أن الإقطاعية لم تكن تهاجم إلا على الورق، في حين كان الفلاحون ينتظرون "التوزيع" مشخصاً. فالصدمة السيكولوجية لم تحدث. وحلموا من جديد بالتوزيع التلقائي.

ولم يكن القادة، فضلاً عن ذلك، متفقين على المبادئ. فقد كان الفوضويون والشيوعيون يقولون: "الأرض لمن يعمل فيها"، وهي صيغة معبئة ولكنها غامضة. هل يراد، ببساطة، صنع ملاكين جدد؟ وكان الاشتراكيون يقولون "مجتمعات عمال"، "جماعات"، "تعاونيات". وكانت "القواعد" تنص على أنه سيكون للفلاحين أن يختاروا، بالتصويت، بين هذه الصيغ والملكية الفردية. (كان من شأن المسيحيين الاجتماعيين أن يريدوها أسرية). وكانت المناقشات بين هذه الخيارات الجوهرية هامة. ولم تكن تستطيع حجب الملاحظة الواقعية: الإصلاح لم يتم، في الوقت المباشر، لم يحول الجنوب. ولم يمنعه ذلك من إثارة ذعر الملاكين المتوسطين والصغار في قشتالة الذين مسهم، عام ١٩٣٢، هبوط أسعار القمح الظرفي الذي زاده حدة محصولان استثنائيان. وقد بين ج.فونتانا، حديثاً، كيف استغلت الفاشية الوليدة هذا القلق المزدوج لتعبئة الزراعة ضد الصناعة، الفلاح ضد العامل، الريف ضد المدينة، الملكية ضد التوزيع. وهذا أمر هام على نحو خاص من أجل انقطاعات عام ١٩٣٦.

الصراعات الاجتماعية وضروب القمع الحكومية

كان كل اليسار قد دعم المواقع العمالية في صراعات ١٩٣٠ الاجتماعية. و لم تهدأ الصراعات عام ١٩٣١ لأن أرباب العمل الذين صدروا رؤوس أموالهم ومستهم الأزمة العالمية قد تصلبوا.

وكان الاتحاد الوطني للعمل (والشيوعيون حيث كانوا يتمتعون بشيء من النفوذ) يرون في ذلك تأكيداً لتحليلاتهم حول "الجمهورية البورجوازية"، وغذى وجود الاشتراكيين في الحكومة التنديد الكلاسيكي الآخر: كان بعضهم يقول: يسقط السياسيون، ويضيف الآخرون: "الاشتراكيون الفاشيون". إلا أن لارغو كاباليرو لم يكن يتبين، وهو يكرر أنه يفكر كسكرتير للاتحاد العام للعمل أكثر منه كوزير، أنه يثير الاشتباه بالاتحاد العام للعمل أكثر مما يبرر الوزير. وبدت المعركة بين اتحادين نقابيين أكثر منها بين طبقة والحكم. و لم يكن هذا الأخير يضع نفسه فوق النزاع: ففي الأول من أيار ١٩٣١، ترأس مظاهرة الاتحاد العام للعمل في مدريد وعرض للضرب مظاهرة الاتحاد الوطني للعمل في برشلونة، ولإطلاق النار على مظاهرة الشيوعيين في بلباو. ومنذ ذلك الحين، ستصبح الإضرابات قاسية والأحداث دامية.

وقد سقط ثمانية قتلى في باساجيس في نهاية أيار، وقتيل في مالقة في ٢٨ حزيران. وفي ٩ تموز، قام إضراب "التيليفونيكا"، وهي شركة أمريكية ندد، في الماضي، أنداليسيو برييتو بعقودها بوصفها "سرقات موصوفة" ولكنه ساندها وهو في الحكم، بفضل تدخل ديبلوماسي، ضد المضربين. ومن الصحيح أن الفوضوي بيراتس قد وصف الإضراب بوصفه "حرب شوارع" ضد "الهيئة المسلحة الفاضلة جداً" (كان هذا هو اللقب الساخر للحرس المدني) و"كوماندوس مخربي الاتحاد الوطني للعمل".

فاللجوء إلى العنف كان إذن متبادلاً. ففي ١٨ تموز، افتتح في إشبيلية "أسبوع فاجع" (كان فيه، هذه المرة، الشيوعيون والفوضويون جنباً إلى جنب): فمن أجل عامل

قتله شخص مدسوس، أعلن إضراب عام، وقتل أربعة سجناء حسب قانون الهرب، ودمرت بناية بطلقات مدفعية.

فالجمهورية بدأت، إذن، في صخب صراع الطبقات. وكان بين قادتها من صنعوا الجمهورية على أمل احتواء ثورة أعمق (ألكالا، زامورا، مورا)، وكان آخرون، مثل أزانيا، يعتقدون أنهم يناضلون على جبهتين، ولكنهم كانوا يخشون أن يتهموا بالضعف، بـ"الكيرنسكية". وقد استخدم "الحرس الهجومي" و"قانون الدفاع عن الجمهورية" اللذان أقاموهما ضد الحركة العمالية خاصة. ففي برشلونة، عامل الحاكم، أنغويرا دوسوجو، الاتحاد الوطني للعمل بقسوة، في حين أن الحاكمين الكاتالانيين (ماشيا، كومبانيس) كانا يرغبان في مراعاة الجناح المعتدل فيه.

انشقاقات وانقسامات بين الفوضويين النقابيين

في حزيران ١٩٣١، كان المؤتمر المسمى "مؤتمر الكونسرفاتوار" (مدريد) قد كشف، فعلاً، عن قطيعة عنيفة في الاتحاد الوطني للعمل. في الظاهر، انتصر ورثة النقابية الكاتالونية "الاحتمالية"، فيه، على الاتحاد الفوضوي الإيبيري والناشطين الشباب (دوروتي، أسكازو، غارسيا أوليفير) في مسألة تنظيمية، البَنينَة في "اتحادات صناعية". وكان لها متضمنات نظرية عالجها، جيداً، خوان بيرو: العلاقات بين البنية النقابية والرأسمالية الجديدة، المواقف حيال "العقلنة" الصناعية، الملاكات لمجتمع مقبل. ولكن التنظيم الجديد كان يهدد استقلال النوى المحلية حيث كانت تنضج "سياسة عداء السياسة" كما كتب بيراتس. ولذلك، شدد الخناق على "الحرس القديم" النقابي (بيستانيا، بيرو، لوبيز، موا) الذي نشر بعد شهرين ***بيان الثلاثين*** الذي فضح أخطار تبشير ثوري حيال دولة ما تزال غير كافية التحلل:

"الاتحاد منظمة ثورية لا منظمة ترعى الفتنة وتنشر العنف للعنف، الثورة للثورة".

وسرعان ما اقم أعداء السلطوية، كما جرى في فترة ١٨٧١-١٨٧٣، "الثلاثين" بـــ"السلطوية" وطاردوهم بصورة سلطوية جداً. وطردت نقابات تضم ٢٠ ألف عضو (سباديل) دفعة واحدة، وتشكلت "نقابات معارضة". ومع ذلك، فإن بيستانيا، وحده، مضى إلى حد تأسيس حزب سياسي، وإن كان "نقابياً" حقاً. وسوف يكون، عام ١٩٣٦، نائبه الوحيد المنتخب، بفضل مكانته الشخصية، في قادش. وقد لاحظ هومبير-دروز هاتين العقبتين، الشخصانية والإقليمية، في وجه المنظمات الثورية الإسبانية. وبدا بيراتس فخوراً بهما:

"إن القطاع الفوضوي النقابي بسيكولوجيته ومزاجه وارتكاساته أكثر قطاعات إسبانيا إسبانية".

ولم يظهر على الاتحاد الوطني للعمل أنه كان يعاني من انقساماته. ولكن رجال الحكم كونوا عنه رؤية كاريكاتورية: كتلة ضخمة (كان بعضهم يقول أن فيها مليوناً ونصف المليون من الأعضاء)، جاهلة، يحركها "أربعمئة أو خمسمئة فوضوي"، "الاتحاد الفوضوي الإيبيري" الغامض. وكانوا ينسون الأساسي: فقد كانت خيبة الأمل المعاناة في الشهور الأولى للجمهورية تخلق شروط وهم جديد: ضرورة تدمير السلطة وإمكانية ذلك.

المحاولات العصيانية والردة السياسية

في ٣١ كانون الأول ١٩٣١، قتل أربعة حراس مدنيين في كاستيل-بلانكو. وفي ٦ كانون الثاني ١٩٣٢، أوقع الحرس المدني في أرنادو ثلاثين جريحاً وستة قتلى منهم أربع نساء. وفي ٢١ من الشهر نفسه، أعلنت "الفوضوية الشيوعية" في حوض لوبريغات العليا المنجمي (سالنت، فيغولس، سوريا). وبما أنه جرى احتلال البلديات وأعلن كل معارض "مسؤولاً عن أفعاله"، فقد دهش بعض الفوضويين للطابع السياسي والسلطوي لهذه العصيانات. ولكنها كانت، كلها، ضمن التقاليد الكانتونية. ولم يقع في لوبريغات

ضحايا كما لم يستمر نفي ١٠٤ مناضلين فوضويين (منهم دوروتي وأسكازو). ومع ذلك، فإن الاضطرابات لم تنقطع. وبعد سنة، ضمت حركة أوسع المشرق والأندلس وانتهت بصورة مأساوية في كازاس فييغاس بحريق بيت اعتصم فيه العصاة وبالإعدام الفوري لاثني عشر أسيراً.

ونعلم أن الحدث كان قاضياً بالنسبة للجمهورية الإصلاحية. وهوجم أزانيا بصورة ديماغوجية من اليمين ولم يستطع الاشتراكيون دعمه. وجرى الاحتكام إلى الاقتراع العام. ولكن الاتحاد الوطني للعمل أمر، هذه المرة، في اجتماعات حاشدة، بما يلي: "لا تقترعوا، الثورة الاجتماعية تجاه صناديق الاقتراع!". وهكذا أشعر "سلبيّاً"، كما قال أباد دوسنتيليان، بوزنه السياسي. وأمام انتصار اليمين، خيل إليه، بالمقابل، أنه ملتزم بإطلاق الثورة. وانحصرت هذه الأخيرة في الريوخا والأراغون. وبقيت كاتالونيا والأندلس المحبطتان بالسلبية وبتأثير القمع سلبيتين.

ما هي الحصيلة الختامية لهذه المبارزة بين الإصلاحية والانقلابية؟ عادت إسبانيا إلى الوقوع بين من لم يكونوا أسوأ أعداء الثورة فحسب، بل أسوأ أعداء الإصلاحات أيضاً. وقد حمل مثقفو الطبقات المتوسطة وجمهوريوها العمال والاتحاد الوطني للعمل والاتحاد الفوضوي الإيبيري مسؤولية الخطر الذي تعرض له عملهم الإيجابي: العلمانية، المدارس، الثقافة، المؤسسات الديمقراطية، بداية الإصلاح الزراعي. وفي كاتالونيا، قابلت صحف، بصورة عنصرية تقريباً، بين "جهل" مهاجري الجنوب (*الموركيانوس*) و"الحس السليم" الكاتالوني عدو المغامرة. ونسوا بؤس هؤلاء المهاجرين وأجور عمال مناجم فيغولس والكسل القسري لفلاحي كازاس فييرغاس أو كاستيليانكو. وكان "المحرض" يبدو تفسيراً للثورات، ولا يبدو الوضع الاجتماعي تبريراً للمحرض. إلا إن الاتحاد الفوضوي الإيبيري كان، على حد قول بيراتس، شعبيّاً "لأن كل المبادرات الرجولية كانت تنسب إليه". وكانت راحة ضمير شخص مثل أزانيا ناجمة عن كونه مكروهاً من "إسبانيا

السوداء". ولكن هل كان يمكنه، آنذاك، الاكتفاء باستخدام الاتحاد العام للعمل كأداة، وتحدي الاتحاد الوطني للعمل؟ ولكن هذا الأخير بيَّن له أنه لم يكن يمكن ممارسة الحكم ضده. وكان "ضعف الجمهورية المتغطرس" قد ضيعها (ج.م.لورنزو). ولكن من الذي ربح؟

جرى التساؤل حول ذلك. فقد كانت الأشهر الأولى لعام ١٩٣٤ أشهر فحوص ضمير. ولم يكن ذلك في إسبانيا وحدها، لأن الفاشيات كانت تصعد. وقد انتقل لارغو كاباليرو بأسرع مما ينبغي ليكون مقنعاً تماماً، من الإصلاحية الحكومية والنقابات البيروقراطية إلى التأكيد الثوري. وخيل إلى بعضهم أن هذا كان مجرد ابتزاز للسلطة. إلا إنه ربما كانت تجربة هذه الأخيرة قد كشفت للقائد العمالي العجوز، الذي لم يكن المذهبي أزانيا ولا المتاجر برييتو، طبيعة الدولة والرأسمالية.

والتزم الحزب الشيوعي، من جهته، في مؤتمره في أيلول، بروح "المنعطف" الدولي الكبير. وأخيراً، ارتفعت، في الاتحاد الوطني للعمل، أصوات لمصلحة الوحدة العمالية. ولم يكن ذلك صوت دوروتي الذي بقي عنيداً، ولا صوت "الثلاثينيين" الذين ظلوا مترددين، بل كان صوت عضو شاب في اللجنة الاتحادية، أوروبون فرنانديز، الذي تردد صداه، مرة أخرى، في إطار إقليمي خاصة- الإطار الذي كان مهيأ منذ زمن طويل: حوض الأستورياس المنجمي.

«التحالفات العمالية» و«كومونة الأستورياس»

أصبح تاريخ "التحالفات العمالية" صعباً من جراء ادعاء المجموعات، بل الأفراد، إرجاع ريادتها إليهم: لارغو كاباليرو لأنه اقترحها، الحزب الشيوعي لأنه وسعها، كتلة موران العمالية الشيوعية لأنها نظمتها (بنجاح متوسط) في كاتالونيا، الاتحاد الوطني للعمل بسبب المقال الرائع لأوروبون فرنانديز في *التييرا* (شباط ١٩٣٤) الذي أكد، فيه،

ضرورة الوحدة أمام الفاشية والتواردات المذهبية المتوافقة بينها وقيمة بعض النماذج التاريخية (مجالس بافاريا عام ١٩١٩) وصيغ التنظيم التكتيكي وخطوط برنامج ثوري في الوقت نفسه. وكان نصّاً هامّاً، دون ريب، لتطور الفكر الفوضوي، لفهم أحداث ١٩٣٤ و١٩٣٦، ولكن تنكر الاتحاد الوطني للعمل له وموت كاتبه المبكر قد حدا من مداه العملي. والواقع هو أن حركة الجماهير (وخاصة الشباب) العفوية نحو الوحدة كانت العنصر الحاسم.

وكان سببها الرئيس ردة الفعل الاجتماعية والتهديد الفاشي: آ- في الريف حيث جعل "إصلاح زراعي مضاد" وهجوم ضد الأجور القطاع الزراعي الهام والاتحاد العام للعمل يطلقان "إضراباً عن الحصاد" تقرر ديمقراطيّاً ولكنه أعلن غير شرعي فكان فرصة لإغلاق "قصور الشعب" في الأندلس. ب- في المدن (خاصة في مدريد) أعاد ظهور ناشطين من اليمين المتطرف (الجونز، الكتائب) خلق جو الصراع الطبقي الذي ترجم إلى "جدل المسدسات". وحملت الشبيبة الاشتراكية والشيوعية على القتال معاً، على تمجيد قتلاهما معاً، على التظاهر معاً في بدايات لتشكل ميليشيا مسلحة. جـ- في العلاقات بين المناطق، رفضت مدريد، بناء على طلب الملاكين الكاتالونيين، إبرام إصلاح الإكارات الذي جرى التصويت عليه في كاتالونيا المستقلة، فوحدت إضرابات تضامن بين العاصمتين، وانتصرت الجبهة الطبقية على تعارض القوميات. د- على مستوى الأحزاب، أصبحت المفاوضات أشد مشقة إذ كان كل اقتراح بالوحدة يوقظ الشكوك المعتادة. ولكن الطابع الكثيف لتجمعات اليمين (إسكوريال، كوفادونغا) أرغم الاشتراكيين والشيوعيين على اجتماعات مشتركة كانت تلقى الاستحسان لدى المشاركين. هـ- كانت "التحالفات العمالية" المشكلة من مندوبي مختلف التشكيلات لأعمال محلية محددة، دون شك، أشد الصيغ تكيفاً مع الموقف الخطير والرغبة في الوحدة،

ولكن امتدادها وسلطتها كانا يعانيان من غياب الاتحاد الوطني للعمل والشيوعيين زمناً طويلاً (ما عدا بعض الاستثناءات المحلية).

إلا إن القيادة الاشتراكية والحكومة الكاتالونية والتحالفات العمالية، بل حتى مجرد جمهوريين، وجدت، في ٥ و٦ تشرين الأول ١٩٣٤، أمام دخول تشكيلات يمينية صاخبة وغير موالية للجمهورية، أن من واجبها الدعوة إلى المقاومة، بالإضراب على الأقل، وبالسلاح عند الحاجة.

وفي كاتالونيا، أدى إعلان كومبانيس لـ"الدولة الكاتالونية في الجمهورية الاتحادية" إلى استسلامها منذ ليل ٦ تشرين الأول. ولكن منظمي العصيان، المسؤولين عن "النظام العام" في كاتالونيا، كانا قوميين ميالين إلى الفاشية لم يسلحا سوى أصدقائهما وظنا، بدورهما، أنهما يستطيعان القتال على جبهتين ضد مدريد والجيش، وضد المنظمات العمالية. وقد اعتقلا دوروتي وهددا التحالف العمالي (الحزب الشيوعي، الكتلة العمالية، النقابيين "الثلاثينيين"). ومنذ ذلك الحين، أفسد الاستنكاف الساخر للاتحاد الوطني للعمل الإضراب نفسه. وقد قال لي مستخدم في الترامواي، في ذلك اليوم: "الذين يخافون هم الذين يضربون". وكان هذا أخطر الإدانات. وأثبت الاتحاد الوطني للعمل، هذه المرة، أن الأمر ليس أنه لم يكن يمكن عمل شيء ضده فقط، بل كان، أيضاً، أنه لا يمكن عمل شيء من دونه. وفعل التحالف العمالي ما استطاع فعله (بالغ موران في وصف دوره). وقد أحرز نجاحات محلية في قرى وبلدات، كما جرت في بعض "المراكز" البرشلونية دفاعات بطولية. وظل التكتيك دفاعيّاً، دون ارتباط، كما في القرن التاسع عشر. وكان الفشل تامّاً.

وفي بقية إسبانيا، غالباً ما كان الإضراب مطلقاً، ولكنه لم يتخذ طابعاً عصيانيّاً على الرغم من شرارات في منطقة الباسك ومدريد (هجمات ضد مراكز رسمية وطلقات نارية معزولة في الباكوس).

ولم يشكل عصيان الأستورياس، في هذا المجموع، الاستثناء، فقط، بل كان، أيضاً، التجربة المضادة: آ- تجربة وحدة: كان يسيطر على المراكز الأستورية (مدن، مناجم، مشروعات) الاتحاد الوطني للعمل (جيرون، لافيلغويرا) أو الاشتراكيون والشيوعيون (ساما، أوفييدو). ولكن عضو الاتحاد الوطني للعمل ج.م.مارتينيز كان يساند، ضد الأغلبية الاتحادية، صيغة "التحالف العمالي" منذ زمن طويل. وكانت لجان مختلطة تعمل. وعندما أعطت إشارة الإضراب (في ليل ٥ تشرين الأول) التهب كل الحوض، وخلال خمسة عشر يوماً، حافظ النضال، مبدع الإخاء، على الروح الوحدوية بين أمزجة وتشكيلات مختلفة اختلاف أمزجة وتشكيلات قادة الاتحاد العام للعمل القدامى، مثل ب.توماس أو غونزاليس بينيا وأمزجة تشكيلات شباب شيوعيين أو فوضويين. ب-تجربة "نظام ثوري": فقد ألح الفوضويون على التباينات في الأسلوب بين المواضع التي كانوا يسيطرون عليها وتلك التي كان يسيطر عليها الماركسيون. فهناك الإنسانية والحرية، من جانب، و"الثكنة" في الجانب الآخر. ولكن شهوداً آخرين يؤكدون أن أنصار "أقسى" أنواع الانضباط داخل اللجان المختلطة كانوا الفوضويين. أما بالنسبة لتاريخ الاشتراكية، فمن الواضح أن التجربة السياسية (السلطة، القمع) والاجتماعية (التوزيع، إلغاء النقد) في "الكومونة الأستورية" كانت ذات مدى محدود. فلم يتيسر لها الوقت لتكون مشرعة. وكان لـ"شيوعية الحرب" بعد آخر. والأصح هو التفكير في "الأسبوع الدموي". وانصب القمع، خاصة، على سلطات رمزية كالحرس المدني والكهنوت. وجرى الحفاظ على الإنتاج الكثيف، ولكن ذلك كان للعتاد الحربي. جـ- تجربة عسكرية: لمرة واحدة، كان التكتيك الثوري هجومياً: مهاجمة ثكنات، احتلال مصانع حربية، تأمين اتصالات. وقد خضعت خيخون بسرعة، واقتضى الأمر غزو أوفييدو. وكانت القوة العامة هي التي حوصرت. والإطار الوطني هو الذي حوصر ضمنه الحوض الأستوري بدوره، ومنذ ذلك الحين، اقتصر الأمر على دفاع مستميت. د- تجربة تأكيد ثوري:

كان الميثاق الذي كان أصل الحركة الأستورية يلزم الموقعين عليه بالعمل، باتفاق مشترك، "على الحصول على انتصار الثورة الاجتماعية في إسبانيا بإقامة نظام مساواة اقتصادية وسياسية واجتماعية قائمة على مبادئ الاشتراكية الاتحادية"، وبرفض كل صلة بالأحزاب البورجوازية. والبيان الذي أعلن الاستسلام جعل من هذا الأخير "وقفة على الطريق"، دعوة إلى استمرار النضال. هـ-تجربة أسلوب قمع ودعاية جديد: فمنذ أن عزلت كومونة الأستورياس هاجمتها، برّاً وبحراً وجوّاً، معاً، القوات الأجنبية والمرتزقة "المغاربة". وكان هذا تدريباً حقيقيّاً من أجل الحرب الأهلية. وقد تبارى الجنرالات (ياغو) والبوليس (دوفال) في الوحشية. وقد حجبت حالة الحرب، مع الرقابة، سعة القمع عن عيون الرأي العام، في حين أن صورة "فظائع" الثورة الأستورية المكبرة مئة مرة اكتسحت الصحافة الرسمية أو شبه الرسمية. وهذا الاستغلال للخوف حضر بصورة واعية جدّاً لانقلاب ١٩٣٦. ومع ذلك، فإن حدثاً هامّاً سيطبع بطابعه، أيضاً، تاريخ الجمهورية الثانية.

تشرين الأول ١٩٣٤- تموز ١٩٣٦
من الهزيمة العمالية إلى العصيان العسكري

الحركة العمالية الإسبانية التي سحقت في تشرين الأول ١٩٣٤ (٣٠ ألف سجين على الأقل) أنقذت بفضل عيوب الجمهورية وفضائلها معاً. وقد أنقذها عيوب الجمهورية لأن المهزلة البرلمانية والفساد حول دولورو حطت من قيمة رجال الحكم. وأنقذها فضائلها لأن الرئيس ألكازالا مورا تباهى بالإيمان بدوره كمعدل وبإمكانية انتخابات في الوسط. وفي كانون الثاني ١٩٣٦، عمد إلى حل البرلمان، وفي ١٦ شباط، وجدت إسبانيا المنقسمة، تقريباً، إلى قسمين نفسها إزاء تمثيل يساري بـ٩٩ اشتراكيّاً و١٦ شيوعيّاً هذه المرة، بالإضافة إلى أفراد معزولين كموران (الحزب العمالي للتوحيد

الماركسي المشكل من انصهار حديث بين "الكتلة العمالية والفلاحية" و"اليسار الشيوعي"، يسار نان) أو كبيستانيا عن "الحزب النقابي" الذي كان قد أسسه.

وكانت تلك نتيجة التكتيك الانتخابي لـ"الجبهة الشعبية"، نتيجة الميثاق الذي وقع، في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٦، بين الأحزاب العمالية والأحزاب الجمهورية. وكانت رجعة إلى الوراء، دون شك، بالقياس مع المشاريع الثورية للتحالفات، لليسار والشبيبة الاشتراكية، للشيوعيين المنشقين دون الحديث عن الاتحاد الوطني للعمل الذي ظل معادياً، بشراسة، للتسويات. ولكن الشيء البارز الذي نتبينه هو أن كل الأحزاب المذكورة قد وقعت الميثاق وأن الاتحاد الوطني للعمل، وعلى رأسه دوروتي، تخلى عن الاستنكاف التقليدي.

ولنضع أنفسنا في الجو: فقد كان هناك ٣٠ ألف سجين يجب تحريرهم والكشف عن فظائع قمع الأستورياس وتدابير رجعية يجب أن تراجع وحملة افتراءات شنت ضد أزانيا وتحولت لصالحه- جمعت اجتماعات له في الهواء الطلق جماهير وصل عددها إلى ٤٠٠ ألف مستمع، وكل هذه الأمور كانت تجبر على التفكير في أن الوحدة المعادية للفاشية هي، وحدها، التي ستطيح بوسط مزدرى وبيمين مكروه. وكان الشيوعيون هم الذين اقترحوا هذه الوحدة منذ حزيران ١٩٣٥ وحددوا شكلها بعد خطاب ديميتروف في الأممية الشيوعية حول ثنائية الفاشية- الديمقراطية. ولكن ربط الجبهة الشعبية بـ"التعليمات الواردة من موسكو"، وحدها، تبسيط مغالى فيه. وليس أقل من ذلك صحة أن "برنامج" الميثاق معتدل، مبهم. ولكن الادعاء بأن الحزب الاشتراكي والحزب العمالي للتوحيد الماركسي قد قبلا التحالف الانتخابي، وأن الاتحاد الوطني للعمل قد غطاه ضمنيّاً، لمجرد أنه كان يرغب في العفو يعني نسيان اندفاعة الرأي العام التي لا تقاوم (ذاتَ الدوافع المتنوعة). فالجماهير التي تذكر طواعية ليست، أبداً، حساسة لهواجس الاستمرار والثبات.

وتغيرت المسائل بعد الانتصار الانتخابي. إلا إن العلاقات بين الحكومات الجمهورية والتشكيلات الاشتراكية والشيوعية والفوضوية لا تكرر، حتى آنذاك، نماذج ١٩٣١-١٩٣٣ تماماً. ويبدو أن أزانيا قد استخلص درس كازاس دو فييحاس، فمعارك الشوارع وتجمعات الشبيبة والإضرابات، وخاصة الحوادث الزراعية لم تكن تعاقب بقسوة أبداً. وأفاد اليمين من ذلك ليجأر بحلول الفوضى بتضخيمه أبعاد "الإخلال بالنظام" بصورة فاضحة. ولكن الصحيح هو أن الفلاحين تلقوا، بين شباط وحزيران، من الأراضي ضعف ما تلقوه خلال العامين الأولين للجمهورية. وبما أن ذلك مازال قليلاً جداً، فقد كتب "فرع عمال الأرض"(الاتحاد العام للعمل):

" الفلاحون يريدون الأرض، وإذا كان المكلفون بإعطائهم إياها لا يستعجلون، فسوف لا ينبغي أن يدهشوا إذا انقض الفلاحون على ما لا تعطيهم الحكومة إياه ويحتاجون إليه".

والمدهش (ولكننا نجد له تفسيرات في اللاشعور الطبقي) هو أن الحكومة التي لم تعد تريد النضال على جبهتين لم تعد تناضل على أي منهما، في حين كانت المؤامرة العسكرية تفقأ العيون.

ومن أجل ما نحن بصدده، يكفي أن نوضح ما توقعته وحضرت له، أمام الخطر، مختلف التشكيلات التي تدَّعي "اشتراكية" ما.

فقد كان الشيوعيون يستطيعون التذكير بخطاباتهم البرلمانية، بمداخلاتهم لدى السلطات، بنداءاتهم من أجل "السهر " ويستطيعون استنفار قواهم. ولكن الحركة العمالية بقيت، في جملتها، منقسمة.

ونرى ذلك في الحزب الاشتراكي أولاً:

ففي حين يرسم إنداليسيو بريتو، في خطاب، صورة للجنرال فرانكو نتساءل عما إذا كانت تحذيراً أم نداء، فإن لاغوركاباليرو الذي من الكلاسيكي أن نذكّر بأنه أتى،

في السابعة والستين من عمره، على قراءة ماركس في السجن، يدعو إلى نقد الجمهورية أكثر منه إلى الدفاع عنها. وعندما تلتقي الشبيبة الاشتراكية بالشبيبة الشيوعية مشكلين كتلة قتالية مصممة تضم ٢٠٠ ألف مناضل وتعطي الحزب الشيوعي بعداً غير متوقع، فإن ذلك كان يزعج أعداء الماركسية في الاتحاد الوطني للعمل وأعداء الستالينية في الحزب العمالي للوحدة الماركسية و لارغو كاباليرو نفسه. فقد كانوا لا يزالون يفكرون كفئات. ويستطيع قادة الاتحاد الوطني للعمل، من جانبهم، أن يذكروا بياناً شبه نبوي حول الخطر العسكري. ولكنه يعود إلى ما قبل انتخابات شباط. وأعاد مؤتمرهم في سرقسطة، في حزيران، قبل شهرين من الحرب الأهلية، صنع الوحدة الداخلية، حقّاً، ولكنه طرح شرطاً لكل تحالف طرد كل الأحزاب البورجوازية ووضع برنامجاً مثالـيّاً لـ" شيوعية فوضوية" يهتم بنمط تموين الكومونة الحرة التي سوف تكون قد اختارت الاكتفاء الذاتي نمطاً للحياة.

وبالطبع، كان التنديد بالأحزاب البورجوازية عادلاً من حيث المبدأ لأنها كانت تترك المجال حرّاً أمام الهجوم الفاشي مع وجود فكرة تفاوض خفية لدى بعضها دون شك. ولكن، ألم يكن التركيز على الخصم السلبي يحجب الخطر الرئيس، الخصم الفعال: العسكريين والأحزاب الفاشية ؟ يبقى أن النقابات وبيوت الشعب والشبيبة والقوى التآمرية للفوضوية الكلاسيكية كانت متحفزة تلقائيّاً. وتحمل بضع مذكرات لمناضلين على الاعتقاد بعقد اتصالات في الثكنات بين الشيوعيين والفوضويين. وبعد كل شيء، فإن من المهم، لتاريخ الاشتراكية، هو الحدث الختامي: هو أن الحركة العمالية المنظمة، على الرغم من انقسامها، هي التي حطمت، للمرة الأولى منذ ١٨١٤، الاختيار المفرط الكلاسيكية بين الليبرالية الشكلية والانقلاب المحافظ.

١٩٣٦- ١٩٣٩ الحرب والثورة في إسبانيا

ربما أدهشنا أن تكون حرب إسبانيا، حقل التجارب الشهير وملتقى الكثير من التكتيكات والاستراتيجيات- الصراع الأممي وصراعات طبقية ممتزجة-، قد احتلت، في تاريخ للاشتراكية، مكاناً أصغر من الذي احتلته السنوات العشرون السابقة.

ذلك أن هذا التاريخ لم يكتب. وهو قد كتب، بصورة إجمالية، قد كتب فيما يتعلق بالأحداث على الرغم من أن أبعاد كل منها غالباً ما لم تقس جيداً. إلا إنه عندما يدور الأمر حول التأمل في مدلولات أساسية-"الاشتراكية "، "الثورة "، "الديمقراطية "، "الشمولية "- تبدو تركيبات مؤرخين أجانب، حتى لو كانت صادقة (وليست، كلها، كذلك)، سطحية. وروايات من لعبوا أدواراً والشهود متشيعة بصورة صبيانية إلى درجة تغري المرء باستعادة معلومة من الأساس أكثر منه بإصدار حكم. وبما أننا لا نستطيع الاستعادة، هنا، فإننا سوف نكتفي بتعداد مسائل والإشارة إلى وجوه غير واضحة، وكذلك التمييز بين الأشكال النفسية السوسيولوجية التي غالباً ما وصفت ("أسلوب " المعارك والجيوش والجماهير وضروب الإرهاب والقمع والبوليس) وعمق الأشياء الذي هو مكان الحدث الإسباني في تاريخ يتجاوزه.

موقف المؤامرة: الدور الحاسم للطبقة العاملة المنظمة- عوامل أخرى توقف عليها نجعها

لا محل لمناقشة بديهية: فدون التحضير النفسي والتنظيمي، وشبه العسكري أحياناً، للطبقة العاملة داخل أحزابها وشبيبتها ونقاباتها كان أمام المؤامرة العسكرية الكلاسيكية كل فرص النجاح بمجرد نزول الحاميات إلى الشارع كما في القرن التاسع عشر. فقد اصطدمت القوة المسلحة، في الصراع الطبقي، بحاجز ناجع. وهذه طفرة تاريخية. ومن أجل ذلك، لن نأسف لكوننا وصفنا التحضير لها مطولاً.

وبعد، فإننا نعلم أن تدخل المنظمات العمالية لم يكن ناجعاً دائماً. فإشبيلية وسرقسطة، وكانتا مدينتين بالغنيّ القتالية بالأمس، لم تسقطا دون قتال حقّاً، ولكنهما هزمتا بسرعة. وكان ذلك من جملة عدم تأكد القدر، من مصادفات التاريخ. وهي، على الرغم من كل شيء، حالات من المجدي دراستها. فلا يكفي ذكرها بصورة عابرة.

ويجب أن نشير، أيضاً، أنه إذا كان النصر فوضوي اللون في برشلونة واشتراكيّاً-شيوعيّاً في مدريد، فهذه الواقعة الهامة في نتائجها تلغي كل محاولة لنسبة فضائل لهذا الاتجاه أو ذاك: ففي كل مركز تولى الاتجاه المسيطر القيادة. ولم يكن "التحالف العمالي" يحتاج، كما في عام ١٩٣٤، إلى أن يكون شكليّاً، فقد تحقق تلقائيّاً. وهذه هي خاصة البرهات الكبرى. وخصومات الأعلى لا يعترف بها فوراً. وفي الأسفل، لا تمتزج التيارات بل تسير جنباً إلى جنب.

وينبغي أن نعرف، أيضاً، بصورة أفضل مسألة الجنود والثكنات. فلم يستطع أبناء عمال وفلاحين، في حاميات بعيدة، رفض أن يكونوا جنوداً للمتمردين. ولكن عمليات الهرب والتخريب لم تدرس (وهي شهادات شيقة على الروح الطبقية في المعسكرين). فحيث انحاز الجيش إلى الشعب، نود متابعة سيرورة الارتداد. ونعرف تمرد البحرية بصورة أفضل. إنه يذكر بفيلم ***بوتمكين***. ولندقق في أن الفيلم الشهير لم "يصل إلى مدريد مع روزنبرغ" كما يقول تيميم وبرويه. فقد شوهد عشر مرات في صالات تجارية في برشلونة بين ١٩٣٠ و١٩٣٦. وإذا لم تعد المماهاة بين روسيا والثورة مماهاة ١٩١٨-١٩١٩، فإنها ليست أداة سحر خرجت من حقيبة ديبلوماسية. فهي، حيال الفاشية، في كثير من القلوب من جديد. وهذا هو ما يهم التاريخ.

وهناك صورة أخرى شائعة عن تموز ١٩٣٦ ليست عديمة الصحة ولكنها غير كاملة. صحيح أن الدولة قد تفككت، ولكن جعل المحافظة عليها احتياطاً ميكيافيليّاً ساذجاً مكرساً للمسرح الدولي وحده (بيراتس، لورنزو) هو عدم فهم للواقع. فالشرعية

والطابع الدفاعي للثورة يضمنان لها مصداقية داخلية (أكبر بكثير فعلاً). فهناك أناس كانت ثورة ١٩٣٤ (ذات النهاية التي تدعو إلى الرثاء في برشلونة والدامية في الأستورياس) قد نفرتهم من الثورة صفقوا لثورة ١٩٣٦. وبما أن انقلاب سانخوريو الفاشل، عام ١٩٣٢، قد حمل الجمهورية على اتخاذ أكثر تدابيرها الزراعية تشخيصاً، فإن فشل "الحركة" حيث حدثت جعل أكثر التدابير الاجتماعية تخريباً تبدو طبيعية. والذين يريدون التشكيك بالطابع العمالي للنصر على الفاشية يشيرون طواعية إلى وجود "قوات نظامية" إلى جانب أسكازو ودوريتي أو ووجود بعض البورجوازيين الجمهوريين على المتاريس (كان هناك منهم أقل مما كان هنا في القرن الماضي). إلا إن هذا لم يكن حاسماً. وبالمقابل، فليس عديم الأهمية أن تكون الأغلبية غير المناضلة من السكان قد قبلت وصفقت، في حين سكتت الأقلية المغلوبة أو توارت، مؤقتاً بالطبع.

وكان من شأن الثورة الأكثر شمولاً والأكثر اتصافاً بالفوضوية، في برشلونة أكثر منها في مدريد، أن تخيف الطبقات الوسطى. إلا إنه كان هناك العنصر التعويضي: فقد اعتدي على الأمة الكاتالونية من حيث هي كذلك. فكانت روح الجماعة تلحق بالقتالية العمالية (كان الارتكاسان الدفاعيان يتطابقان لدى بعض الفئات)، وغالباً ما يكون هذا التوارد أساسيّاً بالنسبة للثورات. ولنلاحظ أن بورجوازية وسطى تولت، في بلاد الباسك، قيادة مقاومة وطنية غير ثورية، وهو ما اختزل القتالية العمالية إلى دور قوة مساندة. فنحن نرى كم من دراسات خاصة، مقارنة، يجب أن تلهمها إسبانيا ١٩٣٦ انطلاقاً من تحليلات بنيوية وتركيبات بنى أكثر من الانطلاق من مساومات الأروقة بين تشكيلات ذات شعارات متنوعة حول سلطة يقال لنا إنها لم تعد موجودة.

وهناك نقطة أخيرة غير واضحة جيداً: كيف سقطت قطاعات كاملة من الفلاحية الثورية في تموز؟ تحت ضربات قمع بشع، شيء مثل كازاس فيجاس تكرر مئة مرة؟ دون شك. ولكن لماذا كان هناك هذا القدر من عدم الكفاية في المقاومة المتحمسة لبعض

القرى؟ لماذا هذا الصمت في مناطق أخرى؟ يبدو أن ستالين، في رسالته إلى كاباليرو في كانون الأول ١٩٣٦، جعل مصير الحرب يتوقف على تشكيل عصابات من الأنصار في مؤخرات فرانكو. وهذا يعني نقل تجربة روسية بأكثر مما ينبغي من السهولة دون شك. ولكن، ما هي العوامل (السطحية أو العميقة، الموضوعية أو الذاتية) التي تفسر الوزن الضعيف للقتالية الفلاحية أمام النجع العمالي؟ زمنيّاً. إقليميّاً (لأنه لم تكن هناك الأندلس وحدها، بل كانت هناك الأراغون وغاليسيا والإكسترامادور)؟ لدينا القليل من التحليلات ومجرد بيانات فقط.

بعد انتصار طبقي ناقص: حرب أم ثورة؟ مأزق أم إشكالية؟

ما أن إنقسمت إسبانيا إلى اثنتين، وبعد كوارث الشهرين الأولين، فرض الواقع نفسه على الفوضويين كما على الشيوعيين، على الاشتراكيين كما على الجمهوريين: فقد كان يجب القتال بصورة منظمة، الإنتاج بصورة منظمة، التسلح بصورة منظمة. أكان ذلك متناقضاً مع روح تموز، مع التفتح الثوري؟ الشيوعيون قالوا: نعم. إلا إنه يجب أن نتبين أن الآخرين، ابتداءً من أيلول، لم يقولوا لا. ويكفي الرجوع إلى تركيب الحكومات. فلارغو كاباليرو، مثل بريتو، أندريس نان، مثل غارسيا أوليفر، تخلوا، رسميّاً، في الشكل على الأقل، عن أن يتبع كل منهم خطه من أجل عدم التبشير إلا بالحرب. ويمكن انتقاد هذا الموقف من بعيد (تروتسكي) أو قراءة فعل الندامة بعد وقوع الأحداث بزمن طويل (سانتيليان). ولكن المسؤولين والفاعلين لم يصوغوا، في تلك البرهة، البديلين: الثورة أو النصر. فمن قبيل إهانتهم أن نعتقد أنهم ظنوا أن عليهم الاختيار. ويمكن أن نلهو باستعادة أزمات ضميرهم كما فعل سيزار لورنزو في ***الفوضويون والسلطة***. فقد كانت محاكمة الحزب العمالي للوحدة الماركسية تقوم على تحويل رؤية منشقة لطريقة خوض الحرب إلى خيانة. ولكن هل يمكن، بالعكس، أن نتخيل أن شخصاً مثل دولوريس إيباروري أو خوسيه دياز أو ليستر أو موديستو حاربوا

بالحماسة التي أبدوها وهم مصممون على أن يسلموا الجمهورية في أبكر وقت ممكن إلى شخص مثل مارتينيز باريو؟ ربما كان من شأنهم أن يرغموا على ذلك في حالة النصر (شوهد ذلك في أمكنة أخرى)، ولكنهم لم يكونوا ليبعثوا الخوف لو كان ذلك صحيحاً. فلا هم ولا حلفاؤهم الواعون (نيغران، ألفاريز ديل فايو)، ولا محاربوهم من باب أولى، كانوا يفكرون في ثنائي الثورة- النصر كبديلين يجب الاختيار بينهما. إن للفكر السياسي والاستراتيجية الثورية، بالتأكيد، الحق في أن يحولا، بصورة بعدية، هذا المأزق إلى إشكالية. ولكنها ليست إشكالية للمؤرخين.

مسألة السلطات: "لجان" في حكومة نيغران

وهناك إشكالية أخرى غالباً ما تكون مغلوطة هي إشكالية السلطات.

لا شيء غير طبيعي في أن يجد منظرون فوضويون أن كل إعادة تكوين للسلطة معادية للثورة بالتعريف. وينبغي أن يكون ضغط الوقائع قويّاً جدّاً من أجل أن ينجح إلى هذا الحد في إسكات هذا المنطق. وما هو أبعث على الدهشة هو أنه يمكن ذكر لينين والتلميح إلى أن كل سلطة يعاد تكوينها بعد انفجار ثوري ستكون سلطة بورجوازية. فهل الواقعة الثورية الحاسمة، في الثورة الروسية، السوفيات أم هي الحزب؟

والحق هو أن مماهاة "الجماعات" و"المجالس" و"اللجان" الإسبانية لعام ١٩٣٦ بمجالس "السوفيات" لا يمضي دون إبهام. والاعتقاد بأن الإسبان استعادوا "على طريقتهم ودون أن يعلموا" صيغة السوفياتات يعني:

١- أن بعضهم (الحزب العمالي للوحدة الماركسية) سعوا إلى ذلك بصورة واعية جدّاً دون التوصل إلى تجسيدها.

٢- أن "اللجان"، وهي أداة خاصة جدّاً بالاتحاد الفوضوي الإيبيري ليست، بالمقابل، سوفياتات.

٣- أن "الجماعات" و"المجالس" أداة تقليدية لكل ثورة إسبانية (كان ماركس يعلم ذلك) بحيث يمكن أن يقال، أيضاً، إن الروس استعادوا ذات يوم، "على طريقتهم ودون أن يعلموا"، صيغة إسبانية. ولن يكون للمقارنات أهمية إلا إذا عمقت.

ومدلول "السلطة المزدوجة" مشكوك فيه أيضاً. فقد كان لـــ"اللجنة المركزية للميليشيات المعادية للفاشية"، في تموز-آب ١٩٣٦، في برشلونة، سلطات أكثر من سلطات الحكومة. أفي هذا مبالغة؟ كان هناك، آنذاك، عشرات السلطات سوف تزول، ولكنها لن تزول أبداً قبل زوال "اللجنة المركزية" نفسها.

والأكثر جاذبية لتاريخ الاشتراكية هي الأمثلة التي تدوم: المجالس، الطغمات، الكومونات التي تستحق، كتجارب، دراسات آحادية غير متحيزة وموثقة- كانتون بويغيردا، الجماعات الزراعية الأراغونية، أو، على المستوى الإقليمي، "مجلس أراغون" الذي وضع، لزمن طويل، مساحة ميالة للفوضوية بين الأصالة الكاتالونية وجبهة مدريد. كل ذلك، وهو هام سوسيولوجياً، لا يكاد أن يؤبه له تاريخياً. وعلى العكس من ذلك، فعندما تركت حكومة شعبية، ولكن عاجزة، الدفاع عن مدريد لـــ"طغمة" أنقذت العاصمة، فإن الواقعة، العظيمة تاريخياً، تخرج من توارد فريد سوسيولوجياً بين اندفاعة شعبية وقيادة سياسية وتقنية عسكرية وتقليد إسباني ومساعدة دولية تبلورت فجأة ووصفت مئة مرة ونادراً ما حللت.

ومن المدهش أن التطور نحو حكومة وقيادة موحدتين، من خلال الفوضى الأولية التي لا ينكر أنها خلاقة ولكنها خطرة عسكرياً، قد أبدى طابعاً ضرورياً كافياً لأن يفرض نفسه، ما عدا بعض الاستثناءات، حتى على الفوضويين "الخالصين" وأن يكون، مع ذلك، قد اتخذ، على الرغم من ظروف الحرب، شكل خصومات قيادات ومعايرات وزارية بصورة تعادل في تعقيدها العابر، الزمن الذي كان فيه شخص مثل ألكالا زامورا

يلعب بتركيبات حكومية. وكان تعقيد سلطات المستوى الأدنى المكتسبة في الشارع تعبر عن نفسها بصورة كاريكاتورية بتعابير الديمقراطية الشكلية: حرية الصحافة، ومظاهرات تستخدمها معارضة منفلتة. وفي الأعلى مكائد وخصومات وانقلابات في التحالفات، ومحليّاً ضروب من السيطرة على نقاط استراتيجية (الحدود، مركز الهاتف البرشلوني) من جانب ما يبقى من "لجان"، وفي المجال الدولي حملة صريحة على الاتحاد السوفياتي، الحليف الوحيد الناجع. وفي وضع اقتصادي قاس وأمام القيام المرهوب لنظام عسكري أقل قرباً من الفوضوية، التهبت برشلونة، مرة أخرى، ضد "السلطات".

وكان أيار ١٩٣٧ هو المنعطف الدراماتيكي. فكل شيء يشهد على أن الموقف كان ثوريّاً: مدينة مغطاة بالمتاريس، ألوف من مقاتلي الشوارع خرجوا من كل مكان. وكون الصراع قد نشب، أولاً، بين الحكومتين (المركزية والإقليمية) وأجزاء السلطة التي ما زال الفوضويون يحتفظون بها أمر يدل عليه كل شيء: المناسبة (تدخل البوليس في شركة "تيليفونيكا") وعمل رؤساء ومجموعات متطرفة (بيرنيري، أسكازو، "أصدقاء دوروتي"). وأمكن لقيادة الحزب العمالي للوحدة الماركسية التي كان يسكنها هاجس صعود شيوعي كانت تخمن أنه لا يتوافق مع وجودها الخاص وكانت تندد به بوصفه أسوأ الأخطار، أمكن لهذه القيادة أن تتخيل أن الأوان قد حان لقيام "ثورة ثانية". هل حلمت بأن تنقش في الصورة الثورية متاريس برشلونة والألوية المجيدة المستدعاة من الجبهة لمساندتها؟ إننا نتردد في أن نتخيل أن رجالاً عقلاء قد راودهم الأمل في أن يتحدوا، في وقت واحد، ضد الحكومتين والأحزاب الأخرى وفرانكو وهتلر والبورجوازية الإنكليزية وستالين بمدينة برشلونة وحدها وبقوات فتية دون ثبات أيديولوجي. سوف يكون من السهل أن يقال للرأي العام إن الأمر كان يدور حول خيانة متعمدة. والاستفزاز على بعض نقاط المسار محتمل. وقد ادعاه فرانكو وفوبل.

والواقع هو أن الحزب العمالي للوحدة الماركسية الذي كان أكثر غروراً من أن يتنحى في الوقت المناسب قد أقر وشجع حركة كان قد بشر بها ودعا إليها ولكنه لم يقم بقيادها أكثر من كونه قد أطلقها. كانت تريد أكتوبر فلم تحصل إلا على "أسبوع فاجع". وكانت هناك، دائماً، برشلونة نفسها، برشلونة المدماة، المتروكة لمقاتلين دون قادة جرى التنكر لهم والتخلي عنهم في نهاية المطاف. إنها صفحة سوداء في تاريخ الاشتراكية.

وقد سرعت السير نحو الحكومة والقيادة الموحدتين بدفع من الاشتراكي الجامعي خوان نيغران، بأسلوب يعقوبي أكثر منه بلشفي، على حساب بقايا فوضوية وبنى استقلال. لقد هوجمت "السيطرة" الشيوعية كثيراً بعد الهزيمة، كما هوجم "التدخل" السوفياتي. وغالباً ما جرت مماهاة محاكمة الحزب العمالي بمحاكمات موسكو المعاصرة لها تقريباً. وبالفعل، فإنه يحتمل أن أندريس نان كان ضحية تسوية حسابات. ولكنها حسابات فتحت في موسكو أكثر منها في إسبانيا قبلها. أما بقية المتهمين في القضية، فقد نجوا بفضل الضمانات القضائية والوزراء البورجوازيين الذين طالما أخذوا على خصومهم الاحتفاظ بهم أو إعدامهم. إن لتاريخ الثورات سخرياتها. وسوف نرى ذلك، أيضاً، عندما سوف تدين "طغمة" مؤلفة هذه المرة من ضباط محترفين وفوضويين التطرف الشيوعي وتلتمس من فرانكو "الصلح المشرف".

وفي انتظار ذلك، فرض حزم نيغران نفسه سنتين مضيفاً نجاح هجمات تيرويل وإيبر إلى صمود السنة الأولى (مدريد، غوادالاخارا): وهذا كسب لم يسجل إلا لقليل من "المقاومات" المعادية للفاشية. إن التدخل المرتجل ثم المنظم للقوة الشعبية في ثاني أكبر صراع في القرن قد بدأ في إسبانيا. وهو يطرح، كالثورة الفرنسية والثورة الروسية، مسائل عسكرية هي، أيضاً، مسائل اجتماعية. وقد درست (باين) ولكنها لم تستنفد.

أ- إن تفكك الأداة العسكرية في مجتمع ما يكشف عن طبيعته. فلا كل الضباط ساندوا الانقلاب، ولا كل الجنود وقفوا ضده. ولكن الانقسام الطبقي كان جليّاً: فلن يحصل الضباط، وحتى "الموالون"منهم، على ثقة المناضلين الكادحة أبداً. وكان الجيش المتمرد يقوم بعملياته بواسطة مرتزقة أو متطوعين قبل أن يؤطر الجنود (ولكنه فعل ذلك بسهولة) بشبيبة الطبقات الميسورة. ولم يكن، المعسكر الجمهوري يستطيع أن يفعل ذلك نظراً للمصالح الاجتماعية.

ب- غالباً ما وصفت جيوش الأيام الأولى بالشعبية. فقد كانت برشلونة تغني "انتصار عدم الانضباط" والشعار القديم "ميليشيون نعم، جنود لا!". وخاضت " الطوابير" المشكلة على هذا النحو الحرب والثورة في أراغون، ولكنها توقفت أمام أولى الخطوط المنظمة. هل تحول طابور دوروتي الذي أذعن لاندفاعة إجماعية وتحرك، في تشرين الثاني، إلى مدريد إلى قطعة عسكرية باقتناع قائده بفكرة الانضباط؟ لقد قيل ذلك، كما أنكر. من السهل أن نجعل الموتى يتكلمون، وموت دوروتي يبقى لغزاً. والواقع هو أن جهل الجنود المرتجلين وعدم كفاءتهم، فيما يتعلق بجبهة مدريد يبرزان من وصف لودفيغ رين المتبصر والبارد، كما يبرزان، بالنسبة لجبهة أراغون، من وصف أورويل المشفق والمزدري. و"المعجزة" (ولكن هل من معجزات في التاريخ؟) هي أن الجنرالات المتمردين لم يستطيعوا الاختراق لا في غوادارما ولا في أراغون. ذلك أنهم لم يكونوا يستطيعون الاحتلال. كان ينبغي لهم أن يغزوا، وبقوات صدامية. ولم تكن "الحركة المجيدة" لتعرف ضروب العجز هذه لو كانت "وطنية" حقّاً.

ت- تشكيل الحزب الشيوعي لأول قاعدة تأهيل عسكري، "اللواء الخامس" في قلب مدريد منذ الأسابيع الأولى ولو لم يكن ذلك إلا بالأغاني.

واستنتج خصوم "الألوية البشعة" (بيراتس) من ذلك أن الصعود الشيوعي (قوات وحزباً) كان مسألة دعاية. ولكن الدعاية الناجعة (كان يشارك فيها أكبر الشعراء) نتاج بقدر ما هي عامل. والمسألة العسكرية ليست تقنية خالصة (وحدات، تسلح، اتصالات) أو شكلية (رتب، شرائط، تحية). فمن الضروري وجود حد أدنى من التلاحم في الأغراض بين القادة والجنود، بين المستشارين العسكريين والمستشارين السياسيين. وقد شرح هيدالغو دوسيسنيروس، وهو ضابط أرستقراطي أصبح جمهورياً كيف اقتنع بأن التشكيلات الشيوعية كانت، وحدها، التي تقاتل دون تحفظ وكيف التحق بها من أجل ذلك. والتفسير نفسه أعطي لي من جانب جمهوريين وفوضويين سابقين. وإذا كان سقوط وهم ثوري ما قد خفض من حماسة قسم من مقاتلي تموز، فإن تنظيم المعركة قد ألحق العدد الكبير بوهم ثوري آخر. واتخذ هتاف "تحيا روسيا" لعام ١٩١٨ معنى أكثر تجسداً. وعلى كل حال، فإن صعود الجنرالات الشعبيين وعمل "المفوضين السياسيين" نزعا من التعبئة والتوحيد العسكريين النهائيين طابع الجيش الكلاسيكي الذي كان الفوضويون يأخذونه عليهم.

ث- وتشكل الألوية الدولية، أخيراً، في تاريخ الاشتراكية، إنجازاً فريداً للأممية البروليتارية. ولا نستطيع، هنا، أن نناقش سعتها ونجعها ونواقصها. والمصائر المتنوعة للقادة وانقسامات الحركة الشيوعية الدولية قد بسطت، اليوم، شيئاً من الكآبة على صورة شبابنا الحماسية.

ولكن، سواء أدار الأمر حول "الألوية" أم حول جمهور المقاتلين الإسبان، فإن أكثر الشهادات مباشرة ثم تجربة معسكرات اللاجئين، ثم تجربة المقاومة الفرنسية تدعني مقتنعاً بأنهم كانوا أقرب إلى هذه الصورة من اللوحات المحبطة التي أوحت بها، فيما بعد، ذكريات السياسيين أو المغالطات العطوف لشخص مثل أورويل.

التجارب الاقتصادية

وعلى العكس من ذلك، كان من الكلاسيكي لزمن طويل، فيما يتعلق بالتجارب الاقتصادية للثورة الإسبانية أن يوجه الاحتقار أو الاستهجان إلى الكومونات الفوضوية "الصبيانية" في الريف وإلى التأميمات التي بدأت بصالونات الحلاقة دون الإلحاح على الصعوبات الاقتصادية لإسبانيا مدينية محرومة من مؤخرتها المنتجة للحبوب. ولكن ها نحن نشهد اليوم نزوعاً إلى إبراز صورة معاكسة تقوم، فيها، كاتالونيا الفوضوية-النقابية والمستقلة بإعطاء أولى أمثلة "الإدارة الذاتية" الناجحة، وها هي المسألة الاقتصادية، في جملتها، تبدأ في أن تلقى دراسة جدية، ولكن دون حسبان حساب لهذه الأصالة، بمجرد سلاسل كمية.

في البداية، ليس من السهل أن يفهم المرء الأمور في ثورة يعلن فيها الفوضويون، على العكس من عام ١٩٣٣، أنه "لا وجود لشيوعية فوضوية" ولكن بعض الطوابير تجري فيها، محليّاً، تأميمات زراعية بعد إعدام الكولاك، في حين أن الشيوعيين، الستالينيين دون تحفظ، يقسمون على احترام الملكية الخاصة وفرض احترامها، وهو ما لا يمنع مؤسسة الإصلاح الزراعي من إعلان الحصيلة التالية لأيار ١٩٣٨: ٢٤٣٢٢٠٢ هكتار نزعت ملكيتها بداعي التخلي عنها أو المسؤولية الحربية، ٢٠٠٨٠٠٠ هكتار لأسباب تتعلق بالنفع العام و ١٢٥٣٠٠٠ محتلة مؤقتاً، ولكنها خاضعة للمراجعة.

وربما توجه هذه الحصيلة نحو أكثر الملاحظات دلالة: فقد كانت ثورة الملكية، أو الاستغلال بعبارة أصح، مسألة أمر واقع. فما أخذ كان، عامة، مهيأ لأن يوخذ، متروكاً أو مصادراً أكثر منه معاد التوزيع بصورة منتظمة.

وكان الأمر كذلك بالنسبة للصناعة. ففي كاتالونيا، وهي أكثر الأمثلة تردداً، عاد كل العمال غير المقاتلين، بعد أحداث ١٩ تموز، إلى أعمالهم منذ بداية آب. ولكنهم نادراً ما وجدوا فيها رب عملهم، ولم يجدوا، دائماً، مدير المشروع أو كبار المسؤولين

فيه. وعند ذلك تولوا مسؤولية المشروع دون صعوبة كبيرة بالنسبة للوحدات الصغيرة القريبة من الحرفة وبالنسبة للخدمات العامة الشبيهة بإدارات. وكانت الصناعات ذات اليد العاملة الكثيرة والمعقدة تقنياً أعقد ولكنها ليست عصية على تجاوزها. وتشكلت لجان ونوقشت مسألة الأجور وساعات العمل وروجعت وبسطت وفق نماذج متنوعة جداً، وهو ما لا يسمح بنتائج قاطعة. إلا إن هذا الأمر قد سار جيداً. ولكن مسألة "الإدارة الذاتية" لا تحسم لمجرد أن التنظيم التقني للإنتاج يمكن أن يستغني عن رب العمل في مشروع ما. وهي أقل حسماً على مستوى الاقتصاد الداخلي لهذا الأخير. إن على وحدة الإنتاج أن تشتري ويجب عليها أن تبيع. أين وكيف؟ في سوق تنافسية؟ أم وفق خطة تعطى من الخارج؟

وسرعان ما تبين أن كاتالونيا، وهي منطقة صناعات استهلاكية ذات زبائن خارجيين، سوف تفتقر إلى زبائن لهذه الصناعات. وأذكر إعلانات تتوسل إلى الجمهور أن لا يتخلى عن اعتمار القبعة (وهو ما جرى من قبل) من أجل عدم الحكم على عمال القبعات بالبطالة. أو على العكس من ذلك، كان يجب شراء الأدوات والطاقة. فالعنصر الحاسم لم يكن على مستوى المشروع، بل في تنسيق كل عامل إنتاجي وتحويله من أجل التموين وحاجات الحرب.

وقد توفرت لنا منذ قليل دراسات رائدة (بريكال). وهي تثبت أن هناك وجهين أقل ترابطاً مما يظن بكثير. الأول الذي لا يمكن تعميقه إلا إذا ضاعفنا الدراسات الآحادية هو الطوبولوجيا الاجتماعية (والاشتراكية) للمشروعات التي جرى تولي مسؤوليتها خارج الرأسمالية: فـ"الإنكوتاسيون" (المصادرة أو الحجز) لا يملي الصيغة المطبقة. فيمكن لهذه أن تكون الجمعنة أو تمليك النقابات أو التأميم. والأولى ذات صبغة فوضوية والثانية تعكس، بشكل أفضل، الصورة التي كان النقابيون البرشلونيون (بيريو، بستانيا) يكونونها عن المجتمع المقبل، وكانت الثالثة هي المفضلة لدى الماركسيين ولدى

الحكومة الكاتالانية التي كانت، بإعطائها "الجمعنات" الصفة الرسمية، تخطط، أيضاً، لإدارتها بصورة متلاحمة. والشيء المهم، بالنسبة لتاريخ مذهبي للاشتراكية هو إعادة تكوين الخلفية الأيديولوجية لكل حالة. وكان أحد أصدقائي الجغرافيين قد راوده الأمل في أن يفيد من هذه البرهة غير العادية ليشكل مجموعة أرشيفات للمشروعات كان يمكن أن تكون فريدة من نوعها في العالم بطلبها من "اللحان". كان بعضها قد أتلفها كما كان فلاحو ١٧٨٩ قد أحرقوا خزائن الوثائق. وكانت الأخرى تخالها، على العكس من ذلك، علامة ملكيتها الجديدة نفسها. وهاتان عقليتان الأولى منهما في خط "البدائيين" والثانية هي عقلية أنانية المشروع هذه، عقلية هذه "الرأسمالية-النقابية" التي ندد بها آنذاك، والتي كان النقد الباكونيني للتعاونيات الإنتاجية قد نادى بها منذ زمن طويل.

وبالمقابل، فإن الوجه الثاني الذي عالجته الدراسات الحديثة والأوضح من الناحية الوثائقية، أقل أهمية لتاريخ الاشتراكية من حيث أنه يفحص مناهج ونتائج "سياسية اقتصادية"، سياسة الحكومة التي لا يمكن إغفالها أبداً، ولكنها شبيهة بكل سياسة حرب أمام الضرورات والندرات. وكان التضخم، أي التضحيات في موضوع استهلاك الجماهير، يمول المجهود الحربي. فبما أن الأمر كان يدور، بالنسبة للحركة العمالية الإسبانية، حول مسألة حياة أو موت (الأحداث اللاحقة أثبتت ذلك حقّاً)، فقد كانت تستطيع قبول هذه التضحية. كيف جرى الإحساس بها؟ ما الذي كانت عليه التشابكات بين هذه الوقائع القاسية والعلاقات بين المدن والأرياف، بين النقابات والحكومات، بين طبقات السكان المختلفة، بين كاتالونيا والسلطة المركزية؟ إن التاريخ الكامل لهذه الأشياء لم يكتب.

الوضع التاريخي للثورة الإسبانية: افتتاحية الصراع الكبير

من الطبيعي أن يعدَّ الفكر والمقاتلون والتشكيلات الفوضوية إسبانيا، وبرشلونة خاصة، مكاناً متميزاً، واحداً من الأمكنة الوحيدة التي كان يؤمل، فيها، في تقرب من

المثل الفوضوي الأعلى. ولكن الواقعة الإسبانية والواقعة الاشتراكية لا تختلطان مع هذه التجربة.

وليس أكثر عقلانية، من الناحية التاريخية، أن يبالغ، كما فعل بعض ورثة المواقف التروتسكية، في أهمية الحزب العمالي للوحدة الماركسية وتقديم دوره كمثال. فهذه المجموعة المشكلة على مستوى القادة من عناصر لامعة، ولكنها متغايرة، قادرة في الأصل على إجراء تحليلات جيدة حول الخصوصيات الكاتالونية (العامل النقابي، العامل القومي) لم تصل، قط، في شبه الجزيرة ولا في الساحة العمالية إلى الانتشار الذي كانت تتوق إليه. فقد أرادت، دون أن تتماهى مع شيء (حتى مع المواقف التروتسكية) أبداً، أن تكون حاضرة في كل مكان (في التحالفات العمالية وفي الجبهة الشعبية والحكومات وفتن أيار ١٩٣٧) مع انتقادها التكتلات بعنف، في مبدئها نفسه غالباً، وبما أنها لم تكن تستطيع اتخاذ اتجاه، فقد فضلت أن تحطم الوحدة. أما بالنسبة للرجال، فقد ظلوا، بصورة نموذجية، أوفياء لمزاج شبابهم. ولا يمكن أن يقال ذلك عن الجميع.

كيف نستطيع، بصدد الحزب الاشتراكي والاتحاد العام للعمل، أن نعرّف موقف حزب يضم، في الوقت نفسه، لارغو كاباليرو وبرييتو، بيستيرو وألفاريز دل فايو، فنسلاف وكاريلو ونيغران؟ إن الحماسات أو الإدانات البعدية، العاطفية أو العقلية، لا تغطي، عامة، سوى التعاطفات أو الكراهيات السياسية المشتركة. وهذا ما يعطي طابعاً مثيراً للأعصاب وغير مجرد من المعنى، في الوقت نفسه، للروايات التي لا تحصى عن الأزمة الحكومية والارتدادات الفردية. وخطوط التوزع ملحوظة، عامة، بين الانهزامية والتطرف، بين الذين يدعون عداء للشيوعية، كامناً دائماً، يسيطر عليهم والذين يرفضون الإذعان له على أمل يعقوبي في إنقاذ الجمهورية.

أما بالنسبة للقادة الشيوعيين خلال الحرب، فقد كانوا يعطون الخارج الانطباع الاعتيادي بأنهم يشكلون كتلة. وعي منشقو المنفى (خيسوس هيرنانديز)، منذ ذلك

الحين، بتلويث الجميع على صعيد المواقف الفردية. وقد نكأت المساحلات الجديدة الجراح القديمة أيضاً. والذين ماتوا في الوقت المناسب (خوسيه دياز) حظوا بالاحترام أحياناً، ومن يستطيع أن ينسى القيمة الرمزية التي كانت "الباسيوناريا" قد اتخذتها في حينها؟

وكان ينبغي أن نقول كلمة عن الرجال. لقد كانت الظروف تتجاوزهم بأكثر مما ينبغي دون شك. و لم يظهر أي "لينين إسباني".

وفي عام ١٩٣٦، اعترف هتلر وموسوليني بشهية الغزو لديهما. و لم يكن قد جرى تجاوز الأزمة العالمية، وكانت أمريكا منعزلة. ودخل الاتحاد السوفياتي، بعد الجمعنة والانطلاق المهيب للخطط الخمسية، في أزمة في القمة ظن كثيرون أنها ستضعفه، ولكنه توطد في بناه. لم تكن قوته مصدقة، ولكنه كان يخيف.

ومن هذه الناحية، محت نجاحات الجبهة الشعبية، في فرنسا وإسبانيا، لدى الأحزاب الديمقراطية والعمالية، ذكريات ١٩٣٤ السيئة. ولكن هجوماً معاكساً (ليس مفاجئاً بالتأكيد، ولكن من كان يأبه له؟) للطبقات المهددة انطلق في تموز وأعلن، فوراً، عن معسكره: فقد صرح فرانكو، منذ ٢٣ تموز، بما يلي: "يجب أن نختار بين إسبانيا وروسيا". وهو ما لا معنى له في حد ذاته: فالاتحاد السوفياتي لم يكن قد تحرك بعد، وكان يجهل كل شيء (مرة أخرى) عن إسبانيا، وربما كان يرتاب فيها (كثير من الفوضويين وحزب شيوعي غير منتشر). وكان مايسكي المكلف بالاستعلام يقضي إجازة! ولكن فرانكو راهن بذكاء. فقد كان يضمن لنفسه، بمهاجمته "روسيا"، حلفاء ضمنيين معادلين للحلفاء الصريحين. وبالمقابل، ربما كان قد تصرف تصرفاً متهوراً. ذلك أن ستالين أطلق، عندما قرر أن يتدخل، في إسبانيا والعالم معاً، تماهياً إجماعياً، صادقاً لا يأبه للوينات، بين قضية الاتحاد السوفياتي وعداء الفاشية والتنظيم العسكري للنصر ورؤية ثورية للمستقبل. إن كون عناصر عديدة جندت من خارج الطبقة العاملة (عسكريون،

مثقفون، بورجوازيون متوسطون أو صغار) قد التحقت بالتشكيلات الشيوعية دون تربية نظرية كافية أمر بديهي. إلا إنه لو لم يكن قسم كبير من القوات الاشتراكية والفوضوية، العمالية والفلاحية، قد فعل الشيء نفسه، فهل كان سيتحقق الرجحان الشيوعي الذي لمسناه في الكتلة المقاتلة؟ لقد كان الاعتناق النظري، بين مناضلي النخبة واعياً، عميقاً غالباً. فلا يمكن تفسيره، حصراً، بـ"السيطرة"، من فوق، ولا بـ"الدعاية" من تحت.

إلا إن كثافة المساعدة السوفياتية تناقصت منذ أيار ١٩٣٧. وكان لانسحاب الألوية الدولية في تموز ١٩٣٨ أهمية عسكرية ضئيلة ولكنه سبب شيئاً من الإحباط. وبعد ميونيخ، أصبحت فرص انتصار الجمهورية الإسبانية ضئيلة. لماذا استماتت حكومة نيغران والحزب الشيوعي في متابعة الحرب؟ يبدو، حقّاً، أن ذلك جرى على أمل أن يجدوا أنفسهم، بفضل حرب عالمية أصبحت احتمالاً مباشراً، مأخوذين في معسكر ومتحررين، أخيراً، من عزلتهم الغربية. ولكن، هل كان هتلر يستطيع المضي إلى الحرب قبل ضمان تسوية النزاع الإسباني؟ فقد كانت الضربة الألمانية في براغ والعملية الإيطالية في ألبانيا معاصرتين لانتصار فرانكو. وقد كتب خوليو ألفاريز دل فايو: "بدأت الحرب في إسبانيا"، بهزيمة للمعسكر المعادي للفاشية حقّاً. ولكنها لم تكن الأخيرة. فلنتذكر كلمة لضابط في الجيش الجمهوري لضابط فرنسي كان يستقبله، بيرتوس، بكلمات احتقار: "أتمنى لكم أن تصمدوا بقدر ما صمدنا".

لا ينبغي لـ"تاريخ للاشتراكية" أن يجهل كم من الاشتراكيين والشيوعيين والفوضويين وقعوا تحت وطأة القمع الذي لا رأفة فيه، في المناطق التي انتصرت، فيها، الحركة العسكرية منذ البداية، كما بعد احتلال القوات الفرانكية الكامل للأرض أو كما سلمتهم فرنسا بيتان عام ١٩٤٠ أو، أخيراً، مثل المقدم كريستينو غارسيا لأنهم حاولوا، بعد اشتراكهم في المقاومة الفرنسية، أن يعيدوا بناء مقاومة إسبانية. ولكن سفر الشهود ليس تاريخاً.

وربما كان أكثر دلالة أن تجري دراسة لهذا الصراع الطبقي ذي الأبعاد العالمية تفسر رفض فرانكو دخول الحرب- ربما كان قد خاف أكثر مما ينبغي من الشعور بالشعب الإسباني يتمنى هزيمته- والبراعة التي جعلته يستعمل مدلول "الحرب الباردة" قبل أن تجرؤ هذه الأخيرة على ذكر اسمها.

وأخيراً، فكما أن التأمل فيما هي عليه "القومية-الاشتراكية" مهم بالنسبة للاشتراكية، فمن المهم، كذلك، أن نتساءل عما تدين به "القومية-النقابية"، "العمودية" القائمة على "اتحادات صناعية" للصورة التي نشرتها الفوضوية-النقابية القديمة حتى لو لم يكن ذلك إلا لنرى كم كانت المفردات والأشكال، وحتى المؤسسات قليلة القيمة. فكل شيء يتوقف على المضمون الطبقي الذي يأتي ليسكنه.

الفصل العاشر

الاشتراكية في أوروبا هتلر في عصر الحرب العالمية الثانية

دشن الصراع الذي اندلع في أيلول ١٩٣٩ برهة تعد من أقتم برهات الوسط الاشتراكي. وكان هذا الأخير قد عانى، من قبل، تجربة الأنظمة الشمولية في فترة ما بين الحربين. وعلى أثر نجاحات هتلر الديبلوماسية ثم حملاته المظفرة، عانى اشتراكيو قسم كبير من أوروبا القارية المحنة بدورهم. وخلال بضع سنوات (١٩٣٨-١٩٤١) قام "نظام جديد" لا يخفي كراهيته لـ"الماركسية" ويشمل في هيمية واحدة الاشتراكيين الديمقراطيين والشيوعيين في منطقة واسعة تمتد من رأس الشمال إلى إيطاليا الجنوبية، ومن بريتانيا إلى السهول الدانوبية. ووجدت الحرب والاحتلال الاشتراكيين وقد زاد انقسامهم بحيث أن ميثاقاً ألمانيّاً-سوفياتيّاً وقع في ٢٣ آب ١٩٣٩ جعل وضع الشيوعيين متعباً جدّاً وزاد من عزلتهم. ولن يخرج الشيوعيون من هذه العزلة إلا في حزيران ١٩٤١ بعد الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي، إلا إن انخراطهم في النضال ضد هتلر لم يعد، بصورة كاملة، اللحمة إلى الجبهة المعادية للفاشية: ففي أوروبا الوسطى والشرقية خاصة، بقيت هناك تناقضات بين الاشتراكيين والشيوعيين اتخذت، أحياناً، شكل مواجهات عنيفة. ولم يخفف التحرير الانقسامات، بل زاد منها أيضاً: ففي حين دفع الجيش الأحمر بالشرق إلى السلطة الأحزاب الشيوعية للبلدان التي حررها، انتصرت، في الغرب، مقاومة اشتراكية- مدعومة من الشيوعيين حقّاً.

المصادر القابلة للاستعمال

دراسة هذه المرحلة عسيرة، وذلك لعدة أسباب. فكما هو الأمر بالنسبة لكل مرحلة سرية، أولاً، لم يخلف الناشطون سوى القليل من الوثائق المكتوبة إذ كانت هذه الأخيرة تختزل إلى الحد الأدنى الضروري وغالباً ما تتلف بعد الاستعمال. وبقيت مصادر كثيرة، ثانياً، عصية على الوصول إليها: وهكذا، فنحن لا نعرف جيداً التوجيهات التي تلقتها الأحزاب الشيوعية من الأممية الثالثة، والمناقشات التي قامت بين المسؤولين داخل كل حزب والفئات التي أمكن أن تتشكل. وأخيراً، وخاصة، تضرر هذا التأريخ، طويلاً، منذ "الحرب الباردة" وانقسام أوروبا إلى كتلتين أيديولوجيتين. والشهادات والدراسات المتوفرة لنا حتى اليوم موضع مساجلات حماسية. فالمؤرخون في أوروبا الوسطى والشرقية يميلون إلى ترجيح دور الحزب الشيوعي في المقاومة وترك عمل الاشتراكيين في الظل. وسوف نجد، في المقابل، تسجيلات معاكسة في مؤلفات القادة الاشتراكيين الديمقراطيين في المنفى. ومهما بدا ذلك غريباً، فإنه لم ينشر أي كتاب مقبول عن الحزب الاشتراكي البولوني. وإذا كانت الأدبيات التاريخية حول الحزب الشيوعي في فرنسا غزيرة، ، فإنها لا تخلو من مشاغل سياسية سواء أدار الأمر حول منشورات رسمية أم حول دراسات لمنشقين أو لمعادين للشيوعية. وكذلك ما زلنا ننتظر، اليوم، مؤلفاً حول الاشتراكيين الذين اختاروا فيشي والتعاون مع الألمان. وهكذا، يجب أن لا نخفي ثغرات كثيرة ما زالت تتخلل وثائقنا. وسوف تلزم، دون شك، سنوات كثيرة من أجل أن يتيح اللجوء إلى مصادر أولية وتاريخ أكثر صفاء الإحاطة بالأحداث بالدقة التي يحق لنا توقعها.

قوى منقسمة (أيلول ١٩٣٩-٢٢ حزيران ١٩٤١)

الوضع في بداية الحرب

عجز الأممية الاشتراكية

كانت الحرب قد وجدت الحركة العمالية في حالة انقسام كبير. وكانت العلاقات بين الأمميتين متوترة حتى قبل أن يعرف الميثاق الألماني-السوفياتي (٢٣ آب ١٩٣٩). ولم يكن قادة الأممية الاشتراكية قد توصلوا إلى اتفاق حول وحدة العمل مع الشيوعيين، وزادت التعارضات حدة بين أنصار هذه الوحدة والذين كانوا معادين لها. ولم يكن من شأن محاكمات موسكو إلا زيادة قوة هذا التيار الأخير، بل إن قادة بعض بلدان شمال غرب أوروبا والاسكندينافيين والهولنديين قد هددوا بالانسحاب من الأممية إذا عقدت اتفاقات مع الشيوعيين الذين كان الهولندي ألباردا يعدهم "أعداء الإنسانية". ومنذ ذلك الحين، لم تتوصل الأممية الاشتراكية إلى "صياغة استراتيجية ناجعة ومنسقة. وكان النضال ضد الأزمة الاقتصادية (..) والموقف الذي ينبغي اتخاذه حيال الأنظمة الفاشية والحرب الأهلية الإسبانية والوضع في أوروبا الوسطى والشرقية تشكل مسائل لم يكن يمكن الوصول بصددها، بصورة مشخصة، إلى نتائج مشتركة". وظهرت الأزمة التي كانت في طور حضانة منذ زمن طويل واضحة في اجتماع المكتب في ١٤ أيار ١٩٣٩ عندما استقال لويس دوبروكير وفريدريش أدلر من منصبيهما كرئيس وسكرتير عام للأممية، ولكن عجزها لم يظهر، قط، بصورة أوضح مما ظهر عليه في جلستها الأخيرة، في بروكسل، في نيسان ١٩٤٠: فلم يكن هناك في البيان الذي نشره المكتب، آنذاك، أي ذكر أو إدانة للهتلرية ولا للقمع الذي كان يمارس في بولونيا منذ بضعة شهور... وعلى حد قول آني كريغل، برهنت الأممية الاشتراكية على عجزها بعدم قدرتها على إيجاد "مخرج بين شاريبد الفاشي وسيلا الشيوعي".

انقسام لدى الاشتراكيين

كانت قوة الأحزاب الاشتراكية، على النطاق القومي، متحولة جدّاً. ففي حين كانت قد منعت أو توارت في أوروبا الوسطى والمتوسطية التي قامت، فيها، أنظمة استبدادية، كانت الأحزاب الغربية تملك قاعدة متينة في بلدانها. فقد كانت، هناك، في الدانمرك، حكومة اشتراكية ديمقراطية، وكان الأمر نفسه قائماً في النروج حيث كان العماليون في الحكم منذ ١٩٣٥. أما في هولندا، فقد انتدب الاشتراكيون الديمقراطيون الذين كان لديهم ٢٣ مقعداً من ١٠٠ في المجلس الثاني ممثلين لهم في حكومة جير، في آب ١٩٣٩.

في فرنسا...

إلا إن التعارضات ظلت، داخل الأحزاب، شديدة. وكانت اتفاقيات ميونيخ التي جاءت بعد حرب إسبانيا قد خلقت حواجز سوف تزيدها الحرب عمقاً أيضاً. ففي الحزب الاشتراكي الفرنسي، "(كادت) السياسة الخارجية أن تؤدي إلى انشقاق" ندم ليون بلوم، فيما بعد، لأنه لم يقبله. وفي مؤتمر مونروج الذي انعقد بعد بضعة شهور من اتفاقيات ميونيخ (كانون الأول ١٩٣٨)، جمع الاقتراح الذي قدمه ليون بلوم حول السياسة الخارجية ٤٣٢٢ تفويضاً، في حين حصل اقتراح بول فور الأقل حزماً على ٢٨٣٧ تفويضاً. وفيما بعد، في مؤتمر نانت (٢٧-٣٠ أيار ١٩٣٩)، حصل مشروع قرار ريفيير على ٦٣٩٥ تفويضاً مقابل ٦٦٥ لمشروع زيرومسكي و٤٠١ لاقتراح تقويم و٤٥ لاقتراح "السلميين الكاملين"، وبقي مع ذلك، أن الحزب الاشتراكي أبدى اتجاهاً معادياً للحرب لم يزده اندلاع الصراع إلا حدَّة. ويكتب غي روسي-لاندي أن "نشاط هذا اليسار السلمي (كان) كامناً، ولكنه كان واقعياً" في الحزب الاشتراكي. وكان بول فور الذي تبين له، في أيلول ١٩٣٩، أن "أخطر رجلين في الساعة الحالية" كانا ليون بلوم وهيريو، كان قد كلف لودفيغ زوريتي، عضو اللجنة الإدارية الدائمة وسكرتير

اتحاد التعليم العالي في الاتحاد العام للعمل، بأن يتوجه للحياديين للحصول على زيمرفالد جديد، وسوف يكتب، بتكليف منه، إلى هانز أوبريشت، رئيس الحزب الاشتراكي السويسري (في ١٣ أيلول) ليطلب منه التصرف في هذا الاتجاه. وهذه الرسالة لن تسبب طرده من الحزب (في ٢٦ تشرين الثاني)، فقط، بل وبالحكم عليه بالسجن ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ في حزيران ١٩٤٠، كانت هذه الرسالة ذات دلالة على الحالة الذهنية لفئة في الحزب الفرنسي خلال "الحرب المهزلة". وفي ٢٩ آذار ١٩٤٠، وفي برهة تشكيل حكومة بول رينو، ذكّر بول فور، نفسه، في *الشعبي*، بأنه كان ينبغي "توفير دماء الجنود" و"عدم ترك أية فرصة من أجل الانتهاء من الأمر بطريقة غير المذابح والتدمير". ولم تكن الكتلة النيابية للاشتراكية أقل انقساماً: "فقد كان يوازن نفوذ ليون بلوم نفوذ الهيفيدير وبول فور" الذي كان على علاقة بلجنة الاتصال البرلماني التي كان يحركها فلاندان وجان مونتينيي والتي كانت اتجاهاتها السلمية معروفة جيداً وتضم، داخلها، خمسة اشتراكيين (ر.برونيه، ب.ريف، شوفيه، فرومان.وروزي). وفي خارج الحزب، لدى "الجدد"، لم يكن مارسيل ديا يخفي النفور من الحرب التي كان يرى أنها بدأت بصورة سيئة.

في بلجيكا

كان الحزب العمالي البلجيكي يعاني، أيضاً، وإن بدرجة أدنى، تمزقات الحزب الاشتراكي الفرنسي نفسها. ولا شك في أن كثيراً من الاشتراكيين كانوا، في خريف ١٩٣٩، قد ارتضوا بحياد بلدهم، ولكن بعض قادتهم– لويس دو بروكير، آشيل دولاتر، هنري رولان– قد وقعوا على بيان كان يعلن حقهم في أن يبقوا أوفياء لـ"الصلات التاريخية التي كانت (تربطهم) بالأمتين الكبيرتين اللتين نفذتا، عام ١٩١٤، تنفيذاً كاملاً وعودهما" حيال بلدهم. وكان موقفهم يفصلهم عن الموقف الذي كان قد تبناه، منذ

عدة سنوات، هنري دومان الذي سيرأس الحزب العمالي البلجيكي ابتداءً من أيار ١٩٣٩. وكان هذا الأخير قد كشف، عام ١٩٣٨، عن كونه نصيراً لمؤتمر عام من شأنه أن يمدد اتفاقيات ميونيخ ويوحدها ويوفر حرباً بتسوية المسائل التي كانت مطروحة في أوروبا على البارد. وبعد بداية القتال، عارض دومان بعنف كل الذين كانوا، في بلجيكا كما في حزبه، يعدون الحياد تدبيراً سياسيّاً ظرفيّاً ويحسون بقلوبهم أنهم مع "الديمقراطيات المحاربة" ضد ألمانيا التي كانت قد دمرت الاشتراكية الديمقراطية والنقابية الحرة. فالحياد كان، في نظر "الاشتراكيين القوميين" الذين كان الناطق بلسانهم، غاية في ذاته، وأن على البلجيكيين أن يحذروا من أن يروا في الحرب الحالية حرب الفاشية ضد الديمقراطية، ويجب عليهم، خاصة، الامتناع عن الانزلاق بصورة غير محسوسة "نحو قبول فكرة حرب تأديبية ووقائية" بذريعة الجبهة المعادية للفاشية. ولم يكن دومان، مثل الاشتراكيين السلميين الفرنسيين، يزدري "مغازلة" يمين جوراسي وكاثوليكي. كان يرتاد صالون ديديه في بروكسل.

حالة العماليين النروجيين

كان الحزب العمالي، في النروج أخيراً، منقسماً، بدوره، عشية العدوان الألماني في ٩ نيسان ١٩٤٠. وكان سبب ذلك السياسة السلمية المتطرفة التي كانت حكومة نياغاردسفالد تتبناها منذ ١٩٣٥. فمنذ بداية الحرب العالمية الثانية، تبين، من بعض العلامات، أن هذه السياسة لم تعد تحظى بإجماع العماليين: فقد كان كثير منهم يرى أن الأحداث الحالية كانت تهدد بالمس بالمؤسسات الديمقراطية للبلاد وأن على الحكام أن يكونوا تصوراً أقل مثالية عن الحياد النروجي. ولم يسمح السياق الدولي لأكثر عناصر الحزب العمالي تبصراً بتقويم موقف خطر. وبقيت الحكومة التي أمنت أغلبية مريحة في البرلمان في الحكم حتى الغزو ودون أن تقوي قدراتها الدفاعية جديّاً.

الشيوعيون والميثاق الألماني–السوفياتي

لم تكن الحرب قد وجدت الأحزاب الشيوعية في وضع أفضل. ولا شك في أنها لم تكن قد عرفت مع حرب إسبانيا وميونيخ الانقسامات نفسها التي عرفها الاشتراكيون– كانت هي التي وفرت القدر الأكبر من الأسلحة والمتطوعين للجمهوريين الإسبان والتي هاجمت، بالإجماع، اتفاقيات ميونيخ "المخجلة" التي كانوا يعدونها ضارة بتشيكوسلوفاكيا بقدر ما هي ضارة بقضية السلام– ولكنهم عرفوا البلبلة منذ ٢٣ آب ١٩٣٩ من جراء عقد ميثاق عدم الاعتداء الألماني–السوفياتي الذي كان قد عدل خط النضال المعادي للفاشية الذي كانت الأممية الثالثة قد اتبعته منذ عدة سنوات. وكان الخبر قد فاجأ قادة الكومنترن التي لم تكن قد أعلمت بالمفاوضات بين قادة الاتحاد السوفياتي وقادة ألمانيا، وفاجأت، أكثر من ذلك، مسؤولي الأحزاب الوطنية التي لم تكن بعيدة عن عد هذه المعلومة كمناورة من الدكتور غوبلز.

هل كان يمكن التوفيق بين أهداف النضال المعادي للفاشية والشروط الجديدة التي خلقها الميثاق؟ يبدو أنه لم تعادل البلبلة في القاعدة سوى الشكوك والترددات لدى القادة الوطنيين المتروكين، مؤقتاً، لأنفسهم. ففي باريس، بينما كان السفير السوفياتي "يهرب من الشيوعيين الفرنسيين"، كانت الكتلة البرلمانية المجتمعة حول موريس توريز تصوت على قرار يعيد تأكيد إرادة "فعل كل شيء تستطيع فعله من أجل تأمين الدفاع عن البلاد ضد معتدي الرايخ الثالث الفاشيين"، وفي ٢ أيلول، صوت النواب الشيوعيون، بالإجماع، على اعتمادات الدفاع الوطني.

وفي بلجيكا، حاول الشيوعيون شرعنة روح الميثاق بإعلان عواطفهم المعادية للفاشية. ففي ٢٦ آب، ظهرت أسبوعية الحزب الفلمنكية بالعناوين التالية: "الاتحاد السوفياتي أجبر ألمانيا النازية على تفكيك الميثاق المعادي للكومنترن (...)، الاتحاد السوفياتي يؤمن حدوده ويبقى ناشطاً من أجل السلام العام". وفي البرهة نفسها، كان

المكتب السياسي للحزب الشيوعي البلجيكي يعيد التأكيد على العمل المعادي للهتلرية: "إذا هاجم هتلر بلجيكا، فسوف يكون الشيوعيون في الصف الأول للدفاع بالسلاح عن استقلالها وحرية شعوبها".

وكذلك، ففي الطرف الآخر من أوروبا، كانت الأحزاب السرية التشيكي والسلوفاكي (الذي نظم في أيار ١٩٣٩) واليوغسلافي تدافع عن بولونيا المهددة من النازيين، في حين قارن الشيوعيون البولونيون، بعد ذلك بقليل، وارسو بمدريد المحاصرة.

خط الكومنترن الجديد

لم تكن الأممية الشيوعية تستطيع أن تبقي الأحزاب الشقيقة في الحيرة التي كانت فيها منذ ٢٣ آب. وبعد بضعة أسابيع، عرفت بتوجيهاتها التي سوف يستعيدها ديمتروف في مقال حول *الحرب والطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية* وفي *نداء الأول من أيار* من السنة التالية. وقد طرح فيهما، من حيث المبدأ، أن الاتحاد السوفياتي كان "بتوقيعه ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا قد أحبط الخطط الماكرة لمثيري حرب معادية للسوفيات". والسلام الناجم عنه كان يسمح له بإنجاز "بناء مجتمع اشتراكي دون طبقات" وبالسير "نحو الشيوعية". أما بالنسبة للتراع في فرنسا وإنكلترا وألمانيا، فقد كان الأمر يدرو حول "حرب غزو تريدها بورجوازيات الديمقراطيات الغربية" التي كانت قد "تنكرت للاتحاد السوفياتي". وهكذا كان واجب الشيوعيين مرسوماً بشكل كامل: فلم يكن عليهم أن يكون لهم شأن بـــ"حرب غير عادلة، رجعية، إمبريالية" كان الكومنترن يصورها كتكرار لحرب ١٩١٩.

انطلاقاً من نهاية شهر أيلول، فتحت، إذن، طريق جديدة أمام الأحزاب الشقيقة. وقد بين جان فوفيه وآلان دوهاميل كيف توصل قادة الحزب الشيوعي الفرنسي- الذين ردوا إلى السرية منذ مرسوم ٢٦ أيلول الذي نص على حل الحزب ومنظماته- إلى "تقويم الخط" وإلى تبنيهم، منذ نهاية تشرين الأول ١٩٣٩، تيمة "السياسة العادلة

الوحيدة، النضال العنيد والشجاع ضد الحرب الإمبريالية". وأعلن منشور في ٦ تشرين الأول أن "الحرب المفروضة على الشعب الفرنسي هي حرب رأسماليين (..) وقد احتفظ للشعب الفرنسي مهمة تنفيذ تعليمات مصرفيي لندن". وكانت صحافة الحزب السرية تشكل جوقة تطالب، باسم "العمال والفلاحين والجنود الذين (كانوا يدينون) الحرب الإمبريالية"، بالتنديد بـــ"العبودية" المولودة من الحرب و"القمام" الذين كانوا مسؤولين عنها.

وكان مثل هذا التطور محسوساً، أيضاً، داخل الحزب الشيوعي البلجيكي الذي صرح أحد نوابه في مجلس لييج الإقليمي، في ٢ تشرين الأول، بأن "الحرب ليست حرباً معادية للفاشية بل، على العكس من ذلك، حرب إمبريالية موصوفة بوضوح (..) ناجمة عن استسلامات متعاقبة للدول الديمقراطية على أمل توجيهها (توجيه البلدان الفاشية) نحو بلدان الاشتراكية". وزاودت ***جريدة الشعب***، من جهتها، في ربيع ١٩٤٠، قائلة: إذا كان على بلجيكا أن تتورط في التراع، فإن "العمال سيرفضون أن يكونوا مرتزقة سوق لندن المالية والأسر المئتين. وسيحاسبون عدو الداخل الذي يكون قد جرهم إلى التراع الدامي".

رد الحكومات

لم يكن قادة الدول، محاربين كانوا أم محايدين، يستطيعون أن لا يقلقوا من الموقف الشيوعي الجديد. وكانت الردود في البلدان التي كان فيها هذا الحزب قليل الأهمية السياسية، محدودة وكانت هذه هي الحال في الدانمرك حيث اقتصر الأمر على طرد الشيوعيين من النقابات. وكان القمع أوسع في بلجيكا حيث كانت للحزب الشيوعي قواعد أمتن (كان قد جمع في انتخابات ١٩٣٩ التشريعية ٥,٣٦٪ من الأصوات وحصل على ٩ مقاعد في المجلس): فقد منعت اجتماعاته وغالباً ما لوحقت صحافته.

القمع في فرنسا

وبالمقابل، كانت فرنسا هي التي اتخذت حكومتها أقسى التدابير: فقد أعلن مرسوم صادر في ٢٦ أيلول حل الحزب، وفي اليوم نفسه، سمح مرسوم آخر للحكومة بأن "توقف العمد والمجالس البلدية عن العمل بدافع النظام العام والمصلحة العامة". وبعد أسبوع، وبعد نشر رسالة قادة ***المجموعة العمالية والفلاحية الفرنسية***- الاسم الجديد للحزب الشيوعي- تطالب بأن "يدعى البرلمان للتداول في جلسة عامة حول مسألة السلام" (الأول من تشرين الأول)، أمر دالاديه بفتح تحقيق بتهمة "الاتصال بالعدو". ونتيجة لذلك، وباستثناء موريس توريز وجاك دوكلو ومارتي وشارل تيون ورامیت وموغموسو الذين أفلتوا من الملاحقات، اعتقل ٣٩ مسؤولاً أحيل منهم ٣٥، في ٢٠ آذار ١٩٤٠، وحكموا بالسجن أربع سنوات وبغرامة. وفي هذه الأثناء، قرر مجلس النواب، في جلسة ١٦ كانون الثاني، إبطال نيابة ٦٠ من أعضائه وعضو في مجلس الشيوخ. وفي المرحلة نفسها، كانت الحكومة قد قررت إيقاف ٣٠٠ مجلس بلدي و٢٥٠٠ مستشار بلدي و٨٧ مستشاراً عامّاً كان بعضهم قد اعتقل. ولم يقتصر القمع، فضلاً عن ذلك، على المسؤولين السياسيين: فقد كانت السلطات، المدفوعة بموجة قوية من عداء الشيوعية وعداء السوفيات غذتها حرب فنلندا، أيضاً، تستطيع أن تتباهى بـ"جدول قنص" كبير: ففي شهر آذار ١٩٤٠، تم اعتقال ٣٤٠٠ حزبي وتم إجراء أحد عشر ألف تفتيش وصدر ١٥٠٠ حكم وأعيد ٣٥٠٠ مجند بمهمات خاصة إلى الجبهة. وكان قد اعتقل ٣٣٥ شخصاً وفرضت الإقامة الجبرية على ٦٦ من قبل. وعندما أصبح بول رينو رئيساً للوزراء (٢٠ آذار)، شددت التدابير التي اتخذتها حكومة دالاديه: فقد سمح "مرسوم سيرول"- الذي لم يطبق- بفرض عقوبة الإعدام على "كل عملية (يكون) هدفها المس بالدفاع الوطني". وطهرت الإدارة وجرى اللجوء إلى تدابير سوف تعمم لاحقاً، على عمليات التفتيش الليلي والاعتقال في شمال أفريقيا. وصرح دالاديه، فيما بعد، عام

١٩٤١، قائلاً: "كنا في حالة حرب وكنا نرى أنه يجب ممارسة جهد وقائي لوضع حد للدعاية الانهزامية".

هل كانت هذه الأخيرة في الخطورة التي يحمل ثقل الجهاز القمعي على التفكير فيها؟ مما لا ينكر أنه كانت هناك دعاية من الفم إلى الأذن أوصت بأدنى مردود، إلا إنه من الصعب أن نعرف ما إذا كانت قد جرت، حقّاً، عمليات تخريب في المصانع التي كانت تعمل للدفاع الوطني أو ما إذا كانت عيوب الصنع المكتشفة تعود إلى خطأ في التصنيع. وكذلك، أرغم المسؤولون العسكريون على الاعتراف بأن الشيوعيين قد التحقوا، دون صعوبة، بقطعاتهم وبأنهم قاتلوا جيداً.

نتائج الميثاق الألماني-السوفياتي

كان عقد الميثاق الألماني-السوفياتي، جملة، ثقيلاً جدّاً في نتائجه بالنسبة للقوى الاشتراكية لأنه سجل قطيعة فجائية بينها في البرهة التي كان اتحادها، فيها، ضروريّاً أكثر من أي وقت مضى أمام اندلاع الحرب وتدفق قوات الرايخ الثالث على بولونيا، أولاً، ثم على الواجهة الغربية لأوروبا. ولكننا، إذا مضينا بالتحليل مزيداً إلى الأمام، فسوف نلاحظ أن ارتكاسات الميثاق لم تكن في هذه الأهمية في كل مكان. فلا يبدو أنها كانت خطيرة في بلدان مثل رومانيا والمجر حيث كانت أعداد أعضاء الحزب الشيوعي ضعيفة- كانت تقدر بما بين ٣٠٠ و٨٠٠ في رومانيا وبحوالي الألف في المجر المجاورة- وحيث زاد في ضعف دوره في الحياة السياسية، فضلاً عن ذلك، أنه كان محكوماً باللاشرعية. وفي المجر، انقسم الحزب الشيوعي الذي كان سريّاً، منذ عام ١٩٢١، إلى مجموعتين بعد إعلان الحرب: كانت المجموعة التي احتفظت باسمه تقابل فئة تروتسكية مؤلفة، بشكل خاص، من مثقفين يهود كانت فعاليتهم الرئيسة تقوم على دراسة الماركسية. واتخذت المجموعة الثانية التي اعترفت بها موسكو اسماً ذا الدلالة في تلك الآونة، اسم ***حزب السلام***، واندفعت، أحياناً إلى العمل المباشر.

وبالمقابل، كانت نتائج التقارب الألماني-السوفياتي أبرز في إيطاليا وفي أوساط الهجرة الإيطالية. وإذا كان الميثاق لن يخفض من عداء الفاشية (الذي سيشتد بعد دخول إيطاليا الحرب في حزيران ١٩٤٠)، فإنه أرغم الشيوعيين على وقف كل هجوم ضد هتلر وتوجيه دعايتهم ضد الدول البورجوازية والرأسمالية. وفي الخارج، حيث تشكل في فرنسا ***اتحاد شعبي للمهاجرين*** ضم ٧٠ ألف عضو ويملك جريدة، ***صوت الطليان***، لجم التعاون بين المجموعات المعادية للفاشية: وقد ثار الاشتراكي ب.نيني، أولاً، ضد التعليمات التي أعطيت للشيوعيين، ثم سلم بها. وبالمقابل، بدا ج.ساراغات وأ.تاسكا (روسي) متشددين. وأدى موقف اللاجئين الشيوعيين من هتلر إلى ملاحقات من جانب الحكومة الفرنسية: فقد منعت ***صوت الطليان*** والدورية ***ستاتو أوبيرايو*** من جانب دالادييه الذي لم يفقد الأمل في فصل إيطاليا عن ميثاق الفولاذ. وفي بداية ربيع ١٩٤٠، نقلت سكرتارية الحزب الشيوعي الإيطالي إلى موسكو، في حين رحل مسؤولون إلى الولايات المتحدة وتونس ليتابعوا فيما بعد دعايتهم وينشروا صحفهم.

في تشيكوسلوفاكيا

بقدر ما نستطيع تبينه، لم يكن للميثاق الألماني-السوفياتي، كذلك، صدى كبير في تشيكوسلوفاكيا المحتلة منذ آذار ١٩٣٩ فعلاً. وتابع الحزب الشيوعي، حتى بعد توقيعه، تركيز جهوده ضد حكومة بينيس في المنفى التي كانت تنادي بالتريث. وبتعليمات منه، جرت مظاهرات وإضرابات بمناسبة الذكرى الحادية والعشرين للعيد الوطني التشيكوسلوفاكي (٢٨ تشرين الأول ١٩٣٩). ودفع الفشل النسبي للحركة الناجم عن تردد السكان وسلوك الاتحاد السوفياتي على الصعيد الدولي الحزب الشيوعي إلى تغيير تكتيكه: فقد وجه جهوده نحو العمال وسعى إلى تحقيق "وحدة العمال والفلاحين" التي كانت أساس سياسته. وبأمر من مجموعة موسكو التي كانت تجد الخط الذي تتبعه اللجنة المركزية السرية مبالغاً في تريثه (كان الحزب، في مورافيا، يركز دعايته على خيانة

الغرب)، أرغمت على مراجعة سياستها وأرسل إليها موفدون لتقوية الملاكات. وخلال هذا الوقت، كان الشعار هو إنزال الضربات بالمتعاونين مع الاحتلال، هاشا في بوهيميا- مورافيا، والأسقف تيزو في سلوفاكيا.

في بولونيا

في بولونيا التي احتلها الألمان، وفي ألمانيا نفسها، أثر الميثاق تأثيراً ثقيلاً على مصائر الشيوعيات الوطنية. فقد أصبح مقال ديمتروف هو الموضوع الكبير للمناقشات بين التروتسكيين والشيوعيين الأصوليين في الحكومة العامة. وهؤلاء الأخيرون الذين كان حزبهم قد حل في صيف ١٩٣٨ والذين لم يكونوا يستطيعون إعادة تشكيله دون موافقة الكومنترن كانوا متروكين لأنفسهم ولم تكن لديهم أية وسيلة للاتصال به واستشارته حول أي شيء كان. وتشكلت بصورة عفوية مجموعات لم تكن، فضلاً عن ذلك، على اتفاق فيما بينها: ففي حين كانت ***المنجل والمطرقة*** و***رابطة أصدقاء الاتحاد السوفياتي*** تريان أن مستقبل بولونيا يقوم على جعلها جمهورية سوفياتية، كما جرى، في أيلول ١٩٣٩، لأوكرانيا وبيلاروسيا الغربية، كانت مجموعة أخرى، أكثر واقعية، تعارض هذه الآراء. وبلغ الإبهام في الصفوف الشيوعية درجة رأت معها، مجموعة رابعة أن السلطة الاشتراكية ستأتي من الغرب وليس من الشرق: فسوف تثور طبقتا ألمانيا وبريطانيا العاملتان ضد قادتهما وتحملان "راية الثورة العالمية" حتى بولونيا التي ستصبح عضواً في الولايات المتحدة لأوروبا الاشتراكية. وزاد في صعوبة ترسخ هذه المجموعة كون رأي السكان فيها سيئاً. ولم يكن وضعهم، فضلاً عن ذلك، أفضل من وضع الشيوعيين في الأقاليم التي احتلها السوفيات: فلم يتلق هؤلاء الأخيرون، إلا عام ١٩٤٠، حق تأسيس صحف باللغة البولونية في لفوف ومنسك، ولكن المساعي التي بذلت لإعادة تشكيل حزب شيوعي بولوني اصطدمت بفيتو الأممية الثالثة التي لم تكن تريد الإساءة إلى العلاقات الألمانية-السوفياتية الطيبة.

في ألمانيا

لم تكن الهزات التي أثارها الميثاق في ألمانيا أقل عدداً. فقبل بضعة أشهر، وفي اجتماع برن (٣٠ كانون الثاني-الأول من شباط ١٩٣٩)، كان القائدان في المنفى، بيك وأولبريخت، قد جددا للحزب السري التعليمات نفسها التي صدرت في بروكسل في تشرين الأول ١٩٣٥: ينبغي أن يكون تدمير النظام النازي الهدف الرئيس للشيوعيين الألمان. وكان واضحاً أن تعليمات الكومنترن تمضي ضدها: وهذا ما يفسر كون الكثير من الحزبيين السريين قد ثاروا ضد تقارب لم يكونوا يفهمونه. هل لجم الخط الجديد المفروض على الحزب نشاطه السري؟ من الصعب التدقيق في ذلك. وبموجب الميثاق، سلم ستالين إلى هتلر شيوعيين ألماناً لاجئين إلى الاتحاد السوفياتي كانوا معادين لتكتيك البرهة. وقد لحقوا، في السجون الألمانية، مسجونين منذ زمن طويل أزكوا لديهم إرادة النضال.

مأساة الشيوعيين الفرنسيين

إن فرنسا هي، خاصة، التي اتخذت، فيها، ارتكاسات الميثاق بعداً دراماتيكيّاً لأن الحزبيين وجدوا أنفسهم "ممزقين بين واجبهم الوطني وواجبهم الأيديولوجي". وقطع العلاقة مع الحزب عدد منهم- لم يكونوا من أدناهم-، كبول نيزان، أحد أوائل الفلاسفة الفرنسيين الذين التزموا التزاماً فيه هذا الكمال بالشيوعية، وفيتال غايمان، أحد قدامى الألوية الدولية والمستشار البلدي لباريس. ورأى آخرون، مثل غابرييل بيري، أن المنعطف الذي اتخذته السياسة السوفياتية "صعب جدّاً على الفهم وأصعب، أيضاً، على القبول". وعلى وجه الإجمال، فإذا كان الميثاق الألماني-السوفياتي قد أحدث أزمة ضمير داخل الحزب الشيوعي الفرنسي القديم، فإنه لم يضعف جهازه السري: فقد أعاد إليه القمع حزبيين وأنصاراً. وهكذا جاء العالم الفيزيائي بول لانجفان ليشهد، هو نفسه، لصالح النواب الشيوعيين المتهمين بـــ"الخيانة".

الاشتراكيات أمام الانتصارات الهتلرية

في أقل من سنتين، من أيلول ١٩٣٩ إلى نيسان ١٩٤١، سمحت الآلة الحربية لألمانيا الهتلرية ببسط سيطرتها. وساد "السلام الألماني" دون منازع من المحيط المتجمد إلى الحدود الفرنسية-الإسبانية، ومن بولونيا إلى سواحل الأطلسي. وكان العلم ذو الصليب المعقوف يرفرف فوق بلغراد وأثينا، وكان جنود ألمان يقيمون حراسة ساهرة على حقول رومانيا النفطية سهرها على الخط الحديدي الذي كان يأتي بالحديد السويدي إلى ميناء نارفيك النروجي. وكانت الحرب، ثم الاحتلال، قد أصابا بالذهول رأياً عاماً شاهد القيم التي كانت تبدو له أشد متانة تنهار بضربة واحدة. فكيف سترد القوى الاشتراكية منذ ذلك الحين؟ كانت هذه الأخيرة، منذ بداية النزاع، أكثر انقساماً منها في أي وقت مضى وأكثر هشاشة من أي وقت مضى لهذا السبب. وضمن هذه الشروط، كان يجب توقع كون المحتل سيسعى إلى مزيد من تقسيمها بدعاية بارعة وإلى إفنائها بالمراقبة التي كان سيفرضها عليها. وكل هذه مسائل يجب أن نواجهها الآن.

اشتراكيو الخارج

مع تدفق دبابات البانزر على قسم كبير من أوروبا، كان عدد الاشتراكيين الذين استطاعوا الإفلات من الاحتلال واللجوء إلى بلدان حليفة أو ما زالت حيادية صغيراً جداً. ففي إنكلترا، البلد الوحيد الذي بقي في حالة حرب مع ألمانيا النازية، تشكلت حكومات في المنفى كانت تنوي متابعة الحرب إلى جانب إنكلترا والكومنولث. ولم تلبث شخصيات اشتراكية أن قبلت فيها. فقد دخل نائبان من الحزب العمالي البلجيكي، ماكس بوزيه وإيزابيل بلوم، في بداية تموز ١٩٤٠، في الوزارة التي شكلها كاميل هويسمان. وكان القائدان ألباردا وفان تمبل وزيرين في حكومة لندن الهولندية. وكذلك دخل في حكومة بينيس أربعة اشتراكيين ديمقراطيين تشيكوسلوفاكيين، ج.نيكا،

ف.نيما، ج.بيشو، ر.بيشين. وكان هناك أعضاء من الحزب الاشتراكي البولوني في البرلمان البولوني الذي أسس في لندن، ومثل أحدهم، أنطوني بايدوك، الحزب في الحكومة اللاجئة إلى لندن.

المجموعات الاشتراكية في المنفى

إن إنكلترا هي أيضاً، التي جاء إليها الاشتراكيون الهاربون من أوروبا هتلر لأنها ظلت الملاذ الوحيد "الحر" في أوروبا. وفي بداية الحرب، وفي مرحلة سادتها أكبر الشكوك حول نتيجة الحرب، كان هؤلاء ما يزالون معزولين. ولا شك في أن مجموعات قد تشكلت، ولكن التماسك كان يعوزها، وكانت اتصالاتها بالحركات السرية للبلدان المحتلة غير موجودة عملياً. وبسرعة كبيرة، قامت صلات بينها وبين حزب العمال وقامت مناقشات حول التعاون الاشتراكي الدولي. وكانت هذه المجموعات متباينة من حيث أعداد أفرادها. وإذا كان وجود الحكومة النروجية في لندن قد أدى إلى وصول شخصيات اشتراكية كثيرة، من بينها رئيس الحزب، أوسكار ثورب، فلا نلقى في لندن سوى القليل من الممثلين البارزين للحزب الاشتراكي الهولندي. ومن الجانب البلجيكي، كان عدد الأسماء الكبيرة من الحزب العمالي البلجيكي أكبر: فقد وصل ل.دوبروكير وك.هويسمان وأ.فوترز إلى لندن، ومنذ شهر كانون الأول ١٩٤٠، تأسست مجموعة "أ.فاندرفلد" التي كانت تضم سبعين عضواً من الحزب.

الاشتراكيون الفرنسيون

كان الوضع، بالمقابل، أقل ملاءمة للفرنسيين حتى منتصف ١٩٤٢ عندما سوف يعلن الاشتراكيون، بعد رحلة كريستيان بينو إلى لندن وتبادل الرسائل بين ليون بلوم والجنرال ديغول، تأييدهم لـــ"فرنسا الحرة". وكانوا، من قبل، قليلي العدد ومتحفظين

جداً، فوق ذلك، حيال الجنرال ديغول بداعي معاداة العسكريتاريا ولأنهم كانوا يأخذون عليه محيطه وسكوته حول النظام الجمهوري. وأسسوا، مثل البلجيكيين، مجموعة- "مجموعة جان جوريس"- إلا أنه سوف ينبغي انتظار النصف الثاني من عام ١٩٤٢ من أجل أن تجد هذه الحركة أهميتها ووزنها السياسي الحقيقي.

الهجرة التشيكوسلوفاكية

عرفت نوى مهاجرين أخرى شروطاً أصعب. وكانت توترات داخلية تتفاقم بها مسائل نوعية كالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي ومشكلة القوميات تعصف بالاشتراكيين الديمقراطيين التشيكوسلوفاكيين. والمشكلة الأكثر إثارة كانت تعني الفئة الألمانية التي بلغ عددها ١٢٠٠ في إنكلترا كان معظمهم منظمين في ***اتحاد السوديت الاشتراكي الديمقراطي الألماني*** برئاسة فنزل جاكش: هل كان يمكن قيام اتفاق مع حكومة بينيس التي كانت لندن قد أتت على الاعتراف بها؟ في بداية المباحثات، حدث انشقاق لدى اللاجئين السوديت لا يفسره عداء لأطروحات جاكش التي حكم عليها بأنها مبالغة في نزعتها القومية الألمانية وذات اشتراكية على أكثر مما ينبغي إبهاماً بقدر ما يفسر، بأسباب أخرى لم تكن تذكر أبداً صيغ الاتفاق مع بينيس. وفي ١٨ تشرين الأول ١٩٤٠، شكل المنشقون الذين كان يقودهم عضوان من الجهاز التنفيذي للحزب، جوزف لنك وجوزف زينر، ***حزب العمل الاشتراكي الديمقراطي الألماني في تشيكوسلوفاكيا، المجموعة الخارجية***، الذي زاد البلبلة والانقسام لدى اللاجئين التشيكوسلوفاكيين.

المجموعة النمساوية...

كانت المجموعتان النمساوية والألمانية منقسمتين بدورهما. وكانت الهجرة النمساوية موزعة بين الولايات المتحدة حيث أقامت قيادة الخارج، ولندن. وفي هذه الأخيرة، أسس أوسكار بولاك وكارل زينيتس ***مكتب لندن للاشتراكيين النمساويين***.

وكانت هذه المجموعة مقتنعة بأن هزيمة هتلر ستسبب ثورة في ألمانيا ستسمح للنمساويين بتشكيل أجهزتهم الحكومية الخاصة. وعلى الرغم من أنهم كانوا يستندون إلى نشاط ألماني مشترك، فقد كانوا يريدون إلغاء "الأنشلوس" (الضم) وتجنب أية شبهة قومية. وكانوا يعارضون ***الرابطة الاشتراكية النمساوية في بريطانيا*** التي كان يقودها هنريش ألينا. وكانت هذه الأخيرة ترى أن النمسا بلد محتل وأن على سكانه أن يقاتلوا بجانب الحلفاء ليحصلوا على الاعتراف بهم كحكومة وطنية نمساوية. وكانت ***جامعة الاشتراكيين النمساويين في بريطانيا*** التي كانت ترأسها برلمانية قديمة فصلها بولاك-زينيتس، ماري كوستلر، وهي مجموعة أكثر يسارية، تتعاون مع ***مركز النمسا*** الذي كان يسيطر عليه الشيوعيون. وبعد ذلك بقليل، في ٣ كانون الأول ١٩٤١، شكل ألينا وماري كوستلر ومجموعات غير اشتراكية ***الحركة النمساوية الحرة***.

... والألمانية

وكان فيض مماثل محسوساً لدى اللاجئين الألمان. وهؤلاء الذين غادر معظمهم بلدهم منذ ١٩٣٣ أقاموا في فرنسا قبل الحرب. وكان اندحار ١٩٤٠ قد طردهم نحو إنكلترا. وكانت "السوباد" (***طليعة حزب ألمانيا الاشتراكي الديمقراطي***) التي تأسست في براغ عام ١٩٣٣ والتي كانت تضم أعضاء من مكتب الحزب تطمح إلى الفوز بالاعتراف الرسمي بها، ولكنها كانت يجب أن تحسب حساباً لمجموعات الأخرى أصغر منها، "الساب" (***حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الألماني***) الذي كان يعلن الانتماء إلى "التصور الأوروبي الغربي لاشتراكية دون ديكتاتورية بيروقراطية"، و"الإيسك" (***رابطة النضال الاشتراكي الدولية***) التي كانت تنفصل عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني بنظريتها عن "التربية الاشتراكية للجماهير"، وخاصة مجموعة ***البداية الجديدة***. وكان لهذه الأخيرة التي كانت تضم اشتراكيين ديمقراطيين معارضين وشيوعيين سابقين

طابع ثوري يبعدها عن أيديولوجية الحزب الأصولية. وعندما وصل أيريك أولينهاور وهانز فوغل، في نهاية تشرين الأول ١٩٤٠، إلى لندن، شرعا في عملية تنسيق. وأدت هذه الأخيرة، في آذار ١٩٤١، إلى تأسيس ***الاتحاد الألماني للمنظمات الاشتراكية الديمقراطية في بريطانيا*** الذي كان يضم "السوباد" ومجموعة "البداية الجديدة" و"الساب" و"الإيسك". وكان هدف هذا الاتحاد هو أن "يمثل كل الاشتراكيين الألمان الذين يعيشون في إنكلترا" لدى حزب العمل والأحزاب الشقيقة والحكومة البريطانية ودراسة تصور "سلام ديمقراطي" و"نظام أوروبي جديد". وكان الاتحاد يطمح إلى "الاستقلال السياسي" للمنفيين الألمان، بـــ"التعريف الاشتراكي لأهداف الحرب الحالية"، وكان يتمنى هزيمة هتلر و"الحد من العسكرتاريا الجديدة". وكان من بين أهدافه "تهيئة سلام ديمقراطي يتيح لألمانيا جديدة إمكانية أن تصبح عضواً حرّاً في المجموعة الأوروبية للشعوب ويساعدها في إعادة بناء أوروبا".

وكانت منظمات أخرى باقية خارج ***الاتحاد*** سواء أكان ذلك لأنها ترى أن الوحدة لم تكن ممكنة إلا لدى العودة إلى ألمانيا، أم لأنها كانت تنتظر أياماً أفضل. و لم يحدث، إلا في تشرين الأول ١٩٤٢، أن يفتتح تقرير ف.إيشلر المناقشة التي كان يجب أن تقرر السعي نحو الوحدة. وعلى أثر مشاريع مختلفة، قدم أولنهاور، في ٦ كانون الأول، تقريراً كان ينص على شروط تشكيل حزب وحدوي في ألمانيا وعلى التدابير العملية التي يجب أن يتخذها هذا الأخير، بعد سقوط هتلر، في الميدان السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الهجرة الاشتراكية الإيطالية

وعلى العكس من ذلك، اقتضى تجمع الاشتراكيين الطليان اللاجئين إلى بريطانيا زمناً طويلاً: فلم تخلق "مجموعة فيليبو توراتي" قبل آذار ١٩٤٢. وبالمقابل، وفرت سويسرا الملاذ للاتحاد الاشتراكي الإيطالي الذي كان نشاطه كبيراً بين المهاجرين. وأصبح الكاتب إغنازيو سيلوني الذي جاء من صفوف الحزب الشيوعي سكرتيراً له عام

١٩٤٠. وسعى هذا الأخير، لتجديد الروح الاشتراكية، إلى تحريرها من الكليشات الاشتراكية-الشيوعية التي أبرزها ب.نيني. وأيد سيلوني، في جريدته، "تصوراً أخلاقياً" للاشتراكية وإعادة تنظيم لأوروبا بموجب مبادئ اتحادية. ولم يكن يرى أنه يمكن تدمير الفاشية بالقوة العسكرية وحدها. فيجب أن تنـزل بها الضربة الأخيرة من "الجبهة الداخلية". وفيما بعد، في كانون الأول ١٩٤٢، ستدخل مجموعة سيلوني إلى الجانب الآخر من الحدود نشرات كانت تدعو الإيطاليين إلى "العصيان المدني"، إلا إنه سرعان ما حجز البوليس السويسري العتاد.

اشتراكيو الصمت

كان أمام الاشتراكية الديمقراطية، بقدر ما كانت تزيد وطأة الاحتلال على أوروبا، طريقان. لقد كان المحتل حاضراً أو أنه كان قد أقام حكومة تابعة: فهل كان هناك تعايش ممكن مع هذه أو ذاك؟ بعضهم كان يرى ذلك وسوف يسعون للتكيف مع الظروف، ولكن أشخاصاً أكثر بكثير هم الذين ظلوا أوفياء للمثل العليا التي آمنوا بها دائماً. وبما أنهم رفضوا المساومة، فسوف يخوضون معركة سياسية وعسكرية. وقد كانوا، على الصعيد العقائدي، يرفضون الخضوع لأفكار نظام أوروبي جديد كان مطروحاً آنذاك، وكانوا يستخلصون من الكارثة التي عانوها كالآخرين دروساً يجب أن تسمح لهم بإنضاج اشتراكية مجددة وبناءة: فسوف تخرج أيديولوجيتهم من الأزمة وهي أكثر ثراء. ولكن هؤلاء الأمميين كانوا، أيضاً، وطنيين كانوا يعانون من السيطرة التي كان المحتل قد فرضها عليهم: وبالتالي، فسوف يحاولون التوفيق بين هاتين الصفتين ويناضلون بقدر ما تسمح لهم بذلك الوسائل المتوفرة ضد العدو وضد الذين كانوا "يتعاونون" معه. ولكن الاشتراكية لم تكن تقدم في كل مكان، من بلد محتل إلى آخر، الوجه نفسه. ولذلك يجب، من أجل دراستها، أن يحسب حساب للأوضاع المحلية والسوابق القومية معاً.

حالة الدانمرك الخاصة

في ٩ نيسان ١٩٤٠، احتلت القوات الألمانية الدانمرك دون صعوبة. وبما أن كل مقاومة كانت منذورة للفشل، فقد وضعت حكومة ستاونتغ الاشتراكية الديمقراطية "حيادها تحت حماية ألمانيا" وهو ما يعني أن هذه الأخيرة سيطرت على البلاد سلمياً. وقد تقبلت القيادة العسكرية الأمر بأن لا تتدخل، إلا في حالة الضرورة المطلقة، في إدارة المملكة. وهكذا بقي الحكام، من حيث المبدأ على الأقل، سادة السياسة الداخلية. ومع أن الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا يتمتعون بأغلبية مريحة في البرلمان، فقد كان الملك يرغب في أن تكون للحكومة قاعدة أمتن أيضاً: ومن أجل ذلك، وسعت الحكومة. فقد شكل ستاونتغ وزارة تركيز ضمت، إلى جانب تسعة اشتراكيين وثلاثة راديكاليين، ثلاثة ممثلين لليسار وثلاثة ممثلين للمحافظين. وخلال أكثر من سنتين وحتى البرهة التي طلب، فيها، روبنتروب تشكيل حكومة لا تضم سوى ثلث أعضاء البرلمان ورحيل وزيرين اشتراكيين (تشرين الثاني ١٩٤٢)، كان اشتراكي ديمقراطي هو الذي قاد الحكومة. وطيلة كل هذه المدّة، كان المسؤولون السياسيون يمارسون سياسة تفاوض تستلهم الدوافع نفسها التي أملت قرار ٩ نيسان ١٩٤٠: ففي الوضع الذي فرض عليهم، كانوا يسعون، قبل كل شيء، إلى حماية السكان من تدخلات المحتل. وكانت التنازلات تبدو لهم شراً أدنى مقارنة بالاستيلاء المباشر للمحتل على السلطة أو بإقامة حكومة من الأقلية النازية الدانمركية مدعومة من الألمان أنفسهم. ومهما تكن الدوافع وراء قرارات الاشتراكيين الديمقراطيين وحلفائهم، فقد كانت تسيطر على سياستهم الفكرة القائلة بأن المرونة، نظراً للمصالح الدانمركية، مجزية وأفضل من رفض من شأنه أن يؤدي إلى سيطرة ألمانيا الكلية على البلاد وتغلق الباب أمام مفاوضات لاحقة.

وعلى الرغم من أن موقف الحكومة الدانمركية كان صعباً غالباً، فقد كان أكثر راحة من موقف كثير من أحزاب أوروبا المحتلة الاشتراكية. فبقدر ما كانت القوات الألمانية تقيم على أراضيها، كانت هذه الأخيرة محكومة بوجود غير شرعي.

في النروج

حل الحزب العمالي النروجي في أيلول ١٩٤٠. ومنذ احتلال البلاد، كان قد استعاد توازنه: فقد أعيد تنظيمه وطرح، مبدئيًا، رفض الاشتراك في الحياة السياسية الرسمية التي يرعاها الألمان. فكيف يجب أن يكون سلوك الاشتراكيين الديمقراطيين منذ ذلك الحين؟ هل ينبغي لهم الاندماج في مقاومة وطنية مشتركة أم كان يجب عليهم النضال على أساس طبقي؟ لقد كان عمل أرباب العمل الذين أفادوا من الظروف لتخفيض الأجور يحث "القاعدة" على عدم قبول وجهة نظر قادة الحزب الإجماعية. وفي نهاية المطاف، انتصر توجه هؤلاء الأخيرين: فقد كان على العماليين أن يتعاونوا مع البورجوازية الوطنية. وبما أن هؤلاء الأخيرين ردوا إلى السرية، فقد بدؤوا في تشكيل مجموعات سرية وفي نشر دوريات سيئة الطباعة في السر.

هولندا

لم يكن ***حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي*** ينوي دعم سياسة المحتل. فقد كان يقدر بأن الديمقراطية السياسية كانت الشرط المسبق لقيام الاشتراكية. وقد لجأ في أغلبيته الكبيرة إلى السرية. وقد قام أحد أعضائه، الصحافي فرانز ج.غودهارت الذي كان قد أسس جريدة سرية منذ حزيران ١٩٤٠، بإطلاق جريدة جديدة، ***هيت بارول***، في شباط ١٩٤٠ كان صدورها، في البدء، غير منتظم وصدرت مرة أو مرتين في الشهر خلال السنوات التالية. وقد لجأ إلى عدد من الاشتراكيين الديمقراطيين في فريق جريدته: فحتى عام ١٩٤٢، شارك قائد الحزب كوس فورينك في تحريرها. وقد ترك لجنة التحرير على أثر تباين في الآراء. ولم تكن ***هيت بارول*** التي كانت تطبع ٦٠٠٠ نسخة قبل أن تبلغ ٦٠٠٠٠ نسخة بعد ثلاث سنوات تزعم أنها جريدة الحزب، ولكنها كانت تريد أن تكون الناطقة بلسان أكثر مثل الاشتراكية الهولندية تقدمية وأكثرها ديمقراطية. ولم يكن احترامها للأسرة المالكة- كانت تنشر خطابات الملكة في مكان جيد- يمنع أن تبدي

روحاً نقدية حيال حكومة المنفى. وقد تبنت، بعد ذلك، برنامج إصلاحات جريئة لما بعد الحرب: اقتصاد مخطط، تأميم جزئي لوسائل الإنتاج، تأمين احتماعي واستقلال داخلي للهند الهولندية.

إلا إنه في حين لجأ قسم كبير من الحزب إلى السرية، خيل إلى شخصيات من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وإلى محررين لجريدته، ***هيت فولك*** التي توقفت عن الصدور مع الغزو الألماني أنهم، بإعادة الحياة إلى هذه الجريدة، يستطيعون الاحتياط للمستقبل. و لم يلبثوا أن تبينوا أنهم كانوا، في الواقع، يدعمون نظام الاحتلال. و لم تمض سنة قبل أن ينسحب قدامى محرري ***هيت فولك*** من فريق التحرير جماعة إثر أخرى: وكانت الاستقالات كثيرة على نحو خاص عندما تحولت الحركة النقابية إلى "جبهة عمل" من نموذج نازي. فلم يعد يمكن أن يكون لهم مكان في جريدة كانت قد احتفظت بها سلطات الاحتلال لينضموا إلى الحركة العمالية في الأزمنة الجديدة.

في بلجيكا

لم يكن هؤلاء الاشتراكيون الهولنديون وحدهم من بنوا مثل هذه الآمال. ففي ٢٨ حزيران ١٩٤٠، دعا رئيس الحزب العمالي البلجيكي المقاومين إلى عدِّ دور الحزب السياسي منتهياً وإلى التهيؤ "للدخول في أطر حركة بعث قومي" وهي نوع من "حزب واحد للشعب البلجيكي المتحد بولائه لملكه وإرادته تحقيق سيادة العمل". "فقد أدت الحرب إلى انهيار النظام البرلماني والبلوتوقراطية الرأسمالية في الأنظمة الديمقراطية المزعومة". وليس هذا الانهيار لـــ"عالم متفسخ" كارثة، "بل هو خلاص". وكتب دومان أن السلام "سوف يستطيع أن يخرج من أوروبا نالت وحدتها بالسلاح وسويت فيها الحدود الاقتصادية". أما بالنسبة للعدالة الاجتماعية، فسوف يمكن أن يقيمها "نظام تكون فيه الدولة على درجة من القوة تكفي لنسف امتياز الطبقات المتميزة وإحلال الالتزام بالعمل محل البطالة". هل كان هذا البيان الذي نشر في عدة يوميات بلجيكية (٣-٦ تموز)

برعاية دومان نفسه قبل أن يحصل على الترخيص من السلطات الألمانية مكرساً، حصراً، لحزبيي الحزب العمالي البلجيكي أم كان يمهد لعودة الملك ليوبولد الثالث أو معاهدة صلح مع الألمان؟ إنه لأكثر من احتمال أن تكون هذه الفرضية الأخيرة هي التي يجب أن تعد معقولة. وبالفعل، لم يحصل إلا على قليل من التأييد لدى ***الرابطة العمالية الاشتراكية الفلمنكية***. وبالمقابل، كانت ضروب التأييد وعروض التعاون التي قدمها الاشتراكيون المعروفون إلى دومان نادرة. ولم يكن قادة التيارات يخفون معارضتهم للأطروحات المقدمة في البيان أو تحفظاتهم عليها على الأقل. وفضلاً عن ذلك، لاحظ كاتبها نفسه، منذ شهر آب ١٩٤٠، أنه لما كانت بلجيكا لا تحكم نفسها بنفسها، فليس هناك مجال لثورة وطنية في نظام احتلال عسكري. والتفت دومان، خاصة، نحو مسائل العمل والنقابية. وفي الشهور الأولى من عام ١٩٤١، هيأ لتكوين حزب وحيد في فلاندرا. ولكن، بما أن هذا الأخير لم يحصل على ترخيص من المحتلين، فقد نفى دومان نفسه طوعاً إلى سافوا العليا في صيف السنة نفسها.

هل أنزل ذلك ضربة مميتة بالحزب العمالي البلجيكي؟ لا يبدو أن الأمر كان كذلك. فبمجرد أن انقضى وهن الأسابيع الأولى للاحتلال، حتى أعلنت مبادرات جاءت من لييج وبروكسل حيث كان الجناح اليساري للحزب، وخاصة الطلائع الاشتراكية، نشيطاً، أنه لم يفقد كل شيء. وفي حين كان اشتراكيو بروكسل يطبعون، منذ تموز ١٩٤٠، ***السري*** التي أصبحت، بعد بضعة أشهر، ***الأمل، جريدة القتال والتحرير الوطني***، كان فريق لييج يطبع ٢٠٠ نسخة من ***البعث*** التي كانت رداً على بيان دومان. وكانت تعترف بأن سياسة الحزب العمالي البلجيكي قد بليت منذ سنوات كثيرة، ولكن ذلك لم يكن، في نظرها، سبباً لتبني "أطروحات القومية الاشتراكية الألمانية": "إن حزباً يعترف بأخطائه لا يضعف، وإذا صححها، فإنه يزداد قوة". وبالتالي، فإن على الحزب العمالي البلجيكي أن يتخلى عن عادات ما قبل الحرب لديه:

"كل ذلك يجب أن يزول. الأزمنة تغيرت، والثورة تسير، ويتوقف علينا أن تكون اشتراكية". وهكذا لم يقتصر كل الأدب السري في تلك الفترة على رفض الموقف السابق للغزو كليّاً، بل كان يرى ضرورة تنظيم لما بعد الحرب عندما تنجز هزيمة هتلر. وعلى الاشتراكيين، منذ الوقت الحالي، أن يتوقعوا المسائل التي ستطرح، إذ ذاك، على حكومة ثورية ويدرسوها. وفي نهاية ١٩٤٠، استعيدت الصلات بين مجموعتي ليبج وبروكسل. وسرعان ما شكلوا، بمساعدة مجموعات أخرى، الحركة الاشتراكية البلجيكية التي كان لديها صحف تطبع نسخاً كثيرة، وخاصة ***عالم العمل***. وكانت كل هذه الصحف السرية تبدي اهتماماً كبيراً بما بعد التحرير: وبهذه الصفة، أمكن أن يقال عنها أنها كانت تشكل "مختبر (..) الحياة الاشتراكية المقبلة". وكان في إمكان الحركة الاشتراكية البلجيكية التي كانت غنية بالملاكات ومزودة بعقيدة متينة والتي سوف تترك مكانها، عام ١٩٤٢، للحزب الاشتراكي البلجيكي أن تقارب "ما بعد الحرب من موقع قوة".

في فرنسا

كان للاشتراكية الفرنسية نقاط مشتركة كثيرة مع نظيرتها البلجيكية. فالاندحار كان قد عمق هنا، شأنه هناك، الثغرات داخل الحزب وزاد في حدت الانقسامات التي كانت قد تجلت غداة ميونيخ. فإذا كان ٤٥٪ من النواب الذين رفضوا منح الثقة للماريشال بيتان (٣٦ من ٨٠) اشتراكيين، فإن ذلك كان بعيداً جدّاً عن أن تحرك نفحة مقاومة كلية الملاكات والأفراد. فهنا، كما في بلجيكا، توارى المسؤولون وأحرقوا أرشيفات الشعب لعدم ترك أي أثر يدل على انتمائهم. وكتب الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي، ج.ب.سيفيراك، بلاغاً إلى سكرتيري الفروع كان يتصور فيه سقوط إنكلترا وقيام نظام نازي لمدة نصف قرن. وصفقت العناصر السلمية- زوريتي، أتباع اتجاه داملاس لدى المعلمين وأتباع اتجاه ماتيه لدى عمال البريد- التي لم تكن قد

فهمت أسباب الحرب للهدنة التي وضعت حدّاً لإراقة دماء دون فائدة. وخيل إلى تلاميذ دومان، الذين كانت ثلاثة أرباع الحزب الاشتراكي قد رفضت تخطيطهم ولكنهم كانوا أكبر عدداً لدى "الجدد"، أنهم سيستطيعون جعل أفكارهم تنتصر في فرنسا الجديدة. وأخيراً، لم يكن يسوء رجالاً مثل بول فور وماكيه اللذين كانا يكرهان بلوم أن تقوم لاسامية دولة. ومنذ ذلك الحين، قبل عدد من الاشتراكيين أن يضعوا أنفسهم في خدمة الماريشال بيتان: فأصبح ماكيه وزيراً للداخلية. وفي صيف ١٩٤٠، كان ديا يعمل على تشكيل حزب واحد. وفي المنطقة الجنوبية، وضع بول ريف والوزير السابق في حكومة بلوم، شارل سبيناس، الجريدتين اللتين أتيا على تأسيسهما تحت تصرف النظام الجديد. ومضى أيضاً، أبعد من ذلك، آخرون لم يرفضوا التعاون مع المحتل سواء أكان ذلك بدافع كراهية فيشي الرجعية والكهنوتية- سوف تكون كذلك حالة مارسيل ديا، بعد أيلول ١٩٤٠، في جريدة ***العمل*** ثم في ***التجمع الوطني-الشعبي*** بعد ذلك- أم بدافع التمسك بالصداقة الفرنسية-الألمانية، وهاتان التيمتان غالباً ما كانتا توجدان في أسبوعيات مثل ***الورشة والأحمر والأزرق***، وفيما بعد، وانطلاقاً من تشرين الثاني ١٩٤١ ، في جريدة ***فرنسا الاشتراكية*** اليومية. وسوف يقول أندريه لوتروكيه: "لم أكن أظن أن حزبي كان يحتوي على هذا العدد من الجبناء والخونة".

ما الذي سيصير إليه الحزب الاشتراكي ضمن هذه الشروط؟ لقد انصرف ليون بلوم، من شازرون، ثم من بوراسول حيث سجنته حكومة فيشي بوصفه "مسؤولاً عن الهزيمة" (١٥ أيلول ١٩٤٠)، إلى نقد لا رأفة فيه لحزبه الذي لم يعرف كيف يعطي العمال "شعاراً واضحاً ودافعاً". وكان يرى- ويرى أصدقاؤه معه- أن من الأفضل عدم إعادة تكوين الحزب فوراً لعدم إعطاء المقاومة لوناً حزبيّاً، من جهة، ولعدم منافسة حركات المقاومة الأخرى على التعبئة من جهة أخرى. واقتصر الأمر، في كانون الثاني ١٩٤١، على تشكيل لجنة عمل اشتراكية وضع على رأسها، أولاً، أحد معاوني ماركس

دورموا، هنري ريبيير، ثم محرر سابق في *الشعبي*، دانيال ماير، وامتد نشاطها إلى المنطقتين. وكانت اللجنة، التي أصدرت منذ كانون الأول فقط، نشرة سرية، *الاشتراكية والحرية*، تلح على ضرورة تجميع رفاق موثوقين كان ينبغي "قبل كل شيء أن يطلب منهم (...) البقاء مستعدين للعمل العلني" منذ أن تتحرر فرنسا. وفي الوقت نفسه، لم يبق اشتراكيون آخرون سلبيين. فمنذ خريف ١٩٤٠، وزع جان تكسييه سرّاً، في باريس ثم في فيشي، نشرة *نصائح لمن يعاني الاحتلال* سوف تفسح مكانها لنشرة *معركتنا* ثم نشرة *رسائل إلى فرانسوا* التي كان يفضح فيها أكاذيب الدعاية الهتلرية والجو البوليسي على ضفاف الآليه. وفي الشمال، كان وزير العمل السابق، جان لوبا، يعقد اجتماعات للحزبيين انطلاقاً من تشرين الثاني ١٩٤٠ ويشترك في شبكة قرار بلجيكية ويصدر *الرجل الحر* التي أكد عددها الأول (تشرين الأول) أن الاشتراكية مستمرة. وكانت هذه الجريدة السرية تطبع وتوزع بفضل الوسائل التي كانت توفرها بلدية روبيه. وفي باريس، وفي البرهة نفسها، كان كريستيان بينو ينشر جريدة مطبوعة على الآلة الكاتبة في وزارة التموين، *التحرير-الشمال* التي ستكون أصل حركة سوف تجمع حوله وحول روبير لاكوست مناضلين اشتراكيين ونقابيين كثر. وفي المنطقة الجنوبية، لم يكن نشاطهم أدنى حول نواتين سوف تدعيان *النصير والتحرير*. وفي ليون وتولوز، أسست مجموعات هامشية *الثائر*، جريدة الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي، وكونت، في مكتبة المهاجر الإيطالي سيلفيو ترانتان، مجموعة *التحرير والتوحيد* التي أخذت على عاتقها تحويل الحزب الاشتراكي بالامتداد به نحو الشيوعيين والكاثوليك.

في بولونيا

كان تعلم السرية لدى اشتراكيي شمال غرب أوروبا الذي كان يتجلى، خاصة، في ظهور جرائد سرية كانت تجري حولها تجمعات تولد حركات، كان هذا التعلم يتباين مع وضع رفاقهم في بولونيا. ففي الأقاليم التي احتلها السوفيات، ألغيت كل الأحزاب

الاشتراكية، البولونية والأوكرانية واليهودية (البوند) واعتقل عدد كبير من الحزبيين. وقد أطلق سراحهم لدى دخول الاتحاد السوفياتي الحرب، إلا إنهم ما لبثوا أن اعتقلوا من جديد كما حدث مع قائدي البوند هنريك إيرلييت وفكتور ألتر اللذين غادرا وارسو للجوء إلى بولونيا الشرقية واختفيا في نهاية ١٩٤١ بعد أن قبلا بتشكيل لجنة عالمية يهودية معادية للفاشية بناء على طلب الحكومة السوفياتية. وجرى الانتظار حتى ١٩٤٣ للإعلان عن كونهما قد حوكما وحكما بالإعدام من جانب محكمة عرفية لانخراطهما في نشاطات معادية للاتحاد السوفياتي ودعوتهما قوات سوفياتية إلى عقد الصلح مع الألمان.

وفي داخل الحكومة العامة، لعب الاشتراكيون دوراً هامّاً في النضال السري. وكان أحدهم، كازيمير بوزاك، يرأس مجلس الوحدة الوطنية الذي كان البرلمان السري. وكان لهم، أيضاً، ممثل في حكومة الداخل التي شكلها مجموع المقاومة. ولم يكف الحزب الذي اتخذ، في العمل السري، الحروف الأولى من كلمات: حرية، مساواة، استقلال رمزاً له عن النمو على الرغم من الخسائر الثقيلة: ففي نهاية ١٩٤٠، كان يضم ٢٠٠٠ مجموعة عمل كان يبلغ تعداد أفرادها عشرة آلاف عضو تقريباً، وكانت تقدم أفواجاً لجيش الداخل. وكان للحزب صحافة سرية نشيطة جدّاً موزعة في ٧٠ جريدة. ولم يمنع كون الاشتراكيين الديمقراطيين يرغبون في التعاون مع كل الأحزاب الأخرى، باستثناء الشيوعيين، من أن يتمسكوا بالحفاظ على هويتهم والتوفيق بين الاستقلال والديمقراطية والاشتراكية. وفي بداية ١٩٤١، نشر الحزب ***برنامجاً للشعب البولوني*** ينص، لدى التحرير، على نظام برلماني على الصعيد السياسي، وعلى تأميم الصناعات الأساسية والتحقيق الكامل للإصلاح الزراعي وخطة على الصعيد الاقتصادي.

في تشيكوسلوفاكيا القديمة

كانت دينامية الحزب البولوني تقابل الكسوف الذي كانت تعرفه، آنذاك، الاشتراكية الديمقراطية التشيكوسلوفاكية. وكانت هذه الأخيرة قد كفت، عمليّاً، عن

الوجود كحزب وحيد بعد ميونيخ. فقد انشطرت، إذ ذاك، إلى جناح سلوفاكي كان قد زال عندما دخل في طور اللاشرعية. وعاش الجناح التشيكي بضعة أشهر في حزب العمل، ولكن هذا الأخير زال بعد أن دخل هتلر إلى براغ (٥ آذار ١٩٣٩). وعرف الجناح التشيكي، وقد حرم من قادته الذين توفي أحدهم، هامبل، وانسحب آخر، بيهانج، على أثر خلافات مع بينيس وشباب الحزب، أزمة سوف تتكشف، على المدى الطويل، عن كونها ثقيلة بنتائجها: ففي حين اتفق القادة القدماء الذين كانوا مسنين وغير مهيئين لشروط احتلال مع الألمان، كان الشباب يتقربون من اليسار المتطرف أكثر من انجذابهم إلى التقرب من الجماهير التي كانوا يمثلونها.

ترقب البداية

فاجأ الانتصار الألماني في الغرب الأحزاب الشيوعية أيضاً. ومن حيث المبدأ، لم تمسهم الهزيمة. وقد كتبت جريدة ***الأومانيتيه*** السرية في ١٥ أيار تقول: "عندما يتقاتل مجرمان، لا يكون على الناس الشرفاء أن ينجدوا أحدهما بذريعة أن الآخر وجه إليه ضربة "غير قانونية". إنهم يبذلون جهدهم، على العكس من ذلك، للإفادة من الفرصة لجعل الاثنين غير قادرين على إيقاع الأذى. وسوف يحاول كل واحد قهر من سيستطيع أن يصل إليه بصورة أسهل. فيجب قهر المجرمين الإمبرياليين...". وتزايد جريدة سرية أخرى، ***صوت الشعب***، الصادرة في بروكسل (٢٩-٣٠ أيار) فتقول: "ليس لشعبي فلاندر أو فالونيا ما يكسبانه في هذه الحرب الإمبريالية. فقد سالت دماؤهما إلى درجة كافية من أجل مجد العجل الذهبي، لمصلحة المئتي أسرة أو مصرفيي سوق لندن المالية". وتتابع الجريدة نفسها، غداة استسلام بلجيكا، فتقول إن الأمر المهم هو "الانصراف إلى العمل لتأمين حياة شعبينا (...) ولإعادة بناء البلد". وهكذا ظل الحزبان، في فرنسا كما في بلجيكا، أمينين للخط الذي أعطاه إياهما الكومنترن: فهما يرفضان الاختيار لصالح أحد المعسكرين الإمبرياليين المتحاربين. وأقصى ما في الأمر أنهما يتصوران، أمام سعة

الكارثة، هرباً إلى الأمام، الثورة الاشتراكية. وقد ذكرت *الأومانيتيه*، في عدد ١٧ أيار، مثال "رجال "الكومونة" الذين ثاروا ضد بورجوازية جرت البلاد إلى حرب كارثية، خانقة حريات الشعب، ثم خانتها بصورة مخجلة". واستعملت جريدة *كلارتيه* السرية البروكسلية اللغة نفسها دون أن تذكر الكومونة: في الظروف الحالية، الثورة هي الحل الحقيقي الوحيد.

وفي انتظار ذلك، وفي البلبلة العامة، وعلى الرغم من أن أجهزة الحزبين قد اهتزت، في الجانبين، بفعل الاعتقالات (اعتقل مئات الشيوعيين في بلجيكا في ١٠ أيار ١٩٤٠) ومن أن الهجرة والأسر قد حرمت كلاً منهما من عدد كبير من المسؤولين، يجب بيان كون الحزب حاضراً. وما زال من المستحيل أن نتبين ما إذا كانت التوجهات قد أتت من موسكو: وعلى كل حال، قام الشيوعيون في الدانمرك وهولندا وبلجيكا وفرنسا بمساع لدى السلطات الألمانية للحصول على حق إصدار صحفهم. وفي حزيران، فشلت سلسلة من محاولات جرت في هذا السبيل. فلم يسمح المحتل بعودة *فولكس داغبلاد* الهولندية إلى الصدور. وفي بروكسل، حيث كلف ناشر *صوت الشعب* بالتفاوض على عودة الجريدة إلى الصدور، طال أمد المناقشات مع إدارة الدعاية. وفي نهاية المطاف، لم يسمح للجريدة بالصدور ما لم تتبع خطّاً قوميّاً-اشتراكيّاً، وهو ما كان يعادل الرفض. وفي ٢٣ حزيران، منعت السلطات الألمانية صدور جريدة الحزب. إلا إنها أبقت لبضعة شهور على الأسبوعية الأنفرسية، *أولن شبيغل* التي كانت قوميتها الفلمنكية تمتزج بلهجة مطلبية جدّاً على الصعيد الاجتماعي وبتيمات مؤيدة لسياسة الاتحاد السوفياتي السلمية. وعندما لاحظ مسؤولو إدارة الدعاية في أنفرس أن هذه الجريدة لا تنشر أخباراً سوى من مصدر سوفياتي وتخالف بذلك أوامرهم، أغلقوها. وفي باريس، لم تأت المفاوضات التي أجرتها دنيز جينولان، بناء على تعليمات عضو في اللجنة المركزية، جوريس تريان، إلى

نتيجة: فقد أوقف البوليس الفرنسي، في ٢٠ حزيران، الطرفين الشيوعيين اللذين أخلي سبيلهما بعد بضعة أيام بأمر الألمان وتواريا، بعد ذلك، في العمل السري.

النشاط والقمع

إذا كانت هذه المحاولات قد فشلت، فإن أحزاب أوروبا الغربية الشيوعية لم تكن تنوي البقاء سلبية حتى لو كانت مقسورة، بقوة الأشياء، على اللاشرعية. وعادت إلى العمل الملاكات التي استطاعت الإفلات من الملاحقات أو التي سرحت من الجندية: وكانت هذه هي الحال، في فرنسا، مع جاك دوكلو وموغوسو اللذين حكم عليهما غيابيّاً، فكانا ينتقلان من مخبأ إلى آخر، وأوغست لوكور الذي هرب من معسكر اعتقال وفرنان غرونييه، نائب سان دنيس، وفيليكس كادراس، "قائد" الجهاز اللذان عادا إلى بيتهما. وأعادت القاعدة التي كان يجب أن تتكيف مع الحياة السرية تنظيم ذاتها. فقد بدت الخلايا، لأسباب أمنية، أكثر عدداً مما ينبغي في فرنسا: وسوف تستبدل بها "مجموعات من ثلاثة أفراد" كان عليها، لتسهيل الدعاية، أن تضم إليها ثلاثة أو أربعة أعضاء إضافيين. وجرى الأمر على المنوال نفسه في هولندا حيث كان الحزب مكوناً من هرم من الخلايا كانت كل منها تتألف من عدد صغير من الحزبيين وكانت تقيم أقل ما يمكن من الاتصالات فيما بينها. واستطاع الشيوعيون، في البداية على الأقل، أن يعيدوا تنظيمهم لأن الإدارة العسكرية الألمانية التي لم تفقد الأمل في أن تكسب الأوساط العمالية إلى جانبها كانت تبدي شيئاً من التحفظ، وخاصة لأن الغستابو كان في بداية تمركزه في الأراضي المحتلة. وسرعان ما لوحظ في فرنسا وبلجيكا أن هذا الأخير يولي انتباهاً خاصّاً لسلوك الشيوعيين: ففي أيلول ١٩٤٠، كرس تقرير خاص من الغستابو للحزب الشيوعي البلجيكي. ولم يكن الألمان، فضلاً عن ذلك، وحدهم المهتمين بالشيوعيين. وقد كان "شبه السرية" الذي كان يمارسه القادة الفرنسيون الذين كانوا يستقبلون ناخبيهم في بيوتهم ويتحدثون، طواعية، في المقاهي والأسواق، كان هذا يجعل

منهم هدفاً مختاراً للبوليس: ففي ليلة واحدة، ليلة ٥-٦ تشرين الأول ١٩٤٠، اعتقل ٣٠٠٠ منهم في المنطقة الباريسية. واستمر القمع لا في المنطقة الجنوبية وحدها، بل في المنطقة المحتلة والمنطقة الممنوعة أيضاً- في الأردين خاصة- منــزلاً محنة قاسية بالحزب. ففي آذار من السنة التالية، كانت فيشي تحتفظ بـــ١٨٠٠٠ سجين سياسي معظمهم من الشيوعيين. و لم تكن حالة فرنسا، فضلاً عن ذلك، استثنائية: ففي بلجيكا، كانت بعض النيابات العامة تلاحق الشيوعيين بموجب تدابير دشنت في سنوات الثلاثينات بمناسبة حركات اجتماعية كبرى.

وكما يقول جاك فوفيه، "بدأ الحزب الشيوعي يفهم بأنه قد أخطأ": فإذا ظلت صحافته ممنوعة، وإذا كان أعضاؤه ملاحقين وموقوفوه مسجونين، "فقد كان للسلطات الألمانية نصيبها من المسؤولية"، والتحفظ الذي كان يبديه حيالها "سوف يتحول بشكل غير ملحوظ إلى عداء". وبقيت القيادة سلمية بتصميم، ولكنها كانت تهاجم "الإمبرياليتين" الأنغلوسكسونية والألمانية، ولكن دون أن تتناول الألمان مباشرة. وكانت ترد على عبارة "لا لندن ولا برلين" في الصحافة الشيوعية البلجيكية السرية جريدة الحزب الهولندي السرية *دوفارهايد*، التي كانت تصدر في أمستردام بدءًا من تشرين الثاني ١٩٤٠ والتي كانت لها، أيضاً، طبعات محلية بأسماء مختلفة. وكانت تطبع ما يتراوح بين ٣٠٠٠ و٤٠٠٠ نسخة في البلاد، و٧٠٠٠ نسخة في العاصمة، وكانت تسير على نهج الحزب الشيوعي الهولندي: وكانت ترى أن الحرب التي تعيث فساداً هي صراع إمبريالي ملازم للمنافسة الاقتصادية بين الدول. فكانت تقدر، إذن، أنه لن يكون لنصر حليف من نتيجة سوى عودة حكومة رأسمالية إلى هولندا. وكانت تتفق في تحليلها مع وجهات نظر الشيوعيين البلجيكيين الذين كانوا يتهمون الحكومة اللاجئة إلى لندن بأنها تريد "أن تجعل من بلجيكا تابعاً خاضعاً للإمبريالية البريطانية".

بروز تطور

إنه لمن قبيل التبسيط أن يرد هذا الموقف إلى شكل ما للتعاون. فجريدة *دوفرهايد* التي أكدت إدارتها، دائماً، أنها لم تشك، أبداً، بالطابع المؤقت لميثاق آب ١٩٣٩ وبأن الاتحاد السوفياتي سيدخل، يوماً ما، الحرب ضد ألمانيا النازية كانت تهاجم، بعنف، النازية واللاسامية (سوف يشارك مناضلون شيوعيون في المظاهرات الأولى الموجهة ضد سياسة الألمان اللاسامية في شباط ١٩٤١).

وهاجم البيان البلجيكي المعنون بـ *من أجل خلاص الشعب* الذي وزع في نيسان ١٩٤١ "الأنظمة الوسيطة" التي أيدت نظام الرايخ الثالث الجديد: "البلوتوقراطيون الوقحون"، "أعمدة البورجوازية الرأسمالية" قد "أفادوا (من الوضع) لتوطيد امتيازات ضروب الرفض بالتفاقم ببؤس الجماهير". "هذا هو ما تخفيه ضروب تحويل الأنظار اللاسامية والمعادية للماسونية، هذا ما تعنيه، واقعاً، الرأسمالية المزعومة للنازيين وخدمهم. وهذا ما تفهمه شعوبنا، ومن أجل ذلك يرفضون الفاشية بازدراء وقرف". ولم تكن *الأومانيتيه* السرية أكثر رقة حيال نظام فيشي، "حكومة الدمى بين الأيدي الأجنبية" التي ترمي إلى نصر "نظام أوروبي جديد" سيكون، في الواقع، "تكريس تبعية فرنسا" (٣١ تشرين الأول ١٩٤٠). وقد وقفت ضد حفنة مونتوار التي ستكون أكثر نتائجها حسية، حسب تعبير الصحافة الشيوعية، "وضعكم، من جديد، في حالة ترحال". وفي نهاية ١٩٤٠، لم يخف المنشور الذي احتفل بالعيد العشرين للحزب والذي نسبت كتابته إلى غابرييل بيري ما يفكر به الشيوعيون حول "الإمبريالية ذات القميص البني". "نحن شعب فرنسا الذين نعيش في ظل الاحتلال الألماني لدينا مذاق مسبق لما ستكون عليه سيطرة النازية على العالم. فسوف تكون، كما من شأن سيطرة الإمبريالية الفرنسية- الإنكليزية على العالم أن تكون، عكس ما نتوق إليه...". وفيما بعد، في نيسان ١٩٤١، أنكر غابرييل بيري نفسه على النازية أن تكون الاشتراكية. إن المذاهب "الاشتراكية" التي

يحاول "نازيون صغار" مثل ديا ودولونكل أو دوريو أن يرفعوا من شأنها تستخدم لتحويل الجماهير العمالية عن الحياة الثورية لتوطيد سلطة الأوليغارشيات بوسائل "معادية للديمقراطية والحرية".

إن هذه اللغة الجديدة لقيادة الحزب الشيوعي الفرنسي أرضت طموحات الحزبيين الذين أصابهم الاحتلال الألماني برضة نفسية. ففي غداة الهدنة، يسجل منشور وزع في بوردو ويستشهد به شارل تيون بين أكثر الأهداف فورية النضال "ضد الفاشية الهتلرية". وفي بريتانيا، وزع المسؤول هافيز نشرات أخرى نقرأ فيها: "لا راحة قبل أن نكون قد طردنا الجزمات الهتلرية خارج بلدنا".

موقف المثقفين الفرنسيين

وعلى كل حال، فقد أدت هذه اللغة إلى مزيد من الارتياح في صفوف الجامعيين والمثقفين الشيوعيين الذين لم يكن قلقهم من محافظة فيشي وعدم تسامحها أقل من قلقهم من مطاردة "الكتاب السيء"، "قائمة أوتو" التي وضعها الألمان. وقد أثار اعتقال بول لانجفان، الأستاذ في الكوليج دو فرانس، في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٠ مظاهرة في الحي اللاتيني شارك فيها أساتذة وطلبة ثانويون وجامعيون ونظمها فرانسوا دو ليسيكور، رئيس الاتحاد الفيدرالي للطلاب. واشترك الطلبة الثانويون والجامعيون الشيوعيون، أيضاً، في مظاهرة ١١ تشرين الثاني عند قوس النصر: وإذا لم يكونوا أصحاب المبادرة فيها، كما يبين ر.جوس، فقد كانوا، مع ذلك، حاضرين فيها على عكس تأكيدات روسي. ولم يكن المثقفون، من جهتهم، أقل عداء لـ"النظام الجديد" الذي نادى به الألمان ودشنته الدولة الفرنسية. وقد بين فيكور الغضب العاصف الذي كان يهز هذه الأوساط خلال شتاء ١٩٤٠-١٩٤١ حول جان ريشار بلوش والبروفسور فالون وفرنسيس جوردان وفريديريك جوليو-كوري، وكانوا "كلهم، في تلك الآونة، شيوعيين أو ميالين إلى الشيوعية". ومنذ تشرين الثاني، أصدر جاك سولومون، صهر لانجفان، سراً، ***الجامعة***

النقابية التي دعمها جوليو-كوري وجورج بوليتزر وجاك ديكور. وفي الآونة نفسها، أسست مادلين مارزان وأندريه فوغيه نقابة سرية للمعلمين سوف تكون ***المدرسة المتحررة*** جريدتها. وتشكلت في الثانويات نوى شيوعية في المنطقة المحتلة، وخاصة في باريس.

ولا شك في أن المثقفين والطلاب الشيوعيين الفرنسيين قد تبنوا، في ذلك الشتاء القاسي، شتاء ١٩٤٠-١٩٤١، موقفاً متصاعداً بوضوح بالقياس مع الخط الذي تبناه حزبـــهم. ففي فرنسا، كما في بلجيكا، كان هذا الأخير، في الوقت نفسه الذي كان يهاجم، فيه، جبن "الأنظمة الوسيطة"، "خادمة المحتل وشريكته"، كان، أيضاً، قد ركز دعايته على "تشكيل لجان شعبية من أجل المطالب المباشرة: التموين، إعادة فتح المصانع، وإعادة الاقتصاد إلى السير بصورة أعم".

التطور في فرنسا وبلجيكا

وعلى كل حال، برز تطور في هذين البلدين يستحق توازيهما فيه أن يسترعي الانتباه. ففي فرنسا، وبعد اعتقالات تشرين الأول الكبرى، وعندما تبين الحزب أن تعليمات الأمن التي أعطاها بعد الاندحار بدت عاجزة، عمد إلى تنظيم نفسه لحماية موزعي نشراته وملصقي إعلاناته، وجمع أسلحة، أسلحة تركت خلال الانسحاب، بنادق صيد وغدارات قديمة، في انتظار أن يستعملها. وهكذا ولد التنظيم الخاص الذي تشكل ببطء، في المنطقة الباريسية، أولاً، ثم في الشمال والغرب والوسط. وغالباً ما كانت ملاكاته التي شارك بعضها، سابقاً، في الألوية الدولية أعضاء في الشبيبة الشيوعية أو من المسؤولين النقابيين. وناضل في صفوفه أجانب كان عدد كبير منهم ينتمي إلى "اليد العاملة المهاجرة" ووصفتهم صحافة فيشي وصحافة المحتل بأنهم "يهود-ماركسيون". ونظم الشيوعيون في بلجيكا وفرنسا أنفسهم لتحقيق مطالبهم المباشرة.

وكانت هذه التنظيمات "اللجان الشعبية" و"لجان النضال النقابي". وقد أطلقت هذه الأخيرة، في بلجيكا، بدءًا من تشرين الثاني ١٩٤٠، إضرابات سوف تتخذ حجماً خاصّاً في شهر أيار وحددت جريدة سرية، ***الأزمنة الجديدة*** مرماها: "إن المضربين يخوضون، بثورهم على البؤس الذي فرضته عليهم الحرب الإمبريالية ونـــهب المحتل، نضالاً سياسيّاً عالي المستوى. إنـــهم يقودون حركة التحرير بـــهدف استقلال البلاد".

الإضرابات

لاقت هذه الإضرابات التي مست، بصورة خاصة، منطقتي لييج وفيرفييه، صدى إيجابيّاً في الجانب الآخر من الحدود. وكان عداء الألمان مضافاً إلى شروط اقتصادية غير مناسبة– تموين غير كاف لعمال مناجم الأعماق، أجور أدنى من أجور ١٩٣٩، عدم وجود الصابون– وصدى الاضطرابات في بلجيكا نفسه كافيًا لشل كل الحوض المنجمي في الشمال والبادوكاليه من نـــهاية أيار وحتى ٩ حزيران ١٩٤١. ولم تكن الحركة التي بدأت تلقائيًّا في الحفرة رقم ٧ من مناجم دورج (دائرة بيتون) تستطيع أن تتسع بـــهذا النجاح إلا بفضل تنظيم سري متين كان يقوده أوغست لوكور ونيستور كالون ومع دعم مجموعات من التنظيم الخاص. وقلقت السلطات الألمانية، في جانبي الحدود، وحاولت تعقيل القادة. وزاد في قلقها أنـــها لاحظت أن "حزبي فرنسا وبلجيكا الشيوعيين قد عرفا، دون أن يتخليا عن تحليلهما الطبقي، الجبهة الرئيسة والوحيدة: النضال من أجل استقلال البلاد". وفي حين دعا الـــ ***نداء إلى شعبي فلاند وفالونيا*** إلى تشكيل جبهة استقلال واسعة لا تستثني أحداً ضد المحتل، جاء العدد الخاص من ***الأومانيتيه***، في ٢٥ أيار، صدى له بدعوته الفرنسيين من أصحاب الإرادة الحسنة إلى تشكيل "جبهة نضال وطنية من أجل استقلال فرنسا". ولا يمكن للمرء إلا أن يدهش لتماثل مواقف الحزبين الجارين.

الشيوعيون واحتلال يوغسلافيا

لم يكن هذا التطور محسوساً في فرنسا وبلجيكا فقط. فقد كان محسوساً، أيضاً، في البلقان حيث شن هتلر، منذ بداية ربيع ١٩٤١، حملة ضد يوغسلافيا وأخرى ضد اليونان. ولم يبق الحزب الشيوعي الذي أعاد تنظيمه في يوغسلافيا، منذ ١٩٣٧، جوزف بروز (تيتو) والذي كان يضم حوالي ١٢٠٠٠ عضو و ٣٠٠٠٠ منضم إلى اتحاد الشبيبة الشيوعية سلبيّاً في النضال ضد سياسة الوصي بول. وقد أثار، بعد ٢٥ آذار، هياجاً عنيفاً في البلاد ضد الانضمام إلى الميثاق الثلاثي. واشترك في المظاهرات الشعبية في برهة انقلاب الجنرال سيموفتش الموالي للحلفاء. وفي ١٥ نيسان، دعا نداء للحزب الشيوعي الشعب إلى "عدم اليأس من النصر النهائي حتى ولو سقط، حاليّاً، أمام عدو "متفوق عدديّاً"، ولكنه لم يقتصر على الإشارة إلى أمل التحرير البعيد، ولم يبق غير فعال. ففي الأيام الأولى من أيار، اجتمعت لجنته المركزية وقررت اتخاذ تدابير للنضال ضد المحتل. وبعد بضعة أسابيع، أدت هذه التدابير إلى منجزات ملموسة: فقبل نهاية حزيران، خلقت شبكة لجان عسكرية أنشئت لدى القيادات المحلية للحزب الشيوعي، بل في بعض القرى. وكان الهدف المحدد لها هو جمع أسلحة وعتاد حربي خبّئ في برهة الاستسلام وتجنيد متطوعين سوف يقدم لهم أعضاء الحزب واتحاد الشبيبة المبادئ الأولية للتدريب العسكري. وفي الوقت نفسه، أقيمت لجان نظمت مصالح استخبارات وعمليات تخريب في المصانع والمناجم. ويقدر المؤرخون اليوغسلافيون أنه كان هناك، عشية غزو الاتحاد السوفياتي، ٢٥ مجموعة أنصار في سلوفينيا تضم كل منها ما بين ٥ و١٥ مقاتلاً وحوالي ألف مجموعة في الهرسك. وكانت قيادة الحزب السرية، ومن بينها تيتو، تتأهب، بصورة موازية لتنظيم الوحدات العسكرية، لنقل مقر القيادة من زغرب إلى بلغراد وتمارس، فعلاً، نشاطاً سياسيّاً بارعاً جدّاً: فقد كانت منشوراتها تركز على أن تحرير البلاد لم يكن

الهدف الوحيد للنضال ضد المحتلين، بل إن هذا النضال سيحل، أيضاً، المسائل الاجتماعية.

...واليونان

لم يكن الشيوعيون اليوغسلافيون، وحدهم، الذين وقفوا، على هذا النحو، ضد الألمان. فمنذ أن حل هؤلاء الأخيرون في اليونان، شوهد هياج مماثل. وقد ولد في سجون الجزر التي كانت ديكتاتورية ميتاكساس قد سجنت، فيها، عدداً كبيراً من الشيوعيين. وقد توصل عدد منهم إلى الهرب بفضل الاضطراب الذي أعقب احتلال البلاد. واتصلوا بالتنظيم القديم للحزب الذي كان قد احتفظ بخبرة العمل السري والذي كانت مجموعات صغيرة منه باقية في مقدونية وإيبير وأثينا وبيروس. وكان همها الأول تكوين "مجموعة توجيه"، في أثينا، مزودة برجال متمرسين، من جهة، وخاصة جمع أسلحة وإخفاءها في أماكن أمينة من جهة ثانية. وتكونت، حسب المناطق، بين نهاية نيسان وبداية حزيران، تجمعات مقاومة- "المجموعات الهجومية"-. وفي تسالونيكي، دعا بيان للحزب الشيوعي المقدوني الشعب إلى النضال، في حين ظهرت، في هذه المدينة، حركة الحرية التي سوف ينضم إليها أشخاص غير شيوعيين وسوف يمتد نشاطها إلى مدن أخرى من المنطقة. وفي أثينا، شكلت "مجموعة التوجيه" لجنة مركزية جديدة كان من بين أعضائها حزبيون مجربون خرجوا، حديثاً، من السجن وحلت محل قيادة تورطت لدى ديكتاتورية الجنرال ميتاكساس. وكان انتباه هؤلاء المسؤولون الجدد الذين أمكن لعدد صغير جدّاً منهم، فقط، أن يلتحقوا بمدارس الحزب العليا في الاتحاد السوفياتي قد تحول عن متضمنات الميثاق الألماني-السوفياتي سواء أكان ذلك بسبب النفي إلى الجزر أم بسبب النضال السري الذي خاضوه ضد البوليس اليوناني: ومهما كان الاضطراب الذي أصابهم به هذا الميثاق في ضمائرهم، فقد كانوا يولون المسائل الداخلية- احتلال البلاد في هذه المناسبة- أهمية أكبر من تلك التي كانوا يولونها للشؤون الدولية والمناقشات حول

هذه "الحرب الإمبريالية". ومن هنا جاء موقفهم منذ ربيع ١٩٤١ وبدايات تحرك سوف تتخذ، كما في يوغسلافيا، سعة أكبر مع اندلاع الصراع بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي.

العودة الصعبة إلى المعركة المعادية للفاشية منعطف ١٩٤١

دخول الاتحاد السوفياتي الحرب "لم يقف عند قلب ميزان القوى الموجودة، بل إنه غير، بصورة قاطعة، معنى الصراع وقلب، بالتالي، طابع المقاومة" (هنري ميشيل). ففي حزيران ١٩٤١، شارك الشيوعيون في النضال ضد المحتل دون تحفظ، ملبين النداء الذي وجهه إليهم ستالين. وفي الواقع، قدروا أن تحرير بلادهم يتوقف على انتصار الاتحاد السوفياتي: فكان عليهم، إذن، أن يساعدوا، بقدر ما تسمح لهم به وسائلهم، الجيش الأحمر على "تحطيم" قيودهم الخاصة. ونقرأ في جريدة ***الأومانيتيه***، في تموز، ما يلي: "واجبنا هو مساعدة الاتحاد السوفياتي بكل الوسائل". وكان الحزب الشيوعي الفرنسي يتحدث باللغة نفسها التي كانت تتحدث بها اللجنة المركزية للحزب العمالي البلغاري التي أعلنت أن على نتيجة الصراع الألماني-السوفياتي "سوف يتوقف مصير كل الشعوب". وفي أيلول، انضم إليهما بيان شيوعي ألباني يدعو السكان إلى "ربط وثيق" بين نضال التحرير ونضال "الاتحاد السوفياتي الطليعة المجيدة" في القتال ضد الفاشية.

الشيوعيون والاتحاد السوفياتي

كان الاتحاد السوفياتي الذي كان هتلر "قد أطلق عليه جحافله" يقاتل، في نظرهم، بالأسلحة التي صنعت تلاحمه في السلام: "وحدة شعب حر يقف في اندفاعة وطنية لا تقهر للدفاع عن مكتسباته الاجتماعية" وكان الفلاحون الذين أعطتهم الثورة الأرض التي كانوا يطالبون بها يدافعون عن ملكيتهم في ميادين قتال "(كانت فيها)الجان داركات السوفياتيات ألوفاً" لأن "المرأة السوفياتية (كانت) أسعد نســــاء العالم". "(لم يكن) شعب في التاريخ قد فعل للدفــــاع عن بلاده ما فعله الشعب السوفياتي الذي ربي

ضمن أنقى روح أممية". وكانت الحرب التي خاضها الاتحاد السوفياتي "حرباً مقدسة من أجل حرية الإنسان وكرامته". وكانت تحرك مقاتليه "الاندفاعة نفسها التي حركت المدافعين عن فالمي" و"فكرة سان جوست عن السعادة". وإذا كان "الرجال يتصرفون كأبطال"، فذلك "لأنهم (كانوا) أحراراً ولأنه (كان) لهم ما يدافعون عنه". وكان الاتحاد السوفياتي المثال الحي على أن "الجيش عاجز دون الشعب": فالجيش الأحمر "المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشعب في المصانع والمدارس الكبرى والمزارع الجماعية" يجب أن ينتصر. وسوف يبين انتصار ستالينغراد "تفوق الإنسان السوفياتي على الروبوت الهتلري" ونوعية القوات التي كانت معنوياتها "نموذجية وازدراء الموت لديها كليّاً... والانضباط (...) القاسي المقبول بصورة حرة والوصول إلى الرتب القائم على الاستحقاق حصراً...". ويبقى أن الاتحاد السوفياتي الذي كانت الصحافة الشيوعية السرية تصفه بأنه "سور حرية العالم" و"قبر الفاشية البربرية"، لم يكن "نظام العبيد" الذي كان "الفاسدون والأنبياء الزائفون" قد قدموه "في كل الأرجاء". وكانت الدعاية تلح، من أجل الذين ظلوا يقلقون، على أن "الملكية، ثمرة العمل" لم تكن، فيه، "مقبولة ومحمية فقط، بل كانت مزدهرة أيضاً"، فقد كان لكل فلاح "بيته وأراض تسمح له بأن يتغذى". أما بالنسبة للحرية الدينية التي يضمنها الدستور، فقد كانت، فيه، كاملة. ولم يكن هناك، أيضاً، ما يخشى من نوايا الاتحاد السوفياتي: فما كان ينسب إليه من نية في التدخل في حياة الدول الأخرى كان محض افتراء. فلم يكن لجيشه "من يهمه سوى سحق عدو الجنس البشري نهائيّاً، النازيــّة". "الدولة السوفياتية لم تكن تريد التدخل في الحياة الداخلية للدول الأخرى".

وطنية الشيوعيين

كان تعلق الشيوعيين بوطنهم الأيديولوجي متفقاً مع تأكيد وطنية زاد من حدتها وجود المحتل على الأرض القومية. وكانت صحافة الحزب السرية تعلن، في فرنسا، حبها لـــ"فرنسا الرائعة" التي "نستمد منها إرادة النضال لدينا" (عدد خاص من ***الطليعة***،

كانون الثاني ١٩٤٢) من وفائها للمارسليز والعلم المثلث الألوان، "العلم الذي يقاتل من أجله الأنصار"، كما كتبت ***فرنسا أولاً*** في عدد أيار ١٩٤٢. وأوصت ***الأومانيتي*** (٢٨ آب ١٩٤٢) بأن عليهم "أن يكونوا في الصفوف الأولى من الوطنيين المناضلين من أجل خلاص الوطن" لأن لهم "موتى يجب أن يثأروا لهم (...) وأحياء يجب أن يحرروهم (...) وفرنسا التي يجب تحريرها". وكانت هذه الوطنية تعلن انتماءها إلى تقليد شعبي طويل. ولم يكن مدهشاً أن تتغذى بذكريات الثورة الفرنسية- أعلن منشور أن "هتلر، كسلفه برونشفيك، سيطرد من أرض الوطن"- والكومونة، "ثورة الشعب ضد الخونة"، إلا أنه كانت تذكر، أيضاً، كما في الاتحاد السوفياتي، "أمجاد الماضي ومعاركه" مهما كان هذا الماضي: كانت جان دارك تقدم بوصفها "رمز النضال ضد المحتلين وسلاحها في يدها". وكانت الصحافة تشير، أيضاً، إلى أنصار ١٨٧٠ الذين أعدم كثير منهم رمياً بالرصاص "لأنهم كانوا يبيدون الذين دنسوا الأرض القومية بوجودهم فيها" وإلى شعرانيي(*) ١٤-١٨ الذين كانوا قد كسبوا الحرب. ولم يكن الشيوعيون السريون الفرنسيون، فضلاً عن ذلك، الوحيدين الذين يعلنون انتماءهم، على هذا النحو، إلى أمجاد الماضي: فقد دعا بيان يوناني مؤرخ في ١٠ تشرين الأول ١٩٤١ الشعب إلى الثورة ضد المحتلين مشيراً إلى تقاليده البطولية في حرب استقلال ١٨٢١ وفي حملة ألبانيا ١٩٤٠ الأقرب بكثير.

الجبهات الوطنية

بما أن الشيوعيين لم يكونوا يترددون في استدعاء أمجاد الماضي دون استثناء، فإن ذلك كان يجعلهم أكثر راحة في المناداة بأوسع اتحاد ممكن ضد الغازي. إلى أي حد كان

* لقب مقاتلي ١٩١٤-١٩١٨ الفرنسيين.

هذا التجميع لكل الوطنيين الحسني النية من أجل هدف محدد بوضوح، التحرير الوطني، يقابل توجهاً جديداً للأممية الشيوعية؟ هذا ما يهم أن يحدد بدقة. ولكن الواقع هو أننا قد شهدنا، بدءًا من النصف الثاني من ١٩٤١، تشكل "جبهات وطنية" تشرف عليها الأحزاب الشيوعية. ونهاية هذه السنة هي التي تشكلت، فيها، في المنطقة الشمالية- وبصورة أكثر تأخراً في المنطقة الجنوبية- الجبهة الوطنية لاستقلال فرنسا التي كان هدفها "تحرير الوطن من الغزو الأجنبي" والتي كان يجب أن تجمع، جنباً إلى جنب، "عمالاً وفلاحين ومثقفين وأناساً بسطاء وشيوعيين ومناضلين قدامى من الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي ومفكرين أحراراً ومسيحيين". ويوجد شاغل مشابه لدى جبهة التحرير الوطني اليونانية التي بقيت منفتحة على كل تنظيم وكل حزب- مهما كان اتجاهه الماضي و"مهما كانت تصوراته السياسية حول مستقبل يونان حرة ومستقلة، بشرط وحيد هو أن يسهم بصورة صادقة في النضال للتحرير الوطني وأن يؤيد الأهداف المكونة للجبهة". وكانت أركان فصائل الأنصار اليوغسلافية تستعمل، من جهتها، لغة مماثلة في أمرها الصادر في ١٠ آب ١٩٤١: "إن المهمة الرئيسة لفصائل أنصار التحرير الوطني لكل مناطق يوغسلافيا (...) تحرير شعب يوغسلافيا والنضال ضد خدم المحتلين الداخليين... وتسمى الفصائل بأنها فصائل "التحرير الوطني" لأنها لا ترتبط بحزب أو بمجموعة سياسية (...)، ولكنها تشكيلات مقاتلة لشعوب يوغسلافيا يجب أن يقاتل فيها كل المواطنين القادرين على خوض النضال المسلح ضد المحتلين دون حسبان لآرائهم السياسية".

إن إرادة تعبئة كل الأمة هذه بـــهدف النصر المشترك يستبعد كل ما من شأنه تقسيم مركبات "الجبهة الوطنية". ففي عام ١٩٤٢، نصح ديمتروف الشيوعيين البولونيين

بأن يحاذروا الكلام عن تأميم أو سفيتة. وأسمع الكومنترن النغمة نفسها في البرقية التي وجهها إلى الحزب الشيوعي اليوغسلافي عشية اجتماع لجنة التحرير الوطني الأول المعادي للفاشية في نهاية تشرين الثاني ١٩٤٢: فلا ينبغي لهذا الحزب أن يعارض حكومة لندن والتحدث عن الجمهورية، فمسألة نظام الحكم ستسوى بعد التحرير. وكان الشيوعيون مستعدين، دون أن يتنكروا لشيء من ماضيهم، للتخلي عن كل ما يمكن أن يحمل حلفاءهم إلى اليمين على التردد: فغداة حل الأممية الثالثة، لاحظت ***الحياة الإقليمية*** (الشمال والبادوكاليه)، في عدد حزيران ١٩٤٣، أن هذا التدبير سيساعد على "تخليصنا نهائياً من الافتراءات التي تطلق ضدنا منذ زمن طويل بقصد تقديمنا كأناس مأجورين للأجنبي".

عقيدة الحزب الحربية

إن تجميع الجماهير أمر حسن، ولكنه ما يزال ينبغي إعطاءها عقيدة حربية. وهذه الأخيرة تتكون شيئاً فشيئاً. وهذه تستلهم، دون شك، الثورة الفرنسية "التي جسدت الاسم المثلث: الأمة- الشعب- الوطن"، ولكنها تستمد، أيضاً، الدرس السوفياتي وتطبق التعليمات التي كان ستالين يعطيها للأنصار السوفيات ويستلهم تعاليم لينين "حول السيطرة على "عفوية" الجماهير بـ"وعي" الأقليات الفعالة".

وأدان الشيوعيون كل تلكؤ. فقد كررت ***الأومانيتيه*** مرتين في ٢٣ تشرين الأول وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٤١ قولها: "ما الذي ينبغي من أجل التعجيل في انتصار الاتحاد السوفياتي وحلفائه والشعوب المقهورة؟ العمل ثم العمل. والعمل دائماً". ويجب أن يكون العمل فورياً وأن "يجر جماهير شعبية واسعة". ويجب أن يتخذ أشكالاً مختلفة: فهو عنيف وباهر، تخوضه وحدات صدام وحرب عصابات مجمعة في وحدات أنصار في يوغسلافيا وألبانيا واليونان (كتب تيتو في تشرين الثاني ١٩٤٢ يقول: "في حالتنا، حرب الأنصار هي الانتفاضة الشعبية")، وعلى الأقل في البداية، في فرنسا وبلجيكا، بمجموعات قتالية

يضم كل منها فرقتين بثلاثة رجال في كل واحدة- قناصة وأنصاراً وأنصاراً مسلحين- تعرّفان بحصيلة انتصاراتهما: إخراج قطارات عن سككها، تخريب، هجمات على فصائل للمحتل. ويمكن أن يكون "شبه غير ملموس" أيضاً: فهو عمليات عمال الخطوط الحديدية الذين يشوشون النقليات والعمال الذين يبطئون بانتظام إيقاع الإنتاج أو ينتجون قطعاً غير صالحة، وهو عمل الفلاحين الذين يخبئون الإنتاج الزراعي ويرفضون تنفيذ التوريدات الواجبة للدولة. ولا شك في أن العدو يرد، خاصة، على الأعمال البارزة، ولكن الشيوعيين يقبلون مخاطرها" الدماء التي تصبغ الشوارع بالأحمر تنتش مواسم جديدة" (*الحياة العمالية*، ١٦ آب ١٩٤١).

ومهما كان العمل المباشر هامّاً، فيجب أن لا يجري بصورة منعزلة: فيجب أن يصاحب بالمطالب الاجتماعية: فيرى عدد أيلول ١٩٤٢ من *حياة الحزب* أنه "يجب على الشيوعيين أن يستطيعوا، دائماً، الشعور بما تفكر فيه الجماهير وفهم حاجاتها والاهتمام بمطالبها بما فيها أبسطها وأدناها" وتنسيقها (لاحظت الجريدة نفسها، فعلاً، في نهاية ١٩٤١، أن "أدنى مطالبة تتخذ، في المرحلة التي نعيشها، طابعاً سياسيّاً"). وهكذا طور الحزب و"الجبهات الوطنية" المظاهرات التي تسمح لها بــ"توثيق الصلات التي تربطها بالجماهير باستمرار" (المرجع نفسه، آب ١٩٤٢). وقد ألح المؤرخون المعاصرون البلغار والرومان على هذه "المقاومة الجماهيرية" التي "جهزت لتخريب التدابير الاقتصادية والإدارية والسياسية التي اتخذتها السلطة (...) وللتحويل الديمقراطي للجيش النظامي". ولا تنعدم الأمثلة، كذلك، في الغرب على هذا الشكل من النشاط. ففي أيلول ١٩٤١، عندما أوقفت السلطات الألمانية، في النروج، توزيع الحليب في أمكنة العمل، شنت الجبهة الوطنية إضراب احتجاج عمالي زادت من سعته أن الأسعار كانت ترتفع في حين كان مستوى الحياة ينخفض. ورد المحتلون على هذه المظاهرة بإعلان "حالة الطوارئ المدنية" في أوسلو وضواحيها. وفي أيار وآب ١٩٤٢، جرت في الأسواق الباريسية

مظاهرات لربات البيوت كان يحيط بها ويحميها قناصة. وهكذا كان الشيوعيون يجمعون بين العمل الجماهيري والعمل المباشر فيساند الأخير الأول أحياناً، لأنهم كانوا يرون أنه كان يستطيع تجاوز المحتل و"خلق شروط انتفاضة وطنية". وكانت ديناميكيتهم وشجاعتهم وخسائرهم التي كانت المقاومة تتوجها، ثم انتصارات الجيش الأحمر، تسهم في تضخيم صفوفهم. وقد بين جاك فوفيه وألان دوهاميل التأثير الذي مارسته الشيوعية في فرنسا على الأجيال الشابة وعلى الأوساط الثقافية. وقد توصلوا، في البلدان البلقانية- اليونان، يوغسلافيا، بلغاريا-، إلى نسج صلات وثيقة مع السكان الريفيين وفرض أنفسهم عليهم بفضل حرب العصابات التي كانوا يخوضونها.

العلاقات مع الاشتراكيين

في أيار ١٩٤٢، أعلنت جريدة سرية اشتراكية فرنسية منشقة، ***الثائر*** أن "الوحدة الثورية التي لم يستطع أي نص أن يحققها قد صنعت اليوم. وهي ممهورة بالنضال غير الشرعي وبدماء رفاقنا المقتولين. هناك واقعة تفرض نفسها: الثورة العالمية المعادية للفاشية. وتفرض نفسها، أيضاً، الثورة الاجتماعية بمساعدة كل القوى البروليتارية". والحقيقة هي أن هذا الزعم كان يقابل أمنية أكثر مما يقابل واقعاً. ففي أوروبا الغربية حيث كانت الأحزاب الاشتراكية قد ثبتت أقدامها بقوة قبل الحرب، وحيث كانت الخلافات مع الشيوعيين تعود إلى تاريخ طويل، كانت العلاقات بعيدة عن أن تكون في المتانة التي زعمتها الجريدة. فإذا كانت وحدة الطبقة العاملة في القاعدة، في النروج، كاملة، فلم يكن قادة الحزبين على وفاق كبير.

في هولندا...

لم يكن الموقف أفضل في هولندا: فحتى ١٩٤٣، كانت الاتصالات بين المجموعتين قليلة العدد بسبب تباينات سياسية أكثر منها لأسباب أمنية. وعملياً، لم تتحسن العلاقات بعد ذلك.

في بلجيكا...

كانت الصحافة السرية البلجيكية تكشف، كذلك، عن تعارض بين الجرائد الشيوعية والاشتراكية: وهكذا، اهمت جريدة ***العلم الأحمر*** جريدة ***العامل*** بأنها ردعت العمال عن التعاون مع الشيوعيين، في حين كان عدد كانون الثاني ١٩٤٢، من **مورغنرود** يأخذ على الشيوعيين إحلال القمع محل الحرية.

...وفي فرنسا

نجد، أيضاً، سجالات مشابهة في الصحافة السرية الفرنسية. ولكن المسؤولين الاشتراكيين كانوا مقتنعين مع ليون بلوم بأن ما من شيء كان يمكن أن يتم دون الشيوعيين و"من باب أولى ضدهم". وقد كتب من سجنه في بوراسول (١٥ آذار ١٩٤٣) يقول: "لن تكون الجماعة الفرنسية كاملة وقابلة للحياة دون الحزب الشيوعي"، ولكنه يجب أن نتبين في الوقت نفسه أن "العلاقات بين رفاقنا والشيوعيين" تبقى "لسوء الحظ معكرة جداً وملتبسة جداً" وأنه كان لدى هؤلاء الأخيرين اتجاه عد الحزب الاشتراكي "حزباً متوفى ليس أمامه فرصة في أن يبعث إلى الحياة". وهذا التقييم مضافاً إلى الرغبة في عدم ترك الشيوعيين يؤكدون أنهم كانوا "الحزب المقاوم الوحيد" يفسر كون الحزب الاشتراكي قد أعاد تكوينه رسمياً عام ١٩٤٣. ولم ينقص ذلك من الصعوبات بين الطرفين: ففي تشرين الأول ١٩٤٣، اقترح الحزب الاشتراكي السري خلق لجنة وفاق مكلفة بدراسة مسائل الوحدة العمالية وتحضير "مسارها بإبعاد العوائق"، ولكن الحوار سيطول حتى شهر أيار من السنة التالية دون أن يتم الوصول إلى نتيجة ملموسة.

في ألمانيا

تجلت محاولات تقارب في ألمانيا وإيطاليا الموسولينية حيث زاد الميثاق الألماني- السوفياتي من حدة التعارضات الأخيرة. ففي عام ١٩٤٢، وبعد تدمير التنظيم الشيوعي،

عقدت اتصالات بواسطة زوجة مدير *الدويتشيه روندشاو* (المسجون آنذاك)، السيدة ر.بيشيل، بين الاشتراكيين الديمقراطيين والعامل الشيوعي سافكوف. وكان هذا الأخير يقول: "من أجل تحقيق الوحدة يجب أن نتبين أنه يجب تأجيل عدة مطالب". وكان سافكوف يحلم بخلق منظمة موحدة للطبقة العاملة بقيادة مركزية ونقاط استناد في المشروعات الصناعية في المراكز الكبرى بهدف إقامة حكومة ديمقراطية في ألمانيا. وأجرى محادثات مع جوليوس ليبير، نائب لوبكه السابق، والبروفسور رايخفاين، الموظف السابق في وزارة التعليم العام البروسية. ولكنهم اعتقلوا لدى اللقاء الثاني (تموز ١٩٤٤) ثم حكموا بالإعدام بعد بضعة أشهر. والواقع هو أن الاشتراكيين الديمقراطيين الذين "كانوا قد فهموا أنه كان من المستحيل، في ألمانيا النازية، قيام انتفاضة للجماهير والتحرير إلا مع فئة من الجيش" كانت لهم اتصالات مع معارضي آخرين أكثر من تلك مع الشيوعيين. وكان ليبير والبروفسور إيخفاين قد اشتركا في حلقة كريزاو التي كانت قد تأسست بدءاً من صيف ١٩٤٠ في الأملاك السيليزية لحفيد شقيق مولتكه صاحب انتصار ١٨٧٠-١٨٧١، وكانا قد تصديا، مع شبان أرستقراطيين وكهنة وأساتذة وديبلوماسيين للمسائل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية الواسعة التي يجب تسويتها بعد سقوط هتلر في رايخ اتحادي. وتقارب اشتراكيون آخرون، كذلك، مع غورديلر الذي كان يحتاج إلى قادة عماليين لممارسة "نشاط حقيقي في عالم العمل" بعد أن يكون قد أطاح بهتلر. ولهذا السبب، كان غورديلر قد اتصل بالنقابي لويشنر الذي توصل، بعد إقامة في معسكر اعتقال، إلى وضع خطط لنقابة وحيدة، ولكنه اعتقل مرة أخرى في نهاية أيلول ١٩٤٤.

الاشتراكيون والشيوعيون النمساويون

بقيت في النمسا التي ضمها الرايخ إليه مجموعات اشتراكية وشيوعية على الرغم من القمع الذي مارسته السلطات عليها. وكانت تقارير البوليس تشير، من فيينا وستيريا، إلى ١٧٥ خلية اشتراكية، في حين قدرت أعداد الشيوعيين في تموز ١٩٤٣ بما يتراوح

بين ٢٠٠٠ و ٣٠٠٠ في فيينا وحدها. وقد تأخر التقارب بين مناضلي الحزبين طويلاً. لأن مسألتين هامتين كانتا مطروحتين عليهم: مسألة الصلة ومسألة البرنامج المشترك. وفي تشرين الأول ١٩٤٣، شكل ممثلون عن المقاومة *جبهة تحرير نمساوية* كانت تضم شيوعيين واشتراكيين وكاثوليك في كارينتيا وستيريا والتيرول الشرقية. وفي القسم الشرقي من البلاد، بدا أن القادة كانوا اشتراكيين.

القوى الديمقراطية في إيطاليا

تجلى تجمع عداء فعال للفاشية، أولاً، في شمال إيطاليا: فقد ظهرت، فيه، منذ كانون الأول ١٩٤٢، جبهة عمل وطنية. وكانت تضم، إلى جانب الشيوعيين الذين عاشت خلاياهم بعد المرحلة الفاشية، خاصة في تورينو وميلانو وقوى اشتراكية كانت قد نمت، خاصة، في ميلانو وجنوة. وكان أهم عنصر فيها هو حزب العمل الذي تشكل في تموز من السنة نفسها من توارد مجموعات مختلفة من مناهضة الفاشية الديمقراطية- الليبرالية. وكان لبعضها خبرة بالمنفى والمؤامرات كمجموعة "العدالة والحرية". وكانت أخرى تدين بأصلها للغليان الثقافي لدى الأجيال الفتية. ولم يلبث هذا الحزب الجديد الذي كان يسعى إلى توحيد العمال والطبقات الوسطى ضد الرأسمالية أن أصدر جريدة سرية، *إيطاليا الحرة* (كانون الثاني ١٩٤٣) كانت تطالب بإقامة جمهورية وإعادة الحريات العامة وفصل الكنائس عن الدولة وجمعنة عدد من الصناعات. وسرعان ما توزع حزب العمل، وكان *حزب العمل* حزباً للجامعيين كان دوره رئيساً في المقاومة بين اتجاهين متباينين، أحدهما قريب من الاشتراكية مع أ.لوسو الذي شارك روسيلي في تأسيس "العدالة والحرية"، والآخر ليبرالي-ديمقراطي مع ف.لامالغا، وهو ما أضعف الحزب نتيجة لذلك. وكان أقل منه أهمية حزب العمل الديمقراطي الذي كان يقوده أ.بونومي الذي كان موقفه في بداية الفاشية ملتبساً والذي كانت همومه مركزة على النضال ضد الكهنوت منها على المسائل الاجتماعية.

ومن أجل موازنة نفوذ الحزب الشيوعي الذي كانت ديناميكيته كبيرة في البلاد، أعيد تنظيم القوى الاشتراكية، عام ١٩٤٣، في الحزب الاشتراكي للوحدة البروليتارية الذي كان يقوده ب.نيني والذي سوف تطبع جريدته، *الأفانتي*، عشرين ألف نسخة، أي أقل بعشرة آلاف من الجريدة الشيوعية *الأونيتا* التي كانت تصدر، آنذاك، أربع طبعات نصف شهرية. وحافظ الحزب الاشتراكي الذي تشكل من عناصر جاءت من المهجر أو من مجموعات مقاومة على المؤيدين العماليين الذين كان يؤمنهم له تقليد يعود، فعلاً، إلى نهاية القرن التاسع عشر. وعلى كل حال، فحتى ١٩٤٢-١٩٤٣، على الأقل، لم تجر إعادة تشكيل هذه الأحزاب المعادية للفاشية التي كانت ملاكات للمقاومة إلا محليّاً فقط، ولم يكن اتفاقها، خاصة، سوى نظري فقط: ففي حين كان حزب العمل والاشتراكيون يعلنون مناهضتهم للملكية، كان الشيوعيون يبدون أنصاراً لهدنة دستورية تصون مواقع التاج حتى انتصار الحلفاء.

تشيكوسلوفاكيا

تطورت موازين القوى، في أوروبا الوسطى والدانوبية، بين الاشتراكيين والشيوعيين ضمن شروط اختلفت كثيراً من بلد إلى آخر. ففي بوهيميا-مورافيا، لم يتأخر الجناح اليساري من الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن توحيد جهوده مع الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي وعن الاندماج معه في الجبهة الوطنية. فقد اجتمع قادة من الحزبين في الاتحاد السوفياتي، في كويبشيف، في شتاء ١٩٤٢-١٩٤٣. وقد اتفقوا على المبدأ القائل أن تقاربهما لا ينبغي أن يكون مؤقتاً، بل يجب أن تكون لكليهما، في المستقبل سياسة اقتصادية واجتماعية واحدة. وفي انتظار ذلك، كان الحزب الشيوعي يرى أنه يجب تحقيق وحدة الطبقة العاملة في الظروف الماثلة: وفي الأول من آذار ١٩٤٣، نشر القادة الشيوعيون والاشتراكيون تصريحاً مشتركاً دعوا، فيه، العمال إلى الإسهام في العمل ضد المحتل. ولكن الحزب الشيوعي كان يرفض، دائماً، أن يمضي أبعد من ذلك إلى خلق

حزب عمالي موحد كان يهدد بضم عناصر متغايرة ومتراخية. وكان يؤكد أن التوحيد لا يمكن أن يتم إلا بمساهمة أعضاء الأحزاب الاشتراكية، أي بعد الحرب. وفضلاً عن ذلك، فمنذ ١٩٤٢، كان الشعار هو أن الشعب نفسه هو الذي يجب أن يتخذ، في هذه البرهة، فقط، قراره في حل المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

في بولونيا

كانت العلاقات، بالمقابل، أكثر توتراً بكثير في بولونيا. فبعد القطيعة بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا، كان الكومنترن قد قرر إعادة تشكيل حزب شيوعي في بولونيا. واتخذ هذا الأخير اسم الحزب البولوني العمالي والفلاحي، أولاً، ثم اسم الحزب العمالي البولوني. وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٤٢، أطلق قادته نداء إلى "العمال والفلاحين والمثقفين" كان يحثهم على المقاومة وعلى اتفاق مع الاتحاد السوفياتي كانت تقتضيه الوطنية ومصلحة الدولة. واحتفظ له اشتراكيو المهجر اللندني والاشتراكيون الذين ظلوا في البلاد باستقبال بارد لأن الحزب الفتي عُدَّ تابعاً لموسكو أكثر مما ينبغي. ولم تدم إلا قليلاً محاولة ثانية جرت في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٣ في الجريدة السرية الشيوعية ***تريبونا فولنوشي*** من أجل السعي إلى اتفاق مع "أنصار تعاون ونضال مشترك لكل الشعب البولوني ضد المحتل النازي". وانقطعت بسرعة المباحثات التي افتتحت في شباط بعد اكتشاف مذبحة كاتين والقطيعة بين ستالين وحكومة لندن البولونية. وكان الاشتراكيون متفقين مع الأحزاب الأخرى غير الشيوعية لمطالبة في برنامج ١٥ آب ١٩٤٣ بـــ"حذر متزايد حيال النفوذ السوفياتي الذي كان يزيد قوة في البلدان الحليفة وبتذكير مستمر بالخطر الكامن الذي تمثله أهداف سلام شمولي روسي-شيوعي". وكان على الاشتراكيين وحلفائهم في العمل السري أن يتراجعوا بعد بضعة أشهر عن هذا التحذير من كل خطر شمولي، بما في ذلك من الشمولية السوفياتية عندما تكونت، في بداية ١٩٤٤، في الاتحاد السوفياتي، اللجنة البولونية للتحرير الوطني، "لجنة لوبلين" المقبلة التي كانت تضم

شيوعيين، خاصة، وحفنة من الاشتراكيين اليساريين الذين كانوا قد شكلوا حزباً عمالياً للاشتراكيين البولونيين، وكانت قد أعلنت عن نفسها بوصفها "المصدر الشرعي الوحيد للسلطة" في البلاد. وحتى لو كان البرنامج الاقتصادي والاجتماعي للحزب العمالي البولوني لآذار ١٩٤٣ قد استعاد عدداً من الأفكار المتضمنة في برنامج الحزب لعام ١٩٤١، لا سيما حول التأميمات والمسألة الزراعية، فإن التباينات بين الاشتراكيين والشيوعيين ظلت كاملة، سواء أكان الأمر يدور حول موقفهم من الاتحاد السوفياتي أم حول النظام الاجتماعي- السياسي الذي سيكون لبولونيا بعد الحرب أم حول أشكال وطرائق النضال ضد المحتل.

رومانيا والمجر

لم يكن التعارض بين الاشتراكيين والشيوعيين في مثل هذا البروز في كل مكان في أوروبا الوسطى. ففي دول، كرومانيا والمجر، عدد الشيوعيين وأنصارهم، فيها، ضعيف، كان التقارب مع الاشتراكيين الديمقراطيين بطيء التحقق. فلم يتحقق الاتفاق في رومانيا على إنشاء جبهة عمالية موحدة قبل نيسان ١٩٤٤. وكذلك جاء التقارب بين الحزبين، في المجر، بعد احتلال الألمان للبلاد (آذار ١٩٤٤). وبالمقابل، لم تكن الشروط نفسها في أوروبا البلقانية. ففي بلغاريا التي كان الرأي العام، فيها، "واعياً لطابعه السلافي" وحيث كان "محروماً من الحريات الديمقراطية منذ خمس عشرة سنة"، لاقى الحزب الشيوعي مدى أوسع لدى المثقفين والعمال والفلاحين. وتوصل، بصورة أسهل، إلى أن يكسب إلى جانبه، في جبهة الوطن، اشتراكية ديمقراطية لم يكن لها، حقاً، نفوذ كبير لدى الجماهير: فمنذ نهاية ١٩٤٢، كانت قد خلقت أكثر من مئة لجنة لجبهة الوطن في المشروعات وأحياء المدن وفي القرى. وفي آذار من السنة التالية، تأسست حركة شبيبة للجبهة كانت تجمع، خاصة، بين اتحاد الشبيبة العمالية (الشيوعي) وفتيان اشتراكيين.

في يوغسلافيا

كان الأمر مماثلاً في المملكة اليوغسلافية القديمة. فإذا كانت النقابات ذات الانتماء الاشتراكي- الوحيدة المسموح بها قبل ١٩٤١- قد ضمت ٢٠ ألف عضو، فإن عدد أعضاء الحزب الاشتراكي-الديمقراطي- فيها، كان ضعيفاً، وكان تأثيره شبه معدوم. وعلى عكس ما كان يجري في بولونيا، لم يتواجه الاشتراكيون والشيوعيون أبداً. ونادرين كانوا منهم، مثل زيركو توبالوفتش، الذين انضموا إلى الجنرال ميخائيلوفتش. وبالمقابل، انضم كثير منهم إلى تيتو لأن الحزب الشيوعي بدا الوحيد في نظرهم الذي كان يريد أن يواجه مباشرة النضال ضد المحتلين الألمان والطليان وأن يمارس سياسة وطنية واجتماعية معاً، الوحيد القادر أن يجمع حوله شعوب يوغسلافيا وعلى أن يمتلك خطة عمل وملاكات ثورية ناشطة (كان بعضها قادماً من الألوية الدولية). و لم يبرهن الأنصار على مزايا في حرب العصابات فقط، بل وعلى مزايا تنظيمية أيضاً. فبقدر ما كانت الأرض تتحرر، كان الحزب الشيوعي ينشئ لجاناً شعبية تمارس وظائف بلدية. وتشكلت مجالس إقليمية معادية للفاشية كانت تضم شخصيات غير شيوعية. وفي نهاية ١٩٤٢، اجتمع مندوبو المناطق المحررة التي كان يسيطر عليها الشيوعيون في بيهاتش في البوسنة: وقد سموا لجنة تحرير وطني مناهضة للفاشية (آفنوج)، وهي نوع من برلمان سري أمن مجلسه التنفيذي وظيفة الحكومة. وبناء على نصائح الأممية الشيوعية أبدى الحزب الشيوعي اليوغسلافي تحفظاً حول مسألة النظام الذي سيقوم في يوغسلافيا بعد التحرير (لم تكن موسكو تريد أن تواجه حكومة لندن). وبدا، كذلك، معتدلاً في الموضوع الاجتماعي مقتصراً على إعلان "عصمة الملكية الخاصة" وتشجيع "المبادرة الخاصة في الصناعة والتجارة والزراعة". وخلال دورة ثانية للآفنوج عقدت في جاجس في تشرين الثاني ١٩٤٣، قرر النواب أن يوغسلافيا جديدة سوف تبنى طبقاً للمبدأ الديمقراطي كمجموعة دولة مؤلفة من شعوب متساوية في الحقوق. وقد فاجأ تيتو الذي كان يجمع،

منذ اجتماع بيهاتش، بين القيادة العليا ورئاسة مجلس الآفنوج ميخائيلوفتش. ففي حين أسس، في كانون الثاني ١٩٤٤، اتحاداً ديمقراطيّاً يوغسلافيّاً من نموذج اتحادي كلف الاشتراكي توبالوفتش بالتدقيق في محيطه، ولكن هجوم تيتو في صربيا واقتراب القوات السوفياتية لم يسمحا له بإنجازه.

اليســار المتطــرف

تابعت الحركة التروتسكية حياة صعبة بعد أن حرمت من قائدها الذي اغتيل في مكسيكو في ٢٠ آب ١٩٤٠. وتزودت بقيادة أممية كانت تقتصر على التعليق على الأحداث من الولايات المتحدة التي كانت قد لجأت إليها. وقد وجدت مركباتها الوطنية التي أوقعها الاحتلال في البلبلة نفسها في مواجهة مسائل الساعة. وكان من المهم أن تعرف ما الذي كان يجب أن يكون عليه موقفها بعد الهجوم الألماني ضد الاتحاد السوفياتي والانخراط الكلي للشيوعيين في المقاومة: هل بقي انتصار الثورة الهدف النهائي للتروتسكيين مهما حدث، أم كان ينبغي رده إلى المستوى الثاني من أجل تكريس ذاتها للنضال ضد المحتل؟ وبصورة عامة، ظلوا أوفياء للخط الذي رسموه لأنفسهم دائماً.

الفرع الألماني

تبنى الفرع الألماني موقف أقلية داخل الحركة عندما أكد في وثيقة بعنوان ***ثلاث أطروحات*** (١٩ تشرين الأول ١٩٤١) أن "الانتقال من الفاشية إلى الاشتراكية" كان "طوباوية إذا لم يتم تصور مرحلة وسيطة تعادل، بصورة أساسية، ثورة ديمقراطية"، وبما أن الراسمالية كانت قادرة على خلق مسخ كالنازية، فإن واجب الثوريين يقوم على النضال من أجل الاستقلال وصيانة الجبهات الديمقراطية. وبالتالي، فإذا كانوا لا يريدون الانقطاع عن الجماهير وعن نضالهم الواقعي، فإنه ينبغي عليهم الانضمام إلى الجبهات الوطنية.

مارسو بيفير

كان مارسو بيفير يبدو، من المكسيك التي لجأ إليها، أكثر تميزاً. ففي رسالة وجهها إلى أصدقائه ونشرها جان رابو، رأى أن الاتحاد السوفياتي كان يخوض حرباً دفاعية وأن للبروليتاريا ما تخسره غير سلاسل الديكتاتورية الستالينية في حال انتصار ألمانيا: فسوف يقضى على "آخر بقايا ثورة أكتوبر". والجيش الأحمر لم يكن يقاتل من أجل ستالين، بل بروح لينين. وكان مارسو بيفير يفضل، حتى لو كان ستالين يحجز الثورة لصالحه، "ثورة محجوزة على تأكيد تدمير نتائج ١٩١٧ على سدس الكرة الأرضية". وكان يرى أن انتصار الجيش السوفياتي كان الوحيد الذي يتيح إمكانية رؤية ستالين يطاح به وقيام الثورة في أوروبا. ولذلك، فعلى عمال أوروبا الغربية أن يقدموا للجيش الأحمر مساعدة غير مشروطة، ولكن ذلك مع حفاظهم على استقلالهم الطبقي، دون "اتحاد مقدس". وبعد ذلك بقليل، ركز بيفير على أن "انتصاراً عسكريّاً دون ظاهرة ثورية لن يغير شيئاً من اتجاه النظام الرأسمالي إلى تيبس شمولي معمم". ولن يعدل "وجود الاتحاد السوفياتي الطابع الأساسي لهذه الحرب الإمبريالية في جوهرها". فقد كان ينبغي، إذن، إنضاج استراتيجية للبروليتاريا الدولية تسمح لكل العمال بفهم كونهم يعملون لصالح بعضهم بعضاً و"ليس من أجل مستغليهم". فلم يكن للعمال ما يفعلونه بـ"الدفاع عن الديمقراطية" على أن "الديمقراطية البورجوازية (كانت)، اليوم، فاقدة القيمة وغير مناسبة لتسعة أعشار العالم". ويختتم كلامه قائلاً: إنه، بعد كل شيء، "يمكن النصح بكل ما يمكن أن يوطد قوة البروليتاريا الطبقية، حتى مع المجازفة بفقد مؤقت للقوة العسكرية المعادية للنازية، بوصفه مفيداً للنتيجة العامة لأن الخسارة في جانب (كان) يمكن أن يعوض بزيادة في ديناميكية كل الجبهة الطبقية الدولية وعدوانيتها ومبادرتها".

"اليساريون" الفرنسيون

إذا لم تكن هذه الأفكار قد لاقت صدى في فرنسا، فإنها لم تكن بعيدة عن اللغة التي كان يستعملها، آنذاك، "اليساريون" الفرنسيون الذين ظلوا في البلاد. وقد ذكر جان رابو، في الكتاب الذي كرسه لهم مؤخراً، بأنهم كانوا يتحركون بموجب عدد من "الموثوقات": فقد كانوا جميعهم مقتنعين بأن "الثورة البروليتارية (كانت) وحدها القادرة على الإجهاز على هتلر"، وأنه، من دونها، لا يمكن إنقاذ الاتحاد السوفياتي من النازية وأن انتصار "الديمقراطيات" سيؤدي إلى إقامة سياسة رجعية لن تكون، أبداً، أفضل من "سياسة دول المحور".

وكان قدامى الحزب الشيوعي الأممي الذين سيشكلون، عام ١٩٤٣، اللجان الشيوعية الأممية لبناء الأممية الرابعة يرون أنه لم يكن للثورة "مهمات وطنية ديمقراطية تنجزها". وأعلنت جريدتها السرية، ***السوفيات***، في نيسان ١٩٤٣، أن هذه الأخيرة ستكون "اشتراكية حصراً" وليس "تنمية ثورة تحرير وطني". وأضافت هذه الجريدة قائلة: "إن الدلالة على النضال ضد هتلر كمهمة ليس تنويراً للبروليتاريا، بل هو تجريد لها من سلاحها، إسهام في تعكير وعيها (...). فليست هزيمة هتلر هي التي تضمن استقلال فرنسا وتجنبها العودة إلى الوراء، بل انتصار البروليتاريا على الإمبريالية الفرنسية".

وكانوا، "وهم متوجهون توجهاً كاملاً نحو المصانع"، يعارضون، مرة أخرى، التروتسكيين الأصوليين، تروتسكيي الحزب العمالي الأممي. وكما لاحظ أحد قادتهم، "فإن انضمام البورجوازية الكبرى إلى أوروبا الهتلرية" كان يسمح بتوحيد "الطبقة العاملة وبورجوازية المدن والأرياف الصغيرة ضدها". ويجب أن يجري هذا الاتحاد على أساس شعارات مشخصة- التموين، معارضة نهب الألمان للاقتصاد- للوصول إلى "تضامن مشخص، خاصة بين عمال المدن والفلاحين". ويجب "أن ينظم العمل بصورة متضامنة مع العمال الألمان (والجنود) ضد النازية والوصول إلى ولايات أوروبا الاشتراكية

المتحدة". وفي شباط ١٩٤٤، عندما ارتسم تقارب بينهم وبين خصومهم من اللجان الشيوعية الأممية، دعوا "البلاشفة اللينيين" إلى عدم الاكتفاء "بالتذكير بأولوية عمل المصنع"، بل "إدخال سياستهم إلى صفوف الأنصار من أجل تجميع القوى الثورية الموجودة فيها على أساس سياسي وتنظيمي طبقي". وبذلت محاولات للعمل في حرب العصابات، ولكنها منيت بالفشل. ولدى اقتراب التحرير، لم يكن التروتسكيون قد فقدوا، بعد، الأمل "في صنع ميليشيات وطنية يسيطر على جملتها الحزب الشيوعي، هذه الميليشيات العمالية التي (كانت) قد طرحت صيغتها" قبل عشر سنوات.

في هولندا

لم يكن اليسار المتطرف عديم النشاط في هولندا حيث أصدر جرائد سرية مطبوعة على الآلة الناسخة طبعت إحداها، ***دوفونك***، ما وصل إلى ٢٠ ألف نسخة. وقد توقفت، بعد ١٩٤٢، مع اعتقال المسؤولين عن هذه التجمعات.

في البلدان السلافية

هذا التاريخ ما يزال غير معروف جيداً. ففي القسم الشرقي من بولونيا الذي احتلته القوات السوفياتية في أيلول ١٩٤٠، اعتقل كثير من التروتسكيين. وفي يوغسلافيا، أعدم عدداً منهم أنصار تيتو عام ١٩٤١. وهكذا بقي التروتسكيون على هامش الحركة العمالية لتلك البرهة سواء أكان النشاط قد استحال عليهم أم لأنهم، كما في فرنسا، استطاعوا أن يبقوا في الظل. وكان موقفهم القاطع غير المتكيف مع الظروف يمنعهم من إيجاد "درب الجماهير" الذي كان الشيوعيون قد غزوه بسهولة بعد حزيران ١٩٤١.

الاشتراكيون في فجر تحرير أوروبا

موقف الأحزاب الشيوعية من الاشتراكيين وعلاقاتها بهم سوف يتغير لدى اقتراب التحرير حسبما يكون مدار الحديث حول شرق أوروبا أو غربها، وارتسم، فعلاً،

الانقسام الذي سيكون، بعد الحرب، الانقسام بين عالم الديمقراطيات الشعبية وعالم الدول الاشتراكية الغربية.

السيناريو في الشرق

احتلت الأحزاب الشيوعية مكاناً من الدرجة الأولى في أوروبا الوسطى والدانوبية التي احتفظ بها مؤتمر طهران، عمليّاً، للنفوذ السوفياتي. وكان التكتيك فيها هو نفسه دائماً: فقد كانت، أحياناً، "تتحلى بقوة" لدى وصول القوات السوفياتية ثم تتولى السلطة. وكانت، أحياناً أخرى، في الأقاليم التي كان يحتلها الألمان، "تحاول أن تجذب أكثر ما يمكن من الوطنيين إلى النضال ضد المحتل بفضل تعاون مع الجيش الأحمر الذي أنضجت طرائقه خلال قتال الأنصار في الاتحاد السوفياتي" (هنري ميشيل).

في بولونيا

كانت هذه هي الحال في بولونيا حيث كلفت لجنة الداخل الوطنية التي أنشأها، في كانون الأول ١٩٤٣، سكرتير الحزب الشيوعي، غومولكا، بحكم المناطق المحررة واتخذت لوبلين عاصمة لها (٢٣ تموز). وحرصت لجنة لوبلين التي خلقت من أجل "تنظيم الأمة بكاملها بهدف النضال ضد المحتل" ومن أجل "تشييد بولونيا حرة ومستقلة وديمقراطية" على عدم إقامة اتصال مع الحكومة البولونية في المنفى، في لندن، التي كان ستالين قد التزم بعدم الاعتراف بها في شكلها الذي كانت عليه في منتصف آذار ١٩٤٤. وبدأت تشرع منذ أيلول: فصادرت الأملاك الكبيرة وحددت الملكية الخاصة بخمسين هكتاراً. واعتمدت تدابير تأميم. وبعد بضعة أشهر، في بداية كانون الأول، أعلن غومولكا، في مقابلة نشرتها *الجمهورية* التي كانت مكرسة، خاصة، للاستهلاك الخارجي، أن الوقت قد حان كي تتحول اللجنة إلى حكومة مؤقتة على أن مصداقيتها قد اتسعت في أوساط الجماهير. ويتابع سكرتير الحزب الشيوعي البولوني قائلاً إنها إذا لم تكن قد فعلت ذلك من قبل، فلأنها كانت تنتظر حصول تغيرات في معسكر "منفيي

لندن"، أن يمكن هؤلاء الأخيرين من تشكيل حكومة اتحاد تضم عناصر ديمقراطية بقيت في بريطانيا. ولكن ستانيسلاس ميكولازيتش، رئيس حكومة لندن، الذي كان من أنصار تقديم تنازلات للشيوعيين، قد فشل في إقناع زملائه فقدم استقالته: وأحبط رحيله المنظورات التي كانت تدغدغ الشيوعيين وسرع حركة بدت غير قابلة للارتداد. ففي ٣١ كانون الأول ١٩٤٤، نصبت لجنة لوبلين نفسها حكومة مؤقتة واعترف الاتحاد السوفياتي لها بهذه الصفة في ٤ كانون الثاني. وأصبح رئيس اللجنة السابقة، أوزوبكا موورافسكي، رئيساً للحكومة الجديدة التي احتل فيها غومولكا إحدى نيابات الرئاسة. وعندما استعاد الجيش الأحمر وارسو (١٧ كانون الثاني) جاءت السلطات لتقيم فيها.

وفي هذه المرحلة، كبر الحزب الشيوعي الذي كان عمر نشاطه الشرعي قد بلغ ستة أشهر بمعدل ٥٠٪: فارتفع عدد أعضائه، آنذاك، إلى ٣٠ ألف عضو، ولكنه كان بعيداً عن أن يعد "حزباً جماهيرياً". إلا إن صفوفه قد تضخمت في بولونيا المحررة من الاحتلال النازي بقادمين جدد أعفاهم الحزب من شكليات القبول. وإذا كان بعضهم قد انضم إليه بدافع المصلحة أو الانتهازية، فإن كثيرين فعلوا ذلك عن اقتناع وكان أكثرهم من العمال، إلا أنه كان هناك القليل من الفلاحين في بلد كان، عام ١٩٤٥، ما يزال زراعياً. أكان هؤلاء يرتابون بالحكومة الجديدة القائمة ويعيرون آذاناً صاغية لاتهامات السفيتة الموجهة إليها من بولونيي لندن؟ وكان الحزب يرد بأن بولونيا الجديدة لم تكن تسير على درب التبعية، بل على درب التحويل الديمقراطي. وفضلاً عن ذلك، كان الاتحاد السوفياتي قد أوضح، حقاً، على لسان ستالين، أنه يحتاج إلى أمة قوية، مستقلة وديمقراطية.

تشيكوسلوفاكيا

لم يعد يلقى في تشيكوسلوفاكيا النزاع الذي كان قد واجه بين الشيوعيين البولونيين وتشكيلات سياسية تشمل الاشتراكيين كانت لا تخفي نفورها من كل ما يأتي من

الشرق. فمنذ ١٩٤٣، أنشأ الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الذي تراءت له، منذ ستالينغراد، نهاية القتال والذي لم يكن يريد أن تأخذه الأحداث على حين غرة، أنشأ مقاومة مسلحة سوف تمضي جنباً إلى جنب مع صياغة برنامج صالح لما بعد الحرب. وفي الوقت نفسه الذي كان يؤلف مجموعات أنصار، وضع خطة إدارة مدنية للأقاليم تقام بقدر ما يتحرر البلد (لجان وطنية). وفي كانون الأول، كان نفوذه قد توطد لدى رحلة رئيس الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى، بينيس، إلى موسكو. فخلال المحادثات التي أجراها هذا الأخير مع القائد الشيوعي غوتوولد، عقد ميثاق حول تشكيل الدولة التشيكوسلوفاكية المقبلة أعطى الحزب الشيوعي ضمانات جوهرية: فقد عرف التحرير بوصفه "ثورة وطنية متراكبة مع ثورة اجتماعية". وجرى، فيه، تصور "تأميمات ضرورية"، وضمن للشيوعيين تولي مناصب أساسية في الحكومة المقبلة. وأخيراً، كان يجب أن تصبح اللجان الوطنية هيكل الدولة الجديدة كما كانت في المقاومة. وبذل الحزب الشيوعي جهده، طيلة ١٩٤٤، لإفهام الجماهير أنه كلما زادت مشاركتهم في النصر كبرت مقتضياتهم عندما يعود السلام. وهوجم التكتيك "الترقبي"، والحزب الذي قلمت قمته باعتقالات جرت في نيسان ١٩٤٣ وكانون الثاني ١٩٤٤، بذل جهده لتنظيم الأنصار الذين كان الاتحاد السوفياتي يوصل إليهم عتاداً عسكريّاً ولتأطيرهم وتسليحهم.

وطرح اقتراب جيش كونييف الذي وصل إلى حدود تشيكوسلوفاكيا الشرقية القديمة المسألة السلوفاكية. هل كان يجب إدخال الأمة السلوفاكية في الجبهة الوطنية؟ كان الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي معادياً لفكرة "أمة تشيكوسلوفاكية" ونصيراً لفكرة أمتين، تشيكية وسلوفاكية، متساويتين في الحقوق داخل الجمهورية. ولكنه كان معادياً للاتجاهات الانفصالية والاستقلالية التي كانت تتجلى داخل الحزب الشيوعي السلوفاكي نفسه. وسمحت الانتفاضة التي أطلقتها اللجنة الوطنية السلوفاكية، في تموز،

بتوضيح المسألة بعض الشيء. فقد تشكلت لجان وطنية في القرى المحررة اتخذت تدابير اشتراكية، من تأميمات مصانع وملكيات كبيرة ومصادرة أملاك "المتعاونين". ورد هجوم ألماني معاكس الأنصار إلى الجبال واقتضى الأمر الانتظار حتى نهاية ١٩٤٤ من أجل أن تدخل القوات السوفياتية إلى سلوفاكيا وتسمح للعمل السياسي بأن يجري على ما يرام: وبقدر ما كانت هذه القوات تتقدم نحو الغرب، كانت طريق جديدة تنشأ مع تشكيل لجان وطنية.

وسوف يكرس عام ١٩٤٥ النصر النهائي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. ففي آذار سمي غوتوولد رئيساً للجبهة الوطنية التي كانت تضم كل الأحزاب، في حين وقع اتفاق في موسكو أعاد تشكيل المجلس الوطني واللجان الوطنية كأجهزة دولة وأمن دخول الشيوعيين في الحكومة الجديدة. ومن أجل إيجاد ميدان اتفاق قابل، خلال مدَّة انتقالية على الأقل، لأن يشكل برنامج حكم، تبنى بينيس والاشتراكي فيرلنغر وقادة الأحزاب الأخرى، في نيسان، برنامج كوزيش الذي كان ينص على تعاون على أساس المساواة في كل مستويات الحياة السياسية وعلى تأميمات وتحضير دستور جديد. ولن يتأخر هذا البرنامج عن إثارة مواجهة بين الشيوعيين الذين غدوا كبيري العدد (٧٥٠ ألف عضو منهم ١٣٠ ألفاً في براغ) والاشتراكيين الذين غالباً ما كانوا قريبين من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، من جهة، والأحزاب الأخرى من جهة ثانية عندما سيدور الأمر حول تفسير هذا البرنامج.

في البلدان التابعة

لعب الحزب الشيوعي، أيضاً، دوراً محركاً في حركة الأنظمة الاستبدادية التي كونتها ألمانيا في البلدان التابعة. ففي رومانيا وبلغاريا خاصة، حثه تطور الموقف الدولي منذ ١٩٤٣، وخاصة الهجمات التي شنها السوفيات ابتداءً من حزيران ١٩٤٣ على تحضير المستقبل وتصور تغير للنظام وقلباً للتحالفات.

في بلغاريا ورومانيا

نشرت اللجنة المركزية للحزب العمالي في بلغاريا، قبل رومانيا، حيث كان الشيوعيون أقوى لدى الرأي العام، بلاغين حددا الأهداف التي يجب بلوغها لنقض التحالف مع ألمانيا وإقامة حكومة ديمقراطية وطنية (تشرين الأول ١٩٤٣ وكانون الثاني ١٩٤٤). وفي حزيران ١٩٤٤، وضع ممثلو الحزب الشيوعي الروماني، مع ممثلي القصر والجيش، خلال اجتماع سري، الخطة التي كانت ترمي إلى الإطاحة بأنطونيسكو بالقوة وتحويل السلاح، فوراً، ضد الرايخ الهتلري. وفي الوقت نفسه، أنشأ الحزب الشيوعي الروماني، مع الأحزاب الأخرى، كتلة وطنية ديمقراطية التزمت بإقامة "نظام دستوري ديمقراطي" يمنح "الحقوق والحريات المدنية لكل مواطني البلد". وترافقت هذه التحضيرات التي قادها المراجع العليا للحزب، في البلدين، بنشاط سياسي كثيف: منشورات سرية مكرسة، جزئيّاً، للجيش، حركات مطلبية، عمليات تخريب.

وعندما انطلق هجوم القوات السوفياتية، في ٢٠ آب، على جبهة جاسي-كيشينيف وتوصل، سريعاً، إلى تحطيم مقاومة العدو، تهيأت الشروط للانتقال إلى الهجوم الحاسم. وتطورت في البلدين، لدى اقتراب الجيش الأحمر، حرب عصابات بقيادة شيوعية لتشق له الطريق. وخاض الأنصار الذين كان الروس قد غذوهم بالأسلحة والملاكات والمدربين بإنزالات مظلية معارك أمام الخطوط السوفياتية ووراءها، في حين كان العمال يحتفظون باستقبال حماسي للجنود السوفيات الذين أتوا لتحريرهم. وبفضل هذه العمليات، قامت، في بوخارست، أولاً (٢٣ آب)، ثم في صوفيا (٩ أيلول) انتفاضتان ستحملان إلى السلطة حكومتين ديمقراطيتين عبأتا قوات لمحاربة الألمان ووقعتا تحالفاً مع الاتحاد السوفياتي. ففي رومانيا، أعطى الملك ميخائيل منصبين وزاريين لاشتراكي وشيوعي: فأصبح الاشتراكي الديمقراطي تيتيل بيترسكو وزيراً للدولة، في حين تلقى القائد الشيوعي

باتراسكانو حقيبة العدل. وفي بلغاريا، كانت الحكومة التي يرأسها غيورغييف تضم أربعة ممثلين للحزب العمالي وممثلين للحزب الاشتراكي الديمقراطي.

وهاتان الحكومتان اللتان كانتا مدعومتين بالجبهتين الوطنيتين، وخاصة بالحزبين الشيوعيين (كبر الحزب الشيوعي في رومانيا بدعم من اليهود والأقليات القومية- عمال مجريون من ترانسلفانيا ورومان لاجئين إلى الاتحاد السوفياتي) سرعان ما اتخذت تدابير هامة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. ففي بوخارست، أدى مشروع برنامج كان يشمل، خاصة، نزع ملكية الأملاك الكبيرة وتأميمات إلى استقالة حكومة ساناتيسكو (١٨ تشرين الأول) التي شكل رئيسها حكومة جديدة ضمت اليسار المتطرف وحده. وهكذا كانت المواقف، تحت وطأة الضغط السوفياتي غالباً، تتصلب مفتتحة، هنا كما في دول أخرى من أوروبا الوسطى، عهد صعوبات بين الاشتراكيين والشيوعيين.

في المجـــر

كانت الشروط في المجر مختلفة اختلافاً محسوساً إثر الاحتلال الألماني للبلاد (آذار ١٩٤٤). ففي حين كانت حكومة ستوجاي التي فرضها هتلر تمنع أحزاب المعارضة، ومن بينها الحزب الاشتراكي الديمقراطي، كان الغستابو يستولي على المقر العام والصحافة الاشتراكيين ويعتقل عدداً من أعضاء لجنته المركزية ومن الشيوعيين. والقادة الذين أفلتوا من الاعتقال- وكانت تلك هي الحال مع ساكازيتس الذي أصبح رئيساً للحزب الاشتراكي الديمقراطي بعد اعتقال ش.برابر- أسسوا، في السر، جبهة مجرية مع معارضين آخرين، خاصة مع الشيوعيين (أيار). ولم يكن برنامجها يقتصر على طرد المحتل وحلفائه من المجر وعقد صلح مع الحلفاء، ولكنه كان يرمي، أيضاً، إلى بناء مجر ديمقراطية. إلا إن الإجماع لم يكن كاملاً داخل الجبهة: فلم يكن الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون متفقين على مبدأ المقاومة المسلحة التي نظمها الأخيرون، وحدهم، في صيف ١٩٤٤.

وفي نهاية أيلول، عندما اجتازت القوات السوفياتية الحدود المجرية، وجهت الجبهة عدة مذكرات إلى هورتي داعية إياه إلى مقاومة الألمان، ولكن هذا الأخير لم يكن يريد أن يسمع شيئاً لا عن حكومة ديمقراطية ولا عن تسليح الجماهير الشعبية.

وعندما أبعد هورتي عن السلطة وقامت ديكتاتورية حركة الصلبان المسهّمة اليمينية المتطرفة، نشر ممثلو الحزبين وثيقة تعلن أنهم، في انتظار نهاية الحرب، يتعاونون سياسيّاً وعضويّاً. إلا إن الإرهاب الذي بسط ظله النظام الجديد أباد قادة الجبهة المجرية. وشجع الجيش الأحمر، بقدر ما كان يدخل إلى شرق البلاد، تشكيل حكومة مؤقتة مكونة، خاصة، من مهاجرين شيوعيين جاؤوا من موسكو ومعارضين بينهم اشتراكيان. وعلى عكس ما جرى في رومانيا وبلغاريا، لم ينجم التحرير عن انتفاضة مسلحة من السكان، بل عن التقدم السوفياتي. وفي نهاية عام ١٩٤٤، تبنى المجلس الوطني المؤقت الذي اجتمع في بودابست برنامج الجبهة المجرية. وبدأ في الارتسام تعاون بين الاشتراكيين اليساريين والشيوعيين (الذين سمح بحزبهم من جديد للمرة الأولى منذ ١٩١٩). ولن يلبث هذا التعاون عن أن يبدو عاصفاً على صعيد الطرائق التي يجب اتباعها خاصة.

في البلقان

توصلت المقاومة المسلحة التي نشطها الحزب الشيوعي في جنوب شرق أوروبا إلى الترسخ بشكل متين في يوغسلافيا وألبانيا واليونان، إلا إنه في حين استطاعت الانتصار في البلدين الأولين، ضحى بها في اليونان تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ كان الثلاثة الكبار قد اعترفوا بها منذ اجتماع طهران.

انتصار تيتو

كان تيتو قد بعث، في تشرين الأول ١٩٤٣، برسالة إلى موسكو التي كان ينعقد، فيها، اجتماع لوزراء الخارجية البريطاني والأمريكي والسوفياتي. وقد أوضح الأنصار في مذكرتهم أنهم لا يعترفون بحكومة لندن ولا بالملك بطرس الثاني وأنهم لن يسمحوا

بعودهما إلى يوغسلافيا "لأن ذلك سوف يعني الحرب الأهلية". فالبلاد كانت ترغب بجمهورية ديمقراطية، والسلطة الشرعية الوحيدة، كما أضافوا، هي سلطة لجان التحرير الوطني. وأفاضت الدورة الثانية لمجلس جاجس المناهض للفاشية (تشرين الثاني) في الحديث في الاتجاه نفسه على أنه تقرر أن تكون يوغسلافيا ما بعد الحرب ديمقراطية شعبية وأن الملك لن يستطيع، على كل حال، أن يعود إليها إلا بعد أن يكون الشعب قد قرر مصيره. وفي تلك الآونة، فوجئت موسكو بهذه القرارات لأنها كانت تعرقل خططها التقسيمية لما بعد الحرب (كان ستالين يعد يوغسلافيا، آنذلك، واقعة في منطقة النفوذ البريطانية) ولكن، بما أن لندن وواشنطن ردتا ببرود (كان تشرشل قد اختار من قبل، بناء على نصائح رئيس البعثة البريطانية لدى تيتو، بين هذا الأخير وميخائيلوفتش)، فقد امتنع السوفيات عن كل عمل. وبضغط من الحلفاء الذين كانوا يرغبون في إقامة نظام "مختلط" في البلاد، كان على تيتو أن يلتقي في جزيرة فيس- في الأدرياتيكي- رئيس حكومة المنفى سوباشتش. ونص اتفاق وقع في ٨ آب ١٩٤٤ (أمام مقتضيات الحلفاء الغربيين العنيدة كما سيقول تيتو) على تعاون بين لجنة التحرير الوطني والحكومة اللاجئة في القاهرة والتي يجب أن تعدل وتضم "عناصر تقدمية ديمقراطية". و"أذعن لهذا القرار" تيتو وأصدقاؤه الذين لم يكونوا مدعومين من الاتحاد السوفياتي: فقد كانوا واعين لقوتهم المادية والمعنوية ("كنا نعلم أن الغالبية العظمى من البلاد كانت معنا" وأنه "كان لدينا (...) جيش لم يكن خصومنا يستطيعون حتى أن يتخيلوا أهميته"). وإذا حسبنا كل شيء، فإن اتفاق فيس كان نجاحاً لتيتو: فلم تحتفظ الحكومة المهاجرة إلا بالشؤون الخارجية وبتمثيل المصالح اليوغسلافية في الخارج- "وهذا شيء قليل"- كما قدر ك.دينستش. وبالمقابل، دعا بطرس الثاني اليوغسلافيين إلى الالتحاق بجيش تيتو.

وبعد الاستسلام البلغاري، تخلى تيتو، عندما اقتربت القوات السوفياتية من بلاده، عن حماته الغربيين: ففي ٢١ أيلول، طار إلى موسكو وعاد منها بوعود عدلت "الموقف

العسكري والسياسي كليّاً". وبالفعل، لم يحصل، فقط، على دعم الجيش الأحمر الذي سوف يحرر صربيا وفويفودينا، بل ضمن، منذ ذلك الحين، دعم ستالين. وعندما التقى مرة أخرى سوباشتش في بلغراد المحررة (في الأول من كانون الأول)، تقرر أن تنظم يوغسلافيا ديمقراطـيّاً. ودفعت الملكية ثمن المفاوضات: فسوف يتشكل مجلس وصاية في انتظار أن يستطيع الشعب أن يقول كلمته حول مصير أسرة كارجيورجيفتش، وسوف تؤلف حكومة واحدة مشتركة. واعترف بالاتفاق الثلاثة الكبار الذين كانوا مجتمعين في يالطا، ولكن بطرس الثاني تلكأ في تطبيقه: وقد سمي، بضغط من تشرشل، ثلاثة أوصياء، وهو ما كان يعني تنازله عن العرش في ٣ آذار. وفي السابع منه، شكل تيتو حكومته الأولى مع عدة مهاجرين. وبهذه الحكومة، انتصر الحزب الشيوعي اليوغسلافي الذي كانت أعداده قد تزايدت بتأثير جيش تحرير "منضبط وممذهب جيداً" تكشف خلال الحرب عن كونه أفضل أداة من أجل "بلشفة" البلاد.

ألبانيا خوجة

لعب الحزب الشيوعي الألباني الحديث العهد (لم يتشكل إلا في تشرين الثاني ١٩٤١) الدور نفسه الذي لعبه الحزب الشيوعي اليوغسلافي: فقد نظم النضال ضد المحتل في الوقت نفسه الذي كان يزود، فيه، المناطق المحررة والمناطق التي كانت ما تزال تحت سيطرة الاحتلال بلجان محلية كان يجب أن تكون نوى الحكومة الشعبية المقبلة. وكما في يوغسلافيا، كان عليه أن يقاتل ضد منظمة مقاومة أخرى ذات اتجاه يميني، ***بالي كومبيتار***. ولم تضعف هذه الخصومات نشاط الأنصار: ففي كانون الثاني ١٩٤٤، شن الأنصار الألبان هجوماً في البلاد أرغم الألمان على الانسحاب إلى المدن. وفي ٢٤ أيار، عين مؤتمر التحرير الوطني المناهض للفاشية الذي انعقد في أرض محررة، في بيرميتي، لجنة كانت لها صلاحية حكومة مؤقتة ومنعت الملك السابق زوغو من العودة إلى البلاد. وفي الوقت نفسه، اتخذت تدابير اقتصادية: إلغاء الامتيازات الأجنبية وعدم الاعتراف

بالالتزامات التي عقدها الملك مع البلدان الأجنبية. وبعد بضعة أشهر، وفي الوقت الذي كانت قد حررت فيه، ثلاثة أرباع البلاد، أكمل مؤتمر ثان انعقد في بيرا، في ٢٠ تشرين الأول، العمل الذي كان قد بدأ في بيرميتي: فقد تحولت اللجنة المناهضة للفاشية إلى حكومة ديمقراطية مؤقتة في الوقت نفسه الذي أقر فيه تصريح حول حقوق المواطنين. وسوف تبقى ألبانيا، لأكثر من خمس عشرة سنة، حليفاً أميناً للاتحاد السوفياتي الذي كانت تحييه، آنذاك، بوصفه "أكبر ضمانة لحقوقنا".

فشل إيلاس

كانت الشروط التي سمحت لقوى يسارية متطرفة بالوجود في بلغراد وتيرانا متوفرة في اليونان أيضاً. فعشية التحرير، كان تكتل الأحزاب الديمقراطية، إيلاس، حيث كان الشيوعيون يلعبون دوراً رئيساً، على الرغم من كونهم أقلية، قد اكتسب أهمية كبيرة. وكان قد أنشأ في المناطق التي يسيطر عليها لجان تحرير، بل وحصل من الملك جورج، المنفي في القاهرة، أن يقرر استفتاء شعبي مصير الملكية بعد الحرب. وكانت النتائج التي أحرزها جوهرية بالقدر الذي كانت عليه تلك التي انتزعها تيتو في البرهة نفسها. وإذا كان الشيوعيون لم ينجحوا فلأن اليونان، خلافاً ليوغسلافيا، كانت متضمنة في دائرة النفوذ الغربي. وكانت الحكومة البريطانية- وتشرشل في الدرجة الأولى- معادية "لكل حركة تعارض عودة الملك دون استفتاء شعبي" ويمكن أن يكون نفوذها، إذ ذاك، قوياً لا بين الشيوعيين فقط، بل، أيضاً، "لدى الغالبية العظمى للشعب اليوناني". ونفهم، بصورة أفضل، منذ ذلك الحين، الأمر بنـــزع سلاح إيلاس والحرب الأهلية التي نجمت عن ذلك.

في الغرب

لم يكن الشيوعيون في أوروبا الغربية، قد قادوا المقاومة كما فعلوا في الشرق. إلا إن المكانة التي كانوا يحتلونها في أجهزة النضال ضد الألمان والديناميكية التي أبدوها والدعاية

النازية التي كانت تنسب إليهم كل المؤامرات وعمليات التخريب أعطتهم نفوذاً أكبر مما كان في الماضي.

دور الشيوعيين ونفوذهم

قدمت وثيقة صادرة عن هيئة قيادة القوات الخاصة ومؤرخة في الأول من أيلول ١٩٤٤ قوات جبهة الاستقلال القريبة من الحزب الشيوعي البلجيكي بوصفها الأشد نشاطاً وديناميكية. وكان الدور الذي كان الشيوعيون قد اكتسبوه في الدانمارك بعيداً عن أن يكون كمية مهملة: فعندما نشرت جريدة ***دانسك بريس*** السرية، عشية التحرير، في ربيع ١٩٤٥، استجواباً بين السكان حول الحكومة التي كانوا يرغبون في رؤيتها في السلطة، قدر ٨٠٪ من الأشخاص الذين ردوا عليه إنه يجب أن يكون للشيوعيين مكانهم فيها بوصفهم إحدى مركبات المقاومة. وفي النمسا حيث خلقت لجنة نمساوية وطنية مؤقتة كان يجب أن تتولى قيادة النضال في فيينا خاصة، استحق الحزب ممثلاً من سبعة. ومنذ ذلك الحين، طرحت على الغربيين مسألة مكان الشيوعيين في الحكومات التي ستقوم لدى التحرير: هل يجب إشراكهم فيها مع المجازفة بأن يتجاوزوهم أم يجب، على العكس من ذلك، إبعادهم عنها وهو ما لن يؤدي إلا إلى زيادة مكانتهم؟ وقد شاركوا، في النمسا وبلجيكا والدانمرك والنروج، في الحكومات التي تولت السلطة بعد رحيل المحتل، وكانت هولندا استثناء من ذلك: فالنصيب الذي كان للشيوعيين في الإضرابات وعمليات التخريب، التي كانت أوساط المقاومة الأخرى لا تراها مبررة وذكريات الميثاق الألماني- السوفياتي، أديا إلى استبعاد الحزب من حكومة شرمير هورن الانتقالية التي شكلت لدى التحرير.

خطة الاشتراكيين

على عكس ما كان قد جرى في الشرق، كانت الاشتراكية الديمقراطية قد حافظت على مواقع متينة. ولم تكن الحرب والاحتلال في النروج والدانمرك حيث بقي رؤساء

الحكومات اشتراكيين قد هزمها. وفي فيينا، كان الاشتراكي الديمقراطي كارل رينر هو، أيضاً، الذي قاد البلاد تحت سلطة الحلفاء.

ولكن الأحزاب التي خرجت من السرية لم تكن تلك التي كانت قبل الحرب هي نفسها، فلم تكن رغبتها في التحديد تقوم فقط على كونها تريد التخلص من أعضائها الذين تورطوا بين ١٩٤٠و ١٩٤٤، بل أيضاً على إرادتها في أن تجعل من تشكيلاتها "أحزاباً كبيرة" أيضاً. وكان الاشتراكيون الديمقراطيون الهولنديون قد عقدوا في المقاومة اتصالات مع الجناح اليساري للأوساط الطائفية. وفي فرنسا، أكد دانيال ماير، في حزيران ١٩٤٣، أن حزبه الذي أصبح، "في السر"، "حزب فرنسا الغد" كان منفتحاً على "المناضل العلماني والكاثوليكي المؤمن المأخوذين، كليهما، بمثل أعلى واسع وإنساني". وردد فنسان أوريول من الجزائر الصدى: فقد أصبحت أبواب الحزب تستطيع الانفتاح على "قوى الحماسة وشباب الفكر والعمل التي التقت في القتال وتبين لها أن مثلاً أعلى للعدالة الاجتماعية والحرية والسلام الانساني كان يجمع بينها أخوياً". وأضاف أن الحزب الاشتراكي سيكون، إذ ذاك، "الحزب الكبير الذي سيجدون، جميعهم، فيه مكانهم شريطة أن يحترم كل منهم، مع احتفاظه بمعتقداته، معتقدات الجار وقوميته ولا يقوم بأي تبشير في السياسة... ولا يكون له هدف على الأرض سوى تحرير الإنسان من كل العبوديات التي كانت تحط من شأنه".

الاشتراكيون والشيوعيون

لم يكن لهذا التجمع، بتعابير دانيال ماير الخاصة، أن يجعل الاشتراكيين يتخلون عن "برنامجهم الثوري"، وأن يصبح، من أجل ذلك، "كتلة معادية للشيوعية". فما العلاقة التي كان ينبغي، إذ ذاك، إقامتها بين الاشتراكيين والشيوعيين؟ نوقشت هذه المسألة طويلاً، في فرنسا كما في إيطاليا، خلال سنوات الحرب الأخيرة. فأمام أنصار "وحدة عمل"، كان كثيرون يرون أن عليهم الاحتفاظ باستقلالهم السياسي مع بقائهم متمسكين

بالإصلاحات الاجتماعية العميقة. وكان يشاطرهم وجهة النظر هذه في فرنسا رجال كانوا يرون أن الوحدة العمالية لا تتوقف على الاشتراكيين وحدهم، وأن الحل لا يمكن أن يكون إلا دوليّاً. فقد كتب ليون، في السنوات السوداء، يقول: "يجب أن نتوقع من الاتحاد السوفياتي أن يكف عن تغذية جسم غريب داخل كل أمة".

وقد بقيت التباينات بين الاشتراكيين والشيوعيين عميقة حتى قبل أن ينتهي الاحتلال. والصحافة السرية البلجيكية تشهد على أهميتها. فلم يكن الطرفان متفقين حيال مسألة الملكية. فقد كانت الصحف الاشتراكية مجمعة على كون الإطاحة بالملكية غير مرغوب فيها وعلى أن الاشتراكية يمكن أن تتحقق في ظل نظام ملكي دستوري. وبالمقابل، كانت الصحافة الشيوعية، مثل ***العلم الأحمر وكلارتيه***، تأمل، دون أن تتمنى صراحة قيام جمهورية، في "أن يتحقق الحدث عما قريب".

تباينات إيطالية

اتخذت الخلافات في بلدان اخرى أهمية أكبر أيضاً. وكانت تلك هي الحال في إيطاليا داخل لجنة التحرير الوطني التي تأسست في السر، عندما اضطر الملك ورئيس وزرائه إلى مغادرة روما أمام التقدم الألماني (٨ أيلول ١٩٤٣). وكانت اللجنة المؤلفة من عشرة أعضاء تضم شيوعيين، سوكسيمارو وأمندولا، واشتراكيين- نيني وروميتا- وممثلين عن حزب العمل، لامالغا وفينوليتا، منقسمين حول الاشتراك في حكومة بادوغليو والمسألة الملكية معاً. فقد كان الحزب الاشتراكي وحزب العمل يريدان، وفاء منهما للموقف الذي اتخذاه خلال الشهور السابقة، إلغاء الملكية. فقد أعلن أحد منشوراتهم ما يلي: "يجب علينا أن نستأنف النضال بعد مئة سنة من "العبث" الإيطالي وسقوط الجمهورية الرومانية وأن ندمر الدولة الملكية التي تمركز وتركز، والتي سمحت بولادة الطغيان السياسي وصعوده واتساعه". وتوجهت إحدى صحفهم، ***الراية الحمراء***، بكل أمانيها إلى "ثورة جذرية وعميقة" تستطيع أن "تشفي الداء في جذوره". وبالمقابل،

كان الحزب الشيوعي يرى أنه كان يجب عقد هدنة تؤجل المسألة الملكية إلى ما بعد انتهاء الحرب حيث ستسوى في استفتاء شعبي. وكان على الاشتراكيين وحلفائهم من حزب العمل قبول الهدنة الدستورية بعد أن هزموا مرة أولى خلال جلسة ١٦ تشرين الأول ١٩٤٣ بأصوات اليمين والممثلين الشيوعيين في لجنة التحرير الوطني. وفيما بعد، في نيسان ١٩٤٤، اضطروا، كذلك، إلى الخضوع عندما أجرى قائد الحزب الشيوعي توغلياتي العائد من موسكو محادثات مع بادوغليو لإشراك حزبه في الحكومة: واضطرت الأحزاب المقاومة الأخرى إلى اقتفاء خطاه وقبلت الاشتراك في حكومة بادوغليو الثالثة. وكان الاشتراكيون وجماعة حزب العمل قد فوجئوا بـ"تحول" يعده المؤرخ راجيوناري "توسطاً بين السياسة السوفياتية وبرنامج نضال الشيوعيين الإيطاليين على صعيد تعريف العلاقات مع الحكومات".

...والفرنسية

لم يكن الاشتراكيون والشيوعيون منقسمين في فرنسا، كما في إيطاليا، حول المسألة الدستورية. وعلى الرغم من أن ذلك كان لأسباب مختلفة- إرادة اتحاد لدى بعضهم، قرار أنضج ببطء لدى الآخرين-، فقد كانوا يعترفون بديغول رئيساً للحكومة المؤقتة التي ستشكل في البلاد بعد تحريرها وأيدوه بوفاء في الجزائر لدى النـــزاع بينه وبين جيرو. إلا إنهم كانوا بعيدين عن الاتفاق فيما بينهم عندما كان الأمر يدور حول رسم الخطوط الكبرى "للتقويم والتجديد" في فرنسا بعد التحرير: ففي ١١ كانون الأول ١٩٤٣، كان دانيال ماير قد قدم برنامجاً سبق له أن قدم صورة موجزة عنه في عدد *الشعبي* الصادر في ١٦ كانون الثاني-الأول من شباط واقترحه "برنامجاً مشتركاً... للمقاومة الفرنسية": "التوفيق بين حقوق الإنسان والنظام، بين حقوق الشعوب والسلام، بين التنظيم الجماعي للإنتاج والتوزيع ونمو الحريات الفردية"، بناء ديمقراطية سياسية لم تكن تستطيع أن تكون قابلة للحياة دون "ديمقراطية اجتماعية". تلك ما كانت عليه "الأفكار القوية" التي

اقترحها الحزب الاشتراكي السري على حلفائه في المقاومة. وقد تأخر الرد الشيوعي طويلاً: فلم يأت من اللجنة المركزية إلا في نيسان من السنة التالية وكان مخيباً جداً للآمال: "من الصعب مناقشة مشروع الحزب الاشتراكي... لأنه ناقص بشكل مخيف ومبهم بشكل مخيف... أما بالنسبة لأقسام النص الواضحة والتي هي في مكانها، حقاً، في مشروع برنامج مشترك للمقاومة في الوقت نفسه، فقد اضطررنا، للأسف، إلى توجيه انتقادات خطيرة إليها".

وقد ذكرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، في هذا الصدد، نواقص أو ثغرات كانت تتصل بالسيادة القومية وتوسيع الاقتراع العام اتصالها بـ"معاقبة الخونة" و"تصفية التروستات" و"الجهد الحربي للشعب الفرنسي". وأخذت على الحزب الاشتراكي انتظاره، "بشكل ظاهر، الخلاص من الخارج" ودفاعه، فيما يتعلق بالمستقبل، عن "خطة تخل عن السيادة القومية مليئة بأخطار مميتة لبلدنا". ولاحظت المراجع العليا للحزب الشيوعي أن هذا البرنامج المشترك كان، بالأحرى، من عدة جوانب، "إعلان مبادئ من جانب الحزب الاشتراكي" يفلت "بصورة طبيعية من اختصاص تجمعات المقاومة الأخرى" التي لم تكن تستطيع "سوى أن تأخذ علماً به".

واستمرت المساجلة حتى حزيران ١٩٤٤ مع رد دانيال ماير الذي كان ينكر على الحزب الشيوعي أن يحتكر "المعركة الثلاثية" ضد المحتل، من أجل الجمهورية وضد التروستات ويرفض أن يرى في هذه المناقشة "خصومة دكاكين" ترمي إلى اقتطاع "قسم من القوات الاشتراكية لتضخيم الصفوف الخاصة" للحزب الشيوعي. وهكذا كانت المواقف المبدئية للحزبين، عشية التحرير، مستمرة في التباين. وقد بينت ذلك دراسات حديثة، كانت "اصطدامات متكررة وعنيفة" تواجه الشيوعيين بالاشتراكيين في المجلس الوطني للمقاومة وفي لجان تحرير المحافظات كما في القيادات الإقليمية لقوى الداخل الفرنسية.

في ألمانيا

وأخيراً، فإن التنسيق بين المقاومين الاشتراكيين والشيوعيين الذي كان قد بدأ أثناء الحرب، في ألمانيا، لم يستمر في السنتين اللتين سبقتا انهيار الرايخ. وما عدا استثناءات نادرة، فإن الاشتراكيين والنقابيين الذين لم ينسوا الخلافات القديمة مع الشيوعيين سلموا بتجاوز ضروب النفور التي كانوا يبدونها حيال دوائر الجيش العليا والبورجوازية العليا لينضموا إلى "ثورة من فوق". وقد اختفوا مع حلفائهم الأرستقراطيين لدى فشل مؤامرة ٢٠ حزيران ١٩٤٤ ضد هتلر.

ولم تكلل بالنجاح الجهود التي بذلها السوفيات بدءاً من صيف ١٩٤٣ لإطلاق "تجربة وطنية شيوعية" بواسطة لجنة وطنية لألمانيا وحركة موازية، رابطة الضباط الألمان التي شكلت من أسرى الفيرماخت. وكان على هذه اللجنة التي رعاها شيوعيون لاجئون إلى الاتحاد السوفياتي- فيلهلم بيك، أولبريخت، إيريك فاينرت- أن تسهم في نسف مقاومة الجيش الألماني ومعنويات الجبهة الداخلية، ولكن فشلها، على الرغم من الوسائل المستخدمة- جهاز بث باستطاعة قوية، منشورات ألقيت وراء الخطوط، مكبرات صوت في الجبهة-، كان كلياً: فقد بدا عملها، منذ البداية، مشبوهاً بالنسبة للألمان الذين كانوا يرون أن اللجنة مبالغة في تبعيتها للشيوعيين ورفضوا أن يصغوا إلى نداءاتها. وفضلاً عن ذلك، فإن السوفيات تخلوا، بعد فشل المؤامرة ضد هتلر، عن تصور قلب للموقف في الرايخ ينجزه الألمان أنفسهم. فلم يعد يمكن، بالنسبة إليهم كما بالنسبة لحلفائهم الغربيين، أن يعتمدوا على عمل المعارضين: فالعمليات العسكرية وحدها سوف تجهز على قوة الرايخ الثالث.

الخاتمـــــة

لم تتقارب آراء الاشتراكيين والشيوعيين أبداً، غداة التحرير، على الرغم من النضال المشترك الذي خاضوه داخل أوروبا هتلر ومن العذاب الذي لقيه بعضهم في معسكرات الاعتقال النازية.

وقد كتب هنري ميشيل يقول: إن الاشتراكيين شكلوا في البلدان المحتلة "واحدة من المركبات الأساسية للمقاومة السرية"، ولكنهم كما يضيف، "كانوا ملهميها أكثر منهم قادها". فقد وجهوا هذه الأخيرة نحو اشتراكية إنسانية بإعطائهم إياها برنامجاً كان، في قسم كبير منه، برنامجهم. وقد خرجوا، معنويّاً، وقد كبروا بالمعركة في الغرب. فقد قاتلوا في فرنسا وبلجيكا وهولندا والدانمرك والنروج ضد المحتل واستبعدوا من صفوفهم أولئك الذين لعبوا ورقة التعاون مع العدو عن نزعة سلمية متطرفة أو عن عداء جذري للشيوعية. ولكنهم، وقد رأينا ذلك، لم يقوموا بعد، في أوروبا الغربية، باختيار حل للمستقبل: ففي عام ١٩٤٤-١٩٤٥، كانوا ما يزالون يترددون بين العمل الوحدوي مع الشيوعيين وتبني إصلاحات اجتماعية ذات روح ديمقراطية وليبرالية كان يتمناها، أيضاً، قادة حركات المقاومة غير الشيوعية والجناح اليساري لأحزاب الديمقراطية المسيحية.

إلا إنه يجب على الاشتراكية الديمقراطية أن تحسب حساباً لديناميكية الأحزاب الشيوعية. فهذه الأخيرة أفادت، على الرغم من أخطاء تقديراتها في البداية، من أوراق رئيسة ناجمة عن شجاعة محاربيها والتضحيات التي ارتضوها بحرية كما هي ناجمة عن صلابة الجيش الأحمر وانتصاراته اللاحقة. فالاحتلال سمح، إذن، للشيوعيين الغربيين بالعودة إلى الاندماج في الأمة والتسلل إلى أجهزة المقاومة الكبرى. وهذه المكانة قابلة للقياس بسهولة: فقد زادت أعداد أعضائها وظلت، في فرنسا كما في إيطاليا، تجتذب إليها الأوساط الثقافية وأصغر عناصر السكان سنّاً، وهو أمر أكثر جدة أيضاً، بدءاً بأبناء

البورجوازية. وفي شمال أوروبا، زاد تمثيلهم البرلماني الذي ظل متواضعاً حتى عام ١٩٣٩. إلا إن وسائل عملهم لم تكن هي نفسها في شرق القارة ووسطها.

فهناك، كان الشيوعيون، سياسيّاً، كبار المنتصرين في الحرب. فقد بدوا، وحدهم، المحررين في يوغسلافيا وألبانيا خاصة إذا انتهى خصومهم إلى التعاون مع المحتل حتى عندما يكون هؤلاء قد ناضلوا في البداية ضده. وفي كل مكان، سمح استعمال بارع لنظام الجبهة الوطنية لهم بأن يفرضوا أنفسهم سريعاً. وسهل هذا التكتيك، فضلاً عن ذلك، وجود القوات السوفياتية و"غياب الرد الملموس من جانب الغربيين" (هنري لاران).

وعلى صورة العالم الذي ارتسم على خرائب الحرب العالمية الثانية، تشكل توزع جديد لاشتراكيات ما بعد الحرب مباشرة. ففي حين كانت، في الغرب، أحزاب شيوعية ديناميكية تنافس اشتراكية ديمقراطية متجددة، فإنها هي التي انتصرت في الديمقراطيات الشعبية الفتية مهما تكن مقاومة الاشتراكية.

القسم الثالث

الاشتراكية خارج أوروبا من ١٩١٨ إلى ١٩٤٥

إذا استثنينا، خارج أوروبا، بعض الممتلكات البريطانية حيث تعكس الاشتراكية اتجاهات أمكن تحليلها في بريطانيا، فإن هذه الأخيرة تبدو قوة صاعدة في اتجاهين رئيسين:

١- في جزء هام من العالم الإسلامي حيث توجد مرتبطة بحركات التحرر الوطني على الرغم من أن الصراعات الطبقية والصراعات القومية لا تغطي بعضها بعضاً إلا بصورة ناقصة جداً.

٢- في الشرق الأقصى حيث عرفت الثورة الصينية التركيب بين الطموحات الفلاحية وإرادة الاستقلال، وحولت جنوب شرق آسيا إلى خزان ديناميكية ثورية استثنائي[1].

---

١ لن تبحث الحركة الاشتراكية في أمريكا اللاتينية، حيث لم تظهر إلا بعد الحرب العالمية الثانية، في كليتها إلا في الجزء الرابع من الكتاب.

الفصل الأول

الاشتراكية في الممتلكات البريطانية

بقيت الاشتراكية في الممتلكات البريطانية، سواء أكانت مستوردة من بريطانيا أم مستلهمة من النموذج الأمريكي، محدودة الأبعاد والتأثير: وليس ذلك، فقط، في كندا، بل حتى في بلد مثل أستراليا أنبتت فيه الحركة العمالية، مع ذلك، منذ زمن طويل، جذوراً قوية. وليس هناك سوى نيوزيلندا بلد استطاعت، فيه، العمالية أن تنشئ نظام دولة رعاية قريباً إلى درجة كافية من ذاك الذي خلق، في البرهة نفسها، في البلدان الاسكندينافية. وبالمقابل، فحيث كان الحزب الاشتراكي على صلة مباشرة مع بروليتاريا سوداء، كما في جنوب أفريقيا، غالباً ما تبدو العلاقات صعبة وملتبسة لزمن طويل.

في أستراليا: اشتراكية أم اشتراكية- راديكالية؟

تراث الماضي وتقلبات الحاضر

كانت أستراليا قبل ١٩١٤ تتصف بقوة تنظيمها العمالي: فمعدل الانتماء النقابي كانت فيها الأعلى في العالم (نقابي من كل ٩ سكان). وكان الحزب العمالي قد نجح، عام ١٩١٠، في كسب الأغلبية في الانتخابات وتولي قيادة الحكومة الاتحادية. وأخيراً، فإن مجموعات صغيرة تدعي الانتماء إلى الماركسية، أحياناً، وإلى النقابية الثورية أحياناً أخرى، كانت تحاول بث روح تشدد وفراغ صبر مناضل في تباين ملحوظ مع الأسلوب

الإصلاحي والبراغماتي كلياً لقادة اتحادات العمل والحزب العمالي. إلا إن مسار حزب العمل بدا، منذ الحرب، مهتزاً بدلاً من أن يستمر في التقدم، على هذا النحو، بانتظام. فقد حلت به انقسامات وانشقاقات أدت إلى ضروب ضعف وتقهقر وخيبات- على الرغم من أن تأثير الحركة العمالية في الحياة السياسية والاجتماعية للبلاد ظل، من جهة أخرى، عظيماً. وضمن هذا التطور على نموذج أسنان المنشار، هناك سمة تستحق بأن تبرز. هذه السمة هي التوازي المذهل مع حزب العمل الإنكليزي. وهو تواز لا يتعلق بإشكالية النشاط العمالي فقط، بل، أيضاً، بأشكاله وحتى بتدرجه الزمني.

وفي عام ١٩١٨، كان موقف حزب العمل يعكس الضغط المزدوج الذي أخضعته له الحرب العالمية. فمن جهة أولى، فقد الحزب العمالي، بعد أن جزأته مسألة الحرب والتجنيد، السلطة على المستوى الاتحادي كما في الولايات (ما عدا واحدة). وارتد رئيسه و.م.هيوز (١٨٦٤-١٩٥٢) الذي خلف، عام ١٩١٥، أندرو فيشر (١٨٦٢-١٩٢٨)، عام ١٩١٦، ليمضي مع هولمان (١٨٧١-١٩٣٤) و"عماليين وطنيين" آخرين للانضمام إلى الليبراليين وتشكيل ***الحزب القومي***. ومن جهة أخرى، وفي حين استمر رئيس الوزراء المنشق في قيادة البلاد حتى ١٩٢٢، تصلبت أغلبية الحزب المحرومة من قادها التقليديين وجناحها المعتدل بتأثير عناصر سلمية وثورية. ومن هنا جاءت اندفاعة قوية إلى اليسار قويت سريعاً جداً بتأثير الثورة الروسية (التي أثارت تياراً كبيراً من الاهتمام والتعاطف)، ثم بعودة المحاربين القدماء والتذبذبات الاقتصادية لما بعد الحرب.

- **ما بعد الحرب**

انطلاقًا من هذه المرحلة، يمكن أن نميز أربعة أطوار متعاقبة بين ١٩١٨ و١٩٤٥. والطور الأول هو طور ما بعد الحرب مباشرة (١٩١٩-١٩٢٣). وكان طوراً نضاليّاً ومضطرباً مطبوعاً بتقدم محسوس على جبهة ***حزب العمل***- على أنه أدى إلى تقدم للفكرة الاشتراكية، إلى صعود للنقابية وتأسيس الحزب الشيوعي- حتى لو انتهى، في

خاتمة المطاف، إلى هزيمة للجناح الثوري للحركة. وظهرت روح النشاط، أولاً وبصورة طبيعية، داخل *حزب العمل*. ونشهد، فيه، شيئاً من تحول إلى اليسار لعقيدته التي بقيت حتى ذلك الحين اصطفائية بدرجة كافية: ففي مؤتمر بريسبان، عام ١٩٢١، تبنت الأغلبية برنامجاً اشتراكيّاً بصورة صريحة ("جمعنة الصناعة والإنتاج والتوزيع والتبادل"). ولكن هذا "الهدف الاشتراكي" أو "الهدف الأحمر"، كما سمي آنذاك، صوحب بتصريحات مطمئنة تضمن أن الأمر يدور حول الوصول إليه بالطريق الشرعية والدستورية، وأنه لا بحث في سفيتة الاقتصاد الأسترالي. وبشكل خاص، أعاد الحزب، بصورة موازية لذلك، تأكيد النقطة الأولى من البرنامج الذي جرى تبنيه قبل سنتين حول "الإبقاء على أستراليا بيضاء". ولذلك، فعلى الذين كانوا يتحدثون، آنذاك، عن "نمر اشتراكي"، كان آخرون يستطيعون الرد بأنه كان "نمراً من ورق". وعلى الرغم من كل شيء، فإن اشتراكيّاً مؤمناً ذا شخصية لامعة، ت.ج.ريان (١٨٧٦-١٩٢١) مارس سياسة إصلاحات جريئة حيث بقي *حزب العمل* في السلطة، أي في كويترلاند.

ولكن النشاط تجلى أكبر التجلي، خلال هذه المرحلة، داخل اتحادات العمل. فبفضل نموها السريع (انتقلت الأعداد من ٥٠٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠٠ بين ١٩١٤ و ١٩٢١) وبفضل جو البرهة النضالي، اندلعت حركات مطلبية وإضرابات كثيرة بلغت ذروتها عام ١٩١٩. وازدهرت أفكار "المراقبة العمالية" والتأميمات. وشوهدت عودة للتيار الفوضوي-النقابي لمصلحة "النقابة الكبيرة الوحيدة": بل إن التيمة قد استعيدت عام ١٩٢١ من جانب ***مؤتمر اتحاد عمل كل الأستراليين***. إلا إنه سرعان ما عاد منحنى الروح النضالية إلى الهبوط. فابتداءاً من ١٩٢٢-١٩٢٣، بدأ جزر عام. ومنذ ذلك الحين، استأنفت النقابات سيرها الموزون الموجه نحو مكتسبات بطيئة، واحدة تلو الأخرى.

وأخيراً، ففي ذروة الموجة الثورية، عام ١٩٢٠، خلق الحزب الشيوعي الأسترالي. وقد جمع معظم العناصر المتطرفة القادمة من الحزب الاشتراكي الأسترالي وحزب العمل الاشتراكي وكل الذين تحمسوا للثورة البلشفية، ويئسوا من قيادة *العمل* المستعدة دائماً، في نظرهم، للتحالف مع الرأسمالية، فكانوا يحلمون بانقلاب فوري وكلي في المجتمع. وكان بين المؤسسين ج.غاردن، وهو اسكتلندي مر بالنقابية الثورية، وب.سيمونوف، وهو ابن فلاح روسي أصبح عاملاً في بريسبان وعين، فيما بعد، قنصلاً سوفياتيّاً في أستراليا، وج.باراكشي، وهو مثقف من أصل إيطالي. ولكن الفرع الأسترالي للأممية الشيوعية سجل، على الرغم من إعادة تنظيمه عام ١٩٢٢، خيبات كثيرة: رفض حزب العمل لكل طلبات الانتساب، ضروب فشل متكررة على الصعيد الانتخابي، انعدام الحس الأممي لدى عمال بلد تفصله عن البلدان الأخرى مسافات هائلة. والنتيجة هي أن الشيوعية الأسترالية ظلت أقلية صغيرة، وأنه لم يكن لنشاطه سوى تأثير محدود إن لم يكن ذلك في بعض النقابات.

العودة إلى "العمالية"

خلال الطور الثاني من تاريخ *العمل*- وهو طور يمتد بين ١٩٢٣ و١٩٢٩- كانت الاشتراكية في حالة جزر كلي. وعاد الحزب العمالي إلى طابعه الأصلي كـ"حزب لاتحاد العمل"، أي أن العمال كانوا يرون في العمل السياسي أنه مكلف بأن يكون بديلاً للعمل النقابي أو مكملاً له. ومن هنا المهمات التي يرجح أن يعهد بها إلى ممثلي حزب العمل: تحسين تشريع العمل، حماية رفاهية العمال، ضرائب تصاعدية الخ... وذلك دون أن تخلو من رواسب قومية وعنصرية ("أستراليا البيضاء"). فعلى وجه الإجمال، إذن، كان هناك برنامج إصلاحات ديمقراطية وجذرية، ولكنه بعيد بدرجة كافية عن الاشتراكية. وجاء التباس آخر ليقوي الطبيعة الهجينة للعمالية. وليس الأمر فقط هو أنها ترى، باستمرار، تتأرجح بين اشتراكية جناحها اليساري والراديكالية الاجتماعية لجناحها

اليميني، بل إن الحزب يقدم نفسه، فضلاً عن ذلك، كحزب طبقي، بل وحزب "مصلحة" (وضمن هذا المعنى، يمثل حزب العمال أو، بصورة أدق، حزب النقابيين هذا "المصلحة العمالية")، أحياناً ويعلن أحياناً أخرى، أنه يتعالى على الطبقات وأنه منذور لخدمة الجماعة الوطنية. وبالفعل، فإن حزب العمل يمزج في تركيبه بين الأجير الصناعي وصغار المزارعين والحرفيين، والموظفين و"أصحاب الياقات البيضاء" بصورة متزايدة. ويتضح جليّاً أن أقلية من الطبقة العاملة كانت وحدها تتبع التفسير النضالي والمتقدم لـــ"حركة العمل": التفسير الذي ينفتح على هدف اشتراكي بصورة واعية.

الأزمة: ١٩٢٩-١٩٣١

وهكذا نصل إلى الطور الثالث: أزمة *العمل* بين ١٩٢٩ و١٩٣١. وعلى وجه الدقة، كانت النقابية، بقدر ما كانت إصلاحية في القمة تلقى تأييداً في القاعدة، مستمرة طيلة العشرينات في تسجيل ضروب تقدم على مستوى المكتسبات العملية (في موضوع الأجور بفضل الاتفاقات الجماعية مثلاً) وعلى صعيد العدد (بلغ إجمالي عدد النقابيين، عام ١٩٢٩، ٩٠٠٠٠٠). وبصورة موازية لذلك، أحرز الحزب العمالي القوي بالدعم الشعبي انتصاراً كبيراً في انتخابات ١٩٢٩ الاتحادية اعتبار أنه أصبح، منذ ذلك الحين، يملك الأغلبية في مجلس النواب (ولكن ليس في مجلس الشيوخ). فهو إذن الذي شكل الحكومة بقيادة ج.هــ.سكولن (١٨٧٦-١٩٥٣). وسكولن، وهو أول قائد عمالي ولد في أستراليا، هو ابن عامل في الخطوط الحديدية. وكان، هو نفسه، مستخدماً سابقاً في مخزن، كاثوليكياً مؤمناً جاء إلى الاشتراكية بدافع مثل أعلى، متآلفاً مع الحركة العمالية الدولية (وهي واقعة نادرة إلى حد كاف في أستراليا). ولكنه كان أيضاً صاحب طبع براغماتي مستعدّاً للتنازلات التي يراها ضرورية.

إلا إن العماليين وصلوا إلى الحكم في أسوأ برهة. فالهمود العالمي ضرب الاقتصاد الأسترالي في صميمه. وسرعان ما أحصي ٣٠٠٠٠٠ عاطل عن العمل، أي حوالي

مليون شخص في حالة بؤس من إجمالي للسكان يبلغ ستة ملايين. وإذا كانت النقابات قد حاولت أن تقاوم مهما كلف الأمر، فإنها فقدت مع ذلك ما يقرب من خمس عدد أعضائها. والشيء الخاص هو أن حكومة حزب العمل قد وجدت نفسها أمام وضع يذكر، بصورة خاصة، بوضع نظيره البريطاني في التاريخ ذاته. ففي القيادة، أولاً، لم تكن توجد روح ثورية إلى درجة تكفي لإقامة اشتراكية بالاستفادة من أزمة الرأسمالية، ولم يكن هناك إيمان بمزايا الرأسمالية يكفي للسعي، بتصميم، وراء علاج للهمود من نموذج ليبرالي. ومع ذلك، كان ينبغي تبين الوضع والاختيار. وأمام ضغط المصارف ومجلس الشيوخ المحافظ اللذين كانا يريدان فرض تدابير من نموذج انكماشي كخفض الأجور والمعاشات، تفكك حزب العمل وانشطر إلى ثلاثة أحزاب. ففي اليمين، وقف الجناح المعتدل بقيادة ج.أ.ليون، وهو معلم كاثوليكي (١٨٧٨-١٩٣٩) في صف أنصار الأصولية المالية وانشق ليشكل مع القوميين حزب "خلاص عام"، ***حزب أستراليا المتحد*** وحكومة اتحاد عما قريب (١٩٣٢). وفي اليسار، طعن أنصار الاشتراكية (وخاصة ج.ت.لانغ في نيو ساوث ويلز) في مشاريع الموازنة الاقتصادية التي قبلتها وزارة سكولن. وأخيراً، في الوسط، اضطر هذا الأخير المنتقد جداً من جانب عناصر مثل جون كورتن (١٨٨٥-١٩٤٥)- وهو عامل طباعة من غرب أستراليا سوف يخلف سكولن على رأس الحزب عام ١٩٣٥- إلى الاستقالة، وهو ما استدعى انتخابات جديدة. وأدت هذه الانتخابات التي جرت في هذه الظروف الدراماتيكية، عام ١٩٣١، إلى كارثة بالنسبة لحزب العمل الذي أضعفته انقساماته، وأضعفت معنوياته بصورة خطيرة والذي ضعف تمثيله كثيراً. والنتيجة هي أن الحكومة الائتلافية التي شكلها ليونز- ماكدونالد الأسترالي- قادت البلاد حتى عام ١٩٣٩ (وهو التاريخ الذي أصبح فيه، متزيس رئيساً للوزراء). فأزمة ١٩١٩-١٩٣١ انتهت إذن كما في إنكلترا، بالنسبة لحزب العمل، إلى الإذلال وإعادة التنظيم وسوف تترك لديه رضة دائمة.

بين ١٩٣١ و١٩٤٥

منذ ذلك الحين بدأ الطور الثالث للتطور، وهو طور دام بين ١٩٣١ و١٩٤٥. وقد وجدت العمالية نفسها محكوماً عليها، خلال عشر سنوات، بالمعارضة. وكان ينبغي عليها إعادة تكوين قواها شيئاً فشيئاً. وعلى الرغم من رحيل الجناح اليميني، فإن الجناح اليساري لم يستطع فرض آرائه. فقد حافظ القادة الجدد للحزب، جون كورتن وبن تشيفلي (١٨٨٥-١٩٥١) وهـ.إيفات (١٨٨٤-١٩٦٥)، على الخط الوسطي والمعتدل التقليدي: الخط الذي يعكس تنوع المنشأ الاجتماعي للمنتسبين والطموحات "الكمية" للقاعدة. ولا شك في أن المراكز الصناعية: سيدني، ملبورن، نيوكاسل الخ... استمرت في تقديم الأفواج الضخمة، ولكن الروح النضالية هي التي تسود لدى العمال، وإن كان الوعي الطبقي قويّاً دائماً. وبفضل العودة إلى شروط اقتصادية أفضل، كانت مرحلة ١٩٣٤-١٩٣٩ تقابل شيئاً من العودة إلى الصعود: صعود هش ولكنه حقيقي. واستعيدت الأعداد ببطء على أن رقم النقابيين تجاوز، عام ١٩٣٩، من جديد، رقم عام ١٩٢٩ (سوف يجري تجاوز رقم المليون خلال الحرب). وتطورت حملات لخفض مدة العمل (أسبوع الأربعين ساعة) ورفع الأجور. وعلى الصعيد السياسي، عاد حزب العمل، عام ١٩٤١، إلى الحكم إثر تفكك وحدة خصومه، وفي عام ١٩٤٣، وفرت له الانتخابات الاتحادية أغلبية مريحة. وعند ذلك، فإن كورتن هو الذي قاد الحكومة حتى وفاته عام ١٩٤٥ (ولكن حزب العمل سيبقى في الحكم، مع تشيفلي كرئيس وزراء حتى عام ١٩٤٩).

وخلال هذه المرحلة، بدأ الحزب الشيوعي الأوسترالي شيئاً من العودة إلى الصعود. وفي حين كان تكتيك "طبقة ضد طبقة" ضارّاً به جدّاً، بين ١٩٢٨و١٩٣٤، وأدى، فوق ذلك، إلى تفاقم الفئوية وتعدد في عمليات الفصل، فإن شعار "الجبهة الموحدة"،

بدءاً من آخر ١٩٣٥، كان أكثر مردوداً. وفي الوقت نفسه، اجتذبت مناهضة الفاشية بعض المثقفين. ولكن التزام خط الكومنترن، في مرحلة ١٩٣٩-١٩٤١، سبب خسائر جسيمة للحزب، لاسيما أنه عدَّ غير شرعي عام ١٩٤٠ واقتضى الأمر أن تصدر جريدته *التريبيون* بصورة سرية. ونهض الحزب من عثرته بعد ذلك وبلغ بين ١٩٤٢ و١٩٤٥، أعلى عدد لأعضائه (تراوح الرقم بين ١٥٠٠٠ و٢٣٠٠٠ عضو، وسوف يهبط، بعد ١٩٥٠، إلى حوالي ٦٠٠٠). وعلى الرغم من كل شيء، فإن الخط الثوري ذا الأسلوب اللينيني لم يمارس، في نهاية المطاف سوى تأثير محدود إلى درجة كافية على الحركة الاجتماعية.

وعلى سبيل الخاتمة، ينبغي أن نلح بين السمات الخاصة بالاشتراكية الأسترالية على مايلي: التباينات في الأهداف والاتجاهات داخل الحركة (تمزقت هذه الأخيرة، طيلة البرهة، بين المقتضيات النظرية لأقلية والطموحات العملية للجماهير)، تأثير العزلة الجغرافية للقارة، المكان الكبير الذي احتلته العناصر الكاثوليكية ذات الأصل الإيرلندي غالباً (ومن هنا جاءت قوة النضال ضد التجنيد في مرحلة ١٩١٦-١٩١٨ وصلابة بعض المعارك الاجتماعية والموقف المعادي للشيوعية الذي اتخذته، في الأربعينات والخمسينات فئة واسعة من حزب العمل)، وأخيراً المأزق التكتيكي الذي لم يتوقف الاشتراكيون المقتنعون عن الإحساس بأنهم عالقون فيه: العمل داخل حزب العمل باسم التجمع (ولكن بأي ثمن إذ ذاك؟) أو أن يحكموا على أنفسهم بعجز المجموعات الصغيرة الميالة للفوضوية أو الشيوعية باسم الوفاء للمبادىء الثورية. ومأساة الاشتراكية الأسترالية هي أنها لم تستطع، عام ١٩٤٥ أكثر مما استطاعت عام ١٩١٨، الخروج من هذا المأزق القاسي.

الديمقراطية الاجتماعية في نيوزيلاندا

إذا كانت بعض النقاط المشتركة تقرب نيوزيلاندا من أستراليا- الروح المساواتية، الممارسة الإصلاحية، التجذر القديم لحركة عمل موزعة بين أغلبية معتدلة وغير مبالية بالأيديولوجيا وأقلية من اليسار الاشتراكي-، دون حتى أن نحسب حساباً للدفع الذي أعطته للعمالية النيوزيلاندية ملاكات مختلفة ومناضلون جاؤوا من الجزيرة الكبيرة المجاورة، فإنه يجب بالمقابل، التركيز على بعض الفروق. ففي نيوزيلاندا، البلد ذي الاقتصاد الهش والتابع حيث تفرض أهمية الزراعة على العالم العمالي التحالف مع المزارعين كشرط للنجاح، تسود دولتة أبعد مدى بكثير، والشيء الخاص هو أن مسار الحركة الاجتماعية وتعاقبها الزمني يختلفان كليّاً عن الحالة الأسترالية.

نتائج الحرب

في حين كانت السنوات التي سبقت ١٩١٤ سنوات مخيبة للآمال بالنسبة لحزب العمل النيوزيلاندي على أثر الخصومات بين المنظمات العمالية، وكذلك بسبب رد عنيف من أرباب العمل المحافظين ضد النقابية الثورية، فقد سمحت الحرب بتقدم ملحوظ للحركة العمالية. وهكذا أدى تقارب بين حزبي العمل المتنافسين، ***حزب العمل المتحد والحزب الاشتراكي الديمقراطي***، إلى انصهار، عام ١٩١٦، داخل ***حزب العمل***. وعلى الصعيد النقابي، سجلت نيوزيلاندا، ككل البلدان الأخرى، اندفاعة إلى اليسار ترجمت بعودة للنقابية الثورية ولفكرة "النقابة الكبيرة الوحيدة". ومن بين المتعاطفين مع الثورة الروسية، شكلت مجموعات ماركسية صغيرة مصممة على تنسيق عملها مع عمل الكومنترن، عام ١٩٤١، حزباً شيوعيّاً نيوزيلانديّاً. وهذا الحزب المرتبط، في البداية، بالأخ الأسترالي الكبير، سرعان ما اكتسب استقلاله، ولكنه لم يلعب، قط، سوى دور لا قيمة له في حياة البلاد.

وفي الواقع، فإن الاشتراكية النيوزيلادية خسرت، في مرحلة ما بعد الحرب هذه في الجانبين. ذلك أنها انحلت في صيغتها العمالية في الوقت نفسه الذي كانت تتمذهب فيه في صيغتها اللينينية. فمن خلال التيارات المتعاكسة التي كانت تعصف بحزب العمل، كان المنتصرون المعتدلون يتذرعون بأهداف قصيرة الأجل كالنضال ضد البطالة وتطوير الخدمات الاجتماعية. ففي عام ١٩١٨، صرح البرنامج الرسمي للحزب، مع تذكيره بأن الجمعنة تبقى الهدف الأخير للمستقبل، بأنه لا يأخذ على عاتقه مهمة الاشتراكية، بل "السير نحو الاشتراكية". وأعلن فيه أنه ينبغي للحزب أن يكون "ذرائعيّاً" وليس "مذهبيّاً". وبالفعل، فقد كانت أيديولوجية تنادي برعاية الدولة في طريقها إلى الحلول محل أيديولوجية تنادي بالجمعنة. والمثل الأعلى الذي كان قد برمج بصورة متزايدة هو مثل ديمقراطية اجتماعية متقدمة يجب أن تكون الدولة، فيها، وصيّاً وضامناً وخازناً.

إلا إن حزب العمل والنقابية كانا يتقدمان متناسقين بانتظام على طول العشرينات في حين كان المحافظون أو الليبراليون في السلطة، وفي حين كان الاقتصاد النيوزيلاندي في وضع غير مريح. ففي هذه البلاد التي أحصي، فيها، ٢٤٠٠٠ نقابي، عام ١٩٠١، و٧٢٠٠٠ نقابي عام ١٩١٣، ارتفع الرقم إلى ٩٧٠٠٠ في عام ١٩٢٠-١٩٤١، واجتاز عتبة المئة ألف عام ١٩٤٥. وبالمقابل، كانت الأزمة العمالية كارثية بالنسبة إليها: فقد رد هبوط زاد على ٣٠٪، بين ١٩٢٩ و١٩٣٣، عدد النقابيين، في هذا التاريخ الأخير، إلى مستوى ١٩١٣ (وسوف نشهد، بعد ذلك، عودة مفاجئة وقوية إلى الصعود على حساب أن العدد بلغ ١٨٦٠٠٠، عام ١٩٣٦، و٢٢٥٠٠٠ عام ١٩٣٩). أما بالنسبة إلى الحزب العمالي، فقد حصل، بانتظام، ربع الأصوات بين ١٩١٩ و١٩٢٨ (بدلاً من ١٠٪ عام ١٩١٤). بل إنه هو نفسه الذي شكل، عام ١٩٢٥، المعارضة الرسمية بفضل تقدمه في عدد المقاعد. وكان يقوده، آنذاك، هاري هولاند (١٨٦٨-

١٩٣٣)، وكان صحفيّاً ذا قناعات اشتراكية ثابتة، ولكن ذهنه القاطع ومزاجه كمثقف وكلامه الجازم لم يكن ليعطيه شعبية كبيرة بين الجماهير.

تحول العمالية:

وعلى وجه الإجمال، كان واضحاً أن استراتيجية جديدة كانت تفرض نفسها على حزب العمل، على الرغم من ضروب التقدم المشرفة هذه، إذ كان يريد أن يكسب أغلبية ويحقق برنامجه. وهذه الاستراتيجية تقوم على التحالف بين العمال والمزارعين بدلاً من العزلة المدينية التي اقتصر الحزب عليها منذ ربع قرن. وها هي الأزمة العالمية، على وجه الدقة، توفر له فرصة ذلك، في حين جسد، في البرهة نفسها، الأسلوب الجديد القائد الذي كان يدير الدفة، مايكل سافاج (١٨٧٢-١٩٤٠)، وكان سياسيّاً ركب بين براعة كبيرة في المناورة ومثالية سمحاء وعاطفية إلى حد ما ومستلهمة، بدرجات متفاوتة، من الاشتراكية المسيحية (قيل عنه إنه كان يجسد عملية البيع الخيري الرعوي أكثر منه المتاريس). ولكن بالمقابل سوف يكون انزلاقاً جديداً في أيديولوجية الحزب: من الاشتراكية نحو مجرد تدخل من الدولة. وبالفعل، بقدر ما كان ينبغي توسيع القاعدة الاجتماعية لحزب العمل بإجراء التوارد بين عمال المدن والأرياف اليدويين، كانت سياسة اصلاحية معتدلة ومشخصة تفرض نفسها (تخلى الحزب، منذ ١٩٢٧، عن المطالبة بتأميم الأرض)، وينبغي فوق ذلك التوجه إلى الموظفين والمتقاعدين أي، باختصار، إلى أصحاب المداخيل الصغيرة. وبذلك، كون حزب العمل لنفسه أنصاراً من طبقات متوسطة وكذلك من طبقات شعبية. إن كل إعادة الهيكلة السياسية هذه التي أمنت البعث العمالي كان يمليها ويسهلها، معاً، الهمود العالمي الكبير الذي مس نيوزيلاندا بعنف شديد بين ١٩٢٩ و١٩٣٣. ففي ثلاث سنوات، هبط الدخل القومي من ١٥٠ مليون إلى ٩٠ مليون ليرة، وانخفضت الصادرات إلى النصف، وكانت تلك سنوات عذاب وبؤس وبطالة حادة وانخفاض في الأجور والمعاشات، وتفاقمت بكل هذا

سياسة حكومية تتصف بليبرالية تقليدية لا رحمة فيها (لم يكن هناك، مثلاً، تعويض بطالة باسم مبدأ "لا دفع دون عمل"): وكانت كلها شروط تحمل، بالتأكيد، ماء لطاحونة دعاية حزب العمل. واستغل الأخير هذا الموقف المفيد سياسيّاً أعمق الاستغلال فأحرز انتصاراً فاقعاً في انتخابات ١٩٣٥: فقد حصل على ٤٦٪ من الأصوات وأغلبية المقاعد. فها هو، إذن، في الحكم لمدة أربعة عشر عاماً (خلال هذه المدّة، كان حزب العمل يحصل، بانتظام، على نصف الأصوات في الانتخابات تقريباً).

دولة الرعاية:

كانت مرحلة ١٩٣٥-١٩٤٩، إذن، مطبوعة بتحول البلاد التدريجي إلى نموذج دولة الرخاء في ظل العمالية. وكان هناك، في أساس العمل الجاري، مبدآن أساسيان: حق المواطنين في الأمن (الاقتصادي، الاجتماعي، الأسري...) وواجب الدولة في ضمان الرفاهية للجميع. ومن هنا يشتق موازيان لهما لا يقلان عنهما أساسية: المساواة في معاملة كل شخص أمام أخطار الحياة الكبرى وتمويل كل الخدمات الاجتماعية المنظمة على هذا النحو بالضريبة (بدلاً من اللجوء إلى اشتراكات يدفعها المستفيدون). تلك هي، واقعاً، القواعد التي كانت توجه الفعالية التشريعية التي مارستها، جيداً، الحكومة العمالية. وجرت هذه الفعالية في طورين رئيسين (١٩٣٦-١٩٣٨ و١٩٤٥-١٩٤٦)، الأول في ظل سلطة سافاج، والثاني بدفع من بيتر فريزر (١٨٨٤-١٩٥٠): وهذا الأخير،الاسكتلندي الأصل، العضو السابق في الحزب الليبرالي وحزب العمل البريطانيين، والذي أصبح رئيساً لإحدى النقابات النيوزيلاندية الكبيرة، وصل إلى منصب رئيس الوزراء الذي احتله حتى عام ١٩٤٩. (يجب أن نذكر، أيضاً، الدور الهام الذي لعبه وولتر ناش (١٨٨٢-١٩٦٢) دماغ حزب العمل وتقني بارع في الشؤون المالية). والنتيجة هي جملة كاملة إلى الحد الأقصى من التدابير جعلت من نيوزيلاندا ملاذاً للأمن والرخاء: حد أدنى من الأجور مضمون للعمال، أسعار زراعية مضمونة للمزارعين،

منظومة وطنية للصحة مجانية (منذ ١٩٣٣)، ضمان اجتماعي واسع (قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٨ ينطبق على المسنين والمرضى والعاطلين عن العمل والمعاقين والأرامل)، معونات أسرية، سياسة إسكان عام. وهكذا طرد البؤس شيئاً فشيئاً، وارتفع مستوى الحياة سريعاً. واستعادت العمالية، في الصميم، لحسابها التراث الليبرالي والراديكالي، تراث "حزب التقدم" مازجاً إياه بنـــزعة تدخلية وإنسانية دولة.

جنوب أفريقيا: الاشتراكية، اللون والطبقة

المعطيات الاجتماعية والعرقية

كانت الحركة الاشتراكية في جنوب أفريقيا، وقد كانت منقسمة إلى تيارين، ومقصورة كليّاً، تقريباً، على البيض، تعكس المعطيات الخاصة جدّاً لدومينيون متعدد القوميات والأعراق. وتقوم خصوصيتها، أولاً، بتركزها الجغرافي والاجتماعي والثقافي: فبين الحربين، كما من قبل ١٩١٤، اقتصر العمل العمالي على المناطق الصناعية الناطقة بالإنكليزية. ولكن خصوصية الحركة العمالية الأفريقية الجنوبية تفسر، أكثر من ذلك أيضاً، بحواجز اللون والعرق التي تؤثر تأثيراً عميقاً على طبيعتها وتصرفاتها. ذلك أن الفواصل بين الفئات العمالية لا تنجم، في جنوب أفريقيا، كما في غيرها، عن المهنة والتأهيل فقط، بل تنجم، قبل كل شيء، عن العرق. ومن هنا جاءت تراتبية تشمل (بترتيب تنازلي) الأوروبيين البيض ذوي الأصل البريطاني، "الفقراء البيض" الأفريكانيين، الملونين، الهنود، وفي أسفل السلم الأفارقة السود. ومن هنا، أيضاً، جاءت فروق في الوضع والأجر مجهولة في أي مكان آخر. ففي حين كانت مكافأة غير المهرة تتراوح، في بريطانيا وكندا وأوستراليا، بين نصف مكافأة المهرة وثلاثة أرباعها، كانت تقع في جنوب أفريقيا بين الثلث والعشر: وبعبارة أخرى، كان عامل مؤهل أبيض يربح ما يتراوح بين ثلاثة أضعاف وعشرة أضعاف ما يكسبه عامل يدوي أسود.

وقد استعاد *العمل* الإفريقي الجنوبي، وهو حركة ولدت بين المهاجرين الذين جاؤوا من الجزر البريطانية، تراث التقليد النضالي والوعي الطبقي للمتروبول، ولكن ذلك بإخضاعه- مع المجازفة بتشويهه- للشروط المحلية: أي أنها كانت، من جهة أولى، تناضل ضد رأسمالية شركات المناجم الكبيرة (وتمثل، بهذا المعنى، مطلباً حقيقيّاً للعمل ضد رأس المال)، ولكنها كانت تتجه، من جهة أخرى، إلى أن تكون منظمة دفاع عن العمال أصحاب الامتيازات الذين يتمسكون بأن يظلوا كذلك، وهذا على حساب بعدين جوهريين للاشتراكية: المساواة بين البشر والإخاء العالمي.

تناقضات العمالية وتحولاتها:

بعد البدايات المشجعة لحزب عمل جنوب أفريقيا عشية الحرب، أوقفت هذه الأخيرة نمو الحزب وذلك، أولاً، لأن انشقاقاً داخليّاً جرى عام ١٩١٥ أفقد العمالية كل جناحها اليساري، السلمي والمعادي للرأسمالية (أندروز، بانتنغ، أ. جونز)، في حين أن الأغلبية المدعومة بقاعدة ذات مشاعر قوية ميالة للإنكليز اتخذت موقفاً مؤيداً للاشتراك في النــزاع. ومن جهة أخرى، فإن حزب العمل الواقع بين الحزبين الكبيرين —حزب سمطس الأفريقي الجنوبي المرتبط بالرأسمالية المنجمية البريطانية، وحزب هرتزوغ القومي الذي كان يمثل العالم الريفي والأبوي للمزارعين البوير لم يتوصل أبداً إلى الترسخ، وكان وجوده الهزيل يخضعه لإغراءات تكتل إذا أراد ممارسة السلطة والحصول على إصلاحات إيجابية للأجراء.

وفضلاً عن ذلك، فإذا كان صحيحاً أن حزب العمل حافظ في أنظمته على بذور "جمعنة وسائل الانتاج"، فإن عقيدته فيما يتعلق بالعرق- وهي عقيدة تعكس مشاعر قاعدة لا تميل إلى غير المهرة البيض (ذوي الأصل الأفريكاني) ومعادية، صراحة، للسود- عقيدة فصل عرقي بكل بساطة. وهي تقوم، فعلاً، على هدف مزدوج: الحفاظ على موقع تفوق اقتصادي وسياسي للجماعة البيضاء وحماية، مستوى الحياة والحضارة

الأوروبية بخفض الاتصال بين البيض والسود إلى الحد الأدنى. وبالتالي، كان حزب العمل، كالاتحادات النقابية، يدعم سياسة ضبط صارم للعمالة ("حاجز اللون"). وهذه السياسة التي سميت "سياسة العمل المتمدنة" تقوم على استبعاد السود من عدد كبير من الأعمال، من جهة، ووضع (كوتا) للعمال الأفارقة بالنسبة لأعمال أخرى (وخاصة لبعض الأشغال الشاقة في المناجم) من جهة أخرى. ولا شك في أن هذا الموقف يرمي فعلاً تحت غطاء محاربة الشركات الرأسمالية الكبيرة (التي تسعى باستمرار إلى خفض تكاليف الإنتاج باللجوء إلى يد عاملة أفريقية رخيصة، وخلق فرصة للانقسامات داخل عالم العمل)، إلى الدفاع عن الوضع الاحتكاري للعمال المهرة البيض. واندلع كل الالتباس لدى إضراب راند الكبير عام ١٩٢٢. فقد اتخذ الإضراب الذي عقب اضطرابات منعزلة بين ١٩١٩و١٩٢١ أبعاد انتفاضة حقيقية (سميت "بثورة راند"). فمن جهة أولى، كان الأمر يدور حول مواجهة طبقية عنيفة إلى أقصى حد، لعب فيها الشيوعيون دوراً فعالاً، بين أرباب عمل متقاتلين وعمال المناجم (من أجل حمل العمال المتحصنين وراء المتاريس على التسليم، لم تتردد الحكومة في استخدام المدفعية: ومن هنا رقم ٢٥٠ قتيلاً وقمع شرس). ولكن أصل الإضراب، من جهة أخرى، رفض العمال المهرة قبول دخول عمال سود إلى المناجم، وجرت كل المعركة تحت راية تعلن: "يا عمال العالم اتحدوا من أجل أفريقيا الجنوبية البيضاء".

إلا إننا نجد الازدواجية نفسها لدى الحزب العمالي. فعندما اتخذ هذا الأخير، عام ١٩٢٣، القرار الهام بعقد ميثاق تحالف مع الحزب القومي (أي مع الأفريكانيين)، لم يكن المهم في الصفقة التي جرت الموافقة عليها التسوية التكتيكية بقدر ما كان العودة نظريّاً إلى الوراء. ولا شك في أن التسوية أدت فعلاً إلى تنازلات خطيرة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي. ذلك أنه إذا تخلى القوميون من جهتهم، من أجل عدم إخافة العمال البيض المتعلقين جدّاً ببريطانيا، عن كل فكرة انفصال، فقد أجل العماليون من

جانبهم، لطمأنة حلفائهم القوميين، إلى مستقبل بعيد جدّاً تحقيق أهدافهم الاشتراكية. ولكن صعيد العلاقات بين الأعراق هو الذي سجل عليه ميثاق ١٩٢٣ منعطفاً حاسماً. فقد كان هدفه الأساسي، وهو جبهة للبيض ضد الوطنيين، تكريس التفوق الأبيض لأمد غير محدود. صحيح أن حزب العمل أفاد، مباشرة، من التحالف على حساب أنه قد حصل في انتخابات ١٩٢٤ على ثمانية عشر مقعداً ودخل في حكومة ائتلافية (بثلاث حقائب من ١٢). ونتيجة لذلك، استطاع أن يمرر بعض التدابير لصالح العمال- بما في ذلك قانون "المناجم والأعمال" لعام ١٩٢٦ الذي امتد مستعيداً قانوناً صدر عام ١٩١١ ، بحاجز اللون إلى المناجم.

ولكن هذه السياسة لم تفد أبداً على مدى أطول، حزب العمل المحكوم، بذلك بالذات، بدور حزب مساندة من حيث كونه يمثل أقلية- أقلية العمال أصحاب الامتيازات. ولذلك، فبدءاً من عام ١٩٢٩، وهو عام مطبوع بفشل انتخابي جدي، بدأ الحزب العمالي طور تقهقر استمر حتى الحرب. وفضلاً عن ذلك، ضعفت الحركة العمالية من جراء انقساماتها الداخلية. فالجناح اليميني الذي كان يحركه وزير الدفاع، الكولونيل كريسويل (١٨٦٦-١٩٤٨)- وهو مهندس مناجم جاء من إنكلترا وشخصية عنصرية صراحة، من أنصار "سياسة العمل البيضاء"، أي معارض لكل شكل من أشكال العمل الأسود في المناجم- كان يريد، قبل كل شيء، البقاء في الحكومة من أجل أن يمارس، فيها، سياسة تضمن الحد الأعلى من المزايا للعمال البيض، ناخبي الحزب. وكان الجناح اليساري الأكثر تحفظاً حيال التعاون مع المزارعين البوير المحافظين والعنصريين يريد تبني خط وسيط: تقدمي على الصعيد الاجتماعي (تأميمات، مصرف دولة) ومحافظ على الصعيد العرقي (أي حسب أطروحة "النمو المنفصل"). وكان يقوده عامل خراطة، وولتر مادلي (١٨٧٣-١٩٤٧)، وزير العمل، ثم البريد (غدا شهيراً بمعارضته الهاتف الآلي بذريعة أنه سوف يخفض عدد العاملين...).

ولم يكف حزب العمل عن التراجع طيلة الثلاثينات. ولم يعد، من قبل، إثر هزيمته الانتخابية، ممثلاً في الحكومة (باستثناء كريسويل بصفته الشخصية) وأفلتت منه السلطة. ولم يجد، وقد رد إلى شبه العجز، فرصته إلا بفضل الحرب العالمية الثانية. ففي عام ١٩٣٩، ترك القوميون المعارضون لدخول الحرب إلى جانب إنكلترا الحكم، واقترح سمطس الذي عاد إلى رئاسة الوزراء على حزب العمل الاشتراك في حكومة اتحاد مع استعداده ليدفع ثمن ذلك بالموافقة على بعض القوانين الاجتماعية. وهكذا دخل مادلي الذي أصبح قائداً للحزب الحكومة كوزير للعمل. ومع ذلك، لم يحصل حزب العمل في انتخابات ١٩٤٣ سوى على ٩ مقاعد من ١٥٠.

ولا يمنع ذلك أن تطوراً محسوماً جداً كان يجري. فقد بدأت الحركة العمالية، دون أن يخلو ذلك من مقاومات داخلية قوية، انطلاقاً من ١٩٤١، سياسة جديدة حيال السود. ففي عام ١٩٤٥، اعترف مؤتمر الاتحادات العمالية بالنقابات الأفريقية. وفي عام ١٩٤٦، جاء دور الحزب في إعلان الحقوق الأساسية لكل الأعراق داخل الاتحاد الجنوبي. وانطلاقاً من هذه البرهة، وخاصة بفضل السلطة التي اكتسبتها شخصية جديدة، ألكسندر هيبل (المولود عام ١٩٠٤)، وكان مناضلاً عمالياً من الراند أصبح قائد الحزب، كانت سياسة عنصرية ليبرالية هي التي سادت. وهكذا إذن انقلب خط حزب العمل كاملاً: فالشعار أصبح، منذ ذلك الحين، النضال ضد الأبارتايد.

اليسار الثوري الشيوعي:

منذ ١٩١٥، انفصل اليسار الاشتراكي، الثوري والأممي، عن التيار العمالي. ففي داخل الرابطة الاشتراكية الدولية أولاً طورت الأقلية الوفية للتراث العالمي للاشتراكية موقفاً معارضاً للحرب ومناضلاً ضد حاجز اللون معاً. فقد كان الصراع الطبقي والمساواة بين الأعراق يسيران، بالنسبة إليها جنباً إلى جنب. ونجم عن ذلك تحرك نقابي كبير جرى في الراند والناتال والكاب. وفي عام ١٩٤١، قررت هذه المجموعات الثورية

الانضمام إلى الأممية الثالثة وشكلت، على هذا النحو، حزب جنوب أفريقيا الشيوعي الذي كان سكريتيره العام وليم أندروز (١٨٧٠-١٩٥٠)، وكان عامل خراطة من أصل انكليزي، منظماً ممتازاً وعضواً في الكومنترن. وبعد ذلك بقليل، توفرت فرصة نضالية: إضراب الراند ١٩٢٢. ولكن الشيوعية الأفريقية الجنوبية راوحت، خلال السنوات التالية، في مكانها: فقد اصطدمت طلباتها المتعاقبة للدخول في حزب العمل بالرفض القاطع وفقد التأثير في الاتحادات النقابية. وحوالي ١٩٢٦-١٩٢٧، فشل في محاولاته المتنوعة لتولي قيادة الحركة النقابية السوداء التي كانت في أوج صعودها (بل إن الشيوعيين طردوا من مكتب التنظيم الأفريقي حيث كان يؤخذ عليه كونه منظمة بيضاء). ولكن الذروة كانت، عام ١٩٤٩، قرار الأممية الشيوعية لصالح جمهورية سوداء في جنوب إفريقيا: وهو قرار جرّد الحزب الكثير من التعاطف بين المناضلين المتمرسين. وهذا التكتيك الانتحاري حقاً من جانب الكومنترن حكم على الحزب الشيوعي بامحاء كلي تقريباً لعدة سنوات في الوقت نفسه الذي يشير فيه إلى عجز الحركة الشيوعية عن تحديد نموذج اشتراكية متكيفة مع شركة متعددة الأعراق. وزاد في ذلك أن القرار صوحب بتطهيرات قاسية: طرد أندروز الأمين (لن يعاد "الرفيق بيل" إلا عام ١٩٣٨) وس.ب. بانتنغ (١٨٧٣-١٩٣٦)، الشخصية الرئيسية الثانية وأحد مؤسسي الحزب (وجه شعبي جداً كان مثقفاً من أسرة بورجوازية، إنكليزية طيبة جاء إلى جنوب أفريقيا كمتطوع ضد البوير فاعتنق هناك الماركسية وأصبح داعية ثورياً).

وبالمقابل، فبدءاً من عام ١٩٣٦، بدأت الشيوعية الأفريقية الجنوبية التي دعمتها الأحداث الدولية بالانبعاث. فقد وجدت عدداً من الحلفاء بين النقابيين وفي اليسار المتقدم وتوجهت، فضلاً عن ذلك، إلى الأفريكانيين توجهها إلى البيض الناطقين بالانكليزية والأفارقة فأصبحت قادرة على استعادة دورها التقليدي كحافز تقدمي: وهذه مهمة سهلها تلاشي حزب العمل في البرهة نفسها. ولكن الحزب لم يكن يضم، عام ١٩٣٩، سوى ألف عضو. وبعد كسوف جديد عقب الميثاق الألماني- السوفياتي، عرف صعوداً مؤكداً بعد ١٩٤١- قبل أن يعلن غير شرعي عام ١٩٥٠.

وعلى وجه الإجمال، فإن الأصالة الأساسية لليسار الاشتراكي ثم الشيوعي- إلى جانب التشدّد العقائدي: الجمعنة والصراع الطبقي- كانت في محاولته ممارسة سياسة انفتاح على البروليتاريا السوداء. فمنذ عام ١٩١٦، جرى لقاء بين ممثلي الرابطة الاشتراكية الدولية وقادة المؤتمر الوطني الأفريقي، (تأسس المؤتمر الوطني الأفريقي، وهو أول منظمة وطنية سوداء، عام ١٩١٢). وبعد ذلك، كان الحزب الشيوعي الوحيد بين أحزاب جنوب أفريقيا الذي قبل، على قدم المساواة المطلقة، أوروبيين وغير أوروبيين (كان المكتب السياسي، عام ١٩٤٧ مثلاً، يتألف من ١٠ أوروبيين و٣ هنود و٣ أفارقة وملون، وكان السكريتير العام، موزيس كوتان، نفسه، أفريقيّاً).

تنظيم العمال الأفارقة:

في حين لم يكن يوجد، قبل عام ١٩١٤، أي تنظيم نقابي للعمال السود، تغير الوضع مع الحرب العالمية الأولى بفضل مبادرات جاءت من اتجاهين. وقد جاءت أولاً من الجانب الأبيض حيث أقام اليسار الاشتراكي، بتأثير بانتنغ، خلال الحرب، جنين نقابية أفريقية باسم ***عمال أفريقيا الصناعيين***. ولكن الدفع الرئيس جاء، غداة الحرب، من الجانب الأفريقي. وهنا كان الدور الرئيس لكليمانز كادالي (١٨٩٦-١٩٥٩)، وهو من البانتو الذي كان أصله من نياسا لاند وأقام في الكاب. وكادالي الذي كان ناشطاً متحمساً، بل ومندفعاً، وخطيباً قادراً على إلهاب المستمعين كان، في الوقت نفسه، منظماً جيداً. وكان هدفه تجميع أكبر عدد ممكن من العمال الأفارقة في تشكيل منضبط وديناميكي من أجل تحسين وضعهم تدريجيّاً بالنضال من أجل حق الإضراب (كان الإضراب غير شرعي بالنسبة للسود) وحرية التنقل (ضد قوانين المرور) وضد الأجور المنخفضة. ومن أجل هذا، أسس، عام ١٩١٩، ***اتحاد عمال الصناعة والتجارة***. ولم يكن هذا سوى بداية لتنظيم نقابي استاء البيض جدّاً منه بطبيعة الحال، ولكن الاتحاد تحول سريعاً إلى نقابة عامة. وكانت تمارس النضال على جبهتين: الجبهة الصناعية (بنضالات داخل المشروعات) والجبهة السياسية (بوقوفها كمجموعة ضغط). وتنافست في الحركة أيديولوجيتان: أيديولوجية (غارفاي- أفريقيا للأفارقة) وأيديولوجية ماركس.

والواقع هو أن الأولى تفوقت إلى حد بعيد. ومنذ ذلك الحين، سوف تنمو الحركة العمالية الأفريقية تحت الراية الوطنية أكثر منها تحت الراية الاشتراكية. ولكن الاتحاد نفسه تراجع سريعاً. ففي حين كان يضم، في مرحلة نموه الكبرى، حوالي ١٩٢٦-١٩٢٧، ما يتراوح بين خمسين ألف ومئة ألف نقابي، فإنه كف عن الوجود عمليّاً عام ١٩٣١. وقاد هذا التفسخ المناضلين السود إلى التوجه نحو الاتحادات العمالية الرسمية: وهنا، حقق الاختلاط ضروب تقدم حقيقية، وفي عام ١٩٤٠، كان في حركة الاتحادات العمالية ٢٥ ألف عضو أسود.

الاشتراكية والحركة العمالية في كندا

خلافاً لأستراليا ونيوزيلاندا، وجنوب أفريقيا بمقدار أقل، حيث سادت، دائماً تقاليد الحركة العمالية الإنكليزية، فإن *العمل* الأمريكي هو الذي كان نموذجاً للنقابية في كندا. فهو الذي ألهم تنظيمها وطرائق عملها. إلا إنه يجدر بنا أن نلاحظ أن التأثيرات الآتية من إنكلترا ومثال حزب العمل قد لعبت، في المجال السياسي على وجه الخصوص، دوراً لا يهمل. ومن جهة أخرى، تمت في كندا الفرنسية متحولة أصيلة: حركة عمالية كاثولوكية وقومية بحيث أن *العمل* الكندي اكتسب، شيئاً فشيئاً، وجهه الخاص ويمكن أن نتحدث في منتصف القرن العشرين عن حركة اجتماعية محلية.

أما بالنسبة للاشتراكية بالمعنى الحقيقي للكلمة، فعلى الرغم من كونها ظاهرة أقلية، فإن ذلك لم يمنع كونها قد مارست تأثيراً ما. وكما في كل مكان آخر، نميز فيها تيارين: الأول إصلاحي والثاني ثوري- الأول يسعى إلى اتباع خط الاشتراكية الديمقراطية والآخر يتبع الخط الماركسي- اللينيني.

ضروب الفشل العمالية والاشتراكية بعد الحرب:

كانت بدايات الحركة الإشتراكية في كندا أقرب إلى التواضع فلم يكن هناك، عشية الحرب العالمية الأولى سوى منظمتين صغيرتين جدّاً تعلنان انتماءهما إلى الاشتراكية: ***حزب كندا الاشتراكي*** (١٩٠٥) الثوري النـزعة الذي كان يضم ١٧٠٠٠ عضو،

ولكنه لم يكن له أي نائباً، **والحزب الاشتراكي الديمقراطي** (١٩١٢)، وهو مجموعة أكثر اعتدالاً انتمت إلى الأممية الثانية واقتصرت على ٥٠٠٠ عضو. ولكن كندا لم تكن، خلال الحرب، استثناء من التطور العام، لاسيما وأن الشعارات السلمية والنضال ضد التجنيد قد لاقت، فيها، صدى واسعاً. فجرى إذن تطرف في الحركة العمالية جملة. وترجمت هذه الاندفاعة نحو اليسار، في مرحلة ١٩١٨-١٩٢٠، بموجة اضطرابات بلغت ذروتها في الربيع مع إضراب وينيبيغ العام. وفي الوقت نفسه، حاول اليسار العمالي، تحت تأثير النقابية الثورية (شوهدت فعلاً عودة **عمال العالم الصناعيين** إلى الظهور)، أن ينشئ "نقابة كبيرة واحدة". وكانت حركة عابرة في الحقيقة سرعان ما تراجعت- إلا في الغرب حيث سوف يبقى تقليد قتالي حي.

وبصورة موازية لذلك، سجلت أحزاب عمالية، موجودة من قبل، أحياناً، ومؤسسة حديثاً في أحيان أخرى، ضروب تقدم في عدة مقاطعات. وعلى المستوى الاتحادي، بدا مشروع حزب كندي للعمل مدعوم من اتحاد النقابات ومؤتمر العمل ناجحاً لبرهة ما. ففي عام ١٩٢٠-١٩٢١، انتخب نائبان تحت عنوان **العمل**. ولكن الحزب الجديد عبثاً ما سعى وراء التحالف مع المزارع، وتفسخ سريعاً. وحوالي منتصف العشرينات، لم يعد هناك سوى أحزاب إقليمية ومحلية. ووصلت العناصر الماركسية والثورية المعجبة بالثورة الروسية، عام ١٩٢١، إلى حد تأسيس حزب من النموذج البلشفي. ولكنه كان على هذا الحزب الشيوعي الكندي الأول، غير الشرعي أن يعيش في الخفاء. وفي عام ١٩٢٢، خرج إلى النور باسم **حزب عمال كندا**، وهو اسم غيره عام ١٩٢٤ ليتبنى اسم الحزب الشيوعي. ولكن جمهوره بقي ضئيلاً جداً في عالم العمل.

السعي وراء الاشتراكية الديمقراطية: اتحاد الكومنولث التعاوني

بعد هذه السلسلة من ضروب الفشل، كان يجب الانتظار حتى الثلاثينات لرؤية نهوض للقوى اليسارية. فعام ١٩٣٢ هو العام الذي تأسس فيه حزب اشتراكي حقيقي،

أي حزب يرجع صراحة إلى مبادئ الاشتراكية الديمقراطية وأهدافها. ففي هذا التاريخ، تأسس، بدفع من وودسورث، *اتحاد الكومنولث التعاوني* (اسمه الرسمي، *حزب كندا الاشتراكي الديمقراطي*، لم يستعمل إلا نادراً). وجون وودسورث (١٨٧٤-١٩٤٢)، ابن القس الميتودي الذي كان، هو نفسه، قسّاً لبعض الوقت، انحاز إلى قضية الاشتراكية بسبب رغبته الحارة في العدالة والتقدم. وكان مثاليّاً نبيلاً سلميّاً متحمساً في الوقت نفسه الذي كان فيه داعية بليغاً مستعدّاً، دائماً، بتكريس نفسه لقضية الشعب.

والحزب الذي أسسه نجم، في الواقع، عن التقاء تيارين رئيسين للديمقراطية الاشتراكية الكندية. فهو مرتبط، من جهة، بالتقليد التقدمي للعالم الريفي بقدر ما ينحدر، بخط مستقيم، من حركات احتجاج اجتماعي ولدت في نهاية القرن التاسع عشر بين المزارعين. وهذه الحركات المطلبية، وهي تعبير قوي عن راديكالية متقدمة، بل وذات صبغة اشتراكية، كانت، على التعاقب: حركة المزارعين، ثم حركة معلمي الصناعة، وأخيراً، منذ ١٩١٠، حركة المزارعين المتحدين. وفي عام ١٩٢٠، كانت اندفاعة هؤلاء الأخيرين قد أدت إلى تأسيس *حزب وطني تقدمي* تفكك، بعد أن أحرز نجاحات عابرة في انتخابات ١٩٢١، شيئاً فشيئاً، في أواسط الثلاثينات لعدم وجود برنامج وقادة. والتيار الثاني الذي كان مصدر الكومنولث التعاوني هو التيار "العمالي" نصف النقابي ونصف العمالي الذي جاء به عالم العمل. وهكذا كان في أصل الحزب الاشتراكي الجديد التحالف بين عمال المدن والمزارعين. وباختصار، يدور الأمر حول *حزب زراعة وعمل* يوحد، على المستوى الوطني، تنوعاً من منظمات وحركات موجودة، من قبل، على النطاق الإقليمي أو المحلي. والترسخ تم، جغرافيّاً، في الغرب خاصة، وبصورة أخص في ساسكاتشوين، وهي مقاطعة ستصبح قلعة اتحاد الكومنولث التعاوني.

ويعرف الحزب الجديد نفسه، من الناحية العقائدية، باشتراكيته الإصلاحية الوسيطة بين اللون الوردي الشاحب للتقدمية وتشدد الجمعنة الحمراء. والبرنامج، كما أقر في

مؤتمر ١٩٣٣ (وهو "بيان ريجينا")، يعبر عن إرادة مزدوجة: تكييف الاشتراكية مع شروط كندا الخاصة وقيادة البلاد نحو "اقتصاد مجمعن ومخطط". ويذكر بين الأهداف المشار إليها تأميم المصارف والائتمان ووسائل النقل والكهرباء والموارد الطبيعية، تخطيطاً إجماليًّا للفعالية الاقتصادية، ضمانات للمزارعين (خاصة في موضوع الأسعار الزراعية)، نظام تأمينات اجتماعية كامل، تشجيع التعاون- دون أن نذكر، بالطبع، المطالب المباشرة: النضال ضد البطالة بسياسة أشغال عامة ونشاط على الصعيد الدولي من أجل نزع السلاح والسلام. وعلى وجه الإجمال، كان هذا برنامجاً قابلاً لأن يلقى تأييداً واسعاً بين كل الديمقراطيين المتقدمين. وبالفعل، لقي الاتحاد دعم أساتذة جامعات من الشرق كما لقي دعم مزارعي الغرب. ولكن تقدم الحزب الجديد كان بطيئاً: ٧ نواب انتخبوا عام ١٩٣٥، ٨ فقط عام ١٩٤٠. وبقي قسم من النقابات مرتاب، دائماً، حيال الالتزام السياسي بعيداً. وكذلك كان الأمر بالنسبة للكنديين الفرنسيين. ولدى وفاة وودسورث، عام ١٩٤٠، خلفه أحد معاونيه، م.ج.غولدويل، وهو أستاذ من أصل إنكليزي، على رأس الاتحاد حيث تابع خط العمل نفسه. وبعد كل شيء، لم يعد للحركة سوى تأثير محدود، باستثناء واحد هو ساسكاتشوين: فهناك، حصل الحزب، عام ١٩٤٤، على أغلبية ساحقة في انتخابات المقاطعة، وهو الذي قاد، مع ت.دوغلاس كرئيس للوزراء، الحكومة لسنوات كثيرة وطبع هذه المقاطعة بطابع الاشتراكية الزراعية.

الشيوعية الكندية

بدا سير الشيوعية الكندية، خلال العشرينات، بطيئاً جدّاً على الرغم من أن الحزب قد حاول التوفيق بين مسيرته الكلاسيكية- نموذج سوفياتي، نضال طبقي، ديكتاتورية البروليتاريا- وتكتيك دفاع عن المبادئ الديمقراطية- حرية الكلام والاجتماع، الحقوق النقابية الخ... وأصالته هي سعيه إلى تعبئة أعضائه من بين الأقليات الإثنية، خاصة من بين المهاجرين من الإمبراطورية الروسية القديمة (إلا إن القادة جاؤوا من المحيط الناطق

بالإنكليزية: فهم من أصول اسكتلندية أو إيرلندية أو إنكليزية). وفي عام ١٩٢٨، لم يكن فيه سوى ٤٠٠٠ عضو، كما أن الحزب كان يجتاز في تلك السنة، أيضاً، أزمة بسبب الخصومة بين ستالين وأنصار تروتسكي. وكان على السكرتير العام، جاك مكدونالد، أن يستقيل، وتلت ذلك عمليات فصل كثيرة. وفضلاً عن ذلك، بقي وجود الحزب نفسه ركيكاً. وهكذا، نظم البوليس، عام ١٩٣١، غارة على مقر الحزب في تورنتو: وقد حكم على قادته المتهمين بـــ"التآمر" بالسجن مدة خمس سنوات. وأعلن الحزب نفسه غير شرعي، وهو وضع استمر حتى عام ١٩٣٥. وابتداءً من هذا التاريخ، سهلت الاستراتيجية الجديدة، استراتيجية الجبهة الموحدة ضد الفاشية والحرب، دون أدنى شك، مهمة الشيوعيين. وعلى الرغم من كل شيء، ظلت النجاحات هزيلة، خاصة لأن عروض وحدة العمل مع الاتحاد التعاوني اصطدمت بالرفض من جانب هذا الأخير. ثم دخل الحزب، بعد التحول المزدوج للحركة الشيوعية الدولية عام ١٩٣٩ وعام ١٩٤١، في مرحلة أفضل، وفي عام ١٩٤٣، وعلى أثر حل الكومنترن، اتخذ اسم ***حزب العمل التقدمي***. ولكن الشيوعية الكندية ظلت ظاهرة أقلية حتى في تلك الآونة الزاهية، نسبيّاً، بالنسبة للدعاية.

الحركة النقابية: كندا الإنكليزية وكندا الفرنسية

النقابية الإنكليزية التي كانت قوة أعظم بكثير من التيارين الاشتراكيين مجتمعين والتي توجه نضالها، دائماً، بصورة أولوية نحو أهداف اقتصادية، هذه النقابية تبرز ثلاث سمات مميزة. السمة الأولى هي نموها العددي: وكان نموّاً ملحوظاً، ولكنه جرى على دفعات. وبالفعل، فإننا نتبين صعوداً سريعاً جدّاً خلال الحربين العالميتين وفي غداتهما. وبالمقابل، يقابل ما بين الحربين زمن ركود. فقد ارتفع عدد النقابيين من ١٥٠٠٠٠ عام ١٩١٤، إلى ٢٥٠٠٠٠ في بداية ١٩١٩، وإلى ٣٨٠٠٠٠ في نهاية السنة- وهو عدد يجب انتظار ١٩٣٩ لاستعادته. ذلك أن عدد النقابيين عاد إلى الهبوط بين ١٩٢٢

و١٩٣٥ متأرجحاً حول رقم ٣٠٠٠٠٠. وفي عام ١٩٤٠، عاد المجموع إلى الصعود ليبلغ ٤٠٠٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، كان هناك طيران حقيقي: ٧٠٠٠٠٠ نقابي عام ١٩٤٥، ومليون عام ١٩٤٩.

ومن ناحية ثانية، يقسم سجال لا ينقطع كل الحركة النقابية. وكان قائماً بين أنصار النقابات "الدولية" (أي الأمريكية القارية) وأنصار نقابية كندية صرف كانوا يرون أن اتحادات العمل يجب أن تكون نقابات وطنية مؤلفة من أعضاء كنديين فقط، وذات مقر في كندا بدلاً من أن تكون فروعاً كندية لنقابات موجودة في الولايات المتحدة.

وأخيراً– ونتيجة لذلك–، لم يقتصر الأمر على عدم وجود وحدة نقابية، بل إن ما كان يسود هو الانقسام الذي تتخلله انشقاقات متكررة. وهكذا، أعقب ثنائية ما قبل ١٩١٩ (***مؤتمر اتحادات كندا***، من جهة، ***والاتحاد الكندي للعمل*** من جهة أخرى)، عام ١٩٢١، نظام مثلث مع خلق ***اتحاد عمال كندا الكاثوليك***. وفي عام ١٩٢٧، ولدت منظمة جديدة: ***مؤتمر عمل كل الكنديين***. وبعد بضع سنوات، كان للانشقاق الذي حصل في الولايات المتحدة بين الرابطة الاتحادية للعمل ومؤتمر العمل الأمريكي ارتكاساته في كندا: فقد تأسس ***مؤتمر كندي للعمل*** عام ١٩٣٩، ولكنه انصهر مع ***مؤتمر عمل كل الكنديين*** لتشكيل ***المؤتمر الكندي للعمل***. وهكذا جرى الرجوع، في برهة الحرب العالمية الثانية، إلى وضع ثلاثي: ***مؤتمر كندا للعمل، المؤتمر الكندي للعمل والاتحاد الكاثوليكي***.

وهذه المنظمة الأخيرة تشغل موقعاً على حدة، مع كيبيك كمعقل لها حيث نمت منذ السنوات الأولى للقرن العشرين نقابية مسيحية مزدهرة. وبعد ١٩١٨، عرفت هذه النقابية القائمة على مبدأ نقابة المهنة صعوداً جديداً مجندة، منذ ذلك الحين، موظفين كما جندت أجراء الصناعة مضيفة إلى أعدادها عدداً كبيراً من النقابات النسائية. وخصوصيتها ظاهرة للعيان: وذلك أولاً بسبب تركزها الجغرافي: فمونتريال، في

الكيبيك، والأنهار الثلاثة وشيكوتيمي هي التي نجد فيها معظم هذه "الهيئات العمالية". والأصالة الأخرى هي الطائفية. فكل منظمة خاضعة لإشراف الرؤساء الدينيين ومؤطرة بمرشدين نقابيين. وطبقاً للعقيدة الاجتماعية للكنيسة وتعاليم الإرشاديين الرسوليين *ريروم نوفاروم* و*كوادراجيزيمو آنو*، يدان الصراع "الطبقي" وتجري المناداة بالتحكيم والمصالحة مع التأكيد، بقوة، على حقوق العمال. وأخيراً، فإن النقابية الكاثوليكية تبدو متشككة جدّاً حيال النقابية "الدولية". وهي، بمعارضتها، بهذه الصورة، نفوذ الولايات المتحدة، تعكس، جيداً، طموحات القومية الكندية الفرنسية. وهي تحافظ، في العمق، وراء هذه المظاهر الأبوية والمطمئنة، على بعض طاقات الاعتراض. وإذا كانت، على المدى القصير، لا تقتصر على إدانة الشيوعية بصورة فجة، بل أدانت، أيضاً، الاشتراكية التي عدت عقيدة معادية للمسيحية تدينها الكنيسة، فإنها تحتوي في ذاتها، في أجل أطول، على ضمائر سوف تكشف عن طابعها الانفجاري عندما سيحين، في الكيبيك، أوان البعث الكاثوليكي و"الثورة الهادئة". ذلك أنها سوف ترى، في ذلك اليوم، تصل، بصورة غير متوقعة، إلى نداءات للجمعنة، وحتى للاشتراكية.

الفصل الثاني

الاشتراكية في المجال العربي:

سورية، لبنان، العراق، فلسطين، مصر، المغرب العربي

لدى الحرب العالمية الأولى، عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية وفتحت إنكلترا الوطن القومي اليهودي في فلسطين، شقت الثورة العربية طريقاً من شبه الجزيرة العربية إلى دمشق. واحتفظت الدول الأوروبية، من بغداد إلى مراكش، بإمبراطورياتها الاستعمارية. وامتدت بلبلة الحرب وصدى الثورة السوفياتية وانعكاس المثال الكمالي التركي حتى عام ١٩٢٥-١٩٢٦ بحرب الريف والثورة السورية. وكنا، إذ ذاك، في بدايات القومية العربية وتأكيد القوميات الساعية إلى دولة في أقاليمها. ووجدت التطلعات الاشتراكية كالشيوعية الوليدة نفسها ملزمة بالرد على هذه المسائل الوطنية التي كانت ما تزال مطروحة في عدم التحديد. ثم حدث بعض الهدوء على الرغم من أن حرب العصابات ضد الإيطاليين في ليبيا دامت حتى ١٩٣١ ومن أن الجيش الفرنسي تابع تقدمه في مراكش حتى ١٩٣٤. وفي هذا الوقوع في الفراغ بين ١٩٢٦ و١٩٣٤، تفككت الحركات القومية وظلت الشيوعية محبوسة في نضالية ضيقة.

وفي عام ١٩٣٥ وحتى الحرب العالمية الثانية، كانت المنظورات الاشتراكية تتنافس مع التيارات القومية، لا سيما وأن الأيديولوجية الفاشية مارست تأثيراً قوياً. وبدا العالم العربي حساساً لصيغة "الأمم البروليتارية" الموسولينية. وبتأثير من معاداة الفاشية ومن خلال الحرب، أمن التوافق الوطني تقدماً نسبياً للشيوعية في سورية ولبنان والعراق،

ومجرد وعد في مصر. وبالمقابل، ظهرت التباينات في المغرب. وفي فلسطين، أصبح الوضع لا يطاق خارج البطولة النضالية. فقد زادت حدة صراع القوميات لأن الحلول الوطنية لم توجد- وكانت تبدو، إذ ذاك، مستحيلة سواء أكان ذلك بفعل الضغط الاستعماري أم بفعل الاصطناع المتطرف في التقسيم الإقليمي للأراضي. وكان على الاشتراكية أن تحدد موقفها حيال مثالية قسرية تعوض عن المنجزات الوطنية الصعبة والجزئية بطموحات جماعة كلية.

خطوط التوزع الاجتماعي- السياسي وخطوط القوة الأيديولوجية

لدى الخروج من الحرب العالمية الأولى، وجد مجموع المجال العربي نفسه موضوعاً تحت وصاية استعمارية، ولكن هذه الأخيرة لم تكن متعادلة أبداً على أننا نمضي من الانتداب الدولي في الشرق إلى الإدارة المباشرة في الجزائر. وقد نال التعديل الشرط العمالي والأفكار الاجتماعية، من جراء ثلاث وقائع رئيسة، أكثر منها، أيضاً، بفعل الوضع الحقوقي الذي كان يمكنه حتى أن يفسح مجالاً لاستقلال شكلي (العراق: ١٩٣٠، مصر ١٩٣٦). وهذه الوقائع هي: التقسيم الصنعي للدول والسكان، الاستيطان اليهودي في فلسطين وأهمية المجتمع الاستعماري. وبدت مصر، وحدها، محققة قاعدة وطنية متينة، في حين أن لبنان يمثل ذروة الاصطناع، ولو كان ذلك بتوازن الطوائف. وسوف تتأرجح الأحزاب الشيوعية، كالأحزاب القومية، من حيث قواعدها، بين سوريا وفلسطين ولبنان وشرقي الأردن والعراق مغلفة، أو غير مغلفة، بالأمل في أمة عربية واحدة. وكان الحزبيون القوميون والاشتراكيون، بل وقادتهم أيضاً، ينتقلون من جنسية إلى أخرى. إلا إن هذه التنقلات غدت أكثر ندرة بعد الثلاثينات. وكانت هناك نتيجة أخرى للاحتكاكات والأعمال القمعية والتقسيمات التي تلت الحرب العالمية الأولى

هي وصول إلى سوق العمل أو إلى المنفى السياسي لأقوام أو مجموعات مرحّلة، محرومة من آمالها الوطنية كاللاجئين الأرمن (حوالي ثلاثين ألفاً) إلى سورية ولبنان وبلدان أخرى، والوجود الكردي في العراق بصورة رئيسة. وكان هناك، نتيجة لذلك، في الوقت نفسه، أوائل المرشحين للعمل الصناعي من خارج الأطر الحرفية أو التعاونية، وإنتليجنسيا مسيسة توفر، بأعداد صغيرة بالتأكيد، احتياطياً من القوميين أو ثوريين محترفين. وزاد في أهمية هذه الاستعدادات الاستثنائية كونها تبرز في عالم مطبوع بغياب النمو الصناعي، وفوق ذلك بالأمية، أي عالم حبيس الأشكال المختلفة للثقافة الشفهية.

وأثار دخول المهاجرين اليهود، دون الحديث عن الجرح المعنوي الذي فتحه في المجموعة العربية والإسلامية، طرحاً مزدوجاً للمسألة الاجتماعية لا يخلو من تماثل مع الطرح الذي تثيره كل حركة استعمار استيطاني، كالاستعمار الفرنسي في المغرب، وحتى الإيطالي في ليبيا في البرهة نفسها. وولدت المسألة الزراعية من نمو الملكية العقارية اليهودية الذي أدى إلى محاصرة الفلاحين والرعاة العرب. والوجه الآخر هو التمييز في العمل. فقد كانت نزاعات العمل موجودة قبل ١٩١٤، ولكن الخصومة ظلت قوية بين الحربين، نتيجة للتنافس على العمالة وعدم المساواة في الأجور، في الجزائر كما في تونس، تعاش بوصفها "حرباً بين عرقين". فقد كان العمال يدافعون عن العمل الأوروبي، أو حتى الفرنسي في وجه الإيطاليين. وكان العمل اليهودي في فلسطين يستبعد العمل العربي. وهذا الحاجز كان يجتاز النقابية ويضع المسألة الوطنية داخل الحركة العمالية نفسها.

وهذا النوع من المواجهة يرد إلى انقسام العمالة وإلى التراتبية الاجتماعية لمجتمع استعماري يتوضع فوق المجتمع المستعمر، وهو الأمر الخاص بالمغرب. ومن المؤكد أنه وجدت في لبنان، وفي مصر كذلك، وفي سواهما بصورة متفرقة، فوق الانقسام الداخلي

بين الديانات الإسلامية والمسيحية واليهودية، مجموعات أجنبية كليّاً أو جزئيّاً، بسبب ازدواج الكيانات، تكمل "الجاليات" القديمة المحمية أو نشأت عن تبعثر نصف استعماري في القطاع التجاري أو المالي. وهذا الوجود المسيحي أو اليهودي يستند، فوق استناده إلى حقوق مكتسبة في البلد، إلى جنسية أجنبية: يونانية، إيطالية بدرجة كافية من التكرار، إنكليزية، فرنسية الخ... وضمن هذا التنوع الأيديولوجي لهذه الأوساط الكوزموبوليتانية أو الأكثر انغلاقاً في طوائف، كانت الأفكار الاشتراكية تستطيع أن تشق لها درباً، ولكن الفاصل يبقى مع الجماهير المحلية بصورة عامة. ففي المغرب، في ليبيا بوصول مهاجرين إيطاليين، وفي مراكش بانزلاق ليد عاملة أوروبية قادمة من منطقة وهران، وبدخول إسبان بقدر ما دخل فرنسيون، نشأ استيطان استعماري أناخ بثقله على الحركة العمالية أو شكلها وحده احتمالاً. وهكذا تكررت ظاهرة "الأبيض الصغير" التي كان لها كل أهميتها في تونس حيث كان عدد العمال الإيطاليين يوازن عدد الفرنسيين، وفي الجزائر بامتزاج أكبر بين الأصول. وهناك واقعة تمييزية أخرى: فقد تولى الفرنسيون الوظيفة العامة ونصف العامة، البلدية مثلاً، إلى حد واسع. وهكذا اكتسبت نقابية الموظفين أهمية واستمرت النقابية العمالية، ولكنها وجهت العمل نحو دفاع عن الوضع الاستعماري. وهكذا ظهر إذن فصل اجتماعي وسياسي في هذا الشرط الاستعماري. فقد كان الموظفون والمستخدمون الأجراء والعمال، وصغار المستوطنين احتمالاً، يعارضون الاستعمار الزراعي الكبير والأسر القوية في عالم الأعمال الاستعمارية التي كانت تتولى السلطة محليّاً وتتمتع بالنفوذ السياسي في المتروبول. وكان البيض الصغار يظنون أنفسهم، لأنهم ضد المعمرين، معادين للاستعمار ويتجهون نحو الأحزاب المتطرفة. وعلى العكس من ذلك، كانت المسألة الاجتماعية، بالنسبة للمستعمَرين، الحلول محل الأجانب الذين كانوا يحتلون الوظائف: فقد كانت الإصلاحية النقابية وقومية الاستبدال تسيران جنباً إلى جنب.

الاشتراكيات الثلاث

في هذا التغاير، برزت ثلاثة أنماط من وجوه الاستناد إلى الاشتراكية: الاشتراكية الاستعمارية، اشتراكية الأقليات، والاتجاه الميال إلى الاشتراكية، وأحياناً الاشتراكية المؤيدة للقومية الفتية. وللاشتراكية الاستعمارية مزية القدم. فهي حاضرة، بالتأكيد، في المغرب عن طريق الاتحادات الاشتراكية التي تشكلت قبل ١٩١٤، في تونس والجزائر، بانضمام عمال أوروبيين، ولكن أفكارها تجاوزت هذه الاتحادات عبر إشعاع الأممية الثانية. وغالباً ما كانت هذه الاشتراكية مصطبغة بالفوضوية في البداية، وظلت كذلك، بصورة مبعثرة عن طريق بؤر فوضوية إيطالية، كما في تونس، وعن طريق بؤر اسبانية، بعد ذلك بقليل، في مراكش. وبقيت في الجزائر آثار من توطن فوضوي. ولكن هذا التيار اندمج في الحركة العمالية وتحول إلى نقابية ثورية، خاصة عن طريق الانتماء النقابي لعمال المرافئ والترام في المدن الكبيرة، وعمال الخطوط الحديدية أخيراً. وهذا هو الوجه العمالي لهذه الاشتراكية القادمة من أوروبا الغربية والتي تنفصل، شيئاً فشيئاً، عن النقابية. ولكن أيديولوجية اشتراكية مبثوثة انتشرت أيضاً، في الوقت نفسه، عن طريق صحافة تضاعفت كثيراً، بحملات رأي. وقد اتحدت مع إنسانية دفاع عن الصغار، صغار المعمرين والمستغَلين وضحايا الاستعمار الوطنيين. وهذا الوجه الإحساني والعقلاني معاً هو الذي وفر قيم الجذب الاشتراكي للوطنيين في المغرب وارتكس صداه في الشرق، في مصر وسورية. وهذه الاشتراكية التي أعلنت نفسها عالمية وأخوية لم تعرف المسألة الوطنية. فقد عاملت الأمة بلامبالاة، بل وأصبحت، بسهولة، مناهضة للقومية، وهو ما لم يمنعها من أن تكون متمثلة بإشارتها إلى تحسين المساواة عن طريق المدرسة والنقابة. وكان يمكن، بسبب التنافس بين صغار البيض، ثم الخوف من تأكيد الذات العربيّة أن تسقط في قومية متطرفة، فرنسية أو إيطالية هنا إذن. وقد انحبست، احتمالاً، في ضيق رؤية سياسية أوروبية كلياً. وهذه الرؤية الوحيدة الاتجاه كانت الأقوى في فلسطين ضمن

الهجرة اليهودية. فالأفكار الاشتراكية التي أتت، هي أيضاً، من الأمية الثانية أو من التيارات الاشتراكية لأوروبا الوسطى والشرقية كانت، باستثناء حالات القطيعة، سجينة المنظورات السياسية للوطن- إسرائيل، وكانت كل واحدة من المنظمات الاشتراكية أصل أحزاب يهودية خالصة، أعطت، بالانصهار، المنظمات الحالية لدولة إسرائيل. وفي المغرب، انتصر، بعد ١٩١٤، الاتجاه العالمي الذي يستند إلى حقوق الإنسان ويبشر بـ"الإخاء بين الأعراق". ووضعت هذه الاشتراكية الاستعمارية موضع المساءلة من جانب الشيوعية التي أكدت نفسها عاملة من أجل استقلال المستعمرات. ولكن نفوذ هذه الاشتراكية استمر، وسوف تعود مناهضة الفاشية، دون أن يخلو ذلك من عودة إلى الالتباس، إلى "الإخاء بين الأعراق".

وغالباً ما ارتبطت اشتراكية الأقليات، على وجه الدقة، بظهور الشيوعية. فهي معاصرة لاضطرابات العشرينات. وقد ظهرت بسبب جاهزية أقوام مهجرة، كما كانت الحال بالنسبة للأرمن، للعمل الصناعي، ولكنها ظاهرة عامة لأنها تقابل أيضاً ضرورات أخرى اجتماعية وسيكولوجية، كضرورة أن يحدد كل تجمع لأقلية ذاته بالنسبة للمجتمع السائد وأن يعين موقعه التاريخي. وكان الانتماء يمضي طواعية وبكثافة إلى الماركسية لا سيما وأن هذه الحركة كانت، في نصيب كبير منها، ثقافية. فكل قطاع وسيط أو هامشي يفرز إنتليجنسيا. ومن المؤكد أنه من قبيل التعسف أن نفكر في تكافؤ بين الاشتراكية الماركسية وبين الأقلية، فهناك، ببساطة، شروط ترجح التبني. ومن الصعب أن نتبين نصيب الأصالة الدينية في قابلية التلقي هذه فهو ليس واضحاً لدى المسلمين الشيعة الكثيرين في العراق ولا لدى مسلمي تونس أو الجزائر العباديين. ويبدو أكثر جلاء لدى مسيحيي مصر الأقباط حتى لو كان لا يُلزم سوى بضعة أفراد، كما في تثبت قسم هام من السكان الدروز في اليسار. وهو مرئي، بصورة أعم، لدى اليهود من سكان العالم العربي. والظاهرة واضحة، على نحو خاص، في شمال أفريقيا، لا سيما وأنه يتدخل

هنا، كما بالنسبة للمسلمين، تأثير التقدم الاجتماعي الذي يعادل التمثل، حقّاً، والذي تقدمه رفقة النقابة أو الحزب وكسب الخبرة بالجماهير ووظائف الإدارة احتمالاً. ومثال القبائل، كمثال أقوام الجنوب في تونس، ليس من هذا النوع بالضبط لأنه أكثر استناداً، بكثير، إلى نتائج هجرات العمل والهجرة من البلاد. ويجدر بنا أيضاً في حالة منطقة القبائل، أن نضيف تأثيراً ما للمدرسة الفرنسية بل، وبصورة متكررة إلى درجة كافية، للمرور بالجيش الفرنسي. وكان هذا التوطن الخاص للاشتراكية يعرضها لصعوبات انتماء أو تحفظات أو ضروب عدم فهم أمام المسائل الوطنية، ولكن هذا ليس محتوماً لأن الاشتراكية نادراً ما عرفت نفسها على أنها حركة أقلية.

وظهرت، في العشرينات أيضاً، في الحركات الشبابية العربية، السورية أو الجزائرية الخ... اتجاهات اشتراكية امتزجت إذن بالقومية. وكان هؤلاء الشباب فعلاً حساسين ليقظة النهضة العربية حساسيتهم لنداء التحرر الاجتماعي الذي كانوا يرونه في الثورة السوفياتية، ولنموذج القطيعة مع الدين الذي وجدوه في التحرر الكمالي. وكانت الحركة ذات وجهين ينظر أحدهما إلى الماضي العربي وحتى إلى الإسلام الأصلي، وينظر الآخر نحو الغرب أو نحو روسيا السوفياتية اللذين كانا يعدان موقع التقدم المادي والثقافي والحرية السياسية. وجعل هؤلاء الشباب من أنفسهم صدى للإدانات والمطالبات الاشتراكية، بل وللآمال في انتصار بروليتاري. ودارت المفردات السياسية العربية حول تعبير الجمهورية وحول جمهورية اجتماعية.

وهذا الميل إلى اشتراكية تضمن التقدم الاجتماعي ليس من صنع أجيال العشرينات، فقط، بل هو ملحوظ، أيضاً، لدى مثقفي الثلاثينات الشباب، وسوف يتكرر لا سيما وأن الدراسة قادتهم إلى بيروت، ملتقى الأفكار الغربية أو أيضاً، إلى باريس، وأحياناً إلى لندن. وتلقى قادة قوميون مقبلون دروسهم السياسية في الحي اللاتيني وعرفوا مرحلة شبيبة اشتراكية أو شيوعية. وقدمت لهم الشيوعية، خاصة، نموذج ممارسة سياسية.

وسوف تنصب الاستعارات على مركزية الحزب والسيطرة على المنظمات الجماهيرية ابتداء بالنقابات وأشكال التعبئة الشعبية ولغة ثورية تندد بالاستغلال. وإذا كانت هذه الاشتراكية وليدة ولاءات اشتراكية، فإنها كانت قابلة، بشكل بارز، للانقلاب، وتتحرك، إذ ذاك، إلى قومية خالصة.

تداخلات اجتماعية

وهكذا يقابل التوطد الاشتراكي، ما وراء البنية الاجتماعية الاستعمارية، مستويات داخلية لهذه المجتمعات التي تسودها الإنتليجنسيا ذات الأصول البورجوازية وولادة بروليتاريا خارج العلاقات الاقتصادية القديمة، ونمو طبقة أجراء في القطاع الثالث. وقد بقيت أهمية الطبقة العاملة، في جملة البلاد العربية، ضئيلة وتوطنها مبعثراً في مراكز صناعة التبغ في الشرق الأدنى وفي المراكز المنجمية في تونس ومراكش. وهي موجودة في بعض المدن بالصناعات النسيجية، ولكنها تتركز، بصورة رئيسة، في المرافئ الكبرى لعمال الموانئ والبنية التحتية التجارية والنقليات المدينية وبعض مشروعات التحويل. وبالإضافة إلى عمال الخطوط الحديدية الذين يوفرون عنصر الاتصال الحقيقي، تؤمن الورشات، وحدها، اختراقاً داخليًا. والبناء والأشغال العامة تشكل، بالفعل، فرع العمالة الرئيس. وهذه الطبقة العاملة وليدة. وهي ناجمة عن الهجرة الريفية وتعاني شروط استخدام تتعسف في حسبانها حساب علاقات المنشأ وشروط العمل التي تستعيد صور استغلال بدايات الصناعة. فمن أجل الحصول على عمل، ومن أجل الأجر والسكن، أحياناً، في براكات، كان العمال يخضعون للعريف الذي يتوسط بينهم وبين مستخدميهم ويراقب العمل مقتطعاً نصيبه. وبدءاً من الثلاثينات، وربما بدءاً من ١٩٣٤، ترجم ثقل الهجرة الريفية إلى نشوء أولى مدن الصفيح أو مدن القمامة في ضواحي المدن الكبرى في حين اقتحم الأحياء الأقدم العمال البائسون والعاطلون عن العمل الصالحون لكل المهمات. ويجري الإلحاح، عامة، على حركية هذه اليد العاملة وتغيبها عن العمل وعلاقاتها بالعالم

الريفي، وهو ما كان صحيحاً في الأصل أو مرحلة تضخم الاستخدام. ولكن نمو العمل بقي بطيئاً ما بين الحربين حتى القفزة إلى الأمام في الحرب العالمية الثانية بحيث كان التأثير المعاكس، أي التعلق بالعمل نظراً لضيقه، كان حساساً جدّاً بدوره. وهكذا ظهرت قطيعة بين الذين يفيدون من استقرار العمل ومحيط المرشحين للعمل المتزايدي العدد الذين كانوا في حال ترحال دائم أو في حال انزلاق من مهن زائفة إلى مهن زائفة أخرى، خاصة من خلال تكاثر التجارات الصغيرة. وهكذا لم يكن الانتماء النقابي يعني سوى القطاع الأول. والالتزام الأول صعب ويجري على دفعات ضمن نضال عنيف، ولكن الانتماء يكتسب بشكل أشد متانة إذا لم يستطع القمع أن يوقفه. كان التعلق بالنقابية قويّاً، إلا إن التقدم النقابي ظل محدوداً حتى اندفاعة ١٩٣٦. وسوف توقف هذه الأخيرة، سريعاً، العودة العامة إلى النظام الاجتماعي منذ ١٩٣٨.

والشيء الأكثر تميزاً هو تراصف هذه العمالة العمالية الجزئية مع عمالة مستخدمين أكبر عدداً دائماً. وهكذا، سوف تكون النقابية، في حجمها وأكثر من ذلك أيضاً في ملاكاتها، ظاهرة للقطاع الثالث إلى حد بعيد. فلا نلقى إذن في المجتمعات الاستعمارية فقط رجحان نقابية الوظيفة العامة التي تضع مركز ثقل الحركة النقابية في المدن الكبرى، بل وفي العاصمة.

وهذه الطبقة العاملة الضيقة وعمالة الموظفين الأكبر عدداً هذه تراصفتا، بعد ذلك، مع بورجوازية صغيرة هامة تبدي طبيعة مزدوجة. فهي مكونة، أولاً، من بورجوازية صغيرة حرفية وتجارية ولكنها كانت في تراجع. إلا إن هذا التراجع التدريجي مس أعداداً كبيرة: ففي مصر، كان العدد، عام ١٩١٤، ١٥٠ ألف حرفي، وهو ما كان يمثل ضعفاً ونصف الضعف من أعداد العمال، وكان ٩٥ ألفاً عام ١٩٣٧، هو ما كان، هذه المرة، معادلاً لعدد العمال. وإلى هذه البورجوازية الصغيرة الاقتصادية التي يجب توسيع حجمها لأن بنيتها عائلية، في حين أن الطبقة العاملة كانت مذكرة وفتية في معظمها، تضاف، في

عدد متزايد، بورجوازية صغيرة، وهي بورجوازية وظيفة ومهن حرة متواضعة وتجارة نصف جملة وجملة تتضاعف، بدورها، بمستوى ضحل، ثم بورجوازية الوجهاء الريفيين الذين كانوا ملاكين متوسطين وهؤلاء الذين كانوا يعدون أو لا يعدون أجراء: ملاكات دنيا في الجيوش، مهن الخدمة الدينية والتعليم والقضاء. وهكذا تظهر إذن إنتليجنسيا مزدوجة: "إنتليجنسيا شبه بروليتارية" مكونة من أبناء بورجوازية صغيرة مدينية أو ريفية أو أبناء أسر طيبة واقعة في صعوبات يتوجهون إلى الجيش، إلى مهن التعليم أو الوظيفة، إلى المناصب الإدارية الدنيا الأقل أهمية عندما لا توجد إعاقة للصعود الاجتماعي من جراء حضور أوروبي كثيف كما في المغرب. وغالباً ما سوف يوفرون الملاكات النقابية والسياسية للحركات الميالة إلى الاشتراكية. ولكنه كان يوجد، أيضاً، مستوى مثقفين نخبوي قادم من أسر أقوى كانت، في الوقت نفسه، من كبار الملاكين العقاريين وأصحاب الأملاك غير المنقولة وسيدة النشاط التجاري أو دعامات هامة فيه. وكانت المهنتان الليبراليتان الرئيستان (الطب والحقوق) ووظائف القضاء أو التعليم الديني قطاع توظيف الوارثين. وسوف ينطلق هؤلاء الأخيرون إلى أنشطة الصحافة والسياسة. وكانوا يشكلون، عند الانطلاق، الشبيبة الطلابية سواء أكانت ذات ميل اشتراكي أم لا.

ومن الطريف أن نلاحظ أن الإضرابات كانت كثيرة، خلال كل هذه المدّة فعلاً، في الشرق الأدنى، في مصر وتونس. ولكنها كانت، على وجه الدقة، من نموذجين سارا جنباً إلى جنب، الإضرابات العمالية في أمكنة العمل التي كانت شديدة وعلى موجات، وإضراب الأسواق أو إضرابا سائقي سيارات الأجرة والدعوات إلى المقاطعة التي كانت، عامة، تظاهرات وطنية. وكان يوجد هنا تداخل بين ممارسات النضال الاجتماعي والحملات السياسية. والتحقت البورجوازية الصغيرة، ظاهراً، بالطبقة العاملة أو جرى العكس. وكان يمكن أن لا تكون البورجوازية المتوسطة، أو حتى الأسر الكبيرة غريبة عن هذه الإثارة التي كانت تحمل أفكار تحرر سياسي اشتراكية أو مناهضة للإمبريالية. وزاد

في تعقيد هذا التشابك وجود جماعات تعكس أو تنتج قوى عائلية شبه قبلية عندما تسيطر هذه الأسر على قطاع من الريف أو على مجموعة من السكان. وهكذا كانت هناك عشائر سياسية يمكن أن يكون موقعها في اليسار، حتى في الحركة الاشتراكية.

إلا إنه يبقى أن الاشتراكية سوف تبقى عامة مدينية. وكان دخول الأرياف متفاوت العمق. فعلى أطراف المدن، مست العمال الزراعيين أحياناً، إلا أنه نادراً ما امتد الانتشار إلى الوسط الفلاحي، وكانت تمس، أحياناً، المناطق الرعوية بصورة أسهل. إلا إن آثار الهجرة الداخلية والخارجية التي لم تكن نهائية بعد أن شعرت بوجودها. وتبع تداول الأفكار تنقل الأفراد. وكانت انتماء اشتراكيًّا أو، بالأحرى، شيوعيًّا يرتسم عندما تظهر المسألة الزراعية عن طريق نزع أملاك صغار المستثمرين أو إخضاعهم. ووجدت تيمة الإصلاح الزراعي صدى كما في العراق منذ ما قبل ١٩٣٦، وكما في فلسطين بداهة. ويبدو أن الطبقة الفلاحية المصرية ظلت معزولة، وهو ما قد يفسر الضعف النسبي للحركات الاشتراكية والشيوعية التي انحبست، جزئيًّا، في مدن الدلتا حتى الحرب العالمية الثانية. وفي المغرب، امتزج النضال من أجل الأرض والعمل مع المعارضة ضد الاستعمار، وهكذا سوف تجد الشيوعية، بصورة مبكرة إلى درجة كافية، أي منذ الثلاثينات، استجابة في الأرياف، في حين بقيت الأحزاب الوطنية مدينية بصورة أوضح. وكانت هذه التداخلات الاجتماعية تزدوج بالتداخلات الأيديولوجية.

التلاقيات الأيديولوجية

ظلت الأيديولوجية الدينية، في تنوعها نفسه، سائدة. فهي الثقافة الأولى بالتربية الأسرية والمذهبية حتى لو بقيت، في الغالب، عند درجة ابتدائية في إشراط العقليات العمالية. ثم جرى الاحتفاظ بها وإثارتها بالاستثمار السياسي للإسلام الذي يصبح، في الوضع الاستعماري، قيمة ملاذ تعطي التشكل الثقافي لمعارضة جماعية للسيطرة لا سيما وأن هذه الأخيرة لم تكن تدرك كامتداد للرأسمالية وخضوع لها، بل كنفوذ أجنبي،

أوروبي وغربي. فقد كان الحضور الأجنبي جليّاً في الاستعمار، ولكنه كان يدرك أيضاً متسللاً من كل الجبهات، بالطباع والأزياء، تلك التي تحمل العمران المديني وتصاحب بأفكار جديدة، ليبرالية، علمية، وأخيراً اشتراكية. وفيما يتعلق بالإسلام والعالم العربي، فقد كانت سنوات العشرينات سنوات طفرات في العمق. فقد أبرزت الإصلاحية الإسلامية وفرضت فكرة "الأمة الإسلامية": وهي كيان صوفي لإخاء ديني وشراكة مثالية. إلا إنه لم يعد للمجموع الإسلامي مركز استناد نتيجة للتجزئة التي تلت الحرب العالمية الأولى والتنافس حول الوصاية على الأماكن المقدسة في مكة والمدينة، وكذلك لجرأة مصطفى كمال الذي ألغى الخلافة، القطب الزمني للإسلام. ثم مالت هذه الأمة الإسلامية، نتيجة لمساءلة الوحدة الإسلامية، إلى الانطواء على الأمة العربية. وتحويل التصور الجماعي إلى القومية العربية ولد الفكرة العربية-الإسلامية. وجعلت المطلبية السياسية من هذا السند تأكيداً لمعارضة لا تتراجع للسيطرة الأجنبية، شكلاً من أشكال مقاومة التأثيرات الخارجية. وجرى التحويل الأيديولوجي في العشرينات، وبعد الثلاثينات كانت الأرجحية للإعلان السياسي.

وقد فرضت هجرات العمل والفردية المدينية، بل وفردية مدن الصفيح، على الرغم من التعويضات التي كانت تقدمها ضروب تضامن القرابة والمنشأ، ضرورات التعليم، أو عادات تقنية وإيقاع حياة على الأقل، وأعراف أجرت قطيعة مع أنواع السلوك في الجماعة والأسرة. وهكذا انبثقت مسألة الزواج اللاذعة ومسألة تحرير المرأة التي تدمغ، على وجه الدقة، القطيعة مع العلاقات الأسرية القاسرة القديمة. وانصبت الصحافة والرواية على هاتين التيمتين. وتولى منظورات التحرير بالعمل، التحرير العمالي وتحرير المرأة بالمساواة، أو اعترف بها على الأقل، أكثر التيارات تقدمية، ذاك الذي يعلن الانتماء إلى الثقافة العربية الإسلامية ويقف إلى جانب الحركة العمالية. وأحد أكثر الأمثلة دلالة هو مثال التونسي طاهر الحداد (١٨٩٩-١٩٣٦) الذي أسهم في النضال النقابي لاتحاد

العمل التونسي عام ١٩٢٤-١٩٢٥ ضمن صلة بالشيوعيين والذي أعاد، بعد استخلاصه دروس تجربته النقابية في كتاب *العمال التونسيون* الذي صدر عام ١٩٢٧، إطلاق المناقشة حول تحرير المرأة بنشره، عام ١٩٣٦، كتابه حول *المرأة في القانون والمجتمع*. وإذا كانت هذه الحركة في مصر وسورية أكثر اتصافاً بالثقافة والبورجوازية، بل والأرستقراطية، فإن ذلك لم يمنع كونها موجودة. وكانت بيروت مكان التعبير عنها غالباً. وبصورة موازية كذلك، انفتح الأدب، القصة والرواية، لعرض أوضاع الفلاحين.

إلا إن الظاهرة المسيطرة لدى معظم المثقفين، وأكثر من ذلك أيضاً، لدى أكثرهم تواضعاً وعدداً الذين هم المعلمون هي تأرجح، إن لم يكن تمزقاً، بين القيم التي تربطهم مع جماعتهم الثقافية وتدفعهم إلى بحث في الماضي العربي والإسلامي، من جهة، وتأييد منظورات حداثية أو اشتراكية تفتح أمامهم آفاقاً عالمية مساواتية، أو تدمجهم في رؤية تقدمية للبشرية كاملة. وهذا الإغراء المزدوج أقوى أيضاً داخل المجتمعات المستعمرة في المغرب، وأكثر أيضاً في الجزائر بسبب سراب التمثل الفرنسي. فقد بدا التعليم الدرب إلى الصعود الثقافي والاجتماعي ولعب فعلاً هذا الدور وسوف يلعبه، أكثر من ذلك أيضاً، ساعة الاستقلالات. وهذه التناقضات تفسر التردد الطويل لقسم من الحركة الوطنية في برهة الجبهة الشعبية. فقد تبين أن المعلمين كانوا، غالباً، الملاكات أو الرواد أو المستشارين في النقابية والروابط التضامنية والمنظمات ذات الصبغة الاشتراكية أو الشيوعية. وأغلق الاستعمار دروب التمثل الحقوقي والسياسي. ولذلك حدث رد إلى ذلك المخرج الآخر للصعود والتمثل بالمساواة والإخاء الذي هو مخرج النضال، وهو ما يبطن الانخراط المشترك للوطنيين والأوروبيين في الحركة الشيوعية. ولكن هذه الازدواجية تحل أيضاً بانقلابات جذرية تقود إلى الأممية المطلقة، أو من التمثلية ذات المصدر الديني إلى الإيمان القومي الحصري. ولم يكن السجال بين القومية والشيوعية

سياسيًا فقط، أو لأنه، بالأحرى، مركز المساجلة التاريخية، فقد كان داخليًا أيضاً، وبالتالي سيكولوجيًا وترجم، كذلك، إلى نزاع بين إخوة يصبحون أعداء.

وبصورة أعم أيضاً، أو على الأقل على هوامش الحركة العمالية أو خارجها، وبصورة أوسع، احتمالاً، هذه المرة، في أكبر قسم من العالم العربي، القسم الذي لا يعاني من وجود مجتمع استعماري، أي خارج المغرب، أدى هذا اللقاء بين التأثيرات إلى مزيج حققته قومية تولت أمر الأصداء الشعبية. وجرت الانزلاقات على صعيدين. وهي تجري أولاً على صعيد الرؤية الوطنية التي تشمل كلية الشعب العربي أحياناً، وتقتصر أحياناً أخرى على المجموعة العاملة في النضال السياسي (أي على العراقيين أو المراكشيين الخ...) وتعبر عن نفسها في نداءات إلى تحرير "الشعب". و"الشعب" يكون، إذ ذاك، المصطلح المقدس الذي يلغي الفروق الطبيعية ولكنه يستدعي الحقائق الجماهيرية، بل ويثير تظاهرات جماهيرية. وربما كان ربيع الشعوب في أوروبا، عام ١٨٤٨، زمن مقارنة من حيث الإخاء والحماسة وممارسات المجالس والحركات الجماهيرية واستخدام الرموز التحررية والأعياد والرقصات، وكذلك بعدم وثوقية الاختيار ومشهد موجات القمع القاسي. ولكن هذه التيارات كانت داخل كل بلد، أي في الاستعمال الداخلي، شعبانية بالإلحاح على الاستغلال المدان إجمالاً، بالمضمون المطلبي للنهوض الاقتصادي للوطنيين وحق العمل.

وضمن هذا الخليط من الطموحات، كانت تمر أفكار اشتراكية. ولكن مسارها ليس واحداً في كل الأوقات. فقد كان جيل العشرينات، جيل المسيرة العربية والمقاومة البدوية والانتفاضة الدرزية وجمهورية الريف، كان، إلى حد بعيد، جيلاً ضائعاً، مسحوقاً تحت وطأة القمع الهائل الذي كانت تمارسه الدول الأوروبية الاستعمارية. ولكن هذا الانبثاق للمعارك ترافق بظهور الشيوعية. ثم قام رجحان القومية المدينية، الجلي من قبل في مصر، لزمن طويل. وتحالفت الاشتراكية مع القومية أو عارضتها.

بلبلة العشرينات: ظهور الشيوعية والمقاربة الوطنية

توطدت القومية العربية، في الشرق، في الهزات التي تلت الحرب العالمية الأولى. فبين ١٩١٩ و١٩٢٤، كان مصير مصر معلقاً، وكانت البلاد في حالة هياج عام، في حين أن تظاهرات المقاومة عمت من السودان إلى الجنوب الجزائري تحت تأثير الجماعة السنوسية. وصمدت جبهة الريف التي انتصرت على اسبانيا عام ١٩٢١ في وجه الجيوش الاستعمارية حتى عام ١٩٢٦. وفي هذه السلسلة من الأحداث، دوى نداء الأممية الشيوعية. وتلقت الوقائع تسجيلها في خطاب ثوري كطبيعة ثانية. إلا أن تأثير الأممية الشيوعية بقي خارجيّاً جدّاً، اتفاقيّاً ومتفاوتاً. والشروط المحلية هي التي يجب إن يعاد فيها انبثاق الشيوعية عبر تعاقب الاضطرابات، والإثارات الاجتماعية الواقعية كتسريح العمال المعبأين من الجيش وذهاب اليهود المهاجرين وإيابهم وترحيلات أقوام وعودة عمال أصبحوا نقابيين من مصر، بل ومن أمريكا، إلى لبنان. وترد ولادة النوى الشيوعية وأولى البدايات الثورية حول المسألة الوطنية، التي هي الصياغة الجديدة للاشتراكية، أيضاً إلى تنوع البيئة القومية.

صهيونية العمل وتعريب الشيوعية في فلسطين

في فلسطين، تضخمت تضخماً هائلاً تناقضات الاشتراكية واستحالاتها نفسها في وضع نضوج قومي يناقضه توسع استيطان مهاجر. واستبقت الاشتراكية الطوباوية واشتراكية النية والشيوعية المنذورة لتعريب صعب، في انفصالها، المواجهة الحالية. وينبغي أيضاً اختزال هذا التطور إلى أبعاد عالم مصغر. فقد ارتفع الاستيطان اليهودي من ٥٦٠٠٠ نسمة غداة الحرب العالمية الأولى إلى أكثر من ٨٠٠٠٠ عام ١٩٢٢، وإلى

١٧٥٠٠٠ عام ١٩٣٢. وبلغ عدد المسيحيين من أهالي البلاد حوالي مئة ألف، في حين تجاوز المسلمون عتبة السبع مئة ألف، أي أنه كان هناك أكثر من ٨٠٠٠٠٠ عربي. ولكن الاستيطان الاقتصادي بقي متفاوتاً جدّاً، مبعثراً إلى مناطق رائدة ما وراء الاستثمار الساحلي والأودية الرئيسة. ولم يبلغ عدد المستعمرات اليهودية في العشرينات حوالي الستين. وبقي الاستيطان الجماعي في الكيبوتزات ضئيلاً: ٢٨ مركزاً فيها ٢٦٢٠ عضواً عام ١٩٢٨. وبقي السكان اليهود مدينيين بالدرجة الأولى، بنسبة ٧٣٪، عام ١٩٢٢، وأكثر من ٨٢٪ عام ١٩٣١. وكان توزع السكان العرب هو العكس تماماً. واحتفظت الأجهزة التعاونية أو شبه العامة اليهودية، كمؤسسة الهستدروت المتنامية، بالاستخدام لليد العاملة اليهودية. فالمزاحمة بين اليهود والعرب كانت تمارس إذن في القطاع الزراعي الخاص والأشغال العامة الكبيرة والبناء، وفي التجمعات الصناعية الأولى أخيراً، ولكنها خمدت تدريجيّاً بتثبت العمال اليهود في الأعمال الماهرة ونصف الماهرة، في حين كان العمال العرب يوفرون الأعمال اليدوية. وظاهرة البروليتاريا المزدوجة هذه، على أنها، جزئيّاً، غير تنافسية بل يتخللها فرق في الرتبة، سوف تمضي متضخمة في الثلاثينات وبعدها. وبصورة إجمالية، بلغ عدد العمال ذوي الوظائف المستمرة نسبيّاً، في هذه المرحلة، ما يتراوح بين ٢٥ و٣٠ ألفاً، وكان العمال الزراعيون، اليهود والعرب، يبلغون نصف هذا العدد. وعلى وجه الإجمال، ربما لم تكن نسبة العمال العرب تبلغ بعد الثلث، ولكن العمالة الثابتة تبرز فوق خلفية احتياطي عمل موسمي وعمالة ناقصة. وهذه المعطيات، وكلها تقريبية، جوهرية للقطيعة مع العرض الاعتيادي المجرد للمطامح الاشتراكية. وهي تجعل قوة المثالية التي كانت تؤمن بالتحقيق القريب للاشتراكية على هذه الأرض جلية.

وبالفعل، فإن قسماً من المهاجرين اليهود وصل حاملاً مشاريع جماعية أو مثلاً عليا للخلاص بالعمل. وتعود فكرة "دولة اشتراكية - يهودية"، ردّاً على دولة تيودور هرتزل

اليهودية، إلى ناحام سيركين الذي نشر، عام ١٨٩٨، *المسألة اليهودية والدولة الاشتراكية*. وكان يعلن انتماءه إلى صهيونية موزيس هيس الاشتراكية (*روما والقدس*، ١٨٦٨). وسوف تلوذ كل الاتجاهات والأحزاب الاشتراكية التي تعلن نفسها يهودية، ما عدا حالات قطيعة صريحة تقود إذن إلى مناهضة الصهيونية، كما سيكون الحال مع مجموعات صغيرة جدًا ستكون قريبة من الحركة الشيوعية أو ستذوب داخلها، بالمنظمات العالمية الصهيونية. فلكل حزب مقابله في اتحاد دولي جمهوره كبير في منطقتين من العالم، روسيا وبولونيا وأوروبا الوسطى بارتباطات المنشأ، والولايات المتحدة مع أهم كتلة من الهجرة اليهودية. وكل هذه المنظمات شاركت في المؤتمرات الصهيونية العالمية المتعاقبة، ومعظمها أفاد من استثمارات الصندوق القومي اليهودي ومن مساعدة الوكالة اليهودية بدءاً من إنشائها عام ١٩٢٩، ومن بينها تلك التي استوطنت في قرى جماعية (الكيبوتزيم) أو في قرى تعاونية ذات استثمار عائلي (الموشافيم). فالأمر يدور إذن حول صهيونية اشتراكية على اعتبار أن تحقيق الصهيونية كان الأول. ومن أجل تأكيد خط ثوري ضد الإصلاحية السائدة، ستكون الانشقاقات اليسارية متواترة ولكنها غير مؤثرة. وهذا الأمر طبيعي فعلاً على أن الانتقال إلى الاشتراكية متضمن في البناء القومي. فهذه الاشتراكية، على هذا النحو هي إلى حد بعيد، اشتراكية للعمل: وهو عمل جماعي منغلق على الفعالية الزراعية أو منفتح على فعاليات أخرى في الكيبوتزيم، منظمة عالم العمل في الاتحاد النقابي اليهودي، منظمة العمال لحماية العمل وتقدمه في الأحزاب العمالية المتنوعة والمتعاقبة. وكان مكان المواجهة بين الاتجاهات والكشف عن التعارضات، دائماً وبصورة أساسية، الاتحاد العام للعمال اليهود، *الهستدروت*، بتمثيل مندوبين في المؤتمرات وفي أجهزته، بالقرارات المعروضة للاقتراع عليها. وكان في *الهستدروت*، لدى تأسيسه عام ١٩٢٠، أكثر بقليل من ٤٤٠٠ عضو، وأصبح فيه، أكثر من ١٥٠٠٠ عام ١٩٢٦، وأكثر من ٢٦٠٠٠ عام ١٩٣٠ كلهم، باستثناء ما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠، من

اليهود، أي شبه كلية العمال اليهود. وهكذا كان يتضمن مصائر الحركة العمالية اليهودية. وكان يمارس الإنشائية بتعاونياته وأجهزته التجارية والصناعية والمالية، وكان هو الدفاع العمالي اليهودي ببورصة عمله وصناديقه التضامنية وخدماته المهنية والثقافية. وكان يلخص رجحان العمالية على التنظيم السياسي.

وكان يحمل هذا التطور العمالي إشراط المهاجرين الأصلي. ففي سنوات ١٩١٨-١٩٢٣، جاء معظمهم من روسيا (٤٥٪) وبولونيا (٣٠٪)، من طوائف يهودية مملقة إلى أقصى الحدود غالباً. وهكذا غدوا مجموعات رائدة فتية. ولكن جزءاً صغيراً جاء فعلاً بعد أن توقف في أوروبا الغربية، وفي إنكلترا وفي الولايات المتحدة. وكان يمكن لأيديولوجيتهم أن تكون قد انطبعت بالعمالية الأنكلوسكسونية، ولكنها بذت مشحونة بالتحدي حيال النشاط السياسي المستقل لمصلحة التنظيم النقابي الذي يقوم بوظيفة النقابة والحزب. وقد مر القائدان الإسرائيليان المقبلان، ديفيد بن غوريون وإسحق بن تسئيفي بالولايات المتحدة. وإذا كان نصف المهاجرين قد ظل، بعد ١٩٢٤، يأتي من بولونيا، فإن الخمس فقط كان يأتي من الاتحاد السوفياتي. وقد أدى وضع (كوتا دخول) إلى الولايات المتحدة إلى تحويل جزئي إلى فلسطين لتيار الهجرة القادم من مجموع أوروبا. وكانت بورجوازية الحرفيين وأصحاب الحوانيت الصغيرة أفضل تمثيلاً. وكان انضمام الشباب وحده، إذ ذاك، الذي يجدد حركة الرواد حيال تزايد الاستيطان الخاص. وكان هذا تراجعاً للإنشائية الاشتراكية لمصلحة إنشائية رأسمالية لا تعترف بطبيعتها تحت غطاء استثمارات عامة واقتصاد مختلط أو تعاوني. وأعادت تناقضات الأزمة الداخلية (١٩٢٥-١٩٣٢) ظهور التعارضات، ولكن الاختزال إلى منظورات العمل انتصر أخيراً. والتطور مرئي عبر التوجهات الثلاثة المصطبغة بالاشتراكية: عمالية الأغلبية، جماعية الكيبوتزيم المبعثرة، تهميش اليسار الاشتراكي.

وكان خليط الاشتراكية لدى الانطلاق مزيج تأثيرات مكتسبة في روسيا وبولونيا، تأثير الشعبانية أولاً، ثم تأثير *البوند*، ثم تأثير الاشتراكيين الثوريين، ولكنه كان هناك، أيضاً، تأثير ماركسية من وحي نمساوي-ماركسي أو مكملة بأطروحات بير بورخوف التي صاغها في دراسته الصادرة عام ١٩٠٥، *صراع الطبقات والمسألة القومية*. وهو الذي أعطى الحزب الاشتراكي-الديمقراطي اليهودي للعمال الشباب (*بواليه صهيون*) المشكل عام ١٩٠٥ برنامجه (برنامج بولتافا عام ١٩٠٦). وفي عام ١٩٠٧، ازدوج حزب *بواليه صهيون* باتحاد عالمي. واحتفظ بورخوف بمنظور الثورة البروليتارية بالنضال الطبقي ولكنه كان، على وجه الدقة، يريد أن ينجم هذا النضال الطبقي عن نمو طبيعي للبنى الاقتصادية لمجتمع يهودي يقوم في فلسطين. وهو يعطي ما كان استقلال *البوند* السياسي والثقافي أساساً إقليمياً بالهجرة. وهذه هي الصهيونية البروليتارية، وسوف تتميز حركة *بواليه صهيون*، دائماً، باحتفاظها بنقطة الاستناد الطبقية هذه. وظهرت في أوائل المستوطنات اليهودية في فلسطين، في الوقت نفسه، من جهة أخرى، نوى رائدة نذرت نفسها للعمل الزراعي والتربية الاشتراكية. ومجموعات شبيبة صهيون هي التي كانت، عام ١٩٠٥، أصل الحركة الشعبية الصهيونية *هبوعيل هاتزاير* (العامل الشاب) التي لم تكن تتحدث بتعابير الصراع الطبقي، بل بلغة التقويم الأخلاقي الذي يرفض تمايز العمل السياسي.

وخلال الحرب العالمية وبعد الحرب مباشرة، في حين كانت حركة *بواليه صهيون* تنشطر، في أوروبا والولايات المتحدة، إلى يمين ويسار، كانت الحركة نفسها في فلسطين تتقرب من غير الحزبيين من ذوي الاتجاه القريب من الاشتراكية الذين كان الكثير منهم من بين الوافدين الجدد كالمتطوعين الذين جاؤوا من الولايات المتحدة في الفرقة اليهودية للقتال إلى جانب الإنكليز ضد الأتراك. وهذا التقرب ولد "وحدة العمل"، *احدوت هافودا* المؤسسة عام ١٩١٩ والتي كانت، عام ١٩٢٠، أصل الميليشيا اليهودية:

الماغاناه. وتولت "وحدة العمل" و"العمال الشباب" (***هابوعيل هاتزاير***) معاً إدارة ***الهستدروت***. وكان هذا هو الغوص التدريجي في العمالية اليهودية. وكان الاتجاه السائد الذي يحركه بيرت كاتزنيلسون الذي هو المفكر، في حين كان ديفيد بن غوريون رجل السياسة، هو الإنشائية الخالصة: العدد المتزايد من الفعاليات الإنشائية يضمن حلول الصهيونية والاشتراكية التي لا تتميز عنها أبداً. فبناء الوطن اليهودي يستند إلى قاعدة من تعاونيات، إلى رأس مال قومي والاقتصاد العمالي، ذاك نفسه الذي يديره ***الهستدروت***. ويدعي النمو القومي ببساطة، التميز عن الرأسمالية الخالصة. وحافظ تيار العامل الفني على قوة اندفاعه. فقد كان يناضل بقوة لبعث اللغة العبرية وينشط، من أجل تربية الشباب، تجمعات كيبوتزيم. وفرضت دفعة المهاجرين الجدد القادمين من أوروبا وأمريكا وآثار الأزمة بدءاً من ١٩٢٦، وفتن صيف ١٩٢٩ أكثر من ذلك أيضاً، التوحيد بين "وحدة العمال" و"العمال الشباب". وقد أقر في استفتاء جرى في الحزبين عام ١٩٢٩. وقد اختفى قدماء ***بواليه صهيون*** أو طردوا. وعندما ولد، عام ١٩٣٠، حزب ***الماباي***، تفككت الصهيونية الاشتراكية.

والصحيح هو أن الحزبين المؤسسين في تيار الأغلبية هذا قد حافظا على صلاتهما مع البؤر الكيبوتزية. ومنذ أول كيبوتز، ديغانيا، الذي أنشئ عام ١٩٠٩، كانت الحركة تتجدد، بإنشاءات بعد الحرب في شرق وادي جزرائيل الكبير، ثم بمرور شباب باستمرار. فهناك تداخل بين الحركة الكيبوتزية والأحزاب العمالية. وكانت الجماعات الأولى لحزب "العمال الشباب" تكرس نفسها للحياة الزراعية. وأسس "وحدة العمل" واحداً من الاتحادات الرئيسة: اتحاد الكيبوتزيم الموحدة (***كيبوتز هاميوهاد***) الذي أراد منشطه إسحق تالانكان نفسه صهيونياً ماركسياً. إلا إن الإرادة الجماعية وعاطفة الشباب الاجتماعية وعداء البيروقراطية والرتبوية وعدم المساواة الذي كانت الأحزاب تقدم أمثلة عليه غذت تياراً استقلالياً من الحركة الكيبوتزية. وهكذا، فإن مجموعة "فرقة العمل" (***غدود هافودا***)

التي تأسست في آب ١٩٢٠ في كيبوتز تل هيه أثناء هجوم عربي، هذه المجموعة أبدت تباينها مع توجه الأغلبية مع كونها جزءاً من "وحدة العمل". وفي عام ١٩٢٣، قدمت المجموعة قائمة منفصلة في الانتخابات لمؤتمر *الهستدروت* الثاني لتطلب "المساواة في مستوى الحياة بين كل أعضاء الهستدروت ورفض البيروقراطية والاعتراف بالكيبوتز شكلاً وحيداً للاستيطان". وفي عام ١٩٢٦، ارتبطت "فرقة العمل"، من أجل المؤتمر الثالث، بتجمعات أخرى لتشكيل المعارضة اليسارية التي سوف تتفكك بالطرد والانشقاقات. وسوف يلتحق قسم منها بالحزب الشيوعي، بل إن دستة من أعضاء الفرقة تبعت م.إلكند سوف تذهب، عام ١٩٢٧، إلى روسيا لتؤسس، فيها، جماعة زراعية عابرة: الطريق الجديدة.

وهذا المثل الأعلى الكيبوتزي وجد بقوة في حركة الحرس الفتي (*هاشومر هاتزير*) التي تشكلت، في البدء، من اشتراكيين شبان جاؤوا، عامة، من بولونيا وروسيا في أوائل العشرينات. وكانت قاعدتهم كيبوتز أرتزي (الجماعة القومية). وفي عام ١٩٢٤، اتسع التيار بتقاربات مع كيبوتزات أخرى. وخلافاً للقرى الجماعية المرتبطة بحزب العمال الشباب، لم تنغلق هذه المراكز الجديدة على العمل الزراعي. فقد انفتحت الحركة على الطبقة العاملة وقبلت الصراع الطبقي ولكنها توقفت، بصورة أساسية، عند التربية الاشتراكية. وفي عام ١٩٢٦، وجدت في المعارضة اليسارية. وفي عام ١٩٢٧، تبنين "الحرس الفتي" في حزب وأصبح، على هذا النحو، تنظيم الأقلية الذي يواجه *الماباي* باسم الصهيونية الاشتراكية. وأصالة برنامج هذه الحركة الكيبوتزية يقوم على تكييف الصهيونية الاشتراكية ويتحدد المنظور في مراحل، الأولى هي الصهيونية، أي البناء القومي اليهودي، والثانية هي تكثيف النضال الطبقي، وهي استعادة لمنطق بورخوف، وبالانتقال إلى الاشتراكية بعد ذلك، لا تكون المرحلة الختامية سوى جماعية الكيبوتز السائد على النطاق القومي. بل إن مجلس كيبوتز أرتزي يصرح، بقراره لمؤتمر ١٩٣٠،

بأنه يريد أن يتخذ "موقفاً فعالاً حيال المسألة العربية يجب أن يجد التعبير الملموس عنه في تنظيم المدن كما في الأرياف". إلا إن هذا الاعتراف يقع، تماماً، داخل الصهيونية التي يجب أن تحل مسألة الوجود العربي الداخلية. فالتخلي عن الصهيونية هو أصعب المشاريع في هذا النمو لاستيطان مهاجر. والقطيعة تؤدي إلى الشيوعية.

وفي عام ١٩١٩، ظلت أكثر عناصر *بواليه صهيون* في فلسطين راديكالية، المتمسكة بأولوية التنظيم السياسي وتعرف نفسها بوصفها صهيونية بروليتارية، ظلت خارجاً عندما تشكلت حركة وحدة العمل. وبدأ، إذ ذاك، بقاء *بواليه صهيون* في التعنت في البقاء صهيونية وثورية معاً. ولم تدع منها ضروب القطيعة، تلك أولاً الصادرة عن الذين سيتصلون بالأممية الشيوعية، سوى خيط رفيع. وضلعت المجموعات في مناقشات حول الإبقاء على اللغة اليديشية ضد تبني العبرية. ولم يعد هذا الحزب الاشتراكي الديمقراطي *بواليه صهيون*، وهذا هو اسمه، يكبر بعد ١٩٢٤ لانعدام التجدد بقدوم مهاجرين مناضلين. وكان ينتقل بين انشقاقات (١٩٢٨ و١٩٣٣) إلى إعادات توحيد (١٩٣١ و١٩٣٤). إلا إنه كان يتغذى بذهاب الانضمامات وإيابها بين المجموعات المعارضة وعودة قدامى إلى المهد، كما حدث لدى تشكيل *الماباي* عام ١٩٢٩-١٩٣٠. وفي عام ١٩٢٦، شارك في المعارضة اليسارية. ألم يكن منذوراً للمعارضة دائماً؟ لقد كان يعبّر في تمسكه بالبروليتاريا اليهودية كطبقة ثورية عن التحالف الواقعي المستحيل بين الصهيونية والاشتراكية.

وقد خرجت الشيوعية، جزئيّاً، عن حركة *بواليه صهيون* هذه، ولكنها تدمغ، على العكس من ذلك، القطيعة المنجزة مع الصهيونية كما كانت الأممية تطلب منذ البداية. وكانت هذه القفزة في مناهضة الصهيونية صعبة، ولكنها ستسمح لها، وحدها، بمقاربة الواقع العربي كمسألة قومية. وكان التعريب، أيضاً، طريقاً شاقة. وانقسم الاتحاد *العالمي بواليه صهيون*، بين ١٩١٩ و١٩٢٠، إلى فرعين: اتحاد اليمين واتحاد اليسار. وفي مؤتمر

فيينا لعام ١٩٢٠، جرى التصويت على الانتماء الشيوعي بـ ١٧٩ صوتاً مقابل ١٧٨. وعند ذلك، دخل اليسار في نقاش مع الأممية ساعياً، على الرغم من إدانات الصهيونية، إلى صيانة مبدأ شرعية الاستيطان اليهودي في فلسطين. وفشلت المفاوضات عام ١٩٢٢. وفي روسيا نفسها، ولدت فئة ***البواليه صهيون*** اليسارية حزباً شيوعيّاً يهوديّاً بذل جهده ليكون له مراسل في فلسطين، ومن هنا جاء وهم وجود حزبين شيوعيين على الأرض نفسها، إذ عدَّ حزب روسيا الشيوعي اليهودي الفرع اليهودي للأممية في فلسطين، في الوقت الذي ظهر، فيه، حزب فلسطين الشيوعي. وربما كانت هناك تقاطعات في التمثيل نفسه لدى الأممية. وعلى كل حال، سوف يتحالف الحزب الشيوعي اليهودي مع ***اليفيسكتزيا***، الفرع اليهودي للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي الذي سيحافظ على وجوده حتى عام ١٩٢٨.

ولكن فلسطين نفسها هي التي اتخذت فيها الاتجاهات. فقد تجلت نوى فتية اجتذبتها الثورة السوفياتية منذ ١٩١٩. وقد عززها مهاجرون جدد، خاصة مناضلون جاؤوا من مصر وشباب أرمن كانوا يقولون عن أنفسهم، من قبل، بأنهم شيوعيون من مجموعة سبارتاكوس، كما أضيف إليهم أولئك الذين كانوا يخرجون من حركة ***بواليه صهيون*** اليسارية. وشكل تجمعهم، في تشرين الأول ١٩١٩، الحزب العمالي اليهودي الذي سيتخذ، فيما بعد، اسم حزب العمال الاشتراكيين اليهود. و لم تنفصل المواقف بعد عن الصهيونية البروليتارية. وأبرز المؤتمر الثاني الذي عقد في حيفا، عام ١٩٢٠، الجمهورية البروليتارية التي ستقدم وحدها، الحل للصراع بين اليهود والعرب. وكان هذا قلباً للمنظور الصهيوني الذي يريد أولاً ضمان التحقق القومي اليهودي وانفصالاً عنه، ولكن القطيعة لم تكن، بعد، جذرية. وحاولت الأممية الشيوعية، بين ١٩٢١ و١٩٢٣، تحقيق استقلال حزب شيوعي. وكان الأول من أيار ١٩٢١ أيضاً خاصة في حيفا، مناسبة لمواجهات بين اليهود والعرب. وانصب القمع على حزب العمال الاشتراكيين

اليهود الذي هبط عدد أعضائه من ٣٠٠، عام ١٩٢٠، إلى ٨٠ لدى زواله عام ١٩٢٤. ولكن أقلية كانت قد انفصلت، من قبل، عام ١٩٢٢، لتقدم نفسها بوصفها شيوعية. وتنظمت بوصفها "فئة عالمية" داخل *الهستدروت* الذي ستطرد منه عام ١٩٢٤. وفي تموز ١٩٢٣، صادق المؤتمر الخامس لحزب العمال الاشتراكيين اليهود، بأغلبيته، على ولادة حزب فلسطين الشيوعي الذي سيعترف به كفرع للأممية الشيوعية. وأدان قرار المؤتمر الصهيونية، بما فيها الصهيونية البروليتارية وحدد موقفه من القومية العربية كما يلي: "نحن نرى في القومية العربية إحدى القوى الأساسية التي تناضل ضد الاستعمار البريطاني. فمن واجبنا أن نبذل كل ما نستطيع لمساعدة هذه الحركة بقدر نضالها ضد الاستعمار".

وحسب صيغة و.ز.لاكور، ربما شابه الحزب الشيوعي "معسكر ترانزيت"، نتيجة لمرور مهاجرين ومغادرين، ولكنه كان كذلك أيضاً لأنه كان يعوض الانسحابات بانضمام أعضاء جدد ينفصلون عن اليسار الصهيوني ويأتون، خاصة، من الكيبوتزيم. إلا إن الحزب بقي، وقتاً طويلاً، وبشكل حصري تقريباً، مؤلفاً من مناضلين قادمين من بيئات يهودية على الرغم من تدخل الأممية التي غيرت اتجاهها وأطلقت شعار "لننطلق من الغيتو اليهودي". ومع ذلك، فقد استخدمت الأممية هؤلاء المناضلين لدفع التعريب خارج فلسطين نفسها، كما باتخاذهم مستشارين لشيوعيي سورية ولبنان، أو بوصفهم في خدمة مكتبها الشرقي بإرسالهم إلى جملة البلاد العربية وإلى المغرب نفسه.

وكان اجتذاب العمال العرب محدوداً بخلق رابطة عمال عرب فلسطين في حيفا، عام ١٩٢١، ضمن فلك الحركة القومية العربية. ولذلك كان نشاط الشيوعيين، بصورة أساسية، التدخل في المظاهرات وحركات إضراب الاحتجاج العربية، ويبدو أنها قد نجحت في أن تضم إليها بعض عناصر اليهود السيفارديم (اليهود الشرقيين) الذين تمسهم البطالة بأشد درجات القوة. وشارك الشيوعيون في إضرابات ١٩٢٥ العامة ضد زيارة

بلفور، وفي عام ١٩٢٦ في إضرابات التضامن مع السوريين. وبما أنهم كانوا يناضلون من أجل تشكيل جبهة مناهضة للإمبريالية مع القوميين العرب، فقد التزموا بدعم الأحزاب العربية، دون تمييز غالباً، بل وبترجيح حزب أنصار الحسيني المرتبط بمفتي القدس الكبير ونصير الوحدة العربية. وكرد على ذلك، قلل هذا الاتجاه من الانضمامات في الوسط اليهودي.

ولكن التعريب تقدم بعد أزمة فتن ١٩٢٩، وتقدم، أكثر من ذلك أيضاً، دخول الشيوعية في حركة التحرر العربية. وكان الحزب، في تفسيره للأيام الدامية، يعد الإمبريالية البريطانية مسؤولة عنها. وأدانت الأممية الشيوعية عمل حزب فلسطين الشيوعي وقيادته بوصفهما يمينيين، ككثر آخرين في تلك البرهة، بسبب عدم تشكيل لجان بدو وفلاحين. وفسرت الأحداث بمفردات تلك البرهة اليسارية المتطرفة: فقد كانت القوة الدافعة للحركة ثورة فلاحية معادية للإمبريالية، وكان يجب الرجوع إلى هدف الحكومة العمالية والفلاحية. وأوصى قرار الأممية "حول الحركة العصيانية في عربستان" الصادر في تشرين الأول ١٩٢٩ بالتعريب الكامل من القاعدة إلى القمة، كمهمة عاجلة، وذلك بدخول عمال صناعيين وزراعيين عرب. وكانت تلك مناسبة تطهير دون الحديث عن الانسحابات.

إلا إن التعريب تحقق. فقد دعت رابطة العمال العرب إلى مؤتمر عام للعمال العرب في حيفا في كانون الثاني ١٩٣٠. وشارك حوالي ستين مندوباً في المؤتمر. وأفاد الشيوعيون من ذلك كي يبتعدوا عن الإصلاحية القومية بدعم مشروع الاتصال بالأممية النقابية الحمراء. وفي المؤتمر السابع لحزب فلسطين، تساوى عدد المندوبين العرب والمندوبين اليهود. وكان مصطفى ساري (نجاتي صدقي الأميني) أول عربي يصل إلى قيادة الحزب. وكان قد قاد وفد مؤتمر حيفا العمالي، وسوف ينتقل، بعد ذلك، إلى خدمة الأممية النقابية الحمراء. وأصبحت الثورة الزراعية أهم مهمة واستعيد، أخيراً،

منظور خلق للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية بالتنسيق مع حزب العراق الشيوعي وبالتعاون مع شيوعيي ليبيا وتونس ومراكش والجزائر، بتحويل منظمات هذه البلدان إلى أحزاب مستقلة. وحدد لقاء بين ممثلي الحزب الشيوعي السوري والفلسطيني، في كانون الثاني ١٩٣٣، مهمات الشيوعيين في الحركة الوطنية العربية مستعيداً توجيه الأممية الشيوعية لعام ١٩٣١ القائل: "مطلوب أن يخوضوا النضال من أجل الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية، وليس فقط، في الحدود الضيقة والتي خلقتها الإمبريالية صنعيّاً ومصالح الأسر الحاكمة في كل بلد عربي، بل أيضاً على نطاق المجموعة العربية من أجل وحدة كل الشرق". وظل نفوذ الشيوعية بين القوى القومية العربية ضعيفاً جدّاً بالتأكيد. وكان دورها أهم في التنظيم النقابي. وقد اتجهت في ظهورها الذي جرى هنا، بكاملها، في تلك السنوات، نحو الالتحاق بالحركة العربية للتحرر الوطني.

الاختراق الشيوعي من العراق إلى سورية ولبنان

كان مرمى الشيوعية، كما في فلسطين، يقع في مجموعة عربية سواء أكان ذلك إرثاً لهدف ١٩١٩-١٩٢٠ القومي الكبير، أم بإرادة من الأممية لدعم تجمع على نطاق الشرق الأدنى، ولكن الخصوصية كانت مفروضة من جانب الإطار الاستعماري في المملكة العراقية التي كانت تحت الوصاية الإنكليزية والانتداب الفرنسي في سورية ولبنان. وكان الاستقلال، بالنسبة لبضعة عناصر شيوعية نجد آثارها في العراق، جليّاً جداً بالتأكيد. وهو لن يتوقف. وفي سورية ولبنان، بالمقابل، اتجهت الشيوعية نحو المصير المشترك للبلدين في سورية يعاد تكوينها أو نحو تجمع عربي يضم فلسطين (وشرق الأردن) وسورية ولبنان. وهذا الحل الأخير هو الذي تم الدفاع عنه بشكل بارز عند منعطف الثلاثينات والذي هيمن على تعريب الأحزاب. ومهما كانت الموازاة مع الحركات القومية العربية، فقد شقت الشيوعية لنفسها طريقاً، في حين لم تحصل الاشتراكية المعتدلة على أنصار إلا بصعوبة. إلا إن هذه الأخيرة أفادت من جمهور مثقف

وإمكانيات شرعية وانتشار أوسع عن طريق الصحافة الليبرالية، في حين كان القمع يعمل على اختزال الحضور الشيوعي. وربما كان ذلك لأن الشيوعية كانت في الرؤية القومية العربية، إنما بدرجة أقل بكثير في تلك المرحلة، تقترح منظور تحرير يقتحم العوائق المحلية والانقسامات الطائفية والتوازنات الاستعمارية الزائفة وأنها خاصة، وهذا هو الفرق بينها وبين القومية، تستند إلى نضالية نقابية ما تزال ضيقة ولكن تشكلها حاسم.

وفي العراق، حمل تخمر عام ١٩٢٠ علامات على حضور شيوعي.. فقد كشف البوليس الإنكليزي عن "منظمة بلشفية في بغداد هدفها نشر الأفكار الشيوعية"، وانصبت أمنيات المظاهرات على الثورة السوفياتية. وفي نهاية ١٩٢٠، جرت اتصالات مع الأممية الشيوعية. فوجدت إذن انضمامات فردية وانضمامات لجماعات متفرقة. وعلى أثر انهيار كردستان وارتداد الأكراد الجزئي إلى الشمال، أضيفت عناصر جديدة، كما بقي التأثير السوفياتي. وربما كانت التعددية الدينية والثقافية للعراق مناسبة لانتشار ما للشيوعية، ولكن نجع القمع كان أكثر تأكيداً. وفي عام ١٩٣٠، وفي برهة إعلان الاستقلال الصوري، كانت ما تزال هناك صلات للأممية مع نوى شيوعية. وبعد ١٩٣١، كان التأثير أكبر في الأوساط الثقافية بصورة موازية لتأثير الفابيانية التي كانت تفيد من علاقات دراسة مع إنكلترا. وهكذا عدَّت مجموعة ***الأهالي*** التي كانت تنشر جريدة بالاسم نفسه شيوعية في حين كان اتجاهها مساواتيّاً وشعبانيّاً فقط وتطرفت حقّاً تدريجيّاً. وفي عام ١٩٣٤، قامت صلات عضوية بين المجموعات الشيوعية، ولكنها لم تؤد إلى تشكيل الحزب الشيوعي إلا بعد ثلاث سنوات. وكان للشيوعية دور، في وقت واحد، في الدعاية من أجل الإصلاح الزراعي الذي بدأ يكون له تأثير ملحوظ في اجتذاب المؤيدين عام ١٩٣٥، ثم في البناء النقابي الذي يؤمن نوى عضوية في الحزب، وأخيراً، في تحضير انتفاضة تشرين الأول ١٩٣٦ إلى جانب القوميين والعسكريين، وكان

لها نصيب كبير في وضع برنامجها. وكل هذه العلامات تشير إلى اصطباغ جلي جداً للشيوعية العراقية بالصبغة الوطنية.

وكان التطور في سورية، وأكثر من ذلك أيضاً في لبنان، أكثر تنوعاً ومعروفاً، كذلك، بصورة أفضل. وقد ارتبط بنمو النقابية، ولكنه أفاد أيضاً، ومنذ البداية، من جو بيروت الثقافي ومن البيئة المدينية الحساسة للأفكار التقدمية الممزوجة باشتراكية إنسانية. بل شوهد أيضاً وجهاء حداثيون ينفتحون طواعية، على مسائل العمل ويسعون وراء مؤيدين شعبيين. وقد قيل أن اتحاداً عاماً للعمل قد وجد في بيروت منذ ١٩١٩. وتأسس الحزب العام للعمل في الأول من أيار ١٩٢١ في بيروت أيضاً. وقد شوهد في لجنته الإدارية محامون وأطباء وتجار. وكان برنامجه التعبير عن المطالب العمالية، وسعى أيضاً إلى الاتصال بأوائل النقابات وعرض عليها منبر جريدته: ***العمال***.

وظهور الشيوعية معاصر، بشبيبتها الأرمنية، كما عبر العمالية، لحزب الشعب والتنظيم النقابي لعمال التبغ. وبما أن سحق الأرمن قد دفع باللاجئين إلى المنطقة التي يحتلها الجيش الفرنسي، فقد أقامت مجموعات من الشباب، وخاصة من الطلاب الاشتراكيين الديمقراطيين المنتمين إلى حزب الهنتشاق، في القسم اللبناني كما في حلب ودمشق. وكان بعضهم، من قبل، في طور الانتقال إلى الشيوعية كالذين كانوا قد شاركوا، عام ١٩٢٠، في تشكيل حزب أرمينيا الشيوعي. وحوّل أرتين مادويان، سكرتير طلاب هنتشاق بيروت الاشتراكيين الديمقراطيين الرابطة في نهاية ١٩٢٣ إلى منظمة لـــ"شبيبة سبارتاكوس" التي استردت اسم الشبيبة الشيوعية الأرمنية. وضمت النواة حوالي خمسة عشر مناضلاً من بيروت ووجدت فروع في زحلة والاسكندرون وحلب والموصل. وكانت حماية الأرمن، بالنسبة لشبيبة سبارتاكوس، يمر بـــ"وحدة النضال مع الشعوب العربية التي وقفت في وجه الإمبريالية من أجل تحررها واستقلالها". وهذه المنظمة تشكل أول شبكة شيوعية حتى لو كان ذلك بصورة مجزأة وعن طريق

مجموعات أقلية. وزحلة، وكانت مركزاً صغيراً لصناعة التبغ، هي التي ظهرت فيها، عام ١٩٢٢، جريدة ***الصحافي التائه*** التي قدمت نفسها بوصفها "جريدة العمال والمعوزين". وكانت لهجتها شعبانية كما في مقالات مترجم شاب في مرفأ بيروت، يوسف يزبك الذي انضم إلى الماسونية ورجع إلى أفكار الإنجيل والثورة الفرنسية والأممية الثالثة وطالب بالأجر العادل وبالحرية النقابية و(تبلشف) تدريجيّاً بوضعه كل آماله في الثورة السوفياتية والطبقة العاملة. وقد وفرت هذه القاعدة العمالية نقابة عمال التبغ التي تشكلت عام ١٩٢٤ بمبادرة من فؤاد الشمالي (١٨٩٤-١٩٣٩)، وكان مناضلاً نقابيّاً في مصر شارك حتى في تأسيس الاتحاد العام للعمل والحزب الشيوعي في الاسكندرية وطرد من مصر عام ١٩٢٣. وامتد هذا التنظيم النقابي الأول من منطقة التبغ الصناعية التي كانت بكفيا مركزها. وفي تشرين الأول ١٩٢٤، وبمبادرة من الأممية الشيوعية، اتخذ قرار تأسيس حزب الشعب اللبناني الذي كان مركزه بكفيا وسكرتيره يوسف يزبك ورئيسه فؤاد الشمالي. وكانت روح البرنامج مصطبغة بالعلمانية وتدعو إلى تحرير المرأة كما تدعو إلى التنظيم النقابي وتمضي أيضاً نحو الإخاء. وجرت أول مظاهرة علنية في الأول من أيار ١٩٢٥. وقد دعم الحزب الثورة السورية التي استمرت حتى نهاية ١٩٢٦. وقد تبنت الأممية التي كانت، بتأثير زينوفييف، في طور التزام مناهض للإمبريالية البرنامج الوطني للقائد الدرزي الأطرش الذي كان يتوجه نحو التوحيد القومي لكل العرب. وهكذا دفع حزب الشعب خارج الإطار اللبناني نحو العروبة. ولكن القمع هيمن وفكك القيادة وطرد الأجانب وقدم القادة إلى العدالة. وكان فؤاد الشمالي، من قبل، في السجن لتأسيسه "لجنة تنظيم نقابي". وزال حزب الشعب عام ١٩٢٦.

واستعادة التنظيم النقابي، إثر الإضرابات الكثيرة، عام ١٩٢٦-١٩٢٧، في بيروت (الترام) وصناعة التبغ ودمشق (عمال النسيج)، هي التي سمحت بحركة إعادة تكوين مزدوجة: حركة لجنة التنظيم النقابي وحركة الحزب الشيوعي السوري الذي اتخذ هذا

الاسم عام ١٩٢٨. واستمر الأرمن في احتلال مكان كبير (بيروت، حلب، الاسكندرون)، ولكن خلايا أغلبيتها عربية ظهرت في بعلبك وطرابلس، وأكثر من ذلك أيضاً في سوريا، وخاصة في دمشق. وكان التحرك عميقاً وركب بين النشاط العمالي والتظاهرة المعادية للاستعمار، المقاطعة الوطنية. وظهرت علامة: فللمرة الأولى في تاريخ الحركة العمالية العربية كانت مظاهرة بيروت، في ١٥ تشرين الثاني ١٩٣٠، من صنع أغلبية من النساء. وبعد وقفة، بلغت الحركة ذروتها عام ١٩٣٣ مع إضراب السائقين في آذار. وتابع حركتهم عمال الطباعة في آب ١٩٣٣. وسبب الهياج والمحاكمات تطرفاً سياسيّاً مثل تطرف نقابة عمال الطباعة. فقد كانت هذه الأخيرة، في نهاية العشرينات، تعير آذاناً صاغية لاشتراكية طريق ثالثة تكنُّ عداء للبلشفية، متصلة بالجناح الاشتراكي الفرنسي الذي كان يهتم، بقيادة جان لونغيه، بالمسائل الاستعمارية. وبدءاً من الثلاثينات، اتخذ عمال الطباعة قيادة يحركها شيوعيون. وكانت تلك مرحلة انضمام جيل مناضل جديد إلى الشيوعية: فقد انضم إليها، عام ١٩٣١، معلم في التاسعة عشرة من عمره (مولود عام ١٩١٢) من أصل كردي هو خالد بكداش. وفي عام ١٩٣٣، قدم أول ترجمة عربية لبيان الحزب الشيوعي. وفي بيروت، كان عامل الطباعة المتدرب مصطفى العريس هو الذي انضم إلى الحزب. وكان هذان الشابان القائدين المقبلين للحركة الشيوعية والحركة النقابية.

والمفارقة هي أن هذا التقدم للشيوعية، مهما يكن صغيراً، حدث في عهد تقلبات الأممية التي انتقلت من الانفتاح على القومية الإصلاحية إلى انطواء على خط طبقي يستبعد كل ما هو ليس البروليتاريا أو الطبقة الفلاحية. ولكن هذا التصلب لم يكن يخلو من توافق مع التعبير عن نوع من النقابية الثورية كنقابية فؤاد الشمالي. وقد أدار هذا المنظم للحركة العمالية الجريدة الشيوعية الجديدة: *صوت العمال* ونشر، عام ١٩٢٩، نوعاً من كتاب تعليمي للعمل النقابي: *نقابات العمال*. فالنقابة هي التي تشكل قاعدة

العمل السياسي الثوري. واعترف بأولوية الحزب، ولكن ذلك دون ريبة حيال المثقفين ورجال السياسة الذين لا ينتمون إلى الطبقة العاملة. وفي ذلك التاريخ، كان هذا الموقف متفقاً تماماً مع الأممية النقابية الحمراء. ولكن موجة الاستبعادات ستذهب بفؤاد الشمالي. فقد فصل عام ١٩٣٢ لأنه أعطى الأولوية للعمل الشرعي، وهو سبب يغطي وراءه مقاومته أمام جموح التوجيهات اللفظية للأممية وتأكيد سياسي يدع النضال النقابي أدنى مرتبة بكثير. وقد تخلى عن المسؤوليات النقابية، ولكنه تابع نشاطه صحفيّاً: وفضلاً عن ذكرياته حول الاتحاد السوفياتي، نشر كتاباً حول ***الاشتراكية*** يوجه تحية إلى ليون بلوم، وهو ما يشهد عن استمرار خفيف للتوجه الاشتراكي.

وقد أعطت الشيوعية، عام ١٩٢٩ فعلاً، وبصورة متزايدة الوضوح عام ١٩٣١-١٩٣٢ وحتى ١٩٣٣-١٩٣٤، المثل حول العروبة. فقد كان الحزب الشيوعي السوري (لم يكن يقال "اللبناني" أبداً) مترابطاً مع الحزب الشيوعي الفلسطيني. فنحن الآن في زمن مؤتمر حيفا العمالي العربي (كانون الثاني ١٩٣٠) وتوجيهات الأممية لتشكيل اتحاد عربي للأحزاب الشيوعية. وكان تأثير الأممية يمارس من خلال المستشارين الجدد والقادة الشباب المؤهلين في مدرسة موسكو. وهكذا نودي بمنظور الوحدة العربية، بل ودخل عن طريق هذه الأحزاب الشيوعية الهزيلة. وكان الهدف هو "بلوغ الاستقلال السياسي الوطني وخلق عدد من الدول العربية يمكن، فيما بعد، أن تتحد، بموجب إرادتها الخاصة، على أساس مبادئ اتحادية". وهذا الاتجاه لقي شيئاً من الموافقة الوطنية في الشرق الأدنى، ولكنه لقي القليل منها ما وراء هذه المنطقة، مصر مثلاً.

الاختراق الصعب للاشتراكية والشيوعية في مصر

اليقظة تعود، هنا أيضاً، إلى الحرب وما بعدها. فمنذ سنوات الحرب الأخيرة، هيأت إضرابات لمرحلة هياج ١٩١٩-١٩٢٠ الكبرى (إضرابات مشاغل السجائر، عام ١٩١٧-١٩١٨، في الاسكندرية، إضراب ترامات القاهرة، عام ١٩١٨، ثم إضرابات

عمال الخطوط الحديدية والمياه والمطابع) وقامت صلة بين أنشط النقابات لبعث نقابة الصناعات اليدوية (المؤسسة عام ١٩٠٩). ولكن اعتقال الوفد المشكل لمفاوضة الإنكليز أثار موجة عنيفة مزجت المظاهرات الجماهيرية بالعمل النقابي وغمرته. ولكن الزوبعة كانت أيضاً مناسبة لبروز نقابية عمالية حقاً ولظهور الشيوعية.

وشباط ١٩٢١ هو الذي تشكل فيه، في الاسكندرية، الاتحاد العام للعمل الذي ضم، آنذاك، ٣٠٠٠ عضو (٢٠ نقابة من ٤٣) وسيضم، عام ١٩٢٣، ٢٠٠٠٠ عامل. ودعم الاشتراكيون المصريون والأجانب هذه المبادرة. وولد الحزب الاشتراكي المصري، فعلاً، بصورة موازية، في آب ١٩٢١ بتوحيده بين مجموعات من جنسيات مختلفة غالباً في الاسكندرية وأكثر غلبة للمصريين في القاهرة. وأعلن الاتحاد العام للعمل ميله إلى الأممية النقابية الحمراء. وقرر الحزب الاشتراكي المصري، في تموز ١٩٢٢، الانضمام إلى الأممية الشيوعية، ولكن الشروط جعلت مثقفين، مثل سلامة موسى، يتراجعون. ولم يتخذ الحزب، إلا في كانون الثاني ١٩٢٣، اسم الحزب الشيوعي بصيرورته فرعاً للأممية الشيوعية. وقد ضم حوالي ١٥٠٠ عضو عام ١٩٢٤. وكان دخول الماركسية من صنع مثقفين مثل روزنتال، "الأب الروحي الحقيقي للشيوعية المصرية" الذي نجح في تبسيط *رأس المال* في مقالات نشرت باسم مستعار في *الأهرام*. وكانت الشيوعية تسند التنظيم النقابي كما يبدو، في الاسكندرية، من تقاسم المقر نفسه بين الحزب والاتحاد العام للعمل. وساند الشيوعيون حركات احتلال المضربين (عمال الترام والخطوط الحديدية) للمشروعات. وعندما وصل *الوفد* إلى الحكم في نهاية كانون الثاني ١٩٢٤، كانت أول مبادرة له هي التحول ضد الحركة العمالية بإجلاء العمال عن المصانع دون أن يخلو الأمر من مقاومة، كما في الاسكندرية. وسبب القمع أضراراً. ففي أيلول ١٩٢٤، انصبت عقوبات ثقيلة على النقابيين والشيوعيين. وقد مات المحامي اللبناني الأصل، أنطون مارون، القائد الشيوعي في السجن نتيجة لإضراب عن الطعام. واستمر الحضور

الشيوعي بعد ذلك في عمل سري هزيل. وكان يتخفى في جريدة *الحساب*، "جريدة الطبقة العاملة المصرية" التي شنت حملة من أجل استقلال النقابية العمالية. وبالفعل، فقد كانت محسوسة في أكثر التجمعات النقابية راديكالية حتى عندما تدجن الحركة. وكانت مواقفها هي مواقف الأممية بقدر ما تقوم الاتصالات. ففي بداية الثلاثينات، كانت الحركة الشيوعية المجزأة جداً في موقف معارضة تامة حيال *الوفد* الذي كانت تهاجمه بوصفه "قومياً-إصلاحياً استسلامياً ومعادياً للثورة". وكانت تريد أن تحل محله جبهة أو، بالأحرى، "الجبهة العربية الثورية المعادية للإمبريالية".

وغذت اللهيب الاشتراكي أو الثوري مجموعات صغيرة منشقة مثل مجموعة روزنتال في الاسكندرية المعارضة للأممية الشيوعية وترغب في تنظيم طليعي أيضاً، مثل مجموعة سلامة موسى في القاهرة، وتميل إلى حزب العمل. ونادت باشتراكية شرعية *الجريدة الاشتراكية السياسية* التي صدرت منذ ١٩٣٠ بمبادرة من محمود العرابي الذي كان ضحية للقمع عام ١٩٢٤ وأفرج عنه عام ١٩٢٧. وقد بسطت الجريدة الأفكار العمالية وقدمت معلومات حول تشريع العمل في الخارج وحول الحركات العمالية الدولية. وكانت، خاصة، منبراً للقادة النقابيين، مثل سعيد قنديل، الذين يريدون إعادة إعطاء الحركة العمالية استقلالها. ونلقى هذا الاتجاه، عام ١٩٣١، في محاولة لتأسيس حزب عمل مصري شارك فيها سلامة موسى، ولكن المحاولة لم تصمد أمام الانقسامات.

وتفسر هذه الهشاشة للاشتراكية والشيوعية بفقدان الاتصال مع الحركة النقابية. وهذا برهان عكسي بالقياس مع ما كان يجري في سورية ولبنان، بل وفي فلسطين والعراق. وقد زال الاتحاد العام للعمل، ولم تكن للمنظمات السياسية، دون قاعدة عمالية، سوى حياة مجموعات مبعثرة. ولكن ذلك كان بمثابة الإعلان عن ظاهرة أخرى طويلة الأمد في مصر: فقد وضعت النقابية تحت تبعية الأحزاب الوطنية أو تحت وصاية زعيم جعل من المنظمة النقابية ميدانه أو مجموعة ضغطه. فقد أعطى *الوفد* نفسه فعلاً،

بفضل انتصاره الشعبي عام ١٩٢٤ ثم تصاعدت شعبيته بعودته إلى المعارضة في أزمان القمع الإنكليزي، تنظيماً نقابياً تابعاً: اتحاد النقابات العمالية في وادي النيل الذي تأسس في نيسان ١٩٢٤ برئاسة "زعيم العمال" عبد الرحمن فهمي الذي كان محاطاً بشخصيات وفدية. ولم تكن هناك مؤتمرات، وكان منح الثقة يتوج الاجتماعات والمهرجانات ضمن حماسة نجاح الحركة الوطنية الوفدية. وحوالي نهاية ١٩٢٤، أعلنت ١٢٠ نقابة عن ١٥٠٠٠٠ عضو. ولكن *الوفد* لم يستطع قط أن يعطي العمال سوى لجنة تحكيم ولجنة برلمانية لدراسة تشريع العمل. وأدى سقوط *الوفد* أيضاً إلى زوال الاتحاد النقابي منذ نهاية ١٩٢٤. وكان الاتحاد الجديد الذي شكل، عام ١٩٢٨، الاتحاد العام للنقابات العمالية في الإقليم المصري، في البدء، تحت إشراف وفدي في شخص رئيسه محمد آغا وأمينه العام أحمد اسماعيل اللذين حصلا على اعتراف المكتب الدولي للعمل واتحاد أمستردام النقابي الدولي، ثم انتقل إلى الوقوع تحت نفوذ الأحرار الدستوريين دون أن يخلو الأمر من فقدان لعناصر. وحصل التجدد مع وصول الأمير عباس حلمي إلى رئاسته عام ١٩٣٠ وكان يفيد من الشعبية التي كان يضفيها عليه كونه من سلالة محمد علي. وقد جعل من النقابية همه وأطلق حملة للمساواة بين العمال المصريين والأجانب والاحتفاظ بـ٨٠٪ من الوظائف للمصريين. وضاعف القمع، عام ١٩٣١، نجاحه. فقد دافعت عنه الاتحادات العمالية البريطانية والاتحاد النقابي الدولي ومكتب العمل الدولي وحصلت على تنازل في إنشاء مجلس أعلى ومكتب للعمل في مصر عام ١٩٣٢. ونمت هذه النقابية المعترف بها نمواً عظيماً وقد جرى الحديث عن ٣٠٠٠٠٠ عضو وقد سمحت هذه القوة الجماهيرية، على الرغم من تضخيم الأرقام، للأمير بالضغط على الإدارة البريطانية لمكتب العمل وبتنظيم مظاهرات وطنية سار فيها العمال مرتدين زياً موحداً ويؤدون التحية تقليداً للتحية الفاشية. وكانت ذروة الحركة عندما اعتقل الأمير من جديد عام ١٩٣٤. وكان *الوفد* قد تباعد عن الحركة. ألم يدعم عباس حلمي تشكيل حزب العمل المنافس

عام ١٩٣١، ثم جر الحركة إلى استعماله الشخصي؟ وفي عام ١٩٣٥، أعاد *الوفد* تكوين تنظيمه النقابي الخاص. إن تبعية النقابية هذه للوطنية المصرية وغرقها فيها جعلا راديكالية الشيوعيين البروليتارية، وكانوا يناضلون في سبيل الوحدة العربية فوق ذلك، ضعيفة التأثير. وكان التأثير الاستعماري في المغرب يبعد، بصورة أوضح أيضاً، الحركة العمالية عن منظور اشتراكي عربي.

الشيوعية أمام الاشتراكية الاستعمارية في المغرب

أمام هزات الحرب وما بعدها والمقاومة التي استمرت في ليبيا والريف والآثار الاجتماعية لتعبئة جنود وعمال من سكان المستعمرات، ثم عودتهم وبداية الهجرة الجزائرية والمراكشية، بقيت الاشتراكية الاستعمارية، تلك التي كان يحملها الموظفون والعمال الأوروبيون، غير مبالية، نسبيّاً، لاستغراقها في معركتها المطلبية حيال السلطات الفرنسية وفي معارضتها لقادة الاستعمار. وحافظت الوطنية المدينية على مسافاتها مع التحرك الإضرابي وحركات القاعدة. وبرزت الشيوعية من مصفوفة الاشتراكية الاستعمارية، بشكل جذري في تونس، وبمشقة في الجزائر، ولم تكن قد دخلت بعد، إن صح هذا القول، إلى مراكش. وكانت توفر في تونس وحدها، إمكانية تحالف فورية مع النضالات الوطنية. وكان العمال المحليون والمستخدمون وصغار الموظفين على صلة ثابتة بالعمال الأوروبيين. ويحدد الاتساع المشترك للعملين المأجورين التطور النقابي على هذا الخط الحساس. وكانت الشيوعية في الجزائر وتونس، بتوطنها المزدوج، تقع على هذا المفصل. ولكن دخول حركة ثورية حيز العمل بقي ضيقاً، بالقياس مع عمق البلاد وردود الفعل الدفاعية الثقافية، وكذلك بسبب القمع، بل وعاد إلى السقوط قبل أن يعرف في الثلاثينات أخبار المواجهة مع الحركات الوطنية.

ولم يكن الحق النقابي معترفاً به في المحمية المراكشية، ولن يرخص للحزب الشيوعي قبل ١٩٣٦، وبقي مسكوتاً عنه فقط. وكان كل شيء يجري كما لو كان استعمار

السكنى (٦٠٠٠٠ أوروبي عام ١٩١٩، أكثر من ١٠٠٠٠٠ عام ١٩٢٦، و٢٠٠٠٠٠ عام ١٩٣٦) يعيد خلق شروط التوطن الأول للاشتراكية والنقابية في الجزائر وتونس ما قبل ١٩١٤. فقد نشأت، في البداية إذن روابط موظفين، وخاصة رجال تعليم، وفي الدرجة الأولى معلمين. فقد كان في مراكش، قبل ١٩٢٦، ٨٥٠ معلماً من حوالي ألف رجل تعليم فرنسي. وكان هناك عدد معادل لذلك، تقريباً، من عمال البريد والخطوط الحديدية. وفي عام ١٩٢٣، وصل مناضلون فرنسيون شبان، ومعلمون خاصة، مطبوعون بالاتحاد العام الوحدوي للعمل، وهو نقابية وحدوية مصطبغة بالشيوعية. إلا إن عمال الخطوط الحديدية هم الذين تميزوا بأكبر حد من القوة لقيادتهم إضراباً عام ١٩٢٦، في أوج حرب الريف. ونظم على هذا الأساس اتحاد اشتراكي. ولاذ المناضلون الميالون إلى الشيوعية بالفروع الاشتراكية التي وجدت، عام ١٩٢٥-١٩٣٦، في الرباط والدار البيضاء ومراكش وفاس ومكناس وأوجدة وصافي. وفي حين خيم الصمت، باستثناء بعض إرساليات لمنشورات، في برهة حرب الريف، فإن أول دوي كان مظاهرة عام ١٩٢٧ أمام القنصلية الأمريكية في الدار البيضاء دفاعاً عن ساكو فنزيتي. وقد طرد مشتركان بارزان، وكانت تلك مناسبة محاكمة بارزة قام، فيها، بالدفاع المحامي الاشتراكي الفرنسي روبير-جان لونغيه.

وتلقت الوطنية المراكشية، في أحد اتجاهاتها، التأثير الاشتراكي الفرنسي، ولكن ذلك كان في باريس، في أصولها الطلابية، أكثر منه في الرباط. وهذه المجموعة هي التي تجمعت حول مجلة *المغرب* (١٩٣٢) التي كان يديرها روبير-جان لونغيه نفسه والتي أطلقت، في مراكش، عام ١٩٣٣، *عمل الشعب* وقدمت، في تشرين الثاني ١٩٣٤، *خطة إصلاحات مراكشية*، وهي برنامج تعديل للحماية يشمل اقتراحات تشريع للعمل والمطالبة بالحق النقابي. وكان هذا تعبيراً إصلاحيّاً وثقافيّاً عن معارضة للحماية، في حين كانت النداءات ضد سياسة المقيم البربرية والتبشيرية تلقى صدى شعبيّاً، وفي حين أعلن

في فاس، عام ١٩٣٤، السلطان الشاب ملكاً. وحلت مظاهرات المدن الوطنية محل مقاومة البلد الجبلي.

وعند هذه النقطة، تحركت النقابية والاشتراكية. فقد دعا المكتب الفرعي للحزب الاشتراكي الفرنسي في مراكش إلى مؤتمر في بور ليوتي من أجل "مناقشة قضايا مراكشية محلية حصراً" (حزيران ١٩٣٤). وصرح القرار بأن الاشتراكيين لا يستطيعون "أن يتضامنوا، باسم صراع الطبقات والأممية، مع القومية والعنصرية المراكشية". فالحاجز الاستعماري قائم، ولكن الاشتراكيين يقولون أنهم مستعدون للدفاع عن البروليتاريا المستعمرة. وفي هذه البرهة، بدأ العمال المراكشيون في ارتياد بورصتي العمل في الدار البيضاء وبور ليوتي وظهر داخل الحزب الاشتراكي الاتجاه الذي حضر لخروج الشيوعيين الذي سيجري عام ١٩٣٦. وكانت الشبيبة الاشتراكية التي تكونت في محيط الثانويات أكثر انفتاحاً على المسألة المراكشية. وقد تخللت أسبوعية الحزب الاشتراكي الفرنسي الجديدة، ***مراكش الاشتراكية***، تيارات مؤيدة للشبان الوطنيين. وفي عام ١٩٣٦، ظهرت مفارقة: فقد كان سكرتير الفرع الاشتراكي تروتسكيّاً، وكان معاونه شيوعيّاً. وأذعنت الاشتراكية الاستعمارية أمام ظهور الشيوعية. وكان يحرك الاشتراكية معلمون وموظفون، وكان لها طابع علماني بارز وتؤمن بالتمثل عن طريق المدرسة وتنظم تضامنيات وتعطي المراكشيين أمثلة ممارسة نقابية وسياسية، ولكنها لم تكن تختلط بهم أبداً. وكان مسار الشيوعية داخل الاشتراكية مزدوجاً: فقد كانت ثقافية: شيوعية المدرسين ومجموعات الطلاب تقوم بالتعريف على الماركسية في حلقات دراسية ومحاضرات في الرباط والدار البيضاء، ولكنها أيضاً نضالية ثورية، أكثر شعبية في تجمعاتها الإسبانية. وانتشرت النقابية الحمراء عن طريق عمال الخطوط الحديدية أكثر منها عن طريق عمال البريد في الدار البيضاء التي أصبحت المتروبول العمالي، وفي كوريبغة ولويس جنتيل، المركزين الفوسفاتيين. وهكذا ظهر تعبيرها الثوري في منشورات: فقد صودرت

رزمتان من *مراكش الحمراء* في بداية ١٩٣٥، وكانت تدعو المراكشيين إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي.

ولم تكن الحركة الشيوعية في الجزائر، في البداية، سوى استمرار للفروع الاشتراكية كما تبين قضية سيدي بلعباس. فقد كان على الأممية الشيوعية أن تبذل جهداً كبيراً لتؤمن التبني القسري إلى حد ما لهدف استقلال الجزائر. وكان ضعف التوطن والعقيدة يعوض بقوة الجذب النقابي، في انتظار العدد، الذي كان يجمع، على وجه الدقة، أوروبيين وجزائريين. ولكن التجدد، أو بالأحرى، فرص حصول توجه وطني تحرري ذي مركبة عمالية سوف تأتي من الهجرة، بواسطة *نجمة شمال أفريقيا*.

كانت الفروع الاشتراكية في المحافظات الجزائرية التي كانت إذن جزءاً من الحزب الاشتراكي الفرنسي تضم، عام ١٩١٩، ما يقرب من ١٢٠٠ عضو كلهم، تقريباً، أوروبيين. وكانت تحرز بعض النجاحات الانتخابية في حدود عمليات الاقتراع المتاحة للفرنسيين والتي لا تكاد أن تنفرج للجزائريين. وللمرة الأولى، كان هناك مستشار عام اشتراكي، مستشار وهران، البروفسور شارل-أندريه جوليان الذي أصبح، عام ١٩٢٠، مندوباً دائماً للدعاية في شمال أفريقيا، مندوباً اشتراكيّاً، أولاً، ثم شيوعيّاً. وبالفعل، فإن شبه إجماع الفروع الاشتراكية، باستثناء قسنطينة حيث توفرت أغلبية مريحة فقط، اختار في مؤتمر تور الفرنسي الانضمام إلى الأممية الشيوعية، أي إلى الحزب الشيوعي (بـ٣٤ تفويضاً من ٤١). ويقابل هذا الاختيار، ولو بشكل مبهم، ردود الفعل الجذرية لهذه الاشتراكية المترسخة، من قبل، في النـزعة الجمهورية المتطرفة، في علمانية المعلمين، في المعارك الاجتماعية للنقابية الأولى لعمال الخطوط الحديدية والمرافئ، في عداء الموظفين للمعمرين. وفي الاتجاه نحو الحزب الشيوعي، اختار اشتراكيو الجزائر، ببساطة، الحل الأكثر يسارية. فقد فرضت الأممية الشيوعية أكثر مما فرض فرعها الفرنسي الذي لم يكن قد كون فكرته حول المسألة الاستعمارية، على هذه الاشتراكة الاستعمارية، أو اشتراكية

النية الحسنة، أن تتخذ موقفاً لصالح الاستقلال، أي قبول الأطروحات اللينينية حول المسألة الوطنية والاستعمارية. وتكشف مراحل هذا التبني عن الانقسامات. فربيع ١٩٢١ هو الذي اقترع فيه (جدول أعمال شعبة سيدي بلعباس في ٢٢ نيسان) على القرار الشهير الذي يعلن التمسك بإخضاع تحرر البروليتاريا المحلية للثورة في المتروبول نظراً لدونية المسلمين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعنوية. وقد أدين البورجوازيون الوطنيون العرب بوصفهم إقطاعيين. وأيدت معظم الفروع وجهة النظر هذه، ممثلة عليها بتوجهاتٍ عنصرية في ردها على تحقيق للمندوب الدائم شارل-أندريه جوليان. ورداً على نداء الجهاز التنفيذي للأممية الشيوعية لتحرير الجزائر وتونس الذي أطلق في أيار ١٩٢٢، كررت فروع الجزائر رفضها لكل قومية جزائرية وكذلك النضال من أجل الاستقلال. وتحول تدخل الأممية الشيوعية إلى إنذار. واستقال سكرتير الفروع مكسيم غيون، صاحب القرارات والغيدي القديم ورائد النقابية والاشتراكية في الجزائر عام ١٩٢٢، وتبعه كثير من الأعضاء. وسوف تهاجم الأممية العنصرية والأحاديث النخّاسية لهؤلاء الشيوعيين الزائفين في سيدي بلعباس. وهي شيوعية زائفة، ولكنها قلب الاشتراكية الاستعمارية المبررة عبر "أصولية" ماركسية جيدة. فلم يكن يمكن تصور الاستقلال الوطني إلا كنتيجة للنمو الرأسمالي. وكان الاستعمار يضع الجزائر على هذه الطريق، وسوف يكون لحاقها بالمتروبول الذي يكون قد أصبح اشتراكيّاً أشد بساطة في نهاية هذه الطريق. وفي انتظار ذلك، يجب فضح أضرار الاستعمار والرأسمالية المتراكبة وجذب "المسلمين" إلى الممارسة النقابية والتعاونية وإخراجهم من تخلفهم الثقافي، بل من التعصب الذي كان يبعدهم، فضلاً عن ذلك، عن التطور الوطني. وفي هذه البرهة، أو في الأشهر التي تلت، وتطبيقاً لقرار الأممية، غادر الماسونيون، أيضاً، الفروع الشيوعية بحيث لم يبق سوى ٣٠٠ أو ٤٠٠ عضو، في حين كانت الفروع الاشتراكية تعيد تكوينها بأعداد من المستوى نفسه.

إلا إنه بقي هناك شيوعيون، وجاءت انضمامات جديدة من النقابية العمالية والشباب. وهذان هما مصدرا البقاء. وكانت إضرابات ١٩١٩-١٩٢٠، ولاسيما إضرابات عمال الخطوط الحديدية، ثم إضرابات عمال مرفأ وهران، قد أثارت بعثاً نقابيّاً حتى لو لم يتم بلوغ رقم ٢٠٠٠ نقابي جزائري مقابل الضعف لدى الأوروبيين كما كان يعلن. وتراجعت هذه الحركة عام ١٩٢١ وانقسمت. ولكن حضوراً جزائريّاً ملحوظاً بقي في الاتحاد الشيوعي الصبغة، الاتحاد العام الوحدوي للعمل. وبقيت الشيوعية والفوضوية تتوضعان فوق بعضهما البعض طواعية، وهو ما كان يمكن تبينه في جريدة ***النضال الاجتماعي***. فهنا، أيضاً، بدت الشيوعية استمراراً للنقابية الثورية. ولم تكن هذه الأخيرة، في مثلها الفرنسي، تحسب حساباً للمسألة الوطنية، بل كانت مرتبطة بالثورة البروليتارية. ومن هنا جاء انجذابها إلى السوفيات. وقد قبل هؤلاء المناضلين، عندما أصبحوا شيوعيين، استقلال الجزائر لأنهم كانوا يفكرون أولاً في الثورة، في فرنسا كما في الجزائر. ولم يكن لأسبقية الثورة في المتروبول وجود لديهم. فقد كانوا أنصار الثورة في مكانها. وانضم أيضاً إلى الشيوعية شباب، "شباب جزائريون" بالمعنى الحقيقي للكلمة، أي قادمون من حركة الشباب الجزائري، وأعضاء جدد شكلوا أوائل الشبيبة الشيوعية. وسوف تختار الأممية الشيوعية من بينهم طلاباً لمدارس التأهيل التابعة لها.

إلا إن الشيوعية لم تنته من فقدان الأعضاء. فقد تركها، عام ١٩٢٦ أيضاً، بعضهم مثل فكتور سبيلمان، وهو مستوطن قديم ولكنه كان، منذ ما قبل ١٩١٤، مدافعاً عن الصغار فرنسيين كانوا أم جزائريين، مستوطنين صغاراً أم فلاحين معوزين من الأرياف أم بروليتاريين. وعلى الرغم من أن هذا التيار كان من شأن أقلية فإنه كان ثابتاً في الاشتراكية الاستعمارية. وكان يتولى الدفاع عن البسطاء، وكان يريد أن يكون ***صلة الوصل***، بموجب اسم الجريدة التي كان فكتور سبيلمان يصدرها، بين المعمرين أصحاب

النوايا الحسنة والوطنيين الإصلاحيين. أما الشيوعية، فقد كانت تكيف توجهات الأممية مع الجزائر. فقد أبرز مؤتمر ١٩٢٥ الذي أشرف على توحيد المنطقة الشيوعية، لأول مرة، اقتراح إصلاح زراعي. وقد دافعت هذه الشيوعية، ووحدها لزمن طويل، عن شعار استقلال الجزائر، كمبدأ إلى حد ما، ولكن ذلك كان باقتناع عززه تعدد التوترات والاستبعادات نفسها التي كان يغذيها تعصب تلك المرحلة. فبعد ١٩٢٦، لم يبق في مناطق مدينة الجزائر وبرج بو عريدج وبليدا وقسنطينة ومسكرة ووهران وصطيف سوى ٢٠٠ شيوعي. ولن يعودوا، عام ١٩٣٢، سوى ١٥٠ ليرتفع عددهم، من جديد، إلى ٥٠٠ في بداية ١٩٣٥. وكان خطاب في قسنطينة، عام ١٩٢٧، هو الذي أطلق، فيه، ألبير سارو، وزير الداخلية الفرنسي آنذاك، وكان رجلاً استعمارياً، صيحة الحرب ضد الشيوعية: "الشيوعية، هذا هو العدو". وهذه الشيوعية هي التي دفعت إلى الأمام بالنضالية النقابية لاتحاد العمل الوحدوي. وكانت قتالية عن طريق إضرابات عمال التنظيفات في مدينة الجزائر وعمال مرفأ مستغانم وخاصة، عام ١٩٢٩، إضراب عمال مرفأي أرزيف ووهران (٣٠٠٠ عامل بينهم ٦٠٠ أوروبي فقط). وكان القمع ثابتاً. وسوف ينظم اتحاد العمل الوحدوي مظاهرات ضد الاحتفالات بالذكرى المئوية لغزو الجزائر. ووصل بعض الغليان إلى عمال منطقة وهران الزراعيين أنفسهم. وضمن خط الأممية النقابية الحمراء الذي يؤجج الروح الطبقية وخط الأممية الشيوعية الذي كان يدعم منظور تحرير عربي موحد في ذلك التاريخ، انعقد في مرآب، لعدم توفر بورصة عمل الجزائر، في ١٥ حزيران ١٩٣٠، مؤتمر الجزائر العمالي العربي الأول: وقد شارك فيه ٧٥ مندوباً جزائرياً أتوا من ١٤ منطقة (١٠ من عمال الترام، ١٠ من عمال الخطوط الحديدية، ثم عمال بناء ومرافئ الخ...). وقد تحدث مندوبو تلمسان باسم عمال الأرياف، وهذا التمثيل يشير إلى القاعدة النقابية التي تجمع من الأعضاء (حوالي ١٠٠٠٠) بقدر ما يجمعه الاتحاد العام للعمل الاشتراكي الصبغة، المشكل،

بصورة أساسية، من موظفين (منذ ١٩٢٨) وعمال بريد وعمال مرافئ ومعلمين وموظفين في الثانويات وعمال بحريين الخ... والذي كان الجزائريون غائبين عنه، من حيث مشاغله على الأقل. ومنذ عام ١٩٢٩، مضت أمنيات اتحاد العمل الوحدوي، على العكس من ذلك، صراحة، نحو تشكيل اتحاد عام جزائري للعمل. بل وإن الأممية الشيوعية كانت تتمنى، منذ ١٩٢٦، في برهة إطلاق الرابطة المعادية للاستعمار والإمبريالية، أن يتحول فرع الحزب الشيوعي الفرنسي إلى حزب شيوعي جزائري. ولكن اللجنة الاستعمارية للحزب الفرنسي الذي بقي نشاطه ضعيفاً ومتقطعاً لم تشجع على سلوك هذا الدرب الذي كان القمع يعيقه. وربما كان هذا السياق هو الذي يفسر ارتسام بداية لحزب وطني ثوري شيوعي النـــزعة (الجزائر-بوفاريق-فيليبفيل) بين ١٩٣٠ و١٩٣٣. وانطلاقاً من ١٩٣٤، استعادت الشيوعية، في حركة معارضة الفاشية التي كان عليها أن تبذل جهداً قوياً حيال روابط اليمين المتطرف التي كانت تجذب المستوطنين، القدرة على الاجتذاب ونمت من جديد في ظل تعايش أوسع بين الأوروبيين والجزائريين، في الساعة نفسها التي كان يعود، فيها، إلى الجزائر، مناضلون كونتهم ***نجمة شمال أفريقيا***، المنظمة التي ولدت من العداء الشيوعي للاستعمار في العشرينات وكبرت بصورة موازية للشيوعية في المهجر الفرنسي للجزائريين.

وكان شباب جزائريون، من قبل، وفي الجزائر نفسها في بداية العشرينات، قد بدؤوا في النضال في تيار "الشباب الجزائريين" الذين كانوا يدافعون عن التمثل كوسيلة لبلوغ الحقوق السياسية بالمطالبة بتمثيل في البرلمان الفرنسي، ولكنهم كانوا يريدون، بصورة أقوى أيضاً، تأمين التقدم الثقافي والاجتماعي للجزائريين وحماية الماضي والخصوصية الإسلامية والعربية بالنسبة لبعضهم. وكان تبادل المقالات والمحررين شائعاً بين جريدة الشباب الجزائريين، ***الإقدام***، والجريدة الشيوعية، ***النضال الاجتماعي***. ومن المؤكد أن الشيوعيين تباعدوا، بين ١٩٢٠ و١٩٢٣، عن الإصلاحية الوطنية التي كانوا يرونها

بورجوازية، ولكن تقارباً جرى، بدءاً من ١٩٣٠، في البرهة نفسها التي مضى فيهاالأمير خالد، أحد قادة الشباب الجزائريين، إلى المنفى في الشرق. وقد جرى هذا التقارب عن طريق تطرف لدى الشباب الجزائريين والاعتراف الشيوعي بإمكانيات التحالف في النضال الوطني. وسمح التوارد مع الشباب الجزائريين، عام ١٩٢٥، بتسجيل اسم الأمير خالد على القائمة المقدمة باسم الكتلة العمالية والفلاحية (هذه هي الصيغة الشيوعية) للانتخابات البلدية في مدينة الجزائر. واستخدم هذا التحالف في رعاية *نجمة شمال أفريقيا* التي ستضع نفسها تحت رعاية الأمير خالد مستفيدة من جولة المحاضرات التي قام بها إلى باريس عام ١٩٢٤.

ولكن *نجمة شمال أفريقيا* لم تقم، رسمياً، في باريس إلا في آذار ١٩٢٦. وقد نشأت، في الوقت نفسه، من الاتحاد الاستعماري الذي كان يجمع، في باريس، الاستعماريين الميالين إلى الشيوعية أو الشيوعيين حول نغوين إي كوك (هوشيه مينه) وجريدة *الباريا*، ومن هذا الوسط الذي لا يتميز عنه كلياً الذي هو وسط المهاجرين الاستعماريين في اتحاد العمل الوحدوي. وقد وجدت الهجرة الجزائرية إلى فرنسا التي انخفضت بعد الحرب، في نهاية العشرينات، أعداداً اقتربت من مئة ألف. وشغلت قطاعاً تجارياً وشكلت، خاصة، بالفعل، يداً عاملة صناعية وللبناء. وكان أول محرك *لنجمة شمال أفريقيا* الشيوعي الجزائري المقيم في باريس عبد القادر حاج علي الذي وصل الأمر به إلى حد ترشيحه على القائمة الشيوعية للانتخابات الباريسية في أيار ١٩٢٤. *فنجمة شمال أفريقيا* وجدت نفسها إذن لدى ولادتها، في توافق مع النواة الشيوعية المعادية للاستعمار ومع الأممية الشيوعية التي أسست، في آب ١٩٢٦، الرابطة ضد الإمبريالية لدعم حركات التحرر الوطني، خاصة في العالم العربي أكثر منها مع الحزب الشيوعي (وحاج علي، على كل حال، عضو في لجنته المركزية). وعقدت الرابطة مؤتمرها الأول في بروكسل عام ١٩٢٧ (١٠-١٤ شباط)، وطالب، فيه، باستقلال الجزائر مصالي الحاج الذي سيصبح، بفضل بلاغته، الناطق بلسان

نجمة شمال افريقيا التي كانت ما تزال تربطها صلة وثيقة باتحاد العمال الوحدوي والشيوعية، وصوت استقلال الجزائر في الإطار العربي. واتصل مصالي الحاج في مؤتمر بروكسل بشكيب أرسلان. وفي المؤتمر الثاني للرابطة الذي انعقد في فرانكفورت في تموز ١٩٢٩، ظهرت توترات بين الشيوعيين الفرنسيين والجزائريين. ويبدو أن الصلات بين الحزب الشيوعي و***نجمة شمال افريقيا*** قد تراخت في ظل عنف القمع وكذلك، بصورة مؤكدة جدّاً، من جراء خصومات تنظيمية. وفضلاً عن ذلك، كان الحزب الشيوعي واتحاد العمل الوحدوي و***نجمة شمال افريقيا*** في طور فقدان لأعضاء. واعتباراً من ١٩٣٢ ، أعاد جهد نضالي عنيد إطلاق ***نجمة شمال افريقيا*** في المنطقة الباريسية ثم في منطقة ليون. وكان الشيوعيون ما يزالون موجودين، ولكنهم غالباً ما فوجئوا أمام منظمة آخذة في الاستقلال. وبلغ عدد أعضائها ما يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف عضو. وكانت جريدة ***الأمة*** تطبع ٦٠٠٠ نسخة. وفي أيار ١٩٣٣، زودت نجمة شمال أفريقيا نفسها بأنظمة جديدة وبرنامج بقي قريباً جدّاً من البرنامج الشيوعي: إلغاء قانون السكان المحليين، إصدار عفو، الحريات في الجزائر، التعليم باللغة العربية، وصول كل الجزائريين إلى كل الوظائف، وخاصة مجلس جزائري منتخب بالاقتراع العام. ولكن البرنامجين الاقتصاديين أخذا في التمايز: فقد ألح الشيوعيون على الإصلاح الزراعي، في حين ركز ميثاق ***نجمة شمال افريقيا*** على تأميم الأملاك الكبرى ومراعي الملكية المتوسطة، وليس الصغيرة فقط، بوصفهما جزائريتين. فقد تغلب المطلب الوطني على جبهة طبقة ضد طبقة. ولم يكن هذا الأمر هو التباين الحقيقي. فالحاجز كان يأتي، بالأحرى، من تنافس المنظمتين على أن صياغة هذا البرنامج يعني أن ***نجمة شمال افريقيا*** لم تعد رابطة مهاجرين فقط، ولا منظمة جماهيرية للحزب الشيوعي، بل أصبحت، هي نفسها، حزباً سياسيّاً. وجاء القمع في فرنسا ليضرب أيضاً بين ١٩٣٤ و١٩٣٥، القادة ومصالي نفسه. واتخذت الحركة لزمن ما اسم ***نجمة شمال افريقيا المجيدة***. إلا أن الأزمة الاقتصادية حملت في هذا السنوات، وخاصة منذ ١٩٣٢، عمالاً كثر ربما بلغ عددهم ما يتراوح بين ٢٠ و

٣٠ ألفاً سوف يمهدون التربة لانتقال ميدان نجمة شمال أفريقيا. وكانت هذه المرحلة الأولى للمصالية تكرر، بالتحالف مع الشيوعيين، ما جرى في تونس، في المعركة المشتركة للشبيبة الشيوعية وأول نقابية وطنية منذ ما قبل ١٩٢٦.

وعلى الرغم من أن توزع التفويضات في مؤتمر التأسيس الفرنسي للحزب الشيوعي (تور، كانون الأول ١٩٢٠) كان لصالح الانضمام إلى الأممية الشيوعية (٦ تفويضات من ٩)، فإن اشتراكيي تونس بقوا هم أنفسهم دون أن ينجزوا وقت تدريب داخل فرع شيوعي. ذلك أن الاشتراكية الاستعمارية في تونس وجدت نفسها أمام وطنية راسخة، من قبل، ومتنوعة. وكانت الحركة الإصلاحية السابقة لعام ١٩١٤ تتميز بدفاعها عن صلات تونس الثقافية مع الشرق عربياً كان أم تركيّاً. ولم يكن الأمر يخلو من صلات لها مع الأوساط الاشتراكية في فرنسا، ولكن ذلك كان مع شخصيات مهتمة بالمسألة الاستعمارية وسوف تنتقل إلى الشيوعية. وكتاب شيخ ثعلبي المنشور بدءاً من سنة ١٩١٩، *تونس الشهيدة*، الذي يوحي بالقومية كان قد حضر بمساعدة المحامي سقا الذي كان يعمل في مكتب المحامي الفرنسي برتون، المدافع المعتاد عن المستعمَرين المقدمين إلى المحاكمة والذي سيكون عما قريب، في موضوع الاستعمار، أحد الناطقين بلسان الحزب الشيوعي في باريس. ونفهم عداء الاشتراكيين لهذا التطور الوطني الذي يهدد باستبعادهم على أنهم كانوا، على العكس من ذلك، يقاتلون من أجل اندماج المتطورين المستغربين. ولذلك كانوا يرون أنفسهم أقرب إلى الحزب الإصلاحي الذي أسسه، عام ١٩٢٢، أحد أنصارهم، المحامي حسن غيلاتي، والذي كان برنامجه يستلهم الليبرالية الأوروبية ويعلن انتماءه إلى الثقافة الفرنسية. ولم تكن هناك مع حزب الدستور سوى علاقات شخصية.

وبصورة إجمالية، كان الاتحاد الاشتراكي يمثل المعارضة الأوروبية لسلطة المقيم، وهو ما لم يكن مريحاً إلى حد كاف في مراحل القمع، ولكنه كان يدع أوقات هدنة من أجل المفاوضات مع الإدارة والحكومة الفرنسيتين التي كان يسهلها، فضلاً عن ذلك، الانتماء المشترك، إلى حد بعيد، إلى الماسونية. وكانت عقيدتهم هي عقيدة "الإخاء بين الأعراق" كما يقول العنوان الفرعي نفسه لجريدتهم، ***تونس الاشتراكية***، التي صدرت انطلاقاً من آذار ١٩٢١: "لفرنسا رسالة تاريخية تنجزها: تحرير الإنسان المحلي عن طريق النقابية والمدرسة..."، "الفرنسيون والإيطاليون والمالطيون والكاثوليك واليهود والمسلمون هم بوتقة الإخاء بين الأعراق..."، "سوف يعيش في تونس، دون تمييز بين الأعراق والجنسيات والأديان، شعب راشد، سيد لحقوقه ومصائره... الوطن التونسي يصنع كل يوم، إنه في حالة صيرورة". لقد كانت هذه أطروحة التشكل القومي بالامتزاج ضمن الأقلية نفسها، ما وراء ضروب اللامساواة والوقفة الاستعمارية. وكان الاشتراكيون، آنذاك، حساسين إلى أقصى الحدود للخطر الإيطالي. ولذلك أصبحوا حالاً مناهضين للفاشية وكبرت مصداقيتهم أيضاً في الوسط اليهودي الذي كان يخشى أثر الصراعات العرقية ويبحث، في التقدم الثقافي المتمثل، عن مخرج اجتماعي وسياسي. ولكن هذه الاشتراكية الاستعمارية لم تستطع الانفتاح إلا على التونسيين المتفرنسين، ولم تتصل قط، نظراً لعدم القدرة على التحدث بالعربية عموماً، بالجماهير التونسية. ولم تستطع، إذ ذاك، أن تترجم الدفاع عن الصغار، ضحايا التجاوزات الاستعمارية، إلا بأسلوب الشفقة. وهذه القطيعة هي التي نجحت الشيوعية الوليدة، بصورة استثنائية، وعلى الرغم من ضعفها العددي والقمع، في تجاوزها في التجربة النقابية للاتحاد العام التونسي للعمل.

وحتى قبل أن يتكون الاتحاد الشيوعي، كانت الشبيبة الاشتراكية قد أفسحت مكاناً للشبيبة الشيوعية، في ٢٠ أيار ١٩٢٠. وكان هؤلاء الشباب أول من انضم إلى الأممية الشيوعية، ولكن سرعان ما لم يقتصر اللحاق بهم على مناضلين جاؤوا من الحزب

الاشتراكي الفرنسي، بل شمل، أيضاً، عناصر مناهضة للتمثل ونقابيين حول مهندس المناجم روبير لوزون. وهذه المجموعة هي التي ستستعيد، في شباط ١٩٢١، إدارة جريدة ***المستقبل الاشتراكي*** ورئاسة تحريرها. وحلت الشبيبة الشيوعية في شباط ١٩٢١. وفي نهاية كانون الأول ١٩٢١، وفي مؤتمر لاغوليت، تنظم الاتحاد الشيوعي. ووجدت شعب أخرى فوق شعب تونس وفيريفيل وسوسة. فأرضية الانطلاق جاءت إذن من الشبيبة والنقابية الثورية كما كانت ما تزال تعبر عن نفسها في الشبيبة النقابية التي كان يقودها النقابي الإيطالي إنريكو كوستا بحيث أن النشاط الشيوعي ظهر فوراً في الإضرابات التي مددت، عام ١٩٢٠، إضرابات عمال الخطوط الحديدية والترام عام ١٩١٩.

ولكن الواقعة الرئيسة كانت تونسة هذه الشيوعية سواء أكان ذلك من حيث الانضمامات أم بالشعبية، وإن لم تكن هذه التونسة هامة إلا في مدينة تونس وحولها، وإلا بالعقيدة. فقد شهدت الاجتماعات الشيوعية التي عقدت عامي ١٩٢١ و١٩٢٢ توافد مشاركين تونسيين. وإلى التونسيين المنتمين إلى أصول متواضعة مثل ساعي البريد طاهر بودنغة والتونسيين الذين تثقفوا، من قبل، في العمل النقابي مثل مختار العياري منشط نقابة عمال الترام، أضيف شباب جاؤوا من الإنتليجنسيا العربية الاتجاه التي مرت بجامع الزيتونة وخرجت من طبقات حرفية وتجارية. ومن المؤكد أن هذه الشيوعية كانت تابعة شكليّاً للحزب الشيوعي الذي كان ما يزال يسمي نفسه الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية، وحاول المندوب الدائم في شمال أفريقيا، شارل أندريه جوليان، عقد صلات خلال جولة طويلة في ربيع ١٩٢١، ولكن اتحاد تونس كان معارضاً كليّاً لاتحادات الجزائر. ولذلك حاول التوجه، مباشرة، إلى الأممية الشيوعية. وسوف يكون طاهر بودنغة المندوب إلى المؤتمر الرابع (تشرين الثاني–كانون الأول ١٩٢٢)، وسوف يهاجم التصور الفرنسي لأسبقية الثورة في المتروبول و"شيوعيي الجزائر الزائفين" مبرزاً التحالف الضروري مع الحركة الوطنية المسلمة. وقد أضاف الشيوعيون إلى ***المستقبل الاجتماعي***

منشورات باللغة العربية على الرغم من ضروب المنع المتكررة: ***حبيب الشعب*** (بعد ***حبيب الأمة***)، ***الناصر***، ***المظلوم***، ***البصير*** وكلها منعت في نهاية ١٩٢١. وعمل مرسوم ٤ كانون الثاني ١٩٢٢ على إزالة الصحافة الشيوعية باللغة العربية. إلا إن الاجتماعات استمرت، ولذلك منع الحزب في ١٧ أيار ١٩٢٢.

ذلك أن خط هذه الشيوعية قائم على تحليل للمسألة الوطنية في الوضع الاستعماري وبحسم الأمر، جذريّاً، مع الاشتراكية الاستعمارية: "نحن حيال الحركة الوطنية التونسية، بالضبط، في وضع روسيا السوفيات حيال حكومة أنغورا... نحن نعلم أن هذه الحركة ليست حركتنا وأنها ليست، بصورة من الصور، حركة شيوعية، وأنها، بصورة خالصة، حركة استقلال وطني، ولكننا نعدها حليفاً" (***المستقبل الاجتماعي***، أيلول ١٩٢١).

واستؤنف النشاط الشيوعي بقوة مع الحملة ضد حرب الريف في نهاية ١٩٢٤. ولم تلق هذه الحملة قبولاً من ***الدستور*** لأن هؤلاء الوطنيين المدينيين كانوا شديدي التحفظ أمام هذه الثورة للجبليين المراكشيين، بل لقيت فقط قبول الجناح المتطرف الدستوري المقتصر على بضع شخصيات تعلمت في الزيتونة حول طاهر الحداد وتوفيق المدني منشط العلماء الجزائريين المقبل الذي أمن الاتصال بين القوميين والشيوعيين ومع الاتحاد العام التونسي للعمل عما قريب. واندلعت، في وضع اقتصادي متوتر، إضرابات كإضرابات عمال مرفأ تونس في آب ١٩٢٤ التي دعمها الاتحاد العام الوحدوي للعمل ولجنة دعم تشكلت حول محمد علي (١٨٩٦-١٩٢٨) الذي عرف منذ بعض الوقت بسبب دعايته للتعاونيات وأفاد، في الوقت نفسه، من مجد كونه رفيق أنور باشا في ليبيا، كما أفاد، حتى في روسيا السوفياتية احتمالاً، من كونه قد درس في برلين وحاز على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية الذي كان، في كل الأحوال، مدافعاً عن المضربين. ووصل الإضراب إلى بنزرت وتشكل اتحاد نقابي مستقل. وامتدت حملة التنظيم النقابي إلى الجنوب المنجمي

بجولة لمحمد علي وإلى الشمال بجولة للشيوعي العياري. وقد رفضت هذه النقابية، أمام القائد النقابي الفرنسي ليون جوهو نفسه، الانضمام إلى الاتحاد العام للعمل وأعلنت اختيارها للأممية النقابية الحمراء. ويوم ٣ كانون الأول ١٩٢٤ هو الذي تأسس فيه الاتحاد العام التونسي للعمل الذي عقد مؤتمره التأسيسي في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥. ولم تكن وسيلة التعبير عنه سوى الجريدة الشيوعية، *المستقبل الاجتماعي*، وكان الشيوعيون والنقابيون متحدين في المظاهرات وفي وجه إعاقة الاتحاد العام للعمل الاشتراكي للقيادة. وتدخل الاتحاد العام التونسي للعمل في إضراب مزارع بوتنفيل (مستثمرة زراعية وأفران كلسية) الذي بدأ في نهاية كانون الأول ١٩٢٤ والذي أعقب إضراب حمام ليف (كلس وإسمنت). وكانت تلك مناسبة حوادث مصطنعة أدت، في بداية شباط ١٩٢٥، إلى اعتقال القادة النقابيين محمد علي، مختار العياري، محمد كبادي، محمد الغنوشي والشيوعي فينيدوري مدير *المستقبل الاجتماعي*. وأدى اتهامهم بالمؤامرة إلى الحكم عليهم بالنفي من جانب محكمة الجزائر في تشرين الثاني ١٩٢٥ دون أن يحدث ذلك صدى كبيراً في الجزائر. وربما كانت هذه النقابية الوطنية قد مست، في أشهر حياتها القليلة، حوالي ٦٠٠٠ تونسي أمام حوالي خمسة عشر ألفاً في الاتحاد العام للعمل القريب من الاشتراكية.

وبعد ١٩٢٦، وفي حين ظل الشيوعيون يعيشون سراً، حافظ الاتحاد الاشتراكي على بقائه بالاحتفاظ بأكثر من ١٠٠ عضو. وعندما أعادت إضرابات ١٩٢٨ (عمال المرافئ، عمال الترام، وطلاب الجامع الكبير) توليد الخوف من تنظيم نقابي معاكس، ضاعف الاشتراكيون ضغوطهم على الإدارات الفرنسية للحصول على تشريع للنقابات. وكما حدث في مصر بدعم من النقابية الإنكليزية ومكتب العمل الدولي، منح الحق النقابي في تونس، بتدخل من الاتحاد العام الفرنسي للعمل، بمرسوم ٢٠ تشرين الثاني

١٩٣٢. فاستؤنف التنظيم النقابي إذن ولكن هذا الصعود النقابي حدث عندما تجددت الحركة الوطنية نفسها بانشقاق الدستور الجديد عام ١٩٣٤ عندما أنجزت القطيعة بين الاشتراكية والقومية.

وكان اتحاد تونس الاشتراكي قد بقي فعلاً متمسكاً بأطروحة النمو الضروري للرأسمالية الاستعمارية وانصهار الأعراق بالتمثل المحرر. فقد كان هناك إذن عدم توافق عميق مع الحركة الوطنية. والقمع، وحده، ظل يحدث تقاربات ظرفية، كما حدث عام ١٩٣٣ عندما منحت ***تونس الاشتراكية*** "حق اللجوء" للمعارضة الوطنية، وكما حدث أيضاً في أيلول ١٩٣٤، بعد اعتقال دستوريين وشيوعيين على أثر مظاهرات الصيف. وقد لجأ الحزب الدستوري الجديد الذي أتى على الولادة في آذار ١٩٣٤ إلى ممارسات اكتسبت في الاتصال بالنضالية النقابية والسياسية الفرنسية وواجه الحماية بمنظور استقلال، ولو كان ذلك على مراحل. وأخفى إنجاز الطلاق، ببساطة، عنف الصراعات بين الفاشية والجبهة الشعبية الذي تضاعف هنا بأهمية القومية الإيطالية. ومن جديد، تميزت تونس عن بقية العالم العربي واستبقت أيضاً ما سوف يجري في بلدان المغرب الأخرى بالتميز الكامل للقومية التي تبتعد عن اشتراكية الأممية الثانية الأوروبية القديمة.

وتبرز ثلاثة خطوط في هذا التطور بالنسبة لجملة المجال العربي: فقدان الاشتراكية الإصلاحية أهليتها، أولوية القومية، الوجود الشيوعي عن طريق النقابية. ومن المؤكد أن هناك تغايرات: ففي فلسطين، أبقت الهجرة اليهودية على اتجاهات اشتراكية معتدلة. وتمارس جاذبية اشتراكية، في أوقات متفرقة، في لبنان ومصر، بل وفي العراق، إلا إنه ليس للاشتراكية، في نهاية المطاف، تأثير لأنها تبقى غريبة عن المسألة الوطنية في منطقة الاستعمار الفرنسي. فأرجحية القومية العربية التدريجية، المتنوعة جداً، فضلاً عن ذلك،

في أسسها الاجتماعية كما في منظوراتها، لا تفسح سوى مكان ضيق للشيوعية التي لا تستطيع أن تترسخ إلا إذا كان هناك انضواء عمالي تحت لوائها، أي ذاك الذي تعطيه النضالية النقابية. وقد اكتسبت الشيوعية قاعدة أولى، جزئية، قوية ولكنها مقموعة، صلبة إذن، وسرية في غالب الأحوال، على الرغم من دوغمائيتها وصلاتها الخارجية مع الاتحاد السوفياتي أو مع حزب المتروبول الفرنسي الشيوعي. ومن حيث المبدأ، ونحن نبقى على صعيد المبادئ بصورة شائعة، أرادت هذه الشيوعية، من فلسطين إلى الجزائر، لنفسها أن تكون حاملة للتحرر الوطني العربي، بل إن كل التوجيهات كانت تمضي، في الثلاثينات، في اتجاه التعريب. ولكن تغيرات توجه الأممية الشيوعية في عام ١٩٣٤-١٩٣٥ ونفوذية قسم من القومية العربية حيال الفاشية وعنف مواجهات الجبهة الشعبية، وعنف الصراع في فلسطين أكثر من ذلك أيضاً، أحدثت توزعات جديدة في السير نحو الحرب العالمية الثانية.

أولوية القومية والتناقضات الشيوعية في مواجهة الفاشية

الدفاع والمقاومة ضد عدوى الأيديولوجيات والممارسات الفاشية والنازية في حوض المتوسط وتحالفات الجبهة الشعبية وضعت الاشتراكية والشيوعية موضع التبعية لمناهضة الفاشية. وعانت الحركات الوطنية العربية إلى حد واسع تأثير الدعاية الوطنية-الاشتراكية التي بدت شكلاً من أشكال المعارضة للسيطرة الإنكليزية وكدرب إلى الانتصار الوطني، وهذا دون أن نقول شيئاً عن المساعدة المباشرة. وتضخمت القومية العربية بخطابات وأهداف ذات صبغة فاشية بشهادة كتاب ***الأمة العربية*** لشكيب أرسلان. ولكن وطأة الفاشية هذه ضللت المساجلة الحقيقية بين الأولوية المولاة للتحرر الوطني أو أولوية مناهضة الفاشية نتيجة لضرورة ظرفية أو نفور أعمق. وقد اختارت الأممية الشيوعية،

بتغييرها استراتيجيتها عام ١٩٣٤-١٩٣٥، مناهضة الفاشية. ونتيجة لذلك تخلت عن دعمها للحركة الوطنية العربية ومشروع التوحيد، وحتى معارك التحرر من الاستعمار دون تمييز بينها. وعدَّ الحضور الاستعماري الفرنسي في المغرب والضمانة العسكرية الإنكليزية في مصر والشرق الأدنى حاجزاً أو احتياطيّاً في عملية احتواء الدول الفاشية. وفوق ذلك، فإن ممارسة الجبهة الشعبية في فرنسا لم تقتصر على المناداة بالاتحاد المناهض للفاشية في المستعمرات نفسها، بل بدت تعنى، باستعادة الوطنية اليعقوبية، دفاعاً عن رسالة تمدينية لفرنسا والحلم بانصهار الخاضعين للاستعمار في اتحاد فرنسي كبير. وهذه الاستراتيجية الشيوعية التي ازدوجت بالترعة التمثلية الخاصة بالقومية اليسارية الفرنسية كانت تنطبق، بصورة رئيسة، على المغرب. أما في الشرق، فقد تعقدت التحالفات من خلال الاصطدامات وتغيرات السياسة الإنكليزية في فلسطين، وتأثير تغيرات التدخل الدولي، ثم عما قريب برواح الجيوش المحاربة ومجيئها.

وجوه الشيوعية والحركة الوطنية في المغرب

بقيت الحركة الوطنية المدينية والنخبوية بعيدة عن الحركة العمالية. و لم يكن التناقض بين الشيوعية والحركة الوطنية دراماتيكيّاً، و لم يكن بارزاً بشكل واضح، وكانت إدارة المقيم تعمل على عرقلة انضمام المراكشيين إلى النقابية. وتواجه هذه الحالة البسيطة حالة الجزائر المعقدة بالتأرجح بين الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي والانفصالية الوطنية. وفي تونس، حسمت الحالة على أن الحركة الوطنية كانت على درجة من القوة تكفيها لشق طريقها وحدها، بل إنها حاولت السيطرة على الحركة النقابية.

و لم يثر حلول الجبهة الشعبية في فرنسا آمالاً سياسية في تونس فقط، بل أثار أيضاً، حركة إضرابات دفعت بالاتحاد العام للعمل الذي توحد من جديد. وكانت إضرابات ١٩٣٦ عامة (إضرابات في مكان العمل، احتلال ورشات) وطويلة جدّاً. وسمح تماسك النقابية التي كانت لها، من قبل، تجربة كبيرة بمضاعفة الاتفاقات: عطل مدفوعة الأجر، حد أدنى للأجر، مدة العمل. وكان الاتحاد العام للعمل، نسبيّاً، أقوى منظمة نقابية في

العالم العربي. وكان يضم ما يتراوح بين ثلاثين وأربعين ألف عضو كانت ثلاثة أرباعهم، تقريباً، من التونسيين. وكان النضال السياسي، من جهته، حكراً على معارضة الفاشية. فقد كثفت إيطاليا موسوليني دعايتها، وتقارب الشيوعيون والاشتراكيون، إذ تبع الاشتراكيون خط سلوكهم القديم وتبنى الشيوعيون الاستراتيجية الدولية التي تجعل النضال المناهض للفاشية أولوياً وتمضي حتى درجة إغفال المطالبة بالاستقلال وإزالتها. ولكن ذلك لم يكن بشكل كامل، على كل حال، لأن الشيوعية التونسية حافظت، بتأثير علي جراد، على الشعار، لبرهة ما، بمحاولتها التوفيق بين النضال المناهض للفاشية والنضال ضد الإمبريالية. ولكن هدف الشيوعيين المحليين غرق، بين ١٩٣٧ و١٩٣٨، تحت تبريرات الاتحاد مع فرنسا التي كان يفضي بها الحزب الشيوعي الفرنسي. ولم تقتصر القطيعة على القيام بين الاشتراكية الاستعمارية والحركة الوطنية، بل ارتسمت أيضاً حتى بين الشيوعية والوطنية التونسية. وكان مكان الصراع منظمة الاتحاد العام للعمل النقابية. وسرعان ما سقطت الآمال التي علقت على حكومة الجبهة الشعبية الفرنسية. ومن المؤكد أن الوزير الاشتراكي الفرنسي بيير فيينو قد وضع، لدى زيارته لتونس، موضع المساءلة سلطة أصحاب الامتيازات، ولكنه فعل ذلك مع تأكيده على أزلية اتحاد تونس مع فرنسا. ووسع الحزب الدستوري الجديد الذي كان يناضل في سبيل تحرير تونس، دون أن يقول ذلك، مواقعه بزيادة الشعب والخلايا على الطريقة الشيوعية. وكان نفوذه كبيراً جداً في منطقة مدينة تونس والساحل، ولكنه لم يستطع أن يكون له تأثير في الطبقة العاملة التي بقي الاتحاد العام للعمل إطاراً لها. إلا إن الدستوريين الجدد دفعوا إلى الأمام بالاتحاد التونسي للموظفين، وهو ما سهله الطابع الرجعي والعنصري للاتحاد الفرنسي. وعلى غرار الوفد المصري، كان الموظفون هم الذين سيحاول الدستوري الجديد أن يسيطر، بواسطتهم، على التنظيم النقابي. وأدت إلى المحاولة الثانية للنقابية الطموحات إلى استقلال الحركة النقابية التونسية وتثبت الاتحاد العام للعمل على

المسائل الفرنسية وعدم الرضى عن عدم القدرة على فرض مبدأ الأجر المتساوي للعمل المتساوي الذي هو مبدأ حاسم في الوضع الاستعماري وذكرى الاتحاد العام التونسي للعمل. وأقيم الاتحاد العام التونسي الثاني للعمل في المؤتمر التأسيسي الذي انعقد في ٢٧ نيسان ١٩٣٧ بقيادة بلقاسم غنوشي وقدم الاتحاد العام التونسي الأول للعمل على القروي. وأثار هذا عداء الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي، بل وعدم رضى الشيوعيين الذين كانوا يريدون الحفاظ على وحدة العمل. وقد دعم الاتحاد التونسي، وحده، إضراب جريسة في آذار ١٩٣٧ الذي رفض العمال الإيطاليون المشاركة فيه. وتدخل الجيش الفرنسي وأوقع قتلى كثيرين كما حدث في متلين في نهاية تموز. ودعا الاتحاد العام التونسي للعمل إلى الإضراب العام في ٤ آب ١٩٣٧. ولم يستطع الاتحاد العام للعمل إلا أن يشارك في الحركة، ولبِّيت الدعوة بصورة واسعة. وفي تشرين الثاني ١٩٣٧، أراد الحزب الدستوري الجديد استخدام الممارسة نفسها لكسب التأييد العمالي ودعا، بدوره، إلى الإضراب العام في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٧ للاحتجاج ضد القمع الذي ينصب على الوطنيين الجزائريين والمراكشيين. وأعلن الاتحاد العام للعمل معارضته، واقتصر الإضراب الدستوري على التجار. وأمام هذا الفشل في اجتذاب النقابية، استولى الحزب الدستوري الجديد، عن طريق مجموعة مشاركين مصممين، عن طريق ما يشبه انقلاباً، على قيادة الاتحاد العام التونسي للعمل في اجتماع ٢٩-٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨. وأعلن المحامي هادي نويرة سكرتيراً عامّاً للاتحاد. والواقع هو أن ما حدث كان تفكك الاتحاد العام التونسي للعمل إذ عادت أغلبية النقابات، حوالي الثلاثين، مع بلقاسم غنوشي، إلى الاتحاد العام للعمل. وبقيت الأقلية (١٨ نقابة) تابعة للحزب الدستوري الجديد. وكانت هذه، في المغرب، أول عملية وطنية للسيطرة النقابية. ولكن الحزب الدستوري الجديد والنقابية عانيا، بدءاً من سنة ١٩٣٨ هذه، القمع الذي سرعان ما وصل إلى الشيوعيين ثم الاشتراكيين. وانبسط على المغرب ظل هذا النوع من

الفاشية الاستعمارية التي سهلت تأييد نظام حكم الماريشال بيتان. وحلت المنظمات النقابية في تشرين الأول ١٩٤٠.

وفي أيار ١٩٤٣، أنهت القوات الحليفة الاحتلال الألماني الذي كان قد ترافق بتعاون مع إيطاليا. وسبق الوطنيين الذين لا يستبعد تورطهم أثناء الحرب الشيوعيون الذين كانوا قد تابعوا، سرّاً، النضال ضد الفاشية في إعادة التكوين السياسي والنقابي. وهكذا شوهد نمو سريع للاتحاد العام للعمل الذي ضم ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألف نقابي. وللمرة الأولى، طال التنظيم النقابي العمال الزراعيين. وتفوق التأطير الشيوعي على القيادة الاشتراكية القديمة. وقد كبر الحزب الشيوعي، أيضاً، في زمن الحماسة التحريرية هذه وأعيد الحق في الاستقلال في برنامجه النضالي ضد الاحتلال الألماني (*أهداف حرب الشعب التونسي*)، ولكن هدف تعبئة كل القوى من أجل تحرير شعب فرنسا وانتصار الحلفاء، عندما حرر الشيوعيون الفرنسيون الذين كانوا قد نفوا في الجزائر وجاؤوا إلى تونس للقيام بحملة في هذا الصدد، هذا الهدف طغى، من جديد، على هذا المنظور. وبالنسبة لكل أحزاب المغرب الشيوعية، دفن المشروع الوطني تحت الانضمام إلى "فرنسا المقاتلة"، أولاً، ثم إلى الاتحاد الفرنسي. وفي حين تبنى الحزب الدستوري الجديد الذي عاد إلى الحياة المطالبة بالاستقلال الداخلي، رفض الحزب الشيوعي ذلك قاصراً النضال على إحلال الديمقراطية الذي جرى تصوره، هو أيضاً، بوصفه متوقفاً على نجاح "القوى الديمقراطية" في فرنسا. وكانت هذه عودة إلى أسبقية المتروبول. وفي هذه المرة، افترقت الوطنية والشيوعية نهائيّاً.

وفي مراكش، تشكلت الجبهة الشعبية في آذار ١٩٣٦ باتفاق بين فرع الحزب الاشتراكي والحزب الراديكالي ورابطة حقوق الإنسان واتحاد نقابات الاتحاد العام للعمل، أي أنها جمعت بين كل القوى السياسية والنقابية الفرنسية. وخرج الشيوعيون،

إذ ذاك، من فرع الحزب الاشتراكي الذي كان يضم حوالي ٥٠٠ عضو معظمهم من الأوروبيين وشبيبة اشتراكية كانت تؤخذ من الطلاب الثانويين والجامعيين (بين ١٥٠ و ٢٠٠). وبقيت أغلبية الاشتراكيين متمسكة بمواقف الاستعمار الجيد. وكان للشيوعية، من قبل، وجوه متعددة بتشكلها انطلاقاً من نوى متفرقة: فقد كانت تضم طلاباً وأساتذة وموظفين في الرباط، وثلاث خلايا أو أكثر في الدار البيضاء كانت في حالة تنافس: الأولى أكثر ثقافية بمحامين وموظفين، وأخرى يحركها، بصورة رئيسة، نقابيون من البريد، وثالثة أكثر شعبية. وأسهم عمال الخطوط الحديدية، هنا أيضاً، في التوطن في البلاد، في مكناس وأوجدا. وظهرت بعض العناصر في المراكز الفوسفاتية وفي مدينة مراكش. ولعب المعلمون، أيضاً، دوراً كبيراً. وقد طرحت، بالنسبة للشيوعيين، مسألة الاختيار بين تشكيل حزب شيوعي مراكشي والبقاء مرتبطين بالحزب الفرنسي. وقد رجح هذا الخيار الأخير، دون أن يخلو الأمر من مساجلة، بداعي الأمن واندفاعة الجبهة الشعبية. وترجمت جريدة ***كلارتيه*** هذه التباينات الأولى. وابتداءً من ١٩٣٨، عملت مجموعة الرباط على توحيد هذه الانضواءات المبعثرة وأصدرت جريدة جديدة، ***الأمل***.

وتنظمت الحركة الوطنية من جانبها. فقد استعادت لجنة العمل المراكشية نشاطها عام ١٩٣٦ قبل أن تتوزع بين تجمعين الأول وكان خلف علال الفاسي، أكثر تمسكاً بالتقاليد العربية والإسلامية: الحركة الوطنية لتحقيق الإصلاحات، وكان الثاني، وراء الوزاني، أكثر انفتاحاً على الأفكار الليبرالية والديمقراطية الغربية: الحركة القومية. ولاقى التجمعان صدى شعبيًا، وكان صدى الأول يتجاوز صدى الثاني بكثير بتوجهه إلى الشبيبة عن طريق الكشفية وبتبشير، في المساجد، باسم الإصلاحية الإسلامية وبتنظيمه مظاهرات في الأحياء التجارية التقليدية. وتضاعف الغليان في صيف ١٩٣٧، سنة المجاعة والتيفوس. وقد قامت فتنة في مكناس على أثر عملية تحويل للمياه. وأوقف القمع الهياج

ونفي القادة الوطنيين. ولم يدر الأمر، هنا حقاً حول مواجهة بين الأحزاب اليسارية الفرنسية والمنظمات الوطنية، بل حول شبه جهل متبادل. فلم يكن الدربان يتطابقان، بل إن الأحرى هو أن هاتين القوتين السياسيتين تردان إلى عالمين منفصلين في هذه المحمية.

إلا إن البروليتاريا المراكشية كانت تقف عند نقطة التلاقي بين نمو التركز الصناعي الأوروبي في المرافئ (الدار البيضاء، صافي) وفي المراكز الفوسفاتية (كوريبغة، التي كان اسمها لوي- جنتيل). وظهر العمال المراكشيون بإضرابات حزيران ١٩٣٦ المفاجئة والمعدية. وقد قلبوا بورصات العمل وضخموا الاتحاد العام للعمل طارحين على الاشتراكيين "مسألة المواطنين المحليين"، في حين أن الشيوعية التي كشفتها الجبهة الشعبية لذاتها وظفت نشاطها النضالي في التنظيم النقابي. والحق النقابي هو الذي سينصب عليه الانقسام الاستعماري داخل الطبقة العاملة نفسها، في حين أن الحركة الوطنية التي لم يكن لها تأثير على العالم العمالي قد تفككت من قبل.

كان الفرنسيون، بالتأكيد، الأكثرية في الحركة النقابية، وكان الموظفون والمستخدمون الأكثر عدداً. ففي كانون الثاني ١٩٣٧، كان ٦٠٪ من ٧٠٠٠ عضو ينتمون إلى القطاع العام و٢١٪ إلى القطاع المسمى متنازلاً عنه. وكان المراكشيون موجودين، بصورة أساسية، في القطاع الخاص، وفي القطاع المتنازل عنه عن طريق الفوسفات. وبالفعل، فإن إضرابات حزيران ١٩٣٦ في حي الدار البيضاء الصناعي (الصخور السود) وبورليوتي ارتكست، بعد ذلك، في معظم المدن والمراكز المنجمية. ومنح الحق النقابي في ٢٤ كانون الأول ١٩٣٦ فقط، ولكن النص كان تمييزيّاً. فقد كان يستبعد المراكشيين (والجزائريين الذين كانوا يعملون في مراكش). ولم تكن الرابطة النقابية مفتوحة فعلاً إلا للأوروبيين. إلا إن قوة الحركة- استؤنفت الإضرابات بقوة عام ١٩٣٧- كانت على درجة أصبح معها التساهل واقعيّاً. وفي عام ١٩٣٨، كان اتحاد مراكش العام للعمل يضم حوالي ٢٠٠٠٠ نقابي في ١١٨ نقابة و١٠ اتحادات محلية و١٠ فروع أو اتحادات. وكان الانتماء النقابي للمراكشيين المتقدم جدّاً في المراكز الفوسفاتية

يقلق دائرة المقيم التي مارست ابتزازاً لدى القادة النقابيين الذين كانوا اشتراكيين. وكان إضراب لوي-جنتيل في حزيران ١٩٣٨ فرصة لفصل المراكشيين وقمع الحركة النقابية. وكان هذا الإضراب يحتج على الشروط المطبقة على العمال المراكشيين في "القرى المحلية" لمكتب الفوسفات. فقد كان نظام ٢٤ حزيران ١٩٣٨ يعاقب انتماء المراكشيين للنقابات بعقوبات ثقيلة. وقد أدخل الانتصار الاستعماري مراكش في النظام الاجتماعي والأخلاقي قبل أن يلحق الجنرال نوغيس البلاد بنظام فيشي الفرنسي. ومن ١٩٤٠ وحتى الإنزال الأمريكي في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٢، كان العمل السري هو القدر المشترك للوطنيين والشيوعيين، وللاشتراكين جزئيًاً. وبقي الاتحاد العام للعمل على قيد الحياة بمكتب حربي. وأطلق الحزب الشيوعي الذي أعيد تكوينه نداء لتشكيل جبهة وطنية في ٩ تشرين الثاني ١٩٤٢، وأصبح، في بداية ١٩٤٣، الحزب الشيوعي المراكشي. فنظام الحماية نفسه هو إذن الذي فرض الانقسام الوطني. ولكن الشيوعية كانت تكدح للخروج من الإطار الفرنسي، وكانت الحركة الوطنية تكدح لتولي شأن المعارك الاجتماعية. واللقاءات والتعارضات ستظهر بعد الحرب.

وفي الجزائر، كانت المصائر تقرر بين ١٩٣٦ و ١٩٣٩. ومن المؤكد أن التباينات ربما لم تكن، بعد، مستعصية على العلاج، ولكن الخيارات التي عادت إلى الظهور بعد ١٩٤٣-١٩٤٥ اتخذت من قبل، بل وتكونت الهوة التي فصلت بين الشيوعيين والمناضلين الوطنيين الذين كانوا يتبعون مصالي الحاج. وكان السير نحو الجبهة الشعبية قد حضر بمعارضة مرسوم رينييه (آذار ١٩٣٥) الذي كان ينصب على كل دعاية تتعلق بالسكان المحليين. وهذه الحملة في سبيل حرية التعبير التي سرعان ما أصبحت مناهضة للفاشية جمعت، منذ تشرين الأول ١٩٣٤، الشيوعيين والاشتراكيين وكسبت دعم "حركة العلماء" وكانت تياراً اصلاحيّاً إسلاميّاً يتصور الأمة الجزائرية جماعة ذات ثقافة عربية داخل الإسلام وتطلب تحويل المؤسسات الاستعمارية. وانضمت *نجمة شمال افريقيا*، في فرنسا، إلى حركة الجبهة الشعبية. وحصلت في ربيع ١٩٣٥ على

الاعتراف القانوني لها، وفي الأول من أيار ١٩٣٥، أطلق سراح مصالي. ومضت الجبهة الشعبية جنباً إلى جنب مع حركة التوحيد النقابي الذي صهر الاتحاد العام الاشتراكي للعمل بالاتحاد العام الوحدوي للعمل ذي الصبغة الشيوعية.

واصطدم أنصار الجبهة الشعبية والمتعاطفون معها بالمظاهرات الفاشية سواء أكانت تظاهرات المستوطنين أم مظاهرات البلديات التي تسيطر عليها قوى يمينية، كبلدية وهران في عهد الأب لامبير. وجعلت الفاشية الاستعمارية المستعمرين حساسين مباشرة، لمناهضة الفاشية. وكان أبطأ التيارات في الانجذاب إلى هذه الموجة من معارضة الاستعمار، المركبة السياسية الجزائرية الثالثة، مركبة أنصار التمثل الذين تجمعوا وراء اتحاد المنتخبين. ولكن التوارد انتصر وأدى إلى تطابق جبهتين كلتاهما مناهضتان للفاشية، لكن إحداهما ظلت جبهة القوى اليسارية الفرنسية: تجمع الجبهة الشعبية، والثانية كانت ذات غرض جزائري: "المؤتمر الإسلامي"الذي عقد مؤتمره العام الأول في مدينة الجزائر في ٧ حزيران ١٩٣٦. وكان مندوبو المنتخبين من أوائل الحاضرين، ولكن عمق الرسوخ جاء من العلماء والشيوعيين. وشارك مندوبون مصاليون في هذا المؤتمر أيضاً.

ولم يكن ميثاق المؤتمر الإسلامي اشتراكيّاً على الرغم من تضمنه برنامج معونة للفلاحين وتوزيع للملكيات الكبيرة غير المستثمرة وقانون عمل بموجب مبدأ "أجر متساو لعمل متساو". وانصبت المطالبات الاجتماعية والثقافية على التعليم باللغة العربية والفصل بين الدين والدولة، ولكن البرنامج كان سياسيّاً ومناهضاً للاستعمار بصورة أساسية: فتحت أمنية الربط الإداري البسيط والخالص بفرنسا يختفي مطلب إزالة المؤسسات الخاصة التي ترسي السلطة الاستعمارية: الحكومة العامة، مندوبيات مالية، هيئات منتخبة ومغلقة الخ... وقدم الشيوعيون والعلماء تنازلات أساسية. فحتى حزيران ١٩٣٦، كان الحزب الشيوعي يطالب للجزائر بمجلس منتخب بالاقتراع العام: فكان هذا إذن الخضوع للأفكار الاتحادية، وهذه النقطة هي التي جرت حولها القطعية مع

المصالية. وبالفعل، فإن أنصار المؤتمر الإسلامي، كأنصار الجبهة الشعبية، سوف يتمسكون بالدفاع عن مشروع بلوم–فيوليت الذي كان يريد إعطاء حقوق سياسية لحوالي ٢١٠٠٠ "مسلم فرنسي" (أصحاب رتب عسكرية، حملة شهادات، موظفين). وكان هناك، آنذاك، أكثر بقليل من ٢٠٠٠٠٠ ناخب. ولم يقدم هذا المشروع إلى البرلمان الفرنسي، ولكن وفوداً من الجبهة الشعبية والمؤتمر الإسلامي كانت تعمل على إثبات جدارته. وفي ٢ آب ١٩٣٦، تحدث مصالي الحاج أمام الجمهور المتجمع في ملعب الجزائر البلدي لسماع تقرير مهمة وفد المؤتمر الإسلامي. وأبقى مصالي على هدف "البرلمان الجزائري المنتخب بالاقتراع العام دون تمييز في العرق أو في الدين... لأن البرلمان الوطني الجزائري سيعمل تحت إشراف الشعب ومن أجل الشعب". وهذه الشعبانية هي التي كانت تميز المصالية: "تجمعوا جماهير حول منظمتكم الوطنية، نجمة شمال أفريقيا التي ستعرف كيف تدافع عنكم وتقودكم على درب التحرر".

وسوف تتطور المصالية والشيوعية آنذاك متنافستين على أسس متجاورة، فترجع إحدهما إلى التحرر الوطني والأخرى إلى التقدم الديمقراطي الذي يضمنه الاتحاد مع فرنسا.

وقد كان للشيوعية، من قبل، جمهور في الجزائر. وقد تزايد أيضاً بفضل عدم التمييز الذي بقي طويلاً بين الجبهة المعادية للإمبريالية التي تضمنت الاستقلال والجبهة الشعبية خلال حملة جزأرة الحزب التي قادها بارتيل (جان شانترون) موفد الحزب الفرنسي. وقد كان عدد الأعضاء المعلن، لدى تحولها إلى حزب شيوعي جزائري في تشرين الأول ١٩٣٦، ٥٠٠٠ عضو. وتابعت الشيوعية نموها بنجاح التنظيم النقابي الذي بلغ قطاع العمال الزراعيين نفسه، بل ومسَّ مناطق ريفية في منطقة تلمسان وفي الأوراس. وقد تكررت الإضرابات في الجزائر في عام ١٩٣٦ كما في عام ١٩٣٧. وزاد الاتحاد العام للعمل قوة: ما يتراوح بين ٤٠ و٦٠ ألف عضو في منطقة مدينة الجزائر، وبين ٣٠ و٤٥

ألفاً في منطقة وهران، وأكثر من ٣٠٠٠ في منطقة قسنطنية، أي مجموع كان يتراوح بين ٧٠٠٠٠ و١٠٠٠٠٠، بل وجرى الحديث عن ١٢٠٠٠٠ نقابي. والواقعة الكبرى هو أن هذا التنظيم النقابي اجتذب معاً أوروبيين وجزائريين يمثلون أكثر من ٤٠٪ من النقابيين أكثرهم كان من منطقة مدينة الجزائر. وفي بداية ١٩٣٦، كان الموظفون هم الأكثر عدداً. وفي عام ١٩٣٧، جاءت الأغلبية من القطاع الخاص، وخاصة بفضل عمال البناء. وهذه النقابية المساواتية هي التي كانت تعطي الذريعة الاجتماعية للعودة إلى إخاء الأعراق.

وقد أثار مشروع بلوم-فيوليت الهياج الاستعماري. وهو لم يكتسب قيمته من مضمونه، بل من هذا العداء. وقد واجهه الاستعماريون باقتراح تمييزي، اقتراح نظام انتخابي من درجتين. وأحييت تظاهرات الروابط اليمنية العنصرية والمعاداة الاستعمارية القديمة للسامية وصراعات الأصل بين الأوروبيين، الاسبان حول حرب إسبانيا، والإيطاليين كصدى للفاشية. واستخلصت الشيوعية جزءاً من قوتها من هذا التنديد بالعنصرية، ولكن هذه الحساسية وهذا الحماس غذيا ريبة حيال كل صياغة وطنية جزائرية تعلن انتماءها العربي الإسلامي وزادت في حدة هاجس القومية العربية حليفة ألمانيا وإيطاليا، وهو هاجس أسهمت الصحافة الفرنسية إسهاماً واسعاً في تغذيته. وبدا للشيوعيين أن الفاشية امتدت إلى المغرب عندما انعقد في الجزائر ، في تشرين الثاني ١٩٣٨، المؤتمر الأفريقي-الشمالي الثاني للحزب الشعبي الفرنسي الذي جعل دوريو، القائد الشيوعي السابق الذي تحول إلى الفاشية، خلاله من نفسه رسول "جبهة للبلدان المتوسطية" من إسبانيا وإيطاليا إلى أوروبا البلقانية وإلى العالم العربي. وأرادت حملة المهرجانات التي قام بها، السكرتير العام للحزب الشيوعي الفرنسي، موريس توريز، لنفسها أن تكون الرد على هذا التهديد الفاشي. ولم يخضع مستقبل الجزائر للنضال ضد الفاشية وحده، بل أيضاً، لمصائر الديمقراطية في فرنسا، وأيد الشيوعيون أطروحة "الأمة

الآخذة في التشكل" من مزيج من عشرين عرقاً سكنت الجزائر، بالاندماج بين الأوروبيين والعرب والبربر (خطاب الجزائر، في ١١ شباط ١٩٣٩). وسوف تحقق الأمة الجزائرية الإخاء الذي أعطت الشيوعية والنقابية المثل عنه. ومن المؤكد أنه قد وجد جزائريون يقولون: "لم نعد عرقاً، بل نحن شعب" مستخلصين درس مناهضة العنصرية، ولكن، أليس هذا استعادة وهم الاشتراكية الاستعمارية التي كانت تأمل في أن يؤدي التمثل المتبادل بين الأقلية الاستعمارية والجماهير المستعمرة إلى إلغاء الحاجز الاستعماري؟ هذا هو على الأقل ما اعترض به المصاليون الذين أبقوا، ضد الشيوعية، على هدف تحرير الشعب المستعمر في هويته الثقافية التي هي عربية-إسلامية. وتم فك الارتباط انطلاقاً من الخلفية الشيوعية نفسها.

وبدءاً من أيلول ١٩٣٦، عملت ***نجمة شمال افريقيا*** التي كانت، حتى ذلك التاريخ، قد كبرت في الهجرة، على أن تمد جذورها إلى الجزائر نفسها. وقد أقامت مهرجانها الأول في مدينة الجزائر في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٦ وقادت حملة ضد المؤتمر الإسلامي. وكانت تضم عشية زوالها ٢٠ شعبة في الجزائر مقابل ٣٠ في فرنسا و ١٠٠٠٠ عضو احتمالاً. وفي ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٧، أحدث المصاليون شغباً في احتماع للمؤتمر الإسلامي. وحلت الحكومة الفرنسية ***نجمة شمال افريقيا*** في ٢٦ كانون الثاني دون أن تثير استياء حلفائها القدامى. وبعد أن أطلق المصاليون حركة ***أصدقاء الأمة*** على اسم جريدتهم، خلقوا حزب الشعب الجزائري. وعدل الحزب من برنامجه الاقتصادي الذي لم يكن يستهدف الملكية الجزائرية على أن رأس المال الوطني مقبول. وكان في مطالبته بإشراف للدولة على الاقتصاد توجيهيّاً أكثر منه اشتراكيّاً. وموورست انفتاحات على صغار التجار والحرفيين والملاك المتوسطين، وكان هذا تصور تجمع الشعب. وقام الالتباس على مصطلح "التأميم" الذي كان يعني "الجزأرة". إلا إنه بقيت من الماركسية أو الأممية الشيوعية ضرورة فصم التبعية كشرط أول للتحرر الاجتماعي.

وعبرت حملات مصالي وخطاباته، أيضاً، عن انثناء آخر. فالتمسك بالتقليد الإسلامي والعروبة كان مشاراً إليه بمزيد من القوة: "لدينا لغتنا، وهذه اللغة بالغة الغنى... لدينا ماض مجيد". فهناك توافق مع أفكار الإصلاحية الإسلامية بقدر ما كان موجوداً مع العروبة كما يعبر عنها في الشرق، ولكن ذلك دون تنازل، فيما يتعلق بمصالي على الأقل، للاتجاهات القومية العربية الفاشية الصبغة. وقد جوبه نشوء المصالية بالقمع وبعودة الرجحان الاستعماري ابتداءً من ١٩٣٨. ولكنها نالت نجاحاً انتخابيّاً جميلاً بإنجاحها في مدينة الجزائر مستشاراً عامّاً بالأكثرية المطلقة (نيسان ١٩٣٩). وكان حزب الشعب الجزائري يضم، آنذاك، حوالي أربعين شعبة و ٢٥٠٠ عضو على الأقل، في الجزائر بصورة أساسية. وقد منع هذا الحزب في خريف ١٩٣٩ كالحزب الشيوعي الجزائري.

وعاش الحزبان في السرية متخذين عادات المقاومة نفسها (تنظيم خاص). وقد عاد الشيوعيون بين ١٩٣٩ و١٩٤١ إلى شعار الاستقلال، بل وشعار الجزائر السوفياتية ووجهوا نداءات إلى "الإخوة المصاليين". إلا إنه عندما عاد الحزبان إلى الظهور عام ١٩٤٣، صار التباين أكثر وضوحاً. فقد استخدم الحزبيون المصاليون ***بيان الشعب الجزائري*** الذي قدمه فرحات عباس. ونشطوا في حركة "أصدقاء البيان" التي كانت ستاراً لحزب الشعب الجزائري الذي كان ما يزال ممنوعاً رسميّاً. وتحت ضغط الشيوعيين الفرنسيين الذين حرروا من منفاهم في الجزائر في نهاية صيف ١٩٤٣، أعيد تشكيل الحزب الشيوعي الجزائري ضمن الولاء لأطروحات توريز التي استعيدت ووسعت في الاتحاد الفرنسي. وقد ردت قومية "فرنسا المقاتلة" المصالية إلى معركة تحرير وطني جزائري سوف تكون، عام ١٩٤٥، سابقة لأوانها. ولم يعد يخفي القطيعة سوى التضامن في ظل القمع والتعايش النقابي. وفي الشرق، لا نجد إلا في فلسطين نقاط مقارنة مع مثل هذا التمزق انطلاقاً من شيوعية أصلية لا سيما وأن الطلاق بين الشيوعية والقومية، خارج هذه الحالة المستحيلة، أقل عمقاً.

النقابية والشيوعية أمام المعارك الدولية في الشرق العربي

في الشرق الأدنى، أثر ضغط المواجهات وتغيرات الوصاية والهجمات العسكرية على التطور السياسي مباشرة. وفضلاً عن ذلك، فإن المواقف والتدخلات الأجنبية كانت متزايدة التركيز على ما كان يجري في فلسطين. فمنذ ١٩٣٦، كانت الاضطرابات غير متوقفة تقريباً. ومن خلال هذه الاصطدامات جرت انزلاقات أيديولوجية، ومارست النازية والفاشية جاذبية عظيمة على الحركة القومية العربية، وليس ذلك فقط لأنهما كانتا تهددان الدول الاستعمارية، بل أكثر من ذلك بكثير لأنهما كانتا تقدمان مثال "اشتراكيات قومية"، اشتراكيات ذات لون شعبي. وكان تبرير النضال يقوم على بعث الشعب العربي، الشعب الذي أذله الغرب الليبرالي والمادي، الشعب الذي كانت له استمراريته التاريخية وعبقريته بل وعرقه. وجرى تصور أمة العربية في لغة ذات أسلوب جرماني. وكان معظم الأحزاب القومية، والضباط، أكثر من ذلك، أيضاً، في العراق، وفي مصر عامة إلى درجة كافية، وفي فلسطين يميلون إلى التحالف مع ألمانيا. وأفادت الدعاية الفاشية من خدمات شكيب أرسلان. وسوف يجد مفتي القدس ملجأ في ألمانيا كعدد من الوطنيين، من سوريا إلى تونس. وحاولت إنكلترا عن طريق الجامعة العربية (١٩٤٥)، وقبل ذلك فعلاً، ترميماً ديماغوجيّاً بإعادة إطلاق الوحدة العربية، ولكن العملية بدت مفرطة الديبلوماسية ومفرطة التبعية. ولذلك، فإن لفظة ماركسية غالباً ما كانت تأتي لتطبع القومية العربية بطابعها بعد ١٩٤٣-١٩٤٤. وكان التعبير عن دافع التحرير الوطني يجري بعبارات مناهضة للإمبريالية. ففي الترجمة العربية لكلمة "إمبريالية" في كتاب لينين، خلط بين الاستعمار والإمبريالية (القاهرة، ١٩٤٦). وبصورة إجمالية، وجدت القومية العربية التي تأكدت في العشرينات بموافقة شيوعية نفسها، بعد ذلك، متصلة بمزيج مصطبغ بالفاشية لتعود في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تعبير ميال إلى الاشتراكية والماركسية.

وفي مصر، حصل الهجوم الذي شنته الأحزاب الوطنية المتحدة في الجبهة الوطنية، بمعاهدة ١٩٣٦، على اعتراف موسع بالاستقلال. ودخلت الحركة العمالية، بالتأكيد، في المظاهرات، إنما دون أن يكون لها نصيب في قيادة الحملة. وأنهت العودة المظفرة للوفد إلى السلطة الآمال التي كان يغذيها الأمير عباس حلمي على رأس الاتحاد العام للنقابات العمالية في الأراضي المصرية، وعمل قمع عنيف على وقف الاضطرابات (النسيج، السكر، النقليات). ومن جديد، خيب ارتداد الوفد الحركة العمالية. ولذلك، فإن منظور استقلال نقابي وسياسي عمالي هو الذي خلقت، ضمنه، لجنة تنظيم الحركة العمالية التي سوف تعود إلى الظهور بمزيد من القوة عام ١٩٤٥. وبصورة موازية لذلك، تشكل، في الأول من آذار ١٩٣٨، الاتحاد العام لنقابات المملكة المصرية الذي قبل، أولاً، عودة الأمير حلمي، ثم اتخذ قيادة عمالية خالصة. وعمل الاتحاد، ببساطة، للحصول على تشريع للعمل. ذلك أن الحركة العمالية كانت معزولة. وبقيت الحزبية الشيوعية المخلخلة سرية، في حين تركت الأحزاب الوطنية نفسها تؤخذ، بصورة متزايدة، بسراب الفاشية والنازية.

إلا أن الحرب سببت نمو مؤسسات صناعية ورفعت عدد العمال من ٢٠٠٠٠٠ عامل في الصناعة الكبرى، عام ١٩٤٢، إلى ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ عام ١٩٤٥. وعادت النقابية إلى تنظيم نفسها، وعاد تيار عمالي إلى الظهور وتطور، خاصة، غليان ثقافي حمل إلى الماركسية، ولو بصورة مبعثرة، شبيبة طلابية ستتدخل في المعارك العمالية. وحاول الوفد حقاً أن يعيد لصالحه تشكيل الحركة النقابية برابطة النقابات بين ١٩٤٢ و ١٩٤٤، ولكن ما حصل بعد رحيله كان الفشل. وبذل الأمير عباس حلمي، بعد إطلاق سراحه، عام ١٩٤٤، من السجن الذي دخله بسبب ميوله الألمانية، جهده ليعود زعيماً للعمال بإعادة تشكيل حزب العمل. ولكن المعارضة العمالية، داخل الحزب نفسه، كانت تريد التخلص من قيادتها السياسية، وأسست، في نيسان ١٩٤٦، بالانشقاق،

حزب العمل المستقل الذي كان ينشطه نقابيان، سعيد قنديل ومحمد حسن عمارة. وسرعان ما سيعتقل الأول بتهمة الشيوعية. وفي نهاية ١٩٤٦، اتخذ هذا الحزب اسم حزب العمل الاشتراكي معطياً نفسه عقيدة "اشتراكية عدالة اجتماعية" بواسطة التنظيم النقابي ورفع مستوى الحياة.

ولكن المجموعات الماركسية هي التي كانت في ذروة توسعها على الرغم من خصومة مستميتة. وأقدم المجموعات التي ولدت على أساس مناهض للفاشية منذ ١٩٣٧-١٩٣٨ هي الحركة المصرية للتحرر الوطني (*حميتو*). وكانت "الشرارة" التي تأسست عام ١٩٤٢ نشطة في الوسط الطلابي وتناضل من أجل الوحدة النقابية كما كانت تنشط، على المستوى النقابي أيضاً، مجموعة *الديمقراطية الشعبية* (*دلشين*). وسوف تعرف "الطليعة الشعبية للتحرير" التي تشكلت منذ ١٩٤٢ حول نواة من المثقفين بصورة أفضل، منذ ١٩٤٥، بجريدتها *الفجر الجديد* التي كانت تغطي نشاط نشر للماركسية بالمطبوعات والدروس المسائية والاجتماعات السياسية الثقافية. وقام تجمع نقابي في نهاية ١٩٤٤ على أساس وضع العمال العموميين. واتخذ هذا الاتحاد المؤلف من حوالي ٢٠٠ نقابة ويضم ما يصل إلى ١٠٠٠٠٠ عضو اسم مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الوطنية. وسوف يدخل مندوب لمؤتمر نقابات مصر في اللجنة التنفيذية للاتحاد النقابي العالمي.

وترجم الالتزام النضالي التقدمي والغليان الثقافي إلى ولادة اللجنة العمالية والطلابية التي أجرت اتصالات مع القواعد العمالية في الاسكندرية والقاهرة. و لم يتردد البوليس في إطلاق النار على المظاهرات الطلابية، كما في ٩ شباط ١٩٤٦. وكبر الاضطراب. وأوقفت الاتهامات بالتآمر، في تموز، ما يقرب من ٢٠٠ مسؤول سياسي ونقابي وأساتذة وصحفيين وطلاباً. وعطلت الصحافة ذات الاتجاه الماركسي، كجريدة *الضمير* وأول مجلة، *الطليعة*، وحتى مجلة *الوفد*، وحلت اللجنة العمالية والطلابية. وسوف تكون هذه

فرصة أول "محاكمة كبيرة للشيوعيين". إلا إن الحركة النقابية توحدت من جديد في حزيران ١٩٤٦ في مؤتمر نقابات الإقليم المصري، وخرجت من تجربة مجموعات ١٩٤٥ -١٩٤٦ الماركسية، بتوحيد على مراحل، "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني" (**حديتو**) التي هيأت لإعادة تشكيل الحزب الشيوعي المصري.

و لم تكن مسيرة الشيوعية في العراق أقل تلويّاً، ولكن تأثيرها كان أكبر في الأرياف نفسها. وفي حين لم تتمصر الشيوعية إلا متأخرة، لدى الخروج من الحرب العالمية الثانية، فإنها كانت، من قبل، عميقة العراقية عشية محاولة التوجيهية التي أعلنتها انتفاضة ١٩٣٦ العسكرية. وقد شارك مثقفان من مجموعة ***الأهالي*** الاشتراكية في الحكومة: جعفر أبو تيمان وكامل الجادرجي، كوزيرين للمالية والاقتصاد. ولعب الشيوعيون دوراً أساسيّاً في التعبئة الشعبية بطرحهم هدفي الإصلاح الزراعي والتأميمات. وفي نهاية ١٩٣٦، اتحدت النقابات والأحزاب اليسارية في نوع من جبهة شعبية: حزب الإصلاح الوطني. ولا نجد في القيادة شخصيات من مجموعة ***الأهالي*** فقط، بل نجد أيضاً قادة عماليين مثل صالح القصاص، المسؤول النقابي في بغداد، ومحمد صالح البزاز، رئيس اتحاد النقابات العراقية، وأعضاء من الحزب الشيوعي العراقي مثل عبد القادر اسماعيل البستاني. و لم يكن البرنامج الشديد التوجيهية باقتراحه مصرف واحتكارات دولة يقتصر على خلق جيش وطني، بل كان يريد تطبيق إصلاح زراعي بتقسيم الأراضي وإعطاء شرعية للإضراب والنقابات وتأمين الحريات وضمان المساواة بين القوميات ضمن دعم الوحدة العربية. ويرسم هذا الميثاق المنظورات التي ستتبناها، فيما بعد، الأحزاب اليسارية والشيوعية في العراق. ولكن العسكريين لم يكونوا مستعدين لاتباع هذا التوجه نحو التأميم الاقتصادي والديمقراطية السياسية. ولذلك انقلبوا، أولاً، على الشيوعيين الذين حكم على قادتهم بالنفي، وبصورة أعم على المثقفين التقدميين. وفي صيف ١٩٣٧، تحالفت الحكومة العراقية مع تركيا

وإيران وانتقلت إلى القمع المنظم للشيوعية والنقابية اللتين طالتهما قوانين آب ١٩٣٨ الاستثنائية.

واستعاد الحزب الشيوعي قوته في العمل السري منذ بدايات الحرب بدافع من الشخص الذي اشتهر، فعلاً، باسم فهد، أي مناضل مؤهل عماليّاً ونقابيّاً، ولكنه مر، أيضاً، بمدرسة موسكو: يوسف سلمان يوسف. وأحيى دخول الجيش الأحمر إلى إيران الآمال الكردية في شمال البلاد. وتنامت التناقضات لدى الهجوم الهتلري على الاتحاد السوفياتي، بين التزامات الاستراتيجية الحربية السوفياتية وجاذب الحركة الوطنية العراقية التي ظلت مؤيدة لألمانيا. ولذلك كان الموقف الشيوعي صعباً صعوبة خاصة مؤيداً، أولاً، للاستيلاء على السلطة من جانب رشيد عالي الكيلاني ومجموعة الضباط الذين توجهوا إلى ألمانيا وأثاروا التدخل العسكري الإنكليزي وعادة قيام نظام قمعي ثم معارضاً له بعد ذلك. وهزت الحركة انشقاقات. وإذا كانت نهاية الحرب قد تركتها في وضع مبهم أمام عودة الهيمنة الإنكليزية التي لعبت ورقة الوحدة العربية، فإن البرنامج عاد إلى التأكيد الوطني باقتراحه تأسيس حزب للتحرير الوطني: وولدت من مجموعة ***الأهالي*** عدة قوى سياسية: "الحزب الوطني الديمقراطي" الذي كان ليبراليّاً أكثر منه اشتراكيّاً و"حزب الوحدة الوطنية" المعتدل بدوره، و"حزب الشعب" الذي كان يعبر عن شعبانية ميالة للماركسية وتنظم سرّاً. وقد جعلت مدة العمل السري وتوطن شعبي مؤكد من الشيوعية العراقية، حتى لو نوفست، قوة احتياطي سياسي وثقافي.

وقد توصلت الديبوماسية الإنكليزية إلى وضع الشيوعية والحركة العمالية، مؤقتاً، في وضع دقيق. وعلى العكس من ذلك، أسهمت السياسة الرجعية الاستعمارية الفرنسية والتدخل العسكري في سورية ولبنان في الإلقاء بالشيوعية في المعركة الوطنية. ففي سورية بصورة رئيسة، وفي لبنان بدرجة أدنى، ارتفع التوتر ضد السلطات الفرنسية في نهاية ١٩٣٥. فقد ضغطت الكتلة الوطنية في سورية لافتتاح مفاوضات. وكانت تطلب

الاستقلال وإعادة التوحيد. وشاركت الحركة العمالية في هذه الحملة، خاصة في حلب ودمشق بانضمامها إلى "إضراب الخمسين يوماً" من كانون الثاني إلى آذار ١٩٣٦. وجرت مظاهرات تضامن في طرابلس وبيروت. وحلت حكومة الجبهة الشعبية الموقف، مؤقتاً، على أساس معاهدة مع سورية تنص على بلوغ الاستقلال بعد أجل ثلاث سنوات، وأخرى مع لبنان تتضمن الوعد نفسه، ولكنها صاحبته بالإبقاء على الوضع الداخلي القائم للدولة في توزعها الطائفي وأمنت لنفسها قواعد عسكرية. وفي هذا السياق، تميز الحزب الشيوعي السوري عن كل التشكيلات الأخرى بطابعه غير الطائفي وتوطنه عبر مجموع سورية ولبنان. وكان يتنازع مع الحزب السوري القومي الذي كان يتزعمه اللبناني المسيحي أنطون سعادة والذي كان يطالب بسورية كبرى باسم القومية السورية، وكذلك مع حزب "الوحدة اللبنانية" الذي كان يدافع عن المصالح المارونية والذي سوف يلد "الكتائب اللبنانية". وكان يعارض أيضاً الدعوات الوطنية الإسلامية. وكان هدف الحزب، آنذاك، إعادة توحيد سورية. وفي حين لم يكن عدد أعضاء الحزب يتجاوز ٤٠٠ عضو في بداية ١٩٣٤، فإنه ارتفع إلى أكثر من ٣٥٠٠، عام ١٩٣٩، ثلثاهم من لبنان. وقد انخرط، أيضاً، في عمل ترجمة ونشر للماركسية: ترجمة أنغلز، مجموعة ***مبادئ الماركسية***. وصدرت مجلتان: ***الدهور*** في بيروت، ***والطليعة*** في دمشق. وكان هذا الجهد من صنع شباب لبنانيين أتوا على دخول اللجنة المركزية عام ١٩٣٤، وخاصة نقولا الشاوي وفرج الله الحلو الذي سيصبح، قريباً، سكرتيراً للقسم اللبناني. وكان خالد بكداش ما يزال في مدرسة موسكو أو في مهمة في خدمة الأممية. وسوف يعود، في نهاية ١٩٣٦، وسوف يكون رجل الحزب الكبير وعاملاً على تقليد ستالين. وكانت الاستراتيجية الشيوعية هي نفسها استراتيجية الجبهة الشعبية بكاملها. ثم سهل التصلب الفرنسي الافتراق عن منظورات الاتحاد مع فرنسا. فمنذ ١٩٣٨، عاد الانتداب الفرنسي إلى القمع وتخلى، كليّاً، عن وعوده. وفي تموز ١٩٣٩، حل المجلس النيابي

السوري وعلق الدستور. وفي أيلول، جاء دور لبنان ليرد إلى التبعية الكاملة لفرنسا. وبما أن الحزب الشيوعي لم يكن يستغرق في قومية حصرية مقدراً أن مناهضة الفاشية كانت أهم، فقد بقي بعيداً عن كتلة الأحزاب الوطنية. وبما أنه عاد ليكون قوة معارضة- بل إنه منع عشية الحرب-، فقد دفع بصورة متزايدة، نحو مواقف وطنية.

وعلى الرغم من أهمية البورجوازية الثقافية والبورجوازية الصغيرة، خاصة في لبنان، فلن تكون للاشتراكية أبداً أية إمكانية للنمو. ولكن حزباً اشتراكيّاً عابراً عاد إلى الظهور عام ١٩٣٧-١٩٣٨ بقيادة ابراهيم حداد. وقد تحالف، انتخابيّاً، مع الشيوعيين وسوف ينصهر فيهم عام ١٩٣٩. وكان ابراهيم حداد قد عرض مذهبه التوفيقي بين الماركسية واشتراكية اختبارية في كتاب نشر عام ١٩٣٨ بعنوان ***الاشتراكية العملية***. وما كان يصنع قوة الشيوعية (واستحالة الاشتراكية حتى ما بعد الحرب) هو صلتها الوثيقة بالحركة النقابية ومبادلاتها معها. وقد تولت أمر هذه الحركة، في القسم اللبناني، بصورة رئيسة، نقابة عمال الطباعة التي كان يقودها مصطفى العريس. وقد حركت اللجنة المركزية للنقابات في سورية إضرابات ١٩٣٦-١٩٣٧. وفي سورية، حصلت النقابية، أو الروابط المهنية على الأقل، على الاعتراف القانوني بها منذ صيف ١٩٣٦. واتحاد نقابات سورية الذي قمع في أيلول ١٩٣٧ عاد إلى الظهور عام ١٩٣٨. ولن يعطى، في لبنان، الترخيص لبعض الروابط إلا في ربيع ١٩٣٨، ولكن التساهل كان واقعيّاً. وقد توقف قبل الحرب بكثير.

ومن أيلول ١٩٣٩ إلى تموز ١٩٤١، خضع لبنان وسورية للاحتلال العسكري الفرنسي وللارتباط بنظام فيشي. وامتد المنع إلى الشيوعية وصحافتها وتضاعفت الاعتقالات. ولكن ما أسهم في بقاء الوجود الشيوعي- إلا إن الحزب هبط إلى ١٥٠٠ عضو- هو خطورة الوضع الاقتصادي الذي برر المعركة ضد الجوع. واستؤنفت الإضرابات المطلبية، ومنها المطالبة بالاستقلال: "الاستقلال، الحرية، الحياد"، ولكن ما

كان يضمره، بالتأكيد، في موقف انتظار عاد إلى الظهور في المنشورات والصحافة السرية في ربيع ١٩٤١. وفي ذلك الحين، وبعد التدخل في العراق إلى جانب الإنكليز، قررت قوات فرنسا الحرة إنهاء النظامين الموالين لفيشي في سورية ولبنان. ووعد الجنرال كاترو، باسم حكومة لندن المؤقتة، بإلغاء الانتداب الفرنسي. وحتى تشرين الثاني ١٩٤٣، عاش لبنان وسورية عودة إلى شيء من التسامح السياسي، ولكنه مصحوب بلجم من السلطات العسكرية الفرنسية الجديدة. وولدت النقابية من جديد، في حين وضع تشريع اجتماعي. وأعاد الحزب الشيوعي تنظيم نفسه، وإذا كان قد دافع وحده تقريباً، في البداية، عن منظور اتحاد في الحرب إلى جانب الاتحاد السوفياتي، فقد كان يقاتل أيضاً من أجل تطبيق وعود كاترو وخلافاً لأحزاب المغرب، ارتبط باستقلال بلاده مع احتفاظه بالأولوية للمعركة ضد الفاشية. وبالتأكيد، كانت الأحزاب الوطنية هي التي انتصرت في انتخابات صيف ١٩٤٣، في سورية كما في لبنان، ولكن الشيوعيين كانوا جاهزين للعمل المشترك عندما علقت السلطات الفرنسية، في تشرين الثاني ١٩٤٣، الدستور اللبناني الجديد والحكومة اللبنانية. وكان الرد، إذ ذاك، الإضراب العام الذي شارك فيه الشيوعيون مشاركة كبيرة وتشكيل المؤتمر الوطني الذي كان جبهة سياسية كان لهم فيها مكانهم. ومثل مصطفى العريس، فوق ذلك، فيه الروابط النقابية. وفشلت العملية الفرنسية وأعيد الدستور وحرر المعتقلون ووقع اتفاق فرنسي-سوري-لبناني. وظهر في المظاهرات العملاقة، في لبنان أكثر، أيضاً، مما ظهر في سورية، التحالف بين الشيوعية والوطنية. ونهاية هذه السنة (٣١ كانون الأول ١٩٤٣-٢ كانون الثاني ١٩٤٤) هي التي قرر فيها مؤتمر الحزب الذي يسمي نفسه سورياً-لبنانياً الفصل بين هذين المجالين الوطنيين. ولكن القيادة كانت مشتركة. وكان في الحزبين، آنذاك، حوالي ٧٠٠٠ عضو، وسوف يبلغ عددهم، في نهاية ١٩٤٥، ١٥٠٠٠ عضو.

ولم تدخل سورية ولبنان الحرب ضد دول المحور إلا في شباط ١٩٤٥. فوقفت الشيوعية، إذن، بين الدافعين: مناهضة الفاشية والوطنية كما يبدو في المطالبة بإنشاء "جيش وطني" سوري أو لبناني. ولم يتوقف التحرك ضد الوجود العسكري الفرنسي، وتدخل الجيش الفرنسي، من جديد، في أيار ١٩٤٥، في ساعة النصر وقصف دمشق بوحشية. وكانت فرنسا تريد أن تفرض معاهدات جديدة قسرية. ولذلك اشتد الضغط السوري واللبناني في عمل يطالب بجلاء الجيوش الفرنسية. وفي ٤ حزيران ١٩٤٦، اندلع الإضراب العام الذي أطلقته القوى النقابية ودعمته كل الأحزاب السياسية. وأذعنت فرنسا للضغط الدولي، وجلت القوات الفرنسية عن سورية في ١٥ نيسان، وعن لبنان في ٣١ آب ١٩٤٦.

وتوطدت، في هذا النضال، الحركة النقابية التي حصلت على الاعتراف القانوني وميثاق للعمل. وفرض مصطفى العريس نفسه في المفاوضات كبطريرك لعالم العمل، نوعاً ما، ورئيس الجماعة العمالية. واتخذ، في الوقت نفسه، بعداً دولياً بدخوله قيادة الاتحاد النقابي العالمي. ولكن المعارك العمالية لم تعد تستهدف السلطة أو الجيش الفرنسي، بل كانت تضع أرباب العمل المحليين موضع مساءلة. وأحد أطول الإضرابات كان إضراب الصناعة الصوفية الوطنية، وفي حزيران ١٩٤٦، أوقع بوليس لبنان المستقل أولى ضحاياه العمالية بإطلاقه النار على عاملات التبغ المضربات. واستعادت النزاعات الطبقية حقوقها في حين كان الحزب الشيوعي، في لبنان كما في سورية، قد وظف كل طاقته الأيديولوجية في التبرير الوطني بتعيينه موقع نشاطه في مرحلة الديمقراطية الوطنية. وانتهت الشيوعية، أخيراً، إلى الاتحاد بالحركة الوطنية حتى لو أن مناهضة الفاشية كانت الأولى وحتى لو بقيت غير مفهومة لزمن طويل.

وأعاقت العاطفة القومية المتطرفة في فلسطين تطور الاشتراكية. وقد بدأت الثورة العربية في ١٥ نيسان ١٩٣٦ وازدوجت بإضراب عام دام ستة أشهر. وفترت الانتفاضة

العنيفة عام ١٩٣٧ لتتصاعد، من جديد، في نهاية السنة وتبلغ الذروة عام ١٩٣٨. وكانت هذه برهة الاندفاعة القومية العربية المتطرفة وراء أسرة الحسيني. وبسط الجيش الإنكليزي، تساعده ميليشيات وقوات مساعدة يهودية، النظام، مؤقتاً، بقمع إجرامي. وفي عام ١٩٣٩، قرر *الكتاب الأبيض* نوعاً من إقرار الوضع القائم بإخضاعه الانتقال إلى الاستقلال بعد عشر سنوات لاتفاق الطرفين وبتحديده الصارم للهجرة.

وعلى الرغم من الجمود الاقتصادي في تلك البرهة الدامية، فقد كانت مرحلة استيطان يهودي. فقد وصل حوالي ٢٠٠٠٠٠ مهاجر بين ١٩٣٢ و١٩٣٨، وبلغ عدد اليهود ثلث العدد الكلي للسكان. ونمت حركة الكيبوتزيم نمواً عظيماً: فقد ارتفع عدد أفرادها من ٤٠٠٠ عام ١٩٣١، إلى ٢٣٠٠٠ عام ١٩٤١. ولكن شرط العمل لم يتغير، من جهة أخرى، من حيث عدم المساواة والتمييز بين العرب واليهود.

وعلى العكس من ذلك، كانت سنوات ١٩٣٩-١٩٤٥ سنوات فعالية اقتصادية قوية لتلبية حاجات المنطقة التي انقطعت عن أوروبا. وفضلاً عن ذلك، جعل الإنكليز من فلسطين قاعدة هامة للإمدادات الحربية. وفي عام ١٩٤٣، تجاوز العمل اليهودي المأجور ٢٠٠٠٠٠ وظيفة، وكان أكثر من الربع ينتمي إلى الصناعة. وربما كان مستوى العمل العربي المأجور (الصناعة والزراعة) قد بلغ حوالي المئة ألف، ولكن أقل من نصف هذا العدد كانوا عمالاً دائمين. وفي عام ١٩٤٥، سيكون هناك ما يقرب من ٣٠٠٠٠٠ مستخدم عربي في الخدمات العامة. وسمحت هذه الزيادة باستئناف النقابية ويفسر كون الاشتراكيين والشيوعيين لم يفقدوا كل مصداقية في عاصفة المعارك والتمزقات الأيديولوجية.

وقد وطدت الأحزاب اليهودية وجودها بفعل اللاسامية التي كانت تأتي من أوروبا، نوعاً ما، لتبرر التزامها الصهيوني. وقد عرف حزب عمال فلسطين، *الماباي*، الذي ولد بعملية توحيد عام ١٩٣١ وعضو الأممية الاشتراكية الديمقراطية انزلاقاً إلى اليمين فعلاً

من جراء خروج متكرر لفئات يسارية منه، مثل فئة اتحاد الاشتراكيين الأمميين الذين كانوا يريدون تنظيماً عمّالياً يهودياً-عربياً والذين اقتربوا من الشيوعيين بعد عام ١٩٣٤. وانصاعت عمالية *الماباي* لممارسة التحكيم بين أرباب العمل والعمال. وكان هذا هو الاتجاه الذي أعطاه للحزب رجله القوي: ديفيد بن غوريون الذي وصل به الأمر إلى تمريره، عام ١٩٣٤، تسوية مع النقابة المرتبطة باليمين: الاتحاد الوطني للعمل. وهذا هو الاتجاه الذي تولى *الماباي* ضمنه، باستمرار، إدارة *الهستدروت* (ما يقرب من ٦٨٠٠٠ عضو عام ١٩٣٦). وأظهرت الحركة الكيبوتزية التي كانت شعبتها تناضل داخل *الماباي*، بصورة متكررة، اختلافات، وكان يمكن لأكثر الشعب عمالية، كشعبة تل أبيب عام ١٩٣٧، أن تتمرد، ولكن الحزب ظل الأغلبية في الأجهزة الصهيونية. ولم تعارض أرجحيته، حقاً، إلا عام ١٩٣٨ عندما جمعت المعارضات المدينية والكيبوتزية (المسماة من المجموعة ب) حوالي ثلث الأصوات في انتخابات *الهستدروت*، وبدءاً من ١٩٤٢، من جديد، عندما نالت التجمعات اليسارية أكثر من ربع الأصوات وهاجمت، خاصة، اعتدال الحزب حيال الإنكليز. وفي مؤتمر ١٩٤٢، أعطى *الماباي* نفسه، عن طريق أنظمة جديدة، تنظيماً متصلباً جداً يفرض وجهة نظر الأغلبية ويلغي الفئات. وكان الحزب يعلن استناده إلى النقابية الصهيونية والحركة العمالية العالمية. ولم يكن يعلن انتماءه إلى الاشتراكية. وقد أثار تطوره وتوجيهيته حركة توحيد في اليسار.

وقد أفادت "الطليعة الفتية" (*هاشومر هاتزير*) التي كانت قاعدتها في فرع كيبوتز أرتزي والتي تأسست عام ١٩٢٧، من النمو الكيبوتزي. وكانت تضم ٣٦ كيبوتزيم و ٧٠٠٠ عضو عام ١٩٣٩. ثم أصبحت فرع التجمع لمجموعات المعارضة اليسارية والفئات التي تترك *الماباي*. وقد تجمع المناضلون الذين لم يكونوا يعملون في كيبوتزات في "الرابطة الاشتراكية" التي تأسست في شتاء ١٩٣٦-١٩٣٧ والتي عملت بصورة مستقلة. وتلقى التنظيمان، بصورة متوازية، في برهة الحرب، دعماً من مجموعات مهاجرة

صغيرة تعيش بمشقة ومن منتقلين من يسار *بواليه صهيون*، وكذلك من الحركة الشيوعية المنقسمة. وفي عام ١٩٤٢، انضمت "الطليعة" إلى الرابطة من أجل التقارب والتعاون اليهودي-العربي، وهي حركة أسسها، عام ١٩٣٩، المناضل القديم حاييم كالفاريسكي، رسول ثنائية القومية. وكانت تلك نتيجة تطور ثقافي يهودي وعربي في العداء المشترك لإنكلترا، من جهة، وللفاشية والنازية أكثر من ذلك أيضاً. فضمت "الطليعة" إلى برنامجها إذن منظور دولة مزدوجة القومية، إلا إن ذلك كان بشرط استمرار هجرة اليهود إلى أن يصبحوا أغلبية. ودفعت ضروب فشل المعارضة داخل *الماباي* "الطليعة" إلى شن حملة من أجل وحدة اليسار. وفي عام ١٩٤٦، وضع حد للتنظيم المزدوج: فقد شكل كيبوتز أرتزي والرابطة الاشتراكية الحزب العمالي الطليعي. وتسارع تيار الانضمام بوصول مهاجرين جدد، وإن يكن ذلك بصعوبة وفوضى، عام ١٩٤٥-١٩٤٦. وبدت فكرة دولة ثنائية القومية مثبتة بالمشاريع الدولية قبل أن تخونها الوقائع. وفي عام ١٩٤٨، تركت "الطليعة" مكانها للحزب العمالي الموحد: *المابام*. وكانت مناهضة الفاشية والتصميم اليساري في الحرب ضد هتلر قد أسهما في تقوية نسبية للصهيونية الاشتراكية. وعلى العكس من ذلك، كانت الشيوعية تجتاز أعمق الانقسامات.

وقد افترقت الشيوعية برفضها الصهيونية ثم بانخراطها في التعريب بممارسته في بداية الثلاثينات إلى درجة التطرف، وهو ما سيقودها إلى الاشتراك في إبهام القومية العربية في ثورة ١٩٣٦ وتقديم مساندتها، عام ١٩٣٧، حتى لمفتي القدس. ويقال إن شعبة تل أبيب قد فصلت لاعتراضها على هذا التوجه. ولكن الحزب العربي الذي كان الشيوعيون الأقرب إليه هو حزب الاستقلال بحيث أن حزبيين قد انتقلوا، بسهولة، نحو هذه الحركة منجذبين بتطرفها الوطني. ولكن مناهضة الفاشية المؤكدة منذ ١٩٣٤ أكسبت الحزب الشيوعي، بالمقابل، شيئاً من التجدد بانضمامات يهودية جديدة. فقد التزم الحزب فعلاً الوقوف إلى جانب "الرابطة ضد الفاشية واللاسامية" التي استوطنت في فلسطين، في

الأوساط الثقافية بصورة رئيسة واجتذبت، خاصة، أعضاء كثراً من يسار ***بواليه صهيون***. وهي أيضاً التي جرى، بواسطتها، التعاون مع اتحاد الاشتراكيين الأمميين الذي لن يزول إلا عام ١٩٤٣.

إلا إن تبريرات الأممية الشيوعية تعليقاً على الميثاق الألماني-السوفياتي وضعت الشيوعيين في موقف مستحيل دراماتيكيّاً. فلم يبق، آنذاك، سوى ٣٠٠ عضو، معظمهم من اليهود وبعض العرب، كانوا، بصورة أساسية، ملاكات مجربة ومتمسكين ببطولة بموقف شيوعي معاد للصهيونية وبموقف حياد أمام الحرب بين إمبرياليين. وظهرت، آنذاك، أول نواة تروتسكية. وكان التضييق على الهجرة الذي سببه الكتاب الأبيض ثم الحرب يثير، فضلاً عن ذلك، جدلاً في الدفاع عن حق الهجرة أو ضده. ومن أجل إنقاذ الاستيطان في الوسط اليهودي، طرحت حركة ***إيميت*** التمييز بين الصهيونية التي بقيت مدانة و"الطائفة اليهودية الموجودة" التي كان يجب الدفاع عنها. وكان هذا أصل "الشعبة اليهودية" في الحزب الشيوعي. إلا أن النقابية استؤنفت نتيجة للنمو الاقتصادي، وأصبحت النقابية الشيوعية ملاذاً للعضوية التي سمح لها بعد ١٩٤١. ونشط الشيوعيون في اتحاد النقابات العربية والروابط العمالية التي كانت تمس ما يتراوح بين ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ عامل عام ١٩٤٢، وأكثر من الضعف عام ١٩٤٥. وقد دخل إلى قاعدة حيفا النفطية وإلى الورشات البحرية وإلى النقليات في حين أن رابطة العمال العرب الموجودة منذ ١٩٢٥ أعادت تشكيلها مفيدة، إلى حد ما، من رعاية إنكليزية. وهذا التنظيم الأخير كان أقوى في الخطوط الحديدية وصناعة التبغ ولدى العمال البلديين. وقد أحصي، عام ١٩٤٥، ما يتراوح بين ١٥٠٠٠ و٢٠٠٠٠ نقابي عربي. وأعيد فتح القطاع العربي من ***الهستدروت*** الذي أهمل طويلاً ليستقبل حوالي ألف عضو. فهذه الشروط أعادت إذن قاعدة عربية ضيقة للانضمام إلى الشيوعية في برهة تفككها نفسها.

وللمرة الأولى، خرج الحزب عام ١٩٤٢ من اللاشرعية، ولكن المجموعات الشيوعية العربية (من حيفا والقدس خاصة) تجمعت في "رابطة التحرير الوطني" في حين حافظ الفرع اليهودي، المتميز، من قبل، على اسم حزب فلسطين الشيوعي، وقبل مبدأ الدولة الثنائية القومية قبل أن يصبح، عام ١٩٤٨، الحزب الشيوعي الإسرائيلي: ***ماكي***. وتابعت الرابطة، من جهتها، النضال من أجل التحرير الوطني العربي، وكانت، بإعادات التوحيد في شتاء ١٩٤٧-١٩٤٨، الأصل البعيد للحزب الشيوعي العربي. وكان حزب فلسطين الشيوعي، لزمن طويل، الحزب الوحيد الذي تعايش فيه يهود وعرب في منظور ثوري. بل إن الحزبيين والملاكات اليهودية قادوا التعريب السياسي للحزب. وباستثناء "الاستقلال" الذي كانت الرابطة تفترق عنه بقاعدته العمالية، ولدت هذه الرابطة من الشيوعية بوصفها التشكيل السياسي العربي الوحيد الذي لم يكن تابعاً لعشيرة عائلية أو منغلقاً على بعض الأنصار في بلد كان يضم، عام ١٩٤٦، ١٤٠٠٠٠٠ عربي مسلم و ١٤٥٠٠٠ عربي مسيحي و ٦٠٠٠٠٠ يهودي.

إن الحالة الفلسطينية تقع في طرف أقصى في التناقضات والتلاقيات بين الحركات القومية والحركات الاشتراكية والشيوعية، ولكن التناقضات والتداخلات وجدت، في نهاية الحرب العالمية الثانية، عبر العالم العربي كله. وقد حلتها، ظاهراً ومؤقتاً، الوطنية في العراق وسورية ولبنان، وبقيت كامنة في مصر، معقدة في المغرب بسبب الشحنة الاستعمارية الزائدة حتى في عمل الشيوعية الفرنسية. إلا إن نشراً للماركسية قد جرى، حتى بصورة مخففة، في مزيج أو استعمال أيديولوجي يمزجها بالإسلام والتفسيرات الوطنية وحتى الفئوية.

خاتمة: الاستعمالات الثلاثة للاشتراكية والماركسية

كانت أشكال الاشتراكية الثلاثة الأصلية: الاشتراكية الاستعمارية، الاشتراكية أو، بالأحرى، الشيوعية الأممية التي كانت أقلية والقومية الفتية الميالة للاشتراكية، كانت هذه الأشكال موضوعاً لأن تحل محلها ثلاثة استعمالات للاشتراكية أو الماركسية: القومية الميالة للاشتراكية التي توطد، بالعروبة، اشتراكية طريق ثالثة، الشيوعية والشعبانية المصطبغة بالماركسية. فاشتراكية الأممية الثانية زالت إذن لأنها كانت بوضوح أوروبية وبقيت استعمارية، ولكنها تركت في الإنتليجنسيا التي أصبحت الطبقة السياسية ممارسات إصلاحية وتوازنًا حكوميًا. وهذه الاتجاهات تقابل، فضلاً عن ذلك، عادات محلية لنخب محدودة. وكان للمهن السياسية، بالتأكيد، شيء من التأثير فيها. وكان أعضاء هذه المهن من المحامين والأطباء والصحفيين والأساتذة. وإذا كان هذا الجيل هو جيل ما بين الحربين الفتي، فإنه يلقى اليوم معارضة من جراء نمو إنتليجنسيا من أصل أكثر تواضعاً تستمد اشتراكيتها من مصادر أخرى وتلتقي مع الإسلام المسيَّس والقومية الشعبية والماركسية. وكان الانتقال لا يتوقف، من قبل، من الإسلام إلى القومية على أن الدين الإسلامي نقطة استناد ضد الغرب وأن الأمة تحل محل الطائفة الدينية كمثل أعلى جماعي. ولذلك، كانت الاشتراكية، كالشيوعية، قادرتين منذ زمن الحرب العالمية الثانية على أن تستمدا الذرائع من بعض الصيغ المساواتية ومن الأمثلة المقدسة أيضاً. فالحزب الشيوعي العراقي السائر على درب الشيعة يستعين بمثال علي، ابن عم الرسول، الذي ربما كان أبا الاشتراكية الإسلامية. وسوف تمضي هذه الأطروحة، أطروحة الإسلام التقدمي، الاشتراكي أو المتوافق، على الأقل مع الاشتراكية، متزايدة الشعبية. وهي مقروءة على الوجوه الثلاثة التي تستخلص سماتها في سنوات ١٩٤٠-١٩٤٦.

وليست ***القومية العربية الاشتراكية*** الأولى زمنياً على الرغم من أنه صرح بها منذ تأسيس ***حركة البعث العربي*** عام ١٩٤٠ ولدى واحد من روادها، السوري ميشيل عفلق، ولكنها لن تعرف انتشاراً ناجعاً في الشرق الأدنى، في مختلف فروع الحزب: سورية والعراق قبل أن تنتقل إلى المغرب بالعدوى، إلا بعد الحرب. ويصب ميشيل عفلق، في بيان ***البعث: في سبيل البعث***، ثم في كتاباته الأخرى، القومية العربية في تبرير الإصلاحية الإسلامية، ولكن ذلك كان مع علمنتها. لقد سمح التفسخ العربي بالاستعمار. والعودة إلى الأصول تعد بالتحرير، وهذا الأخير سوف يكون كلياً، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. والقومية العربية تأخذ مكان الاشتراكية والدين. فلم يكن في ذلك إذن استعادة للماركسية إلا في اتهام الإمبريالية أو، بالأحرى، الاستعمار. ولكن عداء الإمبريالية صبغ بالروحانية: فاستعادة الروح العربية يمضي نحو مثالية شعبانية قد لا تكون رأسمالية وتدين الشيوعية المادية: "الاشتراكية هي الجسد والوحدة العربية هي الروح". والطريف هو أن هذه المثالية متوافقة مع ثقة تكتيكية جداً بطرائق التنمية الاقتصادية (الجسد الاشتراكي)، ولكنها تلقى أيضاً النقد المتواتر من جانب الذين كانت الماركسية، بالنسبة إليهم، تقانة نمو اقتصادي وتفسيراً لمراحل التطور بالانتقال من أنماط إنتاج إلى أنماط أخرى. وهكذا استعادت التحليلات الاقتصادية الأولى للماركسيين العراقيين والسوريين والمصريين بعد قليل، النـزعة الاقتصادية التي بسطها ستالين والأدب السوفياتي.

وما عملت عليه الشيوعية، إذ أصبحت وطنية، هو تكييف أكثر إبداعية للماركسية. والتركيب واضح، بصورة ملحوظة، في تعليق خالد بكداش على الميثاق الوطني الذي صاغه الحزب الشيوعي السوري: ***الحزب الشيوعي في النضال من أجل الاستقلال والسيادة الوطنية*** (بيروت ١٩٤٤) واستعيد عدة مرات منها ***الشيوعية والوطنية***: "كل ما نسعى إليه هو تنمية هذا الشعور الوطني في بلادنا ليصبح قوة لا تغلب

وإلى أن يبلغ نقاءه ووعيه لذاته وعمقه أعلى مستوى يمكن أن يصل إليه شعور بشري".
وهذا الاندماج العاطفي قائم على التصور التقليدي الماركسي القديم عن النضج اللازم للشروط الاقتصادية للانتقال إلى الاشتراكية. فهذه الأخيرة ليست على جدول الأعمال. إنها تفترض مسبقاً فعلاً تعزز المعسكر الاشتراكي حول الاتحاد السوفياتي، وهو ما لا يخلو من تذكير بالأطروحة الاستعمارية حول أسبقية المتروبول المطروحة بصدد المغرب، ولكن المتروبول، هنا، هو الاتحاد السوفياتي الذي يجب أن يكبر أولاً. ولذلك، فإن الشيوعية تعمل، في طور "الثورة الوطنية الديمقراطية"، على تحقيق اتحاد كل الشعب. ومن الممكن تحقيق الإجماع ما وراء الفوارق الطبقية نفسها. ومن المؤكد أن ضرورة التحرير الوطني تبقى قائمة على مناهضة الإمبريالية، ولكنها تكون كذلك تلميحاً على أن المحاكمة مغلقة في الشعور الجماعي. ولذلك، يجب حسبان حساب لممارسة تنظير يسعى، ببساطة، إلى تكيف الذرائع الوطنية مع استراتيجية الاتحاد السوفياتي الدولية.

وكان التنديد بالإمبريالية أو الاستعمار يتبقى صريحاً بالنسبة للشعبانية المصطبغة بالماركسية. وقد أتى، مؤكداً، من الشيوعية في التطور المميز للمصالية، من خلفية الانطلاق التي كانها، في باريس، الاتحاد الاستعماري للشيوعيين الخاضعين للاستعمار. وهذه اللهجة سوف تلقى في أصوات الأفريكانية ما بعد الحرب، في صوتي إيميه سيزير وفرانز فانون، في الشيوعية الصينية ونزعة العالم الثالث. ولكن مصالي الحاج لم ينشئ مذهباً. فقد كانت المصالية خطابات وتعبئة وعملاً مباشراً احتمالاً. ولذلك، كانت التيمة المركزية، دائماً، "الشعب" بالمعنى العامي للكلمة، وأكثر من ذلك أيضاً الشعب المضطهد الذي يجب إيصاله إلى الوعي السياسي لأنه يكون، إذ ذاك، حاملاً للتحرير الوطني كما للتحرير الاجتماعي. وهكذا، فإن المصالية كانت ثورة وطنية، صدى للقومية الاشتراكية والفوضوية لربيع شعوب أوروبا عام ١٨٤٨. إلا إنها ليست قبل ماركسية. فقد كانت تستلهم المدرسة اللينينية والشيوعية لتحريض الجماهير وأكثر من ذلك أيضاً

لتنظيمها ولتوجيهية الحزب الطليعي. ولذلك، فإن أهمية المصالية لم تعد، فعلاً، في نهاية الحرب العالمية الثانية، في شخص مصالي الحاج الذي انزلق، بشكل بارز، نحو العروبة الشعبانية ومثالها، بل بالنسبة للمثقفين الشباب في الجيل السياسي العربي الثاني، في خصوبة التركيب بين تحليل الطبقات والإشكالية الوطنية، ولو كان ذلك بتمييزهم أنفسهم تحت اسم مثقفين ثوريين. ولكن الميل الوطني تفوق غالباً: فنحن في برهة ولادة في العالم العربي لأيديولوجية سوف تصبح الأشد شيوعاً هي، حسب صيغة مكسيم رودنسون، "قومية مصطبغة بالماركسية ذات لوينات لا متناهية".

الفصل الثالث

الاشتراكية في أفريقيا السوداء

كان من شأن استعداد أفريقي للاشتراكية أن يبدو شيئاً فظيعاً لاشتراكي بداية القرن العشرين، المتمسكين، عامة، بتطور وحيد الاتجاه ضروري للمجتمعات البشرية. فكيف نتحدث عن الاشتراكية في قارة زراعية حصراً، دون بروليتاريا ولا رأسمالية وطنية خارج الحالة الهامشية لجنوب أفريقيا وحيث لم تكن الطبقات الاجتماعية متمايزة دائماً؟

إلا إن ماركس كان قد سلم، عن غير طيب خاطر إلى حد ما، بأن في مقدور روسيا أن تنتقل، مباشرة، من الجماعة الريفية إلى الاشتراكية قافزة فوق الرأسمالية، أي بانتقالها مباشرة من الأطروحة إلى التركيب، وتأكدت هذه الفضيحة الدياليكتيكية بالثورة الصينية حيث لعبت البروليتاريا الصناعية دوراً ثانويّاً. ثم إن كثيراً من الأفارقة لم يستسلموا، مثل فيرا زاسوليتش، لقبول مدة طويلة من الاستغلال والتدمير الثقافي بوصفها أمراً محتوماً. وعند ذلك، بنوا نظرية اشتراكية أفريقية تنمو بصورة طبيعية انطلاقاً من عقليات وبنى أصيلة للمجتمعات التقليدية التي فرضها الاستعمار ولكنه لم يستطع أن يمحوها.

وهذا ينطبق حقّاً، على أفريقيا السوداء حيث جاء الأمل الاشتراكي ليخصب تقليد الوحدة الأفريقية، وهو الموضوع الحصري لهذا الفصل. وبالمقابل، فإن التقليد الثقافي والبنى الاجتماعية لأفريقيا المتوسطية تربطها، بالمقابل، بالعالم العربي الذي تختلف إشكاليته الاشتراكية التي لن نبحثها هنا.

هل كانت افريقيا قبل الاستعمار اشتراكية؟

دخلت الاشتراكية، كأيديولوجية وحركة سياسية معاصرة، إلى أفريقيا، بديهيّاً، بفضل الاستعمار الأوروبي. والأفارقة الذين انضموا إليها فعلوا ذلك لأنهم وجدوا في هذا النداء إلى الحرية والمساواة، في هذا الاحتجاج ضد استغلال الإنسان ردّاً على الاضطهاد الذي كانوا يعانونه. ولكن هذا المذهب تكون في أوروبا، في صلة مع الحركة العمالية، على الرغم من أنه تكون خارجها، في حين أن الأفارقة الذين انضموا إليه كانوا، خاصة، مثقفين، أي أنهم كانوا يمثلون أكثر العناصر فقداناً لجذورها، العنصر المقطوع عن المجتمع التقليدي والذين كان اكتشاف الاشتراكية، بالنسبة إليهم، جزءاً من التأقلم الثقافي. وكانت الحركة العمالية ما تزال غير موجودة وسوف تتكون، بدورها، حسب معايير أوروبية. إلا إن الاشتراكية أتت لتضاف، لدى هؤلاء الرجال، إلى حركات ثقافية من نمط قومي، كالوحدة الأفريقية أو الزنوَجة اللتين تقومان، هما ذاتهما، في جزء كبير منهما، على منظومات فلسفية أوروبية، ولكنهما تسعيان، من أجل ذلك، بمزيد من الحمية، إلى أصولهما الأفريقية. وإرادة إعادة بناء هوية كانت تبين، هي وحدها، أن الهوية كانت مفقودة أو ضعيفة وكانت حقّاً علامة تأقلم. ولكن إعادة التكوين هذه نفسها تفترض اصطفاء التأثيرات الأوروبية أو رفضها لإفساح المجال لعناصر أفريقية، حقيقية أو أسطورية.

ولم تكن الاشتراكية التي اكتسبت لتوها تستطيع أن تفلت من عمل التفكير الكبير هذا. وسوف ينصب عمل تابعيها الجدد أو، على الأقل، ألمعهم، على البرهان على أن الأمر كان يدور فقط حول التحديث الشكلي لتقاليد أفريقية قديمة وعلى العمل لإعطائها مضموناً مختلفاً عن النماذج الأصلية الأوروبية إلى درجة تكفي للحديث عن

"اشتراكية أفريقية". وهذا العمل واضح جداً لدى المنظرين الرئيسين مثل سنغور وديا ونكروما ونيريري، وكذلك أيضاً، لدى ممارسين مثل سيكوتوري، أو لدى أميلكار كابرال الأحدث.

ويجدر بنا، قبل أن نمضي أبعد من ذلك، أن نفحص واقع "ما قبل تاريخ الاشتراكية" هذا في أفريقيا قبل الاستعمار. فالتقليد الأفريقي يهيىء، في نظر كل هؤلاء المؤلفين، للاشتراكية بسبب الطابع الجماعي لهذه المجتمعات. وكون الأرض ملكية جماعية أمر واقع في جملة أفريقيا السوداء حيث تكون كثافة السكان، باستثناء بعض الجزيرات، ضعيفة. فالإنتاج يتطابق مع الوحدة الاجتماعية الأساسية التي هي الأسرة الموسعة، وعلى مستوى أعلى السلالة أو حتى القرية. وقد كان أكثر من نصف السكان منظمين في مجتمعات سلالية (أو مجتمعات دون دولة) كانت بنيتها السياسية تقتصر على هذا المستوى. وكان التنظيم الجماعي للعمل نامياً إلى درجة كافية في إطار السلالة والطبقات العمرية وروابط متنوعة. ولم يكن التأمين الذاتي للعيش كليّاً أبداً، ولكن تقسيم العمل كان ضعيفاً والتجارة هامشية. وأيديولوجية هؤلاء الناس التي يعبر عنها بأساطير أو تقاليد دينية مساواتية في أصولها على عكس المجتمعات المنظمة رتبويّاً التي سنتحدث عنها فيما بعد. ويدور الأمر، في معظم الأحيان، حول مشيخات تقوم السلطة فيها، قبل كل شيء، على العمر المرتبط بالمكانة الدينية. وإذا لم تكن النساء مساويات، كليّاً، للرجال، فإنهن يتمتعن، على الأقل، باستقلال كبير جداً ويملكن مؤسسات منفصلة تماماً ويشرفن على القسم الأعظم من الاقتصاد (الزراعة، التجارة الصغيرة). أما الصغار فهم منذورون لأن يصبحوا كباراً، وواجب الكبار هو أن يزوجوهم. فهناك إذن، حقاً، استغلال، ولكنه محدود ومؤقت. وهو ينتشر، فضلاً عن ذلك، في إطار مجتمع مجزأ بحيث لا يمكن أن يكون هناك وعي خارج السلالة ولا يمكن الحديث عن طبقات.

وكانت هذه المجتمعات، عندما لم تكن خاضعة لضغوط خارجية قاسية، تبلغ، غالباً، مستوى من الطمأنينة والراحة والوفرة هبط بها الاستعمار هبوطاً قويّاً. ولكنها ، ودون انتظار هذا الأخير، غالباً ما كانت تعاني من مذابح حقيقية على أيدي جيران يملكون بنى سياسية أفضل.

وعندما كانت توجد هناك دولة أو إمبراطورية، فإن هذه الأخيرة كانت، دون التدخل في الإنتاج، تقتصر على اقتطاع جزية من المنتجات أو من العمل من هذه الجماعات الأساسية التي كانت تحتفظ باستقلالها. وقد تبين للمختصين الماركسين في الشؤون الأفريقية أن الموازاة مع "نمط الإنتاج الآسيوي" العتيد كان تعسفيّاً على أنه لم يكن هناك تدخل للدولة في الإنتاج- واقترحوا، من أجل بيان الوضع، صيغة "نمط إنتاج قبلي" أو صيغة "نمط إنتاج سلالي". إلا إنه ينبغي المضي أبعد من ذلك. فلم تكن دول أفريقيا القديمة، دائماً، مجرد بنية فوقية. فإذا كانت الأرض غير مملوكة، فالبشر الذين كانوا نادرين غالباً ما كانوا مملوكين. وقد بدأت، الآن فقط، دراسة الرق ما قبل الاستعماري الذي كان أقسى وأكثر شيوعاً بكثير مما أريد أن يقال. فيبدو أن العبيد قد شكلوا في الدول السودانية ما يتراوح بين ثلث السكان ونصفهم، في حين لم يكونوا يتجاوزون، في المجتمعات السلالية، ما يتراوح بين ٣ و٥ ٪، وكان يجري تمثلهم سريعاً. وكان استغلال العبيد يختلف كثيراً بين كونهم مبعثرين في السلالات وكونهم، وتلك حالة أندر، مجمعين في جماعات مستقلة. وفضلاً عن ذلك، فقد كان هذا الاستغلال محدوداً لأنه مباشر وينصب فقط على قيم استعمال، وفي الأغلب، على منتجات زراعية. وكانت مناجم الذهب تشكل استثناء. وكان المنتج الزائد، في نهاية المآل، يستخدم لتوفير سلع مكانة للأرستقراطية أكثر منه للتدخل في الإنتاج.

وكانت التجارة على مسافات طويلة التي تحتكرها أقليات اجتماعية-مهنية أو إثنية هامة ثقافيّاً، ولكنها لم تكن تنصب إلا على كميات قليلة. ولم يكن التداول والتوزيع

يتداخلان، إلا قليلاً جدّاً، مع الإنتاج باستثناء ملحوظ يتصل بالنسيج. وفضلاً عن ذلك، فإن هذه التجارة على المسافات الطويلة خلقت تراتبات قائمة على الثروة مع عقلية "رأسمالية". فقد لعبت إذن حتى ولو كانت أعدادها ضعيفة، دور استقطاب.

ويؤكد القائلون بـ"الاشتراكية الأفريقية"، كمجموع المسؤولين السياسيين الحديثين، أن الطبقات الاجتماعية لم تكن موجودة في أفريقيا القديمة وأن الوقت لم يسنح للاستعمار من أجل جعلها "تولد"، وأنه لا ينبغي الحديث عنها من أجل تجنب تقاتلها.

وإذا كانت الطبقة تعرَّف، بصورة مضبوطة، بدروها في عملية الإنتاج ووعيها لذاتها، فمن الصعب، بالتأكيد، الحديث عنها في المجتمعات السلالية التي تعمل، فيها، على الرغم من أيديولوجيتها، عوامل لامساواة كعلاقات الكبار بالصغار وعلاقات العمر والجنس. وكان يمكن للاستغلال أن يوجد، ولكنه لم يكن قائماً على تملك وسائل الإنتاج. فهذا الأخير لــن يطرح إذن مسألة إلا مع ظهور العمل المأجور للصناعة في العهد الاستعماري.

والأمر نفسه سينطبق على الطوائف المهنية، المفصولة جنسيّاً، التي نلقاها في بعض المجتمعات الدولتية والتي كانت مرهوبة أكثر منها محتقرة. وبالمقابل يمكن، حيث كان الرق يلعب دوراً كثيفاً، الحديث عن طبقة، وأبحاث إ.تيراي تبين أن الوعي الطبقي لم يكن غائباً في مجتمع أبرون (ساحل العاج). ويمكن بالتأكيد أن نجد مجتمعات أخرى.

كل هذا يسمح بأن نقول أن سنغور أو نكروما و نيريري قد أقاموا تحليلاتهم على رؤية مثالية لأفريقيا القديمة. إلا إن هذه الرؤية تقابل، إلى درجة كافية، تقليد المجتمعات السلالية، وإنه لأمر ذو دلالة أن يكون نيريري من إثنية صغيرة دون دولة، قوم الزاناكي الذين كانوا يعيشون على ضفاف بحيرة فكتوريا.

إن الاتجاه الجماعي والمناهض للفردية في أغلبية المجتمعات الأفريقية لا ينكر فعلاً، ولكن هناك مقارنات ممكنة مع بقية العالم، وحتى مع أوروبا قبل أن تنتصر فلسفة السلعة

الرأسمالية. إلا إن هذه الفلسفة هي التي فرضها الاستعمار ويمكن أن نتساءل إلى أي حد ما زالت هذه المعطيات القديمة حية إلى درجة كافية لبناء سياسة. ويجب أن نعتقد ذلك عندما نقرأ هجمات أ.ميستر المضحكة ضد مجتمعات يصفها بأنها "من العصر الحجري" والتي يقترح ضرورة المحو الكامل لآخر آثارها من أجل إزالة العائق الذي تواجه به العقليات النمو. وإذا أبعدنا هذا الموقف غير المقبول الذي يفرضه العلم على الرجال من الخارج بدلاً من النضال المنظم بأنفسهم أو من أجلهم، فسوف نقول أن العقليات تتغير بصورة أبطأ بكثير من تغير العلاقات وأن الاشتراكية التي يجب أن تبنى يجب أن تصنعها أفريقيا من أجل أفريقيا يكون فيها لألوف السنين من التطور الأصيل تقدير ما مشابه لذاك الذي يعطى لبضعة عقود من الاستعمار.

ويجب، بالمقابل، تجنب الوقوع في تخطيطية مبالغ فيها والحذر من الاعتقاد بأن الانتقال من روح جماعية قائمة على السلالة إلى بنية جماعية حديثة يجري من تلقاء ذاته دون إعادة مساءلة فلسفة أوروبية ما مشتركة بين الاشتراكية والرأسمالية نشرها الاستعمار. إن الاشتراكية مشتركة بين أوروبا وأفريقيا بقدر ما هناك من عموميات حقيقية تكون شيئاً آخر خلاف إبادة ثقافية. ويجب أيضاً تعريفها وتعيين حدودها دون مجاملة: فوراء ذلك، يقع ما لم يعد الاشتراكية، بل الاشتراكية الأفريقية.

العهد الاستعماري من جنوب أفريقيا إلى شرقها

وبعد، فإن الاشتراكية، بديهيّاً، نتاج للرأسمالية، وهذه الأخيرة فرضت نفسها على أفريقيا السوداء التي اختزلت إلى وضع طرفي بفضل الغزو الاستعماري. فيمكن إذن تقسيم تاريخها إلى ثلاث مراحل: ظهور أفكار اشتراكية ونوى للحركة العمالية خلال العهد الاستعماري (١٨٨٠-١٩٤٥)، الانتشار المذهبي وفكرة اشتراكية أفريقية تصاحب التحرر من الاستعمار (١٩٤٦-١٩٦٤)، وأخيراً، محاولات الممارسة وضروب

الفشل التي أعقبت الاستقلال والتي بدت تعلن عن صراع أيديولوجي في سبيل الهيمنة، بالمعنى الغرامشي للكلمة. ولن ندرس، هنا سوى المرحلة الأولى.

التقليد البريطاني وجنوب أفريقيا

إذا استثنينا الحالات الهامشية للمستعمرات الألمانية والإيطالية، وحتى حالة البرتغال نفسها حيث قامت صلات هامة، منذ ١٩١٠، بين يسار لشبونة والرأس الأخضر وأنغولا، فإن ظهور الاشتراكية والحركة العمالية في أفريقيا نجم عن التطعيم بتقاليد بريطانية وفرنسية.

وكان التيار البريطاني الأقدم والأقوى بكثير. وقد رأينا، في مكان آخر، أن ***حزب العمل الأفريقي الجنوبي*** تطور في بيئة بيضاء بكاملها، مؤيدة للتمييز العنصري وراغبة في الاحتفاظ للعمال البيض بامتيازاتهم. فلم يكن يمكن إذن للأفارقة الخاضعين لقمع متصاعد باستمرار والمقتلعين من جذورهم من جانب استعمار في حالة توسع أن يعتمدوا على الاشتراكية البيضاء. وقد تلقوا، أولاً، المساعدة من بعض المسيحيين المدفوعين بسخط المبشرين منذ نهاية القرن التاسع عشر. ولكن احتجاجهم لم يكن يستطيع أن يكون اشتراكياً مباشرة لأنه كان يستهدف القمع الرئيس الذي كانوا يعانونه دون انتظار أن تحولهم المصانع إلى بروليتاريا: نزع ملكية الأراضي والسيطرة العنصرية. فكان نضالهم إذن لدى الانطلاق، من نموذج وطني، بل وعنصري أيضاً: بيض ضد السود. والتفتوا، أولاً، في يأسهم العميق، نحو أنشطة من نموذج ديني، مؤسسين كنائس لا تحصى، منشقة (إثيوبية) أو توفيقية (صهيونية).

ولكن هنود الناتال المضطهدين بمقدار اضطهاد السود كانوا قد نُظموا، منذ ١٨٩٤، من قبل غاندي وأسوا، في نهاية المطاف، ***المؤتمر الهندي الأفريقي الجنوبي***. وعلى غرارهم، رد الأفارقة بقوة على تشكيل "الاتحاد الأفريقي الجنوبي"، عام ١٩١٠، الذي كان يسلمهم عاجزين إلى البيض. وتحول ***المؤتمر الوطني الأفريقي الجنوبي***،

في بلونفونتين، في كانون الثاني ١٩١٢، إلى ***المؤتمر الوطني الأفريقي*** الذي سيكون أول قائدين كبيرين له سيم وسالومون بلاتج. وسوف يعاني المؤتمر المرتبط جداً بالناطقين بالإنكليزية في غرب أفريقيا والحركة السوداء الأمريكية تأثير الوحدة الأفريقية، وتأثير غارفاي بين ١٩١٩ و١٩٢٦ أولاً، بصورة قوية جداً. ولم يكن، بتشبعه بالمسيحية، حركة اشتراكية أبداً.

وكان الأمر على المنوال نفسه على الصعيد النقابي بقدر ما كانت تتكون طبقة عاملة سوداء. وبدت مقاطعة حوانيت راند، عام ١٩١٨، أول حركة منسقة للعمال الأفارقة. ومنذ ١٩١٩، تشكل ***الاتحاد الصناعي والتجاري*** برئاسة كليمنت كادالي الذي نظم أول إضراب كبير عام ١٩٢٠، ولكنه اصطدم بالعداء الكلي للعمال البيض. وسوف يمتص الاتحاد، عام ١٩٢١، ***اتحاد العمال الصناعيين والتجاريين*** ويشهد انتفاضة العمال البيض، عام ١٩٢٢، من أجل امتيازاتهم دون أن يتحرك.

ولكن نضال الأفارقة كف، منذ ذلك الحين، عن أن يكون معزولاً كلياً بفعل النمو السريع لحزب جنوب أفريقيا الشيوعي. وقد نجم هذا الأخير عن مجموعة صغيرة من أعضاء ***حزب العمل*** كان أشهرهم س.ب.بونتنغ والنقابي و.أ.أندروز اللذين اتخذا موقفاً ضد الحرب منذ ١٩١٥ بتشكيلهما ***الرابطة الاشتراكية الدولية***. وبعد زيارة أحد قادة الرابطة، الويلزي أ.د.جونز للاتحاد السوفياتي، تشكل الحزب عام ١٩٢١ بانصهاره مع جماعات يسارية متطرفة متنوعة. وفي الحال، حصل على موقع هام لدى عمال الكاب ودوربان البيض، وخاصة في الراند، في الترانسفال حيث أسهم في انتفاضة ١٩٢٢. وتحالف، فضلاً عن ذلك، مع ***العمل*** ضد سمطس، ولن يفض التحالف حقاً إلا بعد ميثاق ***العمل*** والقوميين عام ١٩٢٣.

وهذا الحزب الذي سيبقى دوغمائياً جداً أعلن، أولاً، أنه لا يوجد اضطهاد عرقي، بل اضطهاد طبقي فقط، وهو ما لم يسهل العلاقات مع المؤتمر الوطني الأفريقي. ومع

ذلك، فقد اقترب بانتظام، بعد قطيعته مع *العمل*، من *المؤتمر الوطني الأفريقي والاتحاد الصناعي والتجاري* اللذين بذل جهده في اختراقهما. وحصل، أخيراً، على خمسة مقاعد من أحد عشر مقعداً في المجلس التنفيذي للاتحاد وجند عناصر ممتازة كالخلاسي ج.ب.ماركس وموزيس كوتان. ولكن الاتحاد ظل، قبل كل شيء، إصلاحيّاً وفصل الشيوعيين منذ ١٩٢٦. وهذه العملية لن تفيده لأن الشيوعيين سوف يغادرونه بالجملة لتنظيم اتحادهم الخاص، وسوف يكون تقهقره سريعاً.

وفي هذه الأثناء، تابع الحزب الشيوعي صعوده. وفي عام ١٩٢٨، وبأمر من الكومنترن، وضد موقفه السابق، تبنى شعار "جمهورية أفريقية للعمال". وقد صرف ذلك عنه بعض المثقفين المشغولين بالنضال المشترك بين الأجناس. ولكنه أخذ، منذ ذلك الحين، في الحصول الكثيف على أعضاء لدى الأفارقة وكف، للمرة الأولى، عن أن يكون حزباً أبيض. وسوف يبلغ عدد أعضائه ١٧٥٠ بينهم ١٦٠٠ أسود، عام ١٩٢٨، و ٣٠٠٠ عام ١٩٢٩، دون ذكر ١٠٠٠٠ نقابي خاضعين لنفوذه. وأصدر، بعدة لغات، جريدة هامة، *العامل*. ولكن القسم الأكبر من هؤلاء الأعضاء كان أميّاً، وكان كل البناء يستند إلى التحالف مع *المؤتمر الوطني الأفريقي* الذي لم يكن هناك شك في طابعه "القومي البورجوازي". ومن هذه الناحية، حصل الشيوعيون على نجاح كبير عندما ذهب جوزيه غوميديه، نائب رئيس المؤتمر، عام ١٩٢٧، إلى مؤتمر بروكسل المناهض للإمبريالية، ثم إلى الاتحاد السوفياتي الذي حصل فيه على استقبال رائع. وعاد شبه منضّم إلى الحزب وانتخب، عام ١٩٢٨، رئيساً للمؤتمر الوطني الأفريقي. وفي السنة التالية، نظم بونتنغ *رابطة الحقوق الأفريقية* التي نادت بالمساواة بين الأعراق أكثر منها بـــ"الجمهورية السوداء"، وهو ما لن يرضي الكومنترن.

وفي عام ١٩٣٠، أصبح الحزب الشيوعي الذي كان في حالة نمو تام عاملاً سياسيّاً هامّاً. وسوف يكون سقوطه سريعاً. فغوميدي المبالغ في التزامه أثار استياء القوميين

المعتدلين الذين كانوا يسيطرون على المؤتمر الوطني الأفريقي. وسوف يقال من منصبه عام ١٩٣٠، وسرعان ما سيدين الحزب الشيوعي المؤتمر بوصفه "عميلاً للحكومة يمنع الجماهير من التحرر". وهنا، أدان الكومنترن "الرابطة". وفصل بونتنغ وأصدقاؤه الذين وصفوا بأنهم "انتهازيون يمينيون" من الحزب لصالح دوغلاس والتون الذي عاد من موسكو. وانعزل الحزب الذي قطع، فجأة، عن مصادره الأفريقية وخضع لدوغمائية عمياء وبعيدة. وفي عام ١٩٣٥، رفض أن يشارك المؤتمر الوطني الأفريقي في النضال ضد قوانين هرتزوغ، مع *مؤتمر كل الأفارقة* الذي أسسه جابافو. ولم يبق لديه، إذ ذاك، سوى ١٥٠ عضواً كلهم، تقريباً، بيض. وسوف يحاول أن يستدرك عام ١٩٣٨ بإطلاقه *الجبهة الموحدة لغير الأوروبيين*، ولكن هذه الأخيرة وقعت سريعاً تحت نفوذ المؤتمر الوطني الأفريقي. ولعب فيها التروتسكيون النافذون في يسار الكاب الهجين على الرغم من الشيوعيين دوراً. وأعلنت الحرب دون الحصول على أية نتيجة هامة على الرغم من أن أندروز وأصدقاء بونتنغ قد أعيدوا إلى الحزب عام ١٩٣٨.

وسوف يأتي النهوض بعد ١٩٤٢ عندما سمي موزيس كوتان الذي عاش في موسكو من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٣ سكرتيراً عامّاً للحزب من جانب لجنة مركزية ثلاثة أرباع أعضائها سود. وعند ذلك، استأنف ج.ب.ماركس الدخول إلى المؤتمر الوطني الأفريقي الذي سيرأسه في الترانسفال عام ١٩٥١. وفي عام ١٩٤٤، أسس المؤتمر الوطني الأفريقي *رابطة شبيبة المؤتمر* التي نمت فيها التأثيرات اليسارية والماركسية سريعاً جدّاً. ومنذ عام ١٩٤٢، نظمت القيادة الجديدة، بنجاح، حملات إحراق جوازات المرور الكبيرة. وفي السنة نفسها، انتخب الشيوعي السابق باسنر سيناتوراً أبيض عن سود الترانسفال.

وبعبارة موجزة، يجب تقديم الاحترام لهذا الحزب الشجاع الذي ناضل في ظروف صعبة جدّاً حتى لو كان يجب الإلحاح على دوغمائيته التي تفسر علاقاته الملتبسة بالمؤتمر

الوطني الأفريقي. لقد طارد، بحنق، الفكرة القائلة إنه يمكن أن توجد اشتراكية أفريقية خاصة.

أفريقيا الوسطى

في شمال جنوب أفريقيا، عرفت أفريقيا البريطانيين الوسطى، أي الروديسيات السابقة (زيمبابوي، زامبيا، مالاوي)، في البدء، تاريخاً مماثلاً، ولكنه أشد تفرقاً في الزمان. فقد كان الاستيلاء على أملاك الأفارقة أقل في زيمبابوي ومالاوي ومعدوماً، تقريباً، في غيرهما وأمكن تشكل بورجوازية أفريقية بمزيد من السهولة. فالاحتجاج اتخذ إذن صورة قومية بشكل خاص مرتبطة غالباً بطوائف بروتستانتية (*برج المراقبة*) أو بأديان توفيقية. إلا إن نمو استخراج النحاس المدهش من كوبر بيلت حول زامبيا انطلاقاً من ١٩٢٣. ففي غياب استعمار أبيض كثيف وحكومة عنصرية صريحة، توسع فيها ***الاتحاد الصناعي والتجاري*** بصورة أكثر حرية منه في جنوب أفريقيا، في حين لوحق في زيمبابوي حيث جرى إضراب معزول عام ١٩٢٧. وجرت أولى الإضرابات الكبيرة في الكوبر بيلت في عامي ١٩٣٥ و١٩٤٥. وكان لتلك التي تلت في ١٩٤٧-١٩٤٨ دور حاسم: فقد سمحت، عام ١٩٤٩، بتشكيل ***اتحاد عمال مناجم روديسيا الشمالية الأفارقة***. وهذا الأخير سوف يتراجع، بصورة ناجعة، بالتمييز العنصري والمهني دون أن يتبنى أيديولوجية اشتراكية حقاً. وفضلاً عن ذلك، بقيت المنظمات السياسية ضمن مواقع قومية أفريقية معتدلة. وفي عام ١٩٦٠ فقط سوف يظهر برنامج اشتراكي في جنوب زيمبابوي مع ***اتحاد شعب زيمبابوي الأفريقي***. وفي هذه البرهة، كانت مالاوي تسير فعلاً نحو الاستقلال بقيادة الدكتور باندا المعادي جداً للاشتراكية، وزامبيا بقيادة كاوندا الذي لن يتطرف بمواقفه إلا فيما بعد (***الحزب الوطني الأفريقي المتحد*** الذي تأسس عام ١٩٥٩).

زائير (الكونغو البلجيكي)

الكونغو البلجيكي، زائير حاليًا، حالة انتقالية بين أفريقيا الجنوبية والغرب الأفريقي. وهو يرتبط بالأولى بأهمية مخزون مناجم كاتانغا، امتداد كوبر بيلت، وبوجود نواة، ضيقة جدًا في الحقيقة، لاستيطان أبيض. وهو يرتبط بالثاني بنظام اقتصاد نخاسة حل، ابتداءً من ١٩٠٧، محل اقتصاد نهب مرتبط بنظام الشركات ذات الامتياز. وقد طور، فضلاً عن ذلك، نظام مزارع كبرى (على رأسها أونيليفر) تذكر بالكاميرون والشرق الأفريقي. وكان التجنيد القسري للعمال حتى حوالي ١٩٣٠ وسياسة أبوية تراقب عمال المناجم مراقبة لصيقة في معسكرات كان مستوى الحياة، فيها، لائقاً يعرقلان تنظيم العمال.

وكان الكونغو البلجيكي مطبوعاً، في البداية، بنقابية بيضاء عنصرية إلى أقصى الحدود تضم الموظفين بدءًا من ١٩٢٠، وأخرى لعمال المناجم، بدءاً من ١٩٤١، اتسعت إلى ***اتحاد عام للنقابات*** عام ١٩٤٥. وعلى الرغم من انضمامه إلى الاتحاد الاشتراكي العالمي وأيديولوجيته الاشتراكية فإن خياراته العنصرية حدت من تأثيره في الأفارقة. إلا إنه هو الذي ساعد، عام ١٩٤٦، على إنشاء أول نقابة أفريقية. إلا إنه لن يعترف بالحرية النقابية إلا عام ١٩٥٧، ولن يؤسس ***الاتحاد الوطني للعمال الكونغوليين*** إلا عام ١٩٥٩، العام الذي سبق الاستقلال.

وكان المعمرون وحدهم، في هذا البلد المراقب عن كثب، يتنظمون سياسيّاً ضمن منظور انفصالي إلى حد ما ومناهض للاشتراكية بديهيّاً. ولكن الحزبين الأفريقيين اللذين تشكلا عام ١٩٥٥ (***أباكو***) و١٩٥٨ (***الحركة الوطنية الكونغولية***، حزب (باتريس لومومبا) لم يكن فيهما، بدورهما، شيء من الاشتراكية. والأزمة التي تلت الاستقلال هي التي ستظهر فيها اتجاهات اشتراكية ذات صلة بتطور الوحدة الأفريقية والعالم الثالث.

أفريقيا الشرقية

في أفريقيا الشرقية، كما في الكونغو وأفريقيا الشرقية الفرنسية، أمضت أقوام ضعيفة الثقافة قبل الاستعمار زمناً طويلاً لتفيق من الصدمة وتبدي رد فعل. وقد دفع وجود نواة من المعمرين البيض المقيمين في كينيا منذ ١٩٠٤ الكيكويو المنشغلين بالدفاع عن أراضيهم إلى تنظيم أنفسهم. إلا إنه لم تكن هناك، بعد، لا أحزاب ولا نقابات. وحفنة المثقفين، ومنهم جومو كينياتا الذي بدأ مسيرته الجديرة بالملاحظة عالماً إثنوغرافيّاً، كانت اتجهت نحو القومية والوحدة الأفريقية وليس نحو الاشتراكية مطلقاً. ولا ينبغي تفسير رحلة كينياتا إلى موسكو خطأ: فقد كان يسعى وراء قوة ثورية ولكنه لم يعتنق اشتراكية ما.

وقد بدأت الحركة العمالية في كل المنطقة متأخرة بتنظيم عمال الخطوط الحديدية. وفي جيبوتي، تنظم المستخدمون والموظفون البيض عام ١٩٣٦ بتأثير الجبهة الشعبية. وقلدهم الأفارقة شيئاً فشيئاً، ولكن ذلك كان دون أن يتجاوزوا انقساماتهم الإثنية. وفي الأول من أيار ١٩٣٩، قطع العرض بمعركة بين اتحاد عمال البحر واتحاد عمال الموانئ الصوماليين الذين لم تنجح الحكومة في توحيدهم. ثم أوقفت الحرب كل شيء.

أما بالنسبة لأريتريا والصومال، فلم تعرف إلا النقابات الفاشية. وباختصار، لم تكن الاشتراكية توجد، قبل ١٩٤٥، في أي مكان. وأول منظمة جدية، الحزب الشيوعي السوداني، ستؤسس في جامعة القاهرة عام ١٩٤٤. وسوف يصبح هذا الحزب أهم أحزاب أفريقيا تحت الصحراوية.

الغرب الأفريقي قبل ١٩٤٥

كان التطور أسرع بكثير وأكثر تنوعاً في الغرب الأفريقي حيث تجلى الاستعمار باقتصاد نخاسة يستغل السكان دون تجريدهم من ملكياتهم. وقد تثقف الأفارقة، خاصة

في الشريط الساحلي، عن طريق اتصال قديم بأوروبا. ولا يوجد في أي مكان، هذه المرة، استيطان أبيض دائم يسمح بتنظيم أحزاب أو نقابات غير أفريقية.

أ- *غرب أفريقيا البريطاني*: هنا أيضاً كانت أفريقيا البريطانية في المقدمة. فهناك تشكلت، حول عبيد محررين أنزلتهم في فريتاون الرحلة المعادية للرق، نواة من المولدين أو الكريول الذين ثقفهم البريطانيون بعمق. وسوف يؤثرون تأثيراً عميقاً في قوم الفانتي من ساحل الذهب (غانا) ويوروبا نيجيريا. وقد اتصلوا مع السود الأمريكيين الذين أسسوا، إلى جانبهم، ليبيريا مع القومية الأفريقية التي خلقت في الولايات المتحدة وكان وجهها الكبير هو الدكتور أ.و.ب.دوبوا. وفي البرهة التي دخلت فيها كل أفريقيا، في العصر الاستعماري، كانت فكرتهم هي فكرة تحرير جماعي للشعوب السوداء على أن أفريقيا المتوسطية كانت واقعة، بوضوح، خارج اهتماماتهم. وسوف تبدو القومية الأفريقية متوجهة، شيئاً فشيئاً، نحو الاشتراكية، وحتى نحو الماركسية: إلا إن الأمر كان يدور، خاصة، حول موقف انتهازي على أن الرؤية الأساسية بقيت رؤية قومية سوداء كما سيبين مسار الترينيدادي جورج بادمور الذي سنتحدث عنه في مكان آخر، وهو مسار كان موضع مساءلة.

وضمن هذا التأثير، كانت القومية التي نمت مبكرة جداً في الغرب الأفريقي غريبة تماماً عن الاشتراكية. وكانت صنع مثقفين وبورجوازية الأعمال التي كبرت في تقليد الكريو.

فالحركة العمالية ستتكون إذن أولاً خارج الاشتراكية، حول نواة من عمال مهرة تميزوا شيئاً فشيئاً عن كتلة العمال اليدويين غير المستقرين الذين خلقهم الغزو الاستعماري. والظاهرة بدأت في المرافئ وعلى طول الخطوط الحديدية المنشأة لتلبية حاجات اقتصاد النخاسة. وسوف يكون دور عمال الخطوط الحديدية الطليعي ملحوظاً جداً، دائماً، في أفريقيا السوداء. ويأتي بعدهم عمال المناجم الذين كانوا يستخرجون

الذهب من ساحل الذهب أو سيراليون أو فحم نيجيريا. وإذا كانت إضرابات معزولة عائدة، خاصة، للموظفين أو عملاء الحكومة قد ذكرت منذ نهاية القرن التاسع عشر (نيجيريا ١٨٨٦، ساحل الذهب ١٨٩٦، نيجيريا ١٨٩٧)، فبعد الحرب الكبرى هي البرهة التي أصبح، فيها، العمال المهرة على عدد يكفي من أجل أن ينشطوا. وأول نقابة في ساحل الذهب، نقابة الصاغة والحدادين تعود إلى عام ١٩٠٩، ولكنها كانت تضم، بالأحرى، حرفيين تقليديين.

ومنذ نهاية الحرب، عام ١٩١٩-١٩٢٠، جرت، على العكس من ذلك، موجة ملحوظة من الإضرابات، في غامبيا كما في سيراليون، في ساحل الذهب كما في نيجيريا: وقد تميز فيها الموظفون وعمال الخطوط الحديدية وعمال المناجم. وأحد أقسى الإضرابات في تاريخ ساحل الذهب هو إضراب مناجم ذهب أوبازي عام ١٩٢٤.

وسوف تندلع موجة ثانية بسبب الأزمة العالمية التي خفضت مستوى معيشة الأفارقة خفضاً عظيماً: وقد بدأت مع إضراب عمال مناجم فحم أودي (نيجيريا) عام ١٩٢٩، وانتهت مع إضراب خطوط حديد ساحل الذهب الكبير عام ١٩٣٩.

وسوف يتغير الوضع تغيراً عظيماً مع الحرب العالمية الثانية. فإلى جانب النقابات المهنية المتخصصة المحتفظ بها للموظفين واليد العاملة الماهرة، ظهرت نقابية تتوجه إلى جماهير العمال غير المهرة الذين تكدسوا بأعداد متزايدة في المدن. وهي التي شنت إضراب نيجيريا العام العتيد، منذ ١٩٤٥، وكل تلك الإضرابات هي التي ستحدد إيقاع السير نحو الاستقلال في هذا البلد وفي ساحل الذهب الذي سيصبح غانا.

إلا إنه من الملاحظ أن أية عقيدة اشتراكية لم تكن تحرك هذه النقابية النشطة وأن قومية البورجوازية الأفريقية تقود نضالها خارج الاشتراكية وليس ضدها. ولم يفلح ***المؤتمر الوطني لغرب أفريقيا البريطاني*** الذي أسس عام ١٩٢٠ في توحيد الحركة على مستوى المنطقة. وكانت مختلف الروابط التي وجدت حتى الحرب العالمية في كل إقليم

تدعي توحيد مختلف المجموعات الاجتماعية كالمثقفين والتجار والزعماء التقليديين. وسوف يكون هذا، في ساحل الذهب، ادعاء *المؤتمر المتحد* الذي تأسس عام ١٩٤٦، وسوف يلزم انشقاق *حزب مؤتمر الشعب* بقيادة نكروما، عام ١٩٤٩، ليكون هناك حزب مرتبط بمعارك العمال وسوف يعرض قائده، باستمرار، أيديولوجية اشتراكية. وسوف يكون التطور أقل وضوحاً أيضاً في نيجيريا حيث سيرتبط *مجلس نيجيريا والكاميرون الوطني* الذي أسسه عام ١٩٤٤، أيزيكيوي بالمعارك النقابية، ولكن ذلك دون أن يقول عن نفسه حقّاً إنه اشتراكي وسوف يبقى محصوراً إلى حد ما في مجال قومية الإيغبو. وفي منطقة يوروبا، سوف يقتصر منافسه، *مجموعة العمل* بقيادة أولوو، أيضاً، بصورة أوضح، على القومية الكلاسيكية.

ب- *أفريقيا الغربية الفرنسية:* على الرغم من أن تطور أفريقيا الفرنسية كان موازياً، فقد كان مطبوعاً بفروق محسوسة. فهناك، أولاً، فرق زمني لأن التطور الاقتصادي والاجتماعي، خارج السنغال، أكثر تأخراً بكثير. فالتباين كان بارزاً بين ساحل العاج وساحل الذهب اللذين تسكنهما الأقوام نفسها. ولم يستطع خلاسيو سان لوي أن يلعبوا دوراً موازياً لدور الكريو بسبب عددهم القليل والطابع المغرب للأيديولوجية الفرنسية التي كانت تمنعهم من بناء هوية أفريقية. وهذه الأيديولوجية نفسها وسياسة الإبادة الثقافية التي صاحبتها أخرت وعي الأفارقة الذين كانوا، لزمن طويل، غير قادرين على المطالبة بالشخصية الأفريقية والتحرر السياسي في حين كان الناطقون بالإنكليزية يمضون، بجرأة، إلى الأمام.

إلا إن النقابية، كما في أفريقيا البريطانية، إنما بعد قليل، كانت من صنع عمال مهرة، أي نخبة أفريقية، أولاً، وتوسعت الحركة العمالية قبل أن تعلن أية منظمة سياسية انتماءها إلى الاشتراكية. وكان عمال الخطوط الحديدية، أكثر مما لدى البريطانيين أيضاً، هم الذين قادوا العمل نظراً لعدم وجود عمال مناجم وعمال آخرين منظمين: وكانت

الإضرابات الرئيسة إضرابات كوناكري عام ١٩١٩، وداكار-النيجر، عام ١٩٢٥، وخاصة إضراب تييس عام ١٩٣٨ الذي سبب وعياً قوياً. وهذا الأخير أعلن عن إضراب عمال الخطوط الحديدية الكبير لعام ١٩٤٧ الذي يقع، فعلاً، في منظور التحرر من الاستعمار. وجرى إضراب ١٩٣٨ بعد سنة من سماح حكومة الجبهة الشعبية، ولأول مرة، بالنقابات التي ستمنع من جديد بين ١٩٤٠ و١٩٤٥.

وبفضل "الكومونات الأربع" العتيدة، عرف السنغال حياة سياسية على درجة كافية من الحرية منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكن المنع، في كل مكان آخر، كان كلياً، أكثر بكثير مما جرى لدى البريطانيين باستثناء ما يتعلق بمدّة ١٩٣٧-١٩٤٠ القصيرة، وبالطبع بعد ١٩٤٥ حين سيجري التطور سريعاً جدّاً. وهنا، أيضاً، لعبت الأيديولوجية الفرنسية بكفاية ضد القومية، ولكن ليس ضد الاشتراكية وانقلبت الحياة السياسية التي كان يحكمهما هجناء سان لوي بانتخاب الجمركي بليز دياني، عام ١٩١٤، نائباً عن السنغال. ولكن هذا الأخير الساعي وراء مساواة فردية داخل الجمهورية الواحدة وغير القابلة للتقسيم، كان يرفض، باشمئزار، فكرة الانفصال و لم يكن يستطيع حتى فهم مفهوم الهوية الثقافية. وقد تحول إلى عميل تجنيد من أجل الحرب الكبرى، ثم إلى محام عن العمل الإجباري في جنيف عام ١٩٣٠. وكانت الاشتراكية غريبة عنه كما عن الأيديولوجية السوداء الصغيرة المشغولة بكسب الاحترام والتي كانت تنتخبه. و لم يكن الذين كانوا يناضلون بقوة ضد هذا النير خارج "الكومونات الأربع"، مثل لويس هنكنران في داهومي، يتوصلون، بدورهم، إلى صياغة برنامج قومي: فقد كانوا ممتنين لتمدينهم ويلمسون نفاق النظام فقط.

وسوف يصل تخمر المثقفين السود في باريس إلى السنغال، ولكن ذلك بصورة مخففة فقط. و لم تكن حركة ***السنغال الفتي*** التي تشكلت غداة الحرب اشتراكية وبقيت قوميتها غير مصاغة. والمحامي الاشتراكي بول دويفير هو الذي رشح نفسه، عبثاً، ضد دياني

عام ١٩٢٤. وكانت جريدة *المنظار الأفريقي* التي ناصرت، بعد ذلك، غالاندو ضيوف ضد النائب ميالة إلى الاشتراكية، ولكن ضيوف انحرف إلى اليمين منذ أن حل محل ديانيي الذي توفي عام ١٩٣٤. وكان ذلك الحين هو الذي أسس، فيه، لامين غاي الحزب الاشتراكي السنغالي، ولكنه لن يستطيع أن يهزم ضيوف عام ١٩٣٦.

إلا إن الجبهة الشعبية حركت المجتمع السنغالي. واللجان التي تشكلت في سان لوي وداكار جمعت الحزب الاشتراكي السنغالي والحزب الاشتراكي الفرنسي ورابطة حقوق الإنسان والاتحاد العام للعمل. وفي ١٤ تموز ١٩٣٦، حررت مظاهرة أفريقية هائلة الأذهان وأرهبت أصحاب الامتيازات. وقد أدانها ضيوف. وفي أيلول، جاء وزير المستعمرات الاشتراكي، ماريوس موتيه، لينصب حاكماً عامّاً اشتراكيّاً، دوكوبيه.

وأخيراً، اندمج الحزبان الاشتراكيان السنغالي والفرنسي في ٦ حزيران ١٩٣٨. ولكن الاتحاد الاشتراكي الجديد سوف يبدو إصلاحيّاً جدّاً ومحترماً لأساطير الإمبريالية الفرنسية. وسوف يبني لامين غاي الذي أصبح قائده بعد ذلك الحين حياته السياسية على تيمتي وحدة الجمهورية والتمثل. بل إنه سوف يتمسك بهما بعد ١٩٤٥ إلى حين تدمير حياته السياسية.

ولم تكن مرحلة الجبهة الشعبية القصيرة قد سمحت بطرح المسألة الوطنية التي كان السنغال الطبقي في بلد استعماري يفقد، دونها، قسماً كبيراً من مداه.

إلا إنها كانت قد سمحت، مع ذلك، بتخفيفها القسر، للحركة العمالية بأن تبنى، وسوف تزيد السيرورة التي بدأت على هذا النحو قوة بعد اختناق سنوات ١٩٣٩-١٩٤٥. و١١ آذار ١٩٣٧ هو الذي سمح فيه مرسوم بالنقابات قاصراً إياها على العمال المتعلمين. ونظمت اتفاقيات جماعية بعد ذلك بقليل. وفي تشرين الثاني ١٩٣٧، كانت ١١٩ جمعية بينها ٤٣ نقابة قد أنشئت. ولكن العمال البيض ظلوا، عن عنصرية، في

معزل عن اتحاد نقابات داكار الذي تأسس عام ١٩٣٨. وكان ذلك عصر الوحدة النقابية، وبذل الاتحاد العام للعمل جهده لتوفير بنية.

وكان عمال الخطوط الحديدية، كما في كل مكان في أفريقيا، في المقدمة. وكانوا قد أضربوا، من قبل، عام ١٩٢٥. وفي ٢٧ أيلول ١٩٣٨، تفككت الحركة تلقائيّاً، واحتل مستودع تييس واستدعت الإدارة الجيش الذي تدخل في الثامن والعشرين. ودافع المضربون عن أنفسهم، فوقع ستة قتلى و٣٠ جريحاً. وأدى الإضراب العام في الشبكة بالإدارة إلى الاستسلام في الثلاثين أمام استنكار الحزب الاستعماري. ولن تكون لهذه الحركة بقية فورية. ولكنها كانت تعلن، فعلاً، عن التخمر الكبير الذي سيلي ١٩٤٥ ما وراء القمع والعنصرية اللذين أقامتهما فيشي.

الاشتراكية والشيوعية والوحدة الأفريقية في أوروبا

في حين كانت الحركة العمالية تولد في أفريقيا، فإن أوروبا وأمريكا، وخاصة في فرنسا وبريطانيا، هي التي كانت تنمو فيها لدى السود المنفيين، تيارات فكرية سوف تنعكس، فيما بعد، في أرضهم الأصلية.

وكان انتخاب الجمركي بليز دياني نائباً للسنغال عام ١٩١٤ قد أثار المجتمع الأفريقي الذي رأى فيه الإعلان عن ثورة. وكان ذلك خطأً فادحاً. فالنائب الجديد الذي ضيعته في العمق تربيته الفرنسية لم يكن اشتراكيّاً ولا قوميّاً- إن لم يكن قوميّاً فرنسيّاً. وكان مستعدّاً للنضال من أجل المساواة السياسية الفردية، إنما ليس من أجل الهوية الجماعية: وكان مجنداً للجنود السود أثناء الحرب وعين نفسه عام ١٩٣٠، في جنيف، في مكتب العمل الدولي للدفاع عن العمل الإجباري.

إلا إن الفضل يعود إليه في تمكن دوبوا من أن ينظم، في باريس، دورتين لمؤتمر كل أفريقيا في عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠. وهكذا أمكن الوصل بين السود الناطقين بالإنكليزية والفرنسية، ولكن ذلك على مستوى المثقفين المنفيين فقط.

وكانت لفكرة الوحدة الأفريقية، في الحال، تأثير كبير على لجنة لندن التي تأسست عام ١٩٣٠ والتي منع وجودها معظم أفارقة بريطانية من اتباع دروب أشد ثورية. وكان هدف لجنة لندن مطالبة الحكومة البريطانية بالحكم الذاتي لمستعمرات الغرب الأفريقي. إلا أن مندوبها، الغامبي كريس جونز، كان حريصاً إلى درجة كان ينصح، معها، بتجنب المبالغة باللجوء إلى حزب العمل البرلماني خشية إزعاج المحافظين والأحرار. ولكن حزب العمل استقبلهم وسهل مساعيهم دون نتيجة كبيرة.

ولكن لجنة لندن سوف تحتل المسرح السياسي حتى عام ١٩٣٥ حين ستخلط حرب إثيوبيا الأوراق. ومن الواضح أنها كانت غريبة عن تاريخ الاشتراكية وأنها لم تقم أي اتصال خاص مع العمل.

ولكن فكرة الوحدة الأفريقية اصطدمت، خلال المرحلة الأولى، بمنافسات قوية. وكانت أولها الحركة التي نظمها في الولايات المتحدة الجامايكي ماركوس غارفاي حول تيمة العودة إلى أفريقيا المبهمة فضلاً عن ذلك، ***الرابطة العالمية لتحسين أوضاع الزنوج.*** وسوف تعد الغارفية، لاحقاً، حركة قومية سيراها بعضهم رجعية، في حين ستعد حركة دوبوا تقدمية. ولكن العكس كان هو الأحرى في البداية، وكان عنف غارفاي الجذري يقرب أعضاء حركته من الثوريين.

ذلك أن سوداً آخرين كانوا مبهورين بثورة أكتوبر التي كانوا يتوقعون منها الانتصار النهائي للاشتراكية اتجهوا، فعلاً، نحو الأحزاب الشيوعية الفتية.

• وكانت تلك هي الحال مع بعض الناطقين بالإنكليزية الذين كان أشهرهم جورج بادمور الذي ساعده، فيما بعد، الغوياني توماس غريفيث الذي سوف يسمي نفسه راس

ماكونن بعد ١٩٣٥. وأصبح بادمور من الأعضاء المقيمين في الأممية النقابية الحمراء التي كان مقرها هامبورغ منذ ١٩٢٤. وعلى الفور، هاجم حركة الوحدة الأفريقية بوصفها حركة "بورجوازية صغيرة". وكان على ارتباط وثيق مع الرابطة ضد الإمبريالية التي كان ينشطها النائب الشيوعي الألماني فيل مونزنبرغ والتي عقدت مؤتمرين، في بروكسل عام ١٩٢٧ وفي حديقة حيوانات فرانكفورت في تموز ١٩٢٩. وكان ينشط أيضاً اللجنة النقابية الدولية للعمال الزنوج التي كانت تنشر ***العامل الزنجي***. ولكن بادمور كان يريد وضع الحركة الشيوعية في خدمة السود وليس العكس. وقد فصل عام ١٩٣٤ بتهمة القومية الأفريقية وطرده، في السنة نفسها، النازيون. وبعد إقامة قصيرة في الدانمرك قصد لندن حيث هز العدوان الإيطالي على إثيوبيا، بصورة عميقة، بدءاً من ١٩٣٥، كل العالم الأسود. وعند ذلك نشط بادمور، مع راس ماكونن، وضمن صلة وثيقة مع دوبوا، ***الجمعية الدولية لأصدقاء الحبشة الأفارقة*** التي تحولت، عام ١٩٣٦، إلى ***مكتب الخدمة الأفريقية الدولي***. وكان هذا المكتب ينتقد نفاق الشيوعيين وإصلاحية الفابيانيين معاً. وكان، بالمقابل، على صلة صداقة متينة مع حزب العمل المستقل الذي كان، آنذاك، في أوج تراجعه. وانطلاقاً من ١٩٣٨، كان بادمور، عملياً، مسؤولاً عن قسم الدراسات الاستعمارية في حزب العمل المستقل. وسوف يقود مكتب الخدمة الأفريقي حتى ١٩٤٥ ويجعل منه أحد منظمي مؤتمر مانشستر الأفريقي العتيد الذي سيكشف، فيه، عن نكروما. وهو الذي انتقل، بواسطته، بصورة أساسية، التقليد الاشتراكي إلى قائد غانا المقبل. وفضلاً عن ذلك، فسوف ينهي حياته كمستشار مسموع الكلمة في غانا المستقلة.

وبما أن الضياع الثقافي الخاص بالمنظومة الفرنسية قد منع الوعي الوطني من أن يكبر بسرعة لدى الناطقين بالإنكليزية، فقد كان المجال حراً، في باريس أكثر منه في لندن، لتوارد بين المعارضة الأفريقية والشيوعية الفتية، في حين كان تأثير القومية الأفريقية صعباً.

وكان جيل أول في السنوات الخمس عشرة التي تلت الحرب، خاصة، من صنع شباب أتوا على خوض الحرب في أوروبا وحاولوا الابتداء بدراسات عليا. وحاولوا التوجه إلى العمال الأفارقة النادرين الذين كانوا موجودين، آنذاك، في فرنسا، وخاصة في المرافئ الكبرى كبوردو ومرسيليا، وكان كثير منهم، إذ ذاك، بحارة من أصل سونينكه (السنغال، مالي، موريتانيا) غالباً.

وتنظمت المجموعات الأفريقية مع الفرع الفرنسي للرابطة ضد الإمبريالية والاتحاد الدولي الذي أسسه، عام ١٩٢١، هوشي مينه الذي كان قريباً من الحزب الشيوعي ويصدر جريدة *الباريا*.

وكانت أولاها *الرابطة العالمية للدفاع عن العرق الأسود* التي أســـسها، عام ١٩٢٤، المحامي مارك توجو توفالو هوينو (كينوم). وكان هذا الداهومي القادم من إحدى أكبر أسر ويدا والمتطوع والمقاتل البطل قد أنهى دراسة الحقوق في بوردو بعد ١٩١٩، ثم أصبح شعبيّاً في الأوساط الأدبية الباريسية. واقترب، وقد كان مرتبطاً مع غارفاي منذ ١٩٢١، شيئاً فشيئاً من الحزب الشيوعي الفرنسي وكانت الرابطة التي أصدرت مجلة شهرية، *القارات*، تجمع عدداً كبيراً من السود الأنتيليين والأفارقة وهاجمت بعنف سياسة بليز دياني التعاونية. وكان نفوذها محسوساً في داهومي حيث اندلعت فتن في عامي ١٩٢٣ و١٩٢٦. وبعد هذه الأخيرة، لوحق أنصار هوينو واعتقل، هو نفسه، في توغو التي كان يحضر منها، على ما يبدو، انتفاضة. وانسحب إلى داكار التي أسهم فيها، بنشاط، في حملة غالاندو ضيوف ضد دياني والتي توفي فيها عام ١٩٣٦ نتيجة مشاجرة انتخابية.

وقد حلت محل الرابطة التي أفل نجمها بعد اعتقال رئيسها *لجنة الدفاع عن العرق الزنجي* التي أسسها، عام ١٩٢٦، السنغالي (سيرر) لامين سنغور. وكان الأمر يدور، أيضاً، حول محارب سابق قام بدراسات عليا قبل أن ينضم، عام ١٩٢٤، إلى الحزب

الشيوعي الفرنسي. وكان، فضلاً عن ذلك، رحل جهاز سلطوياً. وقد وضع اللجنة تحت رعاية لينين وشارك مشاركة فعالة في مؤتمر بروكسل للرابطة ضد الإمبريالية. وكان نفوذه في السنغال يقلق دياني، واعتقل عام ١٩٢٧. وقد توفي بالسل في نهاية السنة بعد أن أخلي سبيله.

إلا إن أبرز رجال هذا الجيل الأول، أحد أفراد قوم البامبارا، تييمرو-غارمران كوياتيه. وكان، هو، أيضاً، محارباً قديماً أنهى دراسات عليا. وقد تولى، وهو العضو النشط في الرابطة العالمية ثم في اللجنة، قيادة هذه الأخيرة بعد وفاة سنغور وحولها إلى *رابطة الدفاع عن العرق الزنجي*. وعلى الرغم من أن هذه الأخيرة كانت، من حيث المبدأ، حيادية سياسيّاً، فصلاتها كانت جلية مع الحزب الشيوعي الفرنسي الذي كان كوياتيه عضواً فيه. واستمر العمل العنيف ضد دياني. وقد أقيم تعاون وثيق مع نجمة مصالي الحاج الأفريقية الشمالية ومع الفرع الفرنسي للرابطة ضد الإمبريالية التي كان مقرها قد انتقل إلى لندن بعد مجيء هتلر، وأخيراً مع بادمور. وكانت الرابطة تطالب بالحكم الذاتي السياسي لأفريقيا الفرنسية، وهو ما كان يبدو، فعلاً، أمراً جريئاً، ولكنها لم تتجاسر على الحديث عن الاستقلال. إلا إن صلات كوياتيه بالحزب الشيوعي الفرنسي بدت أوثق مما ينبغي، وفصل عام ١٩٣١ لمصلحة المهندس السنغالي إميل فور. وعند ذلك دخلت الرابطة المتوجهة نحو إصلاحية معتدلة جدّاً في حالة سبات.

وعند ذلك، كرس كوياتيه الذي كان يتقرب بسرعة من بادمور والوحدويين الأفارقة اليساريين نفسه لاتحاد العمال الزنوج وأصدر *صرخة الزنوج* التي كان الجهد يبذل لترويجها سراً في أفريقيا من جانب بحارة بوردو ومرسيليا. وعلى غرار بادمور، قطع كوياتيه صلاته بالشيوعيين عام ١٩٣٤ وكرس حياته للنضال ضد حرب إثيوبيا. وبقي في فرنسا أثناء الحرب واشترك اشتراكاً فعالاً في المقاومة وأعدمه النازيون.

وهكذا، فإن الجيل الأول من المثقفين الميالين إلى الشيوعية قد قطع صلاته، حوالي ١٩٣٤، بالحزب مع شعوره بأن هذا الأخير كان يريد أن يستخدم السود أكثر مما كان يريد أن يخدمهم.

وهذه هي البرهة التي ظهر فيها على ضفاف السين جيل جديد سوف يحاول إجراء تركيب بين الثورة والمطلب الأسود. وكانت القومية الأفريقية قد أفادت، طيلة ما بعد الحرب، من وجود كبار صانعي النهضة السوداء الأمريكية (كلود ماك كاي، لانغستون هيوز الخ...) في باريس. وقد كان تأثيرهم بالطلاب الناطقين بالفرنسية، والأنتيليين خاصة، وبصورة متزايدة بالأفارقة أيضاً، كبيراً. وهكذا تكونت، عام ١٩٣٢، مجموعة على أسس اشتراكية مبهمة متوجهة إلى الثورة الثقافية أكثر منها بكثير نحو الماركسية والاقتصاد. وقد نشرت بياناً عنيفاً، ***الدفاع المشروع***، سرعان ما أعقبته دورية، ***الطالب الزنجي***، وهذه المجموعة هي التي نجمت عنها حركة الزنوجة التي أطلقها، عام ١٩٣٤، ليوبولد سيدار سنغور وإيميه سيزير وليون داماس. وسوف يتوجه الأول، الذي سرعان ما أصبح اختصاصيّاً كبيراً في قواعد اللغة نحو الحزب الاشتراكي الفرنسي، في حين سيتوجه الثاني نحو الحزب الشيوعي الذي ستكون له معه علاقات ملتبسة وعاصفة.

إلا أن العامين الأولين من الجبهة الشعبية تطابقا مع زمن كانت حرب إثيوبيا قد مالت بالميزان ميلاً قويّاً لمصلحة قومية سوداء. ولكن هذه القومية لم تنتشر، أبداً، خارج حلقات مثقفة ضيقة في المجال الفرانكوفوني حيث كانت الأيديولوجية التمثلية ما تزال تنـــزل الأضرار.

وعلى كل حال، فإن الفكرة الرئيسة التي سيرفضها بعضهم فيما بعد كانت أن على الماركسية والاشتراكية أن تخدما أفريقيا وليس العكس. ورفضت، باشمئزاز، فكرة انصهار ضرورية ومرغوب فيه للثقافات الشائعة لدى بعض الثوريين المشرطين بفلسفة القرن

الثامن عشر الميكانستية، أي بقيم الرأسمالية. وسوف يسهم جان بول سارتر، بطرحه إياها بتهور، عام ١٩٤٧، في إبعاد فرانز فانون عن الماركسية.

ولكن التأثير السياسي لمثقفي باريس السود كان معدوماً، عمليّاً، قبل الحرب. ودراساهم العقائدية الكبيرة من أجل اشتراكية أفريقية، كدراسة سنغور مثلاً، كانت في بدايتها، ولن تنشر قبل ١٩٤٥. وبالفعل، فإن الستار قد أسدل على المسرح السياسي منذ ١٩٣٩ ولأكثر من خمس سنوات. أما بالنسبة للحركة الثقافية الخالصة، فإنها لن تكتسب بناها، مع حضور أفريقي، إلا عام ١٩٤٧.

إلا إن الدور التاريخي لمجموعات ما قبل الحرب كان إخراجه أفريقيا من الغيتو بتطعيمها بالمؤثرات المترافقة للقومية الأفريقية ولاشتراكية لم تكن تستطيع أن تكون أكثر من انعكاس لاشتراكية المتروبول.

مهما تكن التقاليد الثقافية التي يدعي المنظرون الحديثون، فإن الاشتراكية لم تتخذ أهمية في أفريقيا إلا غداة الحرب العالمية الأولى. واتخذ التقليد الاشتراكي الديمقراطي المرتبط بالنقابية موقعاً له، بصورة مبكرة إلى حد كاف، في جنوب أفريقيا، وبعد ذلك بكثير في الغرب الأفريقي البريطاني والفرنسي. وقد أعطتها الجبهة الشعبية قوة جديدة في داكار.

إلا أن أبرز واقعة كانت نمو فكرة الوحدة الأفريقية التي كانت تعلن عن القوميات الأفريقية في أوروبا والغرب الأفريقي، البريطاني خاصة، وفي جنوب أفريقيا.

وحتى حوالي ١٩٣٠-١٩٣٥، ارتبطت الشيوعية ارتباطاً وثيقاً بهذه الفكرة في أوروبا وجنوب أفريقيا واكتسبت أهمية كبيرة لأن كثيرين وضعوا آمالهم في ثورة عالمية قريبة. ووضعت دوغمائية الكومنترن حدّاً لهذه الآمال، وعندما كان يجب الاختيار، كان المناضلون، مثل بادمور، يختارون أفريقيا. وذلك الحين، في السنوات الأخيرة لما قبل الحرب، هو الذي حضر المثقفون فيه في ساعة التحرر من الاستعمار، نظرية الاشتراكيات الأفريقية.

الفصل الرابع

الشيوعية والإسلام

الاشتراكية في تركيا وإيران

من مضائق البحر الأسود إلى أفغانستان، أدت المواجهات التي تلت الثورة السوفياتية ثم الهزيمة التركية–الألمانية إلى تشابك مباشر بين قوى من ثلاثة أنواع:

الحلفاء، والإنكليز بصورة رئيسة، والفرنسيون بصورة ثانوية، من جهة، والجيش الأحمر والعناصر المؤيدة للبلاشفة في محيط الإمبراطورية الروسية القديمة، من جهة أخرى، وأخيراً الانتفاضات الوطنية التي كان عملها المستقل صعباً عندما لا يكون محكوماً عليها بأن تسحق. وقد أرادت بريطانيا وفرنسا استخلاص الحد الأعلى من المكاسب من تفكك أوصال الإمبراطورية العثمانية واستهدفتا، في الوقت نفسه، الثورة الروسية بدخولهما إلى القوقاز وآسيا الوسطى. وقد دعمت القوات الإنكليزية معارضة أمير بخارى انطلاقاً من أفغانستان، وفي القوقاز، غزت القوات الحليفة باكو وجورجيا. واحتل الجيش الإنكليزي إيران كما احتلت القوات الحليفة جزءاً من تركيا. فالثورة البلشفية قد حوصرت إذن.

ولذلك توجهت إلى كل النجدات الممكنة، إلى الحركات الوطنية فعلاً، وماوراءها إلى الجماهير التي تنتمي إلى الإسلام. ووفرت الهبات الوطنية أولى المساندات ، كحركة مصطفى كمال في تركيا، وبمستوى أدنى حركة كوتشك خان في إيران. ولكن هذه المقاومات كانت في الحالة التركية، بقيادة قوى بورجوازية، ضباط من أصل بورجوازي

صغير، أحياناً، ولكنهم يحلمون بنمو اقتصادي وثقافي من نمط غربي، وفي الحالة الإيرانية بقيادة رجال الدين المسلمين وملاكين كبار وعناصر من البورجوازية الصغيرة. ومن المؤكد أنه كانت هناك قاعدة جماهيرية، ولكن الأممية والأحزاب الشيوعية في البلدان التي بقي سكانها الريفيون إلى حد شائع تحت التأثير الديني، وحيث لا توجد الطبقة العاملة أبداً إلا بالهجرة في حوض باكو وغالباً ما تكون أقلية في أصلها، أرمنية أو كردية مثلاً، كانت تجد نفسها أمام مأزق دراماتيكي: فأمن الثورة السوفياتية ومناهضة الإمبريالية تجعلان مساندة القوى القومية ضرورياً، ولكن الطبيعة الطبقية لهذه الحركات، وعما قريب طبيعة الأنظمة التي ستقيمها تناقض النضال الثوري الاشتراكي.

وبدءاً من ١٩٢٣، ومن جراء نجاح مصطفى كمال ومجيء حكومة رضا خان الذي أصبح ملكاً عام ١٩٢٤ (رضا شاه بهلوي)، العسكرية الحداثية نشأ استقرار. وتكون حول الاتحاد السوفياتي الذي أقام آنذاك على وجه الدقة، تنظيماً، اتحادياً لقوميات القوقاز وآسيا، وأمام مجال القسمة الاستعمارية وتنافسات المصالح الإمبريالية الذي هو الشرق العربي، نوع من الحزام الواقي. واستند التوازن إلى التوجه المستقل لتركيا وإيـــران، والمحافظة عليه خلدت تناقضات النشاط الشيوعي. وأصبح هذا الأخير أقوى، أيضًا، في ظل القمع، في نهاية العشرينات عندما دخل الاتحاد السوفياتي في تحولات اقتصادية واجتماعية جاءت، عندما تشددت الأممية الشيوعية في استراتيجيتها، وعندما تراخت الثورة الوطنية في إيران، بل وفي تركيا. وسوف تعيد الحرب العالمية الثانية جعل هذه المنطقة مكان مواجهات، وسوف تعطي الانتصارات السوفياتية فرصاً عابرة للقوى الاشتراكية.

وبما أن الاشتراكية، إن صح هذا القول، قد زالت، فإن مصائر الشيوعية التي تبرز من السوابق الاشتراكية الديمقراطية (الأرمنية والتركية) والتقدمية الإسلامية (العمالية والشعبانية) والتيارات القومية الفتية قد وقعت تحت قسر ثلاثي: القسر الناجم عن

تقلبات القومية الإسلامية في آسيا السوفياتية نفسها والتي تحكم إذن الموقف الشيوعي حيال الإسلام، وقسر مصالح دولة واحدة تبني الاشتراكية التي تحكم الدبلوماسية السوفياتية وترجح الاتفاقات بين دولة ودولة، وقسر المشروع الثوري العالمي الذي حملته الأممية الشيوعية في البداية، ولكنه انطوى على منظور الدفاع عن الوطن السوفياتي وحده. وقد عانت الأحزاب الشيوعية الوطنية التركية والإيرانية هذه التأثيرات.

الشيوعية السوفياتية، الإسلام والتوجه الوطني

على الرغم من ضروب التقاسم المحلية وتقلبات الأحوال بين البيض والحمر، فإن الثورة السوفياتية وجدت منذ ١٩١٧ مساندات في آسيا الوسطى لدى السكان المسلمين الذين كان عليهم أن يعانوا، فضلاً عن ابتزازات الجيوش البيضاء والحليفة، ابتزازات المستوطنين الروس القديمة والمعادية، جداً للقوميات. ومالت الانضمامات بالبلاشفة إلى أن يركزوا على النداءات للإسلام. فقد امتشق علم النبي الأخضر مع العلم الأحمر، وجرت عدة محاولات لتعبئة جيوش خضراء، أي إسلامية، إلى جانب الجيش السوفياتي. وشجعت الاتجاهات القومية الإسلامية، دون أن يخلو ذلك من التباس، وصدرت نداءات في اتجاه العالم الإسلامي بكامله الذي شمل الأساسي منه مصطلح "مسألة الشرق". وهكذا جرى التأكيد في مناقشات المؤتمر الثاني للأممية الشيوعية، في صيف ١٩٢٠، على أهمية ثورة آسيا، ولكن ذلك مع عدم الاعتراف بأنها أولية. فيجب على الأحزاب الشيوعية أن تتميز عن المنظمات القومية، ولكن ذلك مع التحالف مع القومية الديمقراطية. وقد أدينت الدعوة إلى الوحدة الإسلامية بوصفها رجعية، ولكن دعم العناصر القومية الإسلامية لم تشمله الإدانة. وأقر لينين نفسه أن الحركات الوطنية الجماهيرية تستطيع أن تصبح ثورية، أي أن تتجاوز المرحلة الديمقراطية البورجوازية. وهذا الموقف الأخير هو الذي جرى الدفاع عنه وتنسيقه في مؤتمر شعوب الشرق في

باكو (أيلول ١٩٢٠) الذي أخفى التعارض بين البلشفية الثورية والقومية الإسلامية. واستعاد الشيوعيون الشرقيون المسلمون فكرة أولوية الثورة على الاستعمار وكانوا أصل كل الدعوات لدعم كل أشكال التحرر الوطني، وخاصة الدعوات إلى الحرب المقدسة للإسلام التي أطلقها المؤتمر. واتخذت قيادة الأممية، مع تغاضيها عن المظاهرات اللفظية، موقفاً على حدة بردها دور التحرر الوطني إلى دور هام بالتأكيد هو دور عامل إضعاف للإمبريالية وفك الحصار الرأسمالي. وولد مؤتمر باكو "مجلس دعاية شعوب الشرق" الذي لم يكن له تأثير أبداً. وقد اشترك فيه الإيراني سلطان زاده. وكانت التدخلات الحقيقية من شأن المكتب الشرقي في الجهاز التنفيذي للأممية.

وقد بقي دعم حركات التحرر الوطني في عملية التعايش السلمي التي قادتها الحكومة السوفياتية، انطلاقًا من ١٩٢١، ولكنه دخل في تنافس مع الاتفاقيات المعقودة بين الدول. فربيع ١٩٢١ هو الذي وقعت فيه تركيا وإيران المعاهدتين اللتين ترسمان الحدود. واعترف البلاشفة صراحة في المؤتمر الثالث للأممية بأنهم يدعمون مصطفى كمال والحركات في إيران بقدر ما هي ضد البريطانيين. ووعدوا بالسلاح أنور باشا (سوف ينقلب هذا الأخير ضدهم فيما بعد) من أجل أن لا ينتقل إلى خدمة إنكلترا. وكانت المصلحة العليا هي عدم ترك تركيا وإيران تميلان إلى المعسكر الآخر. ولن يخضع اتجاه الشيوعية، وحده، لهذه الأولوية، بل إن وجودها نفسه داخل هذين البلدين سيخضع لها بدوره.

وحتى عام ١٩٢٣ الذي شهد الاعتراف الدولي بتركيا، وإنما لأسباب داخلية في روسيا السوفياتية، جرى التساهل مع القومية الإسلامية بوصفها درباً ثوريًا. وفي هذا التاريخ تأكد أيضاً ما وراء المذابح وتشتيت السكان من جانب الأتراك، قبول جمهورية أرمنية سوفياتية ليست إذن سوى أرمينيا جزئية جدًا. واستبعدت فكرة اتحاد طوراني كان يدافع عنها مسلمو آسيا (أول اعتقال للتتري سلطان غالييف). وترك التخلي عن الوحدة

التركية المكان حرّاً لحزب مصطفى كمال الوحيد في تركيا. ونظم الاتحاد السوفياتي، بين ١٩٢٤ و١٩٢٦، جمهوريتي تركمانستان وأوزبكستان المتحدتين اللتين انفصلت عنهما طاجكستان عام ١٩٢٩. وحتى ١٩٢٧-١٩٢٨، مورس إذن على الرغم من أول انفصال، شيء من التسامح حيال الإسلام.

وعام ١٩٢٨ هو الذي بدأت منه ملاحقة القومية الإسلامية (الاعتقال الثاني لسلطان غالييف) ومراقبة الدين. واستهدفت الحملات المعادية للدين آنذاك المساجد، في حين تكثف النشاط الإيجابي للتحرر الأسري والقطيعة مع التقاليد اللامساواتية. وبصورة مقابلة لذلك، وأكثر من ذلك نتيجة للانعطاف الداخلي للاتحاد السوفياتي، امتزجت مصلحة الدولة السوفياتية وتدخل الأممية في الاستراتيجية الشيوعية. ففي نضال طبقة ضد طبقة،كانت القومية تعد عامة بورجوازية. وكانت تجلياتها، بالنمط الديني خاصة متهمة. ويتوقف التحرر الوطني، في الواقع، عند تراصف طبقة عاملة-طبقة فلاحية. وهذا يعني أن المسألة الوطنية لم تعد تعالج بوصفها كذلك. فانتقل الإلحاح إذن إلى الإصلاح الزراعي الذي يبطن، آليّاً، منظور الثورة البروليتارية. والقومية الثورية هي، وحدها، التي كانت مقبولة، أي القومية التي يجب أن يشهرها الشيوعيون ضد الحركات الإصلاحية، أو، إذا لم يكن الأمر متيسراً، تمريرها عن طريق خلق "أحزاب قومية ثورية". وإذا بقيت هناك ضروب تعاطف مع تدابير العلمنة الجارية في تركيا وإيران، فلا يقل عن ذلك صحة كون التجمعات الشيوعية الضعيفة، المقموعة فوق ذلك، قد وضعت في موقف شاق هو التنديد بالخيانة القومية البورجوازية في بلدين يحافظان، بالقدر الممكن، على تحالفهما مع الاتحاد السوفياتي.

وحمل انقلاب استراتيجية ١٩٣٥ راحة من هذا الفصام بإعادته رفع شأن المواقف القومية عندما تدخل في الوفاق الديمقراطي مع الاتحاد السوفياتي. وقد اقتضت ضرورات التعبئة في التحضير للحرب، ثم في الحرب، عودة الدعم القومي إلى الحظوة، ووضعت

حدّاً للاضطهادات الدينية ثم أدت إلى دعوات جديدة للإسلام من جانب مؤتمر أوفا عام ١٩٤٢. وضغطت الحكومة السوفياتية على تركيا (كما على أفغانستان) من أجل أن يلتزم هذان البلدان الحياد. وباتفاق مع إنكلترا، احتل الجيش السوفياتي إيران، جزئيّاً، عام ١٩٤٢. وعند ذلك، ارتسمت اتجاهات جديدة بالنسبة للسكان الأكراد، كما طرحت مسألة توسيع جمهوريات آسيا الإسلامية. فالاهتمام السوفياتي بالقوميات عاد إذن حتى لو كان ذلك بإعادة وضع الدولتين التركية والإيرانية موضع مساءلة جزئيّاً. ولكن "الدول" ستكون الأقوى من جديد.

الاشتراكية في تركيا

في هذا البلد الذي لم تكن فيه بروليتاريا (كان هناك حوالي خمسة وعشرون ألف عامل)، احتفظت الحركتان الاشتراكية والشيوعية، عموماً، بطبيعة ثقافية. فقد كانت حركة الاشتراكية العثمانية المستلهمة من الحركة الاشتراكية الفرنسية تطالب بتأميم وسائل الإنتاج والتوزيع المتساوي للدخل القومي وتلبية المطالب الاقتصادية العمالية. والحزب الاشتراكي التركي الذي أسسه حسين حلمي عام ١٩١٩، انطفأ عام ١٩٢٢. ويفسر هذا الفشل بالطابع شبه الإقطاعي الآسيوي الذي احتفظ به المجتمع العثماني وبالتغريب المتطرف للقادة الاشتراكيين الذين كانوا معزولين عن الجماهير تماماً.

وسهلت حرب التحرير الوطني (١٩١٩-١٩٢٣) وتشجيع الأممية الثالثة للحركات الوطنية وعلاقات الصداقة بين لينين ومصطفى كمال انتشار الأيديولوجية الماركسية في تركيا. وواجه شيوعيو الداخل خيارات استراتيجية وتكتيكية كأرجحية النضال الطبقي على النضال الوطني ضد الإمبريالية. هل يجب دعم نضال البورجوازية ضد الإمبريالية أم قبول أولوية النضال الطبقي العمالي من أجل تحقيق نظام اشتراكي؟ وبعد نجاح الثورة الكمالية طرحت المسألة التالية: هل يجب دعم الإصلاح الجذري المحقق ضمن إطار نظام

رأسمالي أم النضال ضد هذا النظام من أجل ثورة اشتراكية؟ وبما أن منظمات الحزب والصحافة الشيوعية كانت مقموعة، فإن النضال من أجل الحريات الديمقراطية كانت أحد الهموم الرئيسة للمثقفين الاشتراكيين.

وبدت قضية "التقريب بين الاشتراكية والإسلام" مسألة تكتيكية أكثر منها أيديولوجية. فقد كان "الجيش الأخضر" الذي خلق في أنقرة عام ١٩٢٠، مثلاً، يقدم نفسه على أنه منظمة شيوعية تسعى وراء صلة بين مبادئ الإسلام الإحسانية والاشتراكية. وما زال هدف هذه المنظمة وطابعها الحقيقي مبهمين. فتقول إحدى الفرضيات أن مؤسسي هذه الحركة كانوا الأعضاء الخمسين لمجموعة برلمانية ميالة للبلشفية سميت *كوش بوبولير* وتألفت من كماليين كانوا يؤمنون بمستقبل الثورة البلشفية في آسيا. وتقول فرضية أخرى أن المنظمة قد خلقت، أو شجعت على الأقل، من جانب مصطفى كمال لجذب الجماهير الشعبية، وخاصة الجنود المسلمين، إلى معركة التحرير الوطني. وتقول مصادر سوفياتية أن "الجيش الأخضر" الذي كان ينادي بتعاون وثيق مع "الثورة في الشرق" ضد الإمبريالية قد تأسس بمساهمة من قادة شيوعيين. وقد دعمت هذه الحركات عسكرياً باشتراك أحد رؤساء العصابات، "إيتيم الشركسي" (خصم مصطفى كمال). وفي خريف ١٩٢٠، ألغى مصطفى كمال المنظمة وشكل "الحزب الشيوعي الرسمي" لتوحيد الحركات الشيوعية المتنوعة تحت قيادته.

وفي هذا التاريخ، كان الشيوعيون متجمعين حول منظمتين رئيستين مرتبطتين بالأممية الثالثة: حزب شيوعي في أنقرة وحزب شيوعي في باكو. وكان تشكيل هام آخر موجوداً، أيضاً، في اسطنبول. وقد أسس حزب الشعب الشيوعي في أنقرة مثقفون مثل صالح حاسي أوغلو وعفان حكمت وز.نورشيفان، ولم يجر له تحضير كاف لإقامة منهج مطابق للوضع التركي المشخص في تلك البرهة: فقد كان الحزب ينادي، في برنامجه،

بالثورة العالمية وتحقيق نظام اشتراكي تركي وديكتاتورية للبروليتاريا في تركيا. وكان يدين سلطان اسطنبول لتعاونه مع الإمبرياليين، ولكنه لم يكن يؤيد الكماليين في نضالهم ضد الإمبريالية عادّاً إياهم ممثلي الطبقة المستغلة. وكان يؤيد منع حق الاقتراع والملكية عن البورجوازية. وبعد مشاركته في "مؤتمر شعوب الشرق" في باكو، قبل الحزب التوحد مع التجمعات الشيوعية على أساس برنامج كان يلح على أهمية وحدة مختلف الطبقات وكل القوميات ضد الإمبريالية.

وقد تحققت كل هذه التغيرات تحت تأثير مصطفى صوفي، قائد حزب باكو الشيوعي. وكان، وهو طالب سابق في مدرسة العلوم السياسية في فرنسا، قد تلقى تاثير جوريس. وفي عام ١٩١٣، وفي ظل تهديد القمع في تركيا، لجأ إلى روسيا وأصبح شيوعيّاً وتبع ثورة أكتوبر ١٩١٧. وقد قاد القسم الشرقي من مفوضية الشعب للقومية تحت سلطة ستالين. وكان دوره الأساسي تنظيم الأتراك (ألوف الجنود والضباط من أسرى الحرب في روسيا). وأسس "فرقاً حمراء" لمساعدة الجيش الأحمر في الحرب الأهلية وأقام علاقات بين مختلف تجمعات روسيا الشيوعية. وفي عام ١٩١٩، نقلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الذي كان صوفي قد أسسه في القرم إلى باكو حيث نمت منظمة الحزب.

وانعقد أول مؤتمر للشيوعيين الأتراك في باكو، في أيلول ١٩٢٠، بعد مؤتمر شعوب الشرق مباشرة. وكان هذا المؤتمر يجمع ممثلي التجمعات الشيوعية في مختلف المناطق التركية، وكذلك الاشتراكيين المتأثرين بالاشتراكية الأوروبية. واتخذ القرار بتوحيد كافة المنظمات الشيوعية تحت عنوان "حزب تركيا الشيوعي". وقاتل مصطفى صوفي الاتجاهات لمصلحة ثورة اشتراكية فورية وحدد خط الحزب بصورة تطابق موقف الأممية الثالثة:

١- لا يمكن لتركيا أن تصبح اشتراكية في أجل قصير.

٢- يجب دعم نضال الكماليين المناهض للإمبريالية مع أخذ الطابع البورجوازي لهذه الحركة بعين الاهتمام.

٣- ولهذه الغاية، يجب دعم نضال الطبقة العاملة المعادي للإمبريالية وتحضير أساس تجمع جماهير الشعب الكبيرة تحت قيادة البروليتاريا.

٤-يعد حزب تركيا الشيوعي نفسه فرعاً للأممية الثالثة ويعتمد على دعم البروليتاريا العالمية لتحقيق ثورة اشتراكية ضمن هدفه النهائي.

وكان البرنامج ينص على تكوين جمهورية اتحادية وتأميم وسائل الإنتاج وإصلاح زراعي على النمط السوفياتي. وكانت إحدى المهمات الأساسية للحزب توسيع تنظيمه في تركيا وتحويله من حزب يضم حوالي مئة عضو إلى حزب جماهيري. وقد انتخب مصطفى صوفي سكرتيراً للحزب.

وفي كانون الأول ١٩٢٠، ذهبت، بقيادته، إلى أنقرة، بعثة من أربعة عشر قائداً من أجل مناقشة أمر إرسال "فرقة حمراء" (مؤلفة من أسرى حرب في روسيا) لنجدة مصطفى كمال. ورأى العملاء الكماليون في هذه الحالة تهديداً باحتلال سوفياتي. واغتيلت البعثة بصورة غامضة في البحر الأسود. وفي الوقت نفسه، اعتقل قادة الحزب الشيوعي في أنقرة. وقد حرروا عام ١٩٢٢ بعد توقيع معاهدة الصلح التركية-الروسية في موسكو. وعرض الحزب في جريدته، *الحياة الجديدة*، برنامجه الإصلاحي في إطار نظام بورجوازي ولتنظيم الجماهير الفلاحية للنضال من أجل التحرر الوطني. وقد منع الحزب الشيوعي عام ١٩٢٢ واتهم قادته بالتجسس. وسجن أكثر من مئتي شيوعي وطارد البوليس المشبوهين.

وفي اسطنبول، المدينة التجارية والحرفية التي تشكلت فيها نقابات بدءاً من ١٩١٩، ظهرت تجمعات شيوعية متنوعة. ففي هذه المدينة المحتلة من الحلفاء وتحت إرهاب

السلطان، بدأ مثقفون شباب جاؤوا من ألمانيا في تنظيم العمال وفي نشر النظرية الماركسية. وقد أسسوا، بقيادة إيتيم نجاة (سبارتاكي شاب) الحزب الاشتراكي العمالي والفلاحي وأصدروا عدة أسبوعيات ماركسية. وتطورت حركة ثقافية هامة حول جريدة *الضياء* (*أيدينليك*). ففي هذه الجريدة، وسع شفيق حسنو دغمر (اشتراكي من مدرسة جوريس) وفيدات نديم (سبارتاكي) وآخرون أفكار الصراع الطبقي ووحدة الطبقة العمالية العالمية. وانتقدوا بشدة الأممية الثانية وساندوا نضال التحرر الوطني الذي قاده مصطفى كمال مع نضالهم من أجل الحريات الديمقراطية والنقابية. وفي عام ١٩٢٥، شارك الشاعر الشاب ناظم حكمت (١٩٠٠-١٩٦٣) في تحرير *أيدينليك*. وقد انتقد الإصلاحات التي طرحها الكماليون لعدم كفايتها ودافع عن الأطروحة التي تقول أنه لا يمكن حل مسألة الطبقة العاملة في إطار النظام الرأسمالي. وفي المؤتمر الخامس للأممية الثالثة، انتقد مانيولسكي، بشدة، جريدة *أيدينليك* لموقفها المصالح تجاه البورجوازية الوطنية. وفي عام ١٩٢٥، أطلق ناظم حكمت وشفيق دغمر جريدة أخرى: *المطرقة والمنجل* (*أوراك سيكسك*) التي اتخذت طابعاً أكثر ثورية. ولكن الكماليين أعلنوا، في السنة نفسها، وبذريعة مقاومة دينية، حالة الطوارئ وألغوا كل صحف المعارضة واليسار.

وبدءاً من هذا التاريخ، أصبح محكوماً على الحركات الماركسية الشيوعية بالسرية. وكانت شهرية *الشهر المصور* (*ريزيملي آي*) التي كانت تصدرها صبيحة زكريا ومحمد زكريا (سيرتيل) تناضل من أجل الحريات الديمقراطية. وفي عام ١٩٢٨، كبر النفوذ الاشتراكي في هذه المجلة بمشاركة ناظم حكمت في تحريرها. فقد نشرت فيها أكثر قصائد ناظم حكمت ثورية. وقد توصل، من خلال كتبه، إلى التأثير في الشباب والمثقفين ونشر الفكر الماركسي. وفي عام ١٩٣٠، توقفت *ريزيملي آي* عن الصدور، وفي عام ١٩٣١، عرف ناظم حكمت السجن. وقد أشارت مختلف اعتقالات الشيوعيين، بين ١٩٣٠ و١٩٣٨، إلى وجود حزب غير شرعي.

وخلال الحرب العالمية الثانية، شن الزوجان سبرتيل والمثقفون الآخرون، في جريدة ***الفجر*** (***تان***)، حملة ضد القمع والفاشية والاتجاهات الموالية للنازية. وحكم على ناظم حكمت، آنذاك، بالسجن عشرين عاماً. وبعد الحرب، كان على حزب الشعب الجمهوري الحاكم أن يقدم تنازلات ديمقراطية. فجرى التخلي عن ناظم الحزب الواحد، وسمح تشريع جديد بتشكيل أحزاب ونقابات. ووجدت الطبقة العاملة التي ربما بلغ عددها، آنذاك، حوالي ٣٠٠٠٠٠ عامل إمكانية تنظيم نفسها نقابياً. وتشكلت عدة أحزاب اشتراكية منها حزب تركيا الاشتراكي، وهو اشتراكي ديمقراطي، وحزب العمال والفلاحين الاشتراكي، وهو حزب شيوعي كان يقوده شفيق دغمر. وأقلقت سرعة النمو العمالي التركي الحكومة، وفي كانون الأول ١٩٤٦، أدى قيام حالة الطوارئ في اسطنبول، إلى إلغاء الحزبين. وانطلاقاً من هذا التاريخ وحتى الستينات، منع قمع قاس عودة حركات اشتراكية إلى الظهور.

صعوبات اشتراكية في إيران

بدءاً من ١٩١٧، ارتبط تاريخ الاشتراكية في إيران ارتباطاً وثيقاً بالمعارك الوطنية ضد الإمبريالية واتجاهات الأممية الشيوعية معاً. وكان على الحركات الشيوعية التي ولدت آنذاك أن تحل ثلاث مسائل أساسية: ١- تقرير الموقف الذي يجب أن تتبناه حيال الحركة الوطنية البورجوازية. ٢- تحديد دوري البروليتاريا والبورجوازية في نضال التحرير الوطني. ٣- تعيين المهمات المباشرة التي يجب إنجازها ومنظورات الثورة الطويلة الأجل في إيران، أي تقويم إمكانيات ثورة اشتراكية مع تجنب مرحلة الديمقراطية البورجوازية.

وقد قوى نجاح الثورة في روسيا المنظمتين الاشتراكيتين: حزب إيران الاشتراكي الديمقراطي وحزب العدالة اللذين كانت فعاليتهما متركزة على باكو وأستراخان. وأثارت معاهدة ١٩١٩ الإنكليزية-الإيرانية التي كرست السيطرة البريطانية على إيران

التحرك ضد الإمبريالية في البلاد. واتخذت ثورة جانغوال، في منطقة غيلان، بقيادة كوتشيك خان اتساعاً كبيراً جداً. وكان تحريض حركة "وحدة الإسلام" القومية قد نجح، من قبل، في تجميع جماهير الشعب الإسلامية الكبيرة من أجل النضال ضد الإمبريالية. وفي عام ١٩١٨، اجتذبت هذه الحركة عناصر من البورجوازية المتوسطة وملاكين عقاريين ورجال دين، وذلك فوق عناصر من البورجوازية الصغيرة وعمال زراعيين موسميين كانوا يبحثون عن حل لبؤسهم، وأخيراً الأغلبية العظمى من الجنود ذوي الأصل العمالي والفلاحي. وفي أيار ١٩٢٠، قوى وصول قوات سوفياتية إلى أنزالي ورشت الانتفاضة. واتصل حزب العدالة بكوتشيك خان لتشكيل جبهة معادية للإمبريالية وأعلنت جمهورية غيلان المستقلة. وتولى القادة الشيوعيون مثل إحسان الله خان وجواد صادق و سلطان زاده قيادة هذه الحركة. إلا إنه في حين كان كوتشيك خان يريد قصر الثورة على غيلان، كان إحسان الله وسلطان زاده يلحان على ثورة على المستوى الوطني. وبرغبة في التطرف، انطلق هذان الأخيران في حملة معادية للدين وناديا بالقطيعة مع البورجوازية. إلا إن قسماً آخر من حزب العدالة لم يكن يرى أن الحركة الشيوعية على درجة كافية من القوة من أجل عمل وطني خارج التحالف مع كوتشيك خان. وبسبب هذه التباينات، ونتيجة لهذا التطرف، فقدت الجمهورية تأييد القاعدة وتفككت عام ١٩٢٠.

وقد انعقد أول مؤتمر لحزب إيران الشيوعي في أنزالي عام ١٩٢٠ وأيد أطروحة سلطان زاده والأممية التي تقول أن تشكيل حزب شيوعي مستقل كان ضرورياً في البلاد التي تكون البورجوازية، فيها، على درجة كافية من النمو. فقرر هذا المؤتمر إذن أن يستبدل باسم ***العدالة*** اسم حزب إيران الشيوعي. واستمرت الحكومة التي شكلها في رشت أنصار إحسان الله وسلطان زاده في سياسة قطيعة ثورية. ولكن الزحف على طهران الذي نظموه للامتداد بالثورة إلى كل إيران انتهى إلى هزيمة.

وقد كان المندوبون الإيرانيون المئة والاثنان والتسعون إلى مؤتمر شعوب الشرق في باكو شيوعيين من اتجاهات متنوعة، كما ضموا حيدر خان (المناضل القومي خلال ثورة ١٩٠٥-١٩٠٩ الدستورية) الذي كان يسعى إلى العون السوفياتي لتحرير إيران. وكان قسم من القادة الشيوعيين يختلفون مع أطروحة لينين التي طرحها زينوفييف والمتعلقة بتحالف البروليتاريا مع "البورجوازية الثورية" في النضال ضد الإمبريالية. ومع ذلك، فقد قبل الحزب الشيوعي الإيراني، في ختام المؤتمر، الانضواء تحت لواء استراتيجية "الجبهة الموحدة". وقبل حيدر خان في اللجنة المركزية. وفي عام ١٩٢١، عقدت اتفاقية مع أنصار كوتشيك خان من أجل عمل مشترك ضد بريطانيا، وأعلنت جمهورية غيلان مرة أخرى. ولكن التباينات بين القادة الشيوعيين ونفور كوتشيك خان والبورجوازية الوطنية من التعاون مع الشيوعيين وضعف الدعم الجماهيري أدّى إلى سقوط الجمهورية الثانية في أيلول ١٩٢١.

وبين ١٩٢١ و١٩٢٤، هبط عدد أعضاء الحزب الشيوعي الإيراني من ٤٠٠٠ إلى ٦٠٠. وكانت النقابات وجريدة الحزب، *الحقيقة* (*حاجيفات*)، التي كان يرأس تحريرها جواد زاده قد ساندت قتال رضا خان للأسرة المالكة السابقة. وبعد استيلاء رضا خان على السلطة، عرفت أنشطة الشيوعيين نكوصاً جديداً. وقد انتقد بعض القادة، في المؤتمر الثاني للحزب، عام ١٩٢٧، من أجل الدعم الانتهازي الذي منحوه لرضا شاه الذي كان فعلاً حليف الإمبرياليين. وأكد سلطان زاده (رئيس فرع الشرق في مفوضية الشؤون الخارجية في موسكو) أن التحرر من الاحتلال الإنكليزي لم يؤمن باستقلال إيران.

وتبنى الحزب الشيوعي إذن مبادئ جديدة متصلة باستراتيجيته حيال البورجوازية الوطنية: ١- تشكيل جبهة وطنية ضد الشاه بمشاركة فلاحين وثوريين مدينيين. ٢- عدّت الثورة الزراعية مهمة فورية يجب إنجازها بمساعدة الجيش. ٣- جرى

التركيز على أهمية الدور القيادي للطبقة العاملة وجرت تعبئة النقابات. ٤- جرى تصور تأسيس حزب "وطني ثوري" لضمان استقلال الحزب الشيوعي في النضال ضد الإمبريالية. ٥- جرى التأكيد على تضامن الحزب الشيوعي الإيراني مع الاتحاد السوفياتي.

وحدد الحزب منظوراته للمستقبل بالتعابير التالية: الإطاحة بالملكية ورفض جمهورية برلمانية، تأسيس جمهورية يعترف، في إطارها، بالحكم الذاتي للقوميات المشاركة، تأليف جيش من العمال والفلاحين. وأوصى المؤتمر بتدابير جذرية ضد كل استغلال إمبريالي ولضمان الحريات الديمقراطية. وقد انتقد المندوبون الإيرانيون إلى المؤتمر الرابع للأممية الثالثة (١٩٢٨) موقف هذه الأخيرة حيال أحزاب الشرق الوطنية. ودعا أ.شارقي الكومنترن إلى إيلاء مزيد من الاهتمام بالحركات الفلاحية في هذه البلدان.

وابتداءاً من ١٩٣٠، كانت الحركة الاشتراكية الإيرانية، بصورة أساسية، من شأن مثقفين. وكانت هذه الواقعة نتيجة لسياسة تغريب رضا شاه. وتولت جريدة ***الدنيا*** للدكتور تقي إيراني (عالم فيزياء وفيلسوف درس في برلين) تحليل نظرية الاشتراكية العلمية وتطبيقها على شروط إيران المشخصة. ولكن الدكتور إيراني وأنصاره اعتقلوا عام ١٩٣٧ وحوكموا في طهران، وحكموا بعقوبات سجن طويلة. وقد توفي إيراني، أشهر منظر ماركسي في إيران، في السجن، عام ١٩٤٠.

وظل النشاط الشيوعي في اللاشرعية ليعود إلى الظهور عام ١٩٤٥، لدى تأسيس حزب ***توده*** الذي وجد إمكانية التوسع السريع تحت حماية الجيش السوفياتي. وقد كسب عدة ألوف من الأعضاء وأصبح أكبر حزب شيوعي في الشرقين الأدنى والأوسط. وكان السوفيات، كحزب ***توده***، يطالبون بالاستقلال الذاتي لجمهورية كبيرة في أذربيجان وتشكيل جمهورية شعبية كردية. وقد أعلنت هذه الأخيرة في كانون الأول ١٩٤٥. ولكن الدولة الإيرانية تمالكت نفسها عسكرياً بالدعم الأنكلو أمريكي. وكان على الأكراد أن يتابعوا معركتهم الطويلة. وركز ***توده*** عمــله في النضال ضد الشركة الأنكلو أمريكية الكلية القوة. وقد كسب تأييد عمال نفط عبادان والطبقــات المتوســطة والمثقفين.

وعلى الرغم من أن الحزب كان ممنوعاً رسمياً، فإنه كان أصل محاولة رئيس الوزراء مصدق تأميم النفط عام ١٩٥١. و لم يكف القمع، منذ ذلك الحين، عن التزايد.

لقد وجدت الحركة الشيوعية في تركيا وإيران نفسها تواجه، منذ البداية، وبصورة متكررة بعد ذلك، تناقضات أرجحية النضال ضد الإمبريالية المركزة على الاتحاد السوفياتي مع الأحداث والتحالفات الوطنية. وكان عليها التوفيق بين مبدأ الدور القيادي للطبقة العاملة ودعم البورجوازية الوطنية وصيانة استقلال الحزب تجاه التيارات القومية وتمييز المهمات المباشرة للتحويل الديمقراطي وهدف الثورة الاشتراكية النهائي. وقد تساءلت، وكانت موضوعة أمام ضرورة الدخول في الجماهير الفلاحية ذات التبعية الإسلامية، حول التوافق بين الماركسية والإسلام، بل وبدأت محاولات توفيق. وعلى الرغم من أنها كانت مقموعة وعلى حدود الزوال دائماً، فإنها قد طرحت، على هذا النحو، أسئلة نظرية وسياسية نلقاها اليوم على نطاق آسيا وأفريقيا.

الفصل الخامس

الاشتراكية في الشرق الأقصى
ولادة الصين الشيوعية

كان درب الثورة في الغرب يمر، في رأي لينين، بطوكيو وشنغهاي وكلكوتا. وبالفعل، فإن ثورة أكتوبر واندفاعة البلشفية أثارتا، في الشرق الأقصى، ردود فعل فورية، ولكنها عميقة ودائمة. وما كان "انعطافة" بالنسبة للبلاشفة تكشف عن كونه، بالنسبة للشرق الأقصى، درباً مختصراً تاريخيّاً. وتجسدت شيوعية آسيوية في تربة جديدة تماماً تقريباً: فقد كان التقليد الماركسي شبه غير موجود في آسيا، والاشتراكية الديمقراطية تكاد أن لا تكون قد دخلت باستثناء ما يتعلق باليابان، والحركة العمالية ضعيفة ضعف الصناعة الكبرى الحديثة. وسوف تجد الشيوعية في هذه البلدان، بصفة شركاء متميزين، قوى سياسية واجتماعية كانت تعد، في الغرب، رجعية أو بورجوازية صغيرة: الحركة الفلاحية، الحركة الوطنية، الإنتلجنسيا الحداثية، الحركة الطلابية. وبقدر ما توصلت إلى الالتقاء بهذه القوى العميقة، وخاصة مع الفلاحية، أصبحت، بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، القوة السياسية الأولى في منغوليا والصين. وكانت أقل قوة في كوريا واليابان، وهما بلدان كانا يخضعان لقمع قاس جدّاً. وقد تفوقت، إلا في اليابان، على حركة اشتراكية ديمقراطية معتدلة وتوفيقية صراحة، ولكنها لم تؤثر إلا في طبقات هزيلة جدّاً من مثقفين متغربين وعمال من الأرستقراطية العمالية. ويقاس وزن الشيوعية في الشرق الأقصى بكونها في السلطة في منغوليا منذ ١٩٢٤، وفي أقسام واسعة في الصين

("المقاطعات السوفياتية") في الثلاثينات والأربعينات، وفي كوريا الشمالية عام ١٩٤٥، وفي كل الصين عام ١٩٤٩. وقد صرح ماوتسي تونغ قائلاً: "إن رشقات مدفعية ثورة أكتوبر هي التي أدخلت الاشتراكية في الصين". ومع ذلك، وما عدا ما يتعلق بمنغوليا، تكشفت شيوعية الشرق الأقصى (وهذا يصح أيضاً على جنوب شرق آسيا) عن كونها متزايدة الاستقلال عن الاتحاد السوفياتي بقدر ما اتسعت وحصلت على قاعدة شعبية أشد متانة. وقد كف الكومنترن، العون الذي لا يمكن استبداله للحركة الشيوعية في الغرب، عن أن يحسب له حساب في الشرق الأقصى قبل أن يجري حله الشكلي عام ١٩٤٣ بكثير. ومنذ زمن الحرب العالمية الثانية، سيطرت في الشيوعية الصينية الاتجاهات التي سوف تؤدي إلى التباينات الصينية-السوفياتية وتعطي "الطريق الصينية" أصالتها. وهو ما يعني أنه مهما كانت آراء بعضهم، فإن النـــزاع الذي افتتح عام ١٩٦٠ بين كبريي الشيوعية، لا يعني دائرة العلاقات بين الدول فقط، بل إن له أيضاً جذوراً أعمق بكثير، تاريخية لأنها متجذرة في الأيديولوجية وفي الممارسة السياسية.

الكومنترن في الشرق الأقصى بين ١٩٢٠ و١٩٣٧

في منشأ الحركة الشيوعية في بلدان الشرق الأقصى الأربعة، نجد التدخل المباشر للكومنترن والدولة السوفياتية متراكباً مع قوى القومية اليسارية والراديكالية الثقافية اليسارية.

بدايات الشيوعية في الصين

عندما وصل إلى الصين، عام ١٩٢٠-١٩٢١، أول موفدين لموسكو، فويتنسكي ومارينغ، كانت الشبيبة الثقافية في حالة تخمر كامل. فكانت "حركة ٤ أيار" (١٩١٩) قد أتت على هز كل البلاد للاحتجاج على تواطؤ الغربيين واليابان في فرساي على المصالح الوطنية الصينية ولتوجيه الاهتمام إلى المجتمع القديم والثقافة القديمة المسؤولين عن

بلايا البلاد. وكان العمال والتجار نشيطين جداً في الحركة. وكان يُرى، في مرحلة أولى، أنه يجب دخول مدرسة الغرب من أجل "إنقاذ البلاد". ولكن جناحاً يسارياً سرعان ما برز من "٤ أيار". وكان ينظر نحو الماركسية، نحو موسكو ويبدأ الاتصالات الأولى مع الحركة العمالية التي ما كادت أن تولد. وكان قائداها، لي دا زهاو وتشن دو كسيو، مثقفين من المستوى الأول نشطا جريدة *كين كنغ-ديان (الشبيبة)* ومنشورات أخرى. وشكلت أوساط المثقفين الراديكاليين هذه، أولاً، مجموعات دراسات ماركسية ثم مجموعات عمل شيوعي اتحدت، بالاتفاق مع الكومنترن، في تموز ١٩٢١ لتشكيل الحزب الشيوعي الصيني (المؤتمر الأول). وبعد مناقشات شاقة مع تيارات يسارية أخرى من "٤ أيار" (فوضويين، كومنتانغ يساريين)، تبنى الحزب الشيوعي الصيني خط عمل أهمل السياسة الرسمية الصينية (التي كانت تدور حول الخصومة بين عسكريتاريي الشمال ودستوريي الجنوب) وعهد للحزب بمهمة أساسية: تجسيد المعارك البروليتارية والنقابات العمالية. وأصبح تشن دو-كسيو أول سكرتير عام للحزب الشيوعي الذي كان على صلة منتظمة بموسكو عن طريق إيركوتسك، وشارك في مؤتمرات الكومنترن ونشر صحافة ذات لهجة أممية جداً (*كسيانغداو، المرشد*).

وفي عام ١٩٢١-١٩٢٢، لعب الشيوعيون دوراً نشيطاً جداً في الحركة العاملة الصاعدة. وحركوا إضرابات مظفرة غالباً لدى عمال الخطوط الحديدية وعمال مناجم الوسط، ولدى عمال شنغهاي. ودفعوا إلى تشكيل نقابات صناعية أسقطت الروابط القديمة (خاصة بمجمع هانيينغ للحديد الصلب ولدى عمال الخطوط الحديدية). وبوحي منهم، عقد في كانتون، في أيار ١٩٢٢، أول مؤتمر نقابي لكل الصين وتوسعت في الصيف حملة من أجل تشريع للعمل. ولكن الفلاحية لم تلفت انتباههم إلا قليلاً.

وأفسد القمع فجأة هذه النجاحات الأولى. ففي شباط ١٩٢٣، حطم الجيش مؤتمراً لعمال خطوط الشمال الحديدية وذبح حوالي أربعين عاملاً. وهذا ما أدى إلى غفوة

للنقابات التي نشطها الشيوعيون ووقف الإضرابات. وكانت الحركة العمالية في صين "سادة الحرب" الإقطاعية تشكل، بالنسبة للشيوعيين، قاعدة اجتماعية وسياسية أضيق مما ينبغي. وكان يلزمهم حلفاء. وكان ينبغي لهم خاصة أن يحسبوا حساباً أفضل لمطامح شعب لم تكن البروليتاريا، بالمعنى الحقيقي، تشكل سوى أقلية ضئيلة منه ويهتم أكثر مما اهتم الحزب الشيوعي الصيني حتى ذلك الحين بالنضال ضد "المعاهدات غير المتوازنة" ومن أجل التحرر الوطني.

الحزب الشيوعي في ثورة ١٩٢٤-١٩٢٧

كان كومنتانغ صن يات سن الوطني يبحث، من جانبه، عن منظومة أحلاف جديدة وطنية ودولية معاً. وقد كرس التقارب بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني في كانون الثاني ١٩٢٤ من جانب مؤتمر إعادة تنظيم الكومنتانغ الذي أصبح الشيوعيون أعضاء فيه. وقد اتبع الحزب الخط العام للأممية الشيوعية التي كانت تدفع، آنذاك، إلى التحالف مع الحركات الوطنية في البلدان المستعمرة والتابعة. ودعا الكومنتانغ في ذلك الحين إلى النضال المشترك ضد الإقطاعية وسادة الحرب والإمبريالية (المعاهدات غير المتوازنة). وأصبح شيوعيون، بينهم ماتس تونغ، أعضاء في الأجهزة القيادية للكومنتانغ. وجاءت بعثة بورودين وغالين السوفياتية لدعم حكومة صن يات سن في كانتون سياسيّاً وعسكريّاً.

وخاض الشيوعيون والوطنيون المتحدون في جبهة موحدة معاً، معارك شعبية نشيطة جدّاً، لا سيما في شنغهاي ("حركة ٣٠ أيار" ١٩٢٥ ضد اليابانيين والإنكليز التي تطاولت إلى إضراب عمالي لمدة ثلاثة أشهر) وفي كانتون-هونغ كونغ (إضراب-مقاطعة ضد الإنكليز دام أكثر من سنة وعبأ عام ١٩٢٥-١٩٢٦ عمال الجنوب). وفي تموز ١٩٢٦، كانت حكومة كانتون التي سيطر عليها تشانغ كاي تشك منذ موت صن يات سن على درجة من القوة كافية من أجل أن تهاجم، مباشرة، عسكريي الشمال.

وقد ساندت جيوشها المجموعات العمالية والفلاحية التي كان الشيوعيون نشيطين فيها. وكان الأمر يدور حول حرب ثورية حقيقية طردت الشماليين، في بضعة أشهر، من كل حوض يانغزي. وفي آذار ١٩٢٧، استولت على شنغهاي انتفاضة عمالية قادها الشيوعيون قبل وصول جيوش تشانغ نفسه.

ولكن قلق البورجوازية الصينية، وقد توصلت إلى هزيمة عسكريي الشمال، بدأ في التزايد شيئاً فشيئاً من الديناميكية المتصاعدة للنقابات العمالية (ولا سيما في شنغهاي ووان) ومن الاتحادات الفلاحية (ولا سيما في كانتون وهونان)، فقد نالت هذه النضالات الشعبية حليفاً جديداً، قدوم الجيوش الجنوبية. وقد غير قوميو غوميندانغ، فجأة، خصومهم. فقد ضربوا، في شنغهاي ومدن أخرى، حلفاءهم الشيوعيين والنقابيين (١٢ نيسان)، ووقع المئات قتلى. ولن يستمر تحالف مؤقت بين الحزب الشيوعي الصيني و"غوميندانغ اليسار" سوى بضعة أشهر. ومنذ الصيف أصبح الحزب الشيوعي الصيني خارجاً عن القانون في كل الصين.

هذا الاندحار المفاجئ طبع الشيوعيين بطابعه بصورة دائمة. فلن يعود، منذ ذلك الحين للجبهة الموحدة من معنى في نظرهم ما لم تكن تحت قيادتهم. وكان عدم تميؤ الحزبيين السياسي قبل ١٢ نيسان جليّاً. وقد ضغطت قيادة الحزب الشيوعي الصيني، ووراءها الكومنترن وستالين شخصيّاً، حتى النهاية، من أجل الاستمرار في الثقة بالكومنتانغ ومن أجل التهدئة ولجم المعارك العمالية والتطرفات الفلاحية لهذا الغرض. ولكن هذه المسؤوليات التكتيكية والاستراتيجية لم تكن سوى انعكاس لموقف موضوعي: فلا يمكن لحركة ثورية، ذات قيادة شيوعية، في بلد قليل التصنيع كالصين، وما دامت تتعنت مع ذلك، في عدِّ المدن مجال المعارك ورهانها الرئيس، إلا أن تبحث عن تسويات غير ثابتة مع بورجوازية وطنية مرتبطة، هي نفسها، بالإمبريالية (التي كانت مراكز مالية كبيرة مثل شنغهاي قاعدتها الأساسية في الصين). وكانت هزيمة ١٩٢٧

هزيمة لحركة شيوعية كانت، بصورة مفرطة الميكانيكية، أسيرة نموذج أممي كان يعهد لبروليتاريا المدن بالدور الأساسي ويدع الطبقة الفلاحية في الخلف أو مبعدة.

معارك مدن شيوعية وسوفياتات صينية ١٩٢٧-١٩٣٤

ومع ذلك، فإن عودة الحزب الشيوعي الصيني إلى الطبقة الفلاحية لم تتم إلا تدريجيّاً وبما يشبه التلمسات. وكان منقسماً انقساماً عميقاً حول هذه المسألة الاستراتيجية الكبرى.

فقد كان بعضهم يرى أنه يجب الاستمرار في إعطاء الأولوية للنضال في المدن والاعتماد، أولاً، على البروليتاريا العمالية. ونظمت الفرق التي تعاقبت على اللجنة المركزية مع كو كيو-باي (١٩٢٧-١٩٢٨) ثم لي لي-سان (١٩٢٨-١٩٣١)، وأخيراً وانغ منغ (١٩٣١-١٩٣٥) والتي ستسمى، فيما بعد، "المنحرفين الرئيسين"، نظمت هذه الفرق إضرابات وانتفاضات انقلبت إلى كارثة: مثل كومونة كانتون (كانون الأول ١٩٢٧) أو إضرابات شنغهاي الثورية عام ١٩٢٩-١٩٣٠. وفي عام ١٩٣٠، حاول لي لي-سان تركيز القوات المسلحة للقواعد الريفية الحمراء ضد مدن الوسط الثلاث الكبرى: ووهان، تشانغشا ونانتشانغ. وقد فشلت هذه العمليات المتراكبة كليّاً. وسوف يقول زو دي لأغنيس سميدلي فيما بعد: "للمرة الأولى عصينا أوامر الكومنترن". والواقع هو أن موسكو كانت تدعم مباشرة هذا الخط العمالي.

وكان ماوتسي تونغ، مدعوماً من جانب زو دي، وهو "سيد حرب سابق"، وملاكات شيوعية أخرى وضباط من الكومنتانغ التحقوا بالشيوعية، مثل بينغ دي-هواي، ينادي، على العكس من ذلك، بخط جديد تماماً: خوض النضال الثوري على شكل نضال مسلح يتولاه جيش أحمر- الاستناد إذن إلى الطبقة الفلاحية- نقل المركز الرئيس للنضال الثوري إلى أكثر المناطق تخلفاً، بعيداً عن المدن، والإقامة في "مناطق حمراء" منها محدودة جغرافيّاً- أي خوض نضال طويل الأمد يسعى إلى كسب كل شيء

دفعة واحدة في مجموع البلاد، أي، ولكن هذا لم يكن يقال، سيرورة ثورية مختلفة كليّاً عن تلك التي أمنت، عام ١٩١٧، انتصار لينين والبلاشفة.

وهذه المبادئ الأربعة المترابطة ترابطاً عميقاً تجسدت منذ ١٩٢٨. فقد اتخذ ماو وزو موقعاً في الجنوب، في جبال جنغانشان، واتسعت المقاطعات الحمراء تدريجيّاً. وقد أحصي منها حوالي عشر عام ١٩٣١، وكان أوسعها يضم ثلاثة ملايين من السكان على حدود فوجيان وزيجيانغ. وقد جرت فيها الثورة الزراعية لمصلحة الفلاحين الفقراء الذين كان الجيش الأحمر يعتمد عليهم اعتماداً تامّاً.

ومع ذلك، بقي ماو ورفاقه هامشيين بالنسبة للجنة المركزية، وانتهى ماو نفسه إلى استبعاده منها. وقد انسحبت اللجنة المركزية، بعد هزائمها في المدن، عام ١٩٣٢، إلى المقاطعات الحمراء المسماة، رسميّاً، "جمهورية السوفيات الصينية" بموجب دستور أقره، شكليّاً، مؤتمر للمقاطعات السوفياتية انعقد في تشرين الثاني ١٩٣١ في مدينة روجان، في قلب أكبر قاعدة حمراء. ولكن اللجنة المركزية التي كانت تسيطر عليها مجموعة "العشرين بلشفيّاً" وقائدها وانغ منغ الذين وضعهم جميعاً في مراكزهم، موفد ستالين، ميف، بعد استبعاد لي لي-سان حملت معها عاداتها الضيقة. وهكذا أعطى القانون الانتخابي للجمهورية المنشقة العمال (غير الموجودين تقريباً في القواعد الحمراء) تمثيلاً يبلغ أربعة أضعاف الفلاحين الذين كان الجهد الرئيس مع ذلك يعتمد عليهم. وتباطأت الاندفاعة الفلاحية، وأقلق إصلاح زراعي على أكثر مما ينبغي من التصلب الفلاحين المتوسطين. وفي الوقت نفسه الذي كانت تتقارب فيه حملات التطويق من جانب الكومنتانغ (المجهز جيداً والمؤطر بالألمان والفرنسيين والإيطاليين)، كانت قدرة المناطق الحمراء على المقاومة السياسية تتضاءل. وفي تشرين الأول ١٩٣٤، وفي ختام حملة التطويق الخامسة، جرى الجلاء عن قواعد الجنوب. ووصل ما بقي من الجيش الأحمر، بعد أكثر من سنة من السير المنهك، إلى الطرف الآخر من الصين، إلى هضاب لوس في

الشمال الغربي حيث كانت قاعدة حمراء صغيرة مستقلة قد حافظت على بقائها منذ زمن طويل. وكان ينبغي، مرة جديدة، استعادة القوى بعد اندحار جديد في مدينة يانان الصغيرة التي أقام فيها مركز الشيوعية الصينية الجديد بعد السير الطويل. وسوف يغير اندلاع الحرب العالمية الثانية والغزو الياباني المعطيات الاستراتيجية- السياسية، وبالتالي خط الحركة الشيوعية، تغييراً كلياً.

عجز الاشتراكية الديمقراطية في الصين

لم يكن هناك، في الحياة السياسية والاجتماعية الصينية، مكان لاشتراكية ديمقراطية غربية.

فعلى مستوى الآليات السياسية، لم تكن جمهورية سادة الحرب المزعومة ولا ديكتاتورية الكومنتانغ الاستبدادية تسمحان بنمو برلمانية على النمط الغربي يدخل فيه العمل السياسي للاشتراكية الديمقراطية. وقد شهدت عدة أحزاب صغيرة اشتراكية أو اشتراكية ديمقراطية النور في ذلك العهد كان أهمها حزب زانغ جيا-سن وزانغ دونغ-سن (المولودين عام ١٨٨٦)، وكانا أستاذين للفلسفة الغربية، الحزب الاشتراكي الوطني والحزب الديمقراطي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٦ في الأوساط نفسها. وقد حصل كلا التشكيلين في مدينة نانكين، عاصمة الكومنتانغ منذ ١٩٢٧، ثم من جديد، بعد ١٩٤٥، على نوع من الاعتراف بهما كمعارضة شرعية لم تكن أبداً سوى مظهر بسبب ضعفهما العددي والسياسي.

وعلى المستوى الأيديولوجي، لم تكن الاشتراكية المعتدلة تعني أبداً سوى بضعة مثقفين متغربين قليلين جداً كان زانغ جيا-سن وزانغ دونغ-سن يمثلانهم إلى درجة كافية. وبالفعل، وفي مرحلة ٤ أيار، أعلن زانغ دونغ-سن وبضعة أشخاص آخرين أنهم أنصار "اشتراكية نقابية" غير ماركسية. وبقي هذا التيار أقلية ضئيلة خارجة، كليّاً، عن المعركة الحقيقية للإنتليجنسيا اليسارية. ولم تكن الاشتراكية المعتدلة تمثل، بالنسبة

للمثقفين المحافظين الكونفوشيين، سوى نزوات غير مجدية. وكانت تبدو، لخصوم النظام القائم العنيدين، غير قادرة على تغذية المعارك الجماعية.

وكان صن يات-سن قد خلق، في برهة ما، وهماً حول فرص اشتراكية غير ماركسية. فحوالي نهاية حياته، أعطى لمبادئه، "مبادئ الشعب الثلاثة"، تفسيراً أكثر حذرية واقترح مماهاة مبدئه الثالث (*مين-شنغ*، رخاء الشعب) باشتراكية مبهمة. وكان هذا تكملة للأبحاث التي أجراها، في مرحلة أبكر، تلاميذه عندما كانوا منفيين في طوكيو حوالي ١٩٠٥. وقد عرضت اشتراكية *المين-شنغ* بوصفها استمراراً لطوباويات صينية كالطاوية أو الداتونغ. ولكن هذه المحاولات لم تعش بعد وفاة أبي الكومنتانغ. فقد كان أيديولوجيو الحزب، خاصة بعد ١٩٢٧، محافظين صراحة، وإذا كان مصطلحا الاشتراكية أو التعاونية قد بقي لهما من معنى لديهم، فقد كان ذلك على الطريقة الهتلرية أو الموسولينية.

ذلك أن العامل الحاسم، في نهاية المطاف، في فشل الاشتراكية الديمقراطية وعجزها في الصين كان بنية الطبقة العاملة وطابع الحركة العمالية. فالأرستقراطية العمالية كانت محدودة جداً (بضعة ملاكات في الخطوط الحديدية، بضعة عمال من مهنة الطباعة أو بضعة ميكانيكيين مؤهلين). والنقابات المعتدلة التي استطاعوا تنظيمها كانت قليلة العدد والأهمية. وهذه النقابات التي انضمت إلى الكومنتانغ بعد ١٩٢٧ لم تكن لديها أية مصداقية لدى الطبقة العاملة. ولم تجد كذلك لدى أرباب العمل شريكاً مستعداً لسياسة تعاون طبقي لأن الأجور المنخفضة والتسريحات كانت كافية لتسوية نزاعات العمل، خاصة بعد ١٩٢٧. وكان يجب على "النقابات الصفراء" أن تلوذ بفعاليات تكسب مكانة كالاستقبالات المقامة للاشتراكي ألبير توماس عندما زار الصين لحساب مكتب العمل الدولي عام ١٩٢٩.

فلم يكن للبديل الاشتراكي للمجتمع الرأسمالي، في الصين، من وجود حقيقي إلا من خلال بنى الحزب الشيوعي وأيديولوجيته ومعاركه.

الاشتراكيون والشيوعيون في اليابان

للأسباب نفسها، على وجه الدقة، كان الوضع النسبي للشيوعية والاشتراكية الديمقراطية مختلفاً إلى درجة كافية في اليابان. فقد كانت توجد هناك قاعدة صناعية وعمالية قوية. فقد ارتفع عدد عمال الصناعة الكبرى بين ١٩١٤ و١٩١٩ من ٧٥٣٠٠٠ إلى ١٧٧٧٠٠٠ عامل. وكانت المنظمات العمالية والحركة العمالية ناميتين نسبيّاً (راجع الجدول).

	النقابات		نزاعات العمل	
	عددها	الأعضاء	العدد	المشاركون
١٩٢١	٣٠٠	١٠٣٤١٢	٢٤٦	١٧٠٨٨٩
١٩٢٥	٤٩٠	٢٣٤٠٠٠	٢٩٣	٨٩٨٣٧
١٩٢٩	٦٣٠	٣٣٠٩٨٥	٥٧٦	١٧٢١٤٤
١٩٣٣	٩٤٢	٣٨٤٢٧٧	٦١٠	٤٩٤٢٣
١٩٣٧	٨٣٧	٣٥٩٢٩٠	٦٢٨	٣٠٠٠٠

(المصدر: أ.ف.إيوازاوا، تاريخ العمل في اليابان الحديثة، ص ١٥٤)

والشيء الخاص باليابان هو أنه توجد أيضاً حركة فلاحية شرعية نشيطة جداً في السنوات ١٩٢٠-١٩٣٥. ولدى هذه الحركة قواعد متينة لدى مستأجري الأرض الصغار وتناضل من أجل تحسين تدريجي للنظام الزراعي. وتقارب قادتها، كقادة النقابات الشرعية، بطبيعة الحال، من الاشتراكيين. وغالباً ما كانت للأشخاص أنفسهم

مسؤوليات في الدائرتين: فأزانوما للاتحادات الفلاحية، ب.سوزوكي للنقابات المعتدلة، كانا، في الوقت نفسه، قائدين اشتراكيين. وبدا النظام السياسي الياباني، من جهته، موفراً لبعض إمكانيات العمل البرلماني، خاصة منذ إقرار الاقتراع العام للرجال عام ١٩٢٥. وتناوبت حكومات معتدلة، متفاوتة الليبرالية، في السلطة حتى ١٩٣٦. وقد حققت عدداً من الإصلاحات الاجتماعية في موضوع العمالة وشروط العمل حتى لو كانت غالباً ما تطلق، في الوقت نفسه، يد البوليس ليضرب اليسار. وكان للاشتراكيين هامش حقيقي للعمل الشرعي، خاصة بمناسبة الانتخابات.

وضمن هذه الشروط، نمت الاشتراكية اليابانية حقّاً انطلاقاً من خلفية أيديولوجية مشتركة: إرادة عمل شرعي بهدف برلماني، إصلاحية اجتماعية مستلهمة من مكتب العمل الدولي في جنيف (مكاتب استخدام، تفتيش العمل، تحكيم النـــزاعات، مفاوضات من أجل عقود جماعية الخ...)، الثقة بنقابات شرعية متينة البنى للدفاع عن المصالح العمالية، نقد معتدل للإمبريالية اليابانية التي لا تواجه إلا بـــ"ديبلوماسية شعبية" مبهمة. والعنصر الليبرالي الذي كان بالغ النشاط في أصول الاشتراكية اليابانية بقي نافذاً في الجناح اليميني للاشتراكية الديمقراطية.

ومع ذلك، لم يعبر عن هذه الأيديولوجية الاشتراكية الديمقراطية القوية الجذور في منظمة مشتركة أبداً. وتاريخ الاشتراكية في اليابان بين الحربين يتلخص في سلسلة طويلة من الانشقاقات والانصهارات وخصومات الفئات. ***والشاكاي تيشوتو*** (الحزب الاشتراكي الجماهيري) هو، وحده، الذي طفا من بين المجموعة بين ١٩٣٤ و١٩٤٠. وكل هذه المجموعات والفئات تتجمع في ثلاثة اتجاهات رئيسة: يسار شرعي أكـــثـــر نضالية (اتجاه ***رونوهو***) غالباً ما قاده شيوعيون قدامى من أصل مثقـــف: ت.ســـاكـــي (١٨٧٠-١٩٣٣)، هـــ.ياماكاوا (١٨٨٠-١٩٥٨)، اتجاه وسطي (***نيشي-روكي***) المرتبط بالاتحادات الفلاحية والذي كان يضم أيضاً نقابيين، وكان نافذاً لدى الطلاب،

وكان قائداه النقابي هـ.آزو (١٨٩١-١٩٤٠) والقائد الفلاحي أ.آزانوما (١٨٩٧-١٩٦٠)، وأخيراً يمين اشتراكي ديمقراطي خالص (*شامنكي*) الذي غالباً ما قاده صحفيون وأساتذة معظمهم بروتستانت مثل أ. آب (١٨٩٥-١٩٤٩) وت.كاغاوا (١٨٨٨-١٩٦٠). *وشامنكي* هو الذي كان يرتبط به ب.سوزوكي (١٨٨٥-١٩٤٨)، قائد النقابية المعتدلة والوجه الياباني الكبير في أهمية أمستردام النقابية.

وقد شاركت كل هذه المجموعات والفئات في الانتخابات. وفي عام ١٩٣٢، تحالف الوسط مع اليسار، ومع اليمين في عامي ١٩٣٦ و١٩٣٧. وهذه الانتخابات الأخيرة، في الوقت الذي كانت فيه، الحرب وشيكة والرأي العام قلقاً، هي التي حققت فيها الاشتراكية اليابانية أفضل نتائجها على الرغم من كونها عابرة: أكثر من مليون صوت و٣٨ نائباً في البرلمان.

والصعيد النقابي، بعد الصعيد البرلماني، هو الذي كانت فيه المجموعات الاشتراكية أكثر ما تكون نشاطاً. ولوحة البنى النقابية معقدة تعقيد لوحة الفئات الاشتراكية تقريباً. فالانشقاقات والانصهارات كانت تتعاقب فيها كل سنة تقريباً. وكانت تواجه *السودومي*، اتحاد النقابات اليميني الكبير، اتحادات وسطية أو يسارية، وهذه الأخيرة يحركها، بصورة مشتركة، الشيوعيون والاشتراكيون اليساريون، وكان أهمها *الهيوجيكاي*. وكانت النزاعات نفسها تتطاول حتى صميم الاتحادات الفلاحية.

وبقدر ما تحدد، بدقة، في طوكيو، التيار العسكري الاستبدادي والتوسعي الذي سوف ينتصر بعد ١٩٣٧، وخاصة عام ١٩٤١، ظهر جناح ميال إلى الفاشية في الأوساط النقابية والاشتراكية. وكان ينشطه، خاصة، ك.أكاماتسو، وكان قائداً لـ *الشامنكاي* وابن كاهن بوذي تحول إلى ديانة الشنتو. وقد أيد، صراحة، عام ١٩٣٢، الدولتية الاستبدادية وشكل حزباً عابراً للاشتراكية غير المحصنة ضد

العسكريتاريا. وهكذا عدَّ كثير من الاشتراكيين، حتى من الليبراليين، احتلال منشوريا، عام ١٩٣١، نجاحاً لقطاع الدولة الاقتصادي ضد شهوات الزيباتسو الكبيرة الخاصة.

وبين الجهود المتناوبة بين الانتخابات العامة وتفاعلات الخـــصـــومات بين الفئات، لا نفهم، جيداً، التأثير السياسي للاشتراكية اليابانية على مستوى الجماهير (على اعتبار أن التأثير الاجتماعي، بالإضرابات والنقابات، كان حقيقيّاً). وإذا كان محدوداً جدّاً، مع ترك الصحافة والنشر على حدة، فإن ذلك، دون شك، من صنع القمع أيضاً. وكانت عمليات الحل من جانب البوليس متواترة. فبين عامي ١٩٢٦ و١٩٣٢، أعاد اتجاه *نيشي–روكي* تنظيمه أربع مرات بعد أن حل بأربعة أسماء مختلفة. وكانت الاعتقالات الكثيفة متواترة بدورها، في ١٥ آذار ١٩٢٨ و١٦ نيسان ١٩٢٩ و١٥ أيار ١٩٣٢ مثلاً، وكانت الإعدامات السرية للحزبيين شائعة أيضاً. وكان القمع وعمليات الحل والاعتقال والإعدام تستهدف، بصورة أقسى أيضاً، الشيوعيين.

وبالفعل، كان البوليس يضرب الحزب الشيوعي الياباني الصغير باستمرار. وكانت ممارسة الاعتقالات الكثيفة تحبط المناضلين وترهب الأنصار. وقد تعاقبت الموجات: مئات عام ١٩٢٣، ١٢٠٠ في آذار ١٩٢٨، ١٥٠٠ في شباط ١٩٣٠، ١٣٠٠ في كانون الأول ١٩٣٦، مئات عام ١٩٣٣. ومورس القتل الجماعي ضد تسعة قادة في أيلول ١٩٢٣، في جو هستيريا وذعر عقب الهزة الأرضية التي دمرت طوكيو مثلاً.

وفي عام ١٩٢٠–١٩٢١، توطدت الشيوعية بقوة على حساب الفوضوية–النقابية التي كانت في البدء نشيطة جدّاً مع س.أوزوجي: وكانت اليابان تحس بأثر الاندفاعة الفوضوية–النقابية لمنطقة المحيط الهادي. ولكن هذه الديناميكية البدئية التي أدت، عام ١٩٢٢، إلى التأسيس الرسمي للحزب الشيوعي بدعم فعال من الكومنترن تركت مكانها سريعاً لخصومات اتجاهات وتغيرات لا تتوقف في الخط. ومنذ ١٩٢٤، قررت المجموعة القيادية المحبطة حل الحزب. وأعيد تكوينه عام ١٩٢٦ بإلحاح من موسكو التي صاغ

مندوباها فويتينسكي وهيلر، عام ١٩٢٥، ضد أنصار الحل، أطروحات شنغهاي الشهيرة. وكان تيار يركز على التحليلات النظرية الدقيقة، مع فوكوموتو، نافذاً لبرهة، ثم جرى إبعاده. وكان تيار آخر، مع ياماكاو، مؤيداً للتعاون مع الاشتراكيين اليساريين من اتجاه *رونوهو* (عمال-فلاحون)، ولكنه سرعان ما فصل. وزاد في حدة المناقشات النظرية حول الاستراتيجية ضيق القاعدة الشعبية. وكانت انسحابات القادة متكررة جدّاً، وكان البوليس يستخدمها ببراعة. وقد جددت اللجنة المركزية والمكتب السياسي، فجأة، في تموز ١٩٢٧ ونيسان ١٩٢٨ ونيسان ١٩٢٩ وكانون الثاني ١٩٣٠ وآب ١٩٣١ وكانون الأول ١٩٣٢ وأيار ١٩٣٣ وكانون الأول ١٩٣٣. وكانت هذه المجموعات القيادية مرتبطة فعلاً بتوجيهات موسكو بأكثر الصور آلية على أنها كانت محرومة من الدوافع والحوافز التي لا تستطيع أن توفرها إلا الممارسة السياسية الجماهيرية. ولكن هذه الاتصالات مع موسكو، هي نفسها، كانت ركيكة جدّاً بسبب بعد المسافات والرقابة البوليسية.

ومع ذلك، حاول الشيوعيون إبداء بعض النشاط في اليسار النقابي (*هيوجيكاي*) والتعاون أيضاً مع اليسار الاشتراكي الشرعي بمناسبة الانتخابات. وعلى الرغم من القمع، صمد عدد صغير من المثقفين ودرسوا النظرية ونشروا أحياناً دراسات عميقة. ولكن كل هذا لا يهم أبداً، والشيوعيون اليابانيون لم يكونوا في زمن الكومنترن أكثر تقدماً من يسار الجيل الاشتراكي اليساري السابق: فهم "هاربون لاجئون إلى كهوف في جنب الجبل" (ت.ساكاي).

الشيوعيون والوطنيون في كوريا

توجد نقطة انطلاق الشيوعية الكورية، بصورة أوضح مما جرى في الصين أيضاً، في التيار اليساري للحركة الوطنية. فقد كانت كوريا، المستعمرة اليابانية منذ ١٩١٠، قومية بصورة قوية على الرغم من قسوة القمع العسكري.

وقد برز يســـار الحركة الوطنية حوالي ١٩١٥، خاصة عبر "حركة الأول من آذار" (١٩١٩). وهذه الانتفاضة الوطنية أدت، مثل "٤ أيار" في الصين، إلى هزة أيديولوجية عميقة حضرت التوارد مع الشيوعية. وكان في حكومة المنفى الكورية التي أقامت، آنذاك، في شنغهاي، عدة شيوعيين منهم يي-تونغ هوي الذي كان، لمدّة، رئيساً للوزراء. وكانت هذه الجبهة الموحدة بين الشيوعيين والوطنيين نشيطة جدّاً واتخذت عدة مرات شكلاً مهيكلاً: بين ١٩٢٧ و١٩٣١، مثلاً، مع التنظيم الجماهيري ***شنغهانو***. وقد وفر الوضع الاستعماري في كوريا للشيوعية مجالاً مناسباً جدّاً، خاصة في الأوساط الثقافية المعادية لليابانيين. وكما في الصين وفيتنام، كانت الشيوعية إحدى مركبات الحركة الوطنية.

وبالمقابل، فإن قسوة القمع العسكري وموجات الاعتقالات الكثيفة المستمرة أجبرت كثيراً من المناضلين على الرحيل إلى المنفى. وقد تجمع الشيوعيون المطاردون في شنغهاي أو إيركوتسك وفلاديفوستوك في العشرينات، وكذلك في منشوريا أو طوكيو حوالي ١٩٣٠، في مناطق كان المهاجرون الكوريون، فيها، كثيرين. وهذا الوزن للمنفيين أدى إلى مسائل تنظيم معقدة (التمفصل بين "مكاتب" الخارج وجهاز الحزب في الداخل) وخاصة خصومات فئوية مستمرة كانت تعيق تقدم الحزب.

وحتى ١٩٢٥، كان مكتبا إيركوتسك وشنغهاي، المختصمان من جهة أخرى، الأقوى نفوذاً في الحركة الشيوعية. وبين ١٩٢٥ و١٩٢٨، وعلى أربع كرات، شكل رسميّاً حزب شيوعي كوري ثم حل نتيجة للقمع والخلافات الداخلية معاً. وفي السنوات التالية، فشلت محاولات كثيرة لإعادة بناء الحزب. وعاشت الشيوعية الكورية، خاصة، بمنظماتها الإقليمية النشيطة جدّاً والمرتبطة جدّاً بالمعارك العمالية والفلاحية.

ولكن الصلات مع الكومنترن وفروعه (الإغاثة الحمراء، بروفنترن، أممية الفلاحين أو أممية الشبيبة) كانت أكثر تراخياً بسبب ركاكة وسائل الاتصال. وكانت الصلات الجدية

الوحيدة تعني مجموعات الكوريين المقيمة في الشرق الأقصى السوفياتي، وفي بعض المناسبات، تعني مجموعات شنغهاي. وقد شارك كثيرون من المهاجرين في مؤتمرات الكومنترن، كمؤتمر عمال الشرق الأقصى عام ١٩٢٢، مثلاً. ولكن الحزب الشيوعي الكوري لم يقبل رسمياً إلا في المؤتمر السادس للكومنترن، عام ١٩٢٨، وانتقد في السنة نفسها بدرجة من القسوة ("أطروحات كانون الأول") يمكن معها أن تفسر بوصفها طرداً واقعياً. وفي عام ١٩٣١، ركزت "أطروحات كوزينن" (موظف فنلندي في الكومنترن مختص بكوريا)، بقوة، على أضرار الفئوية، ولكنها لم تفتح منظورات جديدة. وقد برزت درب النضال المسلح على تخوم منشوريا حوالي ١٩٢٠-١٩٣٥ دون مساعدة الكومنترن. وكان لموقف الكوريين المستقل في الحركة الشيوعية العالمية جذور قديمة.

وإذا كانت الشيوعية قد تضررت من معارك الفئات بقدر ما تضررت نظيرتها اليابانية، فإنها كانت تملك قاعدة اجتماعية أوسع بكثير. ولكونها كانت مرتبطة ارتباطاً قوياً بالحركة الوطنية، فقد كانت نشيطة جداً، خاصة في أوساط المثقفين والطلاب: تجمعات ليبرالية يسارية، إضرابات جامعية، روابط طلاب، مجلات ثقافية تقدمية، أي كل أشكال الحياة الثقافية التي كان اليابانيون يتساهلون بها على مضض. ويدين التجدد الأدبي الكوري لأعوام ١٩٢٤-١٩٣٤ كثيراً للكتاب الشيوعيين. وقد ركز كيم-كي جن وباك هونغ-يي على الأدب البروليتاري.

وكان النفوذ الشيوعي أقوى أيضاً في عالم العمل: إضرابات عمالية، اضطراب مديني، مطالب للاتحادات الفلاحية، فتن زراعية. وهكذا يذكر تاريخ دا-سوك سو، خلال عام ١٩٣٠ وحده، في كانون الثاني مظاهرات جماهيرية لدعم الطلاب المسجونين وإضرابًا عامًا في مجمع كبير للقطنيات في بوزان، وفي شباط تحرك اتحادات تانشون العمالية، وفي نيسان هجوماً ضد مركز بوليس في تشنجين شنه الشباب، وفي أيار

إضراب عمال مناجم شينونغ وفتناً في عدة مدن من شيانتاو، وفي حزيران تحركاً فلاحيّاً في نامدو، وفي تموز في تانشون، وفي آب إضراباً عامّاً لمصانع المطاط في بيونغ يانغ، وفي تشرين الثاني وكانون الأول تحركاً فلاحيّاً في نامدو ويونغ هونغ، وفي كانون الأول حركة لدى المعلمين. وكانت الإضرابات والاضطرابات تقع، دائماً تقريباً، في المشروعات اليابانية (معامل، مناجم، شكرات تنمية زراعية).

والمفارقة هي أن احتلال اليابان منشوريا عام ١٩٣١ قد وضع حدّاً لعزلة الشيوعيين الكوريين ووسع دائرة نشاطهم. ففي "المقاطعات الثلاث" في الشمال الشرقي، نظمت حركات مقاومة حركها الشيوعيون الصينيون منذ ١٩٣٢ وتجمعت داخل "قوات الشمال الشرقي المتحدة المعادية لليابانيين". وكانت هذه القوات تضم عدة وحدات كورية أخذ أفرادها من المهاجرين واللاجئين الكوريين في منشوريا (أكثر من مليون). وهناك أكد كيم-إيل سونغ ذاته متماهياً مع خط جديد للنضال في خدمة التحرر الوطني الكوري والثورة معاً. واتسعت المعارك التي خاضها الشيوعيون الكوريون، وفي حزيران ١٩٣٦، وعلى الإقليم الصيني الذي كانت تسيطر عليه عصابات المقاتلين الكوريين، تأسست "رابطة إعادة إعمار الوطن" التي كان يحركها كيم-إيل سونغ ومناضلو مجموعته.

الشيوعية المنغولية على الخطى السوفياتية

كانت الأرستقراطية المنغولية قد أفادت من ثورة ١٩١١ الصينية لتعلن استقلال البلاد بمساعدة قيصرية، ولكن أحد "سادة حرب" بكين أعاد، عام ١٩١٩، السلطة الصينية في أورغا. ومع ثورة ١٩٢١ المنغولية، تحقق التحرر الوطني والثورة الاشتراكية متزامنين، وهي واقعة استثنائية في العالم الأفرو-آسيوي المعاصر. والواقعة الحاسمة هي دخول الجيش الأحمر إلى منغوليا مطارداً جيوش البارون أونغرن-شتايغرن البيضاء. ولكن للثورة المنغولية، في الوقت نفسه، جذوراً وطنية حقيقية. فقد اتصل وطنيون راديكاليون،

مثل عامل الطباعة سوخيباتور واللاما السابق بودو وضابط الصف تشوابلسان، بالكومنترن منذ ١٩٢٠. وكانوا يستندون إلى العناصر الاجتماعية الهامشية، نتاج أزمة الإقطاعية المنغولية منذ القرن التاسع عشر: أقنان فاقدو الجذور، رعاة هاربون، لامات قاطعوا الأديرة، فتيان بؤساء من الأرستقراطية القبلية. وكل هذه العناصر شكلت عام ١٩٢٠ الحزب الثوري للشعب المنغولي الذي نظم حرب الأنصار عام ١٩٢٠ ضد مرتزقة أونغرن في تعاون مع الجيش الأحمر السوفياتي والذي استولى على السلطة في أورغا في تموز ١٩٢١ معيداً الاستقلال المنغولي.

وحزب منغوليا الثوري، سيد منغوليا منذ ثورة تموز ١٩٢١، أعلن نفسه بتصميم، منذ مؤتمره الأول (آذار ١٩٢١)، معادياً للإمبريالية والإقطاعية. وقد تعاونت الحكومة الجديدة بقيادة سوخيباتور (توفي عام ١٩٢٣) ورفاقه تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد السوفياتي. ومع ذلك، فقد بقيت سياستها مترددة وحذرة. وبقيت الكنيسة اللامية، التي كان رئيسها (*هوتوخوتو*) سيد البلاد النظري، كلية القوة حتى عام ١٩٢٤، تاريخ وفاة آخر *هوتوخوتو*. وحتى بعد هذا التاريخ، ظلت نافذة جداً، وسوف يوصف الإبقاء على امتيازاتها، فيما بعد، بالانحراف اليميني. وكذلك، فإن المشروع الخاص هو الذي بقي أساس التجارة وليس فقط قطاع تربية المواشي، القطاع الأساسي في البلاد. وقد أعدم أحد قادة ثورة ١٩٢١ التاريخيين، دانزن، عام ١٩٢٤، بوصفه مضارباً. ولكن الخط المعتدل ظل سائداً في الاقتصاد حتى المنعطف اليساري الذي قرره، عام ١٩٢٨، المؤتمر السابع لحزب الشعب المنغولي، خاصة بتأثير التشيكي شميرال مندوب الكومنترن في منغوليا.

وبين ١٩٢٩ و١٩٣٢، طرد النبلاء والمضاربون واللامات، بالجملة، من الحزب، وحجزت أراضي النبلاء والأديرة ونظمت جمعنة قسرية لقطعان الماشية، وهو ما أثار أزمة خطيرة جداً اقتصادية وسياسية معاً. فقد دمرت الماشية وهددت الحرب الأهلية

بالنشوب بين قبائل مناطق الأطراف. وتقرر "منعطف جديد" عام ١٩٣٢. فقد أبقي على ملكية *الآرات* (الرعاة الرحل) الصغيرة أساساً لتربية الماشية. ولكن تصفية الكنيسة اللامية والنبلاء استمرت عن طريق ضرائب ثقيلة على أصحاب الامتيازات، وعن طريق مصادرات الأراضي والأملاك. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية، لم تكن منغوليا قد خرجت بعد من القرون الوسطى. وقد بقيت شروط حياة *الآرات* بدائية جداً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وكانت الصناعة والطبقة العاملة غير موجودتين تقريباً، ولم يكن هناك سوى أقلية ضئيلة معنية بتقلبات الخط السياسي والأيديولوجي المرتبطة بالكومنترن.

آثار الحرب العالمية الثانية

يانان وطفرة الشيوعية الصينية

تطابق وصول الحزب الشيوعي الصيني إلى يانان، عام ١٩٣٥، في نهاية السير الطويل مع تفاقم مفاجئ للخطر الياباني في شمال الصين. وقد أيد الشيوعيون جبهة موحدة مع الكومنتانغ ضد العدو المشترك ودعمهم الرأي العام المعبأ في المدن من أجل "الخلاص الوطني" للصين. وفي كانون الأول ١٩٣٦، عندما تدخل شوان لاي لإنقاذ حياة تشنغ كاي-تشك الذي أسره جنرالات متمردون، تم الاتفاق، وتعاون الشيوعيون والكومنتانغ ضد اليابان، وتخلى الحزب الشيوعي عن الإصلاح الزراعي الجذري في مناطقه، ولكن الكومنتانغ اعترف بجيوشه التي بقيت مستقلة.

وقد نظم الشيوعيون، منذ غزو الصين العام في تموز ١٩٣٧، المقاومة على الأسس نفسها المنضجة، من قبل، حوالي ١٩٣٠ في السوفياتات الصينية: نضال مسلح طويل الأمد مدعوم، بصورة رئيسة، من الطبقة الفلاحية ومترسخ في قواعد حمراء. واتسعت هذه "المناطق المحررة" تدريجياً. فكان يوجد منها، عام ١٩٤٥، تسع عشرة أكبرها في

شمال الصين وأخرى في اليانغزي الأسفل وقرب كانتون. وكانت تخاض في هذه المناطق المحررة الحرب الشعبية في تعاون وثيق بين الجيش النظامي وميليشيات الدفاع الذاتي والفلاحين. وكانت المناطق المحررة محاصرة، وكانت "معركة الإنتاج" التي شارك فيها الجيش النظامي غير قابلة للفصل في المعركة العسكرية. ففي سنوات ١٩٣٦-١٩٤٢، ارتفع إنتاج القطن في قاعدة شنكسي-غانسو-نينغسيا من ٧٠٠٠ إلى ١٠٤٠٠ بالة. وكانت هذه المناطق المحررة مراكز حياة ديمقراطية تتباين مع نظام صين الجنوب "الحرة" الاستبدادي. وكانت لجان إدارية منتخبة تضم عدداً مرتفعاً من غير الشيوعيين طبقاً للمبادئ التي صاغها ماو، عام ١٩٤٠، في ***الديمقراطية الجديدة***. وكان السكان يشاركون في القرارات في لجان نساء أو فلاحين فقراء والتعاونيات الحرفية ووحدات القاعدة العسكرية.

وكانت المناطق المحررة تتحمل كل ثقل العدو عندما كان الزحف الياباني على الجنوب يستقر. وكانت أعوام ١٩٤٠-١٩٤٢ قاسية جدّاً عندما مارس اليابانيون التمشيطات ***السانكو كيساكو*** (ثلاثة يشملها كل شيء: إحراق كل شيء، قتل كل شيء، تدمير كل شيء). وهذه هي أيضاً السنوات التي تدهورت فيها العلاقات مع الكومنتانغ الذي استقر على استراتيجية ترقب وعاد إلى سياسة عداء صريح للشيوعية. ففي كانون الثاني ١٩٤١ ("حادث أنهوي")، حاصر "الوطنيون" مركز قيادة جيش شيوعي في الجنوب، وذبحت ملاكات كثيرة غيلة. ولم تعد الجبهة الموحدة موجودة إلا شكلاً.

وفي عزلة هضاب لوس في الشمال الغربي، وفي المغارات التي حفرها الشيوعيون الصينيون ليلجؤوا إليها، عمق هؤلاء ممارستهم السياسية أيضاً. وكان هذا ***زنغ-فنغ*** (تصحيح الأسلوب) ١٩٤١-١٩٤٢. وقد دعا ماو والقادة الآخرون إلى النضال ضد البيروقراطية والدوغمائية وخففوا من جهاز الحزب والإدارة وطوروا "الخط الجماهيري".

وبالمقابل، كانت الصلات مع موسكو تتزايد تراخياً. فعناصر الحزب الشيوعي الصيني المرتبطة بستالين، مثل وانغ مينغ، استُبعدت من القيادة منذ السير الطويل ورحلت إلى الاتحاد السوفياتي.

هل تحولت الثورة الشيوعية في يانان عن الصراع الطبقي لمصلحة "وطنية فلاحية" (ش.جونسون)؟ هذه، دون شك، مسألة زائفة. من المؤكد أن تدابير الإصلاح الزراعي الجذري قد علقت، ولكن الفلاحين الفقراء المسلحين ضد اليابان يؤكدون أنفسهم، في الوقت نفسه، بوصفهم قادرين على النضال ضد عدوهم الدائم، النظام الإقطاعي. وبقدر ما كانت الأغلبية العظمى من كبار الملاكين العقاريين تتعاون مع اليابانيين، فإن الثورة الزراعية التي ستعود إلى المقام الأول بعد ١٩٤٥ لم تتوقف حقّاً أبداً.

القمع المعادي للشيوعية في اليابان وكوريا

قمعت العسكرية اليابانية، خلال الحرب العالمية الثانية، الشيوعية قمعاً قاسياً في الأقاليم التي كانت تسيطر عليها. وفي اليابان نفسها، كانت خارج القانون ومنع النظام الاستبدادي أيضاً الاشتراكية الديمقراطية- ما عدا تلك الفئة التي أيدت، صراحة، فلسفة "اليابان الكبرى" الفاشية- من كل نشاط.

ولم يكن لدى الحزب الشيوعي الياباني الذي مثل في مؤتمر الكومنترن السابع أبداً وقت لوضع سياسة "الجبهات الشعبية" الجديدة موضع العمل ولا الوسائل اللازمة لهذا الغرض. فقد طورد أواخر أعضائه، بانتظام، من جانب البوليس بعد عام ١٩٣٧، كما طورد نقابيو اليسار الثوري والجامعيون الماركسيون. بل إن الشيوعيين كانوا، بعد انقضاء العقوبات التي حكم عليهم بها، يبقون في السجن بموجب قانون صـيانة السلام (١٩٤١). وقد ردت النوى الصغيرة جدّاً التي بقيت إلى فعاليات هامشية. وكانت هذه هي حال المجموعة التي بقيت حول أوزاكي هوتسومي، وكان مثقفاً ذا حجم استثنائي، وتعاونت مع ر.سورج، العميل السوفياتي في سفارة ألمانيا في طوكيو. وهذه المجموعة هي

التي أتاحت لسورج أن يواصل فعالياته حتى اعتقل عام ١٩٤١. وبقي أوزاكي الذي شنق هو وسورج في السجن عام ١٩٤٤ شعبياً إلى أقصى حد لدى الشبيبة اليابانية. فهو رمز ولاء سام حيال اليابان، بثمن "خيانة" للحكومة القائمة.

وكان آخرون قد قرروا الهجرة. وقد تزايدت خيبة نوزاكا، المندوب في مؤتمر الكومنترن السابع، من الاتحاد السوفياتي. وقد صرح، عام ١٩٤٣، بأن حل الأممية "أزاح عبئاً ثقيلاً عن أكتاف الشيوعيين اليابانيين". وقد أقام، منذ ١٩٤٠، في يانان وكرس نفسه لإعادة تربية أسرى الفصائل الصينية من الجنود اليابانيين، وفي عام ١٩٤٤، أسس رابطة شعبية لتحرير اليابان كان ينشطها المهاجرون الشيوعيون والهاربون من الجيش الإمبراطوري.

وضرب القمع أيضاً المجموعات الاشتراكية الديمقراطية اليسارية (لا سيما الحزب البروليتاري الياباني). وعلق قادة الاتجاه الوسطي الذين لم يجرؤوا، عام ١٩٣٧، حتى على شن حملة ضد دخول اليابان الحرب، علق هؤلاء، عام ١٩٤٠، نشاطهم الاشتراكي الجماهيري ونادوا بالاتحاد المقدس حول "حزب وطني". وكان أحد قادتهم، ، آزو، على علاقة بالأمير كونوي. وحلت النقابات التي يحركها الاشتراكيون نفسها طوعاً، وأغلق البوليس تلك التي كانت في موقع أبعد إلى اليسار. وفي عام ١٩٤٢، بـقـي هـناك، في الانتخابات العامة، حوالي عشرة نواب اشتراكيين ديمقراطيين، ولكنهم كانوا يحظون بدعم الحكومة. وقد انضموا إلى "رابطة دعم النظام الإمبراطوري"، المنظمة السياسية الشرعية الوحيدة.

وكان قمع السلطات اليابانية للشيوعية في كوريا على القدر نفسه من القسوة. والسلطة الاستعمارية التي أخذت في تيار صراع عالمي وصلت إلى حد منع اللغة الكورية تماماً. وأوقفت حركات الفلاحين والعمال التي كان الشيوعيون بالغي النشاط فيها حوالي ١٩٣٠. ولم يبق على الأرض الكورية سوى نوى سرية صغيرة جداً للشيوعيين.

ولكن عصابات الأنصار الشيوعية الكورية في منشوريا واصلت النمو مع كيم إيل-سونغ. وتزايد تواتر نجاحهم في توجيه ضربات والقيام بتسللات في الجانب الآخر من الحدود، في منطقة كوريا الشمالية الجبلية. وكانت لحركتهم السياسية، "رابطة استعادة الوطن"، جماهيرية حقيقية. ووجد شيوعيون كوريون آخرون في يانان، في المناطق المحررة من شمال الصين، مثل مو جونغ الذي اشترك في السير الطويل مع حزبيين كوريين آخرين أو كيم تو-بونغ، وكان عالماً لغوياً مشهوراً جداً، أولاً، إلى صين الكومنتانغ مع وطنيين جامعيين آخرين، والذي رحل إلى يانان عام ١٩٤٢. وكان كل هؤلاء الشيوعيين الكوريين يحركون رابطة شمال الصين من أجل استقلال كوريا التي كانت لها وحداتها المقاتلة الخاصة وحاربت في شانكسي. وقد تعاون كوريو "مجموعة يانان" مع كيم-إيل سونغ بعد ١٩٤٥ (سوف يتولى مونغ جونغ قيادة أثناء الحرب الكورية) ولكنه سوف يستبعدهم لاحقاً.

"عبادة الشخصية" في منغوليا

عانت منغوليا القريبة جداً من الاتحاد السوفياتي، مباشرة، أثر التطور الاستبدادي للشيوعية السوفياتية في عامي ١٩٣٠ و١٩٤٠. وقد تضخمت هذه الاتجاهات من جراء الضعف العددي للطبقة السياسية المقطوعة إلى حد ملحوظ عن فلاحية بدوية ضعيفة التسيس إلى حد بعيد، وفي الوقت نفسه، من جراء قرب التهديد الياباني وإلحاحه. فقد عقد اليابانيون المستقرون في منشوريا منذ ١٩٣١ علاقات مع أمراء الصين المنغوليين وتطلعوا نحو الجانب الآخر من صحراء غوبي. وكانوا على استعداد لأن يرعوا إعادة تكوين "منغوليا كبرى". وسرعان ما أدت مقتضيات الدفاع المشترك ضد هذا التهديد إلى اندماج كبير جداً للاقتصاد والجيش المنغوليين في المنظومة السوفياتية وإلى التبعية السياسية والأيديولوجية.

وقــد نــظمت هذه الصيغة المنغولية للستالينية حول شخصية المارشال تشوابالسان (١٨٩٥-١٩٥١) الذي جمع بين قيادة الحزب وقيادة الجيش وراكم وزارات الحربية والداخلية والخارجية. وقد أزيل المعارضون، كالمارشالين دميد وداريجاف ورئيس الوزراء جندونغ ورئيس لجنة الرقابة لوزول، وكلهم قدامى في الثورة، في برهة محاكمات موسكو الكبرى نفسها. وكان دميد يعدُّ مرتبطاً بتوخاتشيفسكي. وكذلك، كانت الكتابة الكيريلية هي التي حلت، على المستوى الثقافي، محل الكتابة المنغولية الدينية القديمة بعد محاولة لاتينية مجهضة. ولوحقت اتجاهات "القومية الثقافية"، كما في أوكرانيا أو القوقاز، وفي مجال الفولكلور كما في مجال الأدب الكلاسيكي. وهكذا منعت ملحمة جيزر الوطنية المنغولية التي كانت صدى بعيداً لملحمة الاسكندر.

وفي عام ١٩٤٠، احتفل رسميّاً بدخول منغوليا إلى الاشتراكية مع إقرار دستور منسوخ عن دستور الاتحاد السوفياتي. ولكن "إقلاع" البلاد ظل بطيئاً جدّاً: بضعة مصانع، بضعة تجهيزات طبية حديثة، بضع محطات للكهرباء، بضع تعاونيات... وكان الأساسي من الإنتاج والحياة الاجتماعية ما يزال يدور حول الاستثمارات الفردية للآرات.

سقوط الكومنتانغ

شكلت الحرب العالمية الثانية مفصلاً أساسيّاً في تاريخ الشيوعية الكورية واليابانية، والمنغولية إلى حد ما. ولكن آثارها امتدت في الصين حتى ١٩٤٩، حتى استئناف الحرب الأهلية ("الحرب الأهلية الثورية الثالثة") وانتصار الشيوعيين.

فقد نشأ، لدى استسلام اليابان، توازن جديد للقوى في الصين. فقد صار الحزب الشيوعي قويّاً بمناطقه المحررة التسع عشرة التي يقطنها مليونان من السكان وبمليونيه من الجنود النظاميين وملايينه العشرة من أفراد الميليشيات، وبــــكل الرصيد الذي اكتسبه

في خدمة المقاومة ضد اليابانيين. وقد اقترح، في مؤتمره السابع (آذار ١٩٤٥) أن يشارك في الحكم ضمن "حكومة ائتلافية".

وجرت مفاوضات لهذا الغرض منذ نهاية الحرب. وفي تشرين الأول، وقع ماو وتشانغ اتفاقية في شونكنغ. وانعقد مؤتمر استشاري مؤقت مثّل فيه الشيوعيون في نانكين. ولكن يمين الكومنتانغ المدعوم مالياً وعسكرياً من الولايات المتحدة لم يقبل، في نهاية المطاف، التنازلات الضرورية لتشكيل حكومة ائتلافية. واستؤنفت الحرب الأهلية عام ١٩٤٦. وسمحت نجاحات الوطنيين الأولية لهم باستعادة عدة مدن كبرى من الشيوعيين، بل وقاعدة يانان نفسها في آذار ١٩٤٧. ولكن المناطق المحررة قاومت. وانتقلت الطبقة الفلاحية التي حنكتها ثماني سنوات من حرب الشعب ضد اليابان إلى الهجوم على الملاكين العقاريين: "حركة ضد الخونة" في أعوام ١٩٤٥-١٩٤٧، إصلاح ١٩٤٧ الزراعي الجذري الذي وزع على الفلاحين الفقراء أراضي الإقطاعيين دون تعويض. وبالمقابل، كانت هناك في مناطق الكومنتانغ الأزمة الاقتصادية والسياسية: تضخم، ارتفاع في الأسعار، بطالة، كما فقدت فئات نانكين السياسية مكانتها بسبب استبداديتها وفسادها. وتعاقبت، بدعم من الشيوعيين، حركات احتجاج في المدن الكبرى: "فتن الرز" ضد غلاء المعيشة، إضرابات عمالية، مظاهرات طلاب. وتفاقمت عزلة الكومنتانغ أيضاً بسبب تواطئها الصريح مع الأمريكيين الذين كان تدخلهم العسكري كثيفاً، والذين فتحت لهم اتفاقيات تجارية أبواب السوق الصينية واسعة على حساب البورجوازية الوطنية.

وفي نهاية ١٩٤٧، انقلب ميزان القوى وبدأت جيوش الكومنتانغ، عام ١٩٤٨، في تلقي الهزائم. وتسارع الاندحار مع الاستيلاء على مدن الشمال الشرقي الكبرى في خريف ١٩٤٨، مع الهزيمة الساحقة لآخر جيوش الكومنتانغ في منطقة هواي في كانون الثاني ١٩٤٩، مع عبور اليانغزي في نيسان ١٩٤٩. وعندما عاد الشيوعيون إلى بكين،

فإن ذلك كان ليعقدوا اتفاقات سبق التفاوض عليها في العام السابق في هونغ كونغ مع المجموعات السياسية للوسط. وقد وقعت أحزاب وشخصيات مختلفة تمثل الطبقة الوسطى والمثقفين والبورجوازية والمنشقين عن الكومنتانغ مع الحزب الشيوعي الصيني "برنامجاً مشتركاً" لإعادة إعمار الصين ضمن خط الديمقراطية الجديدة" لعام ١٩٤٠. وتفاقمت عزلة الكومنتانغ، وفي الصيف رحل المصممون على المضي حتى النهاية إلى فورموزا، في حين تحول الآخرون. فاستيلاء الشيوعيين الصينيين قد تم إذن بالاشتراك مع مجموعات أخرى ولمصلحة الجميع: فقد كان "تحريراً" (*جيفانغ*) وليس "ثورة" (*جيمينغ*). وعلى أساس البرنامج المشترك، أعلنت جمهورية الصين الشعبية في الأول من تشرين الأول ١٩٤٩، وتشكلت حكومة صينية جديدة.

المكاسب التاريخية الأصلية للشيوعية الصينية

لم تقتصر القطيعة الصينية–السوفياتية لعام ١٩٦٠ على إعادة وضع العلاقات بين دولتين اشتراكيتين موضع مساءلة، بل طرحت أيضاً مسألة تصور كامل للاشتراكية والثورة، وهو تصور يستند، في الجانب الصيني، إلى المكتسبات الغنية التي تراكمت لدى الحزب الشيوعي الصيني قبل ١٩٤٩ بكثير، وخاصة خلال "برهة يانان".

الخط الجماهيري

لم يكن صعود الحزب الشيوعي الصيني وانتصار الثورة في الصين ممكنين إلا بفضل التوارد المحقق تدريجيّاً بين الحركة الشيوعية وعدد من الحركات الجماهيرية: الحركة الفلاحية، الحركة الوطنية، وبصورة أخص الحركة العمالية أو حركة البورجوازية المدينية الصغيرة، بما فيها الطلاب. وكان لهذه الحركات ديناميكيتها الخاصة وجذورها السياسية والاجتماعية النوعية. ولكنها لم تكن تستطيع بلوغ غاياتها دون طفرة إجمالية لكل الصين هي *جيفانغ* ١٩٤٩. ولم يكن الشيوعيون يستطيعون من جهتهم أن ينجحوا لو لم

يساندوا هذه الحركات مساندة كبيرة، بل لو لم يتماهوا معها بضمهم المطامح الخاصة بكل حركة إلى مشروعهم الثوري الإجمالي.

وقد كانت الحركة الفلاحية قديمة قدم الدولة الإقطاعية الصينية. ولكن التقليد الألفي للفتن والجمعيات السرية كان يبقي على الاحتجاج الزراعي، حتى العنيف جداً منه، داخل النظام القديم (الاجتماعي والأيديولوجي). وبقيت طاقة نضال الفلاحين على المقدار نفسه من القوة في القرن العشرين (راجع ***التقرير حول الحركة الفلاحية في يانان*** الذي وضعه ماو عام ١٩٢٧). ولكن الحركة الفلاحية لم تصل إلى استراتيجية ثورية قادرة على تغيير كل المجتمع (والشرط الفلاحي بالتالي) إلا عندما التقت الملاكات المناضلة والأشكال التنظيمية (الحزب، الجيش، اللجان الفلاحية) والأيديولوجية الماركسية التي حملها إليها الحزب الشيوعي الصيني. وهذا ما بدأ حوالي ١٩٣٠ في سوفياتات جيانغسكي، وما تحقق عام ١٩٤٠ في مناطق شمال الصين المحررة.

وكانت الحركة الوطنية تعود بتاريخها إلى معاهدات القرن التاسع عشر غير المتوازنة. ولكنها، وقد تولتها البورجوازية طويلاً، كانت قد ترنحت بين التسويات على أسلوب ١٩١١ وانفجارات كراهية الغرباء العنيفة. وقد مر الشيوعيون، في أعوام ١٩٢٤-١٩٢٧، بتجربة نضال تحرر وطني ثوري إلى جانب البورجوازية وبقيادتها. وقد طبعهم فشل ١٩٢٧ بريبة لا رجوع عنها حيال بورجوازية كل البلدان المضطهدة وليس حيال بورجوازية الصين فقط. وهذا سوف يبعث في برهة الخلاف الصيني-السوفياتي، خاصة حيال نهرو. ولكن الحزب الشيوعي الصيني لن يعود من ذلك إلى تطرف طبقي في خط مؤتمر الكومنترن السادس (١٩٢٨) أو بالأسلوب التروتسكي. وسوف يحرك أيضاً حركات جبهة موحدة من أجل "الخلاص الوطني"، في أعوام ١٩٣٥-١٩٣٧ مثلاً، ولكن بقيادته الخاصة. ولم يكن انتصاره عام ١٩٤٩ بهذه السرعة إلا لأن الاحتجاج ضد التسلل الأمريكي قد أعطى بعداً وطنياً للنضال الثوري الداخلي ضد الكومنتانغ، وإلا لأن

البورجوازية المعتدلة، غير القادرة على فرض "طريقها الثالثة" قد اختارت، في نهاية الأمر، الشيوعيين ضد تشانغ كاي تشك. وقد قال ماو في الأول من تشرين الأول ١٩٤٩: "وقف الشعب الصيني على قدميه أخيراً". فقد جاء "التحرير" لينجز أخيراً كل جهد الحركة الوطنية منذ القرن التاسع عشر.

وهذا اللقاء التاريخي مع الحركتين الشعبيتين الكبيرتين الصادرتين عن موقف الصين نفسه (السيطرة الإقطاعية، والسيادة الإمبريالية) هو الذي تأسس ضمنه "الخط الجماهيري" للحزب الشيوعي الصيني كما عبر عن نفسه مثلاً في عدد من الصيغ الأساسية: "يجب المضي من الجماهير للعودة إلى الجماهير" (١٩٤٣)، يجب الاعتماد على القوى الذاتية أولاً" (١٩٤٥) بموجب تجربة المناطق المحررة التي قاومت حصار الكومنتانغ ثماني سنوات، يجب الثقة بالطاقة غير المحدودة للجماهير التي "كما كان يوكونغ يحرك الجبال"، إشارة إلى أسطورة صينية قديمة، يجب على الشيوعيين "أن يخدموا الشعب".

ويولي هذا الخط الجماهيري فعلاً أكبر الأهمية لنوعية العلاقات بين الحزب والشعب: ثقة، تصميم، معرفة معمقة عن طريق التحري، الإخلاص. ولكن هذه العلاقات تبقى علاقات من الخارج: "الشيوعيون هم البذار، والشعب هو التربة" (١٩٤٣). وهو ما تستعيده سلسلة كاملة من مجازات أخرى: العازف وملامس البيانو، السمك والماء الخ... فالشيوعية الصينية لم تشكك قط بالضرورة الأولية لـ"نواة قائدة" متميزة نوعيّاً، الحزب.

وينطبق الخط الجماهيري على الحياة الداخلية للحزب أيضاً. فالملاكات واقع ضروري، ولكن النخبوية والصلف والانضباط الآلي تهاجم باستمرار. ويندد نص من عام ١٩٤٢ بـ"إرهاب الرفاق". وحركة *زنغ-فينغ*، في أوج الحرب ضد اليابان، هي التي تمثل، من وجهة النظر هذه، الخطوة الحاسمة. فالعادات السلطوية الموروثة عن أجهزة

الكومنترن السرية والتي كان بعد الصين عن الاتحاد السوفياتي يتفاقم لها هوجمت وهجرت.

ولكن الخط الجماهيري لم يبرز إلا تدريجيّاً وبصعوبة انطلاقاً من تجربة معقدة وسلبية غالباً: خاصة باندحاري ١٩٢٧ و١٩٣٤ الرئيسين. فقد هزت أزمات قاسية الحزب الشيوعي الصيني كما حدث على هذا النحو مع إزاحة شن دو-كسيو عام ١٩٢٧ ولي لي-سان عام ١٩٣١، ووانغ مينغ عام ١٩٣٧. وقد جرت القطيعة مع كل هذه الحالات حول مسألة مكان المدن، والحركة العمالية بالتالي، في الاستراتيجية الشيوعية. وأمكن للمعارك العمالية، وكذلك معارك الطلاب وصغار التجار، أن تمثل بالنسبة للحزب الشيوعي الصيني قاعدة دعم خاصة في بعض المناسبات: حرب ١٩٢٧، وكذلك في برهة سقوط الكومنتانغ. ولكن التوارد مع هذه المعارك المدينية كان موسمياً. والقوة الرئيسة كانت في الأرياف، وليس ذلك على صورة الثورة الزراعية الكامنة ضد الإقطاعيين وملاك الأراضي فقط، بل لأن الحركة الوطنية اتخذت، لدى وصول الجنود اليابانيين إلى القرى، سعة لم تصل قط إليها عندما كانت تقتصر على نوبات غضب في المدن. ولكن خصوم الخط الجماهيري الماوي، شن دو-كسيو، لي لي-سان، وانغ-مينغ، كانوا يرون الأرياف مع ذلك قاعدة خلفية وقوة مساندة. وكان شن-دو كسيو يقول، بعد رحيله من منصب السكرتير العام للحزب الشيوعي الصيني، وعندما تقارب مع التروتسكيين الصينيين، إن ماو لم يكن سوى "شيوعي جبلي". وقاد الخط الجماهيري إلى تفضيل النضال الطويل الأجل في الأرياف، أي النضال المسلح، فقد كان يقال منذ ١٩٣٨: "السلطة هي في فوهة البندقية".

وتريد الشيوعية الصينية لنفسها أن تكون أكثر من استراتيجية، إنها تريد نفسها طفرة للإنسان: فقد كان يقال في يانان: ***فانشن***، "قلب المرء جسده". وتهاجم الفردية والسعي وراء الربح والتسليم السلبي: "التجاسر على النضال، التجاسر على الانتصار"،

كما هاجم تبعية النساء للرجال. ولم تكن الحركة النسائية، حوالي ١٩٠٠، سوى من شأن بعض الحلقات الطلابية المتقدمة. أما في يانان، فقد اتخذت طابعاً جماهيرياً. فقد شاركت النساء مشاركة فعالة في النضال المسلح ومعركة الإنتاج، وأدى هن ذلك إلى التعبير، في الوقت نفسه، عن مطالب جديدة. والمناطق المحررة هي التي أعادت الفلاحات فيها للمرة الأولى (باستثناء المحاولات الهامشية للحركات النسائية السرية القديمة)، طرح عبودية الكنة المنــزلية حيال زوجها وأسرته على بساط البحث. وقد انطلقت الاندفاعة حتى لو كانت هذه "الثورة داخل الثورة" بعيدة، عام ١٩٤٩، عن بلوغ أغراضها.

ويعبر الخط الجماهيري عن نفسه أيضاً في ميدان الثقافة. وقد انكشف، من قبل، في أنشطة الباحث الكبير لو كسون (١٨٨١-١٩٣٦) وكل رابطة الكتاب اليساريين في شنغهاي في الثلاثينات. وكانت هذه المجموعة تخوض حملة من أجل أدب قتال سياسي يلتزم جانب الشعب في النضال ضد الكومنتانغ وضد الخطر الياباني. ولم يكن معظم هؤلاء الكتاب، و لا لوكسون نفسه، أعضاء في الحزب الشيوعي. ولكن تدخل هذا الأخير أصبح أكثر مباشرة عندما دعا في يانان إلى ندوة الكتاب والفنانين. وقد دعي كل المثقفين والفنانين إلى أن يعيشوا مع الفلاحين ويتماهوا مع معاركهم ويدعموهم بالأعمال الإبداعية.

ماركسية صينية

"اعتماد المرء على قواه الذاتية": إن هذا ينطبق أيضاً على الاستراتيجية الدولية للحزب الشيوعي الصيني حيال اليابان ثم حيال الولايات المتحدة التي تدخلت، بعد ١٩٤٥، إلى جانب الكومنتانغ. ففي النضال ضد الإمبريالية يجب عدُّ هذه الأخيرة "نمراً من ورق" (مقابلة لماو مع ل.سترونغ عام ١٩٤٦) "يجب ازدراؤه استراتيجياً وأخذه على محمل الجد تكتيكياً". ولكن هذه الصيغة تنطبق أيضاً على العلاقات بين الحزب الشيوعي الصيني والشيوعية الدولية. فالكومنترن وستالين كانا قد دعما، بعناد، بعد ١٩٢٧،

مختلف الاتجاهات "المنحرفة اليسارية" التي كانت تعطي الأولوية للمعارك المدينية، وخاصة الأولى منها (كو كيو-بي، ١٩٢٧-١٩٢٨) والثالثة (وانغ مينغ، ١٩٣١-١٩٣٥). وبقي نضال ماو ورفاقه في القواعد الحمراء الجنوبية هامشيّاً، مشبوهاً تقريباً. وبعد مؤتمر كونيي (كانون الثاني ١٩٣٥)، في قلب السير الطويل، الذي أقصى من القيادة جماعة ستالين، "البلاشفة الثمانية والعشرين"، تراخت العلاقات مع موسكو وزاد ذلك بقدر ما توضحت الخيارات الأصيلة للشيوعية الصينية. ولم يعرف نص أساسي، مثل *الديمقراطية الجديدة* وحركة في قوة *الزنغ-فينغ* (١٩٤٢) من قبل القراء السوفيات إلا بعد الاستيلاء على السلطة، عام ١٩٤٩، بكثير.

وكانت الأنشطة الشيوعية في شنغهاي، في الثلاثينات، ما تزال واقعة في الساحة السياسية والأيديولوجية للكومنترن: نقابات حمراء سرية، مثقفون أنصار، عملاء اتصال طلابيون، موفدون من موسكو يروحون ويجيئون متسللين في السفن المختلفة التي كانت ترسو في هذا الميناء الدولي الكوزموبوليتي الكبير. وعلى العكس من ذلك، خرجت الحركة الشيوعية، في ياتان، من الساحة الكلاسيكية لشيوعية الثلاثينات الدولية. فقد غاصت- حرفيّاً- في الأرض الصينية، "الأرض الصفراء" الأسطورية لأجدادها. وأصبحت الصلة مع موسكو، غير الموجودة تقريباً في المناطق المحررة لأسباب تقنية، أقل ضرورة بكثير في الوقت نفسه. وفي الحركة العميقة للشيوعية الصينية، ترك "رجل من شنغهاي" مكانه لـــ"رجل من ياتان" أكثر تأصلاً في صينيته من الأول بكثير. وعندما حل الكومنترن عام ١٩٤٣، كانت الصين واقعاً بعيدة عنه من قبل. فلم تعد ممثلة في موسكو إلا بوانغ مينغ وفريقه الذين كانوا، على وجه الدقة، قد أقصوا عام ١٩٣٥ ولكن ستالين أبقى عليهم في مناصب وهمية عالية في تسلسل الكومنترن على الرغم من إقصائهم في بلدهم نفسه. وعندما صرح ماو، عام ١٩٤٢، في أوج *الزنغ-فينغ*، بأنه

"يجب الانتهاء من المخططات الدوغمائية الجاهزة المستعارة من الخارج والعودة إلى الأسلوب الصيني البالغ الوضوح، البالغ العذوبة في آذان الناس البسطاء"، فإنه لم يكن يقصد، بديهياً، سوى الاستعارات من الأسلوب الدوغمائي السوفياتي، ولكنه لم يقل ذلك. فالمنهج الصيني يقوم على التباعد من حيث الوقائع مع تجنب العبارات المفخمة على غرار تروتسكي أو تيتو وتأخير القطيعة الصريحة أطول وقت ممكن (١٩٦٠). ففي عام ١٩٤٨، منعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الاحتفال بالأعياد السنوية أو إطلاق أسماء القادة على المدن أو المصانع. وبقي هذا القرار الذي يعاكس مباشرة الممارسات الستالينية سرّياً حتى ١٩٥٦.

ولكن برهة يانان لم تكن، لهذا السبب، برهة عزلة دولية وانطواء شوفيني على الذات. ولكن أممية أجهزة الحزب الرسمية الكلاسيكية كانت مدعومة بأممية أخرى قائمة على نضال شعوب آسيا. وهذا الجو، جو التضامن ضد الإمبريالية هو الذي صيغ فيه شعار "ريح الشرق تتفوق على ريح الغرب" ونظم فيه نشيد ***دون فانغ هونغ*** (الشرق الأحمر). وكان في يانان شيوعيون فيتناميون مع هوشي مينه، وشيوعيون يابانيون مع نوزاكا، وشيوعيون كوريون مع كينغ تو-بونغ ومناضلون من عدة بلدان آسيوية أخرى. وكان هناك متطوعون طبيون جاؤوا من الشيوعية الغربية كالأمريكي جورج هاتم والجراح الكندي نورمان بيتون (الذي مات بتسمم في الدم بسبب إجرائه العمليات في شروط بدائية جدّاً وبقي اسمه في الصين الشيوعية رمزاً للأممية البروليتارية).

ماذا تعني إذن "صيننة الماركسية" (***زونغوهوا***، وهي سيرورة إدماج في الواقع الصيني أدت ترجمتها التبسيطية إلى "صيننة" إلى تغذية عدة سجالات حوالي ١٩٦٠)؟ فقد قال ماتسي تونغ عام ١٩٣٨: "لا توجد ماركسية مجردة، بل ماركسية مشخصة اتخذت شكلاً وطنياً وتطبق على النضال المشخص في شروط الصين المشخصة". وبالفعل، كيف

الحزب الشيوعي الصيني المبادئ الماركسية مع واقع الصين الخاص في عدة نقاط أساسية كالنصيب النسبي للمدن والأرياف في الثورة، استراتيجية المناطق المحررة حيث بنيت "السلطة الحمراء" تدريجيًا. وكان ذلك بعيداً جداً عن النموذج السوفياتي، نموذج الاستيلاء المفاجئ على السلطة في جملة جهاز الدولة. وكان اهتمام الحزب الشيوعي الصيني بالاندماج في الاستمرار الوطني الصيني "من كونفوشيوس إلى صـــن يـــات سن" (١٩٣٨) واضحاً أيضاً. وكانت النظرية العسكرية الصينية أيضاً رداً على شروط الصين المشخصة. ولكن عنصريها الأساسيين، رفض تناقض المدنيين والعسكريين ورفض التناقض بين الدفاع والهجوم، كان لهما مدى أكثر عمومية بكثير. والأمر هو كذلك أيضاً في الفلسفة، بالنسبة لكتاب ماو *حول الممارسة والتناقض*: المعرفة والحقيقة تقومان، أولاً، على الممارسة. التناقض عام، ولكنه يتحلل إلى مجموعة معقدة من التناقضات الرئيسة والثانوية، إلى مظاهر رئيسة وثانوية لتناقض معطى. وهذه هي الحال أيضاً في السياسة، بالنسبة لكتاب *الديمقراطية الجديدة* (١٩٤٠) المعرفة بوصفها مختلفة نوعيًا عن الديمقراطية البورجوازية والديمقراطية السوفياتية معاً لأنها تقوم على الديكتاتورية المشتركة لأربع طبقات ثورية: الفلاحية الفقيرة، البروليتاريا، الطبقات الوسطى، الرأسماليين الوطنيين.

كل هذه الإسهامات النظرية للشيوعية الصينية تعود، وهذا ليس صدفة، إلى برهة يانان، إلى العهد الذي كان فيه مجرى الثورة نفسه قد حفز الطاقة الخلاقة للحزب الشيوعي الصيني مرسياً بالتالي علامات كل ما سوف يصنع أصالة "الخط الصيني" للستينات والسبعينات.

الفصل السادس

الاشتراكية في العالم الهندي

وفي جنوب شرق آسيا

يدور الأمر حول بلدان مستعمرة (باستثناء تايلند)، بلدان السيطرة الغربية الاستعمارية هي الرئيسة فيها. وكان نشاط الأممية الثانية وأفكارها قد مست، من قبل، بعضاً منها، وخاصة الهند وإندونيسيا، ولكن معظمها بقي، عام ١٩٢٠، غريباً تماماً عن الحركة الاشتراكية.

ويقدم منحنى الحركة الثورية في كل هذه المنطقة، ما بين الحربين العالميتين، مساراً غير متساو إلى حد بعيد، براجحة اشتراكية (الهند، بورما) أحياناً، وراجحة شيوعية (فيتنام، إندونيسيا، سيريلانكا) أحياناً، وبنمو متأخر (فيتنام، الفيليبين، وأكثر أيضاً مع بورما وسيريلانكا وماليزيا) أحياناً أخرى، بصلابة قوى سياسية واجتماعية قادرة على إقلاق الدولة الاستعمارية أو المحتل الياباني بقوة (الهند، فيتنام، إندونيسيا، ماليزيا) أحياناً، وبركاكة وتحفظ تيارات ما تكاد أن تكون جنينية أحياناً أخرى، مرتبطة ارتباطاً قويّاً بالحركة الشيوعية والاشتراكية الدولية وتتلقى أثر هزالها (فيتنام، إندونيسيا) أحياناً، وأكثر استقلالاً بكثير أحياناً أخرى.

ولكن الشيوعية والاشتراكية واجهتا دائماً، وراء هذه التنوعات، وفي عالم هندي متجانس نسبيّاً كما في جنوب شرق آسيا المجزأ والمتنوع على صورة السلطة الاستعمارية، المسألة الأساسية نفسها: مسألة التمفصل بين الحركة الوطنية والحركة

الثورية. وقابليتهما المتفاوتة جدّاً، منذ ١٩٤٥، على حل هذه المسألة كانت حاسمة بالنسبة للمستقبل السياسي لهذه البلدان منذ الحرب العالمية الثانية.

الهند

لم تكن الاشتراكية في شبه القارة الهندية، في نهاية الحرب العالمية الأولى بعد سوى الاسم الذي أطلقه بعض الشباب القوميين المثقفين المتفرقين على مثاليتهم السخية وغير الدقيقة. وقد بدأت في اتخاذ صورة أحزاب مهيكلة خلال العشرينات. ولكن تأثيرها الحقيقي على الجماهير الضعيفة التسييس بقي ضئيلاً حتى ١٩٤٧، سنة الاستقلال وما بعدها أيضاً. وكانت "قيادة" اليسار الهندي، أكثر بكثير من قيادة الحركة القومية في مجموعها، تنتمي بصورة أساسية، باستثناء ما يتعلق بمرحلة الأحزاب العمالية والفلاحية القصيرة احتمالاً، إلى وسط مديني لمثقفين مغربين قادمين من أسر ميسورة من الطوائف العليا. وحتى عام ١٩٤٣، كان هناك، من بين ١٣٩ مندوباً شكلوا المؤتمر الأول للحزب الشيوعي الهندي، ٨٦ مندوباً من الإنتلجنسيا مقابل ٢٢ عاملاً و٢٥ فلاحاً. وهذا الدور المسيطر للمثقفين يضفي على اشتراكيات شبه القارة طابعاً مدينيّاً بارزاً في جملة بلاد يشكل فيها السكان الريفيون أغلبية ساحقة. وكانت نتيجة ذلك أيضاً أن مختلف تشكيلات اليسار، من أحزاب ونقابات ومنظمات شبيبية، انطلقت من أجل الجماهير وليس إلى جانبها، وأن التحرك الشعبي كان يقاد دائماً من جانب تأطير لا يأتي من الشعب. وضروب تقدم مثل هذا التسييس "من أعلى" بطـــــيئة جدّاً بالضرورة، خاصة في الأرياف، في حين أن غاندي الذي كان يتحدث إلى الجماهير بلغة التقاليد ويشغل جهازاً سياسيّاً من منشأ متزايد الريفية، كان يثير الحشود الفلاحية دون صعوبة ظاهرة.

والحقيقة هي أن المثقف المتغرب والحزب والنقابة والإضراب تعد، إذا نظرنا إليها من زاوية الجماهير، من بين عوامل التأقلم الثقافي المتنوعة المولودة من الوضع الاستعماري. فالاشتراكية التي نضجت مع الغرب الصناعي وصلت إلى الهند مجهزة تماماً

في بيئة ثقافية غير مهيأة لتلقيها. ومن المفهوم أن يأخذ التطعيم وقتاً كي يعطي ثماره. فالإنتلجنسيا الحساسة جدّاً لطابع الاشتراكية المستورد كانت، هي نفسها، منقسمة بصددها في برهة لم يكف فيها الوجه التقليدي لحركة الاستقلال عن البروز. وبمعنى ما، كان كل مناضل يقبل أن يقول أنه اشتراكي وذلك، ببساطة، لأن التنديد بالإمبريالية يطلق، تلقائياً، مفردات ماركسية يسهل الأخذ بها. وكل الاتجاهات تربط، طواعية، الاستقلال بمثل أعلى عدالة اجتماعية واسع. ولكن الاشتراكية كنظام غير مريحة للعدد الأكبر. فمن حرب عالمية إلى الأخرى، كانت عقبتان رئيستان تعيقان إذن انتشارها في العالم الهندي وهما، من جهة وقبل كل شيء، عدم كفاية النضج السياسي للجماهير الفلاحية، وكذلك، في قسم كبير من الأقلية المسيَّسة، ارتكاس رفض من جوهر ثقافي بلوره غاندي بتفوق.

م.ن.روا وأصول الشيوعية الهندية:

غداة الحرب العالمية الأولى، غيرت الحياة السياسية الهندية وجهها فعلاً بسبب واقعة رئيسة: وصول غاندي إلى قيادة التشكيل الوطني الرئيس، المؤتمر الوطني الهندي. ومنذ ذلك الحين، اتخذ الالتزام السياسي وراء *المهاتما* صبغة دينية جعلت معركة الاستقلال، للمرة الأولى، مفهومة من الجماهير. وأخذت صورة المناضل، في المنظور الشعبي، تعكس من بعيد، صورة شخصية شائعة في التاريخ المقدس التقليدي، المصلح المنـزه عن الغرض الذي يكرس حياته في خدمة الجميع طبقاً للمثل الأعلى البراهماني المعمول به. وهذا التطور المفيد، بصورة خاصة، للمؤتمر كان، بالمقابل، كارثيّاً بالنسبة لمستقبل الاشتراكية في الهند. فالغاندية، بإلحاحها على همِّ أفقر الناس، قدمت بصورة مناسبة لأجيال ما بعد الحرب السياسية بديلاً لليبرالية الفيكتورية، ديانة أغلبية ماقبل الحرب المعتدلة التي لم تعد سوى قاعدة خلفية. وضيعت الاشتراكية ذات الشكل الفابياني التي كانت تعتنقها فئة من الشبيبة الراديكالية فرصة فريدة لأن تفرض نفسها بوصفها

أيديولوجية الجناح المتقدم لحركة الاستقلال. وفضلاً عن ذلك، خف تأثير المذاهب على خطا غاندي. فقد كان *المهاتما* يتوجه، ما وراء الأيديولوجيات، إلى ضمير كل فرد ويلحم، على هذا النحو، برباط الإجماع مؤتمراً متغايراً مع ذلك تتعايش فيه أكثر القناعات تنوعاً، من التقليدية المتشددة إلى الحداثة، والمصطبغة بالماركسية. وسوف يمضي الاشتراكيون الهنود الذين كان الثبات ينقص قواعدهم النظرية والغائصون في هذه المجموعة عشر سنوات ليجدوا استقلالهم.

إن هذا السياق يفسر لماذا جرى التاريخ الحقيقي للاشتراكية الهندية في العشرينات في الأساسي منه خارج الحركة الوطنية، أولاً، بل خارج الهند وذلك، إلى حد واسع، تحت تأثير دوافع جاءت من موسكو ولندن وفي وضع هامشية سياسية كلية. فالمجموعات الصغيرة من القوميين الثوريين المهاجرين والمقيمين في برلين أو باريس أو الولايات المتحدة هي التي نجد بينها، في تلك الآونة، أكثر الاشتراكيين تصميماً. وكانت هذه المجموعات قد سعت، قبل ١٩١٨، لدى ألمانيا، وراء دعم ضد الإمبريالية البريطانية، العدو المشترك. وغداة الحرب، تحولت أنظارها إلى موسكو. وكان هؤلاء القوميون القريبون من الشيوعية الأكثر اطلاعاً على الثورة الروسية من نظرائهم في الوطن الأم وغير المتأثرين بالغاندية لأنهم كانوا مقطوعين عن الهند الحقيقية، كان هؤلاء يتوقعون مساعدة فعالة ضد بريطانيا وذلك ليس فقط في ميدان الوسائل، بل في مجال إعمالها أيضاً. وهذا الأمل تجسد، بدءاً من ١٩٢٠، في الحياة السياسية لأحدهم، البنغالي م.ن. روا.

كان روا، وهو مثقف وطني تورط في فعاليات إرهابية، قد اضطر إلى مغادرة الهند عام ١٩١٦. وبعد مرور بالولايات المتحدة، لجأ إلى المكسيك حيث كان له اللقاء الحاسم مع عميل الكومنترن بورودين الذي لقنه الماركسية. وبعد أن أسس مجموعة شيوعية صغيرة في مكسيكو شارك كمندوب للمكسيك، في مؤتمر الكومنترن الثاني عام

١٩٢٠. وقد تميز فيه بمناقشة معروفة جدّاً مع لينين حول الدور الثوري للبورجوازية الوطنية في البلدان المستعمرة ونصف المستعمرة. أما فيما يتعلق بالهند، فقد قدر أن هذه المستعمرة المصنعة بالمقارنة مع سواها قد خرجت من الإقطاعية وأن بورجوازيتها الوطنية التي أصبحت مرتبطة بالنظام الاقتصادي الاستعماري منذورة لأن تخوض حركة التحرير الشعبية وأنه يجب إذن دعم الجماهير الثورية موضوعيّاً وليس المؤتمر البورجوازي. ويفسر عداءه لكل تحالف مع المؤتمر إلى حد بعيد، واقعاً، بتجربته التي انقضت عام ١٩٢٠ مع حركة الاستقلال لما قبل ١٩١٦ التي لم يكن الراديكاليون، وبالتالي الجمعيات السرية الإرهابية فيها سوى أقلية لا صوت لها تجاه أغلبية موالية. أما بالنسبة لإيمانه بوشك اندفاعة ثورية تلقائية لعمال الهند وفلاحيها، فهو يكشف عن جهل بالجماهير ليس استثنائيّاً أبداً لدى الإنتلجنسيا الثورية. وعلى كل حال، فإن المؤتمر الثاني الذي صادق على رأي لينين اختار الدعم الشيوعي لكل حركة وطنية ثورية ضد الإمبريالية.

وعلى الرغم من هذا الخلاف، فسرعان ما تولى روا المسؤولية الكاملة لفعاليات الكومنترن الهندية. بل سوف ينتخب في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية عام ١٩٢٢. وبفضل العلاقات التي أقامها، على الرغم من جهود البوليس البريطاني، مع مؤتمرين راديكاليين ونقابيين وإرهابيين، كان في الهند خـــمس مجموعات شيوعية صغيرة منذ ١٩٢٢. وكان أنشطها يدور في فلك س.أ. دانج في بومباي، ومظفر أحمد في كلكوتا. ولكن هذه الحفنة من الرواد غير المطلعين جيداً على الماركسية والذين كان يعوزهم التنسيق والوسائل لم تكن ذات وزن أمام المؤتمر الغاندي الذي أتت أعداده على بلوغ المليوني عضو لدى حركة عدم التعاون الكبرى لسنوات ١٩٢٠-١٩٢٢. وحاول روا الذي كان يطبق بدقة خط الكومنترن، بصورة موازية، حمل القادة الوطنيين التقدميين، وخاصة ك.ر.داس، على تبني برنامج ثوري. ولكن داس أدان، في كانون الأول ١٩٢٢، أمام المؤتمر الوطني المنعقد في غايا، دون التباس، البلشفية والعمل العنيف معيداً، على هذا

النحو، تأكيد ولائه لغاندي. وألقت موجة قمع، بعد ذلك بقليل، بالمناضلين الشيوعيين في السجن لبعض الوقت (محاكمة كانبور، عام ١٩٢٤). وهكذا ضاع كل أمل في الاستيلاء على الديناميكية الشعبية التي ولدها المهاتما مؤقتاً.

الحزب الشيوعي الهندي في ساعة الأحزاب العمالية والفلاحية

طبق روا، عند ذلك، وبموافقة الكومنترن، تكتيكاً جديداً. فسوف ينبغي على الشيوعيين الهنود أن يخلقوا حزباً للعمال والفلاحين، وهو منظمة جماهيرية شرعية تضم العناصر التقدمية من المؤتمر والنقابات ***والكيزان ساﺑﻬا*** (روابط فلاحية). وسوف ينتظمون، بصورة موازية، في حزب شيوعي غير شرعي سيكون الجهاز السري لحزب العمال والفلاحين ويصوغ خطه السياسي. وفضلاً عن ذلك، تأسس حزب شيوعي هندي شرعي وغير سري، عام ١٩٢٤، لعب فيه س.ف.غات ومظفر أحمد الذي أطلق سراحه للتو الدورين الأولين. وولد حزب عمال وفلاحي البنغال في السنة التالية في كلكوتا حول مظفر أحمد وسوميااندرانات طاغور (حفيد شقيق الشاعر). وظهرت أحزاب عمال وفلاحين أخرى في بومباي (١٩٢٧) ثم في البنجاب والمقاطعات المتحدة (١٩٢٨). وقد انصهرت هذه الأحزاب جميعها، في كانون الأول ١٩٢٨، في تنظيم موحد، ***عمال وفلاحي كل الهند***. واعترف الحزب الجديد بالتحليل المادي للمجتمع والنضال الطبقي مبدئين له، وحدد لنفسه مهمة أولية هي النضال الثوري في سبيل الاستقلال الكامل بالتضامن مع الحركات الثورية للأمم المضطهدة والطبقة العاملة لكل العالم. وصاغ قائمة بمطالب جماهيرية يبرز في الصف الأول منها، كعلامة على الأهمية النسبية لقاعدته الفلاحية، إلغاء الملكية الكبيرة للأرض. ورفض الارتباط بعقيدة اللاعنف وأعلن نفسه مؤيداً للعمل المباشر والإضراب العام. وسوف يواصل أعضاؤه

لعب دور مرجع نقدي داخل المؤتمر ومنظماته التابعة التي كانت لهم فيها حرية النضال كاملة. وشكل حزب العمال والفلاحين، كالأحزاب الإقليمية التي سبقته، إسقاطاً حقيقيّاً للحزب الشيوعي الهندي. وقد ضم، بنسب متفاوتة حسب المناطق، أعضاء من المؤتمر مستاءين من قيادة البورجوازية الكبيرة ونقابيين (أغلبية في بومباي) ومناضلين من *الكيزان ساها* (أكثرية في البنجاب). ولكن الشيوعيين لعبوا دوراً مسيطراً في تأطيره وحددوا خطه السياسي وحرروا أدبه النضالي.

وقام الشيوعيون، بصورة موازية، باختراقة سريعة في العالم النقابي. وقد أفادوا، على هذا الصعيد، من الإهمال النسبي الذي أبداه المؤتمر حيال الحركة العمالية متأثراً بغاندي الذي كان غير راض عن العنف الإمكاني للإضراب. ومع ذلك، فإن هذه الحركة بلغت سن الرشد أثناء الركود الاقتصادي لما بعد الحرب. وقد أدت موجة إضرابات لا سابق لها تدفقت على البلاد لمدة سنتين ابتداءاً من ١٩١٨، إلى تكاثر تجمعات نقابية كانت، في البداية، مجرد لجان إضراب اتحدت، عام ١٩٢٠، تحت جناح المؤتمر، في اتحاد وحيد هو *مؤتمر اتحاد عمال كل الهند*. ولم يكن هذا الاتحاد يعلن رسمياً انتماءه إلى أية أيديولوجية محددة على الرغم من كون تأثير العمالية البريطانية محسوساً في قيادته. وكان هذا، بالنسبة للشيوعيين، ميدان يحتلونه. و ابتداءاً من ١٩٢٧، دخلوا في العمل النقابي في كل المراكز الصناعية (بومباي، كانبور، شولابور، جمشدبور، كلكوتا)، وخاصة بين عمال النسيج والخطوط الحديدية. ومنذ تشرين الثاني، وعلى الرغم من أن نهرو، مرشح المعتدلين، قد انتخب رئيساً للاتحاد، فإن مظفر أحمد أصبح نائباً للرئيس، ووصل عدة شيوعيين آخرين إلى مسؤوليات عليا في الجهاز. وفي شباط ١٩٢٨، اندلعت حملة المظاهرات والإضرابات العنيفة التي نسقها المؤتمر لدى جولة لجنة سيمون، وكانت بعثة حكومية بريطانية مكلفة بفحص شروط إصلاح دستوري للمستعمرة لم يدع أي هندي

إلى عضويتها. وبفضل هذه الاندفاعة للهياج الشعبي، وسع الشيوعيون بسرعة كبيرة جمهورهم بين العمال. بل إن حزب العمال والفلاحين المحلي خلق أثناء إضراب عام شل صناعة بومباي النسيجية خلال ما يقرب من ستة أشهر، نقابة نسيج شيوعية أصبحت، بين عشية وضحاها، بفضل ٥٤٠٠٠ عضو فيها، أضخم نقابة هندية.

وفي طور الصعود هذا، وسع الحزب الشيوعي الهندي تنظيمه ووطده. وقد زود أول مؤتمر شيوعي لكل الهند انعقد في بومباي عام ١٩٢٧ الحزب بدستور وانتخب لجنة تنفيذية ونصب س.ف.غات سكرتيراً عاماً. وكان ذلك أيضاً العهد الذي قطع فيه الشيوعيون الهنود الذين بدؤوا بالطيران بأجنحتهم الخاصة علاقاتهم مع م.ن.روا الذي اتهموه بالاستئثار ببعض أموال الكومنترن. وتدهور وضع روا، فضلاً عن ذلك، تدهوراً جديّاً في الأممية الشيوعية التي ستطرده عام ١٩٢٩. وعاد إلى الهند وقاد فيها، داخل المؤتمر، مجموعة ماركسية صغيرة معادية للشيوعية، مجموعة "الروايين" التي سوف تبقى هامشية دوماً. وعلى كل حال، فإن دور الحزب الشيوعي الهندي الريادي قد استؤنف من جانب الحزب الشيوعي البريطاني الذي لعب مبعوثان له، فيليب سبرات وبنجامين برادلي، دوراً رئيساً في صعود الشيوعية الهندية بدءاً من ١٩٢٧.

وقد بدا الشيوعيون الذين كانوا في موقع جيد في الحركة النقابية والذين كانوا في وضع مريح بفضل حزب العمال والفلاحين، وهو صيغة توفيق مطمئنة، لكسب الرأي العام التقدمي، بدوا، عام ١٩٢٨، قادرين على اجتذاب قسم من ديناميكية الحركة الوطنية. ولكن هذه المنظورات اللامعة تحطمت في السنة التالية. فقد تبنى المؤتمر السادس للكومنترن، في أواسط ١٩٢٨، الخط المتصلب، خط طبقة ضد طبقة، وأدان صراحة الأحزاب العمالية والفلاحية. وقد زرع هذا القرار البلبلة، في بداية ١٩٢٩، في الحزب الشيوعي الهندي الذي رفض قسم منه حل حزب العمال والفلاحين الذي حسبه بمثابة انتحار. وفي ذلك الحين، حرمت موجة اعتقالات، في ٢٠ آذار، الحزب من قيادته فجأة.

وقد حكم القادة المعتقلون الأحد والثلاثون الذين حوكموا في ميروت، في محاكمة مثيرة (قضية مؤامرة ميروت) استغرقت ثلاث سنوات ونصف السنة، بعقوبات سجن ثقيلة جدّاً أحياناً على الرغم من أنها خفضت جميعها في الاستئناف. وقد حرر معظمهم في نهاية ١٩٣٣. ولكن سنوات الغياب الأربع هذه كانت كارثة بالنسبة للحركة. فقد تفسخ حزب العمال والفلاحين تدريجيّاً. وبقي الحزب الشيوعي الهندي المفكك بعيداً عن حركة العصيان المدني الشعبية الكبرى التي أطلقها غاندي عام ١٩٣٠ بل إنه فقد قسماً كبيراً من شعبيته العمالية. وأدت انقسامات المجموعة القيادية الفتية التي حاولت تأمين الاستمرار (ب.ت. رانادیف، س.ف. ديشباند) إلى تفكك الجهاز المركزي. وعندما خرج محكومو ميروت من السجن، ردت الحركة الشيوعية من جديد إلى بضع مجموعات هامشية ومنفصلة منذورة لانعدام الأهمية السياسية بسبب خط الكومنترن المتشدد حيال بداهة اتباع الجماهير لغاندي وكون كل نشاط سياسي هام يمر عبر المؤتمر.

صعود التيار الاشتراكي:

إن المؤتمر هو الذي تأكد فيه، على وجه الدقة، داخله التيار الاشتراكي كقوة سياسية حوالي ١٩٣٠ في البرهة التي كانت الحركة الشيوعية فيها قد دخلت حالة عسر. وإلى جواهر لال نهرو تعود أولى مبادرة لتجميع مناضلين مؤتمريين جذبتهم الاشتراكية. وقد كان نهرو الذي اعتنق الأفكار الفابيانية منذ سنوات دراسته في بريطانيا اشتراكيّاً اصطفائيّاً جدّاً وليس لا شرطيّاً. وعودته من إقامة جديدة في أوروبا، عام ١٩٢٦-١٩٢٧، شارك خلالها في مؤتمر القوميات المضطهدة في بروكسل وسافر بحماسة في روسيا الاشتراكية هي التي أصبح بعدها نوعاً من ناطق بلسان الأفكار اليسارية. فلأول مرة يعلن قائد وطني من الصف الأول عالياً أن النضال من أجل التحرر الوطني ونضال الجماهير في سبيل التحرر الاقتصادي والاجتماعي معركتان لا يمكن الفصل بينهما. ولكن نهرو، خشية أن يقسم الحركة الوطنية، أوضح دائماً باسم الواقعية أن بناء المدينة

الاشتراكية لا يمكن أن يجري إلا في هند حرة، وأن الحصول على الاستقلال يبقى الهدف الأولي. فاشتراكيو المؤتمر أكدوا أنفسهم إذن كوطنيين راديكاليين، أولاً، حيال الأغلبية الغاندية. وقد تجمعوا، عام ١٩٢٨، بقيادة نهرو، في ***رابطة استقلال الهند*** التي تطالب بالاستقلال الكامل، في حين كانت أغلبية المؤتمر تحدد لنفسها نظام الدومينيون، وحده، كهدف.

وقد زالت الرابطة منذ ١٩٢٩ عندما أيد مجموع المؤتمر المطالبة بالاستقلال الكامل. ولكن الطليعة الاشتراكية الفتية تميزت، من جديد، عن الأغلبية عام ١٩٣١ عندما أوقف غاندي حركة العصيان المدني التي أطلقت قبل سنة في ذروة عملها. وتحت تأثير المؤتمري الشاب جايابراكاش نارايان الذي كان قد تخرج حديثاً من الجامعات الأمريكية حيث اعتنق الماركسية، أسست بعد ثلاث سنوات، دون أن تغادر صفوف المؤتمر، ***حزب المؤتمر الاشتراكي***. وامتنع نهرو الذي بقي، على الرغم من كل شيء، قريباً من غاندي الذي لم يكن يريد القطيعة مع الأغلبية عن الانضمام إلى الحزب الجديد، ولكنه لم يحجب عنه دعمه. ولم يكن حزب المؤتمر الاشتراكي الذي تعايشت فيه صور متنوعة من الماركسية والاشتراكية الديمقراطية وحتى الغاندية غير متجانس. ولكن الإجماع تحقق على برنامج راديكالي يظهر فيه تحويل السلطة إلى العمال واختيار النمو المخطط والمراقب من الدولة والجمعنة التدريجية لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل وإزالة الملكية الكبيرة للأراضي وإعادة توزيعها على الفلاحين. ولن يكون بعد عام ١٩٣٦، في هذا الحزب سوى ألفي عضو. ولكن تأثيره سيبقى مع ذلك عظيماً في الحركة الوطنية حتى الحرب. وسوف يكون قادراً، خلال هذه الآونة، على تعبئة ما يصل إلى ثلث الأصوات في الدورات العامة للمؤتمر.

الجبهة المتحدة والحرب:

بدءاً من ١٩٤٣، أعاد الحزب الشيوعي الهندي الذي استعاد مقاليد الأمر فيه قادته المحررون، تدريجيّاً، بناء جهازه على الرغم من أنه قد أعلنت الحكومة الاستعمارية، لأول مرة، إنه غير شرعي. وفضلاً عن ذلك، سمح له خط الجبهة الشعبية الذي تبناه، عام ١٩٣٥، مؤتمر الكومنترن السابع، عن طريق عودته إلى خط التحالف مع المؤتمر، بأن يخرج من عزلته الباعثة على الشلل. وكان *حزب المؤتمر الاشتراكي*، وهو التشكيل الرئيس في اليسار الهندي، يمثل، بالطبع، الحليف المتميز وهو الذي اتخذ، عام ١٩٣٦، مبادرة فتح صفوفه للانضمامات الفردية الشيوعية. وأفاد الحزب الشيوعي الهندي الذي كان يقوده ب.س.جوشي إفادة ملحوظة من هذه الإمكانية وتسلل بسرعة إلى داخل حزب المؤتمر الاشتراكي الذي انتقلت فروع إقليمية كثيرة فيه، فعلاً، إلى قيادة الشيوعيين. وكان العنوان المؤتمري الذي أعطاهم إياه الانضمام إلى حزب المؤتمر الاشتراكي يقدم لهم، فضلاً عن ذلك، غطاءاً ممتازاً استعادوا بفضله، ما خسروه في النقابات وتقدموا في *الكيزان سابها* (ذات الاتجاه المؤتمري الراديكالي) واكتسبوا موطىء قدم في المراجع العليا للمؤتمر نفسه. وهكذا استعاد الحزب الشيوعي الهندي، بتماهيه مع قضية الاستقلال، جاذبيته لدى القوميين اليساريين، وزاد عدد أعضائه بصورة محسوسة: فسوف يضم، بعد أن هبط إلى حوالي عشرين عضواً عام ١٩٣٣، خمسة آلاف عام ١٩٤٢.

ولكن تقدم اليسار داخل المؤتمر سرعان ما أثار المأزق الذي يؤدي إليه حتماً خط الجبهة الموحدة في البلدان المستعمرة: فإما أن يصبح اليسار أغلبية في الحركة الوطنية وتتعرض هذه الأخيرة، إذ ذاك، لخطر التفكك، وإما أن يحافظ على وحدة الجبهة ضد الإمبريالية ويكون عليه بالتالي أن يتخلى عن غزو قيادته. واندلعت الأزمة في آذار

١٩٣٩ في الاجتماعات المؤتمرية في تريبوري عندما طرح "الحرس القديم" اقتراح ولاء لقيادة غاندي. واختار الشيوعيون الواعون لتأثير *المهاتما*، الذي لا بديل عنه على الجماهير، الوحدة وصوتوا مع الاقتراح في حين امتنع الاشتراكيون عن التصويت. وهكذا أقصى اليسار فرصة لغزو المؤتمر لن تسنح ثانية.

وفضلاً عن ذلك، فإن وحدته لن تصمد لمحنة الحرب. فحزب المؤتمر الاشتراكي الذي تزايد تطويقه من جانب الشيوعيين صراحة طرد هؤلاء من صفوفه عام ١٩٤٠. وقد كلفه هذا البتر غالياً جداً لأن الحزب الشيوعي الهندي أخذ معه ما يقرب من كلية أعضاء حزب المؤتمر الاشتراكي في محافظات الجنوب الدراويدي وأكثر من الثلث في البنجاب والبنغال. وأنجز الهجوم النازي على الاتحاد السوفياتي القطيعة. وبالفعل، فقد أصبح الحزب الشيوعي الهندي، منذ ذلك الحين، يساند، دون قيود، المجهود الحربي البريطاني. وعلى العكس من ذلك، قرر المؤتمر المحرض تحريضاً قوياً من حزب المؤتمر الاشتراكي أن يمضي إلى النهاية بالمزية الهندية على بريطانيا. وفي حين كان التقدم الياباني ينذر بغزو للهند، صوت، في ٨ نيسان ١٩٤٢، على بند "غادروا الهند" الذي يقتضي الاستقلال الفوري تحت طائلة حملة عصيان مدني جديدة. ومنذ الغد، أعلن غير شرعي واعتقل قادته. وفي الحال، اندلعت موجة أعمال عنف في كل البلاد مؤطرة سراً من جهاز متطرف مرتجل لعب فيه الاشتراكيون، وخاصة جايابراكاش نارايان الذي هرب باكراً من السجن، دوراً حاسماً. وعزل الحزب الشيوعي الهندي، من جديد، ولكن المجال كان حراً أمامه في الحلبة السياسية. وغزا بسرعة، وقد عاد إلى الشرعية رسمياً، موقعاً مسيطراً في *اتحاد عمل كل الهند* وفي *كيزان سابها كل الهند* (اتحاد النقابات الفلاحية الذي تأسس عام ١٩٣٦) وفي الحركة الطلابية. وارتفع عدد أعضائه من خمسة آلاف، عام ١٩٤٢، إلى ثلاثين ألفاً عام ١٩٤٥. ولكن موقفه جلب له صفة الحزب "المضاد

للوطن" التي سوف تسهم في الإبقاء عليه في موقع هامشي، غداة الاستقلال، بالقياس مع المؤتمر الكلي القوة. أما بالنسبة لحزب المؤتمر الاشتراكي، فإن نجاحه في التعبئة في العمل السري عام ١٩٤٢ والمكانة التي اكتسبها منه أتاحا له عودة بطيئة إلى الصعود في نهاية الحرب. وسوف يصبح، عام ١٩٤٧، ***الحزب الاشتراكي*** فقط، مع توجه اشتراكي ديمقراطي واضح منذ ذلك الحين.

الاشتراكية في سيريلانكا:

ولدت الاشتراكية السيريلانكية في لندن، حوالي نهاية العشرينات، بين مجموعات طلابية صغيرة آتية من بورجوازية الجزيرة الغنية. وقد جمعهم المثل الأعلى القومي وتأثروا بتعاليم الفابياني هارولد لاسكي فشكلوا حلقات دراسات ذات اتجاه اشتراكي. وقد أدانت إحدى هذه المجموعات التي كان يقودها فيليب غوناواردينا وف.م.بيريرا، اللذان سيصبحان قائدين من الدرجة الأولى لليسار السيريلانكي، منذ تلك الآونة النظام الستاليني ونذرت نفسها لدراسة تروتسكي.

وعندما عاد هؤلاء المثقفون الراديكاليون الشباب، في بداية الثلاثينات، إلى سيريلانكا، أسسوا ***سوريا مال*** (حركة دوار الشمس)، وكانت تجمعاً صغيراً للدعاية الماركسية وجدت أول اتصال لها مع الجماهير لدى وباء الملاريا الكبير لعام ١٩٣٤-١٩٣٥ بمساهمته في تنظيم الغوث. وفي عام ١٩٣٥، انطلق حزب اشتراكي حقيقي، ***حزب لانكا ساما ساماجا*** (تعني ***لانكا***، بالسنغالية، سيريلانكا، وتعني ***ساما ساماجا*** المجتمع المساواتي). واتخذ الحزب لنفسه هدفين لا ينفصلان، الاستقلال أولاً، وبناء دولة اشتراكية. وانطلق الحزب الجديد الضئيل أمام ***مؤتمر سيريلانكا الوطني***، التشكيل الوطني الكبير للبورجوازية السيريلانكية إلى التحريض الجماهيري وخلق عدة نقابات ومنظمات شبيبة وصحفاً. ولكنه كان معاقاً جداً بالخصومات بين الاتجاهات المتعددة التي كان يضمها (تروتسكيون، ستالينيون، اشتراكيون إلخ...). وفي السنوات التي سبقت

الحرب، قوّت التطهيرات الستالينية وتغيرات الخط السياسي للكومنترن الاتجاه التروتسكي بصورة محسوسة. واندلعت الأزمة عام ١٩٣٩، بمناسبة مناقشة حول الانضمام إلى الأممية الثالثة. فقد أقرت اللجنة التنفيذية اقتراحاً معادياً للكومنترن وطردت الأقلية الستالينية. وفقد الحزب معها عشر عدد أعضائه تقريباً. وعند ذلك، أعلن نفسه رسميّاً حزباً تروتسكيّاً وتبنى برنامجاً ثوريّاً مستوحى من برنامج الأممية الرابعة. وشكل المفصولون في السنة التالية *الحزب الاشتراكي الموحد* الذي أصبح، عام ١٩٤٣، الحزب الشيوعي السيريلانكي مع بيتر كونيمان كسكرتير عام.

وخلال سنوات الحرب، طبق حزب *الساما ساماجا* استراتيجية "الهزامية ثورية" وبذل جهده في عرقلة المجهود الحربي البريطاني. وقد منع واعتقل قادته. أما الحزب الشيوعي الجديد، فقد أفلت، على العكس من ذلك، من القمع بدعمه بريطانيا المحاربة ووسع شعبيته وحل محل *الساما ساماجا* في قسم من نقاباته. ولكن ذلك لم يجعل منه التشكيل اليساري الرئيس. وطفا *الساما ساماجا* من الحرب مختل التنظيم وضعيفاً فعلاً، ولكن ذلك كان مع هالة السرية التي جذبت إليه جيل طلاب ما بعد الحرب. ولكنه كان لسوء الحظ، أكثر انقساماً من أي وقت مضى من جراء سجالات الاتجاهات التي كانت غالباً ما تغطي قضايا شخصية. ففي عام ١٩٤٥، وقع الأول من سلسلة انشقاقات طويلة عندما غادر كولفن ر.دوسيلفا الحزب ليشكل مع فئة منه *الحزب البلشفي- اللينيني*.

وحمل الاستقلال، عام ١٩٤٧، إلى السلطة *الحزب الوطني الموحد*، وهو خليط محافظ سيطر عليه *المؤتمر السيريلانكي* القديم. وشكلت الأحزاب الماركسية قوة المعارضة المنظمة الرئيسة، ولكنها كانت أكثر انقساماً من أن تكون ناجعة. وقد حصلت معاً على ٢٠ ٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٤٧. وظل توطنها مقصوراً، في الأساسي منه، منطقة الجنوب الغربي الساحلية وكولومبو، أي على أكثر المناطق خضوعاً للمؤثرات

الغربية الحداثية وأكثرها تعليماً والوحيدة المصنعة. وبقيت شعبيتها ضعيفة نسبيّاً لدى الفلاحين، وحتى بين عمال المزارع الذين تسيطر عليهم النقابات غير الماركسية.

إن الحصيلة الختامية لليسار الاشتراكي ضئيلة في العالم الهندي في ساعة الاستقلال. ولم تجمع الاشتراكية والشيوعية في الهند وسيريلانكا سوى مئة ألف عضو مسجل عام ١٩٤٧، في حين أن المؤتمر الهندي وحده أعلن عن خمسة ملايين منذ عام ١٩٣٩. وكان الأساسي من قيادتهما وقسم هام من أعضائهما ما يزالان يصدران عن أقلية صغيرة، الطبقة الوسطى المتعلمة. ولعبت فيهما الطبقة العاملة الصغيرة دوراً لا يتناسب مع أهميتها (على الرغم من كونه ثانويّاً) في السكان العاملين. ولم يمس عالم القرى الواسع إلا من بعيد وبصورة فيها مفارقة في الطرف الأعلى منه، طرف الطوائف العليا التي تملك الأساسي من الأراضي وتسود جماهير أفقر الناس.

ويفسر هذا الفشل جزئيّاً بوقائع سياقية. فقد كان عمر المؤتمر الوطني الهندي، أقدم حزب وطني في آسيا، خمسة وثلاثين عاماً عام ١٩٢٠، ويسيطر على المسرح السياسي بقوة أكبر من أن يقاوم بسهولة في الآونة المتأخرة التي دخلت فيها المسرح الاشتراكية المنظمة. وكانت قيادة غاندي التي قوت طابعه الهندوسي قد جعلته، فوق ذلك، أقل من ذي قبل، قابلية للاختراق من الأيديولوجيات المستوردة. ولوحظ كذلك أن شبه القارة لم يعان، أثناء الحرب العالمية الثانية، تجربة الغزو التي كانت إيجابية بصدد تعبئة الجماهير الفلاحية تحت قيادة اشتراكية. ولكن نمطاً آخر من التفسير يفرض نفسه على الانتباه بالمكانة التي يشغلها في تفكير يسار جنوب شرق آسيا هو عدم التوافق العميق بين الرؤية الاشتراكية للعالم ورؤية إنسان الطوائف. فروح الهندوسية التراتبية التي تجعل من اللامساواة نظام الأشياء نفسه مازال يبنيْن العقلية الفلاحية. وقوة التضامنات العمودية بين الطوائف المسيطرة والطوائف الخادمة يعيق تفتح تضامنات أفقية، وبالتالي الوعي الطبقي. ويكفي أن نقول أن نمو التسييس والنضال الطبقي في العالم الهندي مرتبط مع

عمل "التحديث" العالمي الذي يدفع، بشكل لا يقاوم، للأفضل والأسوأ، بالمجتمعات التقليدية على خطا الغرب.

جنوب شرق آسيا:

قدم جنوب شرق آسيا، بالقياس مع العالمين الهندي والصيني، للاشتراكية والشيوعية وعاءً متنوعاً جداً. فقد ولدت الفروق الإثنية والاجتماعية والثقافية الكبيرة الناجمة عن التاريخ قابلية تلقٍ غير متساوية وارتكاسات معقدة. وتضم الساحة الأسترالية- الآسيوية مجموعتين ثقافيتين كبيرتين: مجموعة البلدان البوذية (بورما، تايلاند، لاوس، وكمبوديا) ومجموعة البلدان الإسلامية (ماليزيا وإندونيسيا). وهناك بلدان آخران هامشيان: فيتنام المرتبطة بالعالم الصيني والفيليبين حيث خلق تأثير إسباني ثم سيطرة الولايات المتحدة مجتمعاً مهجناً يذكّر، من عدة وجوه، بمجتمعات أمريكا اللاتينية.

وفي عام ١٩١٨، كان دخول الاشتراكية على صورة هذا التنوع. وكان هناك بلدان، فقط، يملكان تياراً فكرياً ومجموعات منظمة تستوحي الاشتراكية الغربية. فقد سبق أن أدخل الاشتراكية الماركسية إلى جزر الهند الهولندية هولنديون من بينهم هـ.ج. سنيفليت الشهير. وقد فتح ***الحزب الاشتراكي الديمقراطي الإندونيسي*** للإندونيسيين وتعاون مع الحركة الوطنية الإندونيسية. وفي عام ١٩١٧، استقبل الجناح اليساري في الحزب، بحماسة، أكتوبر الروسي ونظمت حركة للحرس الحمر في الجيش والأسطول الهولنديين.

وفي الفيليبين، ظهر والتقى، فعلاً، مثقفون مالوا إلى أفكار الاشتراكية الطوباوية والفوضوية خلال إقامتهم في إسبانيا ومنظمات عمالية مستلهمة من برودون أو من الاشتراكيين الأمريكيين. وتمثلت اشتراكية خليطة إلى حد كاف، ذات صبغة عمالية مرتبطة بالحركة الوطنية في نقابات ومنظمات مثل ***مؤتمر عمال الفيليبين والاتحاد العمالي الديمقراطي***.

الشروط العامة:

إلا إن السمة التي تجمع بين بلدان جنوب شرق آسيا، باستثناء تايلاند، هي تبعيتها لدول غربية: فرنسا، بريطانيا، هولندا والولايات المتحدة. وهذا القاسم المشترك هام لأن السيطرة الأجنبية والارتكاسات ضد هذه الأخيرة هي ما سوف يحدد الآسيويون، بالنسبة إليها، اختيارهم لاشتراكية ما إلى حد بعيد. وكان اللقاء بين الاشتراكية وحركات التحرر الوطني، أولاً، لقاء مع المذاهب الكبرى التي هيمنت على التنظيم الاجتماعي إلى حد يحدد معه الانضمام إلى هذه المذاهب التماهي مع الجماعة الإثنية أو القومية: الكونفوشية في فيتنام، الإسلام في إندونيسيا، البوذية في البلدان الأخرى. ويدور الأمر حول منظمات فكرية، ولكنها منظومة تؤسس القيم والمؤسسات والتصرفات الاجتماعية. وهي تمثل حيال الاشتراكية عاملاً مزدوجاً: فمن جهة أولى، تجد المؤسسات السياسية والدينية والتراتبية الاجتماعية فيها تبريرها. ومن جهة أخرى، فإنها تحتوي، في صيغتها الشعبية خاصة، العناصر اللازمة لتغذية حركة رسولية وثورية: والأمر هو على هذا النحو في مفهوم الـ *راتو أديل* (أمير العدالة) في التقليد الهندو-بوذي وفي مفهوم ***المهدي*** الإسلامي في إندونيسيا. ويشغل مفهوم ***الستكيامنت*** المكان نفسه في التقليد البوذي في بورما. ويغيب التوق إلى الطوباوية في الكونفوشية، ولكن طابعها المتركز على الاجتماعي والأولوية التي تعطيها للتنظيم الاجتماعي-السياسي يميلان بالذين تشبعوا بها إلى إعارة انتباههم إلى شؤون المدينة. وفضلاً عن ذلك، فإنها تحتوي على مدلول "إبطال التفويض السماوي" وهذا التعبير يدل، في الفيتنامية كما في الصينية على الثورة. وقد صنعت مفردات الاشتراكية انطلاقاً من مفردات هذه الفلسفات أو الديانات الكبيرة.

وهذه التقاليد الأيديولوجية الشرقية قادرة بالتالي على تلقي الأفكار الاشتراكية والجمع بينها في إجمالية، بل وفي تركيب. وتستطيع أن تسهل نموها كما تستطيع اعتراضها أومنافستها بعد أن تحولت لدى الاتصال بها.

ولكن بعض القرابات أو الحلوليات المذهبية لا تكفي لتفسير تأقلم الاشتراكية في جنوب شرق آسيا. فهذا الأخير ليس ظاهرة ثقافية فقط، بل إنه واقع في التطور الاجتماعي والسياسي، وهو ما يفسر كون سياق العشرينات والثلاثينات التي اتصف النضال من أجل التحرر الوطني بصعود جديد يتطابق تقريباً مع تفتح الحركات الاشتراكية. ويؤدي نضج البنى الاقتصادية- الاجتماعية للنظام الاستعماري بحركات المقاومة التقليدية التي يقودها الأرستقراطيون والمتعلمون والرهبان إلى الاتصاف بالزيف بالنسبة لمجتمعات في ذروة تحولها. فلم يعد نظام الاستغلال الاستعماري يتماهى ببساطة مع الغرب، بل مع النظام الرأسمالي. وكان "تشبّح" الطبقات القائدة القديمة وظهور بورجوازية "مبتورة" وطبقة عاملة، وتفاقم الشرط الفلاحي خاصة تقتضي إجابات جديدة.

كيف التحرر من الوصاية الاستعمارية مع بلوغ الحداثة التي كان الغربيون حملتها؟ كانت الماركسية، واللينينية أكثر منها أيضاً، تقدمان للآسيويين تحليلاً للخصم، وتقترحان عليهم هدفاً ومنهجاً ثوريين بمصالحتهم مع هذا الجزء من الغرب الذي كان يجذبهم.

وفضلاً عن ذلك، كانت الماركسية-اللينينية تعلن التضامن الدولي بين المضطهدين، وقد وصلت هذه المركبة من الاشتراكية الثورية إلى آسيا في برهة مناسبة. فيابان الميجي التي بدت، حتى منعطف القرن، دعماً، وكذلك وسيطاً للحداثة من أجل كل الآسيويين كانت قد دخلت في جوقة الدول الإمبريالية. وحملت الثورة الروسية بدورها صيغة من المساعدة الخارجية -فلنذكر بأن الأممية هي التي حددت اختيار نغوين أي كوك (المسمى هوشي مينه) من بين الأمميتين- وأنست رشقات أكتوبر ١٩١٧، تدريجيّاً، رشقات تسوشيما.

وبالمقابل، لم تحمل الاشتراكية الإصلاحية شيئاً من هذا إلى الشعوب المضطهدة: فلم تهتم الأممية الثانية بالمسألة الاستعمارية، وانتهازية اشتراكيي المتروبولات لم تقدهم إلى

إعادة طرح مسألة النظام الاستعماري. وكانوا أحياناً يقبلون مسؤولية حكم المستعمرات، كالاشتراكيين الفرنسيين أ.فارين وم. موتيه.

ويدين دخول الماركسية-اللينينية إلى جنوب شرق آسيا بالكثير للثورة الصينية. فقد كانت "الثورة الثانية" التي تقوم على التحالف بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني حدثاً رئيساً. وعلى الفور أصبحت الصين مثالاً سياسيّاً وقاعدة لعملاء الأممية الثالثة ومحطة لنقل توجيهات هذه الأخيرة ومركز تأهيل للمناضلين الآسيويين. وليس من قبيل الصدفة أن يكون أكبر منحدر توسع للأفكار الشيوعية هو فيتنام المجاورة والجماعات الصينية المقيمة في ماليزيا البريطانية وتايلاند وحتى في الفيلبين. وعملت معادلة صيني-شيوعيّ كعائق في وجه انتشار الشيوعية في المجتمعات التي أقامت هذه الجماعات فيها. وفي نهاية المطاف، تقوم أهمية الصين بالنسبة لجنوب شرق آسيا على إمكانية طريق وقطب ثوريين متميزين عن الاتحاد السوفياتي.

وإذا كان ينبغي حسبان حساب المحطة الصينية لانتشار الشيوعية، فإن هذه الأخيرة كانت غير قابلة للفصل عن فعاليات الكومنترن في أشخاص رجال شهيرين مثل الهولندي سنيفلييت المسمى مارينغ، وخاصة الفييتنامي نغوين أي كوك الذي عرف مصيراً استثنائيّاً. وكان هؤلاء المناضلون مرتبطين بأجهزة مكلفة بإنشاء المنظمات الشيوعية ونصحها وتنسيق جهودها على مستوى إقليمي. وكانت هذه هي الحال مثلاً مع "سكريتارية نقابات كل سواحل المحيط الهادي"، أو "مكتب الكومنترن للشرق الأقصى".

هل أدت القطيعة بين الكومنتانغ والحزب الشيوعي الصيني وانسحاب هذا الأخير إلى فقدان الأممية الثالثة اهتمامها بجنوب شرق آسيا؟ المحطة الصينية لم تصبح غير قابلة للاستعمال. فقد كان هناك، فوق العمل السري، مناطق حرة نسبيّاً: هونغ كونغ حيث اعتقل نغوين أي كوك عام ١٩٣١، ماكاو حيث انعقد المؤتمر الأول لحزب الهند الصينية

الشيوعي عام ١٩٣٥. إلا إن الأحزاب الشيوعية للمتروبولات الاستعمارية هي التي قامت بوظيفة الاتصال بين الكومنترن والأحزاب الشيوعية المحلية. والأمر واضح على نحو خاص فيما يتعلق بالحزب الشيوعي الفرنسي وحزب الهند الصينية (بعثتا غ.بيري ١٩٣٤ ونائب كليشي م. هونيل عام ١٩٣٧، وكذلك مقالات الصحافة الشيوعية). ولعب الحزب الشيوعي الأمريكي في شخصي إيرل براودر وجيمس آلن دوراً مماثلاً حيال الحزب الشيوعي الفيليبيني. ولعب الحزب الشيوعي الصيني، من جانبه، تدريجيّاً دوراً مماثلاً في الهند الصينية وماليزيا ودون شك في تايلاند.

وتفسر ظروف كتدمير الشبكات بالقمع البوليسي (في عام ١٩٣١، اعتقل ثلاثة من عملاء الكومنترن: ج. دوكرو في سنغافورة، نغوين أي كـوك فـي هونغ كونغ وهـ. نولتز في شنغهاي) والمسافات وبطء المواصلات التباينات والفروق السياسية: فغياب الاتصال الجدي بين الحزب الشيوعي الإندونيسي والكومنترن يفسر، جزئيّاً، انتفاضة ١٩٢٦-١٩٢٧ التي كانت تتناقض مع الخط العام للحركة الشيوعية الدولية. واستراتيجية ١٩٢٨ هي التي حدد الشيوعيون الفييتناميون، بالاستناد إليها، مهماتهم السياسية في ماكو، في آذار ١٩٣٥، في حين صادقت الأممية في آب من السنة نفسها على التخلي عن هذا الخط. وأثرت المسافة أيضاً في إطار بلد واحد: ففي عام ١٩٤٠، قررت اللجنة المركزية لحزب الهند الصينية الشيوعي المجتمعة في شمال البلد تعليق الانتفاضة المسلحة. وعندما وصل رسولها إلى الجنوب حاملاً التوجيه، كانت الانتفاضة قد انطلقت من قبل.

وكانت هذه الظروف مناسبة لشيء من استقلال للأحزاب الشيوعية المحلية ولتطبيق سياستها إن لم تكن لتحديدها. وكان يمكن أن تلعب دوراً في هذا الاتجاه أو ذاك: تشجيع المبادرة الثورية أو الانحراف بها إلى المحلية والعمل السابق لأوانه. وكانت هناك فرص قوية حيث كان توطن الشيوعية ناجحاً من أجل أن تنتصر العوامل الداخلية على الإيماءات أو التدخلات الخارجية.

الهند الصينية وفيتنام: الاندفاعة الشيوعية الأولى:

ماسبق يفسر ضروب عدم المساواة في نمو الشيوعية والاشتراكية. ومبدأ الوحدة الوحيد الذي يمكن استخلاصه هو استراتيجية الأممية الثالثة التي تقدم تغيراتها مبدأ حقبنة اصطلاحية بالتأكيد ولكنه مرْضٍ إلى درجة كافية. وكل برهة يجري تصورها تقابل فعلاً برهة قوية من الحركة الشيوعية في بلد وبلدين.

بين عامي ١٩١٨ و١٩٢٧، كانت الشيوعية الإندونيسية في مقدمة المسرح. وكانت سيرورة الدخول تشبه، لدى الانطلاق، سيرورة أوروبا: فقد خرج ***الاتحاد الشيوعي الهندي*** والحزب الشيوعي الإندونيسي فيما بعد، من تحول الجناح اليساري للتجمع الاشتراكي الديمقراطي المؤلف من موظفين هولنديين والمفتوح، مع ذلك، للأورازيين والإندونيسيين والذي كانت قاعدته الرئيسة مركزي سورابايا وسيمارانغ الصناعيين. ويتوقف التوازي هنا لأن أسبقية الشيوعية الإندونيسية على بقية آسيا ليست زمنية فقط، بل إنها تقوم، كذلك في المناقشة الأساسية بصدد التعاون بين الشيوعيين والوطنيين البورجوازيين وحول مسألة الجبهات الطبقية والعلاقات بين الماركسية وديانة كبرى.

فمنذ ١٩١٦، كان الراديكاليون الهولنديون قد تعاونوا مع الوطنيين الإندونيسيين من خلال ***ساريكات إسلام*** الذي كان يضم، عام ١٩١٩، مليونين ونصف المليون من الأعضاء. وقد جندوا من صفوفه أوائل تلاميذهم ومنهم سيماوين الذي سوف يكون أول رئيس للحزب الشيوعي الإندونيسي. وسرعان ما أصبح هذا الأخير حزباً إندونيسيّاً بكامله، وهو ما أسهم في نجاحه. ولكن التوارد بين الماركسية والإسلام كان يقوم على التباس: فقد جرت مماهاة الرأسماليين بالكفار، ولكن التجار الإندونيسيين الذين كانوا يمولون ***الساريكات إسلام*** كانوا يحسبون أنهم المقصودون. وفضلاً عن ذلك، كانت الماركسية تشجع على إعادة قراءة للقرآن لدى بعض المسلمين الذين كانوا يجدون فيه

مصدر شيوعية إسلامية تجسدت في مجموعات متفاوتة الاستقلال من الحزب الشيوعي الإندونيسي.

وليس التناقض بين المادية والدين هو الذي سيفسد العلاقات بين الحزب الشيوعي و***ساريكات إسلام***. فقد تواجهت عبر هاتين المنظمتين الطبقات الاجتماعية واتجاهان متنافسان: فقد كان معتدلو ***ساريكات إسلام*** يدافعون عن الملكية والمشروع الخاصين وكذلك عن الرأسمالية شريطة أن تكون وطنية. وقد سببت إدانة المؤتمر الثاني للكومنترن الوحدة الإسلامية صعوبات خطيرة للشيوعيين الإندونيسيين، ووجد قائدهم، تان مالاكا، نفسه خلال المؤتمر الرابع ملزماً بالدفاع عن الوحدة الإسلامية كظاهرة معادية للإمبرالية.

وبداءًا من ١٩٢٠، قامت معركة شرسة داخل ***ساريكات إسلام*** للسيطرة على الفروع المحلية، وخاصة على النقابات. وفي عام ١٩٢١، تمت القطيعة في القمة، وانطلاقًا من هذه البرهة، انزلق الحزب الشيوعي الإندونيسي تدريجيًا من التحالف مع الوطنيين البورجوازيين إلى سياسة "الفارس الوحيد". وبعد أن خلق اتحاده النقابي، نظم، عام ١٩٢٣، ***الساريكات راكيات*** (الاتحاد الشعبي) لتعبئة الجماهير الفلاحية. ولكن مؤتمر الأممية الخامس الذي ألح، عام ١٩٢٤، بصورة متزايدة، على التحالف مع الوطنيين البورجوازيين والبلشفة لم يسمع من الشيوعيين الإندونيسيين إلا بالنسبة للنقطة الثانية. وحل الحزب الشيوعي الاتحادات الشعبية وركز جهوده على التنظيم والعمل العمالي. وواجه الشيوعيون الإندونيسيون، الذين كانوا في موقف صعب من جراء القمع الهولندي وهجمات المجموعات الإسلامية المعادية للشيوعية (***الساريكات هيدجاو*** أو "الاتحادات الخضراء")، الانتفاضة المسلحة بوصفها المخرج الوحيد الممكن. ووضع لقاء القادة في بريمبانان، في تشرين الأول ١٩٢٥، الثورة البروليتارية على جدول الأعمال بهدف إقامة جمهورية سوفياتية إندونيسية. إلا إن هذه الإرادة العصيانية كانت تتباين مع تراخي

الانضباط الداخلي والتخلي عن المركزية الديمقراطية في سبيل اتحادية تتمتع فيها المراجع الإقليمية باستقلال واسع إلى درجة كافية. وعلى الرغم من تحذيرات ستالين والكومنترن والتدخلات المتكررة لتان مالاكا باسم الكومنترن، وعلى الرغم من تراجع عدة قادة قبل الموعد، انطلق الحزب الشيوعي الإندونيسي في الانتفاضة مبعثر الصفوف، دون تزامن: ففي كانون الأول ١٩٢٥، اندلعت إضرابات كبيرة في ميناء سورابايا الصناعي، وحركات مسلحة في جاوا في تشرين الثاني، وبعد شهرين في سومطرة. وفي بضعة أيام سحقتها الحكومة الهولندية وتوارى الحزب الشيوعي الإندونيسي عن المسرح السياسي حتى عام ١٩٤٥.

وانطلاقاً من ١٩٢٨، عرفت الحركة الشيوعية المردودة إلى العجز في جزر الهند الهولندية والتي عانت هزائم ثقيلة في الصين، صعوداً قويّاً في الهند الصينية الفرنسية، وبعبارة أدق في فيتنام. وكان دخول الأفكار الماركسية ولقاؤها مع الحركة الوطنية من صنع الفيتناميين أنفسهم. فقد وجه انحسار المثل الأعلى الملكي ورفض الحكومة الفرنسية إجراء إصلاحات الأجيال الشابة نحو وطنية راديكالية. وكانت الثورة الصينية هامة جدّاً بمحتواها وقربها ودوام التقاربات الأيديولوجية. وكانتون هي التي شكل فيها، عام ١٩٤٥، نغوين أي كوك ***الرابطة الثورية للشبيبة الفيتنامية***، وكانت منظمته قريبة من الشيوعية دورها تأهيل مناضلين ماركسيين. وأصبحت الجالية الفيتنامية في شمال شرق تايلاند قاعدة لمنظمة الشبيبة الثورية. وأصبحت المتروبول الاستعمارية أيضاً حاضنة لثوريين اشتراكيين: فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى، كانت جالية المهاجرين فيها كثيرة، منظمة وعلى اتصال بالوطن الأم. وكان فيها عمال وقناصة وفلاحون وطلاب. وكانت شخصية نغوين أي كوك أسطورية، ولكن تون دوك تانغ الذي خلفه في رئاسة

الجمهورية الديمقراطية الفيتنامية كان ميكانيكيّاً في البحرية الفرنسية وشارك في عصيان البحر الأسود. وقد أرسل من فرنسا أو الصين عدد من الشباب إلى موسكو ليتلقوا فيها تأهيلاً لمناضلين، مثل تران فان جياو الذي كان طالباً في تولوز وأعاد تنظيم الحزب الشيوعي من الكوشنشين، وتران فو و لي هونغ فونغ اللذين كانا أول سكرتيرين عامين. وهكذا وضعت الحركة الشيوعية الفيتنامية، منذ خطواتها الأولى، ضمن شبكة واسعة ومتنوعة من صلات دولية.

وكانت منظمة الشبيبة الثورية الوحيدة من بين المنظمات الثورية لذلك العهد التي أولت أكبر الانتباه لتنظيم العمال. وقد اندمج أعضاؤها في الطبقة العاملة عندما لم يكونوا ينتمون إليها بتحولهم إلى "بروليتاريا" في المناجم والمزارع والمشروعات الأخرى. وسمحت التجزئة الأولية للحركة القريبة من الماركسية إلى ثلاث منظمات شيوعية بدخول اجتماعي وإقليمي واسع جدّاً. فقد مست الإنتلجنسيا والطبقة الفلاحية والطبقة العاملة والمقاطعات القديمة ذات التقليد المتحرر والوطن الغني والمناطق المستعمرة حديثاً، والمدن الإدارية والمرافئ. وقد أفادت الحركة الشيوعية من الغليان السياسي والاجتماعي الذي بدأ بدءاً من ١٩٢٦ واستمر حتى ١٩٣١. وفي شباط ١٩٣٠، أقصى فشل عصيان ين باي *الفيتنام كوك دان دانغ* (معادل الكومنتانغ الصيني) كقوة سياسية وأعطى حزب الهند الصينية الشيوعي، الذي كان قد تشكل حديثاً من انصهار المجموعات الشيوعية الثلاث الموجودة (شباط ١٩٣٠)، سيطرة واقعية على الحركة الوطنية الفيتنامية. وهيأ الحزب الشيوعي حركة جماهيرية واسعة جدّاً كانت تتجاوزه أحياناً. وهكذا كان الأمر في نغي- تين (شمال آنام) حيث سمح هرب السلطات المحلية بإقامة سوفياتات ريفية في بضعة كانتونات. وهذا الحدث الذي استمر من أيلول ١٩٣٠ إلى نيسان ١٩٣١ يشهد على الترسخ الحقيقي للشيوعية. وقد أجبر غياب الفرق بين المدينة والريف وميوعة

النسيج الاجتماعي الشيوعيين أن يعملوا، في الوقت نفسه، أو بالتناوب، على صعيدين، الحركة العمالية والمدينية، ونضال الفلاحين. وبدا الريف قاعدة انسحاب وكانت تجربة حرب عصابات سياسية أكثر منها عسكرية، وأخيراً فإن المواجهة مع الإقطاع المتحالف مع الإدارة الفرنسية ربط البعد الاجتماعي بالبعد الوطني.

واستمر انتشار الأفكار الشيوعية في السجون والمنافي التي انضم فيها وطنيون ثوريون كثيرون إلى الماركسية-اللينينية. وفي حين كان "برنامج عملهم"، ١٩٣٢ يحدد، من بين أهدافه، تحضير الانتفاضة المسلحة للإطاحة بالإمبريالية والإقطاعية، كان الشيوعيون يستخدمون كل المصادر الشرعية، لاسيما في الجنوب (في كوشنشين): ففي عام ١٩٣٣، قدموا إلى انتخابات سايغون البلدية قائمة مرشحين كان من بينهم تروتسكيون. ولهذه الجبهة الموحدة لليسار المتطرف حول جريدة اسمها ***النضال*** فرادة يبدو أن غ. بيري قد قبلها لدى زيارته عام ١٩٣٤.

وفي الآونة نفسها، ولدت ثلاثة أحزاب شيوعية أخرى. وقد كان تشكيل الحزبين في ماليزيا البريطانية وتايلاند نتيجة القطيعة بين الحزب الشيوعي الصيني والكومنتانغ. وحلول حزب شيوعي في ماليزيا محل حزب ***بحار الجنوب*** الذي كان موجوداً منذ ١٩٢٨ يعبر عن التوق إلى تجاوز حدود الجالية الصينية التي كان يستمد منها أعضاءه دون تعديل الوضع الواقعي من جراء ذلك.

وفي الفيلبين، وعلى الرغم من وجود منظمات عمالية وفلاحية مستلهمة من الاشتراكية والنقابية الأمريكية، وربما بسبب وجودها، عرفت الحركة الشيوعية مدَّة حمل طويلة إلى حد كاف. ففي تشرين الثاني ١٩٣٠، ظهر حزب الفيلبين الشيوعي رسمياً في اجتماع جماهيري في مانيلا. وكان برنامجه المستوحى من خط "طبقة ضد طبقة" يحتوي على صبغة معادية للكهنوت تقابل وزن الكنيسة الكاثوليكية في المجتمع. ومنذ ١٩٣١،

دفعت الحكومة بالحزب الشيوعي إلى اللاشرعية. وتجمع الشيوعيون في الحزب الاشتراكي الذي أسسه، عام ١٩٢٩، بيدرو أباد سانتوس والذي كان اتجاهه أقرب إلى الحزب الاشتراكي الإسباني أو المكسيكي منه إلى الاشتراكية الديمقراطية الأوروبية. وقد أدخلت الأزمة الاقتصادية وحدة المسألة الزراعية في لوزون الحزب الاشتراكي والحركة النقابية في المعارك الفعالة إلى جانب المجموعات الشيوعية السرية.

ولم يكن هذا المد الشيوعي الأول، حتى لو لم يكن متساوياً، من دون إلهام للقطاعات الأخرى من الحركات الوطنية. والبلدان التي كانت الحركة الشيوعية فيها ضعيفة أو غير موجودة هي، خاصة، التي نمت فيها التيارات القريبة من الاشتراكية، مثل إندونيسيا وتايلاند.

وبعد ١٩٢٧، شغل المسرح السياسي الإندونيسي جيل من المناضلين الوطنيين الذين خضعوا للتأثير الماركسي الآتي من أقنية متنوعة: الإقامة في أوروبا والاتصالات مع الحزب الشيوعي الهولندي والحزب الاشتراكي الديمقراطي الهولندي والرابطة المعادية للإمبريالية. والتجربة التي استخلصوها من فشل الحزب الشيوعي الإندونيسي هي، في وقت واحد، ضرورة تشكيل نخبة بالتربية والاستقلال حيال تبعية للخارج. وقد تبنى هؤلاء الوطنيون الأفكار الماركسية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، ولكن ذلك كان بإخضاعها لمقتضى الوحدة الوطنية. وقد حاول م.حتا وأحمد سوكارنو التركيب بين التقاليد الوطنية والإسهام الاشتراكي الغربي (الماركسية-اللينينية، الفابيانية وتيارات إصلاحية أخرى).

وفي عام ١٩٢٦، كتب سوكارنو: بحثاً بعنوان ***القومية والإسلام والماركسية*** ينادي فيه بالتوفيق بين التيارات الثلاثة. وفي عام ١٩٣٠، ألقى خطاباً بعنوان ***إندونيسيا تتهم*** رسم فيه الخطوط الكبرى لما سيوسعه عام ١٩٦٠ باسم ***المارهانيم*** (النـــزعة البروليتارية) ووصف الشعب الإندونيسي بأنه أمة بروليتاريين. وقد أقام اشتراكيته على الممارسات

الجماعية الفلاحية: مداولات واتفاق، مساعدة متبادلة، وعلى تعاليم القرآن. وهذه الأفكار هي التي وجهت *الحزب الوطني الإندونيسي*. وكان الرجال من أمثال م.حتا أقرب إلى اشتراكية الحاج أغوس سليم التي ترفض رفضاً قاطعاً الجماعية الماركسية.

وفي تايلاند، أعادت الارتكاسات الاجتماعية للأزمة الاقتصادية، في بداية الثلاثينات، وضع البنى السياسية للمملكة موضع مساءلة. فقد أحل انقلاب عسكري دبرته حفنة من الموظفين المدنيين ومن العسكريين الملكية الدستورية محل الملكية المطلقة. وكان الملهم الأيديولوجي لهذا الانقلاب حقوقي شاب يدعى بريدي فانوميونغ كان، مع بضعة مثقفين آخرين، يمثل الجناح اليساري للحركة. وفي عام ١٩٣٣، قدم بريدي فانوميونغ مشروعاً بعنوان ***برنامج سياسة اقتصادية وطنية*** كان يتغذى من مصدرين رئيسين: الاشتراكية الطوباوية (توماس مور وسان سيمون وبرودون، وخاصة فورييه) وتجربة التخطيط السوفياتية. وعلى الرغم من أنه قدم نفسه بوصفه إصلاحيّاً، فقد اتهم بالشيوعية ورفض برنامجه. ولم يكن فيما احتفظ به منه، إصلاح ١٩٣٩ الضريبي وخلق مشروعات صناعية للدولة بدءاً من ١٩٣٤، أي شيء من الاشتراكية.

الجبهات الموحدة والحرب العالمية الثانية:

ارتكس الانعطاف السياسي الذي أجراه، عام ١٩٣٥، المؤتمر السابع للأممية الثالثة بصورة محسوسة على الحركات الشيوعية في جنوب شرق آسيا. وكان التوجيه لتشكيل جبهات موحدة معادية للفاشية المصحوب بتقارب الاتحاد السوفياتي مع الديمقراطيات البورجوازية، وهو ثمرة تحليل مركز على الوضع الأوروبي، كان هذا التوجيه صعب التوافق، للوهلة الأولى، مع مناهضة الحركات الوطنية للإمبريالية، لا سيما وأن تكتيك الجبهة الموحدة كان يستلزم العودة إلى التعاون مع الوطنيين البورجوازيين الذي كانت المرحلة السابقة قد استبعدته أو لجمته. وحتى عندما وضع غزو اليابان للصين الأولى في صف البلدان الفاشية، فإن أهمية التقارب مع فرنسا وبريطانيا وهولندا والولايات المتحدة،

إن لم يكن التعاون معها لم تظهر أبداً، جليَّةً للمستعمَرين. وترجم هذا إلى بعض البطء الذي ربما كان مقصوداً من بعض الفئات الشيوعية في تطبيق السياسة الجديدة. ولكن الأوضاع الخاصة في كل بلد هي التي كانت، في نهاية المطاف، أصل التطوير غير المتساوي للجبهات الموحدة.

والهند الصينية الفرنسية التي كانت الحركة الشيوعية فيها أكثر الحركات نمواً على صعيد شبه الجزيرة وأفضلها مثولاً في البنى الاجتماعية هي التي وجد فيها الخط السياسي الجديد أفضل مجال لتطبيقه. وهو أمر باعث على الدهشة إذا تذكرنا قرارات مؤتمر ماكاو. وقد تراكبت ثلاثة عوامل، على الأقل، للوصول إلى قبول الاستراتيجية الجديدة: عمل الكومنترن (أدان الأخطاء "الفئوية" اجتماع للحزب الشيوعي للهند الصينية انعقد، في تموز ١٩٣٦، في جنوب الصين)، ظهور الجبهة الشعبية في فرنسا ومرونة الشيوعيين الفيتناميين.

وإذا كان الهدف الأقصى، هدف الاستقلال الوطني والثورة الزراعية قد رد إلى الصف الثاني، فإن الشيوعيين أفادوا إلى الحد الأقصى من التحرر النسبي في النظام الاستعماري لتوسيع أنشطتهم. وقد استخدموا الصحف والكتب والاجتماعات والإضرابات والمظاهرات والانتخابات البلدية والمجالس الاستشارية لتعبئة الرأي العام والجماهير. وتحققت الجبهة الموحدة التي شملت كل طبقات السكان، بمن فيهم فرنسيو الهند الصينية من أنصار الجبهة الشعبية. وقامت هذه "الجبهة الديمقراطية للهند الصينية" على قاعدة جماهيرية حقيقية مثلتها "لجان العمل" (أحصى منها جهاز أمن الهند الصينية ٦٠٠ في كوشنشين وحدها). ولم يقتصر هذا الغليان على التحريض والدعاية، بل كانت هناك سيرورة ثقافية عبرت عنها مناقشات حماسية حول قيمة الكونفوشية والالتزام في الفن والأدب والمثالية والمادية والأخلاق والأسرة ووضع المرأة. وترجمت

أعمال أندريه جيد وروما ن رولان وبروست وغوركي وجاك لندن، أو عرضت على الجمهور الفيتنامي.

ولم تكن استراتيجية الجبهة الديمقراطية تقتضي أبداً أن يتحول الشيوعيون إلى الإصلاحية، ولكنها سببت معارضة التروتسكيين، وكان من شأن الجبهة الموسعة أن أدت إلى التفكك التدريجي لجبهة *النضال* الضيقة. وأنجزت القطيعة عام ١٩٣٧، ولم يفعل توجيه الكومنترن سوى المصادقة على تطور جار.

وفي الفيلبين، وضعت صفة "الكومنولث" التي منحتها الولايات المتحدة في تشرين الثاني ١٩٣٥ الثوريين في مواجهة مباشرة مع حكومة *الحزب الوطني*، أي حزب كبار الملاك العقاريين ورؤساء العائلات الفيلبينية. وتفوق البعد الاجتماعي للمعارك السياسية على البعد الوطني. ولذلك كانت الجبهة الشعبية أكثر تأخراً بكثير وتجسدت في انصهار النقابات الشيوعية والاشتراكية ثم الحزبين في تشرين الثاني ١٩٣٨. ومن أجل مواجهة الخطر الياباني، عرض الحزب الشيوعي الجديد التعاون مع حكومة الكومنولث التي كان يرأسها "الوطني" كوزون.

وبالمقابل، لم تكن هناك لمؤتمر الكومنترن ولا للسياسة التي تبناها الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٣٧ ارتكاسات مباشرة في ماليزيا. فموجة المعارك الاجتماعية الواسعة التي غمرت البلاد طبعت الحزب الشيوعي الماليزي بـــ"التروتسكية"، وأعاد مبعوث الكومنترن، لي تيك، تنظيمه عام ١٩٣٨. وقوى تطبيق الجبهة الموحدة آنذاك الطابع الصيني للحزب الذي لم يكن مستوعباً للواقع الاجتماعي الكلي.

هل شكل توقيع ميثاق عدم الاعتداء الألماني-السوفياتي منعطفاً للحركة الشيوعية في جنوب شرق آسيا؟ لا شك في أن السياسة السوفياتية قد ألغت التقارب مع الديمقراطيات البورجوازية، أي مع الدول الاستعمارية. وكانت السلطات الفرنسية في

الهند الصينية قد أمرت، منذ ١٩٣٧، بحل "لجان العمل" ومنعت إقامة مؤتمر الهند الصينية، وكان نوعاً من مجلس طبقات عامة لشعب الهند الصينية. وبدءاً من ١٩٣٨، تضاعفت المضايقات البوليسية وأصبح القمع صريحاً عام ١٩٣٩.

ورسم وصول اليابانيين موقفاً جديداً، وهذا المعطى كان الأهم. فقد وضع سيطرة أجنبية مكان أخرى وألغى كل العلاقات مع الخارج، أي مع موسكو، وكذلك مع أحزاب المتروبول الشيوعية. وكان على الشيوعيين، وقد تركوا لشأنهم، أن يحددوا استراتيجيتهم وتكتيكهم دون إيحاءات أو تدخلات خارجية.

وفي تشرين الثاني ١٩٣٩، تخلى حزب الهند الصينية الشيوعي عن "جبهة الهند الصينية الديمقراطية" إلى "الجبهة المناهضة للإمبريالية" من أجل مقاتلة الإمبريالية الفرنسية واليابانية. وكان الفشل الدامي لانتفاضتي باك سون (طونكين) وكوشنشين يشير إلى ضروب تحضير سياسي-عسكري مسبق وانتظار "برهة مناسبة". وكان لتأثير استراتيجية الشيوعيين الصينيين كل فرص فرض ذاتها، لاسيما وأن نغوين أي كوك الذي أتى على الإقامة سنتين في الصين قد عاد إلى فيتنام عام ١٩٤٠. وقد رأس فيها اجتماع اللجنة المركزية للحزب. وقد جهز هذا الاجتماع الخط السياسي للتحرير الوطني، وقرر تأسيس رابطة استقلال فيتنام المعروفة باسم ***فييت-مينه*** (في أيار ١٩٤١). وهكذا أنجز حزب الهند الصينية الشيوعي انتقاله من طوره الهندي-الصيني إلى طوره الفيتنامي.

وفي كانون الأول ١٩٤٤، شكل الشيوعيون "لواء الدعاية المسلحة للتحرير"، نواة جيش التحرير الوطني. وفي السنة التالية، أقاموا منطقة محررة في طونكين العليا (الفييت-باك)، وفي آب ١٩٤٥، انتصرت الانتفاضة العامة التي أطلقها ***الفييت-مينه*** في كل فيتنام. وفي هذه الآونة الأخيرة، آونة النـــزاع العالمي الثاني، أضاف الشيوعيون الفيتناميون أوتاراً أخرى إلى قوسهم. فقد عبأوا كل الرجال المنتمين إلى الأقليات الإثنية (كان فصيلان من اللواء مؤلفين من رجال من التاي والزاو). وقد استثمروا إلى أقصى

حد موارد الجغرافيا السياسية (منسحبين إلى التخوم الجبلية الفيتنامية-الصينية مع متابعة أعمالهم في السهول والمدن).

ولم تدخل الأفكار الاشتراكية بمختلف صيغها الحركة الوطنية البورمية إلا متأخرة جداً. وقد لعب الشيوعيون الهنود دور الوسطاء وولدت مجموعات الدراسة الماركسية الأولى في أوساط طلاب ومثقفي رانغون عام ١٩٣٨. وشكل هؤلاء الأخيرون الجناح الراديكالي للحركة الوطنية التي كانوا معروفين فيها باسم ***تاكين***. وكان الاحتلال الياباني ثم عودة الإنكليز، هما اللذان أدخلا فاصلاً قوياً بين الشيوعيين الذين كانوا أنصاراً للمقاومة (تان تون وتاكين سو) والاشتراكيين (أونغ سان) الذين مضوا حتى التعاون المحسوب مع اليابانيين وقبلوا التفاوض على الاستقلال مع البريطانيين.

ووجد انقسام من هذا القبيل في إندونيسيا في ظل الاحتلال الياباني. وفي ماليزيا والفيلبين، كان الشيوعيون أيضاً هم الذين قاتلوا إلى جانب الحلفاء ضد اليابانيين. وقد استمد ***جيش الشعب الماليزي ضد اليابانيين*** أفراده من الجالية الصينية، في حين استمدهم ***الهوكبالاهاب*** (الجيش الشعبي المعادي لليابانيين) من فلاحي مركز لوزون.

الموقف عام ١٩٤٥

كان الموقف، في جملته، إيجابياً بالنسبة للشيوعيين والاشتراكيين. فقد وحدتهم المقاومة ضد اليابانيين كما وحدت المعركة ضد الفاشية رفاقهم في أوروبا: فقد كانوا متحدين فيما بينهم، في الفيلبين، وفيما بينهم ومع الوطنيين في إندونيسيا وبورما. وقد سجلت الاشتراكية في إندونيسيا بين المبادئ الخمسة الأساسية (***بانتجا سيلا***) للدولة الإندونيسية التي وضعها سوكارنو في حزيران ١٩٤٥.

وكانت المنظمات قوية: أحزاب، نقابات، مجموعات عسكرية أو شبه عسكرية. إلا إنه كانت هناك مجاهيل. وكان موقف الحلفاء الأمريكيين والإنكليز، من بينها، يشكل

عاملاً خارجيًا كبير الأهمية بالنسبة للمستقبل. ولكن العقدة تبقى تفاعل الحركة الشيوعية والحركة الوطنية المصدر الرئيس لضروب القوة والضعف.

وكانت النقطتان الحرجتان للحركة الشيوعية إثنيتها الصينية، حصراً ، في ماليزيا وقاعدتها الاجتماعية المقصورة على وسط لوزون في الفيلبين. وفي إندونيسيا وبورما، كان تبني أو إعلان مثل عليا اشتراكية من جانب أغلبية وطنية يحتوي على طاقة منافسة ونزاع نظراً لعولمة النقاشات الأيديولوجية-السياسية لما بعد الحرب. وتبدو فيتنام حالة خاصة: فقد أدى زوال منافس وطني جدي منذ ١٩٣٠ والطابع الأقلي للتروتسكيين الشيوعيين الفيتناميين إلى الجمع بين المعارك الاجتماعية والوطنية أكثر من التناوب بينها دون أن تستطيع فئة منها التفوق الكامل على الأخرى. وربما كان الاستخدام المتكرر للتكتيك الجبهوي قد وفر للشيوعيين حاجزاً ضد الانحرافات "اليسارية"، في حين أن الاهتمام بالمحافظة على الهيمنة عليها جنّبهم التحول إلى ما اتفق على تسميته "البراودرية"، الامتزاج مع الحركة الوطنية.

خاتمة عامة

إن المكانة العظيمة التي تمتع بها الاتحاد السوفياتي في نهاية الحرب العالمية الثانية هي التي قامت عليها قوة الشيوعيين. ولم يكن انتصار الاتحاد السوفياتي، ببساطة، كما ادّعى بعض المؤرخين، نتيجة لمجرد يقظة وطنية. من المؤكد أن هذا العامل ليس ضئيلاً، وستالين لم يتخلف، منذ تموز ١٩٤١، عن استدعاء صورة التاريخ الوطني ووجوه الأسلاف العظماء والأخوة بين كل شعوب جمهورية السوفيات الكبرى. ولكنها كانت أيضاً من وجهة نظر سوفياتية، حرباً ثورية بمعنى أن الأمر كان يدور حول إنقاذ الدولة الاشتراكية الوحيدة في هذا العالم، الدولة الوحيدة التي ألغيت فيها علاقات الإنتاج الرأسمالية (إيلنشتاين). وكان سكان الاتحاد السوفياتي قد عرفوا تجاوز آثار اضطهادات الثلاثينات للدفاع عن نظام اقتصادي واجتماعي كانوا متعلقين به. وقد توطد هذا النظام، في موقف كان من شأن أي نظام آخر أن ينهار فيه، على العكس من ذلك، ووجد القوى اللازمة لمواجهة أخطر التهديدات التي تعرضت لها أمة ما. وعلى عكس ما ادعي من جانب شهود شهيرين مع ذلك، لم يجد العدو في بلد ما مقداراً من الدعم أقل مما لقيه في الاتحاد السوفياتي. والخائن فلاسوف كان القائد الشيوعي الوحيد الذي كانت له بعض المسؤوليات والذي تخلى، مع بعض عشرات الألوف من الشركاء، عن القضية التي كان يجب أن يدافع عنها.

وقد أمكن أن نتبين خلال هذا الكتاب الموقع الرئيس الذي اتخذته الشيوعية في مصائر العالم، وليس ذلك في الشرق الأقصى حيث كان الحزب الصيني يبدو قائد الثورة الآسيوية الكبيرة، بل أيضاً في أوروبا، وبصورة أوضح في البلدان الشرقية حيث استلم

الشيوعيون السلطة لدى وصول القوات السوفياتية منها في البلدان الغربية حيث لم يستطيعوا السيطرة على المقاومة ولكنهم اكتسبوا، بديناميكيتهم وروح التضحية لديهم، سلطة معنوية لا سابق لها. وسمح البرهان على القوة العسكرية السوفياتية للأحزاب الشيوعية بأن تثق ثقة غير محدودة تقريباً بالنصر القريب للاشتراكية سواء أكانوا ما يزالون يحاربون، كما في الصين، أم كانوا يتعاونون تعاوناً وثيقاً مع الجيش الأحمر، أم كانوا يفكرون، كما في فرنسا أو إيطاليا، في استخدام آليات الديمقراطيات البورجوازية. ولم يكف قمع الأنكلوسكسون لـ *الإيلاس* في اليونان من أجل زعزعة تفاؤلهم. وبدا أن الثورة العالمية سوف تستأنف سيرها مع اندفاعة لا تقاوم تقريباً. وتشهد على هذه الموجة من الحماسة ضروب التقدم الخارقة التي حققتها الأحزاب الشيوعية المدمرة قبل الحرب والتي استنــــزفت دماؤها بتوقيع الميثاق الألماني-السوفياتي: فقد كان هناك، على ما يبدو، عام ١٩٤٥، أربعة عشر مليون شيوعي منظم خارج حدود الاتحاد السوفياتي، في حين كانوا لا يكادون يبلغون المليون عام ١٩٣٩. وزاد في حمل الشيوعيين على تصور نجاحهم قريباً كون العوامل "القومية" و"الوطنية" قد اكتسبت، خلال النضال ضد دول المحور، وزناً خارقاً للعادة. وهذا الرفع من شأن "القومي" سهل إلى حد بعيد اندماجهم في الأنظمة السياسية الخارجة من المقاومة. وأكثر الوقائع دلالة هو، من هذه الناحية، موقف الحزب الشيوعي الأمريكي الذي قرر قائده إيرل براودر، عام ١٩٤٤، حله لتسهيل "العمل الناجع للنظام الرأسمالي في زمن ما بعد الحرب".

ولم تظهر أية قوة ثورية في نهاية الحرب العالمية الثانية قادرة على منافسة الشيوعية، وليست التروتسكية في كل الأحوال. فبعد أن حارب تروتسكي بالحد الأعلى من وضوح الذهن، إنما عبثاً، سياسة الحزب الشيوعي الألماني وأطروحاته حول الاشتراكية-الفاشية، وبعد أن حاول بطرق مختلفة، بممارسة "التسلل" إلى صفوف الحزب الاشتراكي، أولاً، ثم بتأسيس الحزب العمالي الأممي، إعاقة الجبهات الشعبية التي كان

يرى فيها بعثاً لـ"الاتحاد المقدس"، خلال التطهيرات الكبرى، حرر، عام ١٩٣٨، هذا "البرنامج الانتقالي"، وهو بيان موجه إلى عمال العالم أجمع الذين كان يدعوهم إلى تشكيل أممية رابعة وإعاقة الحرب الإمبريالية الجديدة. إلا إنه سقط، هو نفسه، في مكسيكو، بعد سنتين، ضحية لكراهية ستالين. وكانت هناك، خلال الحرب العالمية الثانية، مجموعات تروتسكية في الجبهات الشعبية والمقاومة والمصانع يركز بعضها على تلاقي النضال الوطني والنضال الاجتماعي ضد النازية، في حين كان بعضها الآخر يقدر أن المعركة من أجل الاستقلال كانت تحجب حقيقة النضال الطبقي. ولكن معظم أفرادها هلكوا، سواء أكان ذلك على أيدي النازيين، كالألماني ميشيل فيدلين الذي كان قد نظم خلايا سرية داخل الجيش الألماني، أم بأوامر من الأحزاب الشيوعية نفسها. وكان لزاماً على هذه المذبحة، في تنظيم كان ما يزال فتيّاً وفقد رأسه بعد موت تروتسكي، أن يكون ثقيل الوطأة على نمو الحزب. وعلى الرغم من أنه أمكن عقد اجتماع للمجموعات الأوروبية، في شباط ١٩٤٤، ومن أنه خرجت منه محاولة إعادة توحيد تحت علامة حزب شيوعي أممي، فإنه لم يكن في إمكان التروتسكيين إعاقة سياسة التعاون الوطني مع الأحزاب البورجوازية التي كانت، في أوروبا الغربية، سياسة الشيوعيين في نهاية الحرب. وبدا نقد تروتسكي والتروتسكيين للنظام الستاليني في حالة انهيار: فهل يمكن الإيمان بتفسخ الاتحاد السوفياتي أمام الحيوية والبطولة والصفات القتالية التي كشف عنها الشعب خلال الحرب (ف. كلودان)؟

ما الذي كانت عليه، أمام اندفاعة الشيوعية، قوة مقاومة الاشتراكية الديمقراطية؟ إنها تملك، في بريطانيا والبلدان الاسكندينافية، قلاعاً متينة، ولكنها كانت قد حذفت، عمليّاً، في أوروبا الشرقية. وإذا كانت قد شاركت، في الدول الغربية، في حركات المقاومة، فإنها لم تكن موجهة اللعبة. وكان الاشتراكيون، مدفوعين من جانب القاعدة، واعين تماماً لوجوب تجاوز عداء الشيوعية الذي كان في الثلاثينات، ووجوب التغلب

على الانقسامات التي سمحت بحلول الفاشية. وإنه لأمر ذو دلالة لأن يكون ثلاثة معتقلين في معسكر بوخنفالد لدى تحريره، أ.بريل، إ.تاب وب.كاوتسكي قد أعلنوا، في وثيقة شهيرة، إن مجموع القوى المناهضة للفاشية هو الذي يجب أن تبنى عليه الاشتراكية في المستقبل بإقامة جسر بين الاتحاد السوفياتي والعالم الغربي. ومضى اشتراكيون فرنسيون كثيرون، مثل أ.فيليب، إلى درجة الحديث عن الحزب الوحيد. ولمح ل.بلوم خلال الحرب أنه لا وجود لجماعة دولية دون الاتحاد السوفياتي، ولا ديمقراطية حقيقية دون الحزب الشيوعي. إلا إن الاشتراكيين بدوا مترددين بين اتجاهين. هل كان يجب عليهم تجاوز الشكوك القديمة التي كانت ما تزال غير مبددة كي يشكلوا، مع حزب شيوعي كان هو نفسه مؤيداً للفكرة الوطنية، حزباً عمالياً كبيراً يملك هذه القوة الوحدوية التي كان غيابها قد شوه نتائج الجبهة الشعبية؟ أم هل كان يجب عليهم الانفتاح على قوى التجديد الروحي الأخرى التي كانت تشاركهم مثلهم الأعلى في العدالة الاجتماعية والسلام الإنساني، وخاصة الجناح اليساري للديمقراطية المسيحية، وإرساء قواعد هذه الاشتراكية "الإنسانية" المطهرة من المدلول الطبقي التي كان بلوم قد رسم خطوطها الكبرى بكتابته في السجن "على النطاق الإنساني"؟ ألا يجازفون في الحالة الأولى بأن يصبحوا فريسة أحزاب كانت، آنذاك، أكثر ديناميكية وعدداً منهم؟ وفي الحالة الثانية، ألن يلقى بهم، ذات يوم، نحو القوى المحافظة؟ ولم يكن الاشتراكيون الواعون تماماً، غداة التحرير، للصعوبات التي كانت تنتظرهم قد حددوا اختيارهم عام ١٩٤٤. ولن تلبث الحرب الباردة أن ترغمهم على ذلك. وعند ذلك بدأت مرحلة جديدة للحركة العمالية.

محتويات الكتاب

الفصل الثامن– الاشتراكية في فرنسا ... ٣

الفصل التاسع– الاشتراكية في إسبانيا (١٩١٧-١٩٤٥) ... ١٢٧

الفصل العاشر– الاشتراكية في أوروبا هتلر في عصر الحرب العالمية الثانية ... ١٨٩

القسم الثاني: الاشتراكية خارج أوروبا من ١٩١٨ إلى ١٩٤٥ ... ٢٦٣

الفصل الأول– الاشتراكية في الممتلكات البريطانية ... ٢٦٥

الفصل الثاني– الاشتراكية في المجال العربي: سورية، لبنان، العراق، فلسطين، مصر، المغرب العربي ... ٢٩١

الفصل الثالث– الاشتراكية في أفريقيا السوداء ... ٢٩١

الفصل الرابع– الشيوعية والإسلام: **الاشتراكية في تركيا وإيران** ... ٣٩٩

الفصل الخامس– الاشتراكية في الشرق الأقصى: ولادة الصين الشيوعية ... ٤١٥

الفصل السادس– الاشتراكية في العالم الهندي وفي جنوب شرق آسيا ... ٤٤٩

خاتمة عامة ... ٤٨١

الطبعة الأولى / ٢٠٠٢
عدد الطبع ١٥٠٠ نسخة

ليست الاشتراكية جديدة؛ فقد يكون عمرها عمر الإنسان، وكذلك الظلم والبحث عن العدالة إلا أنها بقيت تصوراً طوباوياً عن عباقرة من مقياس أفلاطون وجان جاك روسو.. وغيرهما أنفسهم حتى القرن التاسع عشر حيث بدأ مفهومها يصير إجرائياً مع برودون وفوريه وغيرهما.

هذه الإجرائية أخذت شكلها الأدق والأكثر علمية مع ماركس وآنكليز والقيادات الشيوعية في القرن التاسع عشر والعشرين، وسوف تنهض في السنوات المقبلة من الكبوة التي أصابتها مع انهيار الاتحاد السوفييتي على الخصوص. إن التفاوت في الثروات يصير اليوم بمثابة فضيحة إنسانية.

فالكتاب هذا بأجزائه الخمسة والذي يسعد وزارة الثقافة أن تقدمه لقرائها يدعو حقاً إلى التفكير، لا لأنه يؤرخ لمفهوم الاشتراكية وحسب، بل يرسم ملحمة صراع الإنسان مع الظلم.



الطباعة وفرز الألوان مطابع وزارة الثقافة

دمشق ٢٠٠٢

سعر النسخة داخل سورية ٢٣٥ ل.س

خارج سورية ما يعادل ٤٧٠ ل.س